

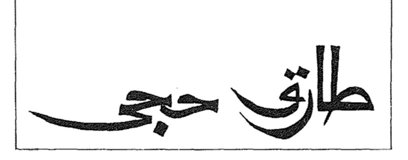


الدار المصرية اللبنانية

نظرات
فى الواقع المصرى

الناشـــر : الـــدار المصريـــة اللبنانيـــة
١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣
فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو
ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة
رقم الإيداع : ١٠١٣٤/ ٩٤
الترقيم الدولى : 8 - 175 - 270 - 979
طبـع : عربية للطباعة والنشر
العنوان : ٧ ، ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تلفون : ٣٠٣٦٠٩٨ ـ ٣٠٣١٠٤٣

الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م
الاخراج الفنى وتصميم الغلاف : مهندس محمد العتر





الناشر

الدار المصرية اللبنانية

إهـــــداء

إلى " والـدىّ.... "

اللذين غـرسا بأعـماقى أبجـدية الجـد والإتقان.....

مع فيض من الوفاء والعرفان

طــــــارق

- « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . . — قرآن كريم
- « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » . . — حديث شريف
- « أنت حيث تضع نفسك » . . — مثل عربى مأثور
- « رب همة أحيت أمة » . . — الإمام على بن أبى طالب
- « إذا أراد اللهُ بقوم سوءًا ، سلط عليهم الجدل ، ومنعهم العمل » . . . . — عمر بن الخطاب
- « ولم أر فى عيوب الناس عيبًا
كنقص القادرين على التمام » — المتنبى
- « هداك اللهُ من شعبٍ برىء . .
يصرفه المضللُ كيف شاء » — أحمد شوقى
- « إن الحياة عقيدةٌ وجهاد » . . — أحمد شوقى
- « إن المرء لا يُغلب على أمره حتى يُغلب بادىء ذى بدءٍ فى ذات روحه وفكره » — فوش : مارشال فرنسا الكبير وزعيم انتصار ١٩١٧
- « الحماقة تظل حماقة ولو كررها ألف رجل » — فولتير
- « الحمار فقط لا يغير آراءه » . — فولتير

خذى رأيى وحسبك ذاك منى

على ما فىّ من عوجٍ وأمتٍ !!!

علينا أن نقول . . . . وعليهم أن يتقولوا !!!!

« عِلْمُنا هذا رأىٌ ، فَمَنْ جاءَنا بأفضل منه قَبِلْناه » .

« إننا إذا نظرنا إلى ألمانيا ، تعلمنا أن لا شىء مستحيل فى الوجود ، بل كل شىء فى الإمكان لمن لا يعرف اليأس والقنوط ، لا فى نفسه ولا فى أمته وإن أشد الأدواء خطرًا واستعصاء يمكن شفاؤها إذا عولجت بعزمٍ وحزمٍ وكفايةٍ وأمانةٍ » .

أبو العلاء المعرى

الفرزدق

أبو حنيفة النعمان

البروفيسور البير ريفو

الأستاذ بالسوربون فى كتابه

Le Relevement de L' Allemagne, Paris 1938

هذا الكتاب...

فى سنواتِ ١٩٧٨, ١٩٨٠, ١٩٨٣ صدر لى ثلاثة كتب تتضمن عرضاً ونقداً شاملين للنظريةِ والتجاربِ الماركسيةِ. وفى هذه الكتبِ تصويرُ دقيقُ لأسبابِ عدمِ فاعـليـةِ ونجاحِ تلك التجاربِ وهـذا الفـكرِ ومعـهـا تشخيص للمصيرِ والمآلِ الـذى جاءت الأحداثُ الكبـارُ بعد ذلـك مجسدةً له عندما هـوت وانهـارت قـلاعُ الاشتـراكيـةِ فـى العالمِ بأسـرهِ فى شـكـلٍ دراميٍ تـداعـت فـيـه الأحـداثُ بمـا لـم يكـن يجـول بخاطرِ أحدٍ من المناهضين ناهيك عن المؤيدين.

خلالَ السنواتِ العشرِ مابين ١٩٨٤ و١٩٩٤ كان انشغالى الأكبرُ فيما أفكر فيه وأكتب منصباً على معضلاتِ الواقعِ المصريِ : جذورها وعلاجها. وفى هذا الصددِ كتبت عشرات الفصولِ التى نُشرت كلُّها بالصحفِ القاهريةِ كما أُعيد نشرُ معظمِها فى كتيباتٍ جمع كلٌّ منها بعضَ هذه الفصولِ كما أن عدداً كبيراً منها تُرجم ونُشر فى كتبٍ أو كتيباتٍ بالإنجليزيةِ والفرنسيةِ.

وقد وجدت أن انتقاءَ أهمِ هذه الفصولِ ونشرَها معاً بين دفتى كتابٍ واحدٍ أجدى من تركِها متفرقةً. قد رأيت أيضاً ألا أحدث أى تغيير فى نصِّ تلك الفصولِ وأن يقتصرَ الأمرُ على وضعِها فى ترتيبٍ يعكس بشكلٍ تقريبيٍّ - تاريخَ نشرِها: الأقدم فالأحدث.

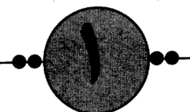
ولا توجد مشكلةٌ من مشكلاتِ واقعِنا المصرى المعاصر إلا وتعرض لها فصلٌ أو أكثر من فصولِ هذا الكتابِ.

وإلى جانب انطلاق روح ونصوص هذا الكتاب من رؤية

واضحةٍ لجذورِ المشاكلِ ومنابت العللِ وأيضاً لسبلٍ ومناهجِ وطرائقِ العلاجِ، فإن كاتبَها لم يعتره أى شك فى أى وقتٍ أن الإصلاحَ الكاملَ الشاملَ لهذا الواقع وخلال فترة زمنية وجيزة هى عمليةٌ واقعيةٌ وممكنةٌ وقابلةٌ للتطبيقِ والتحقيقِ. فمصر (كما قال نابليون بونابرت) دولة تختلف عن كلٍّ دولِ العالمِ، ويقينى أن جوهرَ شعبِها يسمحُ للمهتمين بأمورِها أن يؤمنوا بأن بوسعِ هذا الشعبِ أن ينجزَ فى عقدٍ أو عقدين من الزمانِ ما هو كفيلٌ بنقلِه إلى أعلى درجات الازدهارِ والتقدم مع بقاءِ طبيعتِه المتميزةِ والتى نسيجها التوسط والتسامح والاعتدال وقبول حق الآخرين فى التباينِ والاختلافِ.

كذلك لم يعتر فكرَ كاتبِ هذه السطور أى شك فى أن مهمةَ تحقيقِ هذا الحلم إنما هى مهمة إدارية فى المقامِ الأولِ والأخيرِ.

طارق حجّى



الديموقراطية فى جمهوريات مصر الأربعة

يمتلىء أثيرُ الواقع المصرى بسؤال كبير هو: هل فى مصر اليوم ديموقراطية؟؟ وما من رافع لهذا السؤال إلا واجد نفسه أمام أنواع شتى من الإجابات، تتباين تبايناً مذهلاً، بحيث لا يجد السائل مفراً من الظن إما أن هناك خطأ فادحاً، أو أن عيباً أشد فداحة يشوب الذين وجه إليهم السؤال. وإذا كان المنطقُ السليم يقضى بألا يختلف عاقلان مدركان اختلافاً جذرياً بيناً بشأن أمر واضح جلىّ وإنما فقط بشأن أمر ظنى، فإنه لا يبقى أمامنا إلا أن نرجع التباين فى تلك الإجابات عن هذا السؤال الهام، إما لاختلاف المقصود بالديموقراطية بين سائلين ومجيبين اختلافابينا، وإما إلى انتفاء وجودمعيارتحكمى واضح يستعمله المرءُ عندما يتصدى للإجابة عن هذا السؤال الخطير.

فما الذى نقصده ابتداء بالديموقراطية؟ أهى حكم الشعب بواسطة

الشعب بشكل يدنو من شكل الديموقراطية التى عرفها الأثينيون حقبة من الزمن وأطلقوا عليها تسمية الديموقراطية المباشرة؟ . . . أم أننا نقصد بالديموقراطية الحكم القائم على إرادة الأغلبية، ممثلة فى نواب هذه الأغلبية؟ . . . أم أننا نقصد بالديموقراطية شيئاً جديدا مختلفا عما سلف، وهو استقرار الحكم فى يد طبقة معينة بالذات يقوم النظام على أساس سيطرتها الشاملة وهيمنتها الكاملة على سائر الطبقات، وبالتالى فإننا نقترب من مفهوم ما يسمى بالديموقراطية الشعبية فى كتلة شرق أوروبا، وهو ما تحذو حذوه جمهوريات أطلقت على نفسها بصفة رسمية تسمية "الجمهوريات الديموقراطية" كما هو الحال فى بلدان كالجزائر واليمن الجنوبى . . وغيرهما.

ها نحن أولاء من البداية فى مواجهة خضم من المفاهيم المتناقضة والمتباينة والتى لا سبيل ـــ فى الغالب الأعم ـــ لبلوغ اتساق فيما بينها.

ورغم وعورة الطريق التى يأخذنا إليها هذا الجدل الأولى المبدئى، فإنه من الميسور التفرقة بين (نوعين) أساسيين من أنواع فهم "الديموقراطية" : أما النوع الأول، فيرى أن جوهر الديموقراطية هو أن تكون السلطة السياسية (التنفيذية) معبرة عن آراء واتجاهات أغلبية الشعب. ولا ريب أن جميع المفاهيم غير الماركسية للديموقراطية يمكن اعتبارها من قبيل هذا النوع الأول، وإن بقى للاختلافات الكبيرة بينها مجال كبير (الديموقراطيات المباشرة، الديموقراطيات شبه المباشرة، الديموقراطيات النيابية بصيغتها البرلمانية وصيغتها الرئاسية . . . إلخ).

وأما النوع الثانى، فيرى أن جوهر الديموقراطية "اقتصادى" فى الأساس، وهو جوهر مربوط بصراع الطبقات، الذى هو فى لبه صراع اقتصادى بين مُسْتَغِلّين ومُسَتَغَلّين، وأشهر تعريف لهذا النوع من الديموقراطية هو التعريف الماركسى، حيث يرى الماركسيون الديموقراطية الحقيقية نظاماً للحكم يقوده الحزب الذى يمثل مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) ويفرض سيطرته على البنية الأساسية للمجتمع (قوى وعلاقات الإنتاج).

ولا يعيب الديموقراطية وفق هذا المفهوم انتفاء حق الطبقات والتيارات والاتجاهات الأخرى فى الوجود والتمثيل والتعبير عن آرائها ومعتقداتها، ناهيك عن حقها فى الحكم

أو حتى المشاركة فيه. ويجب علينا ابتداءً وقبل أن ننتقل إلى أية مرحلة لاحقة من مراحل الإجابة عن السؤال الكبير: هل بمصر اليوم ديموقراطية؟ . . . أن نحدد موقعنا من هذين المفهومين المختلفين اختلافاً راديكالياً يأبى اللقاء فى الجوهر، وإن راق للبعض على سبيل "التكتيك" الزعم بأن هذا اللقاء ممكن وجائز.

وفى معتقدنا أن أَية محاولة مصطنعة للتوفيق بين هذين المفهومين المتناقضين ليس من شأنها أن تنتج إلا مفاهيم مصطنعة وحلولاً زائفة غير حقيقية. ولا أدل على ذلك من اتخاذ الأمم ذات القدم الراسخة فى الديموقراطية (سواء حسب الفهم الأول أو الثانى) لموقفٍ جلىٍّ لا يدعى القدرة أو حتى الرغبة فى خلق تعايش بين هذين المفهومين: فالاتحاد السوفيتى وكل الدول التى تنهج بدرجة أو بأخرى نهجه، ترى أن الديموقراطية إنما تعنى سيطرة الطبقة العاملة على البنية الأساسية أو التحتية للاقتصاد، وما يلى ذلك من سيطرة مطلقة على الحياة السياسية، وانفراد كامل بالسلطة التنفيذية بما تراه فى صالح طبقتها دون أن يعنيها أمر الطبقات الأخرى، بل على النقيض، مع إصرار على كبت الطبقات غير العمالية حتى لا تعمل بما من شأنه خدمة مصالحها، وهو ما يعنى ــ وفق التنظير الماركسى ــ النيل من مصالح البروليتاريا. ورغم كثرة النصوص الماركسية التى يمكن الاستدلال بها على صحة هذه الرؤية لمعنى الديموقراطية عند الماركسيين، سواء فى كتابات كارل ماركس وفردريك إنجلز أو فى كتابات أشهر وأكبر مطبقى المذهب وهم "لينين" و"ستالين" و"ماوتسى تونج"، فإننا نكتفى بإيراد عبارات قصيرة للزعيم الصينى "ماو" تغنى ــ على قصرها ــ عن الاستشهاد بأى نصوص ماركسية أخرى. يقول ماو فى كتابه "حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب" (سنة ١٩٥٧): (إن دولتنا هى دولة الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية التى تقودها الطبقة العاملة، وتقوم على أساس التحالف بين العمال والفلاحين، فما هى وظائف هذه الديكتاتورية؟ إن وظيفتها الأولى هى: فى الداخل، كبت الطبقات الرجعية والرجعيين المستغلين المناهضين للثورة الاشتراكية، وكبت جميع من يعملون على تقويض البناء الاشتراكى، ذلك من أجل حل التناقضات بيننا وبين أعدائنا فى داخل البلاد. ويدخل فى نطاق وظائف دكتاتوريتنا، على سبيل المثال، اعتقال بعض العناصر المناهضة للثورة والحكم عليها وحرمان ملاك الأراضى والبرجوازيين البيروقراطيين من حقهم فى الإنتخاب ومن حرية الكلام).

وفى المقابل فإن دولاً مثل بريطانيا وألمانيا الغربية وسائر دول أوروبا الغربية والدول الاسكندنافية والولايات المتحدة واليابان واستراليا، لا تخفى ــ بدورها ــ أن فهمها للديموقراطية يختلف اختلافاً جذرياً عن الفهم الماركسى لها، إذ ترى التيارات المختلفة فى تلك الدول أن الديموقراطية تعنى حكم الأغلبية مع الحفاظ الكامل على صيغة التعددية. فإذا نحن شرعنا فى الإجابة عن السؤال عن وجود أو عدم الديموقراطية فى مصر بغير اتخاذ موقف جلى من هذين المفهومين المتباينين، كنا من البداية كالذى قرر أن تكون مسيرته فى طريق مظلمة ليس من شأن السير فيها أن يقود لأى خير يرتجى.

فالخير كل الخير أن يعلن بعضنا جهاراً ــ كما يفعل نفرٌ من الماركسيين الأرثوذكسيين ــ أن الديموقراطية فى معتقده هى سيادة الطبقة العمالية وانفرادها بالهيمنة المطلقة على البنية العلوية (النظام السياسى، والنظم التشريعية والقوانين، والآداب، والفنون، والأفكار، القيم . . . إلخ)

كما أن الخير كل الخير أن يعلن آخرون جهاراً ــ كما يفعل فريق من الليبراليين المصريين وغيرهم من أعضاء الأحزاب المصرية ـ أن الديموقراطية فى معتقدهم هى ذلك النظام السياسى القائم على "التعددية السياسية".

ولا ريب أن انتهاج أى نهج من هذين النهجين الأساسيين لا يعنى قط انتفاء احتمالات الاختلاف أو التفسيرات بعدئذ، فهذا الاختلاف وارد ضمن العائلة المنبثقة عن الماركسية، كما هو وارد ضمن العائلة المقابلة: عائلة الديموقراطية القائمة على مبدأ التعددية. إلا أن هذا الإعلان الواضح عن الاختيار الأول ييسر إلى حدود بعيدة إمكانية الوصول لمفاهيم واضحة فى مراحل لاحقة من الحوار.

ومع كامل الاحترام لحرية ــ بل لحق ــ البعض فى الإعلان بكل الوضوح عن الاعتقاد بأن مفهوم الديموقراطية الحقة هو المفهوم البروليتارى، فإن كاتب هذه السطور يجد أن البداية الأمينة الوحيدة لهذا الجدل إنما تكون بإعلان اعتقاده الراسخ بأن التعددية هى جوهر أو ركن الديموقراطية الأساسى.

ولا ريب أن التناظر بين هذين المفهومين المتباينين للديموقراطية، ليس هذا محله، إذ أن هذه الفصول معنية ــ فى المقام الأول ــ بالحديث عن الواقع السياسى المصرى اليوم

(فى أواخر سنة ١٩٨٤) كما هو، ومن منطق الاعتقاد فى المفهوم التعددى للديموقراطية كنظام سياسى للمجتمع المصرى، فرغم ارتيابنا فى مصداقية إعلان الأحزاب الماركسية أو المتأثرة فى فلسفاتها وركائزها بالماركسية عن إيمانها بالتعددية واتجاهنا إلى أنه لا يعدو أن يكون من قبيل التغيير فى "التكتيك" لا فى "الاستراتيجية"، فإن وثائق تكوين جميع الأحزاب السياسية القائمة اليوم بشكل رسمى فى مصر تفرض علينا قاطبة أن نسلم بأن جميع هذه الأحزاب تؤمن بالتعددية كحجر الأساس لأى نظام ديموقراطى، وأنها بذلك معنية بفصولنا هذه لانطلاقها من هذه النقطة الأساسية، دون أن يخل هذا بتباين المفاهيم واختلال الصيغ بشأن أنجع السبل لتحقيق الصورة المثلى للديموقراطية وما تعنيه تلك الصورة من انعكاسات على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية فى المجتمع المصرى.

أما وقد إنتهينا من هذا الخيار الأساسى الذى لا فكاك منه، فلا تزال مواجهتنا للسؤال الكبير: هل فى مصر اليوم ديموقراطية؟ قائمة تبحث عن إجابة، أو بالأحرى عن معيار لبلوغ إجابة وافية.

واعتقادنا جازم بأن الديموقراطية هى واقع لا ينحصر فى الوجود المطلق أو الانتفاء المطلق، وإنما يمكن أن توجد الديموقراطية فى صورة متكاملة أو شبه متكاملة، ويمكن كذلك أن تنتفى، ويمكن ثالثاً أن توجد مبتسرة وناقصة بدرجات متفاوتة المقدار فى النقص والابتسار.

ولكن هذه المقولة لا يمكن إقامة البينة على صوابها إلا باستعمال معيار أو معايير للبت فى تحديد درجة وجود الديموقراطية.

وفى إعتقادنا أن من أكثر الأخطاء شيوعاً وذيوعاً فى واقع بلدنا ــ كما هو الحال فى العديد من بلدان العالم الثالث ــ أن القطاع الأكبر من الرأى العام المصرى يعتقد أن قيام الديموقراطية يدور وجوداً وعدماً مع وجود أو انتفاء حرية التعبير عن الآراء والأفكار والاتجاهات والمشارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فرغم أنه من المؤكد أن وجود هذه الحرية هو شرط أساسى من شروط الديموقراطية إلا أننا نعتقد أنه بسبب العلاقة الوطيدة والرابطة المؤكدة بين كل من مستوى "الوعى" وانتشار "التعليم" و"الثقافة" من جهة، وبين "حرية التعبير عن الآراء" من جهة أخرى، فإن

وجود هذه الحرية فى حد ذاته لا يكفى للقول بوجود ديموقراطية سليمة. فما هو العامل الثانى ــ إلى جانب حرية التعبير عن الآراء ــ الذى يجب توافره للتسليم باكتمال مضامين الديموقراطية؟؟

فى اعتقادنا أن هذا العامل المكمل والذى بدون توفره قد توجد أطر الديموقراطية، ولكنها تبقى ديموقراطية ناقصة، هو قدرة الآراء المعبر عنها على التأثير فى الواقع، بمعنى قدرة الآراء المعارضة على التأثير فى قرارات السلطة الحاكمة.

ومعنى هذا؛ أننا نكون بصدد ديموقراطية أكمل وأرحب، كلما كانت حرية التعبير عن الآراء والأفكار والاتجاهات قادرة على التأثير على الواقع، بمعنى التأثير على عملية اتخاذ الحكومة للقرارات. أما إذا كفل حق التعبير عن الآراء وانتفت فعالية هذه الآراء فى التأثير على السلطة الحاكمة وتغيير جوانب من الواقع، فإن الديموقراطية التى قد يدعى البعض وجودها لا تعدو أن تكون مجرد نافذة للتنفيس عن الآراء المعارضة، وهو تنفيس يشبه إطلاق دخان فى الهواء، سرعان ما تدفعه الريح فيختفى بعد أن تراءى للعيون للحظة أو للحظات من الزمان، طالت أو قصرت.

وإذا جاز لنا أن نقتبس من علم أصول الفقه التفرقة بين "الركن" و"الشرط"، وهى التفرقة التى تقول بأن "الركن" هو ما لا يقوم "الشىء" بدونه، أما "الشرط" فأمر لازم للصحة والاكتمال لا للقيام أو الوجود، لقلنا إن ركن الديموقراطية هو "التعددية السياسية" أما شرطاها فهما أولاً "الحرية الكاملة للتعبير عن الآراء والمعتقدات والمفاهيم والاتجاهات" وثانياً "فعالية الآراء المعبر عنها من غير أعضاء جهاز الحكم فى التأثير على الواقع، وبالذات على قرارات واتجاهات الحكومة".

فإذا جاز لنا أن نفترض موافقة المشتركين فى الجدل السياسى المعنى بواقع مصر اليوم على صحة هذا التنظير، فإننا لا نجد مفراً من التحول من العام (المبادىء) إلى الخاص (واقع مصر) بإثارة الأسئلة الثلاثة التالية:

ــ أيقوم النظام السياسى المصرى اليوم (١٩٨٤) على مبدأ "الشمولية" أم على مبدأ "التعددية"؟ وهو سؤال يتعلق بركن الديموقراطية كما يفهمها غيرُ الماركسيين.

ـ أيُتيح النظام السياسى القائم بمصر اليوم حرية كاملة للتعبير عن الآراء والمعتقدات والمفاهيم؟

ـ أتَملك الآراء المعبر عنها من سائر الاتجاهات "المتعددة" لا سيما منها آراء واتجاهات غير المشاركين فى الحكم قوة تأثير حقيقية وملموسة فى الواقع المعاش لمصر اليوم، وبالذات على قرارات واتجاهات جهاز الحكم؟

ولا شك أننا إذا كنا افترضنا إمكانية اتفاق سائر القوى والاتجاهات السياسية فى مصر اليوم مع تنظيرنا السابق، فإن أحداً لا يجرؤ على مجرد الظن بأن اتفاقاً مماثلاً على إجابات تلك التساؤلات الثلاثة الكبيرة هو أمر وارد، أو حتى مرغوب فيه. وهذا ـ قطعاً ـ لا ينفى أهمية تلك التساؤلات، والتى نشرع فى التصدى لها وفى آذاننا كلمات عملاق الفقه الإسلامى الكبير أبى حنيفة النعمان وهويتحدث عن قواعد علم أصول الفقه وهو علم استنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية ـ على جلال هذا العلم ـ فيقول (علمنا هذا رأىٌ، فمن جاءنا بأفضلَ منه قَبلناه).

ولعلى كنت بحاجة للاحتماء بسماحة أفكار رجل فى مقام أبى حنيفة وأنا أتقدم نحو مجال ملتهب للتناظر كهذا المجال، وفى زمن كتب فيه على المهتمين بإصلاح واقع أمتهم ألا يزعجهم قط منهج عدد من أبناء هذا الزمان فى التراشق بالاتهامات، وخلط العام بالخاص والموضوعى بالشخصى، بل وفى أحيان غير قليلة التعرض لهجمات لفظية تبحر أميالاً فى أعماق القول المجرّم.

ونأتى الآن لجانب أكثر وعورة من هذا الحديث، عندما نتصدى لرصد ركن الديموقراطية وشرطيها فى واقع مصر اليوم. ولا يخفى على القارىء المتابع لهذا التسلسل الفكرى أن سؤالنا الأول ـ فى هذا الصدد ـ لابد أن يكون حتماً عن مدى تحقق وتوفر ركن التعددية السياسية فى الواقع السياسى المصرى اليوم.

لا شك أن إنعام النظر فى الحياة السياسية المصرية منذ مستهل هذا القرن سيقودنا ـ لا محالة ـ للإقرار بأنه فى مقابل عدم نضج معطيات التعددية السياسية حتى سنتى ١٩٢٠ و١٩٢١، فإنه منذ ذلك التاريخ ـ وهو تاريخ انشقاق مجموعة عدلى يكن وأتباعه عن مجموعة الوفد فى صيغتها الوطنية الرحبة قبل ذلك ـ فمن غير الممكن

تجاهل وجود إطار عام للتعددية السياسية، وإن كان هذا الإطار مشوباً بعيب جوهرى يجعل من التعددية السياسية القائمة وقتذاك تعددية حزبية لا تعبر عن التعددية السياسية الحقيقية فى المجتمع المصرى، وهذا العيب الجوهرى هو نقصان الحرية الحقيقية اللازمة لوجود ونمو التعددية، وهو النقص الناجم عن كون مصر وقتذاك من الناحية العملية دولة ناقصة السيادة بسبب الوجود البريطانى. ولا يغير من صحة هذا التنظير الاعتقاد بأن اتفاقية سنة ١٩٢٢ أو سنة ١٩٣٦ كانت تضع هذا الوجود البريطانى فى إطار محدود، فمما لا ريب فيه أن مصر كانت منتقصة السيادة طيلة كل سنوات ما قبل الثالث والعشرين من يوليو عام اثنين وخمسين.

أما إذا نظرنا إلى الشرط الأول من شروط صحة واكتمال الديموقراطية وهو شرط كفالة حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات، وجدنا هذا الشرط من جهة يتوفر فى فترات ويختفى فى غيرها، إلا أنه حتى إبّان فترات وجوده كان دائماً مقلّم الأظافر، إما بتشريعات حماية الذات الملكية من أى مسٍّ، أو بحجة الأحكام العرفية أو خلال سنوات تعطيل البرلمانات ــ وهى كثيرة ومتكررة ــ أو بحجة ظروف الحرب العالمية. . إلخ وهو ما يعنى أن هذا الشرط وإن عرف درجات من التوفر، فقد كان فى أغلب الأحيان محاطاً بعدد من القيود والأغلال انتقصت ــ بدرجة كبيرة ــ درجة استمرار توفره استمراراً يصح أن يقال إنه كان " ظاهرة ".

وأما الشرط الثانى من شروط صحة واكتمال الديموقراطية، وهو شرط قدرة وفعالية الآراء والمعتقدات المعبر عنها ــ لا سيما من طرف غير جهاز الحكم ــ على التأثير على جهاز الحكم وقراراته، فإننا نقرر ــ مطمئنين ــ أنه من العسير تصور وجود من يزعم هذا الزعم: فباستثناء عدد محدود من البرلمانات التى نجمت عن انتخابات نزيهة، وقد كانت جد قليلة، فإن معظم سنى الحياة النيابية المصرية قبل ١٩٥٢ قد خلت من فعالية وقدرة الآراء المعارضة على التأثير فى جهاز الحكم وقراراته.

أفيعنى ذلك، أننا نقول بانتفاء الديموقراطية فى مصر قبل حركة يوليو ١٩٥٢؟

الجواب ــ قطعاً ــ بلا، فنحن نرى أن سنى ما قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ قد عرفت إرهاصات ديموقراطية (كانت كلها نتيجة كفاح دؤوب للحركة

الوطنية)؛ وأن التفاف الجماهير حول سعد زغلول، ثم حول خليفته مصطفى النحاس وكذا تأييدها الجارف لحزب الوفد أكثر أحزاب تلك السنوات شعبية، كان ـ بحق ـ أكثر ما يجوز تخيله من الديموقراطية فى إطار الواقع القائم على حقيقة أن مصر منتقصة السيادة بفعل الوجود البريطانى. وزيادة فى التأصيل نقول: نعم كانت هناك نوعية ودرجة لا بأس بها من التعددية، وكان هناك فى بعض الأحيان تعبير عن الآراء فى حدود تضيق وتتسع. أما فعالية هذا التعبير وقدرته على التأثير فى قرارات واختيارات وتوجهات الجهاز الحاكم فكانت جد هزيلة، وأن مرجع ذلك كان فى المقام الأول لنقص السيادة الوطنية. هذا عما قبل يوليو من سنة اثنين وخمسين، فماذا عن الديموقراطية فى جمهورية نجيب؟ وماذا عن الديموقراطية فى جمهورية عبد الناصر؟ وماذا عن الديموقراطية فى جمهورية السادات؟ وماذا عن الديموقراطية اليوم، ونحن على أبواب عام خمس وثمانين وتسعمائة وألف؟!

إذا استعملنا معيارنا السابق والذى يحكم على الواقع السياسى بالنظر إلى وجود أو عدم ركن وشرطى الديموقراطية، قلنا إن عهد نجيب لم يشهد ـ بطبيعة الفوران والغليان اللذين اتسمت بهما حقبته الخارجة من رحم انقلاب النظام ـ أية تعددية سياسية، كما أن حرية التعبير عن الآراء والاتجاهات والأفكار والمشارب السياسية وغيرها أخذت تخضع لقهر متزايد مطرد، وبالتالى لم يكن لأية آراء معارضة أى تأثير على جهاز الحكم وما يتخذه من قرارات، وإن لزم التنويه بأن شخصية الرئيس محمد نجيب المسالمة كان لها أكبر الأثر فى ممارسة هذا "القهر" ممارسة إن لم تخل من الدموية، فقد كانت ـ يقيناً ـ أقل دموية من عهود كثيرة غيرها ساد فيها رجال آخرون وأحكموا قبضتهم على مقاليد الأمور، وارتقوا فيها سُدَّة الحكم فى بلدان أخرى شابهت أحوالها أحوال مصر إبان حقبة الرئيس محمد نجيب.

فإذا انتقلنا للعهد الناصرى (نوفمبر ١٩٥٤ ـ سبتمبر ١٩٧٠) فإننا نجد الأمور جلية لا يكتنفها غموضٌ ولا يشوبها التباسٌ: فالنظام متجه بكليته نحو الشمولية، والتعددية منعدمة، والتعبير عن الآراء المنطلقة من منطلقات تخالف توجهات الجهاز الحاكم منعدم تماماً، وقدرة الآراء المعارضة على التأثير فى الجهاز الحاكم وعملية اتخاذه للقرارات، الهام منها وغير الهام، لا نصيب لها من الوجود البتة. ونضيف أن

الأمورخلال جمهورية عبد الناصر كانت ــ بالنظر إليها على أساس من معيارنا آنف ذكره ــ جلية كل الجلاء، ظاهرة بلا غموض ولا التواء: فمن ذا الذى يتجاسر على الزعم بوجود أية درجة من التعددية السياسية إبان سنى جمهورية عبد الناصر؟ ومن ذا الذى يستطيع أن يتحدث عن كفالة حرية التعبير عن الآراء والاتجاهات والمشارب لا سيما منها المعارض معارضة جذرية لآراء واتجاهات ومشارب جهاز الحكم الناصرى؟ ومن ذا الذى يستطيع أن يزعم أن الآراء المعارضة ــ بفرض وجودها جدلاً ــ كان لها تأثير ــ خلال الحقبة الناصرية ــ على جهاز الحكم وعملية اتخاذه للقرارات وممارسته للسلطتين التشريعية والتنفيذية؟!

يبقى إذن أن ننعم النظر فى الحقبة الساداتية على أساسٍ من المعايير التى وضعناها كنظريةٍ لوجود ودرجة توفر الحرية (الركن والشرطين) وذلك قبل أن ننتقل بالحديث إلى الديموقراطية فى عهد الرئيس حسنى مبارك مستعملين أيضاً نفس المعايير التى منها تتشكل نظريتنا فى هذا المجال كأساس للحكم بوجود أو عدم الديموقراطية أولاً، ثم التطرق ــ عند التسليم بوجود الديموقراطية ــ لدرجة اكتمالها أو نقصها.

فإذا انتقلنا لجمهورية السادات، ولا سيما منذ عام ١٩٧٤، وجدنا أننا إذا تمكنا من التخلص من أثر العواطف على حكمنا فى هذا الشأن، وما أصعب ذلك لغلبة العواطف على معظم الذين يتناولون الحقبة الساداتية بالتقييم، وإذا جاز لنا أن نحكم على الأشياء محتكمين لمبادىء ما يطلق عليه دارسو الفلسفة "المدرسة الوضعية" وبالذات أفكار ومعايير وضوابط المفكر الفرنسى الشهير أوجست كونت، وإذا أتيح لنا الفصل بين ما نعتقد أنه كان "نوايا" و"دوافع" و"بواعث" الرئيس السادات وبين الواقع المادى الملموس، لكان حتماً علينا أن نقر بأن جمهورية السادات قد وضعت بذرة "التعددية" فى تربة الواقع السياسى المصرى من جديد، بعد أن كانت هذه البذرة قد انتزعت منها انتزاعاً عنيفاً منذ أكثر من عقدين من الزمان. فأيا كانت نوايا الرئيس الراحل أنور السادات من وراء نظام المنابر الثلاثة (على ما فيه من اصطناعية متكلفة)، وأيا كان مقصده الحقيقى من وراء ذلك، فإن الواقع المادى الملموس يحتم علينا أن نسلم بأن بذرة التعددية ــ كما أسلفنا ــ قد وضعت خلال السنوات الرابعة والخامسة والسادسة من سنى جمهورية السادات.

ولابد أن يكون جلياً، أنه حتى لوسلمنا جدلاً بأن الرئيس السادات كان يمارس لعبة سياسية ليس إلاّ، وأنه ما كان يقصد إخراج ديموقراطية حقيقية، فإن ذلك لا ينفى أن بذرة التعددية قد وضعت ــ بالفعل المادى الملموس ــ خلال تلك السنوات التى أشرنا إليها آنفاً من سنى جمهورية الرئيس أنور السادات، ولكنها "تعددية" قد يراها البعض متكلفة ومصطنعة.

وإذا انتقلنا بناظرنا لشرط وصحة اكتمال الديموقراطية الأول، وجدنا أن جمهورية السادات كما عرفت (قدراً) محدوداً إلى أقصى حد من (التعددية)، فقد عرفت السماح للآراء والاتجاهات بالتعبير عن ذاتها بدرجة محدودة، تلتها درجة أكبر، تلتها ــ وهذا واقع مادى ملموس ــ انتكاسة درامية سادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عهد جمهورية السادات، وكتبت على نفسها بذلك أنها قد نكصت على عقبيها نكوصاً محزناً كل الحزن مؤلماً كل الألم. فقد بدأ الرئيس السادات بالسماح للآراء والاتجاهات المختلفة بالتعبير عن ذاتها، فلما فعلت، لم يرق له الأداء، وتكشفت له حقيقة هذا "الشرط"، وفحواها أن التعبير عن الآراء المختلفة لن ينجم عنه دائماً ما يسر خاطر الرئيس ويثلج فؤاده، بل على النقيض، فقد أزعجت تلك الآراء والاتجاهات الرئيس السادات، حتى جاءت أحداث ١٨ و١٩ يناير من سنة ١٩٧٧، فأقنع الرئيس السادات نفسه (أو أقنعه مستشاروه) بأن تلك هى مغبة ما كَفَلَهُ للآراء والاتجاهات المختلفة من حق التعبير عن نفسها (وهو تنظير لا أساس له من الصحة). فإذا به يشيح بوجهه عن هذا الشرط من شروط صحة واكتمال الديموقراطية بادئاً الثلث الأخير من عهد جمهوريته، والذى أخذت فيه تلك الكفالة لحرية الآراء والاتجاهات فى التعبير عن ذاتها فى الأفول، حتى بلغنا أحداث شهر سبتمبر ١٩٨١ عندما ترجمت قرارات الرئيس اعتقاده الجديد بأن تلك الآراء، والاتجاهات التى تعبر عنها فرق مختلفة كالوفديين واليساريين والإخوان المسلمين وسائر الجماعات الإسلامية والانفتاحيين (عن ليبرالية حقيقية) والانغلاقيين (عن ناصرية صادقة مع نفسها) ما هى إلا آراء تخريبية يجب الضرب على أيدى أصحابها بغلظة حتى يرعوى كلُ من تسول له نفسه اقتراف مثل ما اقترف هؤلاء من جرمٍ خطيرٍ وأمرٍ كبيرٍ.

فإذا انتقلنا إلى شرط صحة وسلامة الديموقراطية الثانى، وتحررنا أيضاً من أثر

العواطف والمشاعر، كان من اليسير علينا أن نرى أن عهد الرئيس السادات وإن وضع بذرة التعددية فى تربة الواقع السياسى المصرى بعد عقدين من نزعها تماماً من تربة هذا الواقع، وأنه قد كفل للآراء المعارضة بعض حرية التعبير عن نفسها واتجاهاتها قبل عدوله عن ذلك، فإن الحق كل الحق أنه فى ظل جمهورية السادات منذ يومها الأول وحتى سقوطها المروع على مشهد من حادث المنصة الرهيب، فإن الآراء والاتجاهات والمشارب المختلفة عن آراء واتجاهات ومشارب الجهاز الحاكم لم يكن لها فى أى يوم كبير تأثيرٍ على جهازِ الحكمِ فى عملية اتخاذه لقراراته.

والخلاصة، أنه بينما وجدت إرهاصات للديموقراطية قبيل الثالث والعشرين من يوليو سنة اثنين وخمسين، وهى إرهاصات مقضى عليها بالامتثال لحكم واقع نقصان السيادة الوطنية بسبب الوجود البريطانى بمصر، وبينما اضمحلت الديموقراطية القائمة على التعددية السياسية وحرية التعبير عن الآراء وفعالية هذا التعبير وأثره على الجهاز الحاكم خلال جمهوريتى نجيب وعبد الناصر، فإن عهد الرئيس السادات قد أعاد زرع التعددية فى تربة الحياة السياسية المصرية المعاصرة مع غير قليل من تقديم القدم ثم تأخيرها ثم تقديمها ثم تأخيرها تجاه التعددية وحرية التعبير عن الآراء، مع أثر ضعيف أو شبه منعدم لتلك الآراء على جهاز الحكم الساداتى.

فإذا كان ذلك عرضاً مقتضباً للغاية لوضع الديموقراطية فيما قبل تولى الرئيس حسنى مبارك للسلطة بعد الاستفتاء الشعبى عليه عقب حادث المنصة المروع، فماذا عن وضع الديموقراطية خلال الشهور الأربعين (*) المنصرمة من ولاية الرئيس مبارك؟ سؤال جد خطير، وسائله واجد نفسه ــ لا محالة ــ فى مفترق الطرق بين متناقضات كثيرة، لعل أهمها التناقض بين "كلمة الحق" المستندة إلى نظر ثاقب، وفكر موضوعى تسانده خلفية راسخة الأركان من الفكر السياسى والخبرة السياسية، بالإضافة إلى ضمير وخاز يتعفف عن التحدث عن الحكام ــ وهم فوق سنام الحكم وسدته ــ بمفردات موجة "التأليه" و"التأييد" و"المبايعة" . . . . إلى آخر تلك المصطلحات الخارجة لتوها من رحم الاستبداد ودياجير الحكم الأوتوقراطى المطلق، والتى تسود جباه أصحابها بدخان المهانة والمذلة. وإذا كان الخيار عسيراً بالنسبة لكثيرين، فهو ــ يقينا ــ كذلك عندنا:

---

* كتب هذا الفصل فى ديسمبر ١٩٨٤ .

فالترياق الأوحد للأمراض العضال للواقع الذى يحياه المصريون اليوم ويلف مصر من جوانبها الأربعة لن يكون إلا إذا تنزه فريق من أبناء مصر عن مشاركة الجوق المعروف فى أداء الأنشودة التى ما كلت ثلة من كتاب مصر وساستها عن إنشـادها ـ بدأب عجيب ـ على مسامع كل حاكم جديد .

فإذا شرعنا فى الإجابة عن هذا السؤال، وجدنا أنه من اللازم أن نعيد على مسامع القراء أن معيارنا للإجابة سيكون هو نفس المعيار الذى أوضحناه آنفاً، والذى يرى للديموقراطية ركناً توجد بوجوده وتنتفى بانتفائه، كما يرى لها شرطين تكتمل باكتمالهما، وتنقص بنقصهما.

فما هو وضع "التعددية" السياسية فى عهد الرئيس مبارك؟ وإلى أى حد يكفل هذا العهد لأصحاب الآراء والمذاهب والاتجاهات والمشارب حرية التعبير ـ الطليق من كل قيد إلا قيد القانون ـ عن نفسها تعبيراً لا ينحصر فى حدود التنفيس، وإنما يتجاوز ذلك حتى يكون تعبيراً حقيقياً من خلال وسائل وسبل من شأنها أن توصله إلى معظم قطاعات الرأى العام بمصر. ثم إلى أى حد وبأى شكل تؤثر تلك الآراء والمذاهب والاتجاهات والمشارب المعبر عنها فى جهاز الحكم (السلطة التنفيذية) وقرارات هذا الجهاز؟ .

فإذا بدأنا بالتعددية ـ التى هى فى تنظيرنا هذا ركن الديموقراطية ـ فإننا سنجد لا محالة أننا بمصر اليوم بصدد حالة تدخل بوضوح فى عموم (التعددية) ولا تدخل فى عموم (الشمولية). فمما لاشك فيه أن الساحة السياسية المصرية تعرف اليوم وجود اتجاهات سياسية متعددة تتباين تبايناً جذرياً: فحزب الحكومة، الذى هو إطار سياسى واسع ورث عن تنظيمات الخمسينات والستينات اتساعها الذى لا بديل عنه فى نظم الحزب الواحد، والذى لا ريب أنه يشتمل ـ اليوم ـ على عدد غير قليل من الشخصيات التى لا شك فى كونها تمثل اتجاهات سياسية واقتصادية متباينة، هذا الحزب لا ريب أنه حزب وإن كان يفتقد فى رأى البعض وضوح الأسس الفكرية المبدئية، إلا إنه يمثل ـ ضمن ما يمثل ـ اتجاهاً وسطاً وممثلاً لقطاعات كبيرة من الشعب المصرى. وإلى جانب حزب الحكومة، توجد مجموعة من الأحزاب الأخرى:

فحزب التجمع هو الحزب السياسى الذى يعبر عن فرق اليسار المصرى المختلفة،

والتى قد تختلف فيما بينها حول أمور كثيرة، إلا أنها فى مجموعها تؤمن بالاشتراكية والقطاع العام والتوجيه الاقتصادى وضرورة سيطرة الدولة على قوى وعلاقات الإنتاج سيطرة إما أن تكون مطلقة (عند يسار هذا اليسار) أو شديدة (عند وسط هذا اليسار) أو متوسطة (عند يمين هذا اليسار). كما أن فرق هذا اليسار يجمعها ــ إلى حد بعيد ــ تأييد التجربة الناصرية سواء فى الاقتصاد أو السياسة، كما أنها فرق يجمعها الرفض الشديد لممارسات الرئيس الراحل أنور السادات سواء منها سياسته الدولية (وبالذات معاهدة كامب دافيد والعلاقة مع الاتحاد السوفيتى والعلاقة مع الولايات المتحدة) أو الاقتصادية (وعلى رأسها سياسة الاتجاه للاقتصاد الحر، والتى سميت بسياسة الانفتاح إبان حقبة الحكم الساداتى) ورغم اختلافنا الجذرى مع جل منطلقات وتخريجات ومعتقدات حزب التجمع، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الإقرار بأنه حزب يعبر عن اتجاه موجود بالفعل ــ بنسبة معينة ــ فى واقع مصر اليوم.

ولا ريب عندنا، ونحن الذين أفردنا ثلاثة من مؤلفاتنا لنقد الفكر الاشتراكى والتجارب الاشتراكية الكبرى، أن اتجاه حزب التجمع من وجهة نظر مفكر يؤمن بالديموقراطية القائمة على التعددية هو اتجاه سياسى له جذور عديدة فى واقعنا المعاش، ولا ينقص من هذا أنه حزب قد تكون ــ أول ما تكون ــ فى السبعينات بقرار من السلطة الحاكمة وقتذاك.

وبجانب حزب الحكومة وحزب التجمع اليسارى يقف حزب الوفد ممثلاً لمفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية تمثيلاً لا شك فى أصالته من وجهة النظر التى تؤمن بالتعددية كركن الديموقراطية الأوحد. وحزب الوفد هنا يستمد أصالته هذه من جذور عديدة، أهمها تاريخ الوفد الذى لا ينكر كحزب الأغلبية طيلة ثلاثة عقود كاملة قبيل ١٩٥٢، كما يستمدها من الأثر التاريخى الممتد لزعيميه الكبيرين سعد زغلول ومصطفى النحاس، بالإضافة إلى استمداده لهذه الأصالة من طريقة تكوينه مؤخراً عبر جهادٍ سياسى لا ينكر.

فإذا انتقلنا إلى حزب العمل وجدنا آراء واتجاهات سياسية لا ريب أنها وإن كان من غير الميسور لنا الجزم بوجود اتجاه عام لها، إلا أننا نسلم بها كاتجاه، كما نسلم أكثر من ذلك لزعيمه بأنه أحد أوجه تعددية سياسية بلا ريب، ولا ينقص من مقامه هنا ــ فى

اعتقادنا ــ وجوده الحالى بمجلس الشعب كعضوٍ معين؛ فمما لا ريب فيه أنه لولا الحد الأدنى للأصوات التى يجب على كل حزب أن يحصل عليها ليمثل فى المجلس النيابى، لكان حزب العمل وزعيمه أكثر تمثيلاً اليوم فى مجلس الشعب الحالى (١٩٨٤).

أما حزبا الأحرار والأمة، فإننا وإن كنا شديدى الحرص على استمرارهما، فإننا نعتقد أنهما وإن مثلا (تعددية سياسية رسمية) إلا أنهما لا يمثلان بدرجة ملموسة على مستوى الواقع (تعددية سياسية شعبية أو واقعية).

ولكن أيعنى ذلك تسليمنا بوجود ركن الديموقراطية (التعددية) اليوم فى مصر فى ظل الجمهورية الرابعة منذ أفول نجم العهد الملكى (١٩٥٢)؟ يقيناً أننا نسلم بتوفر التعددية اليوم بمصر ولكن إلى جانب هذا اليقين، فإننا أيضاً على يقين بأن هذه التعددية يكتنفها خطر داهم يتمثل فى أحقية جهة من الجهات التابعة للسلطة الحاكمة فى منح اتجاه أو اتجاهات ما حق الوجود الرسمى كحزب أو كأحزاب سياسية أو حجب هذا الحق لسبب أو لآخر.

كما أننا نعتقد أن أخطاراً أخرى من شأنها أن تقوض ركن التعددية السياسية، وأهم هذه الأخطار وضع شروط ــ غير منطقية ــ لحرية تأسيس الأحزاب السياسية، فإن تلك الشروط مدخل بلا أدنى ريب للشمولية أو لأشكال من الشمولية أو لخليط من الشمولية والأوتوقراطية والفاشية يجب على كل حريص على سلامة واستمرار واتساع ورسوخ تجربة الديموقراطية فى مصر اليوم أن يدرأها عن التجربة، ولا يسمح لها اليوم بأن تلبد سماء الحياة السياسية المصرية الراهنة مثل غيوم الشمولية السوداء التى زخمت سماء الواقع السياسى المصرى خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس الراحل أنور السادات.

وعلينا أن نعى جيداً أن أهم درس يجب على المعنيين بالفكر السياسى اليوم فى مصر أن يعوه، هو أن التغييرات سواء منها الإيجابية أو السلبية فى هذا الصدد لا تكون قط من نوع التغيّرات الكيفية، وإنما هى دوماً من قبيل التغيّرات الكمية. ولاشك أن دارسى الفلسفة الألمانية يدركون بوضوح أن ما نقوله هنا هو أحد قوانين الفكر الجدلى الأساسية كما صاغها فيلسوف ألمانيا العظيم جورج هيجل.

فإذا تركنا ركن التعددية السياسية جانباً ــ بعد إقرارنا بتوفره فى واقع الحياة السياسية المصرية اليوم ــ وانتقلنا إلى شرطى اكتمال الديموقراطية وهما التعبير الطليق من كل قيد إلا قيد القانون عن الآراء والمذاهب تعبيراً جديراً بالوصول ــ على قدم المساواة مع إمكانات الحكومة فى هذا الشأن ــ إلى معظم قطاعات الرأى المعبر عنها وعلى التأثير على جهاز الحكم فيما يتخذه من قرارات. إذا انتقلنا إلى النظر فى مبدأ ومدى وجود وتوفر هذين الشرطين، وجدنا أن الشرط الأول توفر خلال السنوات الثلاث الأولى (حتى الآن) من حكم الرئيس حسنى مبارك بدرجة أكثر بكثير من أقصى درجات توفره خلال جمهوريات الرؤساء الثلاثة السابقين. وإذا كانت المقارنة بين عهدى الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصرمن جهة، وعهد الرئيس حسنى مبارك من جهة ثانية من وجهة النظر هذه لا تحتاج كبير عناء حيث ضعفت حرية التعبير هذه خلال عهدى الرئيسين نجيب وعبد الناصر ضعفاً شديداً حتى بلغت حد الانعدام خلال معظم سنى هذين العهدين، بينما تزخر الحياة السياسية المصرية فى عهد الرئيس حسنى مبارك بدرجات عالية من الحرية المكفولة للآراء والاتجاهات والمشارب المختلفة لتعبر عن نفسها تعبيراً وإن لم يجز لنا وصفه بالتعبير الطليق إلا إنه تعبير يتمتع ــ كما أسلفنا ــ بدرجة كبيرة ورحبة من الحرية. إذا كانت هذه المقارنة ــ بسبب ذلك ــ لا تحتاج لكبير عناء، فإن المقارنة بين عهدى الرئيس أنور السادات والرئيس حسنى مبارك قد تبدو للبعض عسيرة بعض العسر. إلا أننا لا نراها كذلك، فإن حرية التعبير عن الآراء خلال عهد الرئيس السادات كانت مشروطة بشرط غير معلن، هو عدم تجاوزها لحدود رسمت ووضعت بدقة وعناية، فإذا تجاوز المعبرون عن آرائهم ومعتقداتهم هذه الحدود نالتهم قبضة النظام إن لم تكن عصاه بالإيقاف الحاسم.

ولا أدل على ذلك من تكرار مصادرة الصحف والمجلات الحزبية، بالإضافة إلى إغلاق معظمها سواء منها الصحف والمجلات الإسلامية أو القبطية أو الوفدية أو اليسارية. ولاشك أن هذا الشرط غير المعلن بصفة رسمية هو ما ترجمته وتمخضت عنه أيام شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ عندما قرر الرئيس السادات أن يجبر الكافة على الالتزام بالحدِّ الذى وضعه لهم كلهم فى وقت واحد، فوقعت الواقعة وأعطت مصر للتاريخ ـ

للأسف الشديد ــ درساً مفاده أن تمثيل الديموقراطية وإن كان ممكناً بعض الوقت، فإنه غير ممكن لكل وقت وطول الوقت.

وعليه، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن قدر الحرية المتاح فى (ديسمبر ١٩٨٤) للآراء المختلفة للتعبير عن نفسها ومعتقداتها هو أكبر وأرحب بكثير مما أتيح لأصحاب الآراء والاتجاهات المختلفة خلال جمهوريات مصر الثلاث السابقة (١٩٥٢ ــ ١٩٨١) ولكن أيعنى ذلك أنه ليس بالإمكان أبدع مما هو كائن؟ . . . الجواب قطعاً بلا، فما تعرفه مصر اليوم من حرية للتعبير عن الآراء والاتجاهات والمعتقدات المختلفة ليس هو ــ بأية حال من الأحوال ــ أفضل ما يمكن تصوره. ويكفينا أن ننظر بإمعان إلى المدى البعيد الذى بلغته حرية التعبير عن الآراء والاتجاهات والمعتقدات المختلفة فى بلدان الديموقراطيات الغربية الراسخة.

فمما لا شك فيه أن وسائل الإعلام ذات التأثير القوى والنفوذ المتعاظم على الرأى العام المصرى لا تزال بحاجة لمزيد من النمو والتطور حتى تبلغ ما نريده لها من الاستقلال والحياد. ومما لا شك فيه أن أضواء الديموقراطية التى يمكن تسليطها على الجهاز الحاكم إنما تسلط فقط على (معظم) لا على (كل) الجهاز الحاكم . ولا يعنى ذلك مطالبتنا بالتطور المتسرع غير المدروس؛ فإن التدرج فى التطور أكثر أمناً وسلامة وقدرة على الاستمرار وعدم الانتكاس.

وما ذكرناه آنفاً لا ينقص بحال من الأحوال من إقرارنا بأنه بالمقارنة بكل عهود الحكم فى مصر المعاصرة، فإن مصر تعرف اليوم حرية فى التعبير عن الآراء لم تعرف ما يضاهيها خلال سنى تاريخها المعاصر. وإذا كانت مصر قد عرفت خلال سنوات قليلة قبل سنة ١٩٥٢ بعض الفترات التى تمتعت فيها الآراء والاتجاهات والمعتقدات المختلفة بحرية كبيرة للتعبير عن ذاتها، فإن هذه الحرية كانت ناقصة بدرجة أشد بكثير من درجات نقصها اليوم، ويدرك ذلك بوضوح من يعرف أن التعرض لسلطات الاحتلال البريطانى وللنظام الملكى ولشخص الجالس على سدة الحكم كان دائماً أمراً مستحيلاً، ناهيك عن فترات تكبيل حرية التعبير إبان حكومات الأقلية، والتى كانت ــ بلا شك ــ هى أغلب سنى حكم الملكين فؤاد (١٩١٧ ــ ١٩٣٦) وفاروق (١٩٣٦ ــ ١٩٥٢).

فإذا انتقلنا للشرط الثانى من شروط صحة وسلامة واكتمال الديموقراطية وهو شرط قدرة وفعالية الآراء المعبر عنها فى التأثير على جهاز الحكم وقراراته، لوجدنا أننا هنا إزاء أضعف حلقات سلسلة الديموقراطية فى (١٩٨٤) بمصر. فمما لا ريب فيه أن تأثير تلك الآراء المعبر عنها لا يزال جد محدوداً (ولا أقول معدوماً). ولكننا نسلم أيضاً بصحة الاعتقاد بأن هذا التأثير لا يمكن أن يولد عظيماً، بل هو على النقيض يولد صغيراً مع ميلاد التجربة الديموقراطية (التعددية)، فإذا سارت التجربة فى طريق الاستقرار والنمو والرسوخ، تعاظم أثر الآراء المعبر عنها بدوره وتعاظمت فعالية هذه الآراء.

ولا ريب أن بعض شخصيات الجهاز الحاكم فى مصر ــ ونعتقد أن الرئيس حسنى مبارك أحد هؤلاء ــ يرون أن النمو الثابت وغير المتعجل للتجربة الديموقراطية فى مصر هو أمر مستحب ومستحسن وغير مأمون العاقبة، بالمقارنة بالنمو المستعجل والذى يرون أنه قد يسقط التجربة بأسرها فى وهدة الإخفاق والفشل.

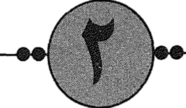
ونحن نعتقد أنه ليس ثمة خطر على الإطلاق فى التحرك بخطوات أسرع ــ بعض الشيء ــ تجاه ديموقراطية أكثر، فنحن ممن لا يساورهم شك فى أن الحرية والديموقراطية هما منبعا التقدم و الازدهار وليس العكس على الإطلاق. فالغرب تقدم بالحريات والديموقراطيات، ولا يمكن لأحد أن يثبت ــ تاريخياً ــ أن التقدم والازدهار هما اللذان أفرزا الحريات والديموقراطية. والاختلاف الأساسى بين المعارضة وجهاز الحكم فى مصر اليوم إنما هو اختلاف فى (درجة الديموقراطية المتاحة) ثم فى (سرعة خطوها وتحركها تجاه صيغة أكمل من صيغ الديموقراطية)، وهو اختلاف بديهى وحتمى، إلا أن مستقبل الديموقراطية فى مصر سوف يتحدد حتماً على ضوء النتيجة التى سينتهى إليها هذا الخلاف. فالإمعان فى الاكتفاء بما هو متوفر، والضن بسرعة أكبر لتطور ونمو التجربة الديموقراطية الحالية بمصرسيكون من شأنه تعاظم أطر الشمولية وتآكل أطر الديموقراطية، كما أن الاتفاق على أن الوضع القائم وإن كان من جهة أفضل ما عرفته مصر خلال تاريخها الحديث، فإن من الضرورى للغاية العمل الجاد على حماية التعددية السياسية من كل نظام أو إجراء من شأنه تحويلها إلى مسخ هو (مظهر بلا جوهر)، وكذلك التوسع فى كفالة حريات التعبير عن الآراء والاتجاهات

والمعتقدات، ثم أخيراً ــ وهذا محك النجاح المرتقب ــ تفاعل الجهاز الحاكم مع الآراء المختلفة، المعبر عنها بما من شأنه أن يؤثر على قرارات هذا الجهاز الحاكم تأثيراً يعكس فعالية المعارضة.

وسيتضح للقارىء فى فصل تال من فصول هذا الكتاب أن مشاكل مصر اليوم، والتى تبدو وكأنها مشاكل عويصة تستعصى على الحل الكامل والعلاج الشامل، إنما هى مشاكل قليلة للغاية، ولكنها من نوع المشاكل الأساسيةالتى وضعت بذرتها فى عتمات غياب الديموقراطية، وإن حل هذه المشاكل وترياقها لا يحتاج لوزراء على شاكلة "نسطور" (أعقل شخصيات الميثولوجيا الإغريقية) أو "يوشع بن نون" (من أبطال التوراة ــ العهد القديم) بدلاً من العدد الوفير من رجال اليوم الذين يشبهون شخصية هيكاتية (أيضاً من الميثولوجيا الإغريقية)، وإنما لمزيد من ترسيخ الديموقراطية بحماية (التعددية) من عوارض (الشمولية)، وبإطلاق المدى لحرية التعبير عن الآراء والمعتقدات، وباتساع صدور الوزراء الهيكاتيين اتساعاً من شأنه أن يزيد فعالية آراء الفرق السياسية المختلفة.

(ديسمبر ١٩٨٤)





المشكلة المصرية : تحليل وتأصيل

لا شك عندى - أن أكبر خطأ يقع فيه متأمل واقع مصر المُعاش فى (١٩٨٥)؛ هو أن ينجرف مع التيار العام والذى يعتقد أن مصر تعانى اليوم آلاف المشاكل التى تبدو كأمراض عضال ينوء كاهل المجتمع المصرى من وطاة ثقلها وشدتها . ولا شك عندى أيضاً فى أن النظرة السطحية للأمور من شأنها أن تدعم هذا الاعتقاد الخاطىء من الأساس ، بحيث يبدو لمعتنقيه - وهم الغالبية العظمى اليوم فى مصر - أن الحياة المصرية الراهنة إنها تمدهم كل يوم بآلاف البراهين على صحة زعمهم وصواب رأيهم. فالذى يتعامل مع الجهات الحكومية فى مصر، يرى كل يوم - بل كل ساعة - ما قد يحسبه مرضاً جديداً من أمراض الواقع المصرى يُضيفه لقائمة ما يعتبره من أمراض الواقع المصرى الراهن . فإذا سار صاحب هذا الرأى فى الطريق العام

ورأى ما يراه كل من يسير فى طرق مصر العامة من فوضى المرور العارمة والخرق العلنى للقوانين واللوائح والنظم ، بالإضافة إلى صور شتى من عدوان الناس على الناس ، وعدم وصول الحق لأصحابه ، فضلا عن الانهيار المروع للعديد من القيم والمثل ، يظن أنه قد أضاف لقائمة أمراض الواقع المصرى عشرات بل مئات الأمراض أضف إلى ذلك مشاكل المواطن العادى اليوم من تراجيديا المواصلات إلى مآسى الطرق العامرة بالحفر والمجارى الطافحة فى العديد من الطرقات ـ وفى كثير من الأحيان بصفة شبه دائمة فى أزقة الأحياء الشعبية ـ إلى مأساة الكهرباء والمياه التى تنقطع بلا إنذار ، ولا تعود وفق قواعد منطقية يمكن العمل بمقتضاها ، إلى فوضى الطرق التى تشق ثم تردم ، ثم ترصف . إلى جانب قوائم لا تحصى من المشاكل التى باتت من معالم حياة المواطن المصرى العادى ، كمشاكل السكن وخلو الرجل ومقدم الإيجار وأصحاب البيوت الوهمية التى لم ولن يقوم لها بنيان . . إلخ . .

ونحن لا يساورنا شك فى أن هذا الرأى وإن بدا للمراقب أن مشاهدات الحياة اليومية فى مصر تسانده بآلاف البراهين التى لا ينقطع سيل تدفقها ، فإننا نراه رأيا لا يصمد للتحليل الدقيق والفكر العميق . ففى اعتقادنا أن قائمة ما يسميه أنصار هذا الرأى بأمراض الواقع المصرى الراهن إنما هى قائمة تشتمل بالفعل على آلاف الأعراض لا الأمراض ، وأن هذه الأعراض التى يصعب على مراقب للواقع المصرى الراهن أن يحصيها إنما هى أعراض شتى لمجموعة قليلة للغاية من الأمراض .

وفى اعتقادنا أن الأمر يمكن تشبيهه بمريض بمرضٍ من أمراض القلب يعانى مجموعة غير قليلة من الآلام ـ فإذا اتجه ظنه إلى أن ما يعانيه أمراضا عدة لا أعراض شتى لمرض واحد ، فإنه لا ريب سيضيع وقته وماله وصحته سدى فى البحث فى دروب ـ لا توصل لشىء ـ عن حقيقة كل مرض من تلك التى ظنها أمراض . والأمر كذلك يشبه إنسانا تناول طعاماً فاسداً فظهر عليه الإعياء وطفح جلده بطفح شديد الالتهاب وأصابه صداع مؤلم مع ألم فى المعدة ، فظن أن كل ظاهرة من هذه الظواهر مرض ، فمضى يبحث عن حقيقة كل واحد مما ظنه داء ، متجاهلاً أن الخلط بين العرض والمرض من شأنه أن يودى بحياته كلها . فكل علاج لكل عرض من هذه الأعراض

بصفته مرضاً قائماً بذاته من شأنه ألا يفيد فتيلاً فى علاج المرض الأصلى والذى نجمت عنه كل تلك الأعراض.

وينطبق نفس الشىء على مشاكل عديدة يغص بها الواقع المصرى اليوم، فإن العديد من هذه المشاكل ما هى فى حقيقة الحال إلا أعراض لمرض واحد. وفى اعتقادنا أن إعمال الفكر فى مشاكل واقع حياتنا المعاصرة بمصر من شأنه أن يرد آلاف المشاكل إلى مجموعة قليلة للغاية من المسببات، بحيث تتضح الصورة جلية للمحلل المدقق: بضع أمراض قليلة، وآلاف الأعراض الناجمة عن تلك المجموعة القليلة من الأمراض.

إذا تركنا جانبا - لبعض الوقت - هذه التفرقة ما بين المرض والعرض، وتساءلنا عن وظائف الدولة الأساسية تجاه الشعب، أى تجاه المواطنين، كنا قد خطونا خطوة واسعة تجاه استكمال نظريتنا فى هذا الصدد، تلك النظرية التى تريد أن تقف على حقيقة أمرين: أولهما التفرقة بين أمراض الواقع المصرى المعاصر وأعراض تلك الأمراض، ثم الوقوف بوضوح على أهم تلك الأمراض.

إن تاريخ الفكر السياسى يمدنا - بسهولة واضحة - بإجابة وافية عن هذا السؤال: فالدولة تنظيم سياسى وظائفه التقليدية الأساسية هى الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة. فالأفراد فى أى مجتمع ينتظرون من الدولة - كتنظيم سياسى - أن تقوم نيابة عنهم بأعباء الدفاع عنهم فى مواجهة أى عدوان خارجى، وهو ما يتمثل عملاً فى وجود جيش قادر على درء المخاطر الخارجية عن الجماعة - كأفراد يعيشون فوق رقعة من الأرض - كما أنهم ينتظرون من ذلك التنظيم السياسى الذى يطلق عليه مصطلح «الدولة» أن يقوم بكفالة أمن أفراد الجماعة وهو ما يتمثل عملاً فى وجود وزارة أو جهاز وظيفته كفالة أمن أفراد المجتمع من أى عدوان داخلى سواء تمثل هذا العدوان فى شكل عنف جماعى أو أعمال إجرامية أياً كان شكلها، بالإضافة إلى مظاهر الأمن الأخرى كأمن الطريق وتنظيمه وأمن المساكن .... إلخ. وينتظر أفراد أى مجتمع من الدولة - ثالثاً - إقامة العدالة بمعنى ضمان تطبيق القوانين وتحقيق العدالة بالمعنى الواسع. كذلك ينتظر أفراد أى مجتمع من الدولة - رابعاً - أن تقوم بخدمات أساسية للمجتمع يطلق عليها المرافق العامة، وهى فى الأساس خدمات الكهرباء والمياه والطرق والصرف ووسائل الاتصالات من هاتفية إلى غيرها، دون أن يكون الهدف من وراء قيام

الدولة بذلك تحقيق ربح، بل القيام بخدمة عامة لاشتراك عموم أفراد الجماعة فى الانتفاع بهذه المرافق العامة .

تلك هى وظائف الدولة التقليدية الأساسية كما استقر الفكر السياسى فى الفقة الدستورى الغربى عليها .

ولا يغيب عنا أن الفكر الاشتراكى يضيف إلى تلك الوظائف الأساسية وظائف أخرى شتى . وإذا كان هذا ليس هو مجال تفنيد الفكر الاشتراكى فى منحاه هذا ، فإن من المناسب أن نقول إن الفكر الاشتراكى، وإن كان يضيف لتلك الوظائف إلا أنه لا يعارضها ولا ينقص منها .

فإذا نظرنا بإمعان لواقع حياتنا فى مصر وتساءلنا : ترى كيف تنهض الدولة بوظائفها الأساسية هذه ؟ وجدنا أن الدولة المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية وإن كانت قد دأبت على رفع شعار خدمة المجتمع والمواطنين ، إلا أنها فى واقع الأمر قد وضعت لنفسها أهدافا ووظائف أخرى، احتلت مرتبة الصدارة بين وظائفها وتقدمت على الوظائف الأربع الأساسية التى سبق أن ذكرناها . فبسط النفوذ على القارة الأفريقية والشرق الأوسط والعالم العربى وكتلة عدم الانحياز إلى جانب حماية النظام وكفالة استمراريته والبطش بمعارضيه ـ فى الداخل والخارج ـ كانت هى أهم وظائف الدولة المصرية فيما بين ١٩٥٢ ـ و١٩٧٠ . أما خلال جمهورية الرئيس الراحل أنور السادات فقد احتل هدف تحرير الأرض المصرية المحتلة ـ نتيجة خطأ فادح لا يغتفراقترفه العهد الناصرى ـ مرتبة الصدارة بين أهداف ووظائف الدولة خلال السنوات الخمس الأولى على أقل تقدير . أما خلال السنوات الست التالية ، فقد وجدت محاولات غير علمية وغير منهجية فى أغلب الأحيان لقيام الدولة ببعض وظائفها التقليدية الأساسية .

فإذا جئنا للسنوات الثلاث الماضية (١٩٨١/ ١٩٨٤) وجدنا أنه على مستوى القصد والنية فإن الشعارات المرفوعة تتبنى ـ بلا ذرة شك ـ الاتجاه إلى اصراف جهاز الدولة للقيام بوظائفه الأساسية تجاه جموع أفراد المجتمع . فإذا انتقلنا للتطبيق العلمى وجدنا خلطة واضحة من الخطوات السديدة للغاية فى اتجاه حلول صائبة مثل الجهد الكبير، والذى لا ينكره منصف فى مجال تشييد الجسور وبناء العديد من المساكن الجديدة ، وحض معاقل الصناعة الوطنية المتهالكة على الإنتاج وتحسين كم وكيف ما تنتج ، إلى

جانب جهود عملاقة فى مجالات المرافق العامة ولاسيما توليد الكهرباء ، وتحسين شبكات الصرف التى لم يطرأ على عدد غير قليل منها أى إصلاح منذ شيدت منذ أكثر من قرن من الزمان. ولكن هذه الخطوات السديدة فى اتجاه حلول صائبة تختلط بالعديد من الخطوات المعاكسة والمناقضة ، والتى لا ريب أن من شأنها أن تهدر الكثير من إيجابيات تلك الخطوات السديدة والتى أشرنا إليها آنفا .

ومن غير العسير على من كانت له رؤية ثاقبة وشاملةأن يرد هذه « الخلطة » لأمرين : أولهما افتقار واضح للتفرقة التى أشرنا إليها فى مستهل فصلنا هذا بين المرض والعرض، وثانيهما عدم إجماع الآراء داخل أجهزة الدولة على ماهية وظائف ودور الدولة.

فنحن نرى أن من أهم مهام الحكومة فى مصر اليوم أن تحدد الأمراض الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دونما خلط بين المرض والعرض، ودونما إحساس بأن مصر قد ورثت عن الماضى البعيد والقريب آلاف العلل والمشاكل المتراكمة. فمصر لم ترث عن الماضى ـ سواء البعيد منه أو القريب ـ سوى حفنة من الأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاساسية، إليها ترجع كل المشاكل والآلام التى تحيط بواقع مصر المعاصر : فعلى المستوى الاقتصادى ، فإن المرض الرهيب هو عوارض الديمقراطية الحقة . ونحن نقصد بالديمقراطية هنا ما بسطناه وشرحناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب أما على المستوى السياسى ، فإن المرض الرهيب هو الاقتصاد الموجه بما يعنيه من وجود قطاع عام مترهل وخاسر ومهزوم مع هيمنة من قبل الدولة على قطاعات الصناعة والإنتاج الصناعى والزراعى .

ولاشك أن مشاكل مصر الاقتصادية لن تعرف أى تحسن ملموس ما لم يطلق العنان للقطاع الخاص ، وللمبادرة الفردية وما لم تسحب الدولة تدخلها ـ غير الناجح ـ فى مجالات الإنتاج والصناعة . فالدولة المصرية ـ شأنها شأن كل دولة حاولت نفس المحاولة ـ لم تنجح أى نجاح ملموس فى أى صناعة أو إنتاج . والذين يتحدثون اليوم عن رغبتهم فى كبح جماح حركة الاستيراد ويرفعون شعار (صنع فى مصر) يجب عليهم أن يعلموا أن كبح جماح حركة الاستيراد ورفع شعار (صنع فى مصر) وإن كانا من لوازم الوطنية المصرية الحقة إلا أنهما لن يتما ـ عملا ـ إلا على يد القطاع الخاص المصرى والمبادرة الفردية المصرية .

ولاشك فى أن الفرصة قد أُعطيت ـ بما يكفى ـ للقطاع العام المصرى، إلا أنه قد فشل فشلا ذريعا وأحاق باقتصاد مصر كارثة مروعة وخلق مناخاً مدمراً للإنتاج، ونوعية لا أمل فيها من العمال والمديرين .

وفى اعتقادنا أنه بوسعنا أن نرد لهذين المرضين الأساسيين (المرض السياسى: ضعف الديمقراطية، والمرض الاقتصادى: الاقتصاد الموجه القائم على قطاع عام مترهل وخاسر ومهزوم) جل مشاكل الحياتين : السياسية والاقتصادية فى مصر.

وفى اعتقادنا أنه ما لم يتم التصدى للمشاكل التى تزخر بها حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة انطلاقاً من إدراك كامل بأن المرضين الأساسيين لحياتنا الراهنة هما (عوارض الديمقراطية الحقة) و (الاقتصاد الموجه) فإن من المستحيل أن تؤدى أىّ جهودٍ ـ رغم إقرارنا بأنها جهود فذة وكبيرة ومخلصة ـ لأى تقدم ملموس يرى الناس أثره على المجتمع المصرى وعلى حياتنا السياسية والاقتصادية .

إن على كل مهتم بإصلاح حياتنا العامة اليوم فى مصر أن يدرك أن استمرار الحكومة فى مصر فى القيام بدورها البطريركى الحالى كمحركٍ ومهيمن على الحياة الاقتصادية فى مصر من شأنه أن يجعل المشاكل الحالية تتفاقم تفاقماً سيخلق ـ لا محالة ـ درجة من التردى فى مستوى معيشة الأفراد تخلق بالتالى جوا من الرفض والتذمر واليأس، هو بعينه المناخ الأمثل لنمو واستشراء وانتشار الأفكار المتطرفة التى قد تحاول أن تنجح فى يوم من الأيام فى الاستحواذ على نظام الحكم فى مصر وتوجيه سفينة المجتمع المصرى إلى أتون الشمولية والتخلف البغيض.

ونحن رغم تسليمنا برغبة جهاز الحكم الحالى المخلصة فى التعامل مع المشاكل العديدة التى تزخر بها الحياة المصرية ، سياسياً أو اقتصادياً، ورغم تسليمنا بأن هذه الرغبة المخلصة تقترن بعمل دؤوب يستهدف إصلاح ما أفسدته السنون الثلاثون المنصرمة ، فإننا نعتقد أن تعامل الوزارة الحالية (١٩٨٥) مع المشاكل لايزال تعاملا مع الأعراض لا الأمراض ، بل إن هناك ما يشبه الرفض لتناول الأمراض السياسية التى ترجع اليها كلُّ مشاكلنا بتفاصيلها ذات العدد الفلكى.

فلأسباب عديدة، أهمها نوع من الخوف الذى لا أساس له من الرأى العام، وهو

خوف وهمى يصوره بعض ذوى الميول والاتجاهات الاشتراكية أو الناصرية، فإن التعامل مع الأمراض الأساسية : الدعم، الديمقراطية الكاملة، القطاع العام الخاسر، إتاحة المجال الواسع أمام الاستثمار الوطنى والعربى والأجنبى بمعزل عن القيود التى خلقها عهد الناصرية والانغلاق واليسار سواء على مستوى التشريع أو التنفيذ، نقول : إن التعامل مع هذه الأمراض الأساسية لا يزال إما ضعيفاً للغاية وإما منعدماً.

فإذا تركنا ـ مؤقتاً ـ السياق العام لهذا التسلسل الفكرى وانتقلنا لموضوع آخر قد يبدو للوهلة الأولى مختلفاً لحدٍّ بعيد عن موضوع هذا التحليل والتأصيل لمشكلة مصر اليوم، وتساءلنا عن مدى مسئولية كل المصريين كأفراد وجهاز الحكم عن الوضع الراهن فى مصر، وهو السؤال الذى يمكن وضعه فى أكثر من صيغة :

ـ أيوجه اللوم للحكومة فقط ؟ أم للحكومة ومواطنى مصر ؟

أم للمواطنين فقط على وضع مصر الراهن ؟؟

ـ أترجع مأساة الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى اليوم بوجوهها المختلفة فى مصر لأخطاء الحكومة على مر السنين، أم أن الأفراد يشاركون فى هذه التبعة ؟؟

ـ أنستطيع أن نناشد ـ كما يفعل بعض كبار الكتاب ـ جماهير مصر للتعاون مع الحكومة لأنه بدون هذا التعاون لن يكون إصلاح ولن يحدث تقدم ولن تنهض مصر من وهدتها الأليمة المعاصرة ؟

ـ أَيُناطُ الحل بالحكومة وحدها ؟ أم بالمصريين كأفراد وحدهم؟ أم بالحكومة والأفراد معا ؟

صِيَغٌ عديدة لسؤال واحد كبير، قد يبدو منبت الصلة بالسياق العام لهذا التحليل والتأصيل لمشكلة مصر المعاصرة، وما هو فى واقع الحال إلا صلب هذا التحليل ولب هذا التأصيل.

ولنأخذ شريحة من حياتنا المعاصرة بما تزخربه من مشاكل كعينة ومثال ندلف منه للسؤال المثار هنا، ثم نستخلص منه بعدئذ الإجابة التى ـ كما سنرى ـ تصلح لأن تكون إجابة للسؤال فى حالتى خصوصيته وعموميته :

لننظر لشارع مصرى كبير : فماذا نرى ؟ . . نرى سيارات ووسائل نقل أخرى وأفراداً فى خضم فوضى عارمة . ونحن لا ريب سنرى ـ ضمن ما نرى ـ خرقاً علنياً سافراً للقواعد ، فتلك سيارة يتجاوز بها قائدُها غيرها من السيارات مارقا ـ على خلاف قواعد المرور ـ من اليمين . . وتلك سيارة نقل يعتمد سائقها على كبر حجم عربته ، فيعطى نفسه أولوية المرور معتمداً على حقيقة أن حجم عربته الهائل سيحميه من جهة فى حالة حدوث تصادم ، وسيرهب من جهة أخرى قائدى السيارات الصغيرة الذين سيردعهم المصير الأغبر فى حالة تصادمهم مع شاحنة النقل الكبيرة عن مجرد محاولة التمسك بأولوية العبور والمرور التى يمنحها لهم ـ نظرياً ! ـ قانونُ المرور . . وهذا سائق سيارة من سيارات نقل الجنود بالجيش قرر أن يتجاوز الزحام بفكرة بدت له رائعة ، فصعد بسيارته رصيف الشارع ومضى قُدماً لا يثنيه عن فعلته أحد ، ولا يردعه رادع . .

ووسط زحام الشارع الثقيل تتقهقر سيارة للخلف لانهماك قائدها فى حوار ساخن مع جالس إلى جواره ، فتصدم سيارتُه سيارة أخرى خلفها فتحدث بها أضراراً بليغة ، ويهبط سائقا السيارتين ، وبعد حوار نارىٍّ مشوب بأعلى درجات التوتر والانفعال يشتبك السائقان فى عراك بالأيدى وسط طوفان من السب حشد فيه المتعاركان خلاصة « التراث الشعبى » المصرى فى هذا المجال . .

وبين السيارات الكثيرة التى تتقدم فى بطء سلحفائى سيارة فاخرة بداخلها شاب فى السابعة عشرة يمرق بين السيارات فى حركات بهلوانية يستعرض بها ثراء مفاجئاً حل بأسرته ، ورعونة لا حدود لها ولديها المالُ الذى انهمر فى غفلة من الزمن على أسرة كانت منذ عقدين من الزمان تندرج ضمن الطبقة الوسطى أو الدنيا . .

وفى مكان آخر بنفس الشارع يتقدم شرطى من شرطة المرور نحو سيارة يقودها شاب آخر أرعن ، على نفس شاكلة الشاب الذى تحدثنا عنه مؤخراً ليستفسر عن تراخيص السيارة والقيادة ، فيهبط الشاب من سيارته الجديدة الفاخرة ليكيل للشرطى ـ الذى تقطر ملابسه الرسمية فقراً ـ أبشع عبارات الإهانة والسباب ، وما أن يحاول الشرطى الدفاع عن نفسه حتى يفاجئه الشاب الثرى الأرعن بصفعة قوية على وجهه ثم يعود لسيارته منتشيا فخوراً مزهواً مختالا.

وعلى الجانب الآخر من الطريق وهو الجانب الأقل ازدحاما فى هذا الوقت من النهار

تمرق حافلة عامة (أتوبيس) مروق السهم بجوار إحدى المحطات فيقفز من الحافلة من يقفز، ويقفز إليها من حتمت عليه الظروف القفز إلى الحافلة المسرعة، وبين القافزين رجل فى العقد الخامس من عمره حاول ـ لسبب من الأسباب ــ أن يقفز للحافلة المارقة مروق السهم ، فسقط فى وسط الطريق فدهمته سيارة أخرى مسرعة لم يتمكن قائدها من توقع ما حدث أو تلافيه . .

ويمكن للقلم أن يسترسل فى رسم عشرات الصور الدقيقة والواقعية، والتى لا يخلو منها طريق واحد من طرق قاهرتنا المعاصرة ، ولكن ما ذكرنا من صور فيه الغنى عن كل مقال واسترسال .

فلمن نوجه اللوم على الفوضى العارمة لتلك "الغابة" : أنلوم المواطنين لأن النظرة السطحية للأمور تقول بأنهم هم الذين يفعلون كل ما تزخر به تلك الغابة البشرية من صور مفزعة لخرق القوانين وعدوان بعض الناس على بعضهم، وتحكيم القوة فى كل الأمور وإعطاء الأولوية لمنطق الأسود لا الآدميين؟

أنفعل ذلك أم ننحى العواطف جانبا ونتساءل : لماذا يفعل هؤلاء المصريون كل ذلك بأنفسهم وبنى جلدتهم ؟؟ إن الإنسان لا يفعل مثل ذلك بنفسه وببنى وطنه إلا عن جهل أو عن عدوانية فطرية، ولا ريب أن المصريين الذين شهد لهم الغرباءُ على مدى العصور والدهور بطيبة النفس والمسالمة وحسن التعامل ـ الذى ليس له مثيل ـ مع الأجانب والغرباء والذين لا يمكن أن يقارنوا فى الغلظة والقسوة والجفاء الفطرى ببعض الشعوب، ولاسيما من سكان الجبال الذين اشتهروا بالفظاظة والغلظة والقسوة والعدوانية ، ولا ريب أن المصريين هم آخر أمة على وجه الأرض يمكن أن نقول إن أبناءها إنما يفعلون ما يفعلون بأنفسهم فى الطرق العامة بسبب ما جبلوا عليه من فطرة قاسية وفظاظة طبيعية .

أفيكون الأمر إذن جهلا ؟ لا ريب أن أعدادا كبيرة من المصريين الذين تزدحم بهم مدن مصر الكبرى اليوم هم من أبناء القرى البسطاء من الريفيين الذين لا ريب أن عهدهم بنمط الحياة العصرية فى مدن كالقاهرة والإسكندرية لا يزال حديثا ، ولاتزال خلفيتهم الحضارية بعيدة كل البعد عن الخلفية الحضارية لسكان المدن الكبرى .

والواقع يؤكد أن المصريين لا يجهلون أن ما يفعلونه بأنفسهم أو بالآخرين فى الطرق

العامة هو أمر بالغ السوء والرداءة ، ولا أدل على ذلك من استهجان معظم رواد الطرق العامة من سائقين وعابرى سبيل على السواء للفوضى العارمة للطرق ، سواء على مستوى خرق قواعد وقوانين وآداب القيادة والمرور ، أو على مستوى عدوان الناس على بعضهم البعض . ويمكن للإنسان أن يسأل أى قائد سيارة فى الطريق الذى ضربنا به مثلا آنفا ، عما إذا كان يرضيه ما يعم هذا الطريق ، ولا ريب عندنا أن الإجابة ستكون دائما استهجاناً لكل أشكال وصور تلك الفوضى العارمة .

فماذا إذن وراء هذه « الغابة » البشرية ؟ ولماذا تعم الفوضى ـ هكذا ـ طرقنا ، ويمعن الأفرادُ فى خرق القانون ومخالفة القواعد المعروفة للكافة ، والإعراض عن آداب القيادة والمرور ، والعدوان السافر على الآخرين . . والجنوح لمنطق القوة والعضلات . . بل والتباهى فى أحيان غير قليلة بأفعال هى فى مظهرها وجوهرها شائنة ومخزية ؟ الجواب بسيط كل البساطة ، سهل غاية السهولة ، واضح منتهى الوضوح : إنها الحكومة هى المسئولة ـ وحدها وبغير شريك ـ عن كل تلك الفوضى وعما يكتنفها من عدوان على الناس والأموال والحرمات ، وخرق للقوانين ، وانتهاك للآداب ، ومجاهرة بالعصيان ، والمروق على القواعد ، والخروج على المألوف ، والإتيان بكل شاذ وغريب ومستهجن . ونحن نزيد على ذلك أن المواطنين كأفراد لا يشاركون الحكومة ـ بأية درجة ـ هذا اللوم ، ولا يحق لمنصف يملك القدرة على الوقوف على كنه المشكلة أن يلوم الأفراد ولا أن يطالبهم بإيجاد الحل وخلق المخرج من هذه الأزمة الطاحنة .

ففى طرق المجتمعات الأكثر تقدما توجد (الحكومة) فى الطريق العام ممثلة فى نظام مرور لا تهاون فيه ، تحميه شرطة تعرف واجبها ولا يثنيها عن تطبيق القانون (مال) أو (سلطان) . والفارق الوحيد بين الناس ، أنهم اعتادوا أن يمروا فى الطرقات ، سواء كقادة سيارات أو كعابرى سبيل ، وهم يدركون تماما أن (حضور الدولة) و (نفوذها) و (عينها المراقبة) و (يدها القوية) هى فى كل الأوقات متواجدة . وباستقرار هذا (الادراك) على مر السنين يتولد لدى الأفراد شعور راسخ وعميق بأن خرق القوانين والقواعد والنظم أمر غير ممكن ، وأن حدوث مثل هذا الخرق لا يمكن أن يمر دون عقاب سريع فعال ورادع .

إن غياب الدولة أو وجودها الواهن المستضعف فى طرقنا العامة هو مرجع تلك

المأساة الفاضحة ، ولا مجال للحديث عن أية مسئولية أخرى أو بجانب مسئولية الحكومة عن تلك الغابة البشرية . ونحن بهدف استكمال نظريتنا هذه ـ نود أن نسترسل قليلا في التحليل ، فنقول إن غياب الدولة أو وجودها الواهن المستضعف فى طرقنا العامة يترك الأفراد بغير (ضابط مركزى) وبدون (معيار موحد) للخطأ والصواب : فبسبب انعدام وجود الدولة أو وجودها الواهن المستضعف فى طرقنا العامة ، ونعنى بذلك غياب ممثلى الدولة الأكفاء ـ وبعدد كاف ـ والقادرين على كفالة تطبيق القانون بحذافيره والضرب على يد كل من يخرق هذه القوانين أو القواعد أو اللوائح فى كل الحالات وبفعالية وحزم وحسم ، بدون كل ذلك فإن الأفراد يكونون قد تركوا وشأنهم ليتصرفوا وفق معاييرهم ومصالحهم الخاصة .

ولما كان الأفراد يحكمون على الأشياء ويتصرفون فيها يماثل قيادة السيارات وعبور الطرق بناء على ثلاثة أشياء أساسية هى :

ـ مستوى التعليم والثقافة .

ـ مستوى الذكاء والتصرف .

ـ مستوى ونوعية الخلفية الحضارية والاجتماعية والتربوية .

ولما كانت هذه الأشياء الثلاثة تختلف ـ بداهة ـ من شخص لآخر، لاسيما فى المجتمعات حديثة العهد بالتعليم ، ذات المستوى الثقافى دون المتوسط ، وحديثة العهد بالنمط العصرى للحياة فى المدن، فإن بوسعنا أن نزعم ـ بحق ـ أن غياب (الضابط المركزى) و (المعيار الموحد) لقواعد وآداب المرور والقيادة فى طرقنا العامة ، والناجم عن غياب دور الحكومة الفعّال إما بسبب غياب تمثيلها أو ضعف ووهن هذا التمثيل ، هو الذى يترك الأفراد فى الطرق العامة يعبرون الطرق ويقودون السيارات ويتصادمون ويتعاركون ويتصالحون بأشكال ودرجات شديدة الاختلاف بسبب اختلاف (تصور) كل فرد من الأفراد لما يجب أن يكون عليه الحال ، وذلك بسبب اختلاف وتفاوت درجات التعليم والثقافة والذكاء ، وبسبب اختلاف مستوى ونوعية الخلفية الحضارية والاجتماعية والتربوية لكل منهم .

وإذا كنا أطلنا الحديث عما يحدث فى طرقنا العامة ، وعن شكل ومحتوى هذه الطرق

وما يجرى بها من مخالفات واعتداءات ، واستعمال علنى لمنطق "القوة المادية" ، وإذا كنا قد أطلنا التحليل والتأصيل لهذه الصورة « الذائعة » فلأننا نعتقد أن (الشارع المصرى) إنما يلخص ويترجم (المشكلة المصرية) بكل حذافيرها . فإذا كنا قد تحدثنا عن الفارق بين (أمراض) الحياة المصرية المعاصرة و (أعراض) تلك الأمراض ، وإذا كنا قد تحدثنا عن وظيفة ودور الدولة أو الحكومة فى حياتنا ، فقد كان لزاماً علينا أن نضرب هذا المثل ، الذى يحتوى على دليل صحة زعمنا بأن مشكلة مصر المعاصرة هى (مشكلة حكومة) لا (مشكلة أفراد) وأن بعض كبار الكتاب الذين يرددون دائما أن المصريين يملكون (الحل السرى) لمشكلات حياتهم الراهنة هم مخطئون تماماً فى زعمهم هذا . ونحن نعلم أنهم سيردون على نظريتنا هذه والتى تلقى بتبعة الوضع الراهن فى مصر على عاتق الحكومة وحدها بأن الحكومة ما هى إلا جزء منا ، وأن الحكام هم بعض أفراد الجماعة . وهو قول ظاهره الصواب وجوهره الخطأ البين : فالمصريون لم يختاروا ـ على مستوى الحكم ـ شيئاً واحداً إلاّ اختيارهم الأوحد لسعد زغلول منذ أكثر من ستين عاما (يجب ملاحظة أن المصريين قد اختاروا سعد زغلول وهو فى المنفى مجرداً من كل حول وطول وقوة ومنصب ، وأن كل الحكام عدا سعد قد اختارهم الشعب وهم يتربعون فوق سدة الحكم وبيدهم ذهب المعز وسيفه ، بالإضافة إلى ما لم يكن عند المعز من صحف وإذاعة وتليفزيون ، وقوة إعلام ضاربة، وخبراء انتخابات . . . إلخ) .

فإذا تركنا هذا المثال (وما هو ـ كما ذكرنا ـ إلا شريحةً نموذجيةً وحقيقيةً حيّةً لواقع مجتمعنا اليوم فى مصر، والذى يمكن تحليل صورته ومشكلته وكأننا نحلل صورة ومشكلة المجتمع المصرى بأسره) إذا تركنا هذا المثال الحيوى لنقطة أخرى سبق أن تناولناها فى موضع سابق من الدراسة المتعلقة بدور الدولة أو الحكومة ، وجدنا أن «دور الحكومة » هو بيت القصيد أو بالأحرى "مشكلة الأساس" فى مصر اليوم . فمعظم الحكومات خلال السنوات الثلاثين الماضية قد خلطت مهامها خلطة غريبة : فهى تقوم بما لا يجب عليها القيام به . . وهى تهمل كثيراً ما يجب عليها أن تنهض به فى المقام الأول وقبل كل شىء .

فبينما تنشغل الحكومة انشغالاً كبيراً فى القيام بآلاف الأنشطة التى لا ولن تجيدها ، لأنها أنشطة خلقت ليتناولها ويباشرها القطاعُ الخاص، والقطاع الخاص فقط ، ومثل

ذلك صناعة وبيع الخبز ، وبيع المواد الغذائية ، والزراعية، والصحافة ، وكل أشكال وألوان التجارة والصناعة . . فإن نفس الحكومة تقوم بأداء مذهل فى انخفاض مستواه فى الإشراف على الخدمات والمرافق العامة التى هى من أول أسباب أو مبررات وجود الحكومات .

ونظراً لأن حكوماتنا قد تدرجت خلال الخمسينات والستينات فى مدارج الاستبداد والطغيان المختلفة وأهمها قوانين «التبعية» و «الإخلاص» و «الولاء» فإن جانباً كبيراً من جهازها الحكومى قد اهترأ وأصبح اليوم ـ وهو يتصدى للخدمات والمرافق العامة الأساسية ـ أبعد ما يكون عن الكفاءة والقدرة والفعالية ، ناهيك عن جهل معظم رجاله التام بأبسط مبادىء علم إدارة المرافق العامة، وهو مبدأ إدارتها وكأنها من قطاعات العمل (القطاع) الخاص .

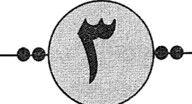
و إننا إذ نأتى لختام هذه الدراسة المقتضبة لنلخص للقارىء فحواها بأن واقع حياتنا المصرية اليوم مريض بمرضين أساسيين :

أما المرض الأول ـ وهو الذى يصيب حياتنا السياسية ـ فهو انعدام الديمقراطية خلال السنوات الثلاثين التالية لسنة ١٩٥٢ ، ثم العوارض التى تحاول أن تكبل اكتمال نموها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (حتى نهاية ١٩٨٤) .

وأما المرض الثانى ـ وهو الذى يصيب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ـ فهو الخلل الرهيب الذى أصاب « دور الحكومة » : فهو يقوم بما لا يتقن ، وما لن يتقن، وما لا يجب أصلاً أن تقوم به الحكومات، لأنه بطبيعته منوط بالمبادرة الفردية والقطاع الخاص وقواعد اقتصاد السوق وعلى رأسها قانون العرض والطلب . وفى نفس الوقت فإن جهاز الحكم هذا ـ والذى يقوم بما لا يجب عليه القيام به ـ يمارس ــ بأداء بعيد كل البعد عما يرضى ــ ما كان عليه أن يحصر كل طاقاته و إمكاناته للنهوض به فقط .

(أبريل ١٩٨٥)





ما العمل ؟

إن مصر تمر اليوم (١٩٨٥) بواحدة من أفضل لحظات الاختيار فى تاريخها المعاصر، فباستثناء لحظة الاختيار التى أضاعها النظام الحاكم فى مصر عقب نجاح حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فإن لحظة الاختيار الراهنة هى أكبر لحظات الاختيار فى واقعنا المعاصر، ولكنه اختيار - مثل كل اختيار - له ثِقَلٌ ومشاق وتبعات جسام.

فأصعب ما فى الاختيار - كمفهوم فلسفى - هو طبيعة الاختيار ذاتها: انتقاء واحد من مسارات شتى فى نقطة تفترق عندها الطرقُ والمساراتُ. ولكن الاتفاق على صعوبة الاختيار لا ينفى وجود الفرصة التاريخية الكبرى فى هذا الوقت: فمصر بيدها - إن أرادت وقيض لها اللهُ من يتخذون القرار الأسلم - أن تتخلص من التبعية

الاقتصادية، وبالتالى السياسية بلونيها اللذين عرفتهما فى عهدى عبد الناصر والسادات. وبيد مصر اليوم أن تسخر طاقات عملاقة وقدرات فذة خلاقة من شأنها أن تولد مصادر دخل هائل لأبنائها، من زراعة لصناعة لسياحة لموارد تعدينية وبترولية. وبيد مصر اليوم أن تتخلص من بيروقراطية فتاكة هدامة أفرزها الحكمُ الشمولى وانعدام أضواء الحرية والديموقراطية الكاشفة. . . وبيد مصر اليوم أن تضع حلاً حاسماً لمأساة استنزافها عن طريق توريطها فى مشاكل خارج حدود ترابها الوطنى لا يريد أصحابها لها حلاً لارتزاقهم من مأساتهم واستثمارهم لجراحهم. . . ونحن لا يخامرنا شك فى أن الرأى العام المصرى ـ لا سيما على ضوء دروس مريرة غير بعيدة العهد ـ يميل بشدة لتجنيب مصر أى تورط فى مشاكل لا يريد فريق من أصحابها لها حلاً. ولكن بنفس الدرجة، فإن مصر اليوم يمكن أن تتورط بدرجة أكثر فى نظام اقتصادى وإنتاجى فاشل وضعها ـ خلال ثلاثة عقود فقط ـ على مشارف إفلاس كامل، وجعلها غير قادرة على إطعام أبنائها إلا عن طريق القروض التى لا سبيل للحديث عن استقلال سياسى واقتصادى مع بقائها أو استمرارها.

ونحن نعتقد أن "العمل" الذى نتساءل عن كنهه أو ماهيته هنا هو عمل ذو أوجه سياسية وأوجه أخرى اقتصادية. وسنشرع فى تناول الحلول ذات الطبيعة السياسية أو التغييرات الجذرية، التى نرى لزوم وحتمية تقديمها فى حياتنا السياسية الراهنة، ثم نتناول الحلول المتصلة بالشق الاقتصادى، وإن كان من اللازم هنا التأكيد على حقيقة أن الشق الاقتصادى هو رافد للقرار السياسى وليس العكس كما يتوهم الماركسيون وفريق آخر ـ لا صلة له بالماركسية ـ من البيروقراطيين، وعلى رأس هذه الحلول تأتى ضرورة إلغاء نظام انتخاب أعضاء مجلس الشعب الحالى (١٩٨٥) ليستبدل به نظام يتلافى عيوب هذا النظام ويحول دون بلوغ تلك الغاية التى ينشدها كلُ أنصار الحرية والديموقراطية فى مصر اليوم؛ بغض النظر عن مشاربهم السياسية وهو ما يصعب تحقيقه فى ظل الوضع الراهن دون مبادرة إيجابية من طرف مؤسسة الرئاسة وعلى قمتها رئيس الجمهورية. ولكن حتى يتحقق هذا الأمل فإن على القوى المناصرة للحرية

والديموقراطية فى مصر أن تتزعم ـ من الآن ـ الدعوة لأحد أنبل الأهداف الوطنية المصرية، ونعنى بذلك دعوة ملايين المصريين لقيد أسمائهم بجداول الانتخابات، وحضهم بشدة على المشاركة الفعالة فى انتخابات مجلس الشعب التى ستجرى فى سنة١٩٨٩ .

ويقيننا أن اكتساب المعارضة المتزنة المعتدلة لأرض إضافية جديدة هو أمرٌ لا شك فيه، بل إنه تطور طبيعى لا يساورنا شك فى أن الرئيس مبارك يتصوره، بل ونكاد نجزم بأنه ينتظره، وهو ما نستشفه من خلال أحاديثه المتكررة عن إيمانه بنمو الديموقراطية فى مصر نمواً متدرجاً ومتلاحقاً دون قفزات فجائية قد تحدث خللاً وبلبلة فى المجتمع المصرى، وهو نظر لاشك فى صحته وإن كان من اللازم دوماً التمييز بين (زمن التدرج) كما تريده المعارضة و(زمن التدرج) كما تريده الحكومة، والحقيقة هنا دائماً فى منتصف الطريق بين النقيضين المختلفين.

وتأتى بعد ذلك ضرورة بل حتمية تعديل الدستور الحالى، والذى وضع فى ظل مناخ (شمولى) مختلف كل الاختلاف عن مناخ مصر اليوم. ومن أَوْجَبِ الأمور أن يتضمن التعديل المرتقب النص بوضوح على أن اختيار رئيس الدولة يجب أن يكون عن طريق الانتخاب المباشر لا عن طريق الاستفتاء. وكما قلنا فى غير هذا الموضع مراراً فإن استقلال مجلس الشعب عن مؤسسة الرئاسة واستقلال مؤسسة الرئاسة عن مجلس الشعب هما أمران فى صالح الشعب ومؤسسة الرئاسة ومجلس الشعب فى آن واحد.
كذلك يقتضى الإصلاح الفورى إلغاء جميع الأجهزة التى نشأت ونمت فى ظل العهد الشمولى، فكل هذه الأجهزة لا يمكن لها أن تنشأ إلى جوار النيابة العمومية (الجهاز الوحيد المختص أصلاً فى النظم الديموقراطية باختصاصات الأجهزة التى أفرزها العقل الشمولى) فى ظل نظام يؤمن بالشرعية وفصل السلطات وحرمة القضاء كسلطة على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية. وإننا فى هذا الشأن ـ ندعوا لتكوين لجنة من عتاة رجال القانون فى مصر أمثال الدكاترة سليمان الطماوى ووحيد رأفت وحامد سلطان وغيرهم من أساطين القانون، الذين لم يعرف عنهم تسخير فكرهم القانونى

لهوى النظم الحاكمة، لتثبت حقيقة أن وجود مثل هذه الأجهزة - خارج جهاز النيابة العامة - إنما يشكل سحقاً كاملاً لمبدأ استقلال القضاء، الذى هو العمود الفقرى للشرعية والحريات العامة. وإننا لنعجب، كيف يتسنى لأحد أن يتخيل أن بوسع موظفى جهاز جل رجاله من غير رجال القضاء، أن يقوموا بما يظن أن رجال النيابة العامة لا يستطيعون القيام به، وهم الجهة الأصلية التى يناط بها تمثيل المجتمع كسلطة اتهام فى كل ما من شأنه أن يشكل عدواناً - مجرماً - على حق من حقوق الأفراد أو المجتمع.

ونحن لا نتصور كيف لا يدمج جهاز المدعى الاشتراكى (والاسم بالنسبة لكل ذى خلفية قانونية مجرد تماماً من المعنى والدلالة) فى جهاز النيابة العامة؟!

كذلك لابد من أن يستحدث نص فى لائحة أو نظام مجلس الشعب يحول دون وصول شخص لرئاسة هذا المجلس العتيد دون أن يكون منتخباً من الشعب لعضوية هذا المجلس. كذلك لابد من أن يكون اختيار رئيس مجلس الشعب اختياراً نابعاً من المجلس.

ومن الأمور الرئيسية التى يصعب بدونها تصور اكتمال الديموقراطية بقاء هيمنة الحكومة الراهنة المطلقة على الصحف المسماة بالقومية وعلى أجهزة الإعلام الرئيسية من إذاعة وتليفزيون وغيرهما.

ونحن فى هذا الشأن ندعوا أساتذة الإعلام لكى يضعوا أمام الحكومة والرأى العام مثال هيئة الإذاعة البريطانية، التى أتيح لنا من خلال عدة زيارات لها دراسة تاريخ نشأتها ونظامها الإدارى واستقلالها التام عن الحكومات المتعاقبة على الحكم. ولاشك عندنا فى أن مثال هيئة الإذاعة البريطانية هو مثال يجب تفحصه ودراسته، لأنه مثال ممتاز لجهاز مملوك للدولة، ومع ذلك فإنه مستقل تماماً عن الحكومات القائمة ولا نفوذ - بأى شكل - لهذه الحكومات وأحزابها عليه، بل إن جهاز الإذاعة البريطانية مستقل تماماً عن اتجاهات ومصالح رأس المال الحر، حيث أن الإذاعة والتليفزيون التابعين لهيئة

الإذاعة البريطانية (بى . بى . سى) لا يقدمان أية نشرات إعلانية من أى نوع من الأنواع (على خلاف محطات الإذاعة والتليفزيون فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية).

وبالنسبة للصحافة، فإما أن نقتنع ـ مع رجال الستينات والتنظيم الطليى ـ بأن الصحافة جهاز إعلامى وظيفته مساندة وتبرير اتجاهات وقرارات الحكومة والوزراء، وبالتالى بقاء وضع الصحافة على ما هو عليه الآن: صحافة تسمى قومية، ولكنها فى الحقيقة حكومية، للحكومة النفوذ الأعظم عليها، وهى التى ـ كما يحدث فعلاً ـ تختار رؤساء تحريرها، وإما أن نقتنع بأن الصحافة بهذا الشكل لا يمكن لها أن تكون عين وعقل الأمة، وبالتالى فإنها لا يمكن لها إلا أن تستقل ـ مطلق الاستقلال ـ عن الحكومة.

وفى اعتقادنا أن الوضع الحالى للصحافة سوف يساعد على استمرار تدهور مستوى الصحافة المسماة بالقومية فى مصر، وهو التدهور الذى تعبر عنه محتويات هذه الصحف، كما يعبر عنه مستوى عددٍ غير قليل من محررى هذه الصحف الحالى، فهم وإن جاز أن يندرجوا ضمن "الموظفين" أو "الإداريين" فإنهم لا يمكن تصنيفهم ضمن "المفكرين" أو "الكتاب السياسيين" بأى شكل من الأشكال. وإذا كان من المحزن ـ للغاية ـ تدهور المستوى الفكرى لأرباب الأقلام من كبار محررى صحفنا المسماة بالقومية هو أمر مجلب لحزن أكبر؛ حيث أنه يعنى ـ بداهة ـ أن عين الأمة المراقبة وعقلها الناقد قد هبطا لدرجة من أدنى درجات الفكر، ناهيك عن التبعية للحكومة، وهى تبعية أضحت تماثل تبعية العامل لرب العمل أو الأجير لمؤجره.

ونحن نعتقد أن القطاع الأعظم من محررى صحفنا القومية لا يمكن ـ فكرياً وثقافياً ـ أن يصنفوا بمعيار أية أمة ذات حياة ثقافية مزدهرة ضمن طبقة المثقفين بأية حال من الأحوال. بل إن من المحزن أن المستوى الثقافى العام لكبار كتاب صحفنا القومية ـ بإستثناء عدد قليل للغاية ـ هو مستوى ضحل غاية الضحالة. ولاشك فى أن مقارنة عاجلة بين مستوى الكتاب السياسيين وغير السياسيين الذين كانوا يكتبون فى صحف مصر خلال الثلاثينات والأربعينات، وبين الكتاب السياسيين وغير السياسيين الذين

يكتبون اليوم بصحفنا المسماة بالقومية لمن شأنها أن تبرز بشاعة الصورة وحجم المأساة.

ولا أريد هنا أن أتطرق لعلاقة كبار الكتاب والصحافيين قبل الثورة بكبار الشخصيات العامة والعلاقة الراهنة، حيث يصطف محررو الصحافة القومية وراء أبواب المسئولين، وقد ارتدوا رداء الخنوع والخضوع، متجاهلين ما بأيديهم من أقلام لا ينبغى إلا أن تكون أقوى وأعلى وأمضى نفوذا من سلطان المسئولين وما بوسعهم من أشكال المنح والمنع.

كذلك فإن علينا أن نعمل بإخلاص للتحول من نمط الوزراء الفنيين إلى نمط الوزراء السياسيين. فالملاحظ أن الوزراء فى البلاد الديموقراطية يكونون دائماً أشخاصاً سياسيين لا فنيين، كما أن الملاحظ أن الوزراء فى البلاد ذات النظم الشمولية يكونون دائماً فنيين لا سياسيين. والفارق ببساطة أن الوزير فى الدول ذات النظم الشمولية هو "موظف كبير" يوضع على رأس وزارة من الوزارات لتسييرها كموظف فنى أعلى؛ أما الوزير فى الدول ذات النظم الديموقراطية فهو شخصية سياسية توضع على رأس وزارة من الوزارات لتضمن أن استراتيجية الحزب الحاكم فى مجال نشاط وزارته - وهى الاستراتيجية التى كثيراً ما يكون الوزير ذاته من بين واضعيها - سوف توضع موضع التنفيذ.

لذلك فإننا نجد وزارات بلدان كتلة أوروبا الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى تحتشد دائماً بالفنيين ولا سيما المهندسين. أما فى دول العالم الديموقراطى فإن الوزراء هم من الشخصيات السياسية البارزة ذات الفكر والرؤية الاستراتيجية؛ لذلك فليس من المستغرب أن يكون وزير الصحة رجلاً لم يدرس ولم يمارس الطب، وإن كان منغمساً تماماً فى سياسة حزبه الصحية ومنهج هذا الحزب فيما يخص الصحة والدواء وخلافه، كذلك لا نجد وزير الصناعة أو الكهرباء أو الزراعة من كبار موظفى هذه الوزارات السابقين كما هو الحال فى النظم الشمولية.

ونحن ندرك تماماً صعوبة تحقيق هذا الأمر لأن النظام الشمولى الذى استمر قرابة

ثلاثين سنة بمصر، كان من شأنه ـ وهو أمر طبيعي ـ أن يعدم المناخ الذى تنمو فيه الشخصيات السياسية، فالشخصيات السياسية تكتشف وتدرب وتعد وتنمو وتبرز فقط فى ظل حياة حزبية قائمة على تعدد الأحزاب (التعددية) لا على الشمولية ورغم قتامة الصورة الحالية، وهى الصورة التى حدت بكاتب سياسى كبير مثل الأستاذ إحسان عبد القدوس لأن يطلق على التعديل الوزارى الذى أجرى يوم ١٦ يوليو ١٩٨٤ مصطلح (التعديل الإدارى) لا (التعديل الوزارى)، إلا أن مصرَ لم تخل ـ بدون شك ـ من العقول السياسية الممثلة اليوم بواقع حياتنا العامة، والصعوبة هنا تكمن فى أن على جهاز الحكم بذل جهد كبير فى التنقيب عن هذه الشخصيات، لا عن طريق الأجهزة الأمنية، ولا عن طريق التدرجات الوظيفية (منهج الأقدم فالأحدث)، وإنما عن طريق نظرة شمولية عميقة للشخصيات المصرية العامة، حتى ولو كان حائط الشمولية قد حجبها سنوات طوالاً عن القنوات التى أنشأها هذا النظام الشمولى لمراتب السلطة التنفيذية العليا. ونحن لا نريد أن نتطرق هنا للنوعية التى أفرزها النظام الشمولى من الوزراء، والتى رغم التحول الكبير خلال السنوات الأخيرة تجاه الديموقراطية لا تزال ـ مع وجود استثناءات قليلة للغاية ـ هى النوعية الوحيدة المتاحة، لأن الحديث هنا سيكون مريراً للغاية، فإن السواد الأعظم ممن تولوا الوزارة خلال السنوات الثلاثين الماضية لا يتصور كاتب هذه السطور أنهم يتجاوزون ـ فكرياً وثقافياً ـ مستوى الشهادة الثانوية فى بلد ذى حياة ثقافية مزدهرة مثل فرنسا.

ومن أهم مهام القيادة السياسية فى ظرف كظرف مصر الراهن (١٩٨٥)، أن تقود وقف عمليات خداع الجماهير بمعسول الكلام الغارق فى أحلام وردية لا أساس لها من الواقع. ولعل من العسير على أى مراقب سياسى أن كلا من الرئيسين الراحلين "جمال عبد الناصر" و"أنور السادات" قد استعمل ـ بشكلٍ مؤسف ومحزن ـ أسلوب مخاطبة الجماهير بمعسول الكلام عن واقع غير موجود، ومستقبل أساس تحقيقه معدوم ومفقود. ولعل أحداً لم ينس ـ بعد ـ كلمات الرئيس "جمال عبد الناصر" عن (أقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط) وهو يتحدث عن الجيش الذى منى بواحدة من أسوأ وأبشع

الهزائم العسكرية فى تاريخ الحروب، وكذا كلماته عن الصاروخين "القاهر" و"الظافر" وكلامه عن الصناعة المصرية التى باتت تصنع "كل شىء" من "إبرة الخياطة" إلى "الصاروخ" . . . . ولعل أحداً لم ينس كلام الرئيس "أنور السادات" عن عام الرخاء "١٩٨٠" وعن المساكن التى تتوفر لكل المصريين وبها غرفة معيشة واسعة تطل على منظر جميل وصفه الرئيس السادات ذات يوم ببانوراما جميلة! وكذا أحاديث الرئيس السادات عن الديموقراطية ودولة المؤسسات وسيادة القانون. . . بل وذكره فى حديث له ـ أن مصر قد فاقت بريطانيا فى تثبيت دعائم وأسس الديموقراطية وقد ضرب الرئيس السادات يومذاك مثالاً بأنه فى مقابل سلطة ملكة بريطانيا فى حل البرلمان فإنه لا يستطيع أن يحل البرلمان دون اللجوء للشعب فى استفتاء عام (!!).

ونظراً لأن هدفنا ليس هو الهجوم على أحدٍ ولا التشهير بأحدٍ، وإنما استخلاص العبر والدروس من أخطاء تاريخنا المعاصر، فإننا نكتفى بهذه الأمثلة القليلة على خداع القيادة السياسية للجماهير. ونزيد على ذلك ـ لزيادة إبراز أهمية هذه الجزئية ـ أن على القيادات السياسية و الإعلامية فى مصر اليوم أن توقف موجة الإشادة بتاريخنا الذى يرجع لسبعة آلاف سنة والذى نسبق به الأمم الأخرى كافة، فالواقع أن تاريخنا الذى يرجع لخمسة آلاف سنة (جعلها الرئيس السادات سبعة آلاف وكررها مراراً حتى صارت كالحقيقة)، هو تاريخ يجعلنا فى موقف "الإدانة" و"الاتهام" أكثر مما يجعلنا فى موقف "الفخر" و"التيه" و"الاعتزاز" : فما أجدر بمن كان له تاريخ كهذا التاريخ العتيد أن يكون له حاضر زاهر ومستقبل واعد مشرق، وما أجدر الذين كان أجدادهم يبنون أروع الأبنية وأمتنها وأعلاها وأقواها منذ خمسين قرناً ألا يبنوا اليوم بيوتاً واهية أبسط عيوبها "عدم الدقة" وأبشعها "انهيارها" من السقف للأساس! وما أجدر الأمة التى أنجبت فى جيل واحد عشرات الرجال الأفذاذ أمثال أحمد شوقى وحافظ إبراهيم وطه حسين وعباس العقاد وتوفيق الحكيم والمنفلوطى ومصطفى صادق الرافعى وعبد الرحمن الرافعى ومصطفى مشرفة والسنهورى وسعد زغلول وعبد الخالق ثروت ومحمود سعيد ومختار وأم كلثوم وسيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأحمد أمين وزكى مبارك والمازنى

وعشرات غيرهم . . . أجدر بأمة أنجبت هؤلاء الأفذاذ، ثم خلت حياتها من أمثالهم، أن تتساءل عن "علة" فراغ واقعها من كبارالرجال ناهيك عن شيوع المسوخ وأشباه الرجال . . .

وقد يرد معلق على هذا بأن عهد الرئيس مبارك قد خلا من الكلام المعسول فى الخطب، كما خلا من الحديث عن صورة وردية وهمية ومستقبل لا أساس له إلا "الحلم" . ونحن نرد على ذلك بأننا وإن كنا نرى اتسام القيادة السياسية خلال السنوات الأربع الأخيرة بقدر كبير جداً من الواقعية فى مخاطبة الجماهير، والبعد عن أحلام وردية لا تدل الدلائل بعد على احتمال تحققها القريب، إلا أننا نعتقد أن "الحكومة" فى مصر اليوم لا تزال تتمسك بموقف الدفاع الكامل عن النفس، وكأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، ولا أدل على ذلك من (صيغ) الردود الحكومية على كل نقد يثار.

كذلك فإن المراقب المنصف وإن كان عليه ـ التزاماً بالدقة والموضوعية ـ أن يقر بأن أحاديث القيادة السياسية قد خلت تماماً ـ خلال السنوات القليلة الأخيرة ـ من أسلوب التخدير القائم على غير الواقع، فإن نفس المراقب المنصف لا يسعه ـ أيضاً من منطلق الالتزام بالدقة والموضوعية ـ إلا أن يلاحظ مقدارا غير قليل من التداخل بين (الأمانى) و(الواقع) لا يزال يشوب أحاديث الحكومة، ولاأدل على ذلك من الأحاديث العديدة عن جودة الصناعة المصرية والخبرة المحلية التى تتساوى مع أعلى درجات الخبرة العالمية. ونحن وإن كان لا يخفى علينا أن هناك دافع (التشجيع) و(بث روح الوطنية والعزم) فى الجماهير عن طريق الإدلاء بمثل هذه التصريحات، إلا أن ذلك لا يمنعنا من رؤية خطر هذه الروح على واقعنا المعاصر. فنحن نرى أن أول خطوات العلاج والإصلاح تبدأ من المواجهة الصريحة مع الذات، وهو ما يقتضى توفر صدر بالغ الرحابة من جانب "الحكومة" إذ أنه بدون الاعتراف بأننا بلغنا ـ حكومة وشعباً ـ مرحلة بالغة السوء من التأخر والضعف، وبدون الاعتراف بأن علينا أن نغير ـ تغييراً جذرياً من الأساس ـ العديد من نظم وإطارات حياتنا، كأن نتخذ إجراء جذرياً تجاه القطاع العام

الخاسر، والذى يقف وراء شبح التأخر والضعف والفقر الذى يرين منذ سنوات على حياتنا بمصر، وكأن نتخذ إجراء جذرياً لإصلاح الزراعة المصرية وتحطيم الإطار الفاشل الذى أدى بنا خلال ثلاثين عاماً للتحول من أمة مكتفية غذائياً إلى أمة تستورد ستين فى المائة (٦٠٪) من طعام شعبها، وكأن نحطم العلاقة السوداء بين أصحاب الأعمال والعمال متجهين بها إلى وضعها الطبيعى والمنتج والفعال، وهو وضع السوق الحرة القائمة على العرض والطلب مع الأخذ بإنجازات الحضارة الغربية المتقدمة فى مجالات التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتعويضات البطالة والتأمين الصحى. . . إلخ مع التحرر الكامل من تشريعات عمالية كان لها نصيب الأسد فى ذيوع الكسل والتخلف، وشيوع البيروقراطية (وغيرقليل من الفساد) فى الجهاز الإدارى الحكومى المصرى. ونكرر مرة أخرى أننا ما لم نعترف بدرجة سوء الواقع وحتمية التغيير الجذرى والاستعداد لقبول نقد جوهرى للأسس والمبادىء لا للفروع والجزئيات، فإن الأمل فى الإصلاح يبقى ضعيفاً لأقصى حد.

كذلك فإننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن على كافة أصحاب الفكر فى مصر اليوم أن يدركوا أن للحرية والديموقراطية أولوية على كافة المطالب بما فى ذلك مطلب الإصلاح الاقتصادى، كما ينادى بحق المفكر الكبير الأستاذ/ خالد محمد خالد، فالديموقراطية هى التى ستؤدى لكل أشكال الإصلاح، ومن بينها الإصلاح الاقتصادى والعكس ليس بصحيح؛ فالإصلاح الاقتصادى لن يؤدى - بالضرورة - للديموقراطية.

وإذا كان كاتب هذه السطور قد فقد الأمل - تماماً - فى كتاب ومحررى صحف الحكومة المسماة بالقومية من الموظفين فإن رجاءه عظيم فى عدد من كبار الكتاب المستقلين أمثال الأساتذة مصطفى أمين وأحمد بهاء الدين وخالد محمد خالد وزكى نجيب محمود وعبد الرحمن الشرقاوى ويوسف إدريس وإحسان عبد القدوس وجلال الحمامصى وغيرهم من كتاب ما قبل الشمولية، أن يسخروا كل طاقاتهم للدفاع عن الحرية والديموقراطية، بل والوقوف بكل حزم وحسم فى مواجهة أية حالة يصادر فيها قلم أو تنتهك فيها حرية من الحريات العامة وأهمها حرية التفكير والتعبير الحر عن الفكر.

أما إذا انتقلنا للحلول ذات الطبيعة الاقتصادية، فإننا نعتقد أن أكبر مأزق تعرفه مصر اليوم اقتصادياً إنما يكمن فى وجود تلك الخلطة الغريبة على مستوى الحياة الاقتصادية: فمصر تزخر اليوم (١٩٨٥) بالعديد من الاتجاهات الاقتصادية ذات الطبيعة الاشتراكية، تقف جنباً إلى جنب مع العديد من الاتجاهات الاقتصادية ذات الطبيعة الرأسمالية.

وإذا أردنا تعبيراً أدق قلنا إنه وسط نظام اقتصادى أركانه الرئيسية مستقاة من الاشتراكية (قطاع عام... حد أقصى منخفض للغاية للملكية الزراعية... تدخل من الدولة فى كافة أوجه الإنتاج... علاقات عمل محكومة بتشريعات عمالية اشتراكية صرف... نظام تسليم جبرى للعديد من المنتجات الزراعية... إلخ) فإن نظماً أخرى تنتمى للنظام الرأسمالى تحاول أن تجد لها مكاناً وسط غابة من الأشجار الاشتراكية. ولاشك عندنا فى أن كل عمليات الترميم التى حاولت الحكومات المصرية - خلال السنوات الأربع الأخيرة بوجه خاص - القيام بها لن يكون لها أى نصيب من النجاح ما لم تتم مواجهة صريحة مع أسباب الفشل الاقتصادى، والتى ترجع كلها للخيارات الاقتصادية الاشتراكية.

إن التعلل المستمر بنقص الموارد المالية هو تعلل يجب أن ترفضه كل الفرق السياسية اليوم فى مصر؛ فنقص الموارد المالية هو نتيجة حتمية لاختيارات سياسية واقتصادية معينة. وبعبارة أخرى فإن على المعارضة الوطنية أن تقول للحكومة إن تعللك بنقص الموارد هو تعلل مستهجن لأن وظيفة الحكومة الأساسية هى زيادة الموارد أو خلق مناخ زيادتها، أما نقص الموارد فأمر لا تسأل عنه إلا الحكومة ذاتها.

كذلك فإنه من اللازم أن تتوقف الحكومة عن محاولتها (التى لا يمكن أن تنجح) لخلق سعر صرف وتحويل مصطنع للعملات الحرة وعلى رأسها الدولار الأمريكى. فالسعر الوحيد الحقيقى للدولار أو لغيره من العملات الحرة هو سعرها فيما يسمى خطأ بالسوق السوداء وهى فى الحقيقة "السوق الفعلية والواقعية والعملية" الوحيدة. ففى

اعتقادنا أن اتباع قواعد السوق الحرة فى هذا المجال هو وحده الأمر الذى من شأنه أن يساهم مساهمة فعّالة فى نمو وازدهار العوائد المتحققة من مصدرين من أهم مصادر الدخل القومى المصرى، ونعنى هنا "السياحة" و"تحويلات المصريين العاملين بالخارج". وفى هذا المجال لا يستطيع أحد أن يخفى شعوره العميق بالإحباط الناجم عن تأخر اتخاذ الحكومة الحالية لهذا القرار الهام والحيوى واللازم، لاسيما بعد أن ظن كثيرون ـ وكاتب هذه السطور أحدهم ـ أن تولى رجل اقتصاد مثل الدكتور على لطفى لرئاسة الوزارة من شأنه أن يُعَجّل باتخاذ هذا القرار الحيوى، ولاسيما على ضوء حملة النقد الموضوعى والقائمة على أسس راسخة من المعرفة الاقتصادية والتى كان الدكتور على لطفى قد شنها فى أوائل العام الجارى (١٩٨٥) على القرارات الاقتصادية الطائشة للدكتور مصطفى السعيد، والتى لا تزال مصر تعانى أشد المعاناة من آثارها بالغة الضرر.

ومن المشاكل المستعصية فى واقع مصر اليوم، والتى جرت الحكومات فى السنوات الأخيرة على عدم الإقدام على علاجها علاجاً جذرياً يصل إلى جذور وأصول المشكلة، ولا يقتصر على محاولات إصلاح ترميمية غير مجدية، لأنها تتعامل مع المظاهر والنتائج لا مع العلل والمسببات والجذور، بل وعلى رأس هذه المشاكل مشكلتان لا يمكن تصورُ مستقبل أفضل للمصريين دون حلهما. أما هاتان المشكلتان فهما مشكلة الإسكان ومشكلة التعليم.

أما مشكلة الإسكان فهى مشكلة عويصة للغاية، لا لصعوبة فى فهم مسبباتها، ولكن لكثرة محاولات الحل الفاشلة والتى أدت لوجود علاقات بالغة التعقيد، بحيث أضحت كل الحلول الجذرية المتصورة من قبيل الحلول الراديكالية التى لا مناص من وجود ضحايا بل وضحايا كثيرين لها.

ومشكلة الإسكان فى مصر معضلة تتصل بالشقين اللذين نتحدث عنهما فى هذه الحلقة من حلقات معالجتنا الفكرية لمشاكل مصر وحلولها، ونعنى الشق السياسى والشق الاقتصادى.

ونعتقد أن أى تحليل لهذه المشكلة بمنأى عن جذورها وتاريخ نشأتها واستفحالها سيبقى تحليلاً مبتسراً بعيداً عن بلوغ الغاية المنشودة بوجهيها الهامين وهما تشخيص علة الداء ووصف الدواء: بدأت مشكلة الإسكان فى مصر عندما أرادت الدولة أن تتدخل فى العلاقات التأجيرية للوحدات السكنية تدخلاً يستهدف - فى الظاهر - حماية المستأجر من استغلال المؤجر، وهو التدخل الذى تشكل فى أمرين أساسيين هما: التدخل فى "مدة الإيجار" والتدخل فى "مقدار الأجرة".

فبعد أن كان عقد إيجار الأماكن السكنية يقوم على المبدأ القانونى الكلاسيكى (مبدأ سلطان الإرادة) والذى تمثل فى أن عقد الإيجار يقوم أساساً على حرية الاتفاق بين طرفيه على (مدة الإيجار) وعلى (القيمة الإيجارية) للعين المؤجرة. ولكن فكر الحكم - وقتئذٍ - استقر على أن (المؤجر) هو (الطرف المستَغِلّ) وأن (المستأجر، هو (الطرف المستَغَلّ)؛ وأن حماية المستأجر الذى هو من وجهة نظر الثورة الطرف الأضعف - إنما تتأتى بتحريره من الالتزام بالمدة الإيجارية وكذلك من الالتزام بالقيمة الإيجارية المتفق عليها. ولاشك عندنا فى أن الثورة لم تنظر للأمر من وجهة اقتصادية صِرْف، بمعنى أنها لم تحلل أثر هذا المنهج والاتجاه على (سوق البناء) و(سوق المساكن) و(سوق المستأجرين) على المدى البعيد؛ ولكنها نظرت للأمر من وجهة نظر سياسية بل وديماجوجية صِرف؛ ولا أدل على ذلك من أن تثبيت الإيجارات ثم تخفيضها فى مراحل لاحقة كان يعلن بواسطة رئيس الدولة شخصياً.

ونحن لا نريد أن نناقش هنا حقيقة نوايا الثورة وزعيمها فى هذا الصدد، بل وإننا على استعداد كامل لأن نسلم بأن النية كانت صادقة ومتجهة لتحقيق الحماية للضعيف فى مواجهة القوى (كما تصور القائمون على الأمور يومذاك). إذ اننا لا نريد أن نحلل التجربة من خلال النوايا والبواعث.

لقد أرادت الثورة حماية (المستأجر) من (المؤجر)... فهل تحققت هذه الحماية فعلاً؟ ... وهل أثمر الاتجاه المستحدث فى هذا الشأن ثمرته المرجوة، فتوفرت المساكن بأسعار تتناسب مع قدرات الناس العاديين من أبناء الطبقة الوسطى (بشرائحها المختلفة) وأبناء الطبقات العمالية وأبناء صغار المزارعين والفلاحين؟

لقد قررت الثورة أن تلغى التزام المستأجر أمام المؤجر بمدة إيجارية معينة اتفق عليها؛ فماذا كانت نتيجة ذلك؟ . . . كانت النتيجة المباشرة أن أصبح الاستثمار فى مجال بناء المساكن غير ذى جدوى، حيث أصبح العائد من التجارة بصورها المختلفة، بل وأصبح العائد من وراء مجرد إيداع الأموال فى المصارف أفضل بمراحلَ من العائد من وراء بناء المساكن وتأجيرها؛ ومن هذه الحقيقة انبثقت كل جوانب المشكلة:

فصاحب المال الذى لا يجد شكلاً من أشكال الاستثمار أسوأ من بناء المساكن وتأجيرها وفق التشريعات المستحدثة، لا يوظف أمواله فى مجال بناء المساكن، ومن هنا تولد الفارق الرهيب بين عدد المساكن التى تبنى وعدد المساكن التى تحتاجها السوق، وبعبارة أخرى تولدت هوة شاسعة بين العرض (المنكمش) والطلب (المتزايد). أما الخيار الثانى أمام أصحاب الأموال فكان أن يبنوا مساكن إما لبيعها وإما لتأجيرها فى مقابل الحصول على مبالغ باهظة خارج عقد الإيجار (سواء فى شكل خلو رجل أو مقدم إيجار). وهكذا نجد أن المشاكل العويصة الثلاث الكبرى: قلة الوحدات السكنية المعروضة وعجزها عن التناسب مع حجم الطلب المتزايد، ثم كثرة الوحدات السكنية التى تبنى بهدف بيعها لا تأجيرها؛ وأخيراً مشكلة تقاضى الملاك العقاريين لمبالغ باهظة خارج عقود الإيجار الرسمية، هى كلها مشاكل ولدتها حقيقة أن تدخل الدولة فى عقود الإيجار قد حطم تماماً الباعث أو الدافع الاستثمارى من وراء بناء المساكن لتأجيرها؛ حيث أضحت هذه العملية ـ من وجهة النظر الاستثمارية ـ عملية بلهاء لا يمكن قبولها؛ إذ كيف يمكن أن يضع إنسان عاقل أمواله فى مشروع بناء وحدات سكنية بهدف تأجيرها إذا كان مجرد إيداع نفس المال فى البنوك من شأنه أن يعود عليه بربح أكبر بكثير دون مشقة البناء والإشراف عليه والتعامل مع مستأجرين هم من وجهة نظر القوانين المستحدثة أصحاب حقوق ومظلومون ومستغَلون فى مواجهة مستثمر هو بالضرورة ظالم وجشع ومستِغل.

فهل يحق لأحد الزعم بأن تشريعات الثورة فى مجال الإسكان قد كفلت الحماية ـ التى

قصدتها ـ للمستأجرين؟ وإذا كان المستأجر فيما سلف من الزمان ـ قبل الثورة ـ يجد دائماً المسكن الذى يريد بإيجار معقول ومتناسب مع دخله، بينما أصبح ـ على يد الذين أرادوا حمايته ـ يفنى سنوات من عمره وشبابه بحثاً عن سكن وأفنى سنوات أخرى مع شبابه فى تحصيل وادخار ثمن أو خلو رجل يدفعه لمالك هو الرابح الوحيد من المعادلة الجديدة؛ فمن يكون إذن المستفيد من تلك التشريعات فى النتيجة النهائية؟ وهل تستطيع ثورة يوليو ١٩٥٢ أن تدعى أن المحصلة النهائية لسياستها الإسكانية كانت هى توفير المساكن للشعب بأسعار فى متناول الناس كما أرادت أصلاً؟ . . . أم أنه بوسع المراقب المنصف أن ينتهى للاقتناع بأن المستأجر كان هو الضحية الكبرى بل والوحيد لسياسة إسكانية فاشلة؟

ولاشك عندنا فى أن الأمر قد تعقد لحد بعيدٍ، لدرجة أنه رغم تسليمنا المطلق بأن الخروج عن قواعد السوق الحرة كان وحده ودون سواه سبب مأساة الإسكان الراهنة؛ إلا أنه من غير المقبول أن يقال بأن الحل هو إطلاق الحرية للملاك القدامى لتحديد الإيجارات التى يريدونها، وهو الأمر الذى يُعَد بمثابة (مذبحة) حقيقية لملايين المصريين من الموظفين الذين ما عاد بوسعهم مجاراة قوانين السوق الحرة لسبب غاية فى البساطة، هو أن دخولهم ـ من مرتبات حكومية ومعاشات ـ لا تنتمى هى الأخرى للسوق الحرة، وإنما هى مرتبات أو معاشات حكومية هزيلة تضيف للمأساة بُعداً آخر، وتجعل من أى حل يضحى بهؤلاء الملايين بمثابة المذبحة التى لا يمكن لأى نظام يحترم نفسه أن يقدم عليها.

أما الحل الوحيد المتاح، فهو التفرقة بين الوحدات السكنية القديمة المخصصة لسكنى الأفراد، والوحدات القديمة التى تستعمل استعمالات تجارية (أياً كان نوعها) والوحدات التى تبنى حديثاً سواء للسكن أو للاستعمال التجارى.

أما الوحدات القديمة والتى تستعمل لسكن الأفراد أو العائلات؛ فلا يجوز أن تعدل إيجاراتها إلا بنسب بسيطة للغاية كأن تزيد سنوياً بواقع خمسة أو عشرة فى المائة كحد أقصى . . . وهو ما يمكن لأصحاب المرتبات والمعاشات بلا شك تحمله وهو

أيضاً ما يمكن أن يكفل لأصحاب هذه البيوت ـ وهم عادة من نفس طبقة المستأجرين ـ دخولاً أفضل بعض الشيء مع إمكانية حثهم على الإقدام على عمليات ترميمات وإصلاحات طفيفة تحول دون التدهور الشديد الملاحظ فى حالة المساكن القديمة

وأما الوحدات المستأجرة والتى تستعمل لأغراض تجارية كالشقق التى تستعمل كعيادات للأطباء أو كمكاتب تجارية لمختلف الأنشطة المالية والتجارية، وكذلك المحلات التجارية؛ فلا ريب أنه من الواجب استحداث نظام يضاعف سنوياً إيجارات هذه الأماكن المستأجرة؛ حيث أنه مما يخالف كل منطق أن يستأجر إنسان محلاً تجارياً يدر عليه مئات بل آلاف الجنيهات يومياً فى مقابل أجرة شهرية لا تكاد تذكر؛ كما أنه من غير المقبول هنا أن نتصور أن المستأجر هو الطرف المستغَل وأن المؤجر هو الطرف المستغِل. وأما الوحدات التى تبنى حديثاً، فلا حل إلا إذا تُرك أمرها لقواعد السوق الحرة بشكل مطلق، وبحيث ينتفى تدخل الدولة تماماً، فلا عقود إيجارية أبدية، ولا إيجارات تحددها لجان حكومية، وإنما عقود إيجار تخضع للعرض والطلب فى السوق.

ولا يساورنا شك فى أن هذا الحل هو الحل الوحيد الممكن للخروج من مأساة السكن التى تخبطت الحكومات المتتالية فى تناولها وفشلت كلها فشلاً ذريعاً فى محاولاتها لإيجاد حل فعال لها؛ إن كل الحلول تجاهلت المسببات الحقيقية للمأساة، ولم يكن بوسعها ـ لأسباب سياسية ـ مواجهة الواقع الأليم والمتمثل فى أن الحكومة بتدخلها فى المسألة الإسكانية خلال الخمسينات هى التى خلقت المشكلة، بل إنها هى التى وضعت ـ وحدها وبفعلها ـ بذور المأساة.

كانت تلك مشكلة الإسكان، أما مشكلة التعليم؛ فهى المشكلة الكبرى التى لا نتصور أيضاً وجود مستقبل مشرق ومزدهر لأجيال المصريين المقبلة دون التصدى لها وحلها حلاً جذرياً ينطلق من التحليل العلمى المنطقى للمشكلة ومسبباتها وجذورها، لا من مسلمات سياسية يعيش أصحابها على أساس منها دون تمحيص حقيقى لها.

ومشكلة التعليم فى مصر اليوم شأنها شأن مشكلة الإسكان؛ مشكلة لا يمكن التصدى لحلها دون تحليل جذورها بهدف معرفة مسبباتها كأساس لازم لرصد العلاج.

ولاشك عندنا فى أن التعليم المصرى قد عرف أزهى سنواته ـ كيفاً ومستوى ـ خلال عشرينات وثلاثينات هذا القرن، على يد جيل ممتاز من نوابغ المصريين الرواد فى كافة المجالات، أمثال الدكتور مصطفى مشرفة (فى الرياضيات) والدكتور حسين فوزى (فى العلوم) والدكتور على إبراهيم والدكتور نجيب محفوظ وغيرهما (فى الطب) والدكتور طه حسين والدكتور زكى مبارك والدكتور محمد عوض وأحمد أمين والزيات وكثيرين غيرهم (فى فروع الآداب المختلفة) ومثل الدكتور عبد الرازق السنهورى والدكتور حلمى بهجت بدوى والدكتور مصطفى القللى والدكتور محمد كامل مرسى والدكتور وايت إبراهيم وأحمد نجيب الهلالى وعلى ماهر (فى مختلف فروع القانون) وعشرات غير هؤلاء الرواد الأفذاذ فى سائر مجالات التعليم العالى ممن نهلوا من مناهل العلم الغربية الراقية.

وقد يتساءل البعض ـ بحق ـ عما أصاب التعليم فى مصر فى مقتل، فجعله يهوى من شاهق ويسقط من سنام مجده لوهدته الراهنة والجواب عندنا أن التعليم فى مصر قد تلقى أكبر الضربات التى قصمت ظهره، وأوصلته لحالته المؤسفة الراهنة يوم أصبح التعليم سواء منه المدرسى أو العالى خاضعاً لاتجاهات الحكام الجدد فى مصر بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢.

وبلغت المأساة قمتها عندما وضعت الثورة المنتصرة أحد ضباطها على رأس التعليم فى مصر، وهو الرجل الذى لم تكن له فى أية مناسبة سابقة أية صلة بالعلم أو الثقافة؛ بل وهو الرجل ذو الحظ المتواضع من التعليم والنصيب الأدنى من الثقافة. ويهمنا هنا أن نحيل القارىء الذى يرغب فى التعمق فى هذه الجزئية لدراسة الدكتور أنور عبد الملك ـ الأستاذ بجامعة السوربون فى باريس ـ والتى أصدرها فى مستهل الستينات تحت عنوان (مصر: مجتمع عسكرى) وبالذات لدراسته التحليلية للخلفية التعليمية والثقافية لأعضاء مجلس قيادة الثورة بوجه عام، وللرجل الذى عهد إليه بالإشراف المطلق على التعليم فى مصر بوجه خاص.

ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أنه انطلاقاً من تلك اللحظة، التى وضع فيها التعليم فى يد من لا دراية له لا بالعلم ولا بالثقافة، وانطلاقاً من تلك اللحظة التى أصبحت

(السياسة) هى الموجه لكل برامج وسياسات التعليم؛ فإن التعليم فى مصر قد أخذ فى الانهيار والانحدار من مقام سنام مجده الذى بلغه على يد الرواد المصريين من الأساتذة النوابغ فى مختلف فروع العلم والمعرفة إلى قاع سحيق من التخلف على يد من لا توضع مقادير العلم والتعليم قط فى أيدى أمثالهم.

وللأسف الشديد فإن الضربة القاصمة لم تلحق بالتعليم الذى اشتهر بالتعليم المدنى فقط، ولكنها نالت أيضاً التعليم الأزهرى العريق، حين أخضع بدوره لاتجاهات السياسة، ووضع تحت أيدى رجال لا نقول ـ فقط ـ إنهم من غير رجال الثقافة الإسلامية، ولكننا نقول ـ وهو الأمر الأدهى ـ انهم رجال لم يملكوا من ناصية اللغة العربية والمعرفة الإسلامية جزءاً من عشرة أجزاء مما كان يملكه الحاصلون على ابتدائية الأزهر القديمة.

وإذا كان الأستاذ العميد الدكتور طه حسين قد خَلَّفَ لنا فصولاً عميقة دقيقة راقية فى كتابه (مستقبل الثقافة فى مصر) الذى نشره لأول مرة فى مجلدين بلغت صفحاتها خمسمائة وخمسين صفحة سنة ١٩٣٨ ؛ فإن مأساة التعليم فى مصر اليوم لاتشخص حالتها ولاترصد عللها ولا يوصف ترياقها فى عجالة كهذه ؛ ولكن الذى يعنينا هنا منها هو مثال المشكلة التى لايتصور حلها بأمثال الحلول الترميمية التى لا يفتأ التفكير الحكومى المصرى يحاولها – دون أثر أو جدوى .

إن مشكلة التعليم اليوم فى مصر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية الانتاج الأساسية : فطالما أن المشكلة الزراعية/ الفلاحية كما هى بلا حل ذرى ، وطالما بقيت الدولة تلعب دورها الأبوى الحالى بوجه عام وفى مجالات الاقتصاد والصناعة ، وطالما بقيت الدولة على سياستها التوظيفية الحالية ، فسيبقى المصريون على حالهم يدرسون طيلة مراحل التعليم كلها من الابتدائية للجامعية من أجل التحول فى النهاية لخدام حكوميين على شاكلة الكتبة وصغار الموظفين.

ولاريب عندنا أن عدم إقدام الحكومة على إلغاء المجانية المطلقة للتعليم للكافة؛ وعدم إقدامها على الحد الكبير من أعداد المقبولين فى الجامعات ، وكذا عدم اقبالها على

التوسع فى التعليم الفنى الحقيقى وإنشاء الجامعات الأهلية (الخاصة) والحد من فرض الحكم لاتجاهاته على المؤسسات التعليمية ، هو كله من قبيل عدم القدرة على اتخاذ إصلاحات جذرية ، إما لعدم وضوح الرؤية أو للنظر للأمور من منطلقات سياسية بل وديماجوجية فى كثير من الحالات .

ولا ينبغى دائما عند التطرق إلى الحديث عن التعليم فى مصر ومأساته الراهنة أن يغيب عنا اتصال ذلك بغياب الديمقراطية عن حياتنا لزمن غير قصير ؛ ففى ظلال الحرية تنمو الثقافة ، وينمو الفكر، وينطلق العلم الى آفاق الإبداع الرحبة ؛ وكل ذلك هو ما يخلق أفضل البيئات لنمو حركة تعليمية أفضل وأصح وأرقى؛ وعلى النقيض، فإنه فى ظلال الحكم الشمولى تذبل الثقافة ، ويأفل الفكر ، ويتقوقع الإبداع العلمى، وينجم عن كل ذلك نظام تعليمى متخلف خاضع لأهواء الحكم الشمولى؛ فتصادفنا ظواهر مثل وقف تعليم اللغة الفرنسية فى المدارس بقرار سياسى كرد فعل لاشتراك فرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ، وهو مثال صارخ لشيوع الجهل وانهيار التعليم بسبب خضوعه لمن يهين الثقافة بوجودها تحت يده ، وهو الجهل المصفى والتخلف فى أشد صوره تعبيراً عن الواقع .

ومن أهم الأمور التى نرى ضرورة إبرازها فى هذا الموضع أن على المصريين قاطبة فى هذه المرحلة أن يقتنعوا بأن العبرة فى السياسات إنما هى بنتائجها لابدوافعها ولابالبواعث والنوايا التى كانت وراءها . فالحاكم مثله مثل ربان السفينة ، لايعنينا منه إلا الوصول بنا من بر الى بر. أما حسابات اتجاهات الريح والموج فهى من مسؤولياته التى عليه أن ينهض بها . وكما أننا لا يمكن أن نقبل من ربان السفينة التعلل أنه قد فوجىء بريح لم يكن يتوقعها وموج ما كان له به من علم؛ لأن معرفة اتجاهات الريح والموج هى على رأس ما يفترض فى ربان السفينة أن يكون عالما به ؛ فإننا يجب ألاّ نقبل من المسئولين أيا كانت مواقعهم تعللات بالظروف والأحوال والملابسات؛ فمن أجل إحراز أفضل النتائج وسط تلك الظروف والملابسات تشرف هؤلاء المسئولون بالمناصب العامة الكبرى .

وإذا استعملنا هذا المعيار فى الحكم على الأشياء كان من الميسور لنا أن نحكم على

الشخصيات العامة بالنجاح أو الفشل . ومن المهم للغاية أن ندرك أن الأمم الأرقى فى الديموقراطية والحريات العامة لاتقبل أن تحاسب الشخصيات العامة بها إلا على أساس من النتائج ؛ أما النوايا فلا تؤخذ فى الحسبان ؛ بل إن الأمم راسخة القدم فى الديمقراطية تسوى - تماما - بين العذر القبيح والعذر القوى عند الإخفاق فى أداء المهام العامة التى نيط بالشخصيات العامة النهوض بها ؛ وليكن لنا فى مثال أزمة ١٩٦٨ فى باريس بالنسبة لرجل فرنسا العظيم الرئيس شارل دى جول درس نافع فى هذا المضمار.

٤

المصريون بين الحقوق والواجبات

ديزموند ستيورات

كاتب بريطانى اشتهر بحبه لمصر ، ومعرفته الدقيقة بخصائص الحياة المصرية والمصريين . ومن أشهر كتبه كتاب بعنوان (القاهرة) ترجم إلى اللغة العربية ونشر بمقدمة رائعة للمفكر الكبير الأستاذ جمال حمدان كذلك فإن روايته (رجال الجمعة) التى كتبها بالإنجليزية ونشرتها دار نشر هايتهان بلندن فى سنة ١٩٦١ تظل شاهدة على معرفة الرجل الدقيقة بخصائص المصريين . وعندما اكتملت فكرة هذا المقال فى ذهننا لم نجد أفضل من حوار دار بين ديزموند ستيورات وكاتب هذه السطور منذ بضع سنين حول الشخصية المصرية المعاصرة ، أفاض فيه ستيورات فى بسط ملاحظته الدقيقة عن الهوة السحيقة بين شعور المصريين - بعد قرابة عقدين من الحكم

الأوتوقراطى لنظام حركة يوليو ١٩٥٢ - بالحقوق وشعورهم بالواجب . ولا شك أن السنين التى مضت على هذا الحوار والتى تربو على عقد كامل من الزمان ما زادت هذه الملاحظة الدقيقة إلا تاكيداً وبرهنة على صوابها إلى أبعد الحدود .

وإذا كنا فى حلقة سابقة - من حلقات هذا المسلسل الفكرى الذى يتناول بالتحليل والتأصيل مشاكل الواقع المعاش اليوم فى مصر - قد انتهينا لمسئولية الحكومة الشاملة عما آلت إليه الأمور اليوم فى مصر ، وكذا مسئوليتها المطلقة عن النهوض - وحدها - بتبعات الإصلاح ، وذلك بالتزامها بالدور الذى يجب عليها القيام به وعدم تجاوزه بالتدخل فيما لا يعنيها وما لم تخلق الدول والحكومات لتناوله ؛ فإن ذلك لايعنى عدم اهتمامنا بالحديث عن مسئولية المصريين كأفراد ، ولاسيما الحديث عن موقفهم الحالى من الواجبات والحقوق . ولكننا - كما سيتضح للقارىء بعد قليل - نربط بين مواقف الحكومة ومستوى أدائها وموقف المصريين كمواطنين من الواجبات والحقوق .

ونستهل الحديث هنا بإبراز حقيقة أن جل المصريين قد تحولوا بفعل سوءِ أداءِ الحكومة وممارساتها السلبية فى شتى المجالات ، إلى مواطنين يشعرون شعوراً قوياً بالحقوق أو المزايا - ولا سيما ما يتصل منها بالمعاش - دون أن يلازم هذا الشعور بالحقوق شعور مماثل بالواجبات .

فإذا نحن أنعمنا النظر فى مواطن مصرى يصلح أن يكون نموذجا للمواطن العادى ، وجدناه عظيم الاهتمام بحقه فى التوظف العام ، وحقه فى العديد من مزايا هذا التوظف وثم حقه فى الحصول - عن طريق الحكومة إن أمكن - على سكن . . ثم الحصول على فرصة للعمل بالخارج - عن طريق إعارة - الى مالا نهاية له من المزايا التى تقوم الدولة أو بعض مرافقها أو إداراتها بتوفيرها، سواء منها الهام كشراء سيارة . أو منحة للتدريب بالخارج، أو الأقل أهمية كالسفر للحج أو العمرة ، أو شراء سيارة بأقساط معقولة ومقبولة . . . الى شراء حاجيات الحياة اليومية من مأكل وملبس وخلافهما . ولكننا لن نجد - قط - شعوراً مماثلا بالواجب كشعور المواطن الألمانى - مثلاً - بواجب المساهمة الفعالة فى الإنتاج والرقى به كما وكيفا ، بالإضافة لأشكال أخرى من الشعور

بالواجب، كواجب المحافظة على المال العام وعدم انتهابه وإهداره ، وواجب الحفاظ على سلامة ونقاء ونظافة وجمال البيئة التى يعيش المواطن فيها ، وواجب المساهمة فى حل مشاكل المجتمع بالتفكير الجاد فى أسبابها وطرق علاجها .

وإذا كان رئيس الجمهورية قد تحدث مؤخراً عن ضرورة الدعوة لصحوة كبرى فى حياة المصريين ؛ فإننا - من منطلق الإيمان الصادق بضرورة ولزومية هذه الصحوة ، بل والإيمان بأننا بدونها سننتهى لموت مؤكد - نتساءل : ما المقصود بالصحوة ؟ . . أيعنى الرئيس صحوة الحكومة التى نراها غارقة فى سبات عميق فى ظلال ثلاث عقود من الشمولية ، وغياب أنوار الحرية ، وانعدام أضواء مصابيح الديموقراطية ؟ . . أم يعنى الرئيس صحوة الشعب صحوة تجعله يرى الواجبات التى ظل لايعنى بها سنوات غير قليلة وهو منغمس - كلية - فى التعلق بحقوق لاتزيد عن كونها مزايا مادية لاتعدو أن تكون مرتبطة بالمعاش من مسكن لمأكل لملبس ؛ دون حتى أن تعنيه توسعة دائرة حقوقه لتشمل حقوقاً أساسية ، مثل حقه فى التأثير على القرارات المصيرية التى تتخذ فى بلده، وحقه فى اختيار حكامه اختياراً حراً خالصاً غير مشوب بأى توجيه أو بتأثير من طرف أية جهة من الجهات ؛ ناهيك عن حقه فى الحياة فى بيئة تنتمى للقرن العشرين بعد الميلاد ، لاسيما فيما يخص الطرق والمرافق العامة الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف . . أم أن الرئيس كان يعنى بالصحوة الحكومة والمواطنين معاً ؟ . . .

أما نحن فنعتقد أن الصحوة الكبرى التى هبت أَلسنة وأقلام للدعوة مؤخراً إليها هى أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا كنا نعنى بذلك أولاً : صحوة الحكومة وأداة الحكم بكل جوانبها، ثم ثانياً صحوة المصريين كمواطنين من السبات العميق الذى وصفه شاعر مصرى منذ نصف قرن بقوله بحق :

وريـع الفـراعين العظـام واجفلـوا
وهـالَهُمْ هــذا التــراثُ المُضَيّعُ

رأَوا أمـــةً تمـــشى وراءَ زمـــانِـهـا
وقد عَرَفوها فـى الطليعـةِ تَطلـعُ

كأَنى أُصْغِى مِن عُلاهم الى صـدى
يَشُق القـرونَ الـداجياتِ فيسمـعُ

يقـول : بنـى مصرَ! الحياة أو الردى
ومالَكُــم مـن دون هـَذَين مَشرِعُ

أما صحوة الحكومة فتكون بإدراكها و إقرارها بأن الحالة التى بلغتها الأوضاع اليوم فى مصر هى حالة بالغة السوء على شتى المستويات وفى مختلف المجالات؛ وأن هذه الحالة - من جهة - هى من صنع نظام الحكم بشكليه السياسى والاقتصادى؛ كما أنها من جهة ثانية حالة لا يصلحها الترميم ،إنما يصلحها التغيير الجذرى للخيارات السياسية والاقتصادية بالكيفية التى أوضحناها فى حلقة سابقة من حلقات هذا المسلسل الفكرى، نشرتها جريدة الوفد فى مقالين مطولين تحت عنوان : ما العمل ؟ . . .

أما صحوة المصريين كمواطنين فإنما تكون بإشعال جذوة الوطنية الفعالة والإيجابية فى نفوس المصريين بشكل يتحول بموجبه المواطنون من كائنات لا تعنيها إلا الحقوق والمزايا والعطايا، الى مواطنين تشغلهم الواجبات تجاه المجتمع والأمة بشتى أشكال الشعور بالواجب .

إن المواطن الذى يقبل من الدولة أن تستمر فى أدائها لدورها الحالى كأب للكافة، مسئول عن تعليمهم وتوظيفهم وتوفير جميع احتياجاتهم ، هو مواطن سلبى نشأ فى ظلام القهر ، فنمت فيه السلبية وجمدت فيه روح الجهاد والكفاح التى بدونها لاتنهض أمة من وهدتها، ولا يبلغ شعب أية درجة من درجات الرقى بين الأمم .

ونحن لايساورنا شك فى أن تحويل المصريين إلى أجراء عند نظام الحكم، ترتبط أرزاقهم وأقواتهم وحياتهم وشتى جوانب هذه الحياة بإرادة نظام الحكم، إنما كان هدفاً توخاه حكام مصر خلال معظم الخمسينات والستينات. فعن طريق ذلك بلغ الحكام الجدد مأربهم فانعدمت المعارضة واستسلم الكافة استسلاماً مطلقاً، وتحولت جموع الشعب من (سيدِ لحُكام) تولوا مسئولية الحكم بأمره واختياره لسادة مطلقين يملكون مصائر الرزق فيملكون فكر الناس وآراءهم وكل حرياتهم العامة من بعد ذلك .

ولا شك فى أن إذكاء جذوة الشعور الوطنى بالواجب إنما يتأتى بسبل مختلفة لا عن طريق واحد :

وأول هذه السبل هو « القدوة » ؛ فالشعب الذى يرى حكامه يقولون مالايفعلون، ويفعلون غير مايتشدقون بقوله ؛ تهتز فى وجدانه القيم وعلى رأسها الشعور بالواجب تجاه الوطن والمجتمع والأمة . ونحن لانريد أن نسترسل فى الحديث عن إسقاط النظام السياسى فى مصر خلال ما يقرب من ثلاثين سنة منذ نجاح حركة يوليو ١٩٥٢ لمبدأ القدوة ؛ فما من مصرى واحد لا يمتلىء قلبه بأقسى المرارة من كثرة إهدار القائمين على الأمور فى مصر منذ حركة يوليو ١٩٥٢ لمبدأ القدوة .

ويجب أن يكون واضحا أننا لانعنى بالقدوة هنا القدوة التى يضربها رئيس البلاد وحده ، وإنما نعنى القدوة التى يضربها كل جهاز الحكم وعلى رأسه رئيس البلاد .

وثانى هذه السبل ـ بعد القدوة ـ هى وسائل الإعلام الوطنية الحرة ، التى لاتسخر أدواتها لخدمة أشخاص معينين أو اتجاهات معينة ؛ وإنما تسخر أدواتها المختلفة لخدمة قضايا الشعب والوطن والأمة وعلى رأسها تحمس المواطنين للشعور بالواجب مثل تحمسهم للشعور بالحق .

ولايساورنا شك أيضا فى أن فؤاد كل مصرى تملؤه أقسى درجات المرارة من النفعية والوصولية والانتهازية التى أصبحت خلال ثلاثة عقود من الزمن هى السمات المميزة لوسائل إعلامنا ، سواء منها الصحف أو الإذاعة أو التليفزيون، والتى تحولت تحت قيادات متوالية من خدام الشمولية والأتوقراطية والبطش ومسوخ المخابرات الى حالتها المأساوية الراهنة كأبواق صدئة لأسطوانة مشروخة : سقيمة ومملة .

وثالث هذه السبل هى المؤسسات التعليمية من مدارس وكليات جامعية لاريب أن بوسعها أن تشعل فى الناشئة من أجيال المتعلمين الشعور الوطنى الصادق والفعال والقائم على حب الوطن المتمثل فى الشعور العارم بالواجب ، لا الحب السطحى الذى يعبر عن نفسه فى أناشيد ممجوجة وغزل مريض ببلد لا يلقى من أبنائه إلا الأناشيد العامرة ببطولات وإنجازات وهمية .

ورابع هذه السبل هو المسجد والكنيسة اللتان يجب على القائمين بالدعوة فيهما أن يدركوا أن واجبهم الأسمى ليس تلقين أسس العقيدة الدينية أبناء الأديان الأخرى ، وإنما فى تأصيل الشعور العميق بالواجب تجاه المجتمع ، والحض على العطاء والعمل ، لا الحض على الفوضى والشقاق والتعصب البغيض الذى هو صنو التخلف وظلام الفكر .

وخامس هذه السبل هو الأدب وشتى صور الفنون المتجردة من التبعية للحكم وذوى النفوذ ؛ فالأدب هو ضمير الأمة ، وكم من أمة تقف وراء نهضتها من كبوتها كتابات عظيمة ككتابات فولتير وجان جاك روسو ومونتسكييه وديدور، التى تقف بشموخ وراء كل الحريات العامة والديموقراطية الراسخة اليوم فى الغرب. وللأسف البالغ ؛ فإن ثلاثين سنة من رياء أعداد كبيرة من المفكرين والأدباء ومداهنتهم للحكام الشموليين وضربهم الصفح عن صنوف القهر والبطش والاستبداد قد أفقدت صور الأدب والفن المختلفة مصداقيتها عند قطاعات عريضة من الشعب فى مصر . ويكفى أن نشير هنا الى تهريج رؤساء الصحف المصرية المسماة بالقومية، وأعداد كبيرة من كبار الكتاب بعد كل خطاب لرئيس البلاد .

كذلك فإن على المعارضة - بشتى فرقها - مسئولية جسيمة فى هذا المجال ؛ فما لم تكف المعارضة عن أساليب التهييج والإثارة والتشهير والفضائح والتنابذ، فإن قدرتها على تنمية الشعور الوطنى بالواجب ستظل محدودة للغاية ؛ حيث تفقد قطاعات عديدة من المعارضة عندئذ مصداقيتها كجهات مخلصة تبغى اصلاح المعوج ، قبل أن تبغى تصفية الحسابات الشخصية ومقاعد الحكم؛ مطبقة على نفسها - بحق - مقولة سعد زغلول - الزعيم الأعظم فى تاريخ مصر المعاصر - (لهم السباب ولنا مقاعد النواب) .

وإذا كانت المعارضة المصرية فى معظمها فى أشد الحاجة للالتزام بالموضوعية والبعد عن المهاترات ؛ فإن جناحها اليسارى بالذات يحتاج - أكثر من سواه - لوقفة مع النفس حتى لايحمل اليسار المصرى النصيب الأكبر من مسئولية التيار الديماجوجى المتفشى اليوم فى عدد من فصائل المعارضة السياسية فى مصر.

كذلك فإن على جهاز الحكم وعلى إدارة الرئيس حسنى مبارك أن تبذل جهداً أكبر فى الاستجابة لرغبات المعارضة ، لاسيما وأن الكافة فى مصر يسلمون بأن المعارضة المصرية (ولاسيما أحزاب الوفد والعمل والتجمع) تمثل على المستوى الجماهيرى أكثر بكثير مما تمثله على مستوى مقاعد النواب فى المجلس النيابى (مجلس الشعب). ولانظن أن إدارة الرئيس مبارك تنكر أن أكثر من ربع الرأى العام المصرى يقف وراء تلك الاحزاب؛ كما أن ما لا يقل عن نصف المتعلمين والمثقفين - على الأقل - يقف وراء تلك الأحزاب الثلاثة. لذلك فإن تجاوباً ملموساً مع اتجاهات المعارضة لاسيما من طرف مؤسسة الرئاسة من شأنه أن يخلق شعوراً وطنياً بالواجب . ولاشك أن هناك عشرات المسائل التى يمكن فيها لإدارة الرئيس مبارك التجاوب مع رغبات القطاعات الأكثر ثقافة وتنويراً بين المصريين، والتى تمثل الأحزاب الثلاثة (الوفد والعمل والتجمع) أكثر من نصف تعدادها. ولعل أهم هذه المسائل هى رغبة المعارضة فى تعديل نظام الانتخابات لمجلس الشعب، وتخلى رئيس الدولة عن رئاسة أى حزب من الأحزاب، وتخلى جهاز الحكم عن مساندة بعض شخصياته العامة المباشرة لا عن طريق الاستفتاء الشعبى على رجل واحد يرشحه مجلس الشعب؛ والتخلى عن القطاع العام الخاسر والمهزوم، وإعادة النظر فى سياسة الدعم التى ستجر البلاد لوضع اقتصادى مأساوى، وسياسة أسعار تحويل العملات المصطنعة (وهى كل الأسعار عدا أسعار السوق الحرة المسماة خطأً بالسوق السوداء) إلى آخر الأمثلة التى يمكن للقلم الاسترسال فى ضربها .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الطريقة التى تلقفت بها الصحافة المسماة بالقومية دعوة رئيس الجمهورية لما سمى بالصحوة الكبرى لاتنبىء بأمل كبير فى احتمال نجاح الإعلام المصرى فى إشعال شعور قومى عارم بالحماس لتلك الدعوة؛ فمن جهة أولى «الشكل النفاقى» الذى تناول به كبار الصحافيين الحكوميين مثل عدد من رؤساء تحرير الصحف الحكومية (المسماة بالقومية) بل وعدد من كبار الكتاب دعوة الرئيس لصحوة كبرى لازمة للخروج من وهدة مصر الحالية؛ هذا (الشكل النفاقى) قد يكون له أسوأ الأثر عند قطاعات المواطنين الذين يفقدون - بحق وعن حق كامل - كل حماس لكافة

الأفكار التى تقدم لهم فى هذا (الشكل النفاقى) ممن عرف الشعب عنهم التصفيق لكل حاكم والتهليل لكل من كانت بيده مقاليد الحكم والسلطة ، بل والتطبيل الأجوف ضمن العزف الشاذ لجوق الرياء : ومن جهة ثانية فإن اتجاه كافة الأقلام والأبواق الإعلامية التى تناولت دعوة الرئيس للصحوة الكبرى الى الحديث عنها وكان المعنى الأوحد لها هو صحوة المواطنين فقط ، بينما يجمع المفكرون والمراقبون السياسيون على أن الصحوة التى يجب الحديث عنها وحدوثها ، هى صحوة الحكومة فى المقام الأول ، حيث إن (سبات المواطنين) الحالى الرهيب إن هو فى جوهر الأمر إلا سلوك سلبى من المواطنين تجاه الأداء الفاشل للحكومات المتتالية؛ وهو ما يشبه الدفاع السلبى عن الذات بالتقوقع داخلها. ومن المؤسف – للغاية – أن يتحدث كبار الكتاب الحكوميين عن الصحوة الكبرى بهذا المعنى دون أن يبرزوا معنى أن دعوة الرئيس لصحوة كبرى لا يمكن أن تعقل مالم يكن الرئيس يرى أن الحالة بمصر قد بلغت درجة كبيرة جدا من السوء ، ومع ذلك فإن الحكومة وسائر أجهزتها وكافة كبار رجالاتها لايقرون علناً أمام الجماهير بأن الحالة قد تدهورت إلى أبعد الحدود ، وأن يبادروا بإعلان اعتراف الحكومة بأخطاء جسام اقترفت فى حق الوطن خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، مثل السياسة الزراعية الفاشلة والقائمة على تحديد ملكية الأرض الزراعية ، وسياسة القطاع العام الفاشل والخاسر والمهزوم ، وسياسة التورط فى حروب ومشاكل خارجية أهدرت الآف الملايين من الجنيهات كما أهدرت الكثير من القيم التى تساوى أضعاف تلك الملايين ، وكمثل سياسة التعليم الفاشلة والكثير من السياسات والقرارات الاقتصادية الفاشلة ، وأبشعها قرارات يناير ١٩٨٥ التى لايزال الشعب يتطلع لنسف مهندسيها الحقيقيين وكبار سدنتها الذين ماكانت قرارات الدكتور مصطفى السعيد ترى الضوء لولا وجودهم وتأييدهم القوى لها من مواقعهم الفريدة فى أعلى أماكن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وهم الذين لاتقل جسامة الجرم الذى اقترفوه فى حق الوطن عن أبشع جرائم الخيانة العظمى؛ وهم الذين هزوا ثقة رجال الأعمال والأموال من مصريين وأجانب بأمان العمل والاستثمار الخاص فى مصر . إن الشعب المصرى كان ولايزال

يتوق لسماع اعتراف الحكومة بأن ما حدث فى يناير ١٩٨٥ لا ولن يتكرر أبداً فى المستقبل، وهو اعتراف لاقيمة له فى حد ذاته ، مالم يقترن به تحرك جاد وجذرى ملموس تجاه تأمين الساحة أمام الاستثمار الخاص - المصرى والأجنبى - لا بالأقوال والإعلان الشفهى فى الخطب عن تشجيع الدولة والحكومة للاستثمار الخاص (الحر) وإنما بالأفعال واتخاذ المواقف التى تبرهن على أن تلك الأقوال إنما تنبع من إيمان الحكومة العميق بأن المناخ الاقتصادى لمصر الناصرية والمناخ الاقتصادى لقرارات٥يناير وسياسات صاحبها المشئومة لن تتكرر، ولن يسمح لها ولرجالها ودعاتها بالظهور مرة أخرى على سطح حياة الأموال والاستثمارات والعمال فى مصر.

وخلاصة القول ؛ إنه بدون نمو الشعور - لدى الحكومة والمواطنين - بالواجب العام تجاه الوطن فإن تحقق الصحوة الكبرى اللازمة لخروج مصر - حكومة وشعباً - من وهدتها الكبرى الراهنة سوف يظل من أبعد الأمور عن التحقيق.



٥

إقتصاد مصر: بين الانحدار والازدهار

ينصب اهتمامنا فى هذه السلسلة من الفصول - التى نشرت حلقات أربع منها فى ثمانية أعداد من جريدة الوفد خلال السنة الجارية - على أوضاع مصر العامة: المشكلات الكبرى فى حياتنا السياسية والاقتصادية : جذورها، وعِلَلها، وحلولها. وعلى خلاف العديد من كتابات كُتّاب صحف الحكومة المسماة بالصحف القومية ، وكذا العديد من كِتابات كُتّاب المعارضة بشَتّى فرقها وفصائلها ، فإن كاتب هذه السطور لايعنيه اتهام أَحد أيان كان ، كما لايعنيه الهجوم على أىّ شخص من الأحياء أو الراحلين مِمن لَعبوا أو لايزالون يلعبون دَورا على مسرح حياتنا العامة ؛ إذ أن المفكرين المنظرين لأحوال الأمم والشعوب ، كما يَصعُب انتماؤهم لحزب سياسى - أياكان -

فإنه يصعب عليهم كذلك أن يتناولوا مشاكل الأمم والشعوب وحلولها من خلال مناظرات شخصية ، كالتى لايَفْتأ كتّابُ عديدون بصحفنا (القومية) والحزبية يتناولون من خلالها مشاكل مصر المتفاقمة الراهنة .

و إذا كنا قد تناولنا التجربة الديموقراطية فى وضعها الحالى بمصر ، و جذور المشاكل الكبرى فى حياة مصر المعاصرة ؛ كما طرحنا العديد من الحلول لتلك المشاكل فيما نشر من فصول سابقة من هذه السلسلة ؛ فإن اهتمامنا ينصَبُّ اليوم على اقتصاد مصر .

ولكننا نود - قبل أن نتطرق لوضع هذا الاقتصاد الحرج الحالى - أن نذكّر القارىء برأيِنا أن القرار الاقتصادى هو جزء لا يتجزأ من القرار السياسى ، فالقرار الاقتصادى السليم والصحيح والصائب هو قرار من مجموعة القرارات السياسية ؛ فالاقتصاد جزء من السياسة ولايمكن تصوّر اقتصاد لايترجم سياسة معينة . فالاقتصاد السوفيتى على سبيل المثال هو قرار ينسجم كل الانسجام مع القرار السياسى الأكبر ، وهو الخيار الاشتراكى. . . كما أن الاقتصاد الأمريكى و اليابانى والكورى الجنوبى والألمانى الغربى هو قرار ينسجم كل الانسجام مع القرار السياسى الأكبر فى حياة وواقع تلك البلدان وهو القرار السياسى القائم على الليبرالية الغربية ، والذى تلعب فيه المبادرة الفردية الدورَ الأعظمَ دونَ وجودِ أى دَور يُذكر للدولة أو القطاع العام .

وبَعدَ هذه المقدمة اللازمة ننتقل للسؤال الكبير الذى يتعرض له هذا المقال ؛ وهو: ماهو وضع اقتصاد مصرَ اليوم ؟. .

وحتى نَبعُد بالقارىء عن متاهات الأيديولوجيات التى لايَحسن الخوض فيها فى مقالات تُنشر بالصحف المقروءة لقطاعات واسعة من جماهير الشعب ، فإننا ننظر للأمر من وجهة نظر واقعية مباشرة ونتساءل : ترى ، ماهى مصادر الدخل الرئيسية اليوم فى مصر.

والإجابة عن ذلك - و التى لايختلف عليها اثنان - أن مصادر الدخل الأساسية اليوم فى مصر هى : تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والبترول ، وقناة

السويس، و السياحة ؛ وإلى جانب هذه المصادر الرئيسية توجد مصادر ليس لها شأن كبير - بمعيار الأرقام - مثل الصناعة والزراعة.

وفى اعتقادنا أن المشكلة الكبرى التى يواجهها اقتصاد مصر اليوم إنما ترتبط بهذه المصادر. فمن جهة أولى ؛ فإن عدم وجود أدلة ملموسة لنمو الدخل المتولد عن المصادر الأربعة السياسية من جهة ؛ بل واتجاه الدخل المتولد عن هذه المصادر الأربعة - لأسباب مختلفة - للانخفاض؛ إلى جانب عدم وجود إطار يسمح بخلق مواردإضافية كبرى جديدة ، تقف الى جوار الموارد الأربعة الكبرى المذكورة كمصادر دخل عملاقة لمصر ؛ فى اعتقادنا أن هذا هو مربط الفرس كما يقال عند النظر لمشكلة اقتصاد مصر اليوم.

فبدون اتخاذ خطوات جذرية من أجل الاحتفاظ لمصادر الدخل الأربعة الكبرى بحيويتها وقدرتها على الثبات بل والنمو والازدهار . . . وبدون اتخاذ خطوات جذرية من أجل خلق مناخ تنمو فيه مصادر دخل عملاقة أخرى تضاف إلى مصادر الدخل الأربعة الكبرى المذكورة ؛ فإنه يستحيل تصوّر أىّ خروج من الكبوةِ الراهنة لاقتصادِ مصر.

وسنتطرق فيما يلى لهذين الوجهين من أوجه عملة إصلاح اقتصاد مصر إصلاحا يخرج بهذا الاقتصاد من وَهدةِ الانحدار لذروة الازدهار.

أما مصادر الدخل الأربعة الكبرى الراهنة فإن كلا منها يحتاج إلى نظرة خاصة.

١ـ تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

تتربع تحويلات المصريين العاملين بالخارج على رأس مصادر الدخل فى مصر ، رغم كل القيود التى وضعتها الحكومات المصرية المتعاقبة، والتى كان من شأنها دائما ألايستفيد اقتصاد مصر إلا من جزء بسيطٍ لايتجاوز الثلث من حجم مدخرات المصريين بالخارج، ولاشك أن أهم وأكبر هذه القيود هو تَبَنّى الدولة دائما لسعر مصطنع لتحويلات العملات الحرة الى العملة الوطنية ؛ وذلك بمنطق يُشابه منطق

النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال. فعن طريق فرض الدولة لأسعار تحويلات أدنى من سعر السوق الحرة، واتجاهها إلى محاربة السوق الحرة وقواعدها من خلال مجموعة هائلة من القوانين والتشريعات والقرارات المتضاربة والمستَمَدة كلها من روح الاقتصاد الموجّه لدول مجموعة أوربا الشرقية والدول التى تدور فى فَلَكها ؛ عن طريق ذلك اتجهت أموال لاتقل عن ثلاثين ألف مليون دولار أمريكى من مدخرات المصريين العاملين بالخارج خلال السنوات العشر الأخيرة فقط ، لقنوات أخرى غير القناة التى كان من الممكن اتجاهها إليها وهى القناة المصرية ؛ لولا عناد الحكومات المتعاقبة وإصرارها على أسعار لا أساس لها من العلم أو الواقع لتحويلات العملات الحرة للعملة الوطنية.

ومن المؤسف للغاية أن تستمر حكوماتنا فى التخبط فى هذا الصدد دون بلوغ القرار السليم الأوحد ، حتى أخذت فرص العمل أمام المصريين بالخارج مؤخرا فى الانحسار و التراجع ، سواء فى دول النفط العربية والتى اتجهت مؤخرا- تحت وطأة تراجع العوائد البترولية - لتخفيض حَجم العمالة الأجنبية بها أو ببلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة ، والتى أخذ المصريون - بعشرات الألوف - فى العودة منها بسبب تفاقم مشكلة البطالة بهذه البلدان وكأنه قد قُدّر على مصرَ أن تفوتها الفرصة الزمنية المثلى لاتخاذ القرار الصائب و السليم الأوحد فى هذا المجال.

وقد زاد الطين بلّة صدورُ قوانين الخامس من يناير من هذا العام، والتى كان لها أسوأ الأثر فى هذا المجال ، حيث انخفضت لأقصى حد تحويلات المصريين العاملين بالخارج كجزء من رد فعل رأس المال الحر بوجه عام تجاه هذه القوانين الطائشة ، والتى دفعت مصرُ - ولاتزال - ثمنَ اتخاذها بشكل مُرتجل بَلَغَ فى اعتقادنا حَدَّ الخيانة المتمثلة فى عمل من شأنه تقويض اقتصاد مصر . كما زاد الطين بلة اتخاذ خطوات غير مدروسة كخطوة مضاعفة رسوم استخراج أذون العمل بالنسبة للمصريين العاملين بالخارج.

ورغم اعتقادنا أن السنوات القليلة القادمة ستعرف انحساراً فى فرص العمل

المتاحة بالخارج للمصريين ؛ فإننا نعتقد أيضا أن قدراً من العِمالةِ المصريةِ بالخارج سيظل متاحا له البقاء والعمل بمواقعه ، لاسيما الكوادر العليا من بعض المهن كالأطباء والمعلمين والمهندسين وأساتذة الجامعات وبعض الفئات العليا من الفنيين المهرة ؛ لذلك فإننا نعتقد أنه لايزال من المجدى أن تتخذ الحكومة قرارا يقضى بتطبيق أسعار السوق الحرة على تحويلات المصريين العاملين بالخارج، حتى يتسَنّى لهذا المصدر أن يستمر قائماً بين مصادر الدخل الكبرى لاقتصاد مصر، وحتى يتسنى - عن طريق ذلك - تعويض الانحسار الملموس فى حَجم العمالة المصرية بالخارج.

ب ـ البترول :

يختلف وَضعُ الدخل الذى يوفره قطاع البترول المصرى عن وضع الدخل المترتب من القطاعات الثلاثة الأخرى الكبرى اختلافاً جذرياً ؛ فقطاع البترول بمصرَ هو القطاع الوحيد وسط مأساة القطاع العام المصرى الذى يعمل - الى حد ما - وَفْقَ قواعد الاقتصاد العالمى الحر، كما أنه أحد المرافق القليلة للغاية فى دنيا القطاع العام المصرى، والتى تحقق أرباحاً عملاقة لكونه يدار وفق قواعد السوق الحرة.

ومع ذلك ؛ فإن البترول المصرى - كمصدر دخل عملاق من مصادر الدخل لاقتصاد مصر - تحيط به مخاطر عديدة بعضها يتصل بسوق البترول العالمية، والتى تعانى عدم استقرار رهيب بسبب الطيش الجامح لقرارات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) سواء خلال فترة ذروة أسعار البترول (١٩٧٣ - ١٩٧٩) أو خلال فترة سوق المشترين الحالية .

ولعل آخرها أزمة أوائل شهر ديسمبر ١٩٨٥ ؛ كما أن بعض هذه المخاطر يتصل بواقع البترول المصرى والسوق المحلية ، حيث يقف البترول المصرى بين شقى الرحى : مخزون ذو عمر متوسط أو قصير، واستهلاك محلى متفاقم .

ولانعتقد أنه بوسع مراقب منصف أن يوجه أية نصائح فيما يخص البترول المصرى غير نصيحة واحدة ، هى أن تترك الحكومات المصرية - الحالّةُ واللاحقة - هذا القطاع ليدارَ بطريقته الخاصة بعيدا عن تُرّهات القطاع العام وقيوده وأغلاله ؛ التى

من شأنها - لو فرضَت على قطاع البترول المصرى - أن تسحبه فى سنوات قليلة لمستنقع القطاع العام المصرى الخاسر والمهزوم.

وكل ما يُطلب هنا هو مزيد من الاستقلالية والحرية لهذا القطاع ، وأن ترفع عنه يَدُ غير المتخصصين من الحكوميين وأساتذة الجامعات والإداريين العسكريين.

ج ـ قناة السويس :

لايَخفَى على أحد من المهتمين بالحياة العامة فى مصرَ أن دَخلَ مصرَ من قناة السويس قد تعرض لسلسلة من المتاعب التى نجمت أساساً عن قرارات اقتصادية خاطئة ؛ كما أن مستقبل الدخل من القناة هو أمر يكتنفه غموض كبير ، وتُحلّق فوقه علامات استفهام كبرى : هل يمكن أن تستمر القناة فى جلب مواردَ كبرى من العملات الحرة ؟؟ . . ماهى المنافسات الكبرى لقناة السويس ؟ . .

ماذا سيكون مستقبل القناة إذا تخلى العالم عن نقل البترول بالسفن فى العقود القادمة ؟ . . . هل تحصيل رسوم العبور بالقناة كلية بالعملة غير الوطنية هو أمر سليم ؟ أم أن الأفضل - لشد أزر العملة الوطنية المتهاوية - تحصيل نسبة من تلك الرسوم بالعملة الوطنية ؟؟ ماهو التخطيط قصير وطويل الأجل لمستقبل قناة السويس فى إطار مستقبل منطقة قناة السويس الاقتصادى برُمَّته؟ .

أمور كثيرة يمكن تناولها بعقلية تجارية بَحْتَةٍ ، من شأنها أن تحتفظ للقناة بحيوتها وأهميتها كمصدر دخل رئيسى لمصر فى المستقبل القريب والبعيد.

د ـ السياحة :

تُجسد الطريقة التى تعاملت بها حكوماتنا المتعاقبة مع السياحة جوهرَ، ومظهرَ فشلِ التفكير الحكومى المصرى الذريع. فكما تكفّل هذا التفكير بتخريب العديد من قطاعات الإنتاج فى مصر، تكفل هنا أيضا بفضيحة اقتصادية كبرى : فحيث يوجد ربع آثار العالم المعروفة ، وحيث توجد كنوز من آثار مصر الفرعونية (آثار نحو ثلاثين قرناً) وآثار مصر البَطْلمية،وآثار الحقبتين الهيلانية والرومانية (الجريكو رومانية) وآثار

مصر القبطية ثم آثار مصر الإسلامية الزاخرة بالمعالم والكنوز ؛ حيث يوجد كل ذلك ، ورغم وجود كل ذلك ، فإن روح القطاع العام المدمرة قد تكفلَت بحرمان مصر من عشرات المليارات من العملات الحرة ، التى كان من الميسور للغاية تدفقها على مصر من مورد السياحة ، لو أن السياحة لم تُدِرْها عقليَة كبار موظفى القطاع العام الخَربة والمدمرة. فبينما تجنى شعوبٌ ذات حظ آخر عظيم من آثار الحضارات العظمى كاليونان وإيطاليا وإسرائيل وغيرها من الشعوب ذات الحظ المحدود من تلك الآثار (كأسبانيا و المغرب وتونس) موارد عظمى من السياحة لأنها لم تزد عن قيامها بالنظر الى السياحة كمشروع تجارى يجب أن يدار على أساس من قواعد التجارة الحرة لا قواعد القطاع العام الخربة والمدمرة ؛ فإن مصر تبقى محرومة من ريع عظيم لاينبغِي لأمة تملكه مثلما تملك من كنوز التاريخ والحضارة ، ، أن تفوته على أبنائها .

ونحن لايساورُنا شك فى أن الدخل شديد التواضع الذى تحققه مصر سنويا من السياحة (حوالى تسعمائة مليون دولار أمريكى) إنما يمكن مضاعفته ثلاث أو أربع مرات على الأقل إذا وضعت السياحة فى أيدى رجال يعرفون كيف يديرونها كمشروع تجارى وطنى عظيم .

إن الدخل الذى تحققه مصرُ بأسرها من السياحة يمكن تحقيقه كله عن طريق رفع يد الحكومة كلية عن بعض آثار مدينة الأقصر وحدها ، ووضعها فى يد جهة مصرية - أجنبية مشتركة تعرف كيف تدير مشروعاً سياحياً بهذه القيمة الحضارية الكبرى .

إن مشروعاً سياحياً يدار بعقلية تجارية حرة لن يترك السائح القادم لمصر نهباً لعمليات ابتزاز وسوء معاملة قصيرة النظر مثل قواعد الصرف الإجبارى لمقدار من العملة الحرة عند الوصول ، وضرورة الحصول على تأشيرة دخول ، وطرق انتقال بدائية عن طريق شركة طيران غير ناجحة ، وفنادق دون المستوى ، ومع ذلك ذات أسعار باهظة ومناخ سياحيٍّ وسط بيئة معاشية بالغة التخلف . . . الخ .

ومن اللازم أن نوضح هنا أن إصرارنا على إدارة السياحة بمصر وَحْدنا دون الاستعانة بالخبرات العالمية الأمريكية والأوروبية هو إصرار أخرَق على الباطل ؛ فلو

أننا فعلنا فى صناعة البترول نفس الشىء لظلت ثروة مصر البترولية غير مكتشفة حتى هذه اللحظة ؛ والمزج هنا بين المشاعر الوطنية غير الناضجة والتفكير الاقتصادى التجارى هو وَصمة كبرى فى تاريخ تفكيرنا السياسى ؛ فالأثر الذى يعود علينا من تأجيره أضعاف مايعود علينا من بقائه مُهملاً فى يد الإدارة الحكومية غير المقتدرة، لذا فإنه يجب أن يؤجر بشروط مجزية ويدار عن طريق الخبرة العالمية؛ وكل ما قد يقال عن تناقض هذا مع السيادة الوطنية هو من قبيل عبث الأطفال؛ فالعقول التى تفكر سياسياً من منطلقات عاطفية هى عقول لم تَشِبّ بعدُ عن الطوق. فكما أننا نستخرج ثروتنا البترولية عن طريق عمل مشترك مع شريك عالمى ينال قسماً من الثروة المنتجة، والتى ما كان لها أبداً أن تُنتج دون مشاركته؛ فإن علينا أن نستثمر ثروتنا الحضارية من خلال عمل مشترك مع خبرة عالمية دولية تنال أيضاً نصيبها من العائد المتحقق والذى لا ولن يتحقق اذا لم تتدخل الخبرةُ العالمية فى المعادلة الراهنةِ الخاسرة.

وإذا كان الحفاظ على المصادر الأربعة الحالية الكبرى، والاحتفاظ لها بحيويتها، وتوفير سبل استمرارها فى البقاء والازدهار بإخراجها من براثن عقلية القطاع العام السقيمة وغير القادرة على تحقيق أى نجاح لوجود جرثومة الفشل والإخفاق فى جذورها؛ إذا كان ذلك هو الوجه الآخر - والذى لا يقل عنه أهمية وحيوية - هو ضرورة تحويل بعض مصادر الدخل الأخرى التالية للمصادر الاربعة الكبرى فى الأهمية لمصادر دخل عملاقة. وأهم مانقصدُه هنا هو الصناعة ، فمالم تعترف الحكومة بأن القطاع العام لم ولن يُحقق أى نجاح فى مجال من مجالاتها المختلفة ؛ ومالم يَعِ الكافة الدرسَ المستفاد من تجربتنا الأليمة مع القطاع العام والصناعة خلال السنوات الثلاثين الماضية؛ ومالم نُدرك أن إنتاجية القطاع الخاص - رغم القيود الثقيلة التى تكبل حركته اليوم فى مصرَ- هى أضعاف إنتاجية القطاع العام المصرى ؛ فإن الأمل يبقى معدوماً فى تحويل الصناعة من عبء على كاهل اقتصادنا ومصدر من أكبر مصادر الخسارة الاقتصادية - بمعيار الأرقام لا بمعيار الشعارات الدياجوجية غير ذات الوزن أو المعنى -؛ إلى عامل من عوامل الازدهار وتحقيق الأرباح الكبيرة والفوائض المالية

التى من شأنها الإسهام فى الخروج باقتصاد مصر من بوتقة الفشل الراهن المرير - والذى يرجع أساساً لاختيارات الستينات- لآفاق مستقبل اقتصادى أكثر ازدهاراً.

ومن أعجب الأمور أن تَتْرى شعارات التمسك بالقطاع العام فى وقت تتوفر فيه التقارير الاقتصادية العالمية ذات القيمة العلمية العالية - كتقرير البنك الدولى على سبيل المثال - عن الفارق بين نسبة مساهمة كل من القطاع العام و القطاع الخاص بمصر فى الإنتاج الكلى، مع الأخذ فى الاعتبار نسبة الموارد المخصصة لكل منهما؛ ومع ذلك فإن الإصرار على التمسك بالقطاع العام كهيكل أساسى لحياة مصر الاقتصادية يستمر كما هو بمنطق يشبه منطق تمسك غلاة المتعصبين لدين من الأديان بطقوس وتقاليد وأفكار مستمدة من نصوص دينية مقدسة - عند أتباع هذا الدين - ورغبة هؤلاء فى فرض تلك الطقوس والتقاليد والأفكار رغم مجافاتها لكل فكر معقول أو منطق مقبول . إن التقارير العالمية الرصينة تؤكد أن القطاع العام المصرى والذى تخصص له خمسة وثمانين فى المائة من الموارد المالية لايساهم بأكثر من خمسة وأربعين فى المائة من إجمالى قيمة الإنتاج ، بينما يقوم القطاع الخاص والذى يخصص له أكثر من خمسة عشر فى المائة من الموارد المالية بخلق إنتاج يمثل خمسة وخمسين فى المائة من إجمالى قيمة الإنتاج . ومع ذلك ، فإن شعارات لا أساس لها إلا مداهنة تنظيمات مُعَيّنة وخَطْب وُد دهماء الواقع السياسى المصرى المعاصر تظل هى الشعارات السائدة والمتحكمة ، وضاربة الصفحَ عن الحل الذى لا يختلف عليه اثنان فى هذا الصدد، وَحدّهُ الأدنى تَصْفيةُ كلّ المؤسسات والشركات التى تُحَقّق خسارة، وَحَدّه الأمْثلُ التحول للاقتصاد الحر القائم على المبادرة الفردية ، والتى هى المصدر الأوحد للنبوغ والربحية والنجاح والازدهار والتقدم . إن المبادرة الفردية هى الجديرة وحدها بإخراج الصناعة المصرية من ظلال الفشل لدوائر النجاح ؛ فالمبادرة الفردية هى وحدها العامل الذى يقف بشموخ وراء كل نجاح اقتصادى بمعايير النجاح الاقتصادى الحقة وهى (الربحية) التى تنعكس على أصحاب الأعمال والأموال ، كما تنعكس بنفس القدر على المجتمع والعمال. ولتكن لنا فى تجربة تركيا المعاصرة عبرة مستفادة ؛ فتركيا التى تُصَفّى القطاع

العام - حتى علـى مستوى ملكية الجسور المعلقة كجسر البسفور الشهير، الذى حوّلَته الدولة مؤخرا من القطاع العام لنمط الشركات المساهمة الخاصة - هى تركيا التى تخرج بخُطًى حثيثة من أتون التخَلف إلى آفاق الازدهار الاقتصادى الذى رآه رئيسُ الجمهورية عند زيارته الأخيرة لتركيا.

أما ثانى القطاعات التى يُمكن بلا شك تحويلها لمصدر عملاق من مصادر الدخل لمصر فهو قطاع الزراعة. وقصة الزراعة فى مصر قصة مأساوية : فبعد أن كانت مصر مكتفية كلية غذائيا عام ١٩٥٢ أصبحت اليوم تستورد مايقرب من ستين فى المائة من احتياجات شعبها الغذائية ؛ ولاشك فى أن مأساة الزراعة فى مصر تعود فى المقام الأول للعلاقة الشاذة التى خلقتها حكومات ثورة يوليو ١٩٥٢ بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية كما أنها ترجع لكافة أشكال تدخل الدولة فى مجالات الزراعة ؛ فالزراعة هى أشد مجالات الإنتاج التصاقاً بجوهر الملكية الخاصة والمبادرة الفردية ، بحيث أننا لانستطيع تَخيّل زراعة ناجحة بمعزل عن الملكية الخاصة والمبادرة الفردية طليقة العنان.

ولاشك فى أن تحرير العلاقة بين المُلاك والمستأجرين من كل القيود التى فرضتها الدولة قسراً ، مثل غَلّ يَد المالك عن تحديد القيمة الإيجارية من خلال عقود محددة المدة لاتجدد إلا بتراضى طرفيها وكذلك رفع الدولة يدها كلية عن السياسة الزراعية وإلغائها كافة أشكال ونظم التسليم الجبرى لبعض المنتجات الزراعية وفرضها زراعة محاصيل أو منتجات زراعية معينة ، لاشك فى أن تطبيق ذلك سوف يكون له أسرع الأثر فى ازدهار الزراعة المصرية ازدهاراً من شأنه أن يوصل مصر - خلال سنوات معدودة ورغم الانفجار الديموجرافى الكبير - لمرحلة الاكتفاء التام غذائيا.

ولْتَكن لنا فى جميع تجاربنا - منذ الثورة - وفى جميع تجارب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى الزراعية والفاشلة كلها عبرة إذا كنا نريد الاعتبار.

أما التجارة، فإنه بوسعنا لو تحررنا من عقلية القطاع العام الخاسرة، وحققنا لرجال الأعمال المصريين وغير المصريين مناخاً تجارياً مستقراً لاتعكر صفوَه التشريعات

النقدية والضرائبية والجمركية المرتجلة والعشوائية والمتناوبة - الواحد منها تِلوَ الآخر فى تتابع شيطانى بالغ الضرر - أن تُحقق حركة تجارية مزدهرة كتلك التى دعا إليها الأستاذ مصطفى شردى فى مقال له (بالوفد) خلال سنة ١٩٨٥ عن فكرة تحويل كل منطقة قناة السويس إلى منطقة عالمية حرة.

ولاريب - أخيراً - أن هناك أفكاراً لانهاية لها لدفع عجلة الاقتصاد المصرى الساكنة ؛ ولكنها كلها تعتمد أساساً على الخيار السياسى الأكبر : اقتصاد مُوَجَّه تلعب فيه الحكومةُ والقطاعُ العام الدور الأعظم ؛ وهو خيار لايساورنا شك فى أنه سيُوصَل مصر لكارثة اقتصادية كبرى ؛ أم اقتصاد حُر تجلس المبادرة الفردية الحرة والخلاقة فيه على مقعد القيادة لمَرْكبة الاقتصاد المصرى التى ستصل - عندئذ - بلا شك لآفاقِ عُليا من آفاقِ الازدهار والنمو والتقدم.



٦

الحوار السياسى بين الحكومة والمعارضة

منذ أكثر من ست سنوات ، وعندما استفحل الخلافُ بين مصرَ ـ فى عهد الرئيس الراحل السادات ـ والبلاد العربية بسبب زيارة القدس وما تلاها من أحداث كانت اتفاقيات كامب ديفيد هى أقصاها وأقساها فى آن واحدٍ . على ذلك الخلاف المستفحل دخل الحوار بين مصرَ الرسمية ـ والعرب يومذاك منعطفاً خطيراً ، حيث أخذ كلّ فريقٍ من الفريقين ـ عن طريق إعلامه الخاضع كلية لسَطوَته وسلطته ـ يكيل للفريق الآخر التهم بشكل فاق كل ما تصورته العقول قبل ذلك ، و بلغ فى انحداره ما أدمى الذين كانوا ينتظرون لأمتهم العربية مستقبلاً أفضل من تلك الكبوة، ويوماً أحسن من تلك الوصمة .

و كنا يوم ذاك نستشعر خطر ذلك الأسلوب المتردى فى التعبير

عن الاختلاف عن الأجيال الناشئة فى مصر و فى سائر البلدان العربية . وقد عبرنا عن ذلك الخطر فى مقال مطول نشرته وقتذاك صحيفة (المدينة المنورة) السعودية اليومية ٠ واليوم ، والتجربة الديمقراطية فى مصر تسير كسير فلك نوح وسط موج كالجبال ، نجد أن من اللازم على كل حريص على التجربة الديموقراطية الوليدة ـ فى مصر ، والتى هى فى مدارج النمو لا تزال ـ أن يتنبه الى خطورة بعض أساليب الحوار الدائر اليوم على خشبة مسرح السياسة المصرية على مستقبل التجربة الديموقراطية ذاتها ؛ فمما لاشك فيه أن الإغراق فى استعمال أساليب التحاور العنيفة ، والتى تخرج بالحوار ذاته من دائرة الحوار إلى دوائر المهاترات والتنابز وتبادل إلقاء الأوحال والتجريح ، إنما يحول دون تأصيل الموضوعية التى بدونها سيبقى قطاع كبير من المصريين ـ ككائنات سياسية ـ أبعد مايكون عن النضج السياسى اللازم لكفالة ونمو رأى عام بناء وفعال ، بوسعه أن يكفل للديموقراطية النمو والاستكمال . وحتى تكون الأمور جلية من البداية تماماً وغير قابلة لتأويلات لا أساس لها ، وتفسيرات تحيد عن الصواب ، فإن كاتب هذه السطور لاينطلق من منطلقات الإدانة لفريق دون سائر الفرق ، ولا تعنيه تبرئة فريق و إدانة آخر ؛ فالظاهرة ـ للأسف الشديد ـ أعم من أن تكون صفات حزب دون سائر الأحزاب ، أو فريق دون سائر الفرق ؛ ولكنها نتيجة عهد من أشد عهود الطغيان سواداً ، وأثر من آثار القهر والاستبداد وغياب الحريات التام وراء قضبان الحكم الشمولى ؛ ولا أدل على ذلك من تفشى هذا الأسلوب فى التحاور والجدل السياسى بين معظم الاتجاهات السياسية تفشياً لايخفى على مراقب منصف ، بل وتفشيه فى قطاعات كبيرة من الشباب والعمال والمثقفين (بالمعنى الدارج اليوم بمصر لا بالمعنى الحقيقى) .

ومنبع الظاهرة فى اعتقادنا يَكْمن فى أن غياب الحرية خلال نحو ثلاثة عقود من الزمان منذ سنة ١٩٥٢ قد أدَّى لمحو أَثر التجربة الديموقراطية غير الكاملة قبل الثورة . وهكذا وجد المصريون ـ الذين فوجئوا بانحسار الطغيان والاستبداد والاستعباد ـ أنفسهم وجهاً لوجهه أمام الحرية (كاملة كانت أو منقوصة) فَاَرْبَكُهم الأمر أشد الارتباك ، وأخذوا فى إحداث جَلَبة عالية من الصياح والتنابز والتطاحن ، وإلقاء التُّهَم كإلقاء الأوحال على الرؤوس والسيَرِ ، ظانّين أنهم بذلك يؤكدون حريتهم وهم لا

يؤكدون ـ بذلك ـ إلا أنهم حديثو عهدٍ كُلّ الحداثة بالحرية ، وقد زاد الأمر سوءاً أن أساليب القيادة السياسية فى مصر قد أمعنت فى استعمال الأسلوب التهجمى فى التخاطب والتحاور مع المخالفين فى الرأى خلال سنوات غير قليلة ؛ ومَنْ منا لايذكر أحاديث الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن الملك فيصل ـرحمه الله ـوعن الملك حسين ، وكذلك أحاديث الرئيس الراحل أنور السادات عن فؤاد سراج الدين ومحمد حسنين هيكل وعن الملوك والزعماء العرب الذين عارضوا سياسته الخارجية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ؛ ولكنها أحاديث زخرت بالخروج عن الموضوعية ، وكانت عامرة بالتنابز والتطاحن والتجريح وإلقاء التهم المريرة ؛ ونحن نكتفى بهذه الأمثلة القليلة لأن الغاية هى ضرب المثل والتدليل لانكء الجراح وحَشْوها بالملح كما يقول العرب .

والذى نراه أن على الحكومة وحزبها ـ الوطنى الديموقراطى ـ أن يقوما بالدور الهام والفعال فى ضرب المثل على شيوع الموضوعية فى الحوار، والبعد به عن تُرهات التنابز والتجريح ومتاهات التهم الملقاة بلا دليل .

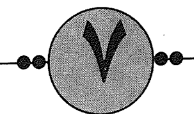
ورغم اعتقادنا أن الحكومة اليوم تشارك فى استفحال الظاهرة لا فى الحد منها ؛ فإننا نتمسك بأن على الحكومة وحزبها ـ قبل غيرهما ـ أن يعلنا ويقودا ثورة حضارية فى الحوار بين الاتجاهات السياسية المختلفة فى مصر، قوامها الموضوعية والبعد عن مهاترات الحزبية القائمة على الإغراق فى (الشخصانية) وهى نقيض الموضوعية وضدها .

وسبب دعوتنا للحكومة وحزبها لإعلان وقيادة هذه الثورة الحضارية أن الأدنى للعدل والمنطق أن يلتزم بالموضوعية والاتزان والحوار المتحضر مَنْ يَدّعى أن الأغلبية العظمى من أصوات الجماهير تسانده فَمِم تخشى الحكومة التى تساندها أغلبية كتلك الأغلبية التى تساند الحكومة الحالية فى مجلس الشعب؟ . . . وماذا يَضيرُ حكومةً كهذه أن تضع أسس حملة تخرج مصر بها من هوجائية الحوار السياسى السائد بين العديد من المنظرين على خشبة المسرح السياسى المصرى؟ . . . وهل يُعقل أن تكون المعارضة بعد نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة هى المطالبة بضرب هذا المثال رغم شعورها المرير

بطغيان الأغلبية؟ ولكن أيعنى ذلك اتهامنا للحكومة دون المعارضة أو للمعارضة دون الحكومة بقيادة تيار الحوار الغوغائى المتفشى إلى حد كبير فى الواقع المصرى اليوم؟ . . . المؤكد أننا نرى كل الفِرَق تُدلى بدلوها فى هذه البئر الآسنة : لا يكادون يساهمون فى حوار سياسى بقول أو كلمة إلا وانحدروا بالحوار لمستوى التجريح والاتهام؛ وإذا كان الواقع الذى لا يُجادَل أن المعارضة الممثلة تمثيلاً ذا شأن فى المجالس النيابية هى دائماً أكثر بعداً عن هذا التردى فى الحوار، بالمقارنة بالمعارضة غير الممثلة فى المجالس النيابية تمثيلاً ذا شأن؛ فإن المراقب للواقع السياسى المصرى لا يكاد يجد أية صعوبة فى ملاحظة الفارق بين أسلوب حزب كحزب الوفد وغيره من أحزاب المعارضة؛ فبينما تجْنح هذه الأحزاب غير الممثلة فى المجلس النيابى تمثيلاً ذا شأن إلى المغالاة فى الحوار القائم على كَيْل التهم وإلقاء الحجارة على المخالفين فى الرأى ورَجمِهم فى كل مناسبة تتاح، بأقوال وكتابات هى كالحجارة المسنونة وذلك بفعل شعورها العارم بالهامشية ؛ فإننا نجد أن المسئولية تُلقِى على عاتق حزب الوفد تَبِعةَ التعقل والبُعد ـ النسبى ـ عن التحاور النارى الملتهب بقذائف التُّهم ودانات الحوار الغوغائى .

فإذا تساءل البعض : وما العمل؟ . . . قلنا إن على الحكومة بوجه عام وعلى مؤسسة الرئاسة بوجه خاص بذْل أكبر الجهد لضرب المثل دائماً على الموضوعية، وخلق مناخ أفضل دائما لشعور الأحزاب الأخرى بأنها لم تُصبح أحزاب معارضة بقرار علوى غير قابل للنقض بصيرورتها وبقائها أبد الدهر أحزاب معارضة .

(فبراير ١٩٨٦)



الأصنام الأربعة

لاشك أن السنوات الست الماضية قد شهدت أصدق المحاولات التى بذلت خلال العقود الأربعة الأخيرة لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر. إلا أننا نعتقد أن هذه المحاولات والتى تعتبر كلها من قبيل محاولات الإصلاح داخل نفس الإطار العام قد بلغت أقصى ما يمكن أن تبلغه ولم يعد بوسعها أن تنتج أو تقدم المزيد من الإنجاز، حيث أصبح الانتقال إلى شكل آخر من "العمل" إلى التعامل مع "الأمراض" فى جوهرها وأسسها بعد أن طال التعامل مع "الأعراض" خلال السنوات الست الأخيرة وفى اعتقادنا أننا أصبحنا فى حالة مواجهةٍ وجهاً لوجه مع أسس المشاكل بحيث أصبح من المحتم واللازم أن ننتقل من التعامل مع "الأعراض" إلى أسس الأمراض، وهو مانادينا به فى الفصول التى نشرت لنا بالصحف

خلال عام ١٩٨٥ ومن مجموعها تكون كتابنا "ما العمل؟ ـ تحليل وتأصيل لمشاكل مصر المعاصرة" والذى صدر فى أوائل سنة ١٩٨٦ .

ونعتقد أن النية متجهة إلى ذلك، فمن جهة الطريقة التى تتعامل بها الحكومةُ الحاليةُ مع موضوع الدعم وموضوع سعر صرف العملات الأجنبية تنبىء بأن العزم على تناولِ المرض من أساسه وعدم الانشغال بما له من أعراضٍ لا فائدة من تتبعها والبحث عن أشكالٍ لعلاج كل منها، فالعلاجُ القادرُ على تحقيق الشفاء هو العلاجُ الذى يتعامل مع "الأمراض" لا مع "الأعراض".

ولاشك أن إنهاء الفوضى العارمة التى سادت حياتنا السياسية والاقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة يقتضى الكثير من عمليات الإعداد والترتيب قبل الانتقال إلى التعامل مع "جذور" المشاكل ومصادرها الكبرى حتى لاتنتج عن هذا التعامل "صدوعٌ" سياسىٌ واجتماعيةٌ، وهو الأمر الذى تجهله معظمُ فرقِ المعارضةِ السياسيةِ فى مصر اليوم لاسيما فى ظلِ شيوعِ الغوغائيةِ الفكريةِ وقبليةِ الحوارِ وهمجيةِ النقاشِ على أساليبِ هذه القوى فى الممارسةِ السياسيةِ .

ومع بدءِ الفترةِ الرئاسيةِ الثانية للرئيس حسنى مبارك فإن الآمال تتعاظم وهى تنتظر "التحول المرتقب" فى أسلوب مواجهة المشاكل والذى نعبر عنه بالانتقال من مرحلةِ التعامـلِ مع "أعراضِ الأمراض" ـ وهى بعشرات الآلاف ـ إلى التعامل مع "مصادر الأمراض" ـ وهى أقل من خمسة أمراض كبرى ـ:

فمن جهة أولى هناك موضوع "القطاع العام" والذى نؤمن أن الحد الذى يجب أن نحققه خلال السنوات الست المقبلة هو "التصرف" فى قطاعاته التى تحقق خسائر، لأنها ستبقى ـ مابقت ـ بمثابة جروح كبيرة تستنزف دماء اقتصادنا بدون أية فائدة (عدا فائدة ذلك على المنتفعين من امبراطورية القطاع العام نفعاً شخصياً لايجدى مصر وشعبها واقتصادها) . والذى يجب توضيحه أن القطاع العام بشكله الحالى لن يجد من يشتريه إذا افترضنا عرضه للبيع، فلا يوجد مستثمر خاص يقبل شراء القطاعات الخاسرة من القطاع العام فى ظل التشريعات العمالية الراهنة. فإذا كان ذلك كذلك،

فإن علينا أن نتفق على سياسة للتخلص من القطاعات الخاسرة على أن يترك المجال للقطاع الخاص للعمل فى تلك المجالات بحريةٍ وبمعزلٍ عن التشريعات التى تعمل على إجهاض نجاحه .

أما القطاعات التى لاتتسبب فى خسائر فإن الأمل معقودٌ على مساعدتها على التطور والنجاح برفع سيف تحديد أسعار منتجاتها عن أعناقها وتحريرها من التشريعات العمالية الماركسية الراهنة والتى تكرس "فشل الإدارة " فى ظل مناخ إرهابى لا يحمى العمال الكسالى ويحول بين الأكفاء والاستمرار فى الكفاءة فقط ، بل إنه يحول دون وجود " إدارة فعّالة" وناجحة حيث أن أول متطلبات الإدارة الناجحة القدرة على الثواب والعقاب، وهو أمر شبه مستحيل فى ظل التشريعات العمالية الماركسية الراهنة .

ولا يخفى على العالمين ببواطن أمور الاقتصاد أن مشكلة الاقتصاد الكبرى هى الإدارة ، فإن ـ الإدارة هى بمثابة العامل الخلاق الذى يمكن أن يخلق كل إطارات النجاح كما يمكن بنفس القدر أن يخلق كل إطارات الفشل والعقم . ولاشك أن تحرير القطاع العام من عوائق الإدارة الفعالة والناجحة هو أمر بالغ الصعوبة ولكنه أمر محتمٌ، فكيف يمكن تطوير القطاع العام فى ظل تشريعات لاتحول فقط بين "الإدارة" وتسيير العمل ، بل وتفرض على مجالس الإدارات ـ «حصةً مقررةً » ـ من الجهلِ عندما تجعل من بين أعضاء مجالس إدارات شركات القطاع العام من لا علاقة لهم بالعلم والإدارة والإنتاج؟ .

ومشكلة مجالس إدارات شركات القطاع العام توجد على مستوى أكثر خطورة وهو مستوى المجلس التشريعى الأعلى ـ مجلس الشعب ـ والذى يلزم القانون أن يكون نصف أعضائه من الذين توجد أعظم القرائن على أنهم الأقل كفاءة وثقافة وعلماً وخبرة. ولنتعجب كلنا مع الكاتب الكبير الأستاذ ثروت أباظة وهو يتساءل ـ بحق وعن حق ـ : كيف سمحنا ولانزال نسمح أن يشرع لنا مجلسٌ نصف أعضائه ممن يقفون وراء حد العلم والثقافة والفكر و الخبرة الأدنى؟ وليقارن كل من شاء بين مستوى النقاش والجدل فى مجلس الشعب ومستوى النقاش والجدل فى مجلس الشورى حيث تسود ـ فى الأخير منهما ـ أفكارٌ راقيةٌ وتجاربُ عظمى وأساليب حوار بالغة التهذيب .

وإذا كان مرض " القطاع العام " والمتمثل فى طوفان من التشريعات التى تستأصل شأفة الإنتاج والنجاح كما تستأصل شأفة الإدارة الناجحة إلى جانب فرض "حصة مقررة" من الجهالة وعدم الكفاءة والخبرة تجعل مجالس إدارات القطاع العام مرتعاً لأقل الفئات نصيبا من العلم والدراية والكفاءة والخبرة : اولـئك الذين يعرفون الحقوق إلى أبعد مداها ولا يعرفون من الواجبات أدناها ، إذا كان ذلك هو أول الأمراض .

فإن ثانى المواضيع أو الأصنام التى يجب التصدى لأساسها والتعامل مع مصدر مشكلتها تعاملاً جريئاً وصريحاً ومباشراً هو موضوع " التعليم" وخلاصة رأينا فى هذا الموضوع مبسوطة فى سلسلة المقالات التى تنشرها لنا هذة الأيام جريدة الأخبارُ تحت عنوان « مأساة التعليم والثقافة فى مصر» . فمستقبلُ مصرَ مرهونٌ بما سنقدم عليه من خطواتٍ إصلاحيةٍ فى مجال التعليم. فإذا قُدِّرَ أن يغلب الرأى الذى يتمسك بالأصنام التى خلفتها سنواتُ الأخطاءِ وبقينا متمسكين بشعاراتٍ ليس لها جوهرُ حقيقى ، وحلنا بين العقولِ المستنيرة وإصلاح المؤسسة التعليمية فى مصرَ فقل على مستقبل بلدنا السلام. فكيف يمكن أن يؤمنَ البعضُ بأن المؤسسة التعليمية الراهنةَ قادرةٌ على إنجاب العلماءِ والنجباءِ والعظماءِ فى شتى مجالات حياتنا والذين بدونهم لايتصور وجود رقى أو تقدم أو تطور من أى نوع كان ؟

أما المرض الثالث وهو بتعبير أدق "الصنم الثالث" الذى يجب تحطيمه خلال فترة الرئاسة الثانية للرئيس حسنى مبارك فهو " الإطار العام للزراعة فى مصر" ، ونحن لانعنى ـ بأى شكل من الأشكال ـ إعادة الأرض الزراعية المؤممة لأصحابها الأول ، فتلك دعوة لايمكن أن يقول بها عاقلٌ ، كما أنها لاتؤدى إلى أى تحسنٍ فى الأوضاع المتردية الراهنة للزراعة فى مصرَ. إننا لايساورنا شك : أن المرض الأكبر للزراعة فى مصرَ لم ولن يكون تأميم الأراضى الزراعية وإنما كان ولا يزال المرض الأكبر هو القانون أو القوانين التى تنظم العلاقة القانونية بين "المالك " و"المستأجر" .

فبدون تحرير الزراعة المصرية من هذة القوانين وأثرها الهدام على القطاع الزراعى ، بأكمله، فإن الزراعة فى مصرَ ستستمر فى الانهيار والانحدار الذى عرفته منذ أكثر من ثلاثين سنة عندما أخذ القانونُ الذى ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر يفرز سمومه

القاتلة لإمكانات التقدم والإبداع والتطور والانطلاق لآفاق أرحب فى دنيا الزراعة المصرية. وبدون تحطيم هذا الإطار القانونى السلبى وبالغ الضرر والإضرار باقتصاد مصر فإننا سنظل نستورد مايقرب من نصف طعام شعب مصر من الخارج، مع ما يعنيه ذلك من قيودٍ سياسيةٍ على إرادة مصرَ.

وفى اعتقادنا أن أكبر خدمة يؤديها رجل لمصرَ فى هذا المجال هى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال إنتاج القمح وهو أمر ممكن إذا أحدثنا تغييرات جذرية فى الاتجاهات الكبرى للزراعة المصرية حيث أن ذلك سيعنى الكثير بالنسبة لاستقلالية مصر الحقيقية لاالقولية.

أما رابع الأمراض أو الأصنام الكبرى التى يجب مواجهتها خلال السنوات القليلة المقبلة فهى معضلة الإسكان والتى لم تسببها إلا القرارات المتوالية الخاطئة التى صدرت فى الخمسينات وأوائل الستينات وكانت تهدف إلى "إنصاف المستأجرين" فانتهى الامرُ بالدولة إلى خلق إطار "ذبح المستأجرين" لا إنصافهم. والمأمول الا تتجه الحكومة ـ عندما تتصدى لمعضلة الإسكان الكبرىـ إلى معالجة الأعراض تاركة الداء الأساسى : فتحريم خلو الرجل والأفكار التى تدعو إلى منع تمليك الشقق السكنية وغيرها إنما هى محاولات لشفاء المريض عن طريق التعامل مع ـ العرض ـ لا مع ـ المرض ـ فخلو الرجل من الأعراض الملازمة لمرض آخر اسمه " تشريعات الإسكان" وهى التشريعات التى تناولت العلاقة بين "المالك " و "المستأجر" بشكل بالغ الخطأ ، وهو التناول الذى أدى إلى النتائج الثلاث الكبرى التالية :

ـ إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار بتوسع فى بناء الوحدات السكنية كنتيجةٍ لتقلص العائد على المبالغ المستثمرة على ضوء الإيجارات المحددة بشكل تعسفىٍّ لايعكس حقيقة ونتيجة تفاعل قانونى العرض والطلب. وبسبب هذا الإحجام تناقص عددُ الوحدات السكنية المتوفرة بالمقارنة بالطلب المتزايد.

ـ إفرازُ السوق لقنوات جانبية مثل "خلو الرجل" و "تمليك الوحدات السكنية" لمعالجة الآثار الوخيمة لتشريعات الاستثمار على مردود الإسكان فى مجال بناء الوحدات السكنية.

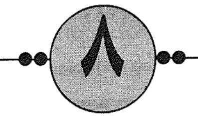
ـ تدهور وضع المساكن وتفشى "الفقر" الهندسى والفنى فى عملية البناء ثم استشراء نفس الفقر فى عملية الصيانة، مما أدى لإنشاء مئات الألوف من المنازل وضيعة المستوى، كما أدى لاستفحال ظاهرة انهيار المنازل التى كان أصحابها يحاولون أن يشيدوها بأقل تكلفةٍ ولو على حساب المبادىء الهندسية الضرورية لعملية البناء، ناهيك عن مسألة "الذوق العام" التى يستحيل الحديث عنها فى ظل هذه الأوضاع.

ولاشك أن دعوة بعض الكتاب ـ ولاسيما من الذين لا تتوفر لهم المعرفة الكافية بالاقتصاد ـ لأمور مثل إلغاء تمليك الوحدات السكنية وإجبار الدولة لملاك الوحدات غير المستعملة على تأجيرها إنما هى دعوات لاتستند لمعرفة حقيقية بعلم الاقتصاد إذ أنها لايمكن ان تجدى ولايمكن ان تنفذ ولايمكن أن تكون إلاّ بمثابةِ علاجٍ لعرضٍ من الأعراض مع تجاهل تام للمرض الذى أحدث ذلك العرض.

تلك هى الأمراض أو الأصنام الأربعة الكبرى التى يعانى منها واقعنا المعاصر والتى نعتقد أن تناولها تناولاً شاملاً كاملاً ـ من الجذور والمسببات الأولى ـ وتحطيم المنابت التى تنبت منها تلك الأمراض والأصنام هو أكبر مانتوخاه من فترة الرئاسة الثانية للرئيس حسنى مبارك ويحملنا مارأيناه من بوادر مشجعة فى طريقة تناول الحكومة الحالية لمشكلتى الدعم وسعر صرف العملات الأجنبية على التفاؤل والاعتقاد بأن تحقيق هذه الإنجازات هو من "الممكنات" وليس "محض أمنيات".

أما لماذا اخترنا لمقالنا هذا اسم "الأصنام الأربعة" فلأننا نعتقد أن وضع هذه الأمور الأربعة الكبرى: القطاع العام والتعليم والزراعة والإسكان فى مصر أصبح مثل أصنام أو أوثان العهود السحيقة والتى كان لها كهنتها المستفيدين ـ دون سواهم ـ من وجود وبقاء واستمرار هذه الأصنام، أما عموم الشعب وباقى الناس فإنهم المتضررون دوماً وأبداً من وجودها ومن وجود هؤلاء الكهنة المحترفين حول تلك الأصنام.

(نوفمبر ١٩٨٧)



المعادلة الصعبة
بين "التغيير" و "الاستقرار"

تحملنا أسبابٌ عديدةٌ على الاقتناع بأن "إدارة الحكم" فى مصرَ اليوم ـ وبشكل أكثر تحديداً خلال السنة الأخيرة ـ مقتنعةٌ كل الاقتناع بعدم جدوى بل وبفشلِ العديد من النظِم والسياساتِ التى سادت حياتنا الاقتصادية والسياسية منذ فرضت على تلك الحياة فرضاً منذ أواخر الخمسينات وطيلة الستينات. وأعنى بالتحديد اعتقادى باقتناع "إدارة الحكم" اليوم بفشل وعدم جدوى سياسات تحجيم دور القطاع الخاص وتقليص مجالات التعاون مع الشركات العالمية وسياسات الإسكان والزراعة والتعليم والتى أدت كلها ـ لاسيما مع غياب المواجهة العلمية خلال السبعينات وشيوع قيمٍ أخرى بالغة الضرر خلال نفس تلك الحقبة ـ إلى وضعٍ حالىٍّ بالغ الخطورة : حيث تعقدت المشاكل وتداخلت فى خلطة بالغة التعقيد.

ومنذ أواخر عام ١٩٨٦ والعديد من المؤشرات تدلُّ على اقتناع إدارة الحكم بأن تلك النظم التى فرضت فرضاً على الصناعة والزراعة والإسكان والتعليم فى مصر هى أساسُ الداء ولايمكن أن يتحقق بدون تغييرها ـ جذرياً ـ أى شفاء.

ولكننا نعتقد أن "إدارة الحكم" ترى أيضا أن التغيير لابد وأن يراعى مقتضيات "الأمن" و "الاستقرار" بشقه السياسى وشقه الاجتماعى. وقد تضافرت مجموعةٌ من الأحداث الجسام لتضفى على هذة المسالة "حساسية" خاصة : فإن أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وأحداث المنصة الرهيبة وأحداث فبراير ١٩٨٦ الكئيبة ، كل ذلك زاد من حساسية المعادلة الصعبة بين "ضرورة التغيير" وضرورة عدم الإخلال بمقتضيات الأمن والاستقرار : سياسياً واجتماعياً.

ولاشك أن المثلَ المصرى العامى ذائع الصيت و الذى يطالب المرءَ بـأن يتذكر بأن من كانت يده فى الماء ليس كمن يده فى النار هو مثل واجب التذكر عند إمعان الفكر وإنعام النظر و التأمل فى هذه المسألة : مسألة المعادلة الصعبة بين "حتمية التغيير" و "حتمية الاستقرار".

ولاشك أنه من المنطقى تماماً أن تنحاز المعارضةُ ـ بكل فرقها أو بعضها ـ لجانب "التغيير" بينما تولى "إدارة الحكم" اهتماماً أكبر بجانب الاستقرار. وأبسط متابعة لكتابات صحف المعارضة اليوم بمصرَ توضح ـ تماماً ـ انصراف اهتمام كتاب ومفكرى تلك الصحف لجانب التغيير دون أدنى اهتمام بجانب الاستقرار أى بمتطلبات الأمن بشقيها : السياسى والاجتماعى. فكتاباتُ رجالِ وصحافةِ حزبِ التجمع تتحدث أساساً عن التغيير الواجب من منطلقات الحزب الفكرية. وكذلك كتابات رجال وصحافة الوفد فإنها تتحدث أساساً عن التغيير المستهدف أو المنشود من وجهة نظر الحزب الفكرية مع بقاء اختلاف جوهريٍّ بين الحزبين فى هذا الصدد : فحزبُ التجمع يستهدف تغييراً ذا طابع اشتراكى الأسس والمعالم والتوجهات فى كافة المجالات بينما يتوخى حزبُ الوفد تغييراً سياسياً ليبراليا دعامته الأولى تعديل الدستور تعديلا ذا توجهات سياسية ليبرالية. ويبقى حزبُ العمل منادياً ـ فى صخب ولجاجة ـ بتغيير لا أظنه واضح الأسس والمعالم والتوجهات حتى فى أذهان قادته وقمته لاسيما بعد الزواج

الأخير بين بقايا حزب مصر الفتاة والحزب الوطنى "المجدد" و الحزب الاشتراكى والإخوان المسلمين .

وبقدر احتشاد صحف المعارضة بالحديث عن ضرورة التغيير (أياً كانت ملامحه) بقدر خلو تلك الصحف من الحديث عن ضرورة أن يتم التغيير بغير إخلالٍ بمقتضيات الأمن السياسى والاجتماعى فى ظل مناخٍ أو ظروفٍ تملى وتستوجب عدم الإخلال بتلك المقتضيات لكيلا تفلت الأمور ونجدُ بين أيدينا حالةٍ مشابهة لحالات أخرى كثيرة فى منطقة الشرق الاوسط حيث يغلى السائل السياسى والاجتماعى فى المرجل إلى درجة الانفجار الذى تدل كل الظروفِ الدولية على أنه مخططٌ ومستهدفٌ من قوى ومصالحِ محليةٍ وعالمية تبذل قصارى جهدها للاحتفاظ بتلك الأوضاع الانفجارية فى حالة التهابٍ وتوترٍ مستمرٍّ خدمً لأهدافٍ ومصالحِ تلك القوى .

ويتساءل المراقب المتابع لأدق أحوال حياتنا العامة نفسه عن "الحقيقة" بين الموقفين: أهى فى الوعى التام وفرط الحساسية تجاه مقتضيات الأمن بشقيه السياسى والاجتماعى ؟ أم هى فى الدعوة التى لا تكل ولاتمل للتغيير؟ والجواب - عندنا - أن للحقيقة نصيباً فى وجهتى النظر : فمن جهةٍ أولى فإن حماسَ المعارضة للتغيير لايخفى حقيقة أن "يد المعارضة" فى الماء لا فى النار، فالمعارضة - بكل فرقها - تدعو للتغيير دون أن تحدد ملامح التغيير الذى تدعو إليه بدقةٍ ، وإنما الأمر محض إبحارٍ فى العموميات ورفع لكل ذى بريقٍ من الشعارات. كما أن المعارضة تدعو للتغيير دون أى اكتراثٍ بعواقبه على استمرار الاستقرار، لاسيما فى ظلِ حقيقةِ أن المعارضة فى مصر معارضةٌ لم يسبق لها الانغماس فى العمل الحكومى - التنفيذى والادارى - بأى شكلٍ من الاشكال ، كما أنها معارضةٌ ذات صلة وتاريخ مشترك - باستثناء حزب واحدٍ من أحزابها فقط - هو حزب الوفد - إما بالشمولية أو بالفاشية أو بالثيوقراطية .

ولاشك أن المعارضة التى تتصل بأىّ من هذه الاتجاهات (الشمولية أو الفاشية أوالثيوقراطية) هى معارضة يغلب عليها أن تميل للدعوة للتغيير دون حساب للعواقب أو اكتراث بالمصائب التى قد يجرها التغييرُ غير المحسوب الخطا حساباً بالغ الدقة والحرص والاحتراز، وقد كان من الممكن لحزبٍ واحدٍ من أحزاب المعارضة المصرية الحالية أن يشكل كياناً معارضاً يتسم بالعقل والموضوعية والاتزان فى هذا الصدد لولا

سقوط هذا الحزب ـ للأسف الشديد ـ تحت التأثير الطاغى لطموح شخصى جامحٍ لرجلٍ واحد يسابق الزمن سباقاً لايمكن أن تكون نتيجته كما يبتغى أو يشتهى.

ولكن أيعنى ذلك موافقتنا لتصورات " إدارة الحكم " فى هذا الصدد . . الجواب على هذا السؤال ـ أقرب مايكون للنفى . فإننا وإن كنا نرى صواب وجهة النظر التى تتوخى إحداث التغيير دون أى إخلال بمقتضيات الأمن والاستقرار بشقيه : السياسى والاجتماعى ، فإننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن أىّ خطأٍ فى التوقيت فى هذا الصدد من شأنه أن يحدث تشققات مروعة فى أرضية الأمن والاستمرار وزلازل بالغة الخطورة تعصف بشقى الاستقرار. والذى نعنيه هنا، أن الزمن لايعمل لصالح من عهد إليه بتناول مشاكل مصر المعاصرة، وإنما يعمل ـ على النقيض ـ ضده وضد إمكانات بلوغ حلولٍ أكمل وأشمل لتلك المشاكل المستعصية.

والمعنى الدقيق الذى يعنينا فى هذا المقال استخلاصه وتقديم الأدلة ـ من المنطق والتجربة ـ على صحته هو أنه إذا كان القول بضرورة أخذ اعتبارات استمرار الاستقرار والمحافظة على الأمن بجانبيه : السياسى والاجتماعى فى الاعتبار أخذاً لاهوادة ولاتساهل ولامجال فيه لإهمال أو خطأ فى الحسابات عند اتخاذ قرارات التغيير فى الاتجاهات السياسية والاقتصادية ولاسيما ماكان منها متصلاً بأمور بالغة الأهمية كالتعليم والصناعة ـ وبالتالى القطاع العام والقطاع الخاص ـ والزراعة والإسكان ، فإن المعنى الآخر الدقيق والصائب تماما هو ان استمرار التأجيل قد يحمل فى طياته من عوامل الفوضى والإهدار ـ بالتالى ـ للاستقرار أكثر مما يحمل فى طياته من عوامل الاستمرار لشكلى الاستقرار (الشكل السياسى والشكل الاجتماعى).

ولنأخذ مثالاً من التاريخ لايختلف بشأنه المؤرخون كثيراً فالمعروف أنه لولا تقاعس النظام الحاكم فى فرنسا خلال الربعين الثالث والأخير من القرن الثامن عشر ولاسيما فى السنوات الأولى من حكم الملك لويس السادس عشر ـ قبيل ١٧٨٩ـ عن الإقدام على إصلاحات ديمقراطية كبيرة تماثل وتضاهى وتشابه ماكان الفرنسيون يرقبون أبناءه فى دولة مجاورة هى بريطانيا، ولولا تقاعس لويس السادس عشر عن تبنى اتجاه ممثلى الشعب لا ممثلى النبلاء فى الأزمة الدستورية المشهورة فى هذ ا المجال والتى أدت إلى اندلاع أعمال الشغب والفوضى ثم زوال هيبة الملك غير المطاع فى سنة ١٧٨٩ وهى

المحرك الأول والأكبر للثورة الفرنسية الكبرى لما وقع الذى وقع ولنجا النظامُ بأسره كما نجا مثيله الملكى فى بريطانيا لأنه استجاب لنداء العقل وحتمية التاريخ.

وهناك عشرات الأمثلة التى تدل على أن تأجيل اتخاذ خطوة معينة قد يحمل فى طياته من عوامل الانفجار والتهديد للأمن أضعاف ما قد يسببه التعاملُ الفردى والعاجل مع معضلات قد تبدو مستعصية على الحل، إلا أنها ـ فى الواقع ـ قابلة للحل ولمصلحة الأغلبية، ولكنها كثرة الشعارات المرفوعة من أهل الأقوال لا الأفعال والتى تحذر من الإقدام على المساس بنظم صارت ـ كما أطلقنا عليها فى مقال حديث لنا ـ كالأصنام التى تقدس بالباطل فى ظل حماية هيئة كهنوت تستفيد ـ أعظم استفادة ـ من استمرار عبادة وتقديس تلك الأصنام ولا تسمح بشفاءٍ ـ قط ـ من تلك الأدران.

ولنأخذ معضلة الإسكان فى مصر كمثالٍ للمناقشة وتطبيق وجهة النظر التى ندعو إليها فى هذا المقال. فإن مشكلة الإسكان فى مصر اليوم ـ كما عرضنا بإسهاب فى كتابنا "ما العمل؟" إنما هى مشكلة خلل جسيم بين "العرض" المقلص و"الطلب" المتزايد بل والمستفحل فى النمو والزيادة، وقد وضعت الدولةُ من التشريعات فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ما لا يختلف عاقلان حول كونها من التشريعات التى استأصلت لدى المستثمر الخاص (الافراد) المصلحة والرغبة والدافع على استثمار أمواله فى مجال بناء الوحدات السكنية (لاسيما ما كان يعرض منها للإيجار). ولم يكن هناك من وسيلة لعلاج هذه الظاهرة والمتمثلة فى انكماش المعروض من الوحدات السكنية للتأجير والتى يقيمها المستثمرون الأفراد (القطاع الخاص) إلا أن تقوم الدولةُ ـ كدولةٍ ـ بتعويض السوق عن القدر المتقلص من الوحدات السكنية التى يبنيها الأفراد حيث تقوم الدول بغمر تلك الأسواق بوحداتٍ سكنيةٍ تواكب وتناسب "الطلب" المتنامى مع تنامى زيادة السكان.

وإذا كنا ـ جميعاً ـ لا نملك إلا التسليم بأن الدولةَ لم تقم بهذه الوظيفة بالشكل المطلوب والمرغوب، لا لفشل خاص فى الدولة وإنما لاستحالة نهوض الدولة ـ أية دولة ـ بهذه المهمة، فإنه لا يبقى اليوم أمامنا إلا حلٌ عمليٌ واحدٌ هو إزالة أسباب المشكلة والمتمثلة فى تشريعات الإسكان التى أوجدت ذلك الخلل الجسيم بين "العرض" و"الطلب" فى عالم الوحدات السكنية. أما إلغاء "التمليك" كشكل قانونىٍ أو تحريم

خلو الرجل أو مقدم الإيجار فانها ـ كما ذكرنا مراراً فى غير هذا الموضع ـ دواء لا يناسب ولا يعالج الداء. فإذا نظرنا لعامل الزمن أو الوقت وجدنا انه كلما مضى زمنٌ أطول كلما ازدادت حدةُ التناقص بين عدد الوحدات السكنية المطلوبة (الطلب) وعدد الوحدات السكنية المتوفرة (العرض)، ومن جراء ذلك التناقض بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص تزداد المشكلةُ حدةً حتى تصبح بمثابة "ورم" يضغط كلما ازداد حجمه على الجهاز العصبى للمجتمع. ولاشك أن استمرار تضخم الورم لابد وأن يوجد حالة التهاب للأعصاب قد تسبب فى مرحلة من المراحل بدورها تصدعاً كبيراً فى أرضية الأمن والاستقرار سياسياً واجتماعياً.

ولنأخذ أيضاً مشكلة الزراعة المعاصرة فى مصر ـ اليوم ـ كمثالٍ آخرٍ لتطبيق المنطق الذى يعتبر جوهر فكرة هذا المقال. إن "الزراعة" هى أشد نظم أو أشكال الإنتاج التصاقاً بفكرة "الحافز الفردى" بمعنى أنها تلخص بشكل أشد وضوحاً من سواها من أشكال الإنتاج العلاقة اللصيقة الوثيقة بين الحافز الفردى والمتمثل فى كون الإنسان صاحب مصلحة ذاتية مباشرة فى الأمر ونجاحه واستمراره وازدهاره وبين هذا النجاح الكلى لهذا الشكل من اشكال الإنتاج. ففى مجال الزراعة تتجسد (الملكية الخاصة) تجسداً فريداً متميزاً عما هو عليه الحال فى الأشكال الاخرى للانتاج. لذا، فإن الزراعة قد نجحت ـ إلى أبعد حدود النجاح ـ فى ظلِ النظمِ التى تعترف بالملكية الخاصة ولا تكبلها بالقيود والعوائق والتى تعترف بأن الابداع الفردى والمنبعث من المصلحة الفردية هو (الوقود الأعظم) للإنتاج والنجاح والانطلاق والازدهار. ولينظر من شاء لوضع الإنتاج الزراعى فى بلدان مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا، فإنه واجدٌ ـ لا محالة ـ درجة من أعلى درجات النجاح وصورة من أزهى صور الازدهار. أما الزراعة فى البلدان الاشتراكية، فإنها كانت ولاتزال تعانى اشد المعاناة من عدم حماس الأفراد العاملين فيها بمجال الزراعة وانحطاط الإنتاجية وتدهور الزراعة تدهوراً لا يخفى على أحد. ولننظر إلى النظام الزراعى والإنتاج الزراعى فى بلدان مثل الاتحاد السوفيتى وسائر دول كتلة أوروبا الشرقية وكل الدول التى حذت حذو الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال، فانا واجدون كلَّ الأدلةِ على الفشلِ والإخفاقِ بل لنقارن بين الزراعة فى بلدين متجاورين متماثلين فى الظروف الجغرافية والسكانية

الحضارية وإن اختلفتا فى النظام السياسى كالجزائر (ذات النظام الزراعى الاشتراكى) والمملكة المغربية (ذات النظام الزراعى الحر)، فإننا واجدون الفشلَ الأكبرِ فى الصورةِ الأولى والنجاح فى الحالة الثانية.

أما لدينا ـ فى مصر ـ فنظام مختلط إلى أبعد الحدود: فالإطار العام إطار زراعىٌّ اشتراكى قائم على تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية بحد بالغ الانخفاض مع نظام قانونى حول المؤجر إلى أجير وحوّل المستأجر إلى مالك حقيقى، ناهيك عن نظام التسليم الجبرى لعددٍ كبيرٍ من المنتجات الزراعية ـ بعضها من المنتجات الاستراتيجية ـ وهو نظام اشتراكى الجوهر والمظهر.

والمعضلة الكبيرة التى تواجه من يتصدى للوضع القائم بالدراسة ـ بهدف العلاج ـ أن أية خطوة إصلاحية ستتضمن ـ لامحالة ـ شكلاً من أشكال التغيير الجوهرى الذى يُخشى أن يجلب وراءه من المساس بالأمن الاجتماعى وبالتالى السياسى ما لاتحمد عواقبه. ولكن هل ستحمد عواقب الانتظار وتأجيل القرار؟ . . إن تأجيل القرار ـ هنا ـ يعنى استمرار تدهور الإنتاجية الزراعية مع استمرار موازٍ لحدة التأزم فى العلاقة بين أطراف المشكلة. وكلما انهار الانتاجُ الزراعى فى مصر، مع اطراد النمو السكانى السرطانى، كلما زاد الضغطُ على الدولة لتوفير كميات أكبر من العملات الصعبة لاستيراد نسبة أكبر من طعامِ شعبٍ يتزايد عددُ أفرادِه وتتزايد بالتالى احتياجاتُه من الغذاء كل عام.

ولننظر إلى مشكلةٍ كمشكلةِ وضع جنود الأمن المركزى التى كانت الشرارةَ التى أشعلت نيران أحداث فبراير ١٩٨٦ المؤسفة والتى كانت ـ بعد ذلك ـ مرتعاً لأعداء الاستقرار وفلول الغوغاء على السواء فلو أن قراراً صائباً اتُّخِذَ حيال مشكلة الظروف المعيشية المتردية لهؤلاء الجنود ولم يكن القرار هو (الإرجاء) و(التأجيل)، لما اشتعلت تلك الشرارةُ الأولى التى ألهبت الموقف بأسره بعد ذلك ، وربما زاد من التهاب الموقفِ ـ كما أسلفت ـ استغلال اعداء الاستقرار وفلول الغوغاء للموقف.

ويستطيع القلمُ أن يستمر فى ضربِ عشرات بل ومئات الأمثلة التى تثبت كلها أن

تاجيل اتخاذ القرارات الكبرى تجاه بعض المشاكل العويصة قد يحمل فى طياته من عوامل الفوضى و إهدار الاستقرار أضعاف ماقد يوفره ـ على المدى القصير ـ من هدوءٍ واستمرار . ولكننى أعود فى نهاية مقالى هذا لأؤكد أن الصعوبة الكبرى لا تكمن فى الميل إلى جانب (التغيير) ولا إلى الانحياز لجانبِ (الاستقرار) ؛ و إنما فى إدراك أن كلاً من العامليْن (التغيير إلى الأفضل) و (الحفاظ على مقتضيات الأمن) هو بيت القصيد . . .

(**نوفمبر** ١٩٨٧)

٩

مأساة التعليم والثقافة فى مصر

أثـــار الصديق الكاتبُ والمؤرخُ المعروف الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقال حديثٍ له بمجلة أكتوبر بعنوان "المنسحبون من العصر. . . والذين يسابقون العصر!" شجوناً عميقة عندما وصف ــ بحقٍ واقتدار ــ حالَ الدارسين الجامعيين المصريين من المبعوثين بالخارج والذين منهم ــ ومن أقرانهم ــ يتكون جيلٌ أو أجيال أساتذة الجامعات المصرية وقد انصب حديث الدكتور رمضان على ظاهرة هروب هؤلاء المبعوثين إلى الماضى وعجزهم التام عن مواجهة تحديات الحضارة والثقافة فى البلاد المتقدمة التى يقضون فيها سنوات لا تقل عن أربع وقد تصل إلى ست أو سبع سنوات فى غير قليل من الحالات، وقد أتيح لنا أن نلتقى فى العديد من البلدان الغربية ــ بشمال أمريكا وأوروبا الغربية ــ بعشرات من هؤلاء؛ فكانوا كما

وصفهم الدكتور عبد العظيم رمضان بحّقٍ وصدقٍ ــ هم الهاربون من العصر. . .
المنهزمون أمام التحدى الثقافى والحضارى. . . الفارون من الصعب العسير إلى أحضان السهل اليسير. ففى بريطانيا يعيش معظم المبعوثين المصريين والذين أرسلوا للحصول على الماجستيروالدكتوراة فى صوامع شرقيةٍ وشرانق مصريةٍ وهم أبعد ما يكونون عن الاستفادة من الفرصة الحضارية الذهبية التى أتيحت لهم وعلى حساب المصريين من دافعى الضرائب. وقد التقيت بعشراتٍ من هؤلاء الذين أمضوا سنوات غير قليلة فى بريطانيا فلم تجذبهم الحياةُ الثقافية البريطانية. . . ولم يهتموا بدراسة تاريخ هذا البلد العريق ولا آدابه السامية ولا واقعه المعاصر. وأجزم أننى التقيت بعشرات المصريين الذين أصبحوا بعد سنوات دراسة الدكتوراة فى جامعات بريطانيا وما من أحد منهم عنى بمطالعة كتب أساسية كآثار شكسبير ومارلو وتشوسر وميلتون وبايرون وشللى ووردسورث وديكنز وبرنارد شو وبرتراند راسل ولا عنى بزيارة متاحف بريطانيا العظمى عنايته بمعرفة محلات الملابس والأجهزة المنزلية؛ وقد سمعت من عشرات الأساتذة الجامعيين الذين عاشوا ببريطانيا سنوات غير قليلة ما يدل على أنهم لم يتابعوا على الإطلاق الحياة السياسية والأدبية والثقافية فى بريطانيا خلال سنوات إقامتهم بها. وفى الولايات المتحدة الأمريكية قابلت عشرات المصريين الذين كانوا يحضرون لدرجة الدكتوراة فى شتى المجالات وجل هؤلاء عاش بالولايات المتحدة مظهراً لا جوهراً، فقد أمضوا سنوات بها وهم فى عزلةٍ صنعوها بأنفسهم بسبب عجزهم عن مواجهة التحدى الثقافى والحضارى. وقد جمعنى لقاءٌ بالعديد من المبعوثين لنيل درجة الدكتوراة بواحدة من كبريات الجامعات الأمريكية وأنا أظن أننى سأقضى بضع ساعات أتحدث عن التاريخ السياسى الأمريكى وعن الحياة الثقافية فى أمريكا وعن كبار أدباء أمريكا أمثال مارك توين وشتاينبك وهمنجواى وفوكنر وعن المسرح الأمريكى المعاصر ورواده أمثال أرثر ميللر وتنيسى وليمز ويوجين أونيل وغيرهم؛ وعن الشعر الأمريكى المعاصر . . .
ولكننى لم أسمع إلاّ آراء ومناقشاتٍ وكلماتٍ تنمُّ بوضوحٍ تامٍّ عن التقوقع والتشرنق والهروب إلى الماضى السحيق؛ بل والهروب إلى أشد الآراء تعصباً وأكثر المذاهب إيغالاً فى التطرفِ بين مذاهب ذلك الماضى السحيق؛ وبلا سبب حقيقّى إلاّ هزالة المحصول التعليمى وضحالة الرصيد الثقافى الذى جاءوا به من بلدهم فكانوا أشد ما يكونون عجزاً عن مواجهة التحديات الثقافية والفكرية فإذا بهم ينزوون فى عزلةٍ كاملة، وقد

أمعنوا فى التطرفِ والتزمت والانغلاق : والحق أن هذا المسلك هو الأسهلُ والأيسرُ لهم فكيف يستطيع هؤلاء الذين جاءوا بمحصولٍ تعليمى بالغ الهزالة ورصيد ثقافى بالغ الضحالة ولغة أجنبية كسيحة؛ كيف يتسنى لهؤلاء أن يفعلوا ما كان جيلُ الأجداد يفعله؟ لقد سافر أبناء جيل طه حسين وجيل توفيق الحكيم وحسين فوزى وأبناء جيلين بعد هذا الجيل الأخير إلى الغرب مسلحين بقدرة كاملة على لغة أو لغتين أجنبيتين وبخلفيةٍ تعليميةٍ صلبة تغذيها خلفيةٌ ثقافيةٌ رحبة؛ فإذا بهم يخوضون فى بحار المعرفة الإنسانية، وينهلون من مناهل الحضارة والثقافة الغربية دون أن يفقدوا إيمانهم بعظمة دينهم وسموق تاريخهم. أما اليوم، فإننا نجد مئات المبعوثين المصريين فى شتى دول الغرب وقد أمضوا السنوات وهم يقبعون تحت غطاء الخوف من مواجهة التحدى؛ وهم بعد ذلك يعودون ـــ مثلما جاءوا ـــ وقد انكبوا على دراسة موضوعٍ لم يعنوْا بسواه هو موضوع رسالتهم الجامعية فحسب؛ أما المجتمع الذى عاشوا فيه سنوات غير قليلة، وأما حضارةُ هذا الغربِ وإنجازه الأعظم فى مجال الحريات العامة والديموقراطية وأما آداب وثقافات هذا الغرب وهى كالمحيط العارم الزاخر بأشكال وألوان لا تحصى من الآداب والفنون الإنسانية العظمى؛ وأما الحياة السياسية الزاخرة فى تلك البلدان. . . وأما. . .وأما. . . وأما. . .فكلها أشياء لم يعرها مبعوثونا لنيل درجات الماجستير والدكتوراة أدنى اهتمام أثناء تقوقعهم فى شرانق العصور الوسطى وإبانانغلاقهم على أنفسهم يجترون أفكاراً لم تفرزها إلا عصور الظلام وعهود التخلف. . . ولا يزال يرن فى سمعى صدى حوار ملتهب بين عدد من مبعوثينا إلى عددٍ من جامعات باريس ـــ كلهم اليوم أساتذة بجامعات مصر ـــ عن فن التصوير ونحت التماثيل باعتبار كل منهما رجس من عمل الشيطان؛ وكنا يومذاك على بعد أمتارٍ من شارع سان جيرمان بالحى اللاتينى بباريس حيث ينضح هواء الحى بالفن والأدب والثقافة وعلى مسافةٍ غير بعيدة من متحف اللوفر حيث تقف مئات الصور ومئات التماثيل فى شموخ تاريخى منقطع النظير ينصتون جميعاً إلى حوار المنسحبين من العصر على أرض المسابقين للدهر.

كان ذلك مجرد مدخل للحديثِ عن التعليم اليوم بمصر وعما آل إليه هذا التعليم من وضع غاية فى البؤس، وقد اشتمل هذا المدخل على صورةٍ قد تكون لقطة معينة إلاّ أنها تجسدُ وتجسمُ أهمَّ ملامحِ التعليم المصرى اليوم؛ وهو انفصاله عن العصر وعن

مقومات ولزوميات واحتياجات هذا العصر، ناهيك عن انفصاله التام عن الثقافة الإنسانية الرحبة والتى لا يستطيع نظامٌ تعليميٌّ ــ فى هذا العصر ــ أن يزعم جدارته بخلق أجيال فعالة ومعطاءة لأممها وهو فى انفصال عنها وعدم تفاعل معها. ونتساءل الآن ــ معاً ــ عن جذور هذا الوضع البائس للتعليم المصرى من أين نبتت تلك الجذور؟ . . ومتى؟ . . . ومن المسئول عن هذا الوضع السقيم؟

أما أين نبتت تلك الجذور. . . فسؤالٌ لا يمكن الإقدام على وضع إجابة عنه ما لم نستعرض معاً حال التعليم فى مصر منذ أتيح للمصريين أن يكون لهم نصيب من العلم ــ بالمعنى المعاصر ــ على يد محمد على الذى لا يختلف أحدٌ مع الاعتقاد المستقر بأنه مؤسسُ مصرَ الحديثة والرجل الذى خرج بمصرَ من ظلام أيام المماليك والتى مدت من عمر أيام العصور الوسطى فى مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر.

فقد آمن محمد على بأن مصر ــ التى عاش يحلم بجعلها أمة قوية فتية عظيمة بين الأمم ــ لن تبلغ ما أراده لها إلا بنيلها نصيباً كبيراً من العلم الحديث والثقافة المعاصرة. وقد كان محمد على سابقاً فى ذلك لأمة عظيمة هى الأمة اليابانية التى توصلت لنفس "المفتاح" للتقدم والازدهار فى سنوات لاحقة، وإن كانت لم تتوان عن استعمال هذا "المفتاح" استعمالاً صائباً ودؤوباً لا يعتريه انقطاع ولا تردد ولا نكوص ولا تراجع.

ففى سنة ١٨٢٦ يبعث محمد على أولى بعثاته إلى فرنسا وهى البعثة الأولى من سلسلة البعثات، بسببها ــ وبسببها فقط ــ وجد الفارق الهائل والعظيم بين مصر وسائر أمم المشرق العربى وأفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كانت مصر ــ بفضل أبنائها الذين عادوا من بعثات محمد على والأجيال التى أنجبتها تلك البعثاتُ وأبنائها الرواد ــ قد سبقت كل أمم الشرق العربى وأفريقيا والتى كانت ــ مثل مصر قبل محمد على ــ لا تزال تغط فى سبات العصور الوسطى ذات الظلام الكثيف.

أرسل محمد على البعثة الأولى، والتى تلتها بعثات أخرى أعطت مصر نخبةً من أبنائها النجباء الذين أضاءوا سماءَ مصرَ بنورِ العلم والثقافة التى اتقدت شعلتها من جراء الصدمة الحضارية التى أصابت هؤلاء المبعوثين إلى أوروبا الغربية بوجه عام وإلى

فرنسا بوجهٍ خاص فعادوا بشعلة العلم المتقدة يقدمون لمصر أول نظام تعليمى معاصر، هو النظام الذى أنجب أبناء مصر النجباء فى أواخر القرن التاسع عشر وخلال العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن العشرين. وعندما يتساءل البعض الآن فى تعجب شديد: كيف يتسنى لمصر أن تنجب هذا العدد الضخم من أبنائها النجباء الممتازين خلال الثلث الأول من هذا القرن: مصطفى كامل، محمد فريد، سعد زغلول، أحمد لطفى السيد، عبد العزيز فهمى، أحمد شوقى، حافظ إبراهيم، المنفلوطى، مصطفى صادق الرافعى، عباس العقاد، طه حسين، إبراهيم المازنى، زكى مبارك، أحمد أمين، مصطفى مشرفة، سيد درويش، محمد محمود، عزيز أباظة، دكتور على إبراهيم، عبد الحميد بدوى، السنهورى، أم كلثوم، يوسف وهبى، محمد عبد الوهاب، حسين فوزى، محمد التابعى، فكرى أباظة . . . . وعشرات غيرهم ممن لم يجتمعوا لأمةٍ مماثلةٍ من الأمم فى هذا الزمن القصير ــ متعاصرين ــ؛ فإن الجواب الصائب الوحيد هو أن هؤلاء هم النتيجة الطبيعية لبذور نظام تعليمى متين القواعد وحياة ثقافية ثرية مواكبة بدأت على يد الرجل العظيم "محمد على" فى سنة ١٨٢٦ على وجه التحديد وهو عام بدء البعثات المصرية إلى أوروبا الغربية بوجه خاص.

إذا تذكرنا ذلك وقفنا على جذور "التنوير" فى حياتنا العملية والثقافية، وهو مدخل لازم للوقوف على جذور "التعتيم" وبذور "الانهيار" الذى أصاب نظامنا التعليمى حتى بلغ ما بلغه فى السنوات القليلة الأخيرة من وضع مأساوى يثير من جهة أعمق مشاعر الحزن على ما أصاب التعليم فى بلدنا من ضحالة واختفاء للقيم المثلى وشيوع لقيم وضيعة بالغة الضعة وما ينذر به كل ذلك من جهة أخرى من مستقبل مظلم ما لم نتدارك الوضع بحلول جذرية ومشرط جراح لا يتردد فى بتر الأعضاء التى دب فيها السقمُ والعطنُ وصديدٌ فاسد لا يبرأ. . .

كانت تلك أول حلقات حديث ــ قد يطول ــ عن التعليم وأبعاد حاله البائسة ووضعه السقيم ــ وللحديث بقية وتكملة.

* * *

أعطيت القارىء فى مستهل المقال السابق لمحة تشتملُ على أهم الخصائص الثقافية

للجيل الجديد من أساتذة الجامعة اليوم فى مصر، ونعنى بذلك التقوقع على الذات والتشرنق على تراثٍ ثقافى هزيل متحصلٍ من عمليةٍ تعليميةٍ بالغةِ الفقرِ، إلى جانب انعزالٍ كاملٍ وانفصالٍ شاملٍ عن العصر بمعطياته الفكرية والثقافية وما يموج به هذا العصر من مدارس واتجاهاتٍ ومذاهب فكرية وسياسية وأدبية وفنية والتى من مجموعها يتكون "الجو الثقافى الفكرى" العام للربع الأخير من القرنِ العشرين.

وإذا كنت قد تحدثت فى مستهلِّ حديثى بالمقال السابق عن الجيل الجديد من المبعوثين لنيل درجتى الماجستير والدكتوراه من المعيدين والمدرسين المساعدين؛ فإن ما ألمحت إليه من ظاهرة التقوقع والتخندق والتشرنق على الذاتِ فى مواجهة فكر العصر واتجاهاته إنما ينطبق ـ بل وبدرجةٍ أشد ـ على زملاء هؤلاء ممن يدرسون فى مصر لنيل هاتين الدرجتين العاليتين؛ إذ أن دواعى انطباق تلك المقولة عليهم تكون ـ بلا شك ـ أكبر فى ظلِ انعدامِ احتمالات الاحتكاك الحضارى والتحدى الخارجى المتمثل فى أفكارٍ جديدة واتجاهات ونظريات وآراء ومذاهب وحركات تصدم المبعوث المصرى إلى دولة من دول الغرب فتكون استجابته ـ على حد تعبير أرنولد توينبى ـ استجابة سلبية تتمثل فى الانغلاق على الذات فى ظل شعورٍ ـ ينبع من غريزة الدفاع عن الذات ـ بالاعتقاد بلا سند بالتفوق الحضارى والاستغناء عن كل تلك الأفكار والاتجاهات الغربية.

كذلك تحدثت فى المقال السابق عن جذور وبذورِ "التنوير" فى حياتنا التعليمية بمصرَ على يد مؤسس مصر الحديثة "محمد على" والبعثات التى أرسلها منذ سنة ١٨٢٦ إلى أوروبا بعد أن وضع يده على سبل التنوير والإصلاحِ.

وفى هذا المقال الثانى من هذه السلسلة فإن التركيز سينصب على بحث أسباب تدهور التعليم والثقافة فى مصرَ وما أصابهما من انهيار وانحدار؛ بالإضافة إلى استقصاء بذور الداء واستشفاف سبل الشفاء. كيف تبدلت حال التعليم فى مصر من صحوةٍ واعدةٍ إلى كبوةٍ راكدةٍ؟

أول أسباب انهيار التعليم فى مصرَ ـ فى اعتقادى ـ إنما يرجعُ لإخضاع التعليم العام والتعليم الجامعى على وجه الخصوص للاتجاهات السياسية ولا يرجع "إخضاع التعليم

للسياسة " للحقبة الناصرية كما قد يبادر البعض بالظن، وإنما إلى أول عام تحولت فيه الجامعة الأهلية القديمة إلى جهاز تابع للدولة تحت اسمها الجديد "الجامعة المصرية" فى سنة ١٩٢٥ . . . وما حادث كتاب "الشعر الجاهلى" عنا ببعيد فمنذ منتصف العشرينات والحكومات المتتالية لا تتوانى عن محاولة إخضاع الجامعة المصرية للاتجاهات السياسية؛ وقد بز عهد إسماعيل صدقى (١٩٣٠/ ١٩٣٣) سواه فى هذا المضمار الهدام. وقد شهدت السنواتُ السبع السابقة لسنة ١٩٥٢ تدهوراً خطيراً فى هذا الشأن حيث ازداد بشكلٍ ملموس خضوع الجامعة للسياسة، ثم جاءت متغيراتُ سنة ١٩٥٢ وانقضت صفحةُ عهد وبدأ عهد جديدٌ. وخلال السنتين ١٩٥٣ و١٩٥٤ شهدت الجامعة المصرية نماذج جديدة وشديدة لامتطاء السياسة ظهر الجامعة، لعل أشدها جسامة ما عرف بحركة التطهير؛ حيث فصل العهد الجديد عشرات من أرفع أساتذة الجامعات المصرية مستوىً فى العلم والثقافة لشبهات ثارت حول عدم موافقتهم للعهد الجديد فى بعض قراراته واتجاهاته. ولا يزال كاتب هذه السطور يذكر كلمات العالم المصرى الكبير الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص ــ أحد أكبر علماء النبات وخبراء حماية البيئة فى العالم ــ عندما أتاحت الظروف لى مرافقته فى ندوة على أرفع مستوى لدراسة انعكاسات المتغيرات الطارئة فى أسعار البترول على الاقتصاد العالمى وذلك فى العاصمة الفنلندية هيلسينكى فى يونيه ١٩٨٦ . فأثناء حديث العالم المصرى الكبير عما حدث لعددٍ من أفضل أساتذة الجامعات المصرية فى السنوات القليلة التى تلت ثورة يولية ١٩٥٢ ، روى لى العالمُ الكبير أن المستشار الأكبر للرئيس الراحل جمال عبد الناصر التقى به ذات يوم ــ وأظن أن ذلك اللقاء كان فى أوائل الستينات ــ ليناقشه فى موقف الطليعة المثقفة من علماء مصر من الحياة العامة فى مصرَ. وخلال الحوار يواجه الدكتور القصاصْ بسؤال من المستشار الأكبر للرئيس الأسبق عن علة سلبيته وسلبية عددٍ غير قليلٍ من علماء مصرَ من كبرياتِ الحوادث. ويطرق العالمُ المصرى قليلاً . . . ثم يجيب بما لم يجل بخاطر طارح السؤال "إننى على استعداد ــ يقول الدكتور القصاص ــ لأن أجيبك عن سؤالك الهام إن أنت أعطيتنى أولاً سبباً واحداً معقولاً لفصل أكثر من خمسين عالماً مصرياً من أكبر أساتذة جامعات مصر فى سنة ١٩٥٤؛ وكل أستاذٍ من هؤلاء هو أكثر منى ــ المتحدث الدكتور القصاص ــ علماً وأعمق منى فكراً وأغزر منى خبرة فى العلم والحياة" .

وأعود للسياق الأول للحديثِ فأقول إن سنوات الخمسينات ثم سنوات الستينات من بعدها قد قدمت لنا نماذج فجة ومؤلمة لركوب "السياسة" على ظهر "الجامعة" ووطئها بالأقدام. ولاشك أن الوضع لم يتحسن قيد أنملة فى السبعينات والثمانينات، وإن اختفى البطشُ، ولكن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً فإن النتيجة كانت قد تحققت وأصبحت "الجامعة المصرية" وهى التلخيص الأعلى للنظام التعليمى (جسداً شبه ميت) تحت وطأة أقدام السياسة. وأريد هنا أن أوضح للقراء بأقصى ما أستطيع أن كتابتى هذه ــ شأنها شأن كل كتبى ومقالاتى ــ لا تتوخى تجريح أحد أو المشاركة فى هجوم فريق من الفرق على فريق آخر، فإن كاتب هذه السطور من جهة يربأ بنفسه وقلمه عن التردى فى مثل تلك الطرقات؛ كما أن كاتب هذه السطور يرى البلاء أكبر من أن تكون مواجهته باتهام زعيم أو نظامٍ أو عهدٍ؛ فإن ظاهرة خضوع "التعليم" فى مصرَ للسياسة ظاهرة بدأت منذ أكثر من ستين سنة، وتدرجت فى النمو ثم استفحل أمرها فى الخمسينات. ويقينى أنه لو كان الحكم قد سقط فى الخمسينات فى أيدى الاخوان المسلمين أو الشيوعيين ــ وهما أكبر الفرق السياسية التى استفحل أمرها فى أواخر الأربعينات ــ لكان التعليمُ قد قاسى على يد أولئك أضعاف ما قاساه على يد الحكم الجديد فى مصر خلال السنتين ١٩٥٣ و١٩٥٤ وخلال السنوات التى تلت هاتين السنتين.

أما ثانى أسباب ذلك التدهور العام فى التعليم فى مصرَ فهو تدهور مستوى المدرس والأستاذ المصريين كجزء من عملية التدهور العام والشامل لمستوى أداء الوظيفة العامة فى مصر ولا سيما بعد تحول "الأستاذية الجامعية" لمجرد شكلٍ من أشكال الوظيفة العامة؛ بعد أن كان الأستاذ الجامعى فى مصرَ ينضوى تحت لواء العلماء فى بادىء الأمر وقبل انضمامه لجحافل جيوش الموظفين العموميين فى مصر.

ولاشك ــ عندى ــ أن تدهور الوظيفة العامة فى مصر إنما هو نتيجة طبيعية للخلل الرهيب الذى شاع فى حياة المصريين بين إحساسهم المتعاظم بالحقوق وشعورهم المتقازم بالواجبات؛ إلى جانب حقيقة أن انهيار مستوى أداء الوظيفة العامة فى البلدان الاشتراكية إنما هو قدرٌ محتومٌ: فنظام العمل فى البيئة الاشتراكية ولاسيما فى ظل استفحال الضمانات وغياب مجموعة من أهم قوانين الطبيعة البشرية كقانون ربط الأجر بالإنتاج

وقانون الثواب عند الإجادة والعقاب عند الخطأ إلى جانب تبنى تشريعات عمالية تساعد جوانب الكسل والتأخر والتخلف والسلبية والإهمال وعدم المبالاة فى الطبيعة البشرية على النمو فالاستفحال، وفى نفس الوقت فإنها تساعد فى جوانب أخرى فى الطبيعة البشرية مثل القدرة على الخلق والنشاط والفعالية والمنافسة وشدة الاهتمام بالعمل والإنتاج والرغبة فى الإتقان والتفوق والكسب والتقدم على التراخى فالذبول فالاضمحلال.

ولا شك عندى أن تحرير عمل المدرس فى التعليم العام والفنى وعمل الأستاذ الجامعى فى معاهد العلم العليا من ربقة الوظيفة العامة إنما هو أمر لازم لتحرير (المدرس) و(الاستاذ) فى مصر من قيدٍ ثقيلٍ من القيودِ التى تربطه بالحالِ الراهنة للتعليم فى بلدنا.

كذلك فإن كاتب هذه السطور يعتقد اعتقاداً جازماً بأن تدهور التعليم فى مصرَ هو أمرٌ حتمىٌّ ملازمٌ لتدهورِ الثقافةِ بسبب خضوع الثقافة بدورها خضوعاً كاملاً شاملاً للسياسة.

ولنلق نظرةً واحدة على ما فعلته (السياسة) فى مصرَ بالثقافة ونحن نتأمل أعمال الفنانين وكتابات الكتاب وبرامج الإذاعة والتليفزيون فى مصر خلال الستينات لنعرف فداحة ما حدث.

والسبب الرابع ــ فى اعتقادى ــ لتدهور التعليم فى مصر هو التوسع غير المحسوب فى التعليم بحيث أصبح التعليم فى مصر كالقطار: متاح ركوبه لكل من بلغ السادسة من عمره. . . وكل من ركبه فإن من الميسور له أن يبقى راكباً إياه حتى المحط الأخير: الشهادة الجامعية.

ولا شك أنه لا توجد دولة واحدة بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى والصين من بلدان العالم الاشتراكى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا من بلدان العالم الغربى الرأسمالى تتيح التعليم مجاناً لكل مواطن "يريد" أن ينتفع من هذا الحق الدستورى العام؛ فإنه ــ وتلك حقيقة لا مراء فيها ــ فى غير مقدور أى دولة ــ أياً كان النظام السياسى فيها - أن توفر التعليم من أول مرحلته الابتدائية إلى آخر مرحلته

الجامعية لكل أفرادِ المجتمع وبلا أية نفقات أو اشتراطات. والفارق الوحيد بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية فى هذا الصدد أنه بينما يتمتع بالحق فى التعليم من مبتداه إلى منتهاه جميعُ المتفوقين فى الدول الاشتراكية والرأسمالية على السواء، فإن غير المتفوقين من أبناء القادرين مالياً فقط فى الدول الغربية يحق لهم مواصلة طلب العلم بفرص أفضل من أبناء غير القادرين؛ وهو وضع غير موجود فى البلدان الإشتراكية، ولا شك أن هذا الوضع فى البلدان الغربية الرأسمالية إنما يماثل وضع القادرين فى مجالات أخرى كالسكن والعلاج والترفيه وغيرها من أشكال التفاوت بين الأفراد فى المجتمعات التى تؤمن بالملكية الخاصة وتدافع عنها وتحميها.

ولا شك عندنا أن التوسع المصرى فى التعليم العام والجامعى إنما يعتبر أكبر أسباب تدهور التعليم فى مصر؛ فإن المحافظة على التوازن بين الكم والكيف مع هذا التوسع الرهيب فى التعليم هو أمر مستحيل كل الاستحالة: فالتعليم خدمة ككل الخدمات؛ لا يمكن الاحتفاظ لها بمستوى كيفى رفيع مع هذا التوسع الكمى غير المسبوق:

إن التوسع فى التعليم فى مصر لم يحدث نتيجة تخطيط سليم، كأن تضع الدولة خطة لزيادة عدد المدارس العامة والفنية والتجارية مع خطة موازية لزيادة عدد المدرسين وخطة ثالثة لإنشاء وظائف ـــ منتجة وفعّالة بشكل حقيقى ـــ وإنما حدث التوسع فى التعليم فى مصر، شأنه شأن أمورٍ كثيرةٍ أخرى، كنتيجة عشوائيةٍ لرفع شعار هلامى بضرورة التعليم حقاً لكل مواطن. ولا شك أن عشرات الأخطاء الكبرى والغلطات الفادحة فى التاريخ الحديث لشعوبٍ مماثلةٍ لنا كانت ترجع لشعارات تبدو عظيمة وقد تكون منطلقة من كم هائل من حسن النوايا؛ ولكن ذلك كله لا يحول بيننا وبين أن نقرر أن الشعارات النبيلة والنوايا الطيبة لم ولن تخلق نجاحاً قط على أى مستوى من المستويات وقد تكون الطريق للجحيم محفوفة بأطيب النوايا وأنبل الطوايا.

وقد زاد الطين بلة أن عوامل كثيرة قد تضافرت لتجعل الإنسان المصرى ينظر باحترام وتقديس بالغين للشهادات الجامعية والوظائف العامة التى يبلغها حاملو تلك الشهادات. وفى المقابل فإن شعوراً عميقاً بعدم احترام الشهادات الفنية وغيرها من شهادات الدراسات التأهيلية المتخصصة قد نما واستفحل فى الضمير المصرى، بحيث أصبح نيلُ أىِّ شهادة غير الشهادات الجامعية العليا شبه سبة اجتماعية تحدد المدى

الأقصى الذى يمكن للشخص ــ من غير حملة المؤهل الجامعى العالى ــ أن يبلغه اجتماعياً. ولا شك أن ضمور القطاع الخاص وتحول الشعب المصرى إلى جحافل من الموظفين العموميين (عند الدولة) هو أهم عوامل تأصيل ذلك الشعور بشقيه وجانبيه: فلما كان المواطنون جميعاً موظفين عموميين؛ ولما كانت الوظائف العامة العليا قد تحولت ــ بالبداهة ــ إلى حكرٍ للموظفين من ذوى المؤهلات الجامعيةالعليا، فإن عدم الحصول على مؤهل جامعى عالٍ أصبح بمثابة (إقرار) بأن الإنسان من (النوعية) التى تنتمى إلى (القسم الأدنى) وليس إلى (القسم الأعلى والأرقى) من الموظفين؛ مع ما يتبع ذلك من معانٍ وانعكاسات اجتماعية على كافة المستويات.

اشتملت هذه الحلقة الثانية من هذه السلسلة من المقالات والتى تتناول وضع التعليم والثقافة اليوم بمصر على أربعة من أسباب انهيار وتدهور مستوى التعليم بمصرَ هى أولاً خضوع التعليم للسياسة وثانياً تدهور مستوى المدرس والأستاذ المصريين كجزء من عملية التدهور العام والشامل لمستوى أداء الوظيفة العامة فى مصرَ؛ وثالثاً تدهور التعليم كأمر حتمى ملازم لتدهور الثقافة للتوجيه السياسى المتحكم ورابعاً تدهور التعليم كنتيجة طبيعية للتوسع الكبير غير المحسوب فى التعليم. وبقت أسباب أخرى سنتطرق إليها ــ إن شاء الله ــ فى الحلقة الثالثة من هذه السلسلة.

***

تحدثت فى المقالين السابقين من مقالات هذه السلسلة عن بذور التنوير فى حياة مصرَ الثقافية والتعليمية على يد مؤسس مصر الحديثة محمد على، ثم تحدثت عن أربعة من أسباب انهيار وتدهور التعليم بمصر وهى أولاً خضوع التعليم للسياسة، وثانياً تدهور مستوى المدرس والأستاذ المصريين كجزء من عملية التدهور العام والشامل لمستوى أداء الوظيفة العامة فى مصر، وثالثاً تدهور التعليم كأمرٍ حتمى ملازم لتدهور الثقافة فى مصرَ بسبب إخضاع الثقافة للتوجيه السياسى المتحكم ورابعاً تدهور التعليم كنتيجةٍ طبيعيةٍ للتوسع الكبير غير المحسوب فى التعليم.

وفى هذه الحلقة الثالثة من هذه السلسلة من المقالات نستكمل الحديث عن أسباب هذا التدهور الكبير فى التعليم والثقافة اليوم فى مصرَ فإلى جانب الأسباب الأربعة

السالفة الذكر يوجد سببٌ آخر يندر أن يشير إليه المعنيون بأمر التعليم فى بلدنا وهو تدهور التعليم بسبب تدهور القطاع الخاص.

والذى نعنيه ــ هنا ــ أن تأميمَ المنشآت الصناعية والتجارية وتحجيم دور القطاع الخاص وتقليص حجم أنشطته وقصرها ــ منذ نهاية الخمسينات وحتى منتصف السبعينات ــ على أنشطة تجارية ضئيلة كالمحلات التجارية الصغرى؛ كل ذلك أدى بلا شك ــ إلى تقليصٍ مماثلٍ مشابه لروح المبادرة الفردية والتى هى العمود الفقرى لأى تقدم وإنجازٍ وقد أدى ذلك لنتيجة مباشرة هى أن التعليم فى مصرَ أصبح فى خدمة "الوظيفة العامة" لا فى خدمة "الصناعة والتجارة الحرة".

ولما كان الابتكارُ والخلقُ والتطويرُ من خصائص الاقتصاد الحر الذى تجلس المبادرة الفردية على مقعد القيادة فى عربته؛ فإن التعليم فى مصرَ أصبح ــ تدريجياً ــ بمنأى عن الحياة ومتطلباتها وأخذ الانعزالُ يزداد يوماً بعد يوم حتى أصبح التعليمُ فى وادٍ وحياةُ مصرَ والمصريين فى وادٍ منفصل كل الانفصال ومنعزلٍ أقصى الانعزال عن الوادى الأول.

وقد يجادل البعض بأن روح المبادرة الفردية قد استؤصلت شأفتها من كل المجتمعات التى تنهج ــ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ــ نهجاً اشتراكيا كما هو الأمر فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ودول أوروبا الشرقية؛ ومع ذلك فإن التعليم فى تلك البلدان لم يصب بما أصيب به التعليم فى مصرَ من انهيارٍ وانحدارٍ بالغى الخطورة. وردنا على ذلك أن الزعم بأن التعليم فى هذه البلدان متقدم هو زعم يخالف الواقع والحقيقة. فالواقع أن التعليم فى تلك البلدان وإن لم يصب بنفس الدرجة من الانهيار والانحدار التى أصيب بها التعليم فى مصرَ إلاّ أن التعليم فى هذه البلدان قد تأخر ــ ولا يزال يتأخر ويتخلف ــ عن التعليم فى المجتمعات الديموقراطية الغربية التابعة لنظام الاقتصاد الحر والليبرالية السياسية، فإن من متابعتنا الدقيقة لأحوال البلدان الاشتراكية وللتطبيقات المختلفة للنظم الاشتراكية والتى أصدرنا عنها ثلاث مؤلفات نقدية هى "أفكار ماركسية فى الميزان" (١٩٧٨) و"الشيوعية والأديان" (١٩٨٠) و"تجربتى مع الماركسية" (١٩٨٣)؛ ناهيك عن المتابعة الدقيقة للوضع الاقتصادى

والسياسى والاجتماعى والتعليمى والثقافى بتلك البلدان إنما تؤكد لنا أن التعليم فى تلك البلدان أصبح شديد التخلف عن نظيره الغربى بشكل لا يقبل الدحض، ولعل أهم ما يلخص تلك النتيجة هو ما يعرفه المتخصصون فى دراسات النظم الاشتراكية من أن دول العالم الاشتراكى ــ وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ــ قد أصبحت منذ بداية السبعينات تعيش عالةً على الحضارة الغربية فى مجال الابتكارات والاختراعات التكنولوجية وعلى رأسها الإنجاز الغربى الأكبر فى عالم الحاسبات الإلكترونية المعروف بثورة الكومبيوتر. ولا يزال كاتبُ هذه السطور يذكر جيداً كلمات مفكر اقتصادى وسياسى يوغسلافى معروف هو يانيه ستانوفينك والذى كان أحد وزراء يوغوسلافيا ومستشارى الرئيس الراحل جوزيفبروز تيتو فى حوار جمع هذا المفكر وكاتب هذه السطور فى احدى ندوات الاستراتيجية بالمعهد الدولى للإدارة المنبثق عن جامعة جنيف فى عام ١٩٨٦ إذ يقول هذا المفكر اليوغوسلافى إن حقيقة أن العالم الاشتراكى يصدر عشرات المواد والثروات الطبيعية الخام ــ كالبترول والغاز الطبيعى وغيرها من المواد الأولية والزراعية ــ للغرب ويستورد بدلاً منها حاسبات إلكترونية ومعدات صناعية وزراعية إنما هى تلخيص شاملٌ كاملٌ لحقيقة التقدم العلمى والتعليمى ــ بما لا يقل عن نصف قرن على الأقل ــ بين عالم الاقتصاد الحر وعالم الاقتصاد الاشتراكى.

وقد يظن البعضُ أن هذا وضعٌ تاريخى مرحلى مؤقت مصيره إلى الزوال ولكننا نعلق على ذلك بأننا كنا على استعداد لقبول تلك المقولة لو كان الفارق يقل وينحسر؛ ولكن الحقيقة التى يتفق عليها المراقبون المتخصصون فى شئون النظم الاشتراكية والنظم المستقاة منها أن هذا الفارق يزداد بانتظام منذ منتصف الستينات، ونحن لا يساورنا شك أن هذه الحقيقة ــ الصلبة ـ هى التى أملت على العالم الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى (ولا سيما فى عهد جورباتشوف) اتخاذ خطوات عملية تتضمن إقراراً ضمنياً بهذه الهوة واتساعها. أما الذى حفظ للنظم الاشتراكية مستوى تعليمها من الانهيار والانحدار بشكل يماثل ما حدث فى مصرَ فهو محصول تلك البلدان من الثقافة والتقدم والصناعة والذى يجعلها فى وضع أفضل بمراحلَ من شعوب العالم الثالث، ناهيك عن الصراع المحتدم مع العالم الغربى وما أفرزه من ضرورةٍ ملحةٍ لتطوير الأبحاث العلمية المتصلة بالصناعات الحربية. ولاشك أن العالم الاشتراكى ما كان له إلاّ أن يكون فى

وضع بالغ السوء وبالغ القرب من وضع بلدان العالم الثالث المنهارة تعليمياً وثقافياً لو تصورنا إفراغ واقع تلك البلدان من التقدم العلمى المتصل بالصناعات الحربية؛ فما عدا دائرة الصناعات الحربية وما يتعلق بها من صناعات يظل العلم فى العالم الاشتراكى دون مستوى العلم الغربى بأكثر من مائة سنة فى أشد الآراء تحفظاً.

أما السبب الكبير السادس لتدهور التعليم فى مصر فهو التدهور الناجم عن شيوع القهر الفكرى وانعدام الحرية قبل بدء التجربة الحالية للديموقراطية فى مصر وهى .التجربة الوحيدة التى وإن كانت لا تزال تنتظر المزيد من الاكتمال إلا أنها التجربة الوحيدة التى استقرت فى التربة المصرية لبضع سنوات غير قليلة دون ردة أو نكوص على الأعقاب؛ وإن اختلف المنتمون للتيارات السياسية المتباينة حول مدى كفاية هذه التجربة فالذى لا شك فيه أن حرية التعبير عن الآراء السياسية والمعارضة فى الفرعيات والأصول لنظام الحكم القائم مع مصادرة الحكومة لرأى مكتوب أو معلن عنه بأىِّ شكل من الأشكال، هى حريةٌ غيرُ مسبوقةٍ فى مصر باستثناء الشهور القليلة لوزارة سعد زغلول ــ عشرة شهور ــ خلال سنة ١٩٢٤ ، فمما لا شك فيه أن انتقام الأحزاب السياسية من بعضها البعض قبل سنة ١٩٥٢ قد أوجد مناخاً عاماً غير صحى أثر بشكل سلبى فى اتجاهات التعليم المصرى؛ ثم جاءت تجربة الحكم الشمولى والحزب الواحد والرأى الواحد وما إكتنف ذلك من تجاوزات لا تغتفر فى حق الحرية وحقوق الإنسان فتكرس بذلك كله القهرُ الفكرى مما جعل روحَ البحث الحر تختنق مع شيوع وذيوع القهر والكبت، ولا سيما فى مجالات العلوم الإنسانية كالتاريخ والآداب والسياسة والاقتصاد، وهى العلوم التى تخلق إطار ومناخ التقدم على عكسِ الشائعِ عند بعض المصريين ولا سيما المنتمين منهم لطبقة التكنوقراطيين فالنهضة العربيةَ الكبيرة فى العصور الوسطى كانت نهضةً فكريةً أدبيةً ثقافيةً (فى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين) قبل أن تتحول إلى نهضة علمية على يد أمثال جابر بن حيان والحسن بن الهيثم وابن سينا والرازى وإسحق بن حنين (فى القرون العاشر والحادى عشر والثانى عشر للميلاد). ويقال نفس الشىء عن الحضارة الإغريقية العظيمة، فإن النهضة الفكرية ــ شعراً وأدباً وفلسفة وسياسة وفكراً ــ على أيدى رجال أفذاذ مثل هوميروس وسقراط وأفلاطون وديوجين وأرسطوطاليس وزينون والفلاسفة الرواقيين وارستوفان ويوريبيدس

واسخيلوس وعشرات غيرهم من أعلام اليونان قد سبقت ــ بلا شك ــ نهضة اليونان العلمية على أيدى علمائها الأفذاذ أمثال أرشميدس وجالينوس وأبقراط وغيرهم وقد تكررت نفس الظاهرة فى نهضة أوروبا المعاصرة، فبعد انبعاث النور فى أوروبا ــ نور عصر النهضة ــ على يدِ عمالقةِ الفن والأدب والفكر فى إيطاليا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر وفى غيرها من بلدان أوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن نهضة أوروبا العلمية تجىء بعد ذلك ــ وكنتيجة مباشرة لذلك ــ فى القرن الثامن عشر ثم تنمو فى القرن التاسع عشر ثم تبلغ قمة النضج فى القرن العشرين. هكذا يتضح لكل من عنى بدراسة التاريخ أن شيوع وذيوع القهر الفكرى وانعدام الحرية إنما يولد ظلاماً فكرياً يقتل الإبداع فى مجال العلوم الإنسانية، وهى العلوم التى بدونها لا تنبت بذور أية نهضة علمية.

وأخيراً، فقد كان سابع أسباب انهيار وانحدار التعليم فى مصر هو انهيار "فكرة الأستاذية" تحت ضغط الحاجة الاقتصادية وفى خضم الهرج الاجتماعى الذى ساد حياتنا فى مصر خلال السنوات الأربعين الماضية.

فالأستاذ الذى كان رمزاً لاحترام المجتمع وتقديسه ولاحترامه لنفسه ولمكانته ودوره ورسالته فى المجتمع، هذا الأستاذ الذى كان يوقف حياته على التعليم وتربية النشء وفى المقابل فإن المجتمع كان يقدره مادياً وأدبياً تقديراً يحفظ له مكانته واستمراره فى أدائه لدوره ورسالته، هذا الأستاذ ما أن خضعت الجامعة والتعليم الجامعى للاعتبارات السياسية وما أن تحولت "الأستاذية" العظيمة القديمة لمجرد شكل من أشكال الوظيفة العامة، ثم مع تحويل جحافل الموظفين فى مصر إلى "خدم" للدولة فى مقابل أجور هزيلة متجمدة نظراً لعدم قدرة الدولة على رفع مرتبات الملايين التى انضوت تحت علم "الوظيفة العامة" ثم مع شيوع القهر الفكرى وذيوع أساليب الدولة الشمولية من استفحال الاعتبارات الشخصية (كالولاء للأشخاص والشللية) واختفاء الاعتبارات الموضوعية وشيوع الخوف من التقارير السرية وكتابها، بفعل ذلك كله فقدت قيمةُ "الأستاذية" جوهرها ولم يبق لها إلاّ مظهرَها وإذا كان ذلك هو تشخيص الحالة بالنسبة للأستاذ الجامعى فإن ذلك التشخيص ينطبق ــ وبدرجة أكبر ــ على "المدرس" المصرى فى سائر مراحل التعليم العام والفنى والتجارى ومعاهد التأهيل؛ فإن المدرس

الذى هبت عليه رياحُ التوجيه السياسى من جهةٍ كما هبت عليه رياحُ الحاجة الاقتصادية بسبب عدم قدرة الدولة على منح مدرسيها مرتبات تجعلهم قادرين على مواجهة أعباء وتكاليف الحياة إلى جانب رياح الفقر والخواء الثقافيين والتى ضربت ــ لأسباب عديدة ــ مهنة التدريس كما ضربت أشياء أخرى فى واقع حياتنا، هذا المدرس لم يعد من الجائز أو المقبول أو المعقول أن ننتظر منه أن يكون رمزاً للاعتزاز بالذات واحترام العلم والمعلم والتمسك بقيم الأستاذية من علمٍ رصينٍ ونزاهةٍ ناصعةٍ وتجردٍ عن الهوى ورفض بات قاطع للغش والتحايل.

وباهتزاز مكانة وقيم الأستاذية، تكون أرضيةُ التعليم كلها فى مصرَ فى حالة اهتزاز وتصدع لا يخفيان على مراقب منصف.

كان ذلك تشخيصاً ووصفاً للعلة والداء ــ أسباباً وأعراضاً ــ فترى ماذا يكون الترياق والدواء؟ . . .

ذلك ما سيتطرق إليه الحديث فى الحلقة التالية وهى الحلقة الرابعة من هذه السلسلة من المقالات عن التعليم والثقافة فى مصر.

***

فى المقالات الثلاث السابقة من هذه الدراسة عن وضع التعليم والثقافة اليوم فى مصرَ بدأت حديثى بصورة جسدت الحالة الراهنة للجيل المعاصر من الأساتذة الجامعيين وهم رمز ومعيار الوضع التعليمى بأسره فى بلدنا، ثم انتقلت لاستقصاء جذور التنوير فى حياتنا التعليمية والثقافية فى أوائل هذا القرن والتى ترجع كُلها إلى سياسة مؤسس مصر الحديثة محمد على فى هذا الشأن وهى السياسة القائمة على إرسال البعثات إلى أوروبا بوجه عام وإلى فرنسا ــ العقل والقلب المنيرين للحضارة الغربية المعاصرة ــ بوجه خاص، كذلك انصب الاهتمام فى مقالين كاملين من المقالات الثلاث السابقة على رصد أسباب الانهيار والانحدار المروع الذى أصاب النظام التعليمى فى مصر حتى وصل بهذا النظام إلى حالة بالغة الخطورة على مستقبل هذا البلد بوجهٍ عامٍ وعلى مستقبل قطاعات الإنتاج فى مجتمعنا بوجهٍ خاصٍ ثم نأتى فى هذا الجزء الرابع من

هذه الدراسة إلى أصعب جوانبها فكراً وعملاً ونعنى بذلك الحديث عن سبل ومناهج العلاج لما أصاب النظام التعليمى فى مصر من تأخر وتخلف وتقهقر.

ولكن قبل أن أتحدث عن مناهج وسبل التعليم وأساليب إصلاح التعليم فى مصر فإننى أود أن أتوقف قليلاً لأتحدث عما هو أكثر أهمية وأبعد خطراً وأعظم نفعاً وفائدة ــ فى هذا الصدد ــ من مناهج وسبل وأساليب إصلاح التعليم فى مصر. ففى اعتقادى أن هناك ركناً أخلاقياً سيوجد بوجوده أو سينتفى بانتفائه الإصلاح؛ وأعنى بذلك إقرار المصريين عامة والمسئولين خاصة وإيمانهم واعتقادهم بأن التعليم فى مصر قد وصل ــ اليوم ــ إلى وضع مأساوى؛ وأنه قد بلغ من الانحدار والانهيار أقصى مدى وأعمق قرار.

فإن آمنا جميعاً بأن الوضع الحالى قد بلغ من السوء والتخلف والانهيار أقصاه؛ كان ذلك بشيراً بالإصلاح ودليلاً على أننا نقف على بداية الدرب الصحيح، أما إذا تمسكنا ــ كعادة فريق كبير منا ــ بأن التعليم فى مصر قد تقدم ولم يتأخر، وأن المسألة إنما تحتاج ــ فقط ــ لبعض الإصلاحات هنا وهناك فى مناهج التعليم ومقرراته؛ وإذا قررنا أن نساير المنشدين ــ منذ سنين ــ فى التغنى بأمجادنا وأفضالنا وتفوقنا وتفردنا وامتيازنا ــ فى الماضى والحاضر ــ عن سوانا؛ فإننا نكون بذلك قد حدنا عن الصواب وغرتنا الأمانى ووقفنا على أغلط الأبواب. وأرجو ألاّ يستهين القارىء بهذه المسألة؛ فإنها "بيت القصيد" و "الشرط الأكبر" للشفاء. فإن من أكبر عيوب واقعنا المعاصر اليوم فى مصر أننا نخلط خلطاً ساهمت فيه بعضُ وسائل الإعلام بين تاريخنا وماضينا التليد وبين حاضرنا كما هو قائم اليوم؛ وبلغ الخلط أقصاه عندما أخذت بعض الأعمال الفنية وعلى رأسها بعض الأغانى الوطنية تتحدث عن عنصرنا المصرى ــ فى الماضى والحاضر ــ بنغمة مشوبة بنرجسية لا تخفى على أحدٍ، ومن أبشع عواقبها الحيلولة بيننا وبين رؤية بعض عيوب واقعنا بحجمها الحقيقى. كذلك فإن شيوعَ هذا النوع من النرجسية قد أدى لانتفاء القدرة ــ لدى البعض ــ على مواجهةِ الذات مواجهة كليةً شاملةً صادقةً: فمن كان ابناً لأفضل الأمم وصاحب أعظم تاريخ وأنبل واقع فكيف السبيل لأن يقتنع بأن بعض جوانب حياته الأساسية قد أصابها العطن وباتت فى أمس الحاجة للعلاج الجذرى والمراجعة الكلية؟

ورغم حرصى على ألا أثقل على القراء إلا أن الضرورة تقتضى تأصيلاً أعمق وأدق لهذه المسألة باعتبارها حجر الأساس وركن الزاوية فى إصلاح التعليم المصرى لاعتقادى أنه بدون هذا الاتفاق الوطنى المصرى ــ اتفاقاً يشبه فكرة الجبهة الوطنية التى دعا إليها الكاتبُ الكبير الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى ــ فإنه لا أمل يرجى فى إصلاح ولاحظ لأية محاولة لإصلاح التعليم المصرى من نجاح أو فلاح. فكما أن معرفة المريض بحقيقة حالته هى ركن أساسى للشفاء فى كثير من الحالات فإن اتفاق المصريين على مأساوية الوضع الحالى للتعليم هو ركنُ أساسى لأية محاولات إصلاحية فى هذا الشأن.

وحتى لا يكون الكلام عاماً غير محدد، فإننا يجب أن نقر ونعترف بأن مؤسستنا التعليمية أصبحت تخرج أجيالاً لم تغرس فيها القيم والمثل التى تريد هذه الأمة أن تغرسها فى أبنائها، بل إن قيماً سلبية وفاسدة هى التى رسخت فى عقول ونفوس وضمائر آلاف من أبنائنا كالتواكلية والإيمان بعدم جدوى أى شىء إلاّ المحسوبية وعدم الإيمان بالعمل كقيمة عظمى من قيم البشرية والحضارة إلى جانب ترسيخ وتكريس قيم أخرى كالانتهازية وتبرير الغاية للوسيلة والرغبة فى نجاة كل فرد بنفسه وحده دون سائر راكبى نفس السفين وغيرها من القيم الفاسدة والسلبية التى أصبح أبناءُ بلدنا يتنفسونها فى أجواء المؤسسة التعليمية اليوم بمصر.

فإذا تركنا "القيم والمثل" ونظرنا إلى التعليم والتثقيف؛ وجدنا خريجى جامعاتنا ومدارسنا من أفقر خريجى الجامعات والمدارس فى العالم علماً وثقافة. وكاتب هذه السطور يشعر بكل الأسى وهو يقرر أن خريجى جامعاتنا خلال السنوات الأخيرة لا يكادون يتميزون ــ فى علمهم ومعارفهم وثقافتهم ــ عن الواقفين خلف "حاجز الأمية"؛ وإذا وجدت استثناءات فإن مرجعها ــ كلها ــ لظروف أسرية خاصة أتاحت للبعض أن يكونوا ذوى حصيلة أفضل من العلم والمعارف والثقافة. بل إنها الحقيقة ــ خالصة ــ أن جل المصريين اليوم ــ بإستثناءات محدودة للغاية ــ لا يمكن حصرهم ضمن المنتمين للعصر وعلومه وتياراته الفكرية والثقافية.

وهكذا فإن الركن الأول لعملية إصلاح التعليم فى مصرَ هى عملية مواجهة شاقة ومؤلمة ولكنها فى ذات الوقت جادة وصادقة ومخلصة مع النفس.

وكاتب هذه السطور أبعد ما يكون عن الرغبة فى أن يتحول الحوار القومى اليوم فى مصر حول التعليم إلى موقعة تتراشق فيها الفرقُ السياسية بسهام وحراب الاتهام وأن يلقى كل حزبٍ من أحزابنا على غيره تبعة الأمر ويحمله وحده بالوزر؛ فإن ذلك ــ من جهة ــ تقهقرٌ بالحوار عما نريده له، وهو من جهة أخرى كامتطاء جواد لا يصل براكبه لأية غاية مرجوة. وأذكر القارىء بما أوردته فى مستهل هذه السلسلة من المقالات بأننى لا أعتقد بأن حقبة ــ دون غيرها ــ من أحقاب تاريخنا المعاصر يمكن تحميلها بكل التبعة ومطلق المسئولية عما آل إليه وضع التعليم اليوم بمصر: فقد بدأت جذور المأساة قبل سنة ١٩٥٢ ثم نمت الظاهرة واستفحلت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة؛ ولكنها كانت فى طريق الانحدار والانهيار منذ ما قبل سنة ١٩٥٢.

ولن يفيدنا ولن يفيد مصر ولن يفيدَ التعليم فى مصر أن نركز جهودنا ــ كما تفعل معظم الفرق المتحاورة سياسياً اليوم فى مصر ــ على توجيه أصابع الاتهام لعهد بالذات أو لرجل على وجه التحديد من رجال تاريخنا المعاصر؛ بل إننا لن نجنى ثمرة لذلك إلا مزيداً من المرارة والشقاق والاختلاف.

علينا إذن أن نقر ــ مخلصين ــ بأن التعليم قد وصل فى بلدنا إلى درك سحيق من التقهقر؛ وان نعمل الفكر ــ بعد ذلك ــ لإيجاد الحلول وللخروج بالمؤسسة التعليمية بمصر من وهدتها السحيقة الراهنة.

فإذا انتقلنا للحديث عن سبل إصلاح المؤسسة التعليمية فى مصر وطرائق الارتقاء بها من وضعها الهابط الراهن الذى لا يمكن إلا وأن يكون مصدراً لمزيد من المشاكل وألوان التخلف والمعاناة لمصر فى المستقبل إلى وضع أرقى مأمول لا يمكن إلا أن يكون مصدراً لحلول عديدةٍ لمشاكل مصر الكبرى وألوان من التقدم والازدهار لمصر فى المستقبل؛ فإننا نود أن نوضح أن عملية الإصلاح هذه يجب أن تتسم من جهة أولى بالشمولية كما أنها يجب أن تتسم من جهة ثانية بصادق الرغبة فى "التغيير" لا فى "الترميم".

أما مانعنيه بالشمولية؛ فهو أن سبل العلاج ستكون مختلفة، بعضها يتصل بالمدرس والأستاذ، وبعضها يتصل بالنظام العام للتعليم: روحاً وفلسفة، وبعضها يتعلق بمناهج ومقررات الدراسة، وغيرها يتعلق بعلاقة المؤسسة التعليمية بغيرها من

المؤسسات وعلى رأسها "الحكومة" وسيكون أكبر الأخطاء أن نركز الجهد على جهة من هذه الجهات محاولين تطويرها وإصلاحها مع إهمال لغيرها من الجهات أو بالأحرى "الجبهات". وكالعديد من مشاكل مصر المعاصرة، فإنه بدون تلك "الشمولية" فى النظرة والعلاج والتناول؛ فإن إصلاحاً لا يمكن أن يتحقق وأن شفاءً لا يمكن أن يكتمل.

وأما ما نعنيه بالضرورة من شيوع روح "التغيير الجذرى" لا روح «الترميم الجزئى»؛ فهو ما قصدناه عندما تحدثنا فى مستهل هذه الحلقة من السلسلة من المقالات عن ضرورة مواجهة الذات والاعتراف بحقيقة وحجم الوضع المأساوى الراهن للتعليم فى مصر.

فإذا كان لنا أن نتفق على ذلك، متحررين من روح التنابذ والشقاق التى سادت محاوراتنا السياسية والفكرية خلال السنوات الماضية وحتى لحظة كتابة هذه الكلمات؛ فإننا ننتقل إلى تقسيم مجالات أو بالأحرى جبهات العلاج والإصلاح إلى أربع جبهات هى:

أولاً: إصلاحُ المناخ العام للمؤسسة التعليمية بتحريرها من نفوذ التبعية المطلقة للسياسة بوجه عام وللسلطة التنفيذية بوجه خاص.

ثانياً: إصلاحُ المناخ الاجتماعى الذى تعمل فيه المؤسسة التعليمية بإنجاز مشروع قومى لمحو أو تقليص الأمية.

ثالثاً: إصلاحُ الوضع المأساوى للمدرس والأستاذ بمدارس وجامعات مصر.

رابعاً: ترشيدُ السياسة الرعناء التى عرفت بمجانية التعليم والتى هى فى جوهرها أبعد ما تكون عن "المجانية" وأقصى ما تكون عن "التعليم" وجوهرها الحقيقى "شيوعية الجهل" لا "مجانية التعليم".

هذه ــ فى اعتقاد كاتب هذه السطور ــ هى أكبر الجبهات التى علينا أن نواجه عليها واقع مؤسستنا التعليمية اليوم بمصرَ وأن نحقق لها الشفاء والإصلاح؛ مع اعترافنا بوجود جبهات صغيرة عديدة قد يتسع المجالُ للإشارة إليها بعد تناول هذه "الجبهات الأربع الكبرى".

وفى المقال الخامس من هذه السلسلة يكون لقاؤنا مع هذه "الجبهات الأربع" والتى بدون معركة مصر الإصلاحية على أراضيها يستحيل تصور إصلاح التعليم فى مصر.

***

تحدثت فى الحلقات الأربع التى نشرت من هذه السلسلة من المقالات عن التعليم والثقافة اليوم فى مصر وعن أسباب ازدهار التعليم فى مصر حتى أوائل الثلاثينات من هذا القرن وما واكب ذلك من ازدهار ثقافى وفكرى وفنى وعلمى لا ينكر، ثم تطرقت ـ بعد الحديث عن مرحلة الازدهار ـ إلى حديث عما تلى الازدهار من انحدار وانهيار، مع تحليل واف لأسباب وخلفيات هذا التغيير السلبى الكبير، ثم تناولت فى المقال السابق مباشرة ما يمكن أن نطلق عليه "إطار الإصلاح" . . . وبقى أن نتطرق ـ اليوم ـ لسبل هذا الإصلاح من الناحية العملية.

وأول هذه السبل إنما يتمثل فى ضرورة إصلاح المناخ العام للمؤسسة التعليمية، بمعنى وجوب تحرير هذه المؤسسة من النفوذ الطاغى والتبعية المطلقة للسياسة وبالتحديد للسلطة التنفيذية فالثقافة والتعليم والبحث العلمى لا يمكن أن يخضعوا ـ بأى شكل من الأشكال ـ للسياسة ثم يبقى أمل فى ازدهار ثقافى أو نهضة تعليمية أو رقى علمى. ولا يمكن إنجاز هذه الخطوة الإصلاحية العملاقة إلاّ بإنشاء أجهزة عليا لوضع السياسات العامة للتعليم المدرسى والجامعى تكون بمنأى عن سلطان الحكومات المتعاقبة وتتمتع باستقلالية مطلقة فى توجيه دفة السفينة التعليمية فى مصر. كما ينبغى ألا ينضم إلى هذه الأجهزة العليا ـ فى البداية بالذات ـ إلا صفوة العلماء والمثقفون والكتاب والمفكرون والأدباء وعمالقة الفنون المختلفة دون أن تكون هذه المجالس مرتعاً لجحافل الموظفين العموميين الذين لا نخال أن بجعبتهم أية أمور مفيدة فى هذا المجال.

كذلك لابد وأن تنظم العلاقة بين الأجهزة العليا التى سيناط بها وضع السياسة التعليمية وسبل تحقيق وتطبيق هذه السياسة وبين وزارة التعليم بحيث يضمن ألاّ يكون لوزير التعليم وجهاز وزارة التعليم أية قدرة على إملاء الاتجاهات والقرارات على هذه الأجهزة العليا. وما نعنيه يكاد يشبه علاقة الحكومة فى بريطانيا بجهاز الإذاعة

البريطانية حيث لا تملك الحكومة أية سلطة تجاهه إذ يديره مجلس يضم أصحاب كبار العقول من المفكرين والأدباء والعلماء وأبرز رجالات الفن وأرباب القلم .

ولاشك أن إنشاء مثل هذه الأجهزة العليا وتحريرها ــ تماماً ــ من سلطة الحكومات المتعاقبة وجعلها بمنأى عن قوة السلطة التنفيذية القسرية هو السبيل الوحيد للنهوض بالسياسات العامة للتعليم فى مصر وعدم إخضاع هذه السياسات لرجال من السلطات التنفيذية قد يكونون فى عهد من العهود من أنصار حرية العلم والفكر والتقدم ولكنهم قد يكونون أيضاً ــ فى غيره من الأزمنة ــ من أعداء هذه الحرية ومن سدنة القهر الفكرى ومن دعاة إخضاع المؤسسات التعليمية للاتجاهات السياسية .

أما ثانى السبل الكبرى لاصلاح التعليم فى مصر فيتمثل ــ فى اعتقادنا ــ فى محو أو تقليص الأمية ، فمن المستحيل أن نتحدث عن آمال كبار فى تطوير المؤسسة التعليمية فى بلد يبلغ الأميون فيه قرابة ثلثى التعداد العام للشعب. فمما لاشك فيه أن بقاء هذا الوضع على حاله إنما يجعل من كل محاولات إصلاح المؤسسة التعليمية فى مصر كالحرث فى البحر. فالمناخ العام فى بلد تشيع فيه الأمية هو مناخ الجهل لا مناخ العلم .

وكاتب هذه السطور يعتقد أن من أكبر الأدلة على أن نظم الحكم المتعاقبة منذ أيام الملكية ومروراً بأشكال مختلفة من الحكم الجمهورى لم تخلص العمل من أجل أبناء هذا الشعب هو بقاء الأمية فى مصر على حالها خلال السنوات الخمسين الأخيرة ، ولاشك أنها ستكون واحدة من أجل وأعظم الإنجازات فى حياة مصر المعاصرة أن تتبنى الحكومة بالاشتراك مع قطاعات مختلفة من أبناء مصر مهمة القضاء على الأمية ؛ وهى مهمة ممكنة ــ بلا أدنى شك ــ إذا خلصت النوايا ، بل وخلال أقل من عقدٍ واحدٍ من الزمن ، ولا شك أن محو الأمية ــ بشكل حقيقى لا بشكل سطحى مفتعل ــ سوف يبدل المناخ الاجتماعى العام فى مصر وهو المناخ الذى توجد فيه المؤسسة التعليمية ، ولاشك كذلك أن محو الأمية إنما يمثل رفعاً لمستوى القاعدة من الشعب من درك الجهل إلى أول أعتاب العلم ونور العقول .

كذلك فإنه لاسبيل لإصلاح الوضع المأساوى الراهن للمؤسسة التعليمية فى مصر بدون إصلاح كامل وشامل لوضع المدرس ــ فى مراحل التعليم المدرسى ــ وكذلك

الأستاذ الجامعى. فلولا الإهمال الجسيم من طرف الحكومات المتعاقبة لحال المدرس من الناحية الإدارية ومن الناحية المالية لما اتجه المدرسون والأساتذة إلى أبواب للارتزاق ــ مثل الإعارات للخارج والدروس الخصوصية وإخراج الكتب والمذكرات ــ كانت هى أحد أكبر أسباب انصراف المدرسين والأساتذة عن قيم ومثل الأستاذية وانكبابهم على جمع المال اللازم فى خضم صراع شره على حياة أفضل فى مجتمع شاعت فيه قيم المال والتنافس الاستهلاكى لحدود ما كان يتصورها أحد منذ سنوات غير بعيدة.

ولا شك أن إصلاح أوضاع المدرس والأستاذ بمدارس وجامعات مصر لا يمكن أن يكون معناه الوحيد رفع مستوى أجورهم والرقى بوضعهم الوظيفى رقياً كبيراً فحسب وإنما يجب أن يعنى قبل ذلك أشياء عديدة أخرى لعل أهمها ألا يكون مدرسو مصر هم قاع الناجحين فى الثانوية العامة والذين لم يجدوا أمامهم إلا كليات المعلمين التى تفتح أبوابها لأصحاب أضعف الدرجات؛ فلابد من حدوث تغيير جذرى تكون أعدادٌ من أنبغ تلاميذ المدارس بمقتضاه هم مدرسو المستقبل.

أما آخر وأهم سبل إصلاح التعليم فى مصر فهى عملية المراجعة المرتقبة من الأساس للسياسة التى عرفت بمجانية التعليم، والتى هى فى جوهرها ــ كما ذكرنا فى وضع سابق ــ أبعد ما تكون عن "المجانية" وأقصى ما تكون عن "التعليم" وجوهرها الحقيقى "شيوعية الجهل" لا "مجانية التعليم".

وإذا كان الإمام على ابن أبى طالب هو القائل ــ منذ قرون ــ وهو يصف شعار جنود معاوية عندما تصايحوا هاتفين "لا حاكم إلا الله"، فقال معلقاً "كلمة حق أريد بها باطل" فإننا نعتقد أن شعار "مجانية التعليم" كان أيضاً كلمة حق أريد بها باطل.

لكن قبل الحديث عن النظام الذى أصبح معروفاً بنظام مجانية التعليم أو نظام التعليم المجانى فى مصر فإن كاتب هذه السطور يود أن يوضح للقارىء بعض الأمور الهامة والتى قد تبدو ــ لأول وهلة ــ غير ذات صلة وثيقة بلب الموضوع الأصلى الذى نتناوله فى هذه الجزئية من هذه الدراسة التحليلية عن وضع المؤسسة التعليمية اليوم فى مصر:

فمن جهة أولى فإن علينا أن نتفق على أن مسميات النظم قد تكون ــ فى حالات غير قليلة ــ شيئاً مختلفاً عن جوهر وحقيقة هذه النظم. ففى بلدان العالم الثالث وحيث تشيع درجة غير مرتفعة من التعليم والثقافة فإن استعمال تسميات معينة غالباً ما يكون متناقضاً مع جوهر وحقيقة هذه التسميات، فقد يتحدث البعض ــ فى هذا المناخ ــ عن العدالة الاجتماعية أو مجانية التعليم أو حقوق العمال أو أشكال من المساواة بين الطبقات ولا يكون لهذه التسميات جوهر حقيقى كما أن الواقع غالباً ما يدل على أن هذه الشعارات لا تعدو أن تكون شعارات لا يترجمها الواقع.

ويغلب أن تستفحل هذه الظاهرة فى المجتمعات التى تطبق فيها أو طبقت فيها نظم تنتمى إلى الفكر الاشتراكى ونظم الاقتصاد الموجه والشمولية السياسية، وعلى سبيل المثال فإن مجتمعات أوروبا الشرقية تعج بالحديث عن حقوق العمال وما تكفله لهم النظم الحاكمة فى تلك البلدان من مزايا مع مقارنات لا تكاد تنتهى مع وضع العمال فى البلدان الرأسمالية.

وقد شاعت هذه الروح فى مصر منذ أواخر الخمسينات حيث أصبحنا نتحدث عن شعارات كبيرة دون أن يتجاسر بعضنا على التعرض لهذه الشعارات بالتمحيص للوقوف على نصيبها من الحق والصدق.

ومن جهةٍ ثانيةٍ، فإن الواقع يدل على أن هناك شعارات معينة تجذب بطبيعتها أغلب الناس لاسيما فى مجتمعات لا تتميز بارتفاع المستوى التعليمى والثقافى دون أن يكون انجذاب هذه القطاعات الكبيرة من الناس لتلك الأفكار مبنياً على موقف فكرى ينهض بدوره على تحليل وتدقيق وتحقيق فكرى مبنى على أصول علمية وإنما هو انجذاب عاطفى أو وجدانى فى بيئات تقلص فيها أثر العقل وتعاظم فيها أثر الانفعال والتعاطف.

ومن جهةٍ ثالثةٍ، فإن واقع حياتنا اليوم فى مصر يجعل معظم الناس أشد ميلاً للأساليب الترميمية للمشاكل كما أنه يجعلهم أبعد ما يكونون عن أسلوب التغيير الشامل الكامل بفعل الخوف من ردود فعل اجتماعية وسياسية فى ظل ظروف تحاول أن تبتعد عن أى رد فعل اجتماعى أو سياسى كبير حتى يتسنى للسفينة أن تواصل إبحارها دون مواجهات كبيرة للرياح العاصفة أو للأمواج القاصفة.

فى ظل تلك الحقائق والظروف يصبح من الصعب على الكاتب أو المفكر أن يخالف ما يناسب ويواكب عواطف الناس ووجدانهم. ولكن منذ متى كان المفكر الحقيقى هو الذى يقول لمجتمعه ما يود السواد الأعظم من الناس أن يسمعوه؟ ومنذ متى كان التفكير العلمى يسمح للمفكر الحقيقى أن يقبل المسلمات دون فحص أو تمحيص؟ وكيف يقبل الذين تكونت عقولهم فى مدرسة الفلسفة الغربية العريقة وتتلمذوا على يد فيلسوف فرنسا الأعظم "رينيه ديكارت" أن يقبلوا المسلمات الكبرى دون تمحيصها؟ . . . وكيف لكاتب ومفكر تشرب أفكار أوجست كونت العظيمة والتى جمعها فى كتابه الموسوعى الكبير "دروس الفلسفة الوضعية" والتى تشكل ــ اليوم ــ العمود الفقرى للفكر الغربى فى أكثر مجتمعات الأرض تحضراً وتقدماً أن يقبل الاستمرار مع أفكار لم يثبت نجاحها وصلاحها عندما وضعت ــ على أرض الواقع ــ موضع التجربة ؟

كان ذلك التمهيد إطاراً فلسفياً لازماً لرأينا فى النظام الذى عرف بنظام مجانية التعليم فى مصر، فمن جهة أولى، فإننا نعترض على التسمية؛ فإن التسمية الأوفق هى تسمية "نظام التعليم المنفلت من كل الضوابط". فإن معظم المعارضين لنظام التعليم الحالى فى مصر لا يعترضون على جانب المجانية فيه (لمن يستحق المجانية)؛ ولكنهم يعترضون فى الواقع على التوسع العشوائى فى التعليم فى مصر؛ وهو التوسع الذى شبهناه فى حلقة سابقة من حلقات هذه الدراسة بأنه جعل التعليم فى مصر كالقطار المباح للكافة: يستطيع أى إنسان ــ بصرف النظر عن استعداده وقدراته وذكائه وكده ــ أن يركبه من محطه الأول وما عليه بعد ذلك إلا الانتظار، فإن القطار بالغ به ــ لا محالة ــ المحط الأخير.

نحن إذن لا نعيب على النظام التعليمى الحالى أنه يتيح التعليم مجاناً، فنحن نؤمن أن التعليم يجب أن يكون مجاناً لكل متفوق نابغ ولا سيما من أبناء الطبقات الأدنى فى المجتمع؛ ولكننا لا يمكن أن نسلم ــ بأية حال من الأحوال ــ بصواب أن يكون التعليم بالمجان لأبناء القادرين أو لفلول الفاشلين وعديمى الملكات أيا كان موقعهم على الخريطة الاجتماعية.

كذلك فإننا لا نستطيع أن نرى أية حكمة فى هذا التوسع الرهيب فى التعليم؛ فإذا كانت المجتمعات الأشد ثراء لا تستطيع أن تتيح التعليم ــ مجاناً ــ لكل من يريد،

فكيف لنا ــ ونحن دولة تترنح اقتصادياً ــ أن نفتح الباب على مصراعيه بالكيفية التى نراها اليوم فى مصر؟ إن كاتب هذه السطور يرى أن التوسع الرهيب فى التعليم العام هو أساس البلاء الأكبر فى هذا المجال وأن كل العيوب التى شاعت فى المؤسسة التعليمية فى مصر إنما انبثقت ــ بشكل أو بآخر ــ من هذا التوسع الذى لا نظير له فى أى بلد من البلدان.

ولا يساورنا شك أن أصدق وأحكم ما قيل فى هذا المجال هو ما قاله الكاتب الصديق عادل البُلُك عندما قال ــ فى مقال حديث له ــ إن التعليم هو حقٌّ لمن استطاع إليه سبيلا ــ وقد أردف ــ بحق وصدق ــ قوله :

إن السبيل إما أن تكون "القدرة" أى التفوق أو "المال"

وأعلم أن آلاف الناس سيثيرهم قولى هذا وسيعترضون بشدة على أن يتاح التعليم إما للقادر بتفوقه أو للقادر بماله على أساس أن الثانى لا يماثل الأول. وهو اعتراض عجيب وغريب، فنحن مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة ويؤمن بالتالى بأن من حق من عنده مال أن يتحصل على "سكن" و"علاج" و"سيارة" و"سبل حياة" أفضل عن طريق هذا المال، فكيف نقبل هذا المنطق فى كافة المجالات ثم لا نقبله فى مجال التعليم؟ إلاّ أن يكون أثر الأفكار اليسارية فى حياتنا ــ وهذا واقع ــ لا يزال أكبر بكثير مما يظن معظم الناس.

إن التوسع الحالى الكبير فى التعليم ــ بالمجان ــ سيكون دائماً عاملاً يدفع مستوى التعليم والمؤسسة التعليمية فى مصر إلى أسفل فى عملية انهيار وانحدار مستمرة؛ فمما لاشك فيه أن هناك علاقة ــ لاتنكر ــ بين "الكيف" و"الكم"؛ وما لم يضبط "الكم" لا سيما "الكم المجانى"؛ فمن المستحيل تصور حدوث إصلاح ملموس فى مستوى "الكيف التعليمى".

ومن أشد الأمور غرابة أن يتعثر إنشاء جامعة أهلية فى مصر يلتحق بها أبناء القادرين فى مقابل مصاريف تغطى نفقات التعليم الحقيقية دون أن يكون فى ذلك أى مساس بأبناء غير القادرين. والحقيقة أن سدنة الأفكار اليسارية لا يريدون لهذه التجربة أن توجد أصلاً، لأنها إن وجدت أقامت الدليل على أن التوسع الكمى المنفلت هو سبب التردى الكبير فى مستوى التعليم فى مصر.

(أغسطس ١٩٨٧)

١٠

فن العمل الذى فقدناه

كانت السيارة المعدة للسير فى الرمال الناعمة تنهب الأرض فى موقع بعيد فى وسط صحراء مصر الغربية ـ جنوب منخفض القطارة وشمال بحر الرمال الأعظم ـ عندما استأنف محدثى ـ وهو أحد أكبر ثلاث شخصيات فى صناعة البترول فى العالم بأسره ـ حديثه قائلاً: إن أكبر خطأ يقع فيه المسئولون اليوم فى مصر بل والمصريون جميعاً أن يظنوا أن مصر تعانى اليوم من مشكلة اقتصادية ترجع لنقص الإمكانات أو فقر الثروات؛ فإن مصر غنيةٌ بالإمكانات والثروات الطبيعية؛ ولكن الذى تفتقده مصر اليوم هو "العمل" . . . صمت محدثى برهة ثم استأنف الحديث استئنافاً مشوباً ببعض التردد وهو يقول: إنك تعرف حبى لمصرَ. . . وحرصى على انتعاش الحياة بها وازدهار

اقتصادها . . . ولكنى أأسف كل الأسف لأننى مضطر أن أقول لك إنكم فى مصر قد فقدتم ـ بسبب الأوضاع السياسية خلال السنوات الثلاثين الماضية ـ "فن العمل" الذى بدونه لا يمكن حدوث أى ازدهارٍ أو تقدمٍ أو حتى خروجٍ من الوضع الخانق الذى تمرون به اليوم، إننى قبل زيارتى الحالية لمصرَ كنت منغمساً فى مطالعة ودراسة مجموعةٍ من التقارير التى وضعتها صفوةُ العقول الاقتصادية والسياسية فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وقد كانت دهشتى بالغة أن أجد كل التقارير تنتهى لحقيقة مؤسفة وهى أن دخل مصر اليوم مستمدٌّ من خمسة أو ستة مصادر لا علاقة لها بـ "فن العمل" الذى كنت أحدثك عنه منذ قليل. فأنتم تعتمدون على (١) تحويلات المصريين العاملين بالخارج ثم على (٢) دخل مصر من البترول ثم (٣) إيرادات قناة السويس ثم (٤) السياحة ثم (٥) القطن وباستثناء المصدر الأخير "القطن" فإن عنصر القيمة المضافة THE ADDED VALUE يكاد يكون منتفياً بالنسبة للمصادر الأخرى على أساس أن عملَ المصريين بالخارج لا يمكن احتسابه كعملٍ بالداخل لأنه جزء من العملية الإنتاجية فى بلدٍ أو بلدان أخرى. أما البترول وقناة السويس والسياحة فإن عملكم يمثل مصدراً هامشياً للدخل المتوفر عن طريق هذه المصادر.

وفى اعتقاد كاتب هذه السطور أن النظم السياسية والاقتصادية الاشتراكية التى طبقت فى العديد من بلدان العالم الثالث مثل مصر والجزائر وليبيا وكوبا وتنزانيا والعديد من بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان أفريقيا هى المسئول الأول والأخير عن فقدان شعوب تلك البلدان لفن العمل وروح الإنتاج التى بدونها يصبح الحديث عن الإصلاح الإقتصادى ضرباً من الهزل والجهل معاً.

فتلاشى روح المبادرة الفردية والابتكار بدافع الربح الشخصى والمنفعة الشخصية ونتفاء التمايز بين أفراد المجتمع نتيجة الفهم الاشتراكى السقيم لفكرة المساواة ناهيك عن انتفاء "الخطر" اللازم لوجود النشاط البشرى وذلك من جراء تطبيق قوانين وتشريعات عمالية تؤدى لاستئصال أسباب التفوق والمنافسة وتغل أيدى أصحاب الأعمال الخاصة أو المشروعات أو مديرى المشروعات العامة عن عقاب المخطىء وإثابة المتميز؛ كل ذلك خلق فى بلدان العالم الثالث والتى نُكبت بتطبيقات اشتراكية سياسية واقتصادية قطاعاً كبيراً من المواطنين غير المؤهلين وغير القادرين وغير الراغبين فى

العمل؛ ثم جيلاً بعد جيل تفقد الأمة بأسرها "فن العمل" الذى هو سر التقدم والازدهار بل الاستقرار والاستمرار.

ومن أدهى النكبات التى تجرها التطبيقات السياسية والاقتصادية الاشتراكية على الشعوب؛ لا سيما الشعوب ذات المحصول التعليمى والثقافى الهزيل كجل شعوب العالم الثالث؛ استشراء روح وطابع "الموظف العام" واختفاء روح وطابع "رجل الأعمال" ليس فقط بين العمال والموظفين ولكن أيضاً وسط الكادر الأعلى من شاغلى الوظائف العليا والقيادية بما فى ذلك رؤساء الشركات والهيئات والمؤسسات العامة والمرافق الكبرى.... بل وسائر الشخصيات العامة بما فى ذلك الوزراء ورؤساء الوزراء. وكاتب هذه السطور يملك أمام ضميره الأدبى أن يجزم أنه من بين أكثر من ثلاثين وزيراً فى مجلس الوزراء الحالى فإن وزيراً واحداً أو وزيرين لا أكثر هما اللذان يتحليان بعقلية رجل الأعمال الدولى والذى يقيم اعتباراته على أساس تجارى (والتجارة والسياسة أمرٌ واحد لقيامهما معاً على المصالح) لا على أساس عقلية الموظف العام والتى تحكم فكر أكثر من ثلاثين وزيراً من وزراء مصر المعاصرين!

وإذا احتاج القارىء الجاد لدليل آخر على أننا ـ بفعل النظام السياسى الذى ساد مصر خلال العقود الثلاثة الماضية ـ قد فقدنا كلية "فن العمل" اللازم لازدهار الحياة وقبل ذلك لخروجنا من الضائقة الخانقة التى تمر مصر ويمر المصريون اليوم بها؛ فإننا نطلب من القارىء المنصف أن يتأمل معنا مثالاً كبيراً من أمثلة الفشل والإخفاق فى حياتنا والناجمين ـ فى المقام الأكبر ـ عن افتقادنا لفن العمل المنتج والخلاق وهو مثال القطاع العام المصرى فقد استثمرت الدولة فى هذا القطاع ما يقرب من ألف مليار جنيه بينما يحقق القطاع العام المصرى إيراداً سنوياً فى حدود ألف وخمسمائة مليون جنيه بمعنى أن العائد الاستثمارى للقطاع العام المصرى هو واحد ونصف فى المائة!!

فهل نحتاج لأدلة أخرى على صواب رؤيتنا ورجاحة تحليلنا لخلفية الوضع الراهن اليوم فى مصر بعد هذا المثال الدال دلالة قاطعة على أنه بسبب انتفاء عنصر العمل الفعال والمنتج فإن القطاع العام المصرى لا يحرك ساكناً تجاه طلب النجدة من مصر وأبنائها رغم أنه كان بوسعه ـ وفق المجرى الطبيعى للأمور ـ أن يمد مصر سنوياً بما لا

يقل عن ثلاثة أضعاف حجم المساعدات الأمريكية الإجمالية لمصر؛ وهى المساعدات التى علينا أن نبذل قصارى الجهد للاستغناء عنها كمقدمة لازمة للنهوض بأنفسنا مما نحن فيه؛ وإن كنا أبعد ما نكون عن تحميل النظام الحالى فى مصر مسئولية موضوع المساعدات الأمريكية لمصر؛ فهو وضع حتمى لممارسات سياسية واقتصادية خاطئة لا تمت للمنطق والعقل الراجح والوعى السياسى بصلة ولا يسأل عنها العهدُ الحالى وإن كان من المنوط به ـ حتماً ـ إيجاد العلاج الحاسم لهذا الوضع.

وإذا أمعنا النظر قليلاً حولنا لوجدنا أن "العمل" الفعال والمنتج والخلاق يكاد يكون منتفياً فى سائر المجالات وكافة المستويات: فالشعارات السياسية التى سئم الناس تكرارها مثل اقتحام مشاكل الجماهير... توفير السلع للمواطنين.. ورفع مستوى الإنتاج... استصلاح "كذا" ألف ألف فدان... ربط الأجور بالإنتاج... إلى آخر الشعارات التى اعتاد الناس على مطالعتها كعناوين رئيسية لافتتاحيات الصحف اليومية؛ هذه الشعارات لماذا تظل محض كلمات؟... لأننا فقدنا فن العمل القادر على تحويل الشعارات لإنجازات... ولأننا سلطنا على أنفسنا ـ بفعل نظامنا السياسى ـ الجدل وحلنا بين أنفسنا وبين العمل.

ولو تأمل المصرى اليوم ـ أيا كان موقعه ـ كل ما حوله من بضائع وآلات ومنتجات لوجدها ـ رغم شعار "صنع فى مصر" المرفوع منذ سنوات ـ من صنع الخارج؛ يستوى فى ذلك أكثر من نصف طعامنا ولباسنا وآلاتنا والمواد التى تبنى بها بيوتنا... فماذا يعنى ذلك إلا أننا نعيش فى عالم من الشعارات والأقوال... عالم لا يعوزه شىء غير العمل وإلا فكيف لا تستطيع حكومة ـ أيا كانت ـ أن تظل سنوات عاجزة عن حل مشاكل بسيطة كأكتفائنا من الأسمنت اللازم لعمليات البناء (تنفق مصر على شراء الأسمنت يوميا ما يعادل الدخل اليومى الصافى لقناة السويس!) وكيف تعجز الحكومة تلو الحكومة عن حل المشكلة الزراعية فى مصر؛ وحلها لا يحتاج إلا لعمل متقن واحد هو إلغاء التشريعات التى أدت بالزراعة فى مصر لوضعها المأساوى الراهن، وكيف يتفق الكافة على ضرورة ترك العلاقة بين مالكى ومستأجرى الوحدات السكنية لقواعد العرض والطلب ثم تبقى قوانين الإسكان على حالها منذ وضعت فخلقت مأساة المساكن الراهنة؛ وهى مأساة ندرة أمام طوفان من الطلب فى مناخ من عدم القدرة!

وكيف نتحدث عن "العمل" و"الإنتاج" ونترك جل رؤساء الشركات العامة يقدمون لأمتهم وبنى جلدتهم كل عام دليلاً جديداً على فشل إدارتهم وعظم بلائنا بهم وبالخسائر التى يشرفون باقتدار على بلوغها! وإذا كنا حريصين حقاً على "العمل" . . . فأين هو الوزير أو الكبير الذى حوسب على أخطائه ناهيك عن وعوده وتعهداته الزائفة.

وما الفرق بيننا وبين دول ناهضة مثل تركيا واليونان. . . إلاّ عنصر العمل الفعال والمنتج والخلاق.

ولعل كل حديث عن "العمل" ولزوميته وضرورته واستحالة إنجاز أى تقدم أو ازدهار بدونه يظل حديثاً ناقصاً ما لم نذكر أهم الأعمال الواجبة قاطبة وهو الواجب الملقى على عاتق جهاز الحكم بوجه عام ورئيس الجمهورية بوجه خاص إذ تتركز معظم السلطة التنفيذية فى يده للقيام بأجل الأعمال التى تشرئب إليها أعناق المخلصين من أبناء هذا البلد وهو "تحطيم إطار الفشل" الموروث عن ثلاثين سنة من الإخفاق وهو الإطار الذى فى ظله فقد المصريون فن العمل؛ بدلاً من السياسات الاقتصادية الحالية القائمة على الاقتصاد من هذا البند وضغط بعض نواحى الإنفاق فى ذاك والتشدد فى جنى الضرائب والرسوم الجمركية؛ وكل ذلك يندرج عندنا تحت باب "اللا ـ عمل"؛ فكلها إجراءات تشبه قيام رجل فقير معدم لا يملك إلا عشرين جنيهاً بإعادة توزيعها على جيوب ثوبه؛ وهو فى النهاية لا يزداد إلا فقراً لأنه لا يعمل على "خلق" المال والثروة والقيمة عن الطريق الوحيد لذلك وهو "العمل" الخلاق والفعال والمنتج.

(ديسمبر ١٩٨٦)

١١

ملاحظات حول الكتابة السياسية فى مصر

عندما يتأمل سياسى ـ بالمعنى الحقيقى لا بالمعنى المحلى ـ الكتابات السياسية فى صحفنا اليومية والأسبوعية، سواء منها المسماة بالصحف القومية أو المعروفة بصحف المعارضة؛ فإنه لا يملك أن يحول بين نفسه والشعور العميق بالإحباط لهبوط مستوى هذه الكتابات لدرك بالغ الانحدار؛ وهو انحدار يتميز بأمرين لا يخفيان على أى سياسى ـ بالمعنى الحقيقى لا بالمعنى المحلى ـ؛ ناهيك عن مفكر أو منظرٍ سياسى، وهذان الأمران هما :

أولاً : الطابع القبلى للحوار.

ثانياً : انعدام الاتساق الفكرى فى تلك الكتابات السياسية .

أما الطابع القبلى للحوار؛ فأعنى به ذلك الأسلوب فى التحاور الذى

يدل بوضوح على أن معظم كتابنا السياسيين ـ شأنهم شأن عدد كبير من المصريين المعاصرين ـ لا يستطيعون إلاّ أن يكرهوا ـ وربما يمقتوا ـ معتنقى الأفكار المخالفة لأفكارهم : فمن لم يكن يردد ما نردد ويؤمن بما نؤمن ويرفع الشعارات التى نرفع فهو ـ حتماً وبالبداهة والضرورة ـ عدو مبين. وكاتب هذه السطور لا يجد وصفاً لذلك الأسلوب فى التحاور أدل من وصفه إياه بالقبلية .

إن نظرةً عابرة إلى كتابات معظم السياسيين بما فيهم معظم كبار كتاب وعدد من رؤساء تحرير الصحف المشهورة تؤكد لنا أن ذلك الأسلوب القبلى فى التحاور السياسى بات هو الصفة الغالبة لمعظم ما ينشر من مقالات وكتابات سياسية .

وقد زاد الطين بلة أن معظم العاملين فى صحفنا ـ القومية والمعارضة على السواء ـ لا يدركون الفارق الخطير بين "الصحفى" و"الكاتب السياسى" ؛ ففى خضم الصحافة المؤممة والكتاب الموظفين ظن الصحفيون أنهم ـ بالضرورة ـ سياسيون بل ومن مفكرى السياسة ومنظريها (إذا رفعتهم الأيام لمقام رئاسة التحرير) . كما زاد الطين بلة أن مرور أكثر من ثلاثين سنة على خضوع الصحافة للسلطة التنفيذية قد أدى - بالضرورة ـ لانحسار جيل الكتاب الموهوبين وامتداد ظل جيل الكتاب الموظفين الذين تعلموا الكتابة وتحرير المقالات فى أزمنة غابت فيها الحرية غياباً كاملاً فى بعض الأحيان وغياباً شبه كامل فى أحايين أخرى .

والمؤسف للغاية أن تظل صحف المعارضة متمسكة بهذه الروح القبلية فى التحاور والتى تذكرنا بالمستوى الهابط لمجلة الكشكول ومجلة البعكوكة فى الأربعينات رغم أن صحافة المعارضة اليوم لم يمارس عليها أى كبتٍ أو ضغط ولم يصادر لها عددٌ واحد من أعداد مجلاتها وصحفها خلال السنوات الست الماضية ولكنها مأساة جيل من العاملين بالصحافة لم يشرب إلا البهتان والرياء حتى أصبح عاجزاً عن إنتاج أىِّ شىء عداهما وليطالع من شاء صحف الديموقراطيات الغربية بأسرها وليدلنا على كتابات سياسية تشبه ما تزخر به كل صفحات صحفنا المعارضة بغض النظر عن لونها الحزبى .

ومن الأمور ذات الدلالات الواضحة أن الكتّاب الذين اشتغلوا بالصحافة قبل ١٩٥٢ هم من الكتاب غير المحترفين والذين يكتبون للصحف على سبيل الهواية لا غير.

ومن المؤكد أن الضحالة الفكرية للأجيال الجديدة ومأساة خوائها الثقافى وهزالة تكوينها إنما هى أمور تضيف لظاهرة التحاور القبلى بعداً مؤلماً إضافياً: فأصحاب الثقافات الرفيعة لا يمكن أن يتحاوروا بأساليب الغوغاء ومصطلحات الرعاع والدهماء.

وأما انعدام الاتساق الفكرى فى جل الكتابات السياسية التى تزخر بها صحفنا - القومية والمعارضة - فمأساة أخرى تجعل من عدم مصداقية ما يكتب - بالإضافة للطابع القبلى - نتيجة حتمية.

وأعنى بانعدام الاتساق الفكرى فى معظم الكتابات السياسية التى نطالعها فى الصحف أن تلك الكتابات لا تعبر عن فكر سياسى واقتصادى شامل ومتكامل: فمرة نجد آراء الكاتب تتجه لتبنى وجهات نظر ليبرالية ثم نجد مقالاً آخر لنفس الكاتب يحمل أفكاراً تنطلق بوضوح من منطلقات يسارية... وربما فاجأنا نفس الكاتب بمقال ثالث يدافع بحرارة عن أفكار تخلط بين السياسة والدين خلطاً بالغ التطرف والرجعية! والواقع يؤكد أن معظم كتابنا السياسيين إنما ينشرون على الناس كتابات لا يمكن أن تكون بشكل من الأشكال منتمية لفكرٍ واحدٍ فى مقدماته ونتائجة.

ولننظر - على سبيل المثال - إلى الكتابات السياسية فى صحيفة حزبٍ معارضٍ يُفترض أنه حزب ليبرالى يمينى يؤمن بالإقتصاد الحر والتعددية السياسية كحجر الزاوية لفكره الاقتصادى والسياسى؛ فإننا واجدون لا ريب - كتابات تعارض - بأساليب شديدة الضراوة - مواجهة الدولة لسياسة الدعم. ويأخذنا كل العجب: هل يمكن لحزبٍ مماثل فى أوروبا الغربية أن يهاجم بسخرية مريرةٍ سياسة مواجهة دعم الدولة لمئات السلع ثم لا ينفض من حوله كلُّ أنصاره الذين سيقولون لأنفسهم ولحزبهم عندئذ: ليس بوسعنا أن نظل على إيماننا بهذا الحزب الذى شايعناه لإيماننا بالاقتصاد الحر بعد أن تناقض مع نفسه هذا التناقض المذهل وهاجم مواجهة سياسة الدعم لا لسببٍ إلا من أجل اغتنام فرصة سنحت للهجوم على الحكومة.

وإذا احتاج القراء لمثال آخر، ذكرت لهم أن جريدة نفس الحزب - والذى يفترض أنه حزب يؤمن بالإقتصاد الحر - قد دأبت على نشر أخبار تزخر بالهجوم على سياسة الدولة

الجديدة بخصوص أسعار تحويلات العملات الأجنبية وتبشر بفشل هذه السياسة الجديدة، رغم أنها سياسة تنبع ـ قلباً وقالباً ـ من أفكار ومبادىء الاقتصاد الحر، وكان الأحرى بذلك الحزب وجريدته أن يشدا من أزر الحكومة ويناصراها فى منهجها هذا الجديد، ويبينا لها سبل اكتمال النجاح ولكنها الرغبة الجامحة فى الهجوم والتجريح والفضح. ولننظر إلى كتابات معظم كبار كتابنا فإننا واجدون نفس التناقض المستمر والذى يعبر بوضوح تام عن انتفاء الاتساق الفكرى فيما يكتب هؤلاء الكتاب.

ولا ريب أن الاتساق الفكرى الذى نجده واضحاً فى كتابات الكتاب الغربيين إنما يتطلب مستوى من الثقافة والمعرفة هى ـ بالقطع ـ ليست مما يتحلى به معظم الصحفيين بما فيهم جل كبار الكتاب المشهورين.

ولا ريب أن إحقاق الحق يحتم أن نستثنى من هذه النوعية معظم الكتاب اليساريين، فإننا وإن كنا نخالفهم قلباً وقالباً فى كل ما يقولونه ويكتبونه وينشرونه، فإننا نسلم لهم بالإتساق الفكرى فيما يقولون ويكتبون وينشرون. كذلك فإن إحقاق الحق يحتم أن نستثنى من هذه النوعية طائفة قليلة من كبار الكتاب السياسيين ـ نشأ معظمهم قبل ١٩٥٢ ـ الذين رضعوا مهنة الكتابة بوجه عام والكتابة السياسية بوجه خاص من أثداء أقل تشبعاً بروح القهر والطغيان وعبودية الوظيفة العامة وهو ما يحول بينهم وبين التردى فى مسالك ومهالك التناقض الفكرى.

إن من حق كل منا أن يكون كما يريد وكما يريد له تكوينه الفكرى والثقافى أن يكونه؛ ولكن من المستحيل أن يكون من حق حملة الأقلام الذين يفترض فيهم أنهم سدنة عقل الأمة المصرية وحماة ضميرها أن يكونوا كل يوم فى درب غير الدرب التى ساروا فيها ودعوا الناس أن يسيروا فيها بالأمس القريب والكاتبُ الذى يفعل ذلك ـ وما أكثر الذين يفعلون ـ إما لا يعرف، فهو إذن واقف تحت شجرة العماء، وإما يعرف، فهو إذن واقف تحت شجرة الرياء: ولا ثالث للحالين.

(مايو ١٩٨٧)

١٣

اقتصاد مصر إلى أين؟

تـزف لنا صحفنا القومية بين الحين والآخر أخباراً تستقيها من مصادر إعلامية خارجية تحسن الاقتصاد المصرى وأحياناً تستعمل صحفنا عبارات مثل "تجاوز الاقتصاد المصرى لمرحلة الخطر" أو "تجاوز الاقتصاد المصرى لأخطر ضائقة أو أزمة عرفها" . . . إلى نهاية الأخبار التى تزفها لنا تلك الصحف بين الحين والآخر، ومن سوء الحظ أننا من جهة نتابع جل ما ينشر عن اقتصاد مصر فى العالم الغربى سواء فى أوروبا أو فى الولايات المتحدة وبالذات الدراسات العميقة لمراكز البحث الكبرى؛ ومن جهة أخرى فإننا وإن كنا نريد أن نصدق فليس بوسعنا أن نفعل لأننا على يقين أن الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتحسن تحسناً حقيقياً عن طريق سبل العلاج الترميمية؛ وأعتذر كل الاعتذار عن استعمالى لتعبير آخر هو "المعالجات الترقيعية"؛ إذ

انني وان كنت لا أؤمن ـ قط ـ بأن على الكتاب أن يستعملوا لغة العامة؛ إلا أنه التعبير الأدق؛ إذ أن كل ما تبذله الحكومة من وسائل للإصلاح إنما يشبه من "يرقع" ثوبه لا من يستبدله بغيره لأنه أصبح عديم الفائدة لا يصلح ولا يجدى معه إصلاح من أى نوع ولا يناسبه مصير سوى الاستبدال العام التام ببديل أفضل منه.

أما الدراسات العلمية التى تصدرها مراكز البحث الموثوق بها والتى يتبع معظمها كبريات الجامعات العالمية العريقة ذات الصيت الذائع؛ فإن جلها يجمع على أن اقتصاد مصر ـ كما يبدو الآن ـ إنما تنتظره أوقات أشد عسراً وضائقات أكبر مما عرف خلال عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦؛ ولا نريد أن نثقل على القراء بالإحالة لعشرات الدراسات الاقتصادية التى نشرت مؤخراً عن مراكز بحث لا توجد ذرة شك فى سمو مكانتها وعلو قدرها.

وإذا كنا نؤمن بمصداقية هذه الدراسات إلا أننا نختلف معها حول المستقبل؛ فبينما تجزم معظم الدراسات بأن المستقبل الاقتصادى لمصرَ سيكون أشد عسراً، بشكل لا يدع مجالاً لبصيص أمل، فإن كاتب هذه السطور يؤمن أن واقع المستقبل قد يكون حقاً كذلك إذا لم تعد الحكومة النظر فى أسس الفلسفة الاقتصادية المصرية؛ أما إذا خضعت هذه الفلسفة الاقتصادية للمراجعة ثم التعديل ـ الجذرى ـ فى الاتجاه الصحيح؛ فإن الجزم بقتامة صورة المستقبل الاقتصادى فى مصر يكون محض تشاؤم لا يستند إلى دليل علمى سليم وربما يستند إلى الرغبة فى بقاء مصر على حالها المريضة اليوم.

وتفصيل الأمر، أن جميع الدراسات العالمية الرصينة عن اقتصاد مصر اليوم تجمع على أن قتامة الصورة ترتبط باعتماد مصر فى دخلها على عدد محدود من المصادر التى سيتوالى انخفاض دخل كل منها إما لأسباب داخلية خاصة أو لأسباب دولية عامة، ونحن نصدق ـ بشكل مطلق ـ أن الواقع هو كذلك فعلاً: فدخل مصر اليوم إنما يتأتى من (١) تحويلات المصريين بالخارج و(٢) دخل قناة السويس و(٣) دخل قطاع البترول و(٤) دخل القطاع السياحى و(٥) الدخل الهزيل من الصناعة والزراعة ولاسيما عوائد صادرات القطن المصرى والتى تناقصت فى العام الأخير بشكل ملموس.

وإذا كان المراقبون والمحللون الأجانب ولا سيما الغربيون منهم يميلون للاعتقاد بأن السنوات العشر المقبلة سوف تشهد ـ فى الغالب الأعم ـ انخفاضاً ملموساً فيما يحققه كل مصدرٍ من المصادر الخمسة المذكورةآنفاً؛ فإننا نعتقد أن تحرى الدقة والتزام الموضوعية يحتم علينا أن نقول. إن المستقبل مرهون تماماً بموقف إدارة الرئيس مبارك والحكومة المصرية من الفلسفة الاقتصادية التى تسود فى مصر فإذا أبقينا على الفلسفة الحالية والتى تقوم على عدم الإقدام على تغييرات جوهرية وجذرية فى بنية الاقتصاد المصرى والرغبة فى الإبقاء على "الهيكل العام" لهذا الاقتصاد كما هو، بما يشتمل عليه من بنيات تنتمى للطور الرأسمالى الوليد الذى ينتمى للتجارة الصغيرة الحرفية أكثر من انتمائه للصناعة الحقيقية وهى بنيات ورثتها مصر المعاصرة عن الحقبة الملكية (قبل ١٩٥٢) إلى جوار بنيات اشتراكية ضخمة الحجم ـ لا العائد ـ ورثتها مصرُ المعاصرة عن الحقبة الناصرية، إلى جوار بنيات تنتمى بشكل مبتسر للاقتصاد الحر ورثتها مصرُ المعاصرة عن الحقبة الساداتية؛ نقول إذا أبقينا على هذه الصورة كما هى الآن، فإن علينا ـ للأسف الشديد ـ أن نؤمن بأن ما يتوقعه لنا المراقبون الاقتصاديون والمحللون الغربيون من استمرار فى الضائقة الراهنة خلال العقود القادمة هو مصير محتوم لا فكاك منه.

أما إذا راجعنا هذه الصورة والفلسفة التى تحكمها ـ إن جاز أن تحكم هذه الفوضى فلسفة من أى نوع ـ وانتهينا إلى ضرورة المعالجة الحقيقية لمواطن الداء ولو اقتضى الأمر إجراء العديد من عمليات البتر لأجزاء ـ فى الهيكل ـ تضر ولا تنفع؛ وإذا آمناً أن العلاج الوحيد إنما يكون بتوليد روح الاقتصاد الحر فى الهيكل الديناصورى المشلول العاجز عن الإنتاج، فإن انتقال اقتصادنا من طور التراجع والضمور والانحدار إلى طور التقدم والنمو والازدهار هو أمر لا ينبغى الشك فيه.

والمعنى الوحيد للعلاج ـ فى اعتقادنا ـ أن تصفى كل شركات وهيئات ووحدات القطاع العام التى تخسر وكذلك التى تحقق عائداً سنوياً حقيقياً لا يتجاوز ٤٪؛ وهو الحد الأدنى الذى لا ينبغى قبول حدٍ أدنى منه.

والمعنى الوحيد للعلاج ـ كذلك ـ أن ترفع الدولة يدها عن إدارة آثارنا وعن إدارة القطاع السياحى وتعهد إلى القطاع الخاص المصرى والمشترك بذلك، ويتطلب ذلك أن

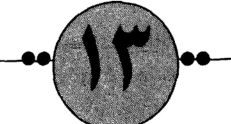
يكف عدد من كتابنا ـ الذين لا يستطيعون إدارة حانوت صغير ـ عن الصراخ الغوغائى كلما تحدث أحد عن ضرورة الانتقال من الإدارة الحكومية للقطاع السياحى لإدارة القطاع الخاص المصرى والمشترك .

والمعنى الوحيد للعلاج ، أن يلغى كل سعر مصطنع للعملة المحلية ويستبدل به السعر الوحيد الحقيقى (والذى نطلق عليه للأسف "سعر السوق السوداء") .

والمعنى الوحيد للعلاج أن ننسف الإطار القانونى للعلاقة بين المالك والمستأجر سواء فيما يتعلق بالأراضى أو الوحدات السكنية أو المحلات التجارية .

فإن لم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك؛ فإن علينا أن ننتظر مستقبلاً تزخر سماؤه بالسحب الداكنة للديون الخارجية المتعاظمة والانفجار السكانى وتراجع دخل كل مصدر من مصادر الدخل التى أشرنا إليها آنفاً ـ ولا نلومن إلا أنفسنا ومستشارى السوء وزبانية الجحيم .

(فبراير ١٩٨٧)



لماذا لا يستقيل أحدٌ فى مصر؟

المـراقب للحياة العامة فى البلدان العريقة فى الديموقراطية وللحياة العامة فى مصر لا يسعه إلا أن يلاحظ أن مصر بلد لا يستقيل فيه أحد من الناس لا سيما من شاغلى الوظائف الكبرى كرئيس الوزراء ونوابه والوزراء ورؤساء اللجان المختلفة بالمجالس العليا ورؤساء الهيئات والمؤسسات العامة ورؤساء المرافق العامة والشركات فما معنى هذه الظاهرة؟؟ وما هو سببها؟

لعل أروع تحليل وتأصيل لظاهرة عدم استقالة الكبراء فى مصر هو ما كتبه عملاق الفكر العربى وصاحب أعظم عقل مفكر ومنظر فى مصر خلال هذا القرن وهو الكاتب الكبير عباس العقاد فى دراسته الفذه عن "سعد زغلول" والتى أصدرها فى نيف وستمائة صفحة منذ خمسين سنة (١٩٣٦) وذلك خلال حديثه عن استقالة سعد زغلول

من الوزارة (كوزير للحقانية فى وزارة محمد سعيد باشا فى سنة ١٩١٢) والتى كانت بمثابة حادث عجيب فى نظر المصريين الذين لم يعتد أحد منهم أن يرى الكبراء والوزراء يستقيلون.

يقول العقاد وهو يتحدث عن الأوضاع فى مصر ١٩١٢: "فى البلاد الدستورية يخرج الوزير من ديوان الحكم ويعود إليه أكثر من مرة واحدة فى السنة الواحدة تبعاً لاختلاف الآراء العامة واختلاف مواقف الأحزاب بين الصداقة والخصومة والتألب والتفرق فى المناوشات البرلمانية وقد يكون نفوذه وهو معارض أكبر من نفوذه وهو فى ديوانه، مقيداً بقيود الوظيفة، مطالباً برعاية المراسم الوزارية، فإذا اعتزل المنصب فترة من الزمن لم يزل مرجواً مخشياً محسوباً له حسابه، ولم ييأس منه أصدقاؤه أو يستخف أعداؤه بشأنه لأنه يظل حيث كان قادراً على عمل متأهباً لعودة قريبة إلى الحكم، مرجحاً لهذا الجانب أو لذاك فى مواقف الأمة ومواقف النواب.

"أما الوزير فى مصر قبل خمسة وعشرين سنة فقد كان بين حالتين ليس بينهما حالة وسطى فهو إما (وزير) أو (لاشىء) فإذا خرج من الحكم فلا رجاء فيه ولا ضرر منه، ولا أمل فى عودته إلى الحكومة أو مشاركته فى الحياة السياسية، لأنه كان يرتقى الوزارة بعد أن يتقلب فى وظائف الحكومة من أصغرها إلى أكبرها.

السلم الادارى:

"ويستغرق فى خلال ذلك ما يستغرق من وقت لا يقل عن أربعين أو ثلاثين سنة فمن معاون إلى مأمور إلى وكيل مديرية إلى مدير فى الدرجة الثالثة فالثانية فالأولى، إلى وكيل وزارة أو وزير يبلغ من العمر الخامسةوالخمسين أو الستين لا يطلب منه عمل ولا يعتمد عليه فى سياسة عامة....

"يقضى الوزير ما يشاء له الحظ فى منصبه ثم يخرج منه إلى داره وهو شيخ قد جاوز الستين وخطا إلى السبعين فماذا يصنع فى الأيام المعدودات الباقيات له من الحياة؟....
إنه لو كان شاباً لما استطاع أن يعمل شيئاً لأنه لم يخلق ليكون من أصحاب الأعمال؛ فإذا كان فى تلك الشيخوخة الفانية فهو من باب أولى لا يقوى على عمل ولا يفكر فيه، ولا

يبقى منه ما يرجوه راج أو يخافه خائف، إن هو إلا خارج من سجل الأحياء فى الحقيقة لا من سجل الحياة الوزارية وحسب، فهما لفظان مترادفان.

"من هنا نستطيع أن نعلم أن المجازفة بالاستقالة أمر ليس بالهين فى عرف الوزراء المصريين".

هذا ما كتبه كاتب الشرق الكبير "عباس العقاد" منذ خمسين سنة وهو يتحدث عن الوزراء والكبراء فى مصر وأسباب عجزهم عن الاستقالة من مناصبهم أياكانت الإهانات التى تلحق بهم فهل لا يصدق تشخيص العقاد هذا اليوم على جل شاغلى الوظائف العامة وشخصيات الحياة العامة فى مصر ـ وهى حياة وظيفية حكومية فى الأغلب الأعم؟؟... بلى يصدق التشخيص كل الصدق وينطبق كل الانطباق على جل شخصيات الحياة العامة اليوم فى مصر.

فنظراً لعدم وجود حياة سياسية وحزبية مستقرة منذ أجيال من جهة أولى ونظراً لارتباط أرزاق ومزايا ومنافع شاغلى الوظائف العامة العليا ببقائهم واستمرارهم فى تلك الوظائف؛ فإن الإقدام على الاستقالة عند استحالة تمسك رجل الحياة العامة أو الوظائف العليا الكبير بموقفه أو مبدئه أو عند تعرضه لما يخدش الكرامة والإباء... سوف يبقى بعيداً كل البعد عن التحقق مع وجود استثناءات نادرة بين الحين والآخر.

الصبر على الضيم:

والذى يساعد المصرى اليوم فى المناصب الكبرى على التمسك بها رغم وجود العديد من الأسباب التى تدعوه لتركها فى حالات كثيرة أن الصبر على الضيم كان ولا يزال معلماً رئيسياً من معالم الشخصية المصرية؛ وكما قال العقاد فى نفس المؤلف عن سعد زغلول فإن المثل الشعبى "إصبر على جار السوء، فإما أن يرحل وإما أن تحل به داهية" هو حقيقة من حقائق السلوك الحياتى لمعظم المصريين بسبب ضيق الرزق ووجوده دائماً فى يد الحكام على خلاف المجتمعات الديموقراطية الغربية والتى لا ترتبط أرزاق ومصالح الناس فيها بالحكام وإلا طارت مقاعد الحكم من تحتهم.

ومن الأمور الثابتة، أنه كلما نمت الديموقراطية واستقرت اعتاد الناس أن يروا الوزراء وغيرهم من شاغلى المناصب العامة الكبرى يستقيلون من مناصبهم إذا خولفت

آراؤهم مخالفة لا يكون بوسعهم بعدها الاستمرار فى الحكم أو إذا تصادموا مع رئاساتهم (وإن كان رئيساً أو رئيس الحكومة)أو إذا وجه إليهم نقد يأبون البقاء بعده فى مناصبهم أو إذا مست كرامتهم أو كبرياؤهم .

استقالات شهيرة :

المراقب للحياة السياسية فى مصر لا يسعه أن ينكر أن المناخ السياسى فى مصر بعد تشكيل أول وزارة شعبية فى تاريخ مصر الحديث (وزارة سعد زغلول فى أوائل سنة ١٩٢٤) وإن كانت قد شابها دوماً ما يجعلها إما ديموقراطية ناقصة (فى حالات الوزارات الوفدية) أو أدنى للعدم (فى حالات وزارات المستقلين وأحزاب الأقلية من توابع القصر وسلطات الاحتلال كالأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والسعديين وحزب الكتلة الوفدية). . . قد أتاح لسجلات التاريخ أن تحتفظ لنا بمجموعة من الاستقالات الشهيرة التى كانت أعظمها استقالة وزارة سعد زغلول فى شهر نوفمبر ١٩٢٤ بعد مقتل السردار البريطانى لى ستاك ومطالب بريطانيا المهينة والتى رفضها سعد زغلول فى كتاب مشهور له يومذاك .

ويعتقد كاتب هذه السطور أن بوسع أكبر المؤرخين المتخصصين فى تاريخ مصر المعاصرة وهما الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان والأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أن يتحفا القراء بفصول أعمق وأشمل عن أشهر الاستقالات فى تاريخ مصر الحديث وقد سمعت بعض تفاصيل ذلك منهما عندما تشرفت بزمالة المؤرخ الكبير الدكتور عبد العظيم رمضان منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة فى جامعة قسنطينة بالجزائر حيث كان المؤرخ الكبير أستاذاً لكرسى التاريخ الحديث بها وكان كاتب هذه السطور مدرساً مساعداً بكلية الحقوق بنفس الجامعة وكذلك عندما تشرفت بزمالة المؤرخ الكبير الدكتور يونان لبيب رزق صاحب أشمل دراسة موسوعية عن تاريخ الوزرات فى مصر فى جامعة محمد بن عبد الله بمدينة فاس العريقة بالمغرب منذ عشر سنوات حيث كان المؤرخ الكبير أستاذاً لكرسى التاريخ الحديث بها وكان كاتب هذه السطور مدرساً بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية بنفس الجامعة .

(نوفمبر ١٩٨٧)

١٤

سعد زغلول
ووحدة عنصرى الأمة المصرية

فى اعتقادنا ـ الراسخ ـ أن حماية الأقلية أو الأقليات هى إحدى الدلائل الكبرى على التحضر والعراقة فى الإنسانية. وفى اعتقادنا ـ كذلك ـ أن ظلم الأغلبية للأقلية أو للأقليات والتضييق عليها ومحاصرتها واضطهادها والانقاص من حقوقها ولا سيما فى الأمن والأمان على المعتقدات والأموال والأفراد هى من أكبر أدلة الهمجية والتخلف، ولا يساورنا شك أن المسلمين يستطيعون أن يفخروا كل الفخر بأن دينهم وأن تاريخهم قد زخرا بأنبل الأفكار والمواقف تجاه الأقليات الدينية بوجهٍ عام وتجاه المسيحيين بوجهٍ خاص. فكتاب المسلمين الأعظم " القرآن الكريم " ينص فى أكثر من موضع على حرمة حمل أو إكراه الناس على الإيمان بغير عقيدتهم ولو كان ذلك إكراهاً وحملاً لهم على الإيمان بالإسلام: ففى سورة البقرة نص صريح على أنه: (لا إكراه فى الدين

قد تبين الرشد من الغى). وفى سوز يونس والأنعام والكهف نصوص قاطعة على أن الله لم يشأ أن يتبع الناس ديناً أو اعتقادا واحداً: (ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (آية ٩٩ ، سورة يونس)، (ولو شاء لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين) (آية ٣٥ سورة الأنعام) (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (آية ٢٩، سورة الكهف)، أما النص فى القرآن على أن الله لو شاء لجعل الناس أمةً واحدةً فقد ورد فى القرآن أكثر من مرةٍ بصيغ تكاد تكون متطابقة (الآية الخامسة من سورة المائدة، الآية ١١٨ من سورة هود، الآية ٩٣ من سورة النحل، الآية الثامنة من سورة الشورى)، وفى سورة النحل نصٌّ قاطعٌ بالغ الوضوح على ضرورة الدعوة إلى الإسلام بالحسنى لا بالعنف والقهر: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن)، وفى سورة النساء أمرٌ بتحريم قتال غيرالمسلمين أو اضطهادهم بل وضرورة مسالمتهم طالما أن هؤلاء لا يقاتلون المسلمين: (فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل اللهُ لكم عليهم سبيلاً).

وفى كتب الأحاديث الصحيحة حديثٌ ثابت عن رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم لا ينهى فيه عن قهر واضطهاد المسيحيين واليهود - فقط - بل ويجعل من ظلمهم إثماً عظيماً... يقول الحديثُ: (من ظلم معاهداً - أى يهودياً أو مسيحياً - فأنا حجيجه - أى خصمه - يوم القيامة)، أما تاريخ المسلمين فحافل بكل موقف نبيل، ولعل أحد أقدم هذه المواقف رفض الخليفة الراشد الثانى عمر بن الخطاب للصلاة فى كنيسة بالقدس - عندما زارها - حتى لا تكون تلك سنة يستنها المسلمون من بعده فيصلون فى الكنائس معتدين بذلك على حق المسيحيين فى الانفراد بدور عبادتهم خالصة لهم من أى مشاركة أو انتقاصٍ أو عدوان عليها أو عليهم.

يقول أكبر كتاب ومفكرى العرب قاطبة "عباس العقاد" فى كتابه "الديموقراطية فى الإسلام" فى فصل بعنوان "مع الأجانب": (والمشهور عن نظام الحكومة الإسلامية أن الذميين والمعاهدين لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وأن الدولة تقاتل عنهم كما تقاتل عن جميع رعاياها، وأنها لا تستبيح عقوبتهم بالحدود الإسلامية فيما لا يحرمونه ولا يعاقبون أنفسهم عليه، وأنهم لا يدعون إلى القضاء فى أيام أعيادهم، لقوله عليه

السلام: (أنتم يهود عليكم خاصة ألا تعدوا فى السبت) ويكمل العقاد حديثه قائلاً: (ولكن الأمر لا ينتهى عند نصوص الشرع والقانون ولا يزال الحاكم المسلم مطالباً بالمجاملة وحسن المعاملة فى غير ما بينته النصوص وفصلته العهود، فيقول النبى عليه السلام (من قذف ذمياً حد له يوم القيامة بسياط من نار)، ويقول أيضاً: (من آذى ذمياً فقد آذانى)، ويقول فى موضع آخر: (من ظلم معاهداً وكلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة)، وعندما فتحت مصر وأصبح عمرو بن العاص حاكماً عليها فإن خليفة المسلمين عمر بن الخطاب يرسل إليه برسالة يحذره فيها من ظلم الأقباط - وهم جل أهل مصر يومئذ - فيقول له: (إن معك أهل الذمة والعهد... فاحذر يا عمرو أن يكون رسول الله خصمك). وقد روى البلاذرى فى "فتوح البلدان" أن عمر فى زيارته للشام أمر بإعطاء الصدقات لفقراء مجذومين من النصارى. وعمر بن الخطاب هو الذى أعطى المسيحيين فى مدينة إيلياء عهداً جاء فيه (أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولا من شىء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم).

كما يذكر العقاد فى نفس المرجع فقد أتاح الإسلام لأهل الذمة بناء الكنائس والبيع وإقامة الشعائر، ولا أدل على حماية المسلمين فى تاريخهم الطويل للأقليات الدينية ولا سيما المسيحيين واليهود من أن هذه الأقليات لم تقهر ولم تجبر قط على ترك دينها والدخول فى الإسلام حتى إبان العهود التى كانت شوكة الإسلام فيها هى الشوكة التى لا تضاهى ولا تقارن بها شوكة فمن ذا الذى يستطيع أن يشكك فى أن الدولة العباسية كان بمقدورها إما حمل المسيحيين واليهود على الدخول فى الاسلام أو اضطهادهم اضطهاداً يجعلهم يفرون من العالم الإسلامى؟ ولا ريب أنه لا هذا ولا ذاك قد حدث. ومن ذا الذى يستطيع أن يشك فى أن الدولة العثمانية هى التى حمت الأقليات المسيحية واليهودية ولولا ذلك ما بقى مسيحى ولا يهودى واحد فى مناطق كسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وهى أماكن كانت تحت الهيمنة والسيطرة المطلقة للدولة العثمانية فى أوج ازدهار قوتها وعظمة سطوتها وقمة هيبتها ولكن التاريخ يؤكد أن الدولة العثمانية كانت مثالاً رائعاً لحماية ووقاية عقائد الأقليات الدينية.

وخلاصة القول أن دين المسلمين وتاريخهم حافلان بالأمثلة الواضحة على نبل هذا الدين وتحضر أبنائه فيما يتعلق بحماية الأقليات الدينية وصيانة حقها فى الاعتقاد فيما تعتقد فيه بلا إكراه على ترك العقيدة ولا حمل على دخول فى دين الأغلبية ولكن هذا الوضع لم يستمر على نفس الوتيرة عندما احتلت معظم بلاد المسلمين ولا سيما البلدان العربية والتى أضحت مع سقوطها فى براثن الاستعمار الأوروبى مرتعاً لتطبيقات واسعة المدى لقاعدة أصيلة من كبرى قواعد الاستعمار عامة والاستعمار البريطانى بوجهٍ خاص وهى قاعدة "Divide and rule" والتى نترجمها إلى العربية ترجمة غير دقيقة عندما نقول "فرق تسد" .

وفى تاريخ مصر الحديث صفحة من صفحات تطبيقات،هذه السياسة الاستعمارية الشهيرة؛ فما ان احتلت مصر فى سنة ١٨٨٢ حتى كان اللعب على العلاقات بين المسلمين والأقباط وبين الوطنيين والأجانب من أبرز سمات الإدارة الاستعمارية فى مصر ولا ريب عندنا أنه كان لحزب الأمة بقيادة أحمد لطفى السيد الفكرية دور نبيل للغاية فى العمل على تأصيل اتحاد الرابطة بين عنصرى الأمة المصرية : المسلمين والأقباط، إلا أننا لا نملك إلا الاعتراف بأن الزعيم المصرى الأوحد الذى استطاع أن يقدم المعادلة العظمى لا لانتفاء التطاحن والتشاحن والحزازات والحساسيات بين المسلمين والأقباط فحسب بل ومعادلة جديدة تقوم على التآخى الشقيق والتآلف العميق والارتباط الوثيق بين عنصرى الأمة ارتباطاً كان من أسمى سمات ثورة ١٩١٩ وكان ولا يزال من آيات عبقرية سعد زغلول السياسية؛ حيث لم يسبقه ولم يلحق به زعيم آخر تمكن من تحقيق هذا التآخى وذلك التآلف والارتباط بتلك الدرجة العظمى بين عنصرى الأمة المصرية : المسلمين والأقباط . فمما لا ريب فيه أن الأقباط لم يتحمسوا ـ وهذا حقهم المشروع الكامل ـ لزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد .

ومما لا ريب فيه أن الأقباط لم يستمروا فى حماستهم للوفد بعد وفاة سعد زغلول كما كانوا إبان حياته وبفعل زعامته الفذة. ولا شك أيضاً أن علاقة الأقباط المصريين بأحزاب ما قبل الثورة وبقيادات الثورة سواء فى عهد جمال عبد الناصر أو عهد أنور السادات إنما كانت علاقات تتأرجح بين "الحذر والترقب" فى أهدأ الحالات، والتوتر الساخن فى أسوئها؛ وكلنا يدرك أن عبد الناصر والأقباط لم يتبادلوا إلا سوء الظن طيلة

عهدِ عبد الناصر؛ كما أننا نذكر بلاريب أن علاقة أنور السادات بأقباط مصر ـ إبان سنى حكمه ـ قد شهدت تدهوراً وانهياراً محزناً انتهى بموقف السادات المعروف من رأس الكنيسة القبطية خلال شهر سبتمبر ١٩٨١ عندما أعلن عزله أو إلغاء قرار تنصيبه بطريركاً لأقباط مصر ومن تبع كنيستهم.

فما هو جوهر العبقرية السياسية الزغلولية فى خلق تلك المعادلة الفذة التى جعلت عنصرى الأمة المصرية خلال السنوات العشر منذ ١٩١٩ كالضفيرة الواحدة فى تآخى فرعيها وائتلاف رافديها وارتباط عنصريها؟

حتى تتيسر الإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن ننعم النظر قليلاً فى أحوال مصر فى مستهل هذا القرن:

كانت السنوات مابين سنة ١٩٠٦ و١٩١٠ من أسوأ السنين فيما يتعلق بتأزم العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها؛ فخلال تلك السنوات وكنتيجة لسياسات وممارسات ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر سير الدون جورست وسلفه اللورد كرومر والتى قامت على بذر بذور الحزازات بين المسلمين والأقباط عن طريق التناحر على المصالح بوجهٍ عام والتنافس الدامى على الوظائف بوجهٍ خاص ناهيك عن إذكاء نار التعصب ولا سيما بالإيعاز للأقلية القبطية أن أبناءها لا ينالون حقوقهم كاملة وأن الفرص لا تسنح وتتاح لهم كما تتاح للمسلمين؛ نتيجة لكل ذلك تأزمت العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث. وقد بلغ تأزم العلاقة حداً بعيداً عندما أخذت الصحف اليومية تعبر عن وجهتى النظر فى الخلاف المشتعل بشكل زاد من اشتعال نار الخلاف؛ وفى رسالة حديثة نال بها الدكتور حسن الموجى درجة الدكتوراه فى الإعلام عن موقف الصحافة الشامية من كل مشاكل الواقع المصرى خلال السنوات ما بين ١٩٠٠ و١٩١٤ عرض شيق للغاية للكيفية التى انعكس بها هذا الخلاف على كبريات الصحف المصرية يومذاك. وقد بلغ التأزم أقصاه وبلغ التشاحن أبعد مداه عندما قتل بطرس غالى باشا رئيس وزراء مصر القبطى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ برصاصة أرداه بها شابٌّ مصرىٌّ مسلم هو إبراهيم الوردانى، وخلال هذه السنوات وإبان سنى تأزم هذه العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها كان سعد زغلول وزيراً فى كل

الوزارات التى تعاقبت على حكم مصر ابتداء من وزارة مصطفى فهمى باشا الأخيرة (١٩٠٦ ـ ١٩٠٨) ووزارة بطرس غالى باشا (١٩٠٨ ـ ١٩١٠) ثم وزارة محمد سعيد باشا منذ ١٩١٠ وحتى استقالة سعد زغلول الشهيرة سنة ١٩١٢ عندما أبى أن يكون أى شيء غير الوزير الحاكم فعلاً لا قولاً وسراً وعلنا وليس المنفذ لأوامر المعتمد البريطانى وسائر ممثلى قوى الاحتلال. خلال تلك السنوات أتيح لسعد الذى ساعدته طبيعته كرجل قانون ومحام وقاض ذاع صيت عدله كما ساعدته ثقافته التى جمعت بين التراث (وأعنى ثقافته الإسلامية الأزهرية العريقة) والعصرية (وأعنى ثقافة الفرنسية الواسعة وتضلعه فى القوانين والتشريعات الفرنسية وهى أرقى تشريعات وضعها الناس على مدى سائر العصور)، أقول مكنه كل ذلك أن يراقب الأزمة ويقف على حقيقتها وبذورها والذين وضعوا تلك البذور وحقيقة بواعثهم ودوافعهم ومراميهم، أدرك سعد بنظره الثاقب وحسه الدقيق وحنكته التى كونتها تجارب السنين الخصبة أن "العدل" بين طرف الأمة لا يقضى فقط عليها وإنما يستأصل شأفة أسبابها تماماً ولا يبقى على بقية منها، كذلك أدرك سعد زغلول أن مبادرة الأغلبية بكفالة الشعور بالأمان لدى الأقلية هو الأمر الطبيعى والذى ستنجم عنه ـ لا محالة ـ حالة سلم حقيقية لا ظاهرية؛ وأن الأقباط عندئذ سيكونون أبعد ما يكونون عن التعصب أو الخوف أو القلق على أنفسهم أو مصالحهم أو أبنائهم ومستقبل هؤلاء الأبناء.

وكما اختزن سعد زغلول كل خبراته فى الحياة سواء إبان الثورة العرابية التى شارك فيها أو أيام السجن القديمة أو تجارب الحياة إبان اشتغاله بالمحاماه ثم القضاء ثم وزيراً ثم نائباً منتخباً عن الأمة فى الجمعية التشريعية (١٩١٣ ـ ١٩١٤) ثم سنوات المخاض الأخير خلال سنى الحرب العالمية الأولى، فقد اختزن سعد زغلول الدرس الأعظم المستفاد من مراقبة تلك التجربة؛ وعندما وضعته مؤهلاته الفريدة فى موضع القائد الأوحد لثورة ١٩١٩ فإن سعداً وظف خلاصة تجاربه فى الحياة ومن بينها تجربة تأزم العلاقات بين مسلمى مصر وأقباطها خلال السنوات ما بين ١٩٠٦ و١٩١٢ أكمل توظيف؛ فإذا بقيادته الروحية الفذة للثورة تجعل من فرقاء الأمس القريب الألداء رفقاء الثورة المشتعلة الأصفياء وجنودها الأوفياء ورغم اعتقادنا أنه لا توجد أية حاجة لتقديم الأدلة على ائتلاف مسلمى مصر وأقباطها ائتلافاً بالغ الروعة منذ اشتعال ثورة ١٩١٩

بسبب القبض على الرجل الذى اجتمعت ثقة عنصرى الأمة فيه؛ حيث أن جميع المؤرخين قد أوفوا هذه الظاهرة حقها؛ فإننا نود أن نقتطف فقرات من كتاب موسوعة تاريخ مصر (الجزء الرابع - صفحة ١٥٦٧) للأستاذ/ أحمد حسين حيث يقول فى وصف مظاهرة الشعب الكبرى يوم ١٧ مارس ١٩١٩ (ولعل أروع ما أبرزته هذه المظاهرة الكبرى هو هذه الظاهرة التى سيطرت على الأحداث منذ اللحظة الأولى وهى ظاهرة التضامن الوثيق بين المسلمين والأقباط بعد أن تصور الإنجليز أنهم نجحوا فى التفرقة بين عنصرى الأمة فإذا بالمفاجأة، وكم لثورة سنة ١٩١٩ من مفاجآت، تظهر كيف ساد التلاحم بين المصريين فى لحظة وأصبحت الكلمة التى تتردد على الشفاه "الدين لله والوطن للجميع" وظهرت الأعلام فى هذه المظاهرة الكبرى وقد رسم عليها الصليب مع الهلال).

وخلال سنوات الثورة والكفاح الوطنى ما بين ١٩١٩ و١٩٢٤ كان سعد محاطاً دائماً برفاقه المخلصين وفى مقدمة الصفوف ثلة وفية من كبار الشخصيات القبطية أمثال واصف غالى وويصا واصف وسينوت حنا وفخرى عبد النور ومكرم عبيد وغيرهم ولعل معظم القراء المهتمين بتاريخ مصر يذكرون أن سعداً عندما اعتقل يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ من قبل قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ونفى فقد كان اثنان من أصحابه الخمسة الذين قررت سلطات الاحتلال نفيهم معه من كبار الشخصيات القبطية (مصطفى النحاس، سينوت حنا، مكرم عبيد، فتح الله بركات، عاطف بركات) وبعد قليل ألقى القبض على مجموعة أخرى من رفاق سعد زغلول حاكمتهم سلطات الاحتلال وأصدرت حكماً بإعدامهم فى ١١ أغسطس ١٩٢٢ وهم (حمد الباسل، ويصا واصف، مرقص حنا، واصف بطرس غالى، علوى الجزار، جورج خياط، مراد الشريعى)، وواضح أن هناك أربعة أقباط من بين مجموع رفاق سعد زغلول السبعة، وبعد اعتقال هذه المجموعة الثانية من زعماء الوفد تكونت مجموعة جديدة أضحت هى الزعامة الثالثة للوفد وقد ضمت عبد الرحمن فهمى ومصطفى القاياتى ومحمود فهمى النقراشى ومحجوب ثابت ومحمد نجيب الغرابلى وفخرى عبد النور ونجيب اسكندر وعبد الستار الباسل وحسن يس. وبعد اعتقال هذه المجموعة الثالثة تشكلت زعامة جديدة رابعة للوفد من المصرى السعدى وحسين القصبى ومحمود حلمى إسماعيل وعبد الحليم البيلى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل. وتظهر الأسماء بكل وضوح أن

الشخصيات القبطية كانت متغلغلة فى تكوين الوفد بكافة مستوياته تطبيقاً لروح وسياسة ومنهج سعد زغلول فى هذا الصدد وعندما اكتسح سعد وحزبه أول انتخابات حقيقية فى تاريخ مصر؛ وعندما ألف أول وزارة شعبية حقيقية فى تاريخ مصر الحديث خلال شهر يناير ١٩٢٤؛ إذا به يخالف العرف الذى كان يقضى بتعيين وزير قبطى واحد فى كل وزارة وإذا بسعد يعين وزيرين قبطيين فى وزارته التى كانت تتكون يومئذ من رئيس وتسعة وزراء فقط هم كل أعضاء مجلس الوزراء، وكان هذان الوزيران هما مرقص حنا وواصف غالى (ابن بطرس غالى باشا الذى كان قد اغتيل فى سنة ١٩١٠).

وهكذا يتضح للقراء جلياً أن سياسة سعد زغلول فى هذا المضمار إنما كانت تقوم على إلغاء التعصب من الجانبين وذلك عن طريق إشاعة روح الوطنية المصرية وبث روح الأمان والاطمئنان بين أفراد الأقلية القبطية وجعلهم جزءاً لا يتجزأ من بنية حزبه السياسى الكبير، وتوزيع الأدوار فى هذا الحزب على أساس الكفاءة لا الملة أو الطائفة: ومن جانب آخر فإن روح التآخى والإخلاص والوفاء والولاء كانت هى أهم معالم اتجاه الأقباط المصريين ومواقفهم؛ ذلك الاتجاه الذى تمثل ذات يوم فى أعظم وأخلد المواقف عندما هم أحد الجنود بطعن مصطفى النحاس زعيم الوفد والأغلبية المصرية بحربة مسمومة إبان وزارة إسماعيل صدقى فى مطلع الثلاثينات؛ فإذا بواحد من أكبر الشخصيات القبطية فى الوفد بل وفى مصر بأسرها يلقى بنفسه على النحاس لفدائه فتصيب الحربة المسمومة سينوت حنا فى مقتل فيصاب بجرح غائر يموت ـ بعد أيام ـ بأثره، وقد قدم مثالاً لا تمحوه الأيام للمعادلة العبقرية فى ربط عنصرى الأمة برباط الائتلاف والتآخى والوطنية والمحبة الذى لا تنفصم عراه إلا عندما ينخر التعصب فى بدن الأمة ـ بعنصريها ـ سواء فى شكل فكرٍ لا يصلح لهذه الأمة ذات العنصرين ولا يصلح لهذا الزمان أو فى شكل تعصب مقيت من جانب بعض شخصيات الأقلية التى تجهل أن السلام الوطنى فى مصرَ هو المنجى الوحيد من طوفان التخلف وإعصار العصبية المقيتة الذى هب منذ أكثر من عشرين سنة على هذا الجزء من العالم الذى توجد مصر فيه.

(يناير ١٩٨٧)

١٥

التطرف الدينى فى مصر

فى ١٩ فبراير الماضى نشرت لنا الأخبار مقالاً مطولاً عن شق من عبقرية سعد زغلول السياسية تمثل فى قدرته الفذة على اكتساب الثقة المطلقة لمسلمى وأقباط مصر على السواء، تلك الثقة التى بلغت عنان السماء عندما أصبح أبناء كل عنصر من عنصرى الأمة ينظر إلى سعد زغلول وكأنه الأمل المرتقب ومحط رجاء الأمة والذى أنسى الطرفين شقاقات وصراعات محزنة بين عنصرى الأمة كانت الذاكرة لا تزال يومذاك — سنة ١٩١٩ — تعيها تمام الوعى لأن الفاصل الزمنى بين عهد سعد — فى سنة ١٩١٩ — وذلك العهد الأسود كان ثمان سنوات لا أكثر. وعقب نشر هذا المقال تشرف كاتب هذه السطور باستقبال أعطر الأثر لنشره من مئات القراء وكبار الكتاب وشخصيتين أجد داعى عدم البوح — اليوم — باسميهما أكبر من داعى البوح بهما؛ وكل منهما

ــ على كل حال ــ قد يشار إليه بأنه أكبر شخصية بالنسبة لعنصر الأمة المصرية الذى ينتمى إليه من حيث الأثر على أبناء هذا العنصر والاعتقاد بشموخ فكره وسامق مكانته.

وقد ألح على معظم الذين حدثونى بشأن ذلك المقال أن أخص موضوع التطرف الدينى فى مصرَ بمقال مماثل. وإذ كنت أفعل ذلك اليوم؛ فإن ذلك لا يعنى أننى قد عدلت عن الرفض الذى كنت أبديه لهؤلاء الذين ألحوا فى هذا الطلب ــ وعلى رأسهم هاتان الشخصيتان الجليلتان ــ حيث كنت أكرر بأننى أشد ميلاً لتناول تلك الظاهرة فى دراسة معمقة تحتويها دفتا كتاب، وإنما ــ واقع الأمر ــ أن أحداثاً مؤسفة قد وقعت خلال تلك الأيام القليلة جعلت من تناول الأمر حتماً محتوماً على حملة الأقلام من مفكرى مصر المؤمنين بالديموقراطية كأعظم قيمة أحرزتها الحضارة الإنسانية فى دورتها الأوروبية الأخيرة. ويضاف إلى ذلك عاملٌ آخر عجل باقتناعى بضرورة معالجة هذا الموضوع فى مقال قبل معالجته معالجة شاملة كاملة فى كتاب، وهو ما شاع فى كتابات صحفية تفتقر إلى قدرة على التحقيق والتأصيل العميق من إرجاع ظاهرة التطرف الدينى فى مصر إلى عوامل خارجية كتشجيع وتمويل بعض الجهات الخارجية للتيارات المتطرفة فى مصر بوجه عام وللجماعات الإسلامية الجانحة بوجه خاص.

والحق، أن هذا التبرير والتفسير هو تفسير غاية فى الخطورة لأنه يجعل من ظاهرة التطرف ظاهرة أمنية لن يكون من الميسور ــ عندئذ ــ علاجها إلا عن طريق جهاز الأمن أو الشرطة، ولا ريب عندنا أن هذا التفسير مخل وناقص كل النقص.

فمصر التى كانت مرتعاً للتسامح والإخاء والسلام الاجتماعى ما كان لها أن تتأثر بعامل كالتدخل الخارجى ما لم تكن هناك عوامل أخرى ــ أساسية ــ قد أهَّلت وأعدت المناخ المناسب لنجاح محاولات هذه التدخلات الخارجية.

وفى اعتقادنا أن جذور ظاهرة التطرف الدينى فى مصر إنما تأتى من ثلاثة منابع:

أما أول هذه المنابع فهو مدرسة القهر الناصرية التى اتبعت أبشع الأساليب القهرية فى تعاملها مع الاتجاه الإسلامى فى مصر. فمنذ نشب الصراع والمدرسة الناصرية لا تعرف إلا أسلوب الضرب والسحق والمحق فى التعذيب اللاإنسانى فى غياهب

السجون. حدث ذلك فى صدام سنة ١٩٥٤ الكبير وحدث ذلك فى صدام سنة ١٩٦٥ وكان أكبر من الصدام السابق.

ولا ريب عندنا أن ما مارسته مدرسة القهر الناصرية مع أصحاب الاتجاهات الإسلامية من سجن ظالم وتعذيب تخجل منه الإنسانية ونفى وتشريد ومطاردة قد أفرز أجيالاً من المتطرفين المعذبين فى غياهب السجون الناصرية وأبنائهم ما كان حزب الإخوان المسلمين الذى حطمه النظام الناصرى ليفرز مثلهم فى التطرف والخروج عن كل حدود العقل والعلم والزمن والمدنية. وعلينا هنا أن نذكر جيداً أن الإرهاب والسجن والمحق للآراء والمعتقدات يفرز أشكالاً من التطرف والعنف والإرهاب والإجرام لا يمكن توقعها ولا حصرها ويكفى أن نذكر القراء بأن انتماء أكبر أربع عصابات إرهابية فى العالم اليوم لبلدان عرفت النظم الفردية القهرية ردحاً من الزمن كان كفيلاً بإفراز هذه الأشكال من الإرهاب المنظم فمنظمة بادرماينهوف هى منظمة ألمانية، ومنظمة الألوية الحمراء هى منظمة إيطالية ومنظمة الجيش الأحمر هى منظمة يابانية ومنظمة الباسك هى منظمة أسبانية ــ ولا يخفى على القراء أن هذه العصابات الأربع وجدت وشبت ونمت فى البلدان الفاشية والتى كان المحور فى الحرب العالمية الثانية يتكون منها باستثناء أسبانيا وإن كانت وكراً آخرَ من أوكار الفاشية (فى عهد فرانكو).

ولا يجب بحال من الأحوال التهوين من أثر هذا العامل؛ فإنه المدرسة التى أفرخت مناخ التطرف فى بلد كان أبعد ما يكون عن التطرف.

وأما ثانى منابع التطرف اليوم فى مصر فهو المناخ الاقتصادى والاجتماعى السائد، فمما لاريب فيه أن مناخ الفقر وتدهور الظروف الحياتية للشعب وبروز فئة قليلة من الأثرياء وشيوع المعاناة بين أفراد المجتمع وما يحدثه كل ذلك من فوضى اجتماعية وخلل فى القيم التى لا تستقر إلا فى الطبقة الوسطى والتى يتوالى هبوطها اليوم فى مصرَ على السلم الاجتماعى بفعل تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ كل ذلك يخلق مناخاً أمثل للتطرف وشيوع وذيوع الاتجاهات الشمولية سواء تمثلت فى الاتجاه يساراً إلى أحضان الماركسية ــ بفرقها ــ أو الاتجاه يميناً إلى أحضان التطرف العقائدى والجمود الدينى.

وإذا كان كارل ماركس قد أطلق يوماً نداءه المشهور للطبقة العاملة فى شتى أصقاع

الأرض يوم قال: (ياعمال العالم اتحدوا ــ فليس أمامكم ما تفقدونه إلا الأغلال)؛ فإن هذا النداء يمثل ــ تماماً ــ العلاقة بين "التطرف" و"تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية" فإن الأزمات الاقتصادية تخلق شعوراً عميقاً لدى الأجيال الناشئة باليأس المطلق من نيل حقها المشروع فى الحياة فى ظل أوضاع متردية. وفى ظل ذلك الشعور الطاغى باليأس يجد دعاة التطرف ــ سواء من الشيوعيين أو من المتطرفين دينياً ــ أنسب مناخ لنشر دعوتهم: فإن الشاب الذى يجد بدء الحياة أمراً مستحيلاً أمامه؛ لتفاقم الأزمة الاقتصادية والتى جعلته أسير اليأس المطلق من تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة من سكن وطعام وكساء وسيارة؛ لابد وأنه أكثر قابلية لتصديق أصحاب الدعوات التى تقول بأن المجتمع الراهن فاسد تماماً وأنه محكوم عليه بالنهاية وأن على اليائسين من نيل حقهم فيه أن يعملوا على تحطيمه وتأسيس مجتمع أفضل منه، ولا ينبغى أن يغيب عنا أن هؤلاء اليائسين لن يصرفوا كثير جهد فى التفكير والتأمل والمقارنة والموازنة، لأن اليائس لا يفعل ذلك؛ ولأن المحصول التعليمى الهزيل الذى نالوه ــ إن كانوا قد نالوا من التعليم الهزيل الراهن نصيباً ــ لن يسمح بمقارنة وموازنة ومفاضلة بين الواقع القائم ــ بعيوبه ــ وبين الأمل المطروح كحلم رائع جذاب، كذلك فإن اليائس لن يخسر الكثير من جراء "تجربة" البديل وهكذا يجد دعاة التطرف ــ بأنواعه ــ فى ظلال الأزمات الاقتصادية الطاحنة واختلال القيم الاجتماعية المرادف لتلك الأزمات أنسب الظروف لنشر دعواهم وإن كانت ــ وهذا واقعها بالفعل ــ أفقر ما تكون للحجة والمنطق، وأبعد ما تكون عن تحقيق الحلم الموعود وبلوغ الآمال التى بشر بها الدعاة.

ولا ريب أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستشرية اليوم وعلاج الأمراض لا الأعراض هو مما يساعد كثيراً على قطع أحد جذور التطرف الثلاثة اليوم بمصر.

وأما المنبع الثالث لظاهرة التطرف الدينى اليوم بمصرَ فهو بالفعل العامل الخارجى والمتمثل فى أمرين أولهما المناخ العام بمنطقة الشرق الأوسط والذى يتعرض لريح تطرف دينى عاصفة تهب عليه من كل جانب بوجه عام ومن إيران ولبنان بوجه خاص، وثانيهما هو التشجيع الأجنبى والتمويل الخارجى.

أما مناخ الشرق الأوسط العام فلا ريب أنه نتيجة لعوامل داخلية وخارجية من أهمها وقوع المنطقة التى لم تنجح فى إفراز نظم ديموقراطية حقيقية فى براثن قوى لا ترحم من

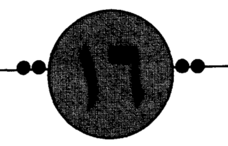
صهيونية إلى تجار سلاح وغيرهم من أصحاب المصالح الأساسية فى غليان المنطقة وانفجار الأوضاع فيها .

وأما التدخل الأجنبى والتمويل الخارجى ، فهو للأسف الشديد حقيقة لا تنكر ولا تعالج إلا بأداء جهاز الأمن لوظيفته فى حماية المجتمع المصرى من هذا الوباء بقدر الطاقة .

وفى اعتقادنا الجازم أنه وإن كان لأجهزة الأمن دور فى معالجة ظاهرة التطرف الدينى فإنه يظل دوراً ــ رغم أهميته القصوى ــ عاجزاً عن استئصال المسببات وعلاج منابت الظاهرة ؛ فالعلاج السليم الوحيد هو المزاوجة بين "تأصيل الديموقراطية" ، ونعنى الديموقراطية الحقة لا الجرعات الممنوحة ممن يملك المنح وبالتالى فإنه يملك المنع ، وبين نهوض كبار رجال الدين ــ من الجانبين ــ بدور وطنى فعال فى احتواء الأزمة لا صب الوقود على النار كما يفعل كثيرون ؛ وأخيراً يقظة جهاز الأمن يقظة لا تسمح بتجاوز أية أزمة لحدود معينة ، خاصة فى وجه مصر القبلى حيث قد يؤدى تزاوج العصبية القبلية العريقة فى هذه المنطقة مع التطرف الدينى لنتائج جد وخيمة .

وإذا أراد الله ، فإننى أوفى هذه الظاهرة حقها من الدراسة فى كتاب يحيط بها إحاطة تامة .

(فبراير ١٩٨٧)



ملاحظات سياسية

١ـ لا هو

حوار . . . . ولا هو متحضر.

أرسل أحد كبار المحامين وأساتذة القانون المصريين وهو الأستاذ الجليل الدكتور عبد المنعم الشرقاوى اقتراحاً نشره الكاتب الأستاذ/ أحمد بهاء الدين فى عاموده اليومى بجريدة الأهرام وفحوى الاقتراح تحويل هيئة قناة السويس إلى شركة مساهمة دولية تمتلك مصر نصف أسهمها وتطرح النصف الأخر للبيع دولياً بهدف توفير سيولة نقدية كبيرة تخصص فى المساهمة فى سداد ديون مصر الخارجية، لا شك عندنا أن باعث الاقتراح هو باعث وطنى شريف للغاية كذلك لا شك عندنا أن التقييم العلمى للاقتراح إنما يدرج الاقتراح وصاحبه

ضمن المؤمنين بالسياسة التى تنتهجها رئيسة وزراء بريطانيا الحالية والتى تعرف بالإنجليزية بسياسة الـ Privatization وهى عكس سياسة التأميم إذ أنها سياسة ترمى لتمليك المشاريع الكبرى للشركات الخاصة والأفراد لا للدولة حتى ولو كانت هذه المشاريع قد أممت من قبل ولا ريب أن من حق أستاذ كبير كالأستاذ الشرقاوى أن يؤمن بهذا الاتجاه، كما أن من حق معارضيه أن يؤمنوا بخلافه، ونحن لا يعنينا هنا جوهر الموضوع لأنه موضوع لا يمكن البت فيه بمعزل عن الأيديولوجية العامة لمن يدلى بدلوه فى الخلاف: فنحن نعرف سلفاً آراء الاشتراكيين كما نعرف سلفاً آراء الليبراليين فى هذه المسألة. أما المأساة ـ كل المأساة ـ فتكمن فيمن يحكمون فى الأمر بمعزل عن فكر أو أيديولوجية شاملة؛ بل انطلاقاً من عواطف جياشة لا علاقة لها البتة بالتفكير السليم والتحليل المستقيم، وللأسف، فإن جل الذين أدلوا بدلائهم فى هذا الموضوع إنما انطلقوا لا من قناعة مذهبية أو فكرية تقودهم لرأى محدد بالذات؛ وإنما إنطلق المنطلقون ـ باستثناء الدكتور عبد المنعم القيسونى ـ من منطلقات عاطفية صرف؛ وهو ما يصيب المراقب المنتمى لطبقة المفكرين السياسيين بما تعنيه العبارة من معنى بأقسى درجات الإحباط، فمن قائل بأن طرح الاقتراح للمناقشة العامة جرم وطنى، لقائل ـ وهو أستاذ اقتصاد لا أستاذ لتاريخ العواطف ـ بأن دراسة جدوى الاقتراح لا جدوى منها؛ إلى غيرها من التعليقات التى تنبىء ـ للأسف الشديد ـ بأن الفكر السياسى فى مصر ـ شأنه شأن الفكر السياسى فى المنطقة العربية بأسرها ـ لا يزال فى طور المراهقة حيث تحل العاطفة محل العقل وينطلق الإنسان فى آرائه ومعتقداته وتحليلاته من منطلقات لا تمت للتفكير العلمى بأدنى صلة.

وقد راق لنا كثيرا الشكل الذى عرض به الدكتور عبد المنعم القيسونى وجهة نظره فى هذا الأمر: فنجده ابتداء يتوقع أن يشوب تناول الأمر التهاب عاطفى. . . . ثم نجده يقرر أن الأمر يجب أن يتناول بمعزل عن تلك العواطف. . . ثم نجده يقرر أن الفكرة غير صائبة لأنها لن تحقق الهدف الاقتصادى الذى توخاه صاحب الفكرة ولا ريب أن هذا هو المنطق الوحيد الذى يجب على المفكرين السياسيين استعماله فى تناولهم لمثل هذه الأمور، أما الحديث الممجوج عن أمور اقتصادية وسياسية بأساليب عاطفية غير

علمية؛ فهو دليل آخر على طور المراهقة الذى لم يتجاوزه بعد الفكر السياسى فى هذه المنطقة من العالم، تلك المراهقة التى تجعل أستاذاً جامعياً ــ للعلوم السياسية!! ــ يشبه اقتراح الدكتور الشرقاوى برجل مديون يعرض زوجته على الآخرين! . . . وهو تشبيه سقيم غاية السقم يدلنا دلالة واضحة على الدرك الأسفل الذى لا يزال الفكر السياسى لدينا قابعاً فيه .

ومن المؤسف للغاية أن يرى البعض فى عرض نصف أسهم شركة قناة السويس للبيع دولياً "مهانة وطنية" وكأن البقاء فى "حالة المديونية" الراهنة هو مجلب لأقصى درجات الفخر الوطنى والمجد الأثيل .

● القرارات الاقتصادية الجديدة.

لا يساورنا شك أن الدكتور عاطف صدقى قد أقدم بقراره الجديد والذى يستهدف توحيد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية على خطوة بالغة الصواب وبالغة الشجاعة فى آن واحد. أما أنها بالغة الصواب، فلأنها تترجم حقائق الواقع الإقتصادى ــ من جهة ــ ولأنها ــ فى حالة استكمال تطبيقها واستقرارها ــ سوف توفر لمصر حصيلة عظيمة من النقد الأجنبى الذى كانت الحكومة ــ فى ظل خوفها المعهود من مواجهة المشاكل والإقدام على الحلول الصائبة ــ عاجزة عن الوصول إليها .
وأما أنها خطوة بالغة الشجاعة، فلأن جميع الذين سبقوا الدكتور عاطف صدقى من رؤساء الوزرات منذ منتصف السبعينات قد آمنوا كل الإيمان بحتمية اتخاذ هذه الخطوة؛ إلا أنهم رغم ذلك تقاعسوا عن التنفيذ ، ولا يساورنا شك أن التاريخ سوف يكتب فى سجل هؤلاء الرؤساء أنهم ــ بتقاعسهم وازدواجيتهم ــ قد تسببوا فى حرمان الهيكل العام للإقتصاد المصرى من أكثر من ثلاثين بليون دولار أمريكى كان من الممكن أن تساهم فى حل العديد من المشاكل التى يزخر بها واقع الحياة المصرية المعاصرة.

ومما يزيد من اقتناعنا بالقدر الكبير من الشجاعة وراء اتخاذ هذه الخطوة؛ علمنا بأن نظام الحكم فى مصر لا يزال يشتمل على عشرات الرجال الأقوياء من المؤمنين بأفكار ومبادىء الاقتصاد الاشتراكى التى جلبت على مصر كل كبواتها الاقتصادية المعاصرة.

إلا أن متابعتنا لطريقة اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى فى مصر خلال

السنوات الأخيرة؛ ولاسيما منذ منتصف السبعينات تحتم علينا أن نذكر هنا أنه بقدر ما أن من الممكن للغاية أن تحقق هذه الخطوة النجاح الشامل والمردود الكامل المتوخى من ورائها، فإن احتمال الفشل الذريع وارد أيضاً إذا غاب عن أصحاب القرار والمنوط بهم السهر على تطبيقه أن أية عملية خلط بين نظم الاقتصاد الحر التى استقيت هذه الخطوة الجديدة منها وبين نظم الاقتصاد الموجه سوف تؤدى إلى العودة بالأوضاع إلى ماكانت عليه الحال قبل اتخاذ هذه الخطوة الصائبة؛ ونعنى بالذات احتمال أن تنجح الدولة فيما يتعلق بعمليات "الشراء" للعملات الأجنبية ثم تخفق فى عمليات توفيرها لطالبيها؛ وهو ما سوف يفرز ــ عندئذ ــ تلقائياً سعراً أعلى فى السوق الحرة (السوداء).

والأمل اليوم كبير أن تعالج حكومة الدكتور عاطف صدقى معضلة الدعم بنفس المنهج الذى يعترف بالواقع ولا يهرب منه وبنفس الشجاعة حتى لا تستمر مصر دولة تقترض لا من أجل التنمية والبناء ولكن من أجل كسرة خبز يأكلها أبناؤها وهم على حالهم من التقاعد والتكاسل والتواكل.

● عن العنف والدم والاغتيال.

لا يساورنى كذلك شك أنه ما من مصرى محب لوطنه يأمل له الخير والاستقرار والازدهار إلا وروعته محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق، فإن العنف لا يولد إلا عنفاً وإن الدم لا يجلب إلا المزيد من الدم، وكلاهما ــ العنف والدم ــ من أبعد الأمور عن طبيعة المصريين التى مالت عبر قرون التاريخ الطويلة للوداعة والمسالمة مما جعل المصريين أشد ما يكونون اختلافاً عن بعض شعوب المنطقة والتى يعتبر العنف معلماً رئيسياً من معالم شخصية أبنائها.

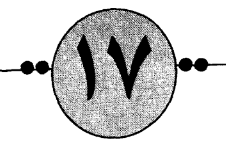
ولا يساورنى شك أيضاً أنه حتى بافتراض ــ جدلاً ــ أن مقترفى هذه الجريمة إنما كانوا يصفون حساباً شخصياً مع الوزير الأسبق بسبب بعض الادعاءات التى تنسب إليه إشرافه إبان توليه وزارة الداخلية على عمليات تعذيب رجال الجماعات الدينية بوجه عام ورجال جماعة الجهاد بوجه خاص، فإن القوانين والشرائع الوضعية والسماوية لا تسوغ هذا الأسلوب فى اقتصاص الحق.

ونحن لا نريد أن نخوض فى هذه الواقعة بالذات حتى تتضح الحقائق كاملة، ولكننا نريد أن نبرز مسألتين نرى من الضرورة القصوى اليوم إبرازهما:

أما المسألة الأولى فهى ضرورة ألا تكرر الدولة الخطأ الجسيم للنظام الناصرى فى سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٦٥ عندما خلقت الحكومة بفعلها و إرادتها وحدها حالة مواجهة بالغة الالتهاب مع الجماعات الإسلامية، وأن كاتب هذه السطور والذى لا يؤمن على الإطلاق بجدوى أفكار وأساليب هذه الجماعات ليرى أن إيمانه بالإنسانية والحرية يحتم عليه أن يثبت أن الحكومات العاقلة لا تواجه مثل هذه الأحداث بمواجهة عريضة دموية مع آلاف المنتمين لفكر معين، كما أن إيماننا بحرية الإنسان المطلقة فى الفكر والاعتقاد تجعلنا نتمسك بأن العنف من طرف الدولة هو جرم لا يغتفر فى حق المواطن والإنسانية والحضارة، حتى فى مواجهة عنف بعض الأفراد. ولتكن لنا عبرة فى رد فعل دولة متحضرة مثل فرنسا تجاه أعمال العنف من طرف بعض الأفراد أو التنظيمات. وسنجد أن دور الدولة ينحصر فى محاصرة مصادر الخطر والعمل على تلافى العنف دون " فتك جماعى " بأنصار اتجاه ما أيا كان هذا الاتجاه وما لم تؤمن الحكومة إيماناً كاملاً أن تحويل ما حدث منذ أيام لمواجهة عنيفة ودموية مع الجماعات الدينية هو قرار خاطىء بكل أبعاده وأنه سيجلب مزيداً من العنف والدم لمصر، فإن الأمل فى الاستقرار وما يتصل به من استمرار وازدهار سوف يتبخر لا محالة ومن الضرورى للغاية ألا تترك الحكومة لوزير الداخلية حق وضع السياسة العامة لكيفية مواجهة العنف، فإن وزراء الداخلية فى بلدان العالم الثالث أبعد ما يكونون عن فهم الأبعاد السياسية لقرارات قد تجلب المزيد من الخراب والدم والعنف.

ولا أكتفى بكل ما سبق بل وأضيف إليه أنه ـــ فى اعتقادى ـــ من أضمن ضمانات الاستقرار فى مصر لا لسنة أو لسنتين، بل لآماد طويلة مقبلة أن يحمل رئيس الدولة بنفسه على عاتقه مسئولية التأكد من توقف أجهزة الأمن عن تعذيب المعتقلين أيا كانت الجرائم التى اقترفوها أو التهم الموجهة إليهم، حتى ولو كانت تهماً بالاغتيال أو الشروع فى الاغتيال، فإن تعذيب المعتقلين والمسجونين هو بذرة العنف والفوضى الأولى والكبرى فى أى مجتمع كمجتمعنا، ولولا تعذيب الجماعات الدينية وسائر معارضى الحكم فى مصر خلال الخمسينات والستينات والسبعينات (ويقال خلال ردح أيضاً من الثمانينات) لما شاع فى حياتنا اليوم من ألوان التطرف ما شاع وذاع.

(إبريل ١٩٨٧).



حول تعديل قانون الانتخاب

مـــا أن أعلن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى شكل - قانوناً وواقعاً - الخطوة الأولى التى نتجت عن ثورة ١٩١٩ من خُطَا مصر فى سبيل استقلالها الكامل والذى تأجل لأكثر من ثلاثين سنة؛ حتى عهد الملك فؤاد إلى عبد الخالق ثروت باشا بتشكيل وزارة جديدة وبعد أيام قليلة شكلت الوزارة لجنة لوضع مشروع الدستور المصرى "على أحدث المبادىء العصرية" وهو التعبير الذى شاع وذاع يومذاك، وخلال مدة حكم عبد الخالق ثروت هذه وبالتحديد فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ انتهت هذه اللجنة من وضع المشروع الكامل للدستور المصرى، وبصرف النظر عن مدى الاختلاف أو الاتفاق حول شخصية عبد الخالق ثروت واتجاهاته السياسية ولاسيما مناوأته لسعد زغلول لسنوات؛ فإن المؤرخين يجمعون على أن هذا الدستور كان مأثرة عبد

الخالق ثروت العظمى ولعله من المفيد أن نذكر القراء بأن عبد الخالق ثروت قد حرص أشد الحرص على تمثيل سائر الطوائف فى لجنة الدستور فكان من بين أعضاء اللجنة مفتى الديار المصرية وبطريرك الأقباط وممثل عن عرب البوادى هو صالح لملوم باشا وعددٌ من أعضاء الجمعية التشريعية بوصفها آخر مجلس مثل الأمة إلى جانب ثلة من أفقه رجال القانون على رأسهم حسين رشدى باشا رئيس الوزراء السابق وأحد أكثر المصريين تعمقاً فى دراسة القانون والفقه الدستوريين وقد كان رئيس لجنة الدستور؛ وأحمد حشمت باشا القانونى الضليع الذى تولى أرفع مناصب القانون والقضاء والوزارة من قبل وعبد العزيز فهمى، الذى أطلق عليه محمد حسين هيكل باشا بعد ذلك لقب "أبى الدستور" وجمهرة من رجال القضاء والقانون والمحاماة أمثال إبراهيم الهلباوى ومحمود أبو النصر ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى وعبد الحميد بدوى (أول مصرى تختاره محكمة العدل الدولية بلاهاى قاضياً بها بعد سنوات)، والذى يراجع سير المناقشات أثناء مرات انعقاد لجنة الدستور، وقد طبعت محاضر أعمال لجنة الثلاثين؛ ويقف على المستوى الرفيع للجدل الدستورى الذى كانت تلك الاجتماعات تشهده. ورغم شديد تحفظنا على معظم مواقف عبد العزيز فهمى باشا السياسية ولاسيما مواقفه التى لم يكن لها من دافع سوى الحقد الدفين على شخص وزعامة سعد زغلول؛ فإن الواقع أن عبد العزيز فهمى وهو أبرع القانونيين المصريين قاطبة وأول رئيس لمحكمة النقض المصرية ومترجم مدونة جوستينيان وغيرها من عيون القانون الرومانى التى هى المنهل الذى من معينه وضعت القوانين الفرنسية المشهورة بتقنيات نابليون ـ الواقع أن عبد العزيز فهمى باشا كان هو العامل الأكبر فى الارتفاع بمستوى كافة لجان وضع الدستور المصرى فى سنة ١٩٢٢ إلى أرفع مستوى قانونى ودستورى بما فى ذلك لجنة الصياغة، وعبد العزيز فهمى كما يصفه محمد حسين هيكل باشا فى مذكراته السياسية (المجلد الأول، الطبعة الأولى ١٩٥١، صفحة ١٤٢): (هو إلى جانب ثقافته الفقهية العظيمة من أعرف المصريين إن لم يكن أعرفهم جميعاً باللغة العربية وفقهها وأسرارها). وبعد الفراغ من صياغة الدستور أخذ الناس ينتظرون إصداره؛ ولكن الدستور لم يصدر فمن جهة اعترض الإنجليز على النص فى الدستور على وصف الملك بأنه "ملك مصر والسودان" كذلك استاء الملك فؤاد من النص الذى انتهت لجنة

الدستور من إعداده حيث رأى وجوب تعديله تعديلاً يهيىء له أن يطلق يده فى حكم البلاد .

وقد استقال عبد الخالق ثروت اعتراضاً على هذه الرغبة الملكية وتألفت وزارة أخرى هى وزارة توفيق نسيم باشا التى استقالت بدورها لتحل محلها وزارة يحيى إبراهيم باشا . وكان المطلوب من يحيى إبراهيم باشا أن يقوم بعملية مسخ للدستور لصالح الملك كما يقول أحمد حسين فى موسوعة تاريخ مصر لا سيما وأن الملك قد اختاره عوضاً عن عدلى يكن الذى كانت كل الأنظار قد اتجهت إليه ـ حسبما أورد الأستاذ العقاد فى كتابه عن سعد زغلول ـ؛ إلا أن الملك فضل الإتيان برجل من رجاله ليعيد النظر فى الدستور على المبادىء التى يريدها؛ فاختاز رجلاً بالغ الضعف هو يحيى إبراهيم. وسوف يذكر التاريخ دائماً أن عبد العزيز فهمى باشا لما استشعر الخطر من تأليف وزارة جديدة برئاسة يحيى إبراهيم باشا جاءت لإتمام عملية "طبخ" الدستور وقانون الانتخابات على هوى الملك؛ فإنه لم يتوان عن القيام بنشر خطاب مفتوح رائع لرئيس الحكومة ألحقه بخطاب آخر مفتوح أشد قسوة ـ بعد شهر واحد وفى هذين الخطابين ـ كما يقول أحمد حسين فى موسوعة "تاريخ مصر" ـ فيض من التحدى للجالس على العرش. ولا ريب عندنا أن هذين الخطابين هما آيتان من آيات الوطنية المستندة للجرأة البالغة وأعمق العلم بالقانون فى وقت واحد. وقد كان بود كاتب هذه السطور أن يتيح للقراء مطالعة نص هذين الخطابين (خطاب ١٦ مارس وخطاب ١٥ إبريل ١٩٢٣)؛ إلا أن ذلك مستحيل فى مقال كهذا ينشر بجريدة يومية أو أسبوعية؛ والخلاصة أن الخطابين كانا أدنى ما يكونان لدك المدفعية الثقيلة التى حالت بين الملك ورجاله وبين إتمام "طبخة" الدستور وقانون الانتخابات؛ فأجبر القصر ـ إجباراً ـ على إصدار الدستور يوم ١٩ إبريل ١٩٢٣ بالصيغة التى وضعتها لجنة الدستور بوجه عام وعبد العزيز فهمى بوجه خاص. وفى ٢٠ إبريل ١٩٢٣ صدر قانون الانتخابات. وعلى أساس من أحكام الدستور ـ الذى اعتبرته كل القوى السياسية الوطنية قبل سنة ١٩٥٢ هو الضمانة العظمى لحقوق الأمة ـ أجريت الانتخابات فكان أول الساقطين يحيى إبراهيم باشا رئيس الحكومة القائمة والتى أجرت الانتخابات (بل إن يحيى إبراهيم باشا كان إلى جانب رئاسته للوزارة هو نفسه وزير الداخلية الذى أشرف على الانتخابات)؛ وهو أمر

يقرأ عنه المصريون اليوم فيتحسرون عما آلت إليه الأمور بعد ستين سنة من عام الدستور!

تذكر كاتب هذه السطور كل تلك الحوادث عندما أشيع منذ شهور قليلة أن المحكمة الدستورية العليا توشك أن تصدر حكماً بعدم دستورية قانون الانتخابات النيابية (انتخابات مجلس الشعب) التي جرت خلال ١٩٨٤ ، ثم توالت الأحداث؛ فتقدم رجل واحد ـ ليس هو بالقطع نداً لعبد العزيز فهمى ولم يشتهر بأنه ضليع فى التشريعات الدستورية ولم يقرأ له شخص واحد فى سائر أنحاء مصر بحثاً أو مقالاً أو كتاباً فى الدساتير ونظمها وهو السيد/ كمال الشاذلى ـ بمشروع تعديل قانون الانتخابات. وإذا بالمجلس ينعقد بسرعة عجيبة وإذا به فى جلسة واحدة يناقش المشروع ـ مشروع السيد الشاذلى ـ ويعرضه للتصويت فتتم الموافقة الإجماعية عليه فى ذات الجلسة. وإذا كان الذين لا يعرفون تاريخ مصر جيداً لا يتعجبون من الطريقة التى تمت بها هذه "العملية" فإن الذين يعرفون دقائق تاريخ وضع دستور سنة ١٩٢٣ والقصة الكاملة لإعداده وإصداره والتى أسلفت فى هذا المقال بعضاً منها ليأخذهم العجب من الطريقة التى اتبعها مجلس نيابى المفروض أن جل أعضائه من حزب يقال إنه يتمتع بالأغلبية العظمى من تأييد الشعب المصرى. فإذا كان الحزب الوطنى حقيقة يتمتع بتلك المساندة الشعبية الجارفة؛ فلم كانت العجلة ؟ . . . ولم ضاق الصدر ـ صدر الحزب الوطنى ـ عن إتاحة الفرصة لاقتراحات أخرى غير اقتراحات السيد الشاذلى قد تأتى من رجال "قد" يكونون أكثر علماً بالدساتير وتفقهاً فى النظم السياسية والقوانين من السيد الشاذلى مثل المرحوم الدكتور وحيد رأفت وغيره من أساطين رجال القانون؟ ورغم أن الأمر ـ رسمياً ـ قد انتهى عندما تمت موافقة مجلس الشعب فى جلسة واحدة على المشروع المقترح لتعديل قانون الانتخابات وعندما أجريت الانتخابات النيابية الأخيرة على أسس من القانون الذى عدل فى عجلة بالغة؛ إلا أن كاتب هذه السطور لا يزال يعتقد أن على المؤمنين حقاً بالديموقراطية ألا يكفوا ـ لحظة ـ عن التعبير ـ بالطرق المشروعة قانوناً ـ عن آرائهم فى هذا الصدد. ولازلت أعتقد أن كبار رجال الفكر والثقافة والقانون والدساتير فى مصر إلى جانب كبار الكتاب والمفكرين المصريين عامة أن يدلوا بدلائهم فى هذا الأمر ليتيحوا لرئيس الجمهورية ـ والذى لاشك أنه سيقدر وجهات النظر المعمقة التى يعبر عنها بالطرق المشروعة ـ أن يدفع الأمر فى طريق التصحيح والتصويب.

لقد تمت الانتخابات الأخيرة، وهذا أمر واقع؛ ومن العبث ومن الأمور الهدامة للغاية أن يركز بعض الكتاب أو السياسيين جهدهم فى الحديث عن تزوير الانتخابات؛ لسببين أولهما أنه لا يوجد ـ بالقطع ـ أى دليل لدى أى طرف من أطراف هذه المباراة السياسية ما يفيد ـ يقيناً ـ وقوع التزوير، وما لم توجد أدلة قاطعة يؤيدها القضاء، فالأمر محصور فى نطاق "الشعور" و"التخمين" المبنيين على عدم الرضاء بالنتائج. وكم كان رائعاً تعليق الأستاذ خالد محيى الدين فى هذا الصدد فى برنامج إذاعى منذ عشرة أيام عندما سئل عن سبب عدم نجاح حزبه فى الانتخابات الأخيرة؛ فإذا به يصرح بموضوعية تستحق كل التقدير أنه لابد وأن يكون هناك عيب فى الحزب ذاته يكمن وراء عدم وصول الحزب للجماهير والسبب الثانى؛ لأن العيب الأكبر فى الانتخابات الأخيرة ليس هو تزوير إرادة الأمة (والذى لم يثبت بأى دليل قطعى) وإنما العيب الأكبر هو فى القانون الذى تمت الانتخابات على أساس منه والواقعية ـ والموضوعية أيضاً ـ تجعلنا ننادى جميع الفرق بضرب الصفح عما فات وتركيز الجهود السياسية وتوظيفها من أجل إحداث التغيير المنشود خلال الدورات القادمة لمجلس الشعب؛ ودون إغراق فى الخيال بالمطالبة بتصحيح الماضى على هدى المستحدثات الجديدة فواقع الحال أن الرئيس حسنى مبارك لا يؤمن بالتغيير السريع، وهو محق فى ذلك تماماً نظراً لما يمكن أن ينتج عن التغييرالسريع من عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة؛ وإن كان من الجائز أن نختلف مع الرئيس حول "سرعة" التدرج.

والخلاصة، أن على أعضاء جميع فرق المعارضة وكذلك على أعضاء الحزب الوطنى الممثلين بمجلس الشعب أن يجعلوا "ولادة" التغيير المرتقب "ولادة" طبيعية خالية من العنف والتعقيدات والمجاذبات والتناحر فإن أكبر خدمة تؤدى للأمة خلال السنة المقبلة أن يقوم مجلس الشعب بتعديل قانون الانتخابات تعديلاً يزيل تماماً نسبة الـ ٨٪ من الأصوات المشترط حصول أى حزب عليها كحد أدنى مطلوب لتمثيل ذلك الحزب فى مجلس الشعب وليكن اقتناعنا العميق أن كثرة الأحزاب ستقيم توازناً طبيعياً فى مواجهة بعض قوى التطرف، كذلك فإن على مجلس الشعب الجديد أن يعى أن العودة للانتخابات الفردية هى مطلب شعبى لاشك فيه؛ وأنه مطلب لا يعارضه إنسان صادق فى دفاعه عن الديموقراطية.

كذلك فإن مجلس الشعب الجديد يكون قد حقق للأمة المصرية أمنية من أكبر أمانيها إذا تمكن من وضع مسألة إجراء الانتخابات برمتها فى يد وزارة العدل وقضاتها لا فى يد وزارة الداخلية وضباطها.

(إبريل ١٩٨٧)

١٨

عبقرية سعد زغلول

ليس مقصدنا من هذا المقال أن نؤرخ لسعد زغلول أعظم زعماء مصر المعاصرين وأكثرهم شعبية وتأثيراً طاغياً على جماهير الشعب المصرى؛ فلمثل هذا الغرض يعد كتاب ضخم لا مقال قصير كهذا المقال؛ وإنما هدفنا من هذا المقال أن نبرز جانباً عبقرياً من جوانب زعامة سعد زغلول لم يلتفت إليه المؤرخون كثيراً وهو اختلاف زعامة سعد زغلول عن كل الزعامات الأخرى لا فى تاريخ مصر المعاصر فحسب بل وفى تاريخ معظم شعوب العالم أيضاً من حيث أنه لم يتسن لزعيم أمة فى هذا القرن أن يبلغ ما بلغه سعد زغلول من نفوذ طاغ على الجماهير وتأثير يشبه ما يردد عن أعمال السحر على الناس مثلما كان لسعد زغلول على المصريين وهو مجرد من الصفة أو المنصب الرسمى. ودعنا نترك هذه النقطة قليلاً ونتأمل ما فعله المصريون

عندما عاد سعد زغلول لمصر فى الرابع من أبريل سنة ١٩٢١ بعد نفيه الأول فى مارس ١٩١٩.

يصف المؤرخ عبد الرحمن الرافعى، وهو أحد زعماء الحزب الوطنى المشهورين بكراهيتهم للوفد ولسعد زغلول استقبال الجماهير لسعد زغلول، يومذاك بقوله: (وقوبل فى الإسكندرية وفى الطريق منها إلى القاهرة وفى العاصمة بأعظم مظاهر الفرح والحماسة بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من الزينات والمظاهرات والحفلات والأفراح مما لا مثيل له فى تاريخ مصر الحديث).

أما الدكتور محمد حسين هيكل أحد أبرز شخصيات الأحرار الدستوريين الأشد مقتاً وعداء لسعد زغلول والوفد فيقول فى الجزء الأول من مذكراته عن السياسة المصرية:

(وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير، فما أحسب فاتحاً من الفاتحين ولا ملكاً من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده، خفت القاهرة كلها، شبابها وشيبها، رجالها ونساؤها حتى المحجبات منهن، إلى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء، وجاء إلى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ومن طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة.

(ورأى سعد ذلك بعينى رأسه، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره يحيى بكلتى يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة، المولية وجهها إلى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها) ثم يضيف الدكتور هيكل الذى أصبح خلال الثلاثينات والأربعينات أحد أكبر أدباء وكتاب مصر إلى جوار طه حسين والعقاد بجانب رئاسته منذ أوائل الأربعينات لحزب الأحرار الدستوريين: (ترى . . . أقدر للاسكندر الأكبر أو لتيمورلنك، أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهداً أجل وأروع من هذا المشهد! وماذا كان يجول بنفس سعد وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة إليه وأفئدتهم ممتلئة بإكباره وإعظامه؟).

أما المؤرخ الكبير أحمد شفيق باشا صاحب (الحوليات) فإنه يصف لنا هذا المشهد التاريخى فى الجزء الثانى من الحوليات فى استفاضة وإطالة جاء فيها ما يلى:

(لقد روى لنا التاريخ كثيراً من روايات القواد والملوك الذين يعودون إلى بلادهم ظافرين، فيحتفل القوم احتفالاً باهراً باستقبالهم، ولكن لم يرو لنا التاريخ أن أمة بأسرها تحتفل برجل منها احتفالاً جمع بين العظمة غير المحدودة والإجلال المتناهى لم يفترق فيه كبير عن صغير؛ احتفالاً لا تقوى على إقامته بهذا النظام أكبر قوى الأرض لولا أن الأمة المصرية أرادت أن تأتى العالم بمعجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً).

أما أحمد حسين مؤسس وزعيم حزب مصر الفتاة والذى رغم خلافه السياسى المشهور مع الوفد قد استحق أعظم شهادة بالتزام الموضوعية البالغة فى التاريخ عندما أفاض فى تصوير عظمة شخصية وجهاد سعد زغلول الوطنى فى الجزءين الرابع والخامس من كتابه الكبير" موسوعة تاريخ مصر" معطياً إياه حقه الكامل كأعظم زعيم فى تاريخ مصر الحديث، فإنه يتحدث فى نهاية الجزء الرابع وفى بداية الجزء الخامس من هذه الموسوعة عن استقبال سعد زغلول يومئذ فيقول: (وصل سعد زغلول باشا إلى القاهرة يوم ٤ أبريل. وفى ختام الجزء الرابع تحدثنا عن هذا الاستقبال "الخرافى" أو فلنقل الأسطورى الذى استقبلت به مصر سعداً حكومة وشعباً؛ ولا غرابة فى ذلك فقد كان إبراز هذه المشاعر واتخاذها سعد زغلول رمزاً لها هو أسلوب الأمة فى التعبير عن إرادتها؛ وقد استمرت الاحتفالات بعودة سعد زغلول تتجلى لعديد من الأيام فى الوفود التى هرعت من أنحاء البلاد لتحية سعد. . . وإذا كان من نواميس الطبيعة أن يكون لكل فعل رد فعل، فلابد أن كان لهذا الاستقبال "الخرافى" رد فعل فى مختلف الأوساط المعادية للشعب؛ وفى الشعب وفى نفس سعد زغلول على السواء. فأما أعداء الشعب وعلى رأسهم انجلترا فلابد أن يكون الاستقبال قد أفزعها ورأت ما ينطوى عليه من معان، حيث تضامن الشعب وتكتل خلف الرجل الذى أصبحت انجلترا تعتبره خصماً لدوداً لها، ولابد أن يكون السلطان أحمد فؤاد قد أفزعه بدوره أن يصبح فى مصر إنسان بكل هذه القوة). (انتهى كلام أحمد حسين).

أما أكبر كتاب مصر المعاصرين وهو أستاذنا عملاق الفكر العربى الأستاذ عباس العقاد فإنه يصف لنا مشهد عودة سعد زغلول يوم ٤ أبريل ١٩٢١ لأول مرة لمصر بعد نفيه فى شهر مارس ١٩١٩ فيتحدث فى الفصل الثالث والثلاثين من كتابه الضخم عن "سعد زغلول ـ سيرة وتحية" فيقول: (ملك سعد ناصية الموقف من ساعة وصوله إلى

شاطىء الإسكندرية، وثبت فى عالم العيان لمن كان فى شك من الأمر أن هذا الرجل أقوى قوة فى سياسة مصر القومية، وأن كل اتفاق بين مصر وانجلترا يتم على الرغم من هذا الرجل أو مع إغفال شأنه وتهوين خطره مستحيل).

(لقد كان الرابع من أبريل ـ يوم وصوله الإسكندرية ـ يوم الجيل بأسره فى العالم بأسره، ولك أن تقول وأنت آمن من الغلو إن استقبال سعد فى ذلك اليوم وفى اليوم الذى بعده كان أفخم استقبال لرجل من الرجال فى أوائل القرن العشرين؛ فقد انتظمت مصر موكباً واحداً للحفاوة به من شاطىء البحر بل من مدخل الميناء إلى عاصمة الديار المصرية وارتفعت الزينات وأقواس النصر من سلم الباخرة إلى حجرته فى فندق "كلاردج" الذى نزل فيه، وكان الناظر لا يرى فى كل مكان إلا صورة سعد ولا يسمع إلا الهتاف باسمه وأناشيد المترنمين بذكره وانقضى أسبوع قبل وصوله والوفود تتزاحم على الإسكندرية من أقصى القطر إلى أقصاه حتى تعذر المبيت فى الفنادق ولجأ الناس إلى البيوت يسألون أصحابها أن يَأْوُوهُمْ إلى مكان يسكنون إليه ريثما يحين اليوم الموعود. ولم تبق شرفة فى الطريق إلا غالى المستأجرون بثمن الوقفة فيها بضع ساعات حتى نيفت أجرة الشرفة على أجرة البيت، وضاقت الطرقات عن مسير المركبات وأوشكت أن تضيق عن مسير الأقدام من مجاز لمجاز ولما استقل القطار من الإسكندرية إلى القاهرة تلاحقت الجموع على طول الطريق تأبى إلا أن تستوقفه مرات فى غير مواضع الوقوف ومنهم من كانوا يترامون على القضبان فى بعض القرى الصغيرة ليغتنموا لحظة من الوقت يقف فيها القطار ويطل فيها الزعيم على المستقبلين. وخرج كل مستطيع الخروج فى مدينة القاهرة إلى الطريق ما بين باب الحديد إلى بيت الأمة يترقبون من الصباح ساعة قدوم الرئيس فى نحو الخامسة من المساء فلما لاح لهم فى سيارته نسوا أنفسهم قوماً واحداً لا اختلاف فيه بين صوت وصوت ولا بين دعاء ودعاء وبلغ من نسيان النفس وغلبة الوجدان على الإرادة أن أناساً كانوا يتسلقون الأشجار والأسوار وأرسلوا أيديهم يصفقون وهم لا يدرون أنهم معتصمون بتلك الأيدى من خطر الوقوع... ولا خطر فى الحقيقة من الوقوع حيث لا أرض فى طول الطريق إلا وقد غشاها ألوف الواقفين....)

كانت تلك بعض كلمات "العقاد" فى وصف استقبال الشعب المصرى لسعد زغلول

يوم الرابع من أبريل ١٩٢١ بعد كلمات "عبد الرحمن الرافعى" و"محمد حسين هيكل" و"أحمد شفيق باشا" و"أحمد حسين"؛ وكل منهم يروى ما عاصره ورآه لا ما حكى له أو تناقله المؤرخون والرواة. ثم نتساءل هل كان سعد ملك مصر؟ . . . أم رئيس جمهوريتها؟ . . . أم رئيس وزرائها؟ . . . أم حتى مجرد وزير؟؟ .

والإجابة على كل تلك الأسئلة بالنفى: فلم يكن سعد ملكاً أو رئيساً ولم يكن رئيس حكومة ولم يكن وزيراً ولم يكن يشغل أى منصب رسمى عندما استقبله شعب مصر بهذا الاستقبال الذى سمع كاتب هذا المقال بنفسه الأستاذ "العقاد" يقارن بينه وبين أعظم الاستقبالات الشعبية لجمال عبد الناصر فيصف هذه الأخيرة بأنها لا تكاد تصلح للمقارنة باستقبال الشعب المصرى لسعد زغلول يوم ٤ أبريل ١٩٢١ .

وهنا تكمن عبقرية سعد زغلول فبدون سلطة؛ حيث كان رأس الدولة هو السلطان فؤاد ورئيس وزرائها هو عدلى يكن؛ وبدون تنظيمات شعبية رسمية تحشد المواطنين فى الشوارع، وبدون وزير إعلام يسخر أدوات أجهزة الإعلام لتسليط الأضواء على وجه واسم رئيسه ورب نعمته؛ وفى ظل الوجود الحربى البريطانى المعادى لسعد زغلول والذى كان قد نفاه قبل سنتين إلى مالطة مما فجر ثورة ١٩١٩؛ وبدون أى حول ولا طول إلا شخصية سعد زغلول العامرة بمؤهلات الزعامة الحقيقية والتمثيل الحقيقى للمصريين استقبلت مصر سعداً كما لم تستقبل أحداً من قبله أو من بعده وذلك سر عبقرية هذه الزعامةالتى نضجت وبلغت ذروتها بدون الاستناد إلى منصب رفيع تسخر له كل الوسائل والأجهزة كما رأى المصريون بعد ذلك مراراً .

وإذا كان كاتب هذه السطور قد قضى آلاف الساعات فى مطالعة ودراسة مئات الكتب والرسائل والمقالات عن "سعد زغلول" أعظم زعماء مصر المعاصرين؛ وإذا كان بوده لو أتيح لكل شاب فى مصر أن يقرأ جل هذه الآثار ولاسيما كتاب العقاد عن "سعد زغلول ـ سيرة وتحية"؛ فإنه لم يجد كلمات عن سعد زغلول أروع من كلمات الصحافى الراحل الكبير عبد القادر حمزة باشا ـ والد السفير سعيد حمزة الذى يعمل حالياً مع رئيس الجمهورية ـ والتى يصف فيها عظمة وشموخ سعد زغلول عندما ألقى الإنجليز القبض عليه للمرة الثانية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ـ بعد عودته من النفى الأول

يوم ٤ أبريل ١٩٢١ ـ وسعد زغلول يومذاك على مشارف السبعين من عمره . . . . يقول عبد القادر حمزة فى كتابه "أذكروا سعداً : (وما مضت دقيقتان أو ثلاث دقائق حتى ضج فجأة كل الذين حولى ، فنظرت فإذا سعد مقبل وأمامه ضابطان ومن خلفه حاجبه وخادمه ؛ وهم جميعاً يمشون فى نطاق من الجنود ، رأيته يمشى بعد أن نزع من أهله وبيته وأحيط بالجند والسلاح وفتح أمامه باب التضحية على مصراعيه مجهول الأول مجهول الآخر ، فأقسم ما رأيت فيه وفى مشيته إلا بطلاً عالى الرأس مطمئن النظرات . . . . ولوددت أن رآه معى فى تلك الساعة كل أبناء مصر. إذن لرأوا سعدهم أسداً وهو أثبت ما يكون حين تنازله الحادثات ، كان يمشى هادئاً منبسط الجبين ليس فى خطوه إسراع ولا تثاقل ولا فى نظراته ولا فى حركات جسمه أثر واحد يدل على قلق أو اضطراب ، ويده اليسرى فى جيب معطفه ويده اليمنى تحرك عصاه حركة عادية منتظمة كأنه لا يرى لكل ما هو واقع ولا لكل الذين هم محتاطون به وجوداً أكثر من العدم ، وما رأيته تلفت يميناً أو شمالاً ، ولا وقفت عينه عند واحد من الذين يرافقونه مسلحين ولكنه لما رآنا نحن واقفين مد نظره إلينا وسرحه فينا) .

(يوليو ١٩٨٦)

١٩

عيوب المصريين فى ميزان العلم والمنطق

كـــان حواراً مؤلماً للنفس غاية الألم؛ ولكنه ـ إلى جانب ذلك كان بمثابة درس جديد فى ضرورة الفصل بين الأفكار والآراء من جهة والشعور والعواطف من جهة أخرى؛ فإن الذين يخلطون فى تفكيرهم السياسى بين (الفكرة) و(العاطفة) هم ـ بلا ريب ـ أبعد الناس عن رؤية الحقيقة وتشخيص ما بها من داء ووصف ما ينبغى من دواء.

كان محدثى مصرياً رفيع الثقافة نال من التعليم ـ فى مصر وخارجها ـ أرقى الدرجات وبلغ من النجاح فى العمل درجة لم يصلها كثيرون من المصريين لا سيما فى مثل عمره (أربعون سنة). وكنت ـ ولازلت ـ أعلم أنه دقيق التحليل، موضوعى التفكير بشكل يكاد يكون محل إجماع عارفيه. قال محدثى بصوت ثابت: منذ أيام كنت أراجع

موقفنا وأحوالنا ـ نحن المصريين ـ؛ فانتهيت إلى أننا أمة بالغة القدم، وبقدر قدم أمتنا بقدر ما أن عيوبنا "قديمة" و"عميقة الجذور" و"مستأصلة" و"مستوطنة". وهذه العيوب ليست عيوباً بسيطة كما يردد البعض من كتابنا ـ سواء فيما يكتب من كتب أو ما ينشر من مقالات بالصحف ـ؛ ولكنها عيوب فظيعة: فقد شاع بيننا الكذب والتلون فى المواقف ـ حسب المصالح ـ؛ وكثير منا من الاستغلاليين النفعيين الوصوليين الذين لا يرتبطون ـ بأية درجة ـ بأى مبدأ من المبادىء إلى جانب أننا من أكثر شعوب العالم نميمة وشقاقاً ومحاربة للأكفاء الناجحين وحقداً على المتميزين وهدماً للأعمال ونقضاً للرجال؛ ناهيك عن "ندرة الشجاعة" و"الالتواء" و"الخديعة" و"مداهنة الكبار" و"التعاطف مع المهزوم" أيا كانت أسباب هزيمته و"الخوف من المنتصر" وتجنبه خوفاً ممزوجاً بالحقد عليه وحسده على قوته؛ إلى جانب النفاق الاجتماعى واقتباس أنماط حضارية من خلفيات متباينة بل ومتناقضة.

استمر محدثى فى حديثه بعد أن سألنى: هل تظن أننا جدد فى ذلك؟ . . . وقبل أن أجيب مضى مسترسلاً فى حديثه: على النقيض، نحن قدماء العهد بهذه العيوب قدماً عتيقاً، كنا كذلك دوماً، ولا نزال ولكن الاختلاف الوحيد بين حالنا اليوم وفيها ظهرت كل العيوب على سطح حياتنا وبين حالنا بالأمس ـ قبل نيف وثلاثين سنة ـ أنه كانت هناك ـ دوماً ـ فوقنا طبقة من الأجانب مثلت دور "الطبقة الحابسة" أو "الطبقة الضاغطة" أو "الطبقة الحائلة" بين حقيقتنا وبين ظهورها ظهوراً متفشياً على سطح الواقع، وأن هذه الطبقة كانت أشبه ما تكون بطبقة سميكة من الأسمنت تقبع فوق أنفاس المصريين فلا يملكون الظهور بخصائصهم الحقيقية على سطح الحياة: لا اختياراً حراً، بل قسراً وقهراً وجبراً.

ثم مضى محدثى يكمل "نظريته" فقال: وكانت تلك "الطبقة" بمثابة "فلتر" لا يسمح إلا لعدد قليل جداً من المصريين ـ الممتازين ـ بالمرور خلاله والظهور على سطح الحياة، بعد أن يكون المرور خلال هذا "الفلتر" قد نقى عنصرهم وأزال منهم خواصهم الرديئة وربط بينهم وبين "قيم تلك الطبقة العلوية غير المصرية" ثم جاءت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ودمرت خلال أقل من عشر سنوات هذه الطبقة، فزال "الفلتر" وشاعت عيوب المصريين ـ بلا تصفية ولا تنقية ـ على سطح حياتنا وواقعنا، وختم محدثى

"نظريته" بقوله: هذا هو واقعنا من الأزل، وسيبقى كذلك دوماً، فذلك جوهرنا، وجواهر المعادن لا تتغير. انتهى محدثى من حديثه وهو يظن أنه قد جاء بالحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ رغم أن ما قاله "باطل" بطلاناً مطلقاً ـ على حد تعبير القانون الفرنسى.

والحق أن كاتب هذه السطور لم يفاجأ بهذا المنطق والذى ابتدعه بعض الأجانب الذين عاشوا بيننا وكانت لهم "مصلحة" واضحة فى إبداء وإعلاء مثل هذا الرأى ثم جاء بعض المصريين ممن تعلموا عن الأجانب بعض القشور فرددوا نفس الأفكار فيما نسميه نحن بالببغائية الفكرية وهى من أهم معالم الشعوب عامة والشعوب ذات النصيب الأقل من العلم والثقافة خاصة والتى ينطبق عليها قول أمير الشعراء أحمد شوقى على لسان أحد شخصيات مسرحيته "مصرع كليوباترا" إذ يقول:

اسمع الشعب ديون كيف يـوحون إليـه

مــلأ الجـو هتـافـاً بحيــاتى قـاتليه

أثـر البهتـان فيـه وانطلى الـزور عليـه

يـالــه من ببغــاء عقــله فى أذنيــه

ومن تحصيل الحاصل أن نقول إن هذا الرأى أصبح يردد بين عدد من أبناء مصر الذين يتصلون فى حياتهم وأعمالهم بالأجانب ويسيطر عليهم الانبهار بهؤلاء الأجانب ـ من الأوروبيين الغربيين والأمريكيين ـ؛ كما أن ما يحيط بهم من تدهور عام فى حياة المصريين بسائر جوانبها وما يسود الحياة العامة فى مصر من تصرفات وحملات غوغائية؛ كل ذلك يجعل هؤلاء يظنون أنهم على حق وما هم إلا على باطل مطلق.

فحقيقة الحال فى مصر اليوم أن مصر لم توجد بها طبقة وسطى بالمعنى الحقيقى للطبقة الوسطى إلا منذ أيام محمد على حيث بدأت طبقة وسطى نحيلة تتكون من الأجانب ـ بوجه عام ـ وعدد قليل للغاية من المصريين. ورويداً رويداً بدأت هذه الطبقة تتشعب إلى طبقة وسطى عليا وطبقة وسطى وسطى وطبقة وسطى دنيا.

وقد ظل المصريون ـ القلائل الذين انتموا لهذه الطبقة الوسطى الجديدة ـ يدورون فى فلك الشريحة الدنيا منها (الطبقة الوسطى الدنيا) مع عدد قليل جداً من المصريين الذين سمحت لهم الظروف بالانتماء للطبقة الوسطى الوسطى.

كانت تلك حال التكوين الاجتماعى فى مصر حتى أوائل نهاية الحرب العالمية الأولى. وخلال الحرب العالمية الأولى هذه (١٩١٤/١٩١٨) حدثت تحولات جذرية فى الوضع المالى للمصريين المنتسبين للشريحتين الأدنى من شرائح الطبقة الوسطى مما سمح بنوع من الاقتحام المتزايد لعناصر مصرية لشريحة الطبقة الوسطى/ الوسطى وشريحة الطبقة الوسطى العليا: وعندما جاء يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة اثنتين وخمسين من هذا القرن كان المصريون قد تشعبوا بشكل كبير - نسبياً - داخل الشريحة الوسطى وبشكل أقل داخل الشريحة العليا.

ولما كانت الطبقة الوسطى هى "مخزن" القيم والمفاهيم وأشكال الطموح التى تخلق التقدم - على النهج الأوروبى الغربى - فإن تطوراً فى اتجاه النموذج الحضارى الأوروبى الغربى كان من الضرورى وجوده بشكل ملموس ثم جاءت فترة الخمسينات والستينات، وخلالها تمت تصفية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى كما تم الضغط بشدة على أعضاء الشريحة الوسطى ليبدأ هبوطهم صوب الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وبتأميم المشاريع الخاصة الكبرى ومن بينها مشروعات كانت مملوكة لمصريين من أبناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى وبتأميم الأراضى الزراعية - عدا ما يفوق حداً أقصى متواضعاً - وبتحويل المصريين إلى جحافل من الموظفين الذين يعيشون على رواتبهم ويرتبط وجودهم بما تمنحه الدولة لهم من أجور، بذلك كله تقلص حجم ودور الطبقة الوسطى فى مصر. وما أن بدأت السبعينات حتى كان الهيكل الاجتماعى فى مصر يتكون من طبقة وسطى دنيا وطبقات أدنى فى شكل شريحة واحدة عملاقة؛ مع ظهور نواة طبقة جديدة من المنتفعين والثراة الجدد وإن كان هؤلاء من الخارجين لتوهم من رحم الطبقة الوسطى الدنيا أو أدنى شرائح الطبقة الوسطى (فى حالات استثنائية).

وكل ما نراه اليوم فى حياتنا ويعتقد البعض أنه من "عيوب المصريين" إنما هو فى الحقيقة نتيجة مباشرة وواضحة لا لبس فيها لشيوع وذيوع "قيم" أبناء الطبقة الوسطى الدنيا وما يأتى أسفلها من الطبقات الأدنى على سلم الخريطة الاجتماعية.

ولاشأن لهذا كله بمصر والمصريين، فإن تدمير أو تصفية الطبقة الوسطى (وهى مخزن

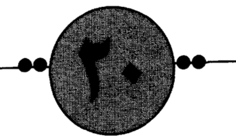
أسباب التقدم والابتكار والخلق والاختراع والإبداع والازدهار) من شأنه أن يحدث نفس الأثر فى أى بلد من البلدان.

أما رؤية الصفات القديمة فى المصريين على أنها محض تجميع وتعتيق للصفات السيئة فهى أيضاً خطأ صرف، فإن من أهم صفات المصريين تلك القدرة الهائلة على مقاومة عوامل الاضمحلال والذوبان. أما ما يراه البعض كأسوأ الصفات والمناقب فإنه يرجع كله للرغبة فى الاستمرار وعدم الاضمحلال، وكلها صفات نمت كرد فعل للظلم والطغيان وسوء الحكم والإدارة.

وكما ذكرت فى أكثر من موضع فى كتابى "ما العمل؟" فإن كل عيوب المصريين هى فى حقيقتها "عيوب الحكام" وأجهزة الإدارة عبر عصور طويلة ولا أعنى بحال من الأحوال حكام وإداريى مصر اليوم؛ فالمشكلة أعقد وأكبر من اتهام سطحى كهذا يقوم على التبسيط المخل لظاهرة سوء الحكم والإدارة فى مصر خلال قرون متعاقبة مع اختفاء دائم للقدوة الصالحة الممتزجة بالكفاءة والطهارة ومعرفة الحلول السليمة لكل الأمراض التى شاعت فى حياتنا؛ وهى كما ذكرت مراراً فى غير هذا الموضع "أعراض" كثيرة "لأمراض" أساسية قليلة.

كان هذا هو حديث المنطق والعقل الذى يدعمه التاريخ وتدعمه حقائق علوم أخرى كعلم الاجتماع، أما القول بأن المصريين هم شعب مكتظ بالآفات الاجتماعية والعيوب والمساوىء عدا حالات وجودهم تحت طبقة أجنبية تكون بمثابة "صمام كبت" فوق المصريين فإنما هو منطق مغلوط تنسفه حقيقة تفوق المصريين مراراً عبر سنوات بل وقرون تاريخهم الطويل؛ كما ينسفه استمرار المصريين عبر التاريخ "غير قابلين" للذوبان والاضمحلال رغم قسوة الظروف وبؤس الأوضاع والأحوال، كما أنه منطق تنسفه حقائق علم الاجتماع؛ وستثبت الأيام أن الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر لن يلبث إلا وينتج طبقة وسطى مستقرة تنتج لمصر المستقبل أسباب الحضارة والتقدم والازدهار كما كانت توشك أن تفعل منذ أكثر من ستين سنة لولا إجهاضها مرة على يد أجنبية فى أوائل عشرينات هذا القرن ثم مرة ثانية على يد مصرية خلال خمسينات وستينات هذا القرن حين استؤصلت من واقع حياة المصريين بذور الإصلاح وبذور أى تقدم ونجاح.

(سبتمبر ١٩٨٧)



من يصنع التاريخ الظروف أم الرجال ؟

لكــل كاتب ولاسيما إذا كان من المعنيين بالفكر والتاريخ والسياسة والفلسفة بوجه خاص "موضوع" يكون أكثر اشغالاً له بالمقارنة بسائر المواضيع، وعلى سبيل المثال فإن مؤرخاً عظيماً مثل "أرنولد توينبى" قد سيطرت عليه بشكل كبير محاولة البحث عن أسباب نشوء وسقوط الحضارات، مما جعله يسدى للفكر الإنسانى خدمة عظمى عندما أصدر دراسته الكبيرة "دراسة فى التاريخ" فى ستة مجلدات انتهى فيها إلى "ضبط" نظريته فى إرجاع نشوء الحضارات لعوامل "التحدى" و"الاستجابة". وبنفس القدر سيطرت من قبل على المفكر الإسلامى العملاق أبى حامد الغزالى المعروف بحجة الإسلام معضلة البحث عن وسائل المعرفة ولاسيما عندما تصدى

بالفكر والبحث والتأمل العميق لمحاولة الإجابة على السؤال الكبير: هل يمكن الاستدلال على وجود الله بواسطة الحواس الآدمية أو البشرية؟ كذلك سيطرت على الفيلسوف الألمانى "فردريك نيتشه" فكرة اطراد التقدم البشرى على يد نوعية ممتازة مميزة من الجنس البشرى لن يتوقف تطورها وارتقاؤها حتى يبلغ النوع البشرى مرحلة الإنسان الأعلى (السوبرمان). أما "كارل ماركس" فإنه كان ولايزال فيلسوفاً قبل أن يكون مفكراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً فقد أقام بناءه الفكرى الديناصورى الكامل الشامل على فلسفة كان قوامها وعنصرها الأساسى فكره الخاص بحركة التاريخ المستقى من فكرته الأساسية عن علاقة المادة (البناء التحتى) بالفكرة (البناء الفوقى).

وإذا عدنا للفكر العربى المعاصر وجدنا أن "عباس العقاد" عملاق هذا الفكر المعاصر قد كان دائماً يدور بكتاباته ـ غير الأدبية الصرف ـ فى دنيا التراجم مدفوعاً برغبته العميقة فى إبراز فكرته الأساسية عن "المتميزين من البشر" كقوة دافعة للحضارة والتاريخ الإنسانى بوجه عام. وكثيرون من محبى وتلامذة العقاد ـ مثل كاتب هذه السطور ـ كتبت عليهم محنة البحث الطويل عن دور الأفراد فى صناعة التاريخ البشرى، والحق أن هذا "البحث" هو كالمحيط العارم ما أن يقفز الباحث فيه حتى يكتشف أنه قد أصبح فى بحر عارم مترامى الأطراف عميق القرار الهالكون الغارقون بضربات أمواجه أضعاف أضعاف الناجين من هذا الهلاك (وتعبيرى الأخير هذا مأخوذ عن الصوفى الكبير على بن عبد الله بن عبد الجبار المشهور بأبى الحسن الشاذلى). إذ أن المفكر الذى يأخذ هذا المبحث مأخذ الجد واجد نفسه بعد شهور قليلة من القراءة فى مفترق طرق فلسفية وسياسية كبرى وعظمى: وعليه مسئولية ومشقة وتبعة الاختيار، فما من مذهب فلسفى وسياسى واقتصادى واجتماعى إلا وله معتقده ورأيه فى هذا الأمر وكل رأى مؤسس على حجج مستقاة من الأركان والمنطلقات الأساسية للمذهب ولكن كثرة المطالعة المدققة فى هذا المجال لسنوات قد تبلغ العشرين ـ كما كانت حال كاتب هذه السطور مع هذه المعضلة الفكرية ـ واتساع دائرة القراءة والمتابعة، كل ذلك كفيل بأن يضع "الباحث عن الحقيقة" فى هذا المضمار على أوائل عتبات الدرب المؤدية

لإجابة واضحة عن السؤال، فكما تنشق المذاهب الفلسفية ـ بشكل إجمالى وعام ـ إلى مذاهب مثالية أو معنوية أو فكرية أو أخلاقية فى جانب ومذاهب مادية فى جانب آخر فإن كل الإجابات عن السؤال الكبير: ما هو دور "الفرد" فى صناعة التاريخ الإنسانى، تنقسم أيضاً إلى "نوعين" من الإجابات، نوع ينتمى لمنطلقات فلسفية مثالية ونوع ينتسب ـ بشكل أو بآخر ـ لمنطلقات فلسفية مادية.

فنحن سنجد أن الجدليين الماديين (الاسم الفلسفى لكارل ماركس وأتباعه من المارقين على مذهب هيجل الجدلى المثالى ويشابههم فى هذه الجزئية الفيلسوف الألمانى لودفيج فويرباخ) يقولون ـ بتمسك شديد ـ إن دور الأفراد ومن يعرفون بالأبطال ومشاهير الرجال فى صنع التاريخ البشرى أو الانسانى هو دور لا وزن ولا اعتبار، فالتاريخ الإنسانى يتحرك بقوة دفع مادية صرف هى قوة دفع الصراع الطبقى الناجم ـ بشكل حتمى ـ عن عوامل مادية بحت هى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة فى وقت من الأوقات. أما الأبطال ومشاهير الرجال فمثلهم مثل الدمى التى تلعب أدواراً هامشية مكتوبة بقلم المؤلف الأكبر وهو الصراع الطبقى ووقوده الحتمية التاريخية الناتجة والناجمة عن علاقات الإنتاج والتى تتبع بدورها ـ بشكل مادى صرف ـ قوى الإنتاج ـ وهى مادية صرف بدورها.

ولا شك أن كل المؤرخين الذين يعتنقون مبدأ التفسير المادى للتاريخ سوف تدور أقوالهم وآراؤهم حول دور الأفراد ـ من الأبطال ومشاهير الرجال ـ فى فلك هذا الرأى وخلاصته أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هى التى تحرك التاريخ الإنسانى أما أدوار "الأفراد" فهى بدورها من خلق وإعداداوابتكار تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتلك الظروف فى حقيقتها "مادية صرف".

فعندما كان محتماً لمرحلة الرق أن تنتهى، كان ذلك بفعل التغيير المادى فى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج حيث تحولت العلاقة لمصلحة "الرقيق" لا "السادة الملاك" تحولاً كان هو "الخالق" الحقيقى لأسباب انتهاء مرحلة الرق وبدء مرحلة أخرى جديدة هى "مرحلة الإقطاع" كذلك فإن عوامل مادية بحت هى التى أملت أسباب انتهاء

المرحلة الإقطاعية وبداية المرحلة الرأسمالية؛ وقد تمثلت هذه الأسباب فى تطور قوى الإنتاج تطوراً كانت قمته اختراع الآلة البخارية وهو عمل مادى كان بمثابة معول القضاء على طور من أطوار التاريخ الإنسانى وبداية طور آخر جديد.

وأصحاب وأتباع مبدأ التفسير المادى للتاريخ يفسرون حدثاً عملاقاً كقيام الثورة الفرنسية (ابتداء من سنة ١٧٨٩) بأسباب مادية بحت مهملين دور الأفراد وأثر وجود شخصيات معينة على مسرح الأحداث التاريخية وقل نفس الشىء على تفسيرهم لحروب القرن التاسع عشر وثوراته وأهمها ثورة سنة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ فى فرنسا ونشوء الحركات القومية فى أوروبا وأهمها الحركة القومية فى إيطاليا بزعامة (ماتزينى) والحركة القومية فى ألمانيا بزعامة (بسمارك) وحروب فرنسا وألمانياوالتوسعات الاستعمارية لأوروبا وكذلك أهم أحداث القرن العشرين مثل قيام الثورة فى روسيا فى فبراير ١٩١٧ ثم استيلاء البلاشفة على الحكم فى أكتوبر/ نوفمبر فى نفس السنة بقيادة فلاديمير إيليتش (لينين) ورفاقه من زعماء الأقلية (البلاشفة) وكذلك الحرب العالمية العظمى الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وقيام الريخ الثالث فى ألمانيا (١٩٣٢ ـ ١٩٣٣) ونشوب الحرب العالمية العظمى الثانية (١٩٣٩ـ١٩٤٥) وحركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ولاشك أن "التفسير المادى للتاريخ" يبدو للقارىء المولع بالتفكير العلمى تفسيراً عليه طلاوة العلم ودقة منهجه حيث أن العقل البشرى أصبح على يد الفلسفة الأوروبية شديد الولع والتقديس للتفكير المادى لأنه يبدو "أكثر علمية" من سواه ونحن لا نريد أن نجذب القارىء فى مقال كهذا لدوامات الخلاف الفلسفى بين "المادة" و"الفكرة"؛ وإن كنا نكتفى بأننا من المؤمنين بعطالة المادة ومن المؤمنين بأن التاريخ البشرى ـ والحياة كلها ـ محكومة بفكرة علوية مطلقة هى الفكرة الكلية وأن الإيمان بأن المادة فى حد ذاتها "فعالة" هو أمر يخالف الصواب تماماً، فالمادة "عاطلة" كل العطالة والتغيرات التى يتحدث عنها الماديون بوصفها تغييرات مادية صرف هى فى الحقيقة "تغيرات فكرية بحت"؛ فاختراع الآلة البخارية ـ على سبيل المثال ـ ليس نتيجة

"تطور مادى" وإنما هو نتيجة "تطور فكرى". وأحداث التاريخ تدلنا ـ من بداية التاريخ الإنسانى المعروف حتى هذه اللحظة ـ على وجود دور حاسم وفعال لأفراد معينين وشخصيات محددة بالذات، لولاها لاتجهت سفينة الأحداث اتجاهاً مختلفاً. والنظر إلى التاريخ وكبريات وقائعه وأحداثه من بعيد دون معرفة حقيقية دقيقة بتفاصيل أدوار بعض الأفراد ودون معرفة عميقة بشخصياتهم وما أدت إليه تلك الشخصيات بما تتميز به من صفات وسمات هو ما قد ييسر للبعض إنكار دور الأفراد فى توجيه حركة التاريخ والاعتقاد بأن "أمواج التاريخ الكبرى" لم تكن محكومة إلا بقوانين الحركة المادية للتاريخ، فبدون شخص الاسكندر المقدونى ما كان لجزء كبير من التاريخ القديم أن يتشكل بالشكل الذى عرفناه، ولولا الدور الخاص لنابليون بونابرت لما حدث الانعطاف الذى عرفناه فى تاريخ فرنسا وأوروبا بعد سنوات الثورة الفرنسية العشر الأولى (١٧٨٩ ـ ١٧٩٨) ولولا شخصية لينين بمفرده لأخذت الثورة الروسية اتجاهاً آخر تحكمه أفكار البلاشفة الذين كان من المقدر لهم أن يسقطوا الحكم القيصرى (حكم نيقولاى الثانى) فى روسيا فى فبراير ١٩١٧ ثم كان مقدراً أن يفقدوا السيطرة على الأمور كلية بعد تسعة شهور لا غير بفعل الدور الحاسم لرجل واحد هربته ألمانيا من "زيورخ" إلى "بتروجراد" (سان بطرسبورج قديماً ولينينجراد حالياً) فى قطار حربى خاص إيماناً منها بقدرته على إحداث تصدع وشرخ كبير فى الموقف الروسى، وهذا الرجل هو "لينين" الذى لعب الدور بحذافيره وقاد روسيا ـ خلال شهور قليلة ـ إلى صلح برست ليتوفسك المشهور والذى سلم فيه للألمان بما كانوا يريدونه منه.

ولولا دور رجل واحد هو "أدولف هتلر" لما أخذت أحداث الثلاثينات والأربعينات الشكل الذى أخذته على مسرح أحداث أوروبا والعالم كله بسبب أفعال "هتلر" وردود فعل خصومه (الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا فى البداية ثم الولايات المتحدة الأمريكية قرب النهاية).

بل إن للمصادفات دوراً حاسماً وكبيراً فى العديد من وقائع التاريخ الكبرى، وأكتفى بأمثلة قليلة:

فلو أن جزيرة كورسيكا لم تضم إلى فرنسا فى وقت محدد بالذات (كانت قبله جزءاً من إيطاليا جغرافياً وحضارياً) لما كان "نابليون" قد أصبح فرنسياً ولما لعب "الدور العملاق" الذى لعبه فى تاريخ فرنسا وأوروبا الغربية وأجزاء كثيرة من العالم منذ أخذ نجمه فى الصعود خلال السنوات الخمس الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى لحظة سقوطه الأخيرة فى سنة ١٨١٥ .

ولولا الدور الشخصى للملك هنرى الثامن لما تحولت جموع كثيرة من الشعب البريطانى إلى الملة البروتستنتية وما كان لذلك من آثار على المناخ العام للحياة السياسية والعامة فى بريطانيا .

ولولا الدور الشخصى لجمال عبد الناصر لما سارت الأمور فى مصر داخلياً من جهة أولى وبين مصر ودول العالم العربى من جهة ثانية وبين الدول العربية وإسرائيل ثالثاً وأخيراً بالكيفية التى سارت عليها بفعل اتجاهات ودور رجل واحد هو جمال عبد الناصر.

ولولا دور رجال لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة فى سنوات الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وسنوات الثلث الأول من القرن العشرين لما قدر للحركة الصهيونية أن تبلغ ما بلغت خلال السنوات الأربعين الأخيرة .

ولولا دور رجل واحد هو "لى كوان يو Lee Kuan Yew" رئيس وزراء سنغافورة منذ سنة ١٩٦٥ وحتى هذه اللحظة لما قدر لهذا البلد الصغير أن ينجز هذا الإنجاز الاقتصادى والحضارى العملاق خلال عقدين ـ فقط ـ من الزمان .

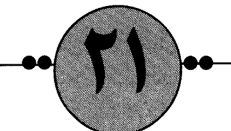
ولا يعنى كل ذلك أن كاتب هذه السطور لا يؤمن بدور وأثر العوامل المادية (الاقتصادية والاجتماعية) فى حركة التاريخ، وبأنه يؤمن أن التاريخ مجموعة من الأحداث المتعاقبة ـ مثل القصص المتتالية ـ لا يحكمها قانون ولا نظام؛ ولكنه يؤمن إيماناً راسخاً بدور العاملين معاً: العامل المادى بصفته التيار العام، والعامل غير

المادى (دور الأفراد والمصادفات) بصفته قانون مماثل ومواز فى الأهمية والأثر لدور العامل المادى.

ورغم بغضى أن أوجه النصح للقراء - لاسيما أصحاب الثقافة الرفيعة منهم - إلا أننى لا أملك إلا أن أدعو هؤلاء الذين يريدون استكمال الشوط فى هذا المضمار لقراءة عدد محدود من الكتب مثل كتاب "الأبطال" لبلوتارخ وكتاب الكاتب الإنجليزى الشهير توماس كارليل عن "الأبطال وعبادة البطولة والبطولة فى التاريخ" حيث تستطيع هذه الكتب الفذة لمؤلفيها الأفذاذ - لاسيما كتاب توينبى المطول - أن توضح للقارىء بجلاء أثر العاملين معاً مع غلبة أثر الدور المعنوى والمتمثل فى دور بعض الأفراد وبعض الأفكار وبعض المصادفات فى توجيه دفة ذلك السفين العملاق: التاريخ الإنسانى.

(يناير ١٩٨٧).





آفاق المستقبل (حوار سياسى)

ســـأل القارىء الكاتب فقال :

فى كل ما كتبت عن مآسى حياتنا المعاصرة اليوم فى مصر نغمتان أراهما فى تناقض حاد وتضاد . . . فأنت من جهة تتحدث عن عيوب كبيرة بل وعملاقة ترى أَن معظمها لايزال قائماً فى حوضِ نهرِ حياتنا، كعائقٍ هائل بين الواقع والإصلاح ؛ وأنت - من جهة أخرى - مفعم بالأمل فى وقتٍ تميل فيه للشعور باليأس أو مايشبه اليأس - من بين الكتاب والمفكرين والمهتمين بشئون مصر العامة - عشرات ممن كانوا - فى الماضى - سدنةَ التفاؤل والنظر إلى المستقبل نظرة يشوبها البشر وتوقع حدوث الأفضل . . . فلما انتهى السائل من سؤاله الطويل أجابه المؤلف قائلاً : التفاؤل نوعان . . . أولهما يرجع

لطبيعة دفينة فى صاحبه ، إذ أن بعض الناس مجبولون على الاستبشار وتوقع الأفضل والنظر إلى مقبل الأيام نظرة عامرة بالتفاؤل وحسن الظن بما سوف تحمله - تلك الأيام - فى طياتها من أحداث ومتغيرات . . . . وأما النوع الثانى فيرجع لكون صاحبه أعمل فكره فى الحاضر ومكوناته ، فرأى - رغم ما فى الصورة القائمة من قتامة وجهامة - بذور غدٍ أفضل . . . ومآلا أفضل من الحال . وأنا - يا صديقى - من الفئة الثانية بلا جدال .

فقال القارىء مندهشاً :

معظم المشاركين اليوم فى حكم مصر يتحدثون - كما تتحدث - عن غدٍ أفضل . . . ولو كنت أراك (فكراً وتحليلاً) مثل معظم هؤلاء لقبلت الحالة كما هى . . . ولكنك من جهة تشاركهم التفاؤل . . . ومن جهة أخرى ترى أن معظم التحليلات التى يطرحونها للمشاكل خاطئة . . . كما أنك ترى معظم الحلول التى يطرحونها غير قمينة بالإتيان بالغايات المرجوة . . . فكيف تريدنى أن أَقبل منك هذه الحال؟ . . .

فقال المؤلف :

إن الاتفاق فى الشعور لم يكن فى أية لحظة من اللحظات أو فى أى وقت من الأوقات برهاناً على مطابقة الأسباب للأغراض !

قال القارىء :

زدنى إيضاحاً !

قال المؤلف :

فى أيام حكم أنور السادات اشترك اليساريون والناصريون والإسلاميون والمنتمون لأيام ماقبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى العمل من أجل إسقاط السادات والتنبؤ بنهاية حكمه وتوجهاته . . . ولا شك أن ائتلافهم فى ذلك لم يكن لينفى اختلافهم فى الأسباب والأغراض . . . وقل نفس الشىء على أيام حكم فاروق الأخيرة . . . فقد استهدف الشيوعيون والاسلاميون وطائفة من الضباط الذين ألهبت هزيمة الجيش المصرى فى سنة

١٩٤٨ حنقهم على الملك وبطانته وأركان نظامه . . . وكان هؤلاء (ومعهم جناح من أتباع حزب الوفد) ينظرون إلى مستقبل النظام نظرة شبه واحدة ؛ ولكن أكانت الدوافع والغايات والأهداف والمسببات أيضاً واحدة؟ . . . لا أظن أن مجادلاً يمكنه أن يزعم ذلك .

قال القارىء :

النغمة السائدة تقول إنه لن يكون هناك مساس بالدعم . . . وأنت تقول إن المثلث الذى يمكنه أن يدمر مستقبل كل الآمال فى مصر هو الدعم أولاً، والانفجار السكانى ثانياً والتطرف ثالثاً . . . فكيف تبقى هناك مساحة للأمل؟

قال المؤلف :

بل تبقى مساحة هائلة للأمل . . . فإن اللعبة فى الحياة السياسية اليوم فى مصر هى فى حقيقتها صراع بين سدنة الاقتصاد الموجه . . . وهم من العناصر التى لمعت وبزغت إبان سنى حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبين سدنة الاقتصاد الحر والديمقراطية المستقاة من تجارب الأمم الغربية ذات العراقة فى الديمقراطية والحريات العامة . . . ولكن المسرح محتشد بالآخرين كالشيوعيين والذين يسمون أنفسهم بالإسلاميين (على اختلاف ألوانهم وتوجهاتهم) . . ورغم ما قد يبدو من ضباب كثيف يعترى الصورة العامة . . . ورغم رمادية اللون السائد . . ورغم فلول القتامة والجهامة . . . فإننى أؤمن أن هناك عاملاً حاسماً فى المعركة هو ما أسميه "الحتمية الاقتصادية السياسية" ؛ وكل اعتقادى أن هذا العامل يجعل من فرص نجاح الناصريين والشيوعيين وكل فرق التطرف (المسماة بالإسلامية) فى النصر والغلبة أدنى ما تكون للعدم! وأن حركة "الحتمية الاقتصادية السياسية" هى - فى الأغلب - فى صالح دعاة الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح الاقتصادى على أسس علمية (والأسس العلمية الوحيدة فى النجاح الاقتصادى هى الأسس التى قادت لازدهار الغرب والدول التى نهجت نهجه).

قال القارىء :

وما رأيك فى القول بأن سدنة الاقتصاد الموجه قد تمكنوا خلال السنوات الماضية (منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات) من جعل الحركة فى مصر على شكل "محلك سر" ؛ فلكل حركة إصلاحية للأمام حركات مضادة للخلف تحتويها وآثارها من طرف المعسكر الذى نشأ سادته وكبروا فى ظلال الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى؟

قال المؤلف :

اسمح لى أن أصف هذا التصور بأنه تصور خاطىء لا يراعى أن سنوات العقد التاسع والعقد العاشر من القرن العشرين ليست كسنوات الخمسينات والستينات . . . فإن "الحتمية الاقتصادية السياسية" التى حدثتك عنها آنفاً لم تكن - من جهة أولى قائمة فى الخمسينات والستينات . . . ومن جهة ثانية فإن قوتها - اليوم - كفيلة بالإجهاز خلال سنوات قليلة على "سدنة الحرس القديم" والذين أراهم اليوم فى حالة ضعف بالغ إلى حد أنهم لايكادون يتصورون استمراريتهم بدون وجود رجل قوى واحد منهم لايزال يلعب دوراً بالغ الأهمية فى الحياة السياسية المعاصرة اليوم فى مصر، ويبدو للكافة أن: «إدارة الحكم» لاتملك قدرة الاستغناء عنه؛ وهو ظن خاطىء ستثبت السنوات القليلة القادمة نقيضه تماماً.

قال القارىء :

سمعت منذ أيام رأياً يقول إن الفارق الأكبر بين "جمال عبد الناصر" و"أنور السادات" أن الأول كان يتوخى "الكرامة الوطنية" بمعزل عن "المصلحة الوطنية" . . . أما الثانى فكان يتوخى "المصلحة الوطنية" بمعزل عن "الكرامة الوطنية" . . . فكيف ترى تلك التفرقة؟

قال المؤلف :

أراها "هزلاً" خالصاً لا نصيب له من "الجد"! . . . بل وأراها دليلاً قاطعاً على ضرب من المثالية بل والسذاجة السياسية؛ فإن "الكرامة الوطنية" لا تنفصل ولا تنعزل عن « المصلحة الوطنية » . . . فأين الكرامة فى موقف يقول فيه زعيم لأبناء وطنه إن الخيار الوحيد أمام القوى الدولية العظمى التى تعانده هو إما الشرب من مياه البحر

الأبيض أو البحر الأحمر . . . فينتشى هؤلاء الأبناء نشوة تبلغ بقلوبهم واعتزازهم بأنفسهم عنان السماء . . . ثم لاتكاد الأيام تمر إلا وقد شرب القائل ومستمعوه من بئر الهزيمة الآسن وتجرعوا معاً أكبر المرارة . . . وعرفوا معاً أفدح خسارة . . . فأين الكرامة هنا ؟ . . . وكيف يتسنى وجود تلك « الكرامة » بمعزل عن « المصلحة » ؟ - دعنا ياصديقى من كلمات التنظيم الطليعى وشعارات « الكاتب الأوحد » . . . فإن المثل الانجليزى القديم يقول : إن الكلام لايكسر العظام !

قال القارىء :

إذن لاتزال متفائلاً !

قال المؤلف :

بلا حدود !

قال القارىء :

ومشاكل الواقع العملاقة

قال المؤلف :

يقينى أن "الضرورة" ستجعلنا نواجه التحديات الثلاثة الكبرى التى يمكنها أن تدفعنا إلى قلب أتون جحيم لا قبل للعقول اليوم بتصوره!

قال القارىء :

وما هى تلك التحديات ؟

قال المؤلف :

أولها وأكبرها "الدعم" . . . وثانيها "الانفجار السكانى" . . . وثالثها "التطرف" .

قال القارىء :

ألا تضيف إليها "البطالة" التى يتحدث البعض عنها كطاعون الأيام القادمة؟

قال المؤلف :

"البطالة" فى واقعنا اليوم هى "ابنة" الطاعون الأكبر "الدعم" ! أما الطاعون الثانى فهو "زيادة السكان" . . . ومن اجتماعهما معاً يخرج من رحم الواقع الطاعون الثالث "التطرف" .

قال القارىء :

وهل تظن أن الأيام المقبلة ستحمل فى طياتها القدرة على التصدى لهذه "الطواعين" الفتاكة؟

قال المؤلف :

إذا اعتمدت فقط على إيمانى بأن الحتمية الاقتصادية السياسية سوف تحسم الأمر لقلت لك إن الأيام المقبلة ستحمل - لاريب - فى طياتها القدرة على التصدى لهذه الطواعين الفتاكة . . . ولكننى أضيف لإيمانى باتجاه هذه الحتمية وحركتها وفعاليتها إيمانى بأن "الغد" سيقدم لمصرَ رجالاً قادرين على إنجاز هذا "الحسم المحورى" مختصرين بذلك مدة أو فترة زمن التحول من اتجاه السير نحو قلب مثلث الدمار إلى اتجاه مضاد يقدم لمصر الاستقرار مجدولاً بالازدهار!

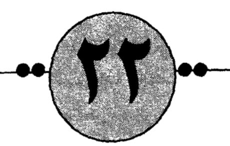
قال القارىء :

وهل يقدر رجال على تغيير حال كحالنا اليوم؟

قال المؤلف :

ردى عليك - كرجل يؤمن بالدور المحورى للأفراد فى تغيير مجرى التاريخ - هو كلمات الإمام على بن أبى طالب الخالدة : (رب همة أحيت أمة) .

(نوفمبر ١٩٨٩).



الدعم:
" النار الموقدة فى أموال مصر والمصريين "

(أ)

الدعم: نشأته وحقيقته

المشكلة العظمى للدعم - فى اعتقادنا - أن كل المواقف التى اتخذت منه- حتى الآن - إنما اتخذت من زوايا للنظر والتأمل والتحليل ضيقة للغاية:

من جهة أولى؛ فإن فريقاً من الذين يعتقدون فى أنفسهم أنهم مثلوا " الفكر اليمينى " فى مصر يطالبون بالغاء الدعم نظراً لأنه يخلق عبئاً ثقيلاً على كاهل الحكومة: ففى سنة واحدة (هى سنة ١٩٨٩) سيكون إجمالى الدعم أكثر قليلاً من عشرة آلاف مليون جنيه مصرى هى (بالتحديد) قدر العجز فى الموازنة (مابين الإيرادات والنفقات).

ومن جهة ثانية : فإن فلول الناصريين وحملة رايات الاشتراكية والشيوعيين ينظرون إلى الدعم باعتبار أنه " حقٌّ أساسى " من حقوق

الطبقات الأدنى والتى تعانى من شظف العيش فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متردية . . . وهؤلاء يقولون إنه فى خضم هذا "الظلم الاجتماعى" وفى ظلال تلك "الفوضى الطبقية" فإن الدعم هو تعويض (جزئى) للطبقات التى تكافح فى الحياة من أجل الاستمرار وحتى لا يجرفها تيار الغلاء فتغرق تحت أمواجه . . .

ومن جهة ثالثة : فإن عدداً لايستهان به من المشتغلين بالحياة العامة وشئونها فى مصر يخفون - بشدة - ضجرهم من الدعم وعبئه الثقيل على كاهل الحكومة ويعلن كلٌ من هؤلاء تمسكه باستمرار سياسة الدعم واصفاً إياها بأنها التزام من طرف الحكومة تجاه الطبقات المطحونة فى الحياة ؛ التزام له مبرر وجوده . . . كما أن له مبرر استمراريته . وهؤلاء الأبناء الأوفياء للسياسى الإيطالى الداهية نيقولا مكيافيللى لايشغل عقولهم فى الحقيقة إلا صدى إلغاء الدعم وأثره على استمرار استقرار وجه الحياة فى مصر : فطالما أن استمرار إعلانهم مساندتهم للدعم (سياسة وتطبيقاً) سيضمن لهم عدم "غليان" الشارع المصرى . . . فإنهم أنصار أوفياء للدعم؛ لأنهم أنصار كل ما من شأنه "تهدئة الأحوال" واستمرار مايسمونه بالاستقرار . . . وما هو فى الحقيقة إلا تأجيل وإرجاء للمشكلة لا إلغاء لها .

وقد يظن المراقب - من بعيد - أن آراء الساسة فى مصر فى هذه الجزئية إنما تتبع خطهم الفكرى العام . . . وهو ظن خاطىء للغاية . . . حيث أن انعدام وجود "حياة سياسية حرة" فى مصر لسنوات طويلة كان من أكبر آثاره عدم وضوح الاتجاهات العامة للساسة والمشتغلين بالسياسة . . . بل ووجود "مجموعات" مترابطة من الأشخاص . . . عوضاً عن المألوف فى الديمقراطيات الغربية حيث توجد مجموعات من الأفراد تربطها الوحدة الفكرية أو الاتفاق الايدولوجى أو اتساق التوجهات والأهداف الاستراتيجية .

وهكذا . . . نرى حزباً كحزب العمل الاشتراكى وهو فى أساسه امتداد لحزب مصر الفتاة الفاشى القديم؛ يدافع عن بقاء سياسة الدعم من منطلقات مماثلة لمنطلقات اليساريين . . . وقد يبدو هذا منطقيا إذ أن الفاشيين هم من غلاة المتمسكين بدور

فوقى (بطريركى) للدولة . . . ولكن المؤكد أنه من غير المنطقى أن حزباً كحزب الوفد تنهض فلسفته على الإيمان بالليبرالية كعصب للحياة الاقتصادية يساند سياسة الدعم ويحاول إحراج الحكومة أشد الإحراج كلما حاولت التخفيف من "حجم" الدعم . . .

ولاشك عندنا أن كل وجهات النظر المطروحة فى هذا الشأن خاطئة كل الخطأ . . . فإننا لايجب أن نحكم على سياسة الدعم (إن إبقاءً أو إلغاءً) من منطلقات سياسية نمطية كتلك التى ينطلق منها الحوار - فى معظمه - اليوم فى مصر . . .

إنما الأجدر بنا أن نسأل أنفسنا : ما هو مبرر سياسة الدعم؟ . . ومن هم الذين يخدمهم الدعم؟ . . وهل هو - على المدى الطويل - فى صالح هؤلاء الذين يدعى البعضُ أن الدعم يستهدف مصالحهم فى المقام الأول؟

أما مبرر وجود "الدعم" فلا شك أنه استمرار قيام الدولة بمساعدة المواطنين الذين أصبحوا غير قادرين على تحمل "الأسعار الحقيقية" لقائمة طويلة من السلع يأتى فى مقدمتها "الخبز" بما يحمله من دلالات سياسية واجتماعية عميقة؛ فهو الحد الأدنى لإقامة الأود؛ وبصعوبة الحصول عليه تكون هناك صعوبة حقيقية فى "استمرارية" البقاء.

كذلك يمكن أن يضاف إلى ماسلف؛ أن الدعم نشأ مع تحكم الدولة فى الأجور: فعندما أصبح المصريون فى الستينات - فى معظمهم - من أجراء الدولة أيضاً بأجور تتحكم الدولة فى مستوياتها؛ أصبح من اللازم أن تتحكم الدولة أيضاً فى مستويات الأسعار ولاسيما بالنسبة للسلع الغذائية وعدد من السلع الأساسية الأخرى (التى يعتبر الطلب عليها بالمصطلح الاقتصادى "غير مرنٍ") . . .

كذلك يمكن أن نعبر عن نفس الرأى السابق بكلمات مختلفة فنقول: إنه فى ظل سيادة المفاهيم الاشتراكية؛ تجنح الدولة لرفض اعتبار الأسعار نتيجة طبيعية لقوانين العرض والطلب؛ فإذا بالدولة تضع لعددٍ من السلع أسعاراً محددة . . . ولكن لما كان قانون العرض والطلب هو أحد القوانين التى يستحيل إثبات عدم صحتها؛ فإن

الأسعار المحددة بقرارات فوقية من الدولة تصبح أقل - مع الزمن - من الأسعار الحقيقية لتلك السلع ؛ فتقوم الدولة بالحفاظ على الأسعار عند المستويات التى حددتها . . . ولكنها لاتستطيع أن تقوم بذلك دون تحملها بالفارق بين تلك الأسعار (الأدنى) وبين الأسعار الحقيقية (الأعلى) . . . وهذا الفارق هو - ببساطة - المصدر الأول والأساسى للدعم.

ومع ثبات الأسعار المحددة بقراراتٍ فوقيةٍ (من جهةٍ) واستمرار الأسعار الحقيقية فى الارتفاع (من جهة أخرى) يكون معدل ازدياد الأموال التى توظف كثمن لهذا الفارق فى تعاظم متوال. ولاشك أن مراقبة الوضع فى كل الدول التى طبقت أسلوب الدعم أثبتت بوضوح أن ماتتكبده الدولة فى بدايات تبنيها لنظام الدعم يكون هامشياً بالمقارنة بما تتكبده مع استمرار اتباعها لهذا النظام . . . فمع السنوات يزداد العبء وتتعاظم تكلفتة وتبرز الآثار السلبية له - والتى سنتحدث عنها فى الصفحات التالية- : صغيرة فى البداية . . . ثم يتعاظم حجمها حتى تصبح كالحريق الذى يأكل كل الأموال بأحجام خطيرة . . . ولا يبقى على أية استثمارات حقيقية كبيرة.

إذن مبرر الدعم الأساسى هو مساندة القطاعات الواسعة من أبناء الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى والطبقات الأدنى بهدف تمكينهم من مواجهة الحاجيات الأساسية للحياة . . . ولكن ماهى عاقبة هذا النظام؟ . . . وهل قامت الدولة بإظهار تلك العاقبة الحقيقية لمعظم المشاركين فى الحياة العامة اليوم فى مصر؟ . . . وهل قامت المؤسسات السياسية والشعبية بدورها فى توضيح تلك العاقبة؟ . . . وهل ساهمت وسائل الاعلام فى ذلك التوضيح أم أنها - على النقيض - نصبت إيوان المآتم وملأته صراخاً وبكاء على الدعم والتهديد بالويل والثبور وأوخم عواقب الأمور لكل من تسول له نفسُه المساس بقدسية "الدعم" الذى هو حق من حقوق أبناء الشعب!؟

إن من حق المواطن المصرى العادى أن يفهم اليوم أن "الدعم" الذى بدأ لصالحه (على المدى القصير) قد تحول لخطر داهم يهدده هو نفسه وأسرته وأبناءه (على المدى المتوسط والبعيد) : فإن الدولة التى حددت - من جهة أولى - دخله بشكل اصطناعى

ثم خلقت - فى نفس الوقت - مناخاً للعمل لا يمكن فى إطاره الحديث عن إنتاجية مرتفعة أو متوسطة أو حتى متوسطة التدنى، هى نفسها (الدولة) التى قررت أن تساعده على مواجهة ظروف الحياة عن طريق نظام مصطنع هو نظام الدعم والذى لا يمكن إلا أن يكون فى النهاية "سبب خسارة عظمى" لمن ابتُكر النظام من أجل مصلحتهم : فإن المبالغ الهائلة التى توظف تحت بند الدعم هى نفس المبالغ التى كان من المفروض أن توظف من أجل إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة . . . وهكذا تكون الخسارة فى اتجاهين :

- فمن جهة، فإن توظيف رؤوس أموال ضخمة تحت بند الدعم هو إهدارٌ لرؤوس أموال ضخمة كان المفروض (فى ظل الأوضاع السليمة) أن تكون استثمارات تعود على الدولة (وبالتالى على المواطنين) بعوائدِ مجزية ومجدية . . . وهكذا يكون أول معنى للدعم هو ضياع فرص عملاقة للإنتاج والاستثمار والثروة . . . وهو ما يعنى أَنه عوض عن إنفاق مبالغ معينة على الاستثمار الذى يؤدى إلى الاثراء بدرجة أو بأخرى فإن هذه المبالغ ذاتها تنفق على الدعم والذى هو حرمان من الإثراء وإمعان فى الافقار نظراً لطبيعة الدعم ذاته كإنفاق على بنود استهلاكية صرف كالطعام والغذاء وعدد كبير آخر من الخدمات . . .

- أما المعنى الآخر الكبير للدعم فهو أنه عامل أساسىٌّ من عوامل خلق واستفحال ظاهرة البطالة : فلما كانت رؤوس الأموال العملاقة تتجه إلى الدعم وليس إلى إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، فإن النتيجة الطبيعية المباشرة هى عدم خلق فرص عمل جديدة للأجيال الناشئة . . . وهكذا فإن الدعم يكون بمثابة "إطعام الآباء بدلاً من توظيف الأبناء" وهى ظاهرة جد خطيرة تستحق عظيم الاهتمام ليس فقط لكونها ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة . . . وإنما لكونها - فى نفس الوقت - بذرة كبرى من بذور الفوضى الاجتماعية وسبباً لا يجوز تجاهله من أسباب الفوران والغليان الشعبى ولا يريد القلم أن يسترسل فيقول "بل ومن عوامل خلق المناخ المناسب للشغب الاجتماعى والطبقى والذى قد يؤدى عند درجة معينة من الخلل إلى درجات متفاوتة من الحروب الأهلية" .

ومن الغريب للغاية أن المشتغلين بالحياة العامة فى مصر لم يسبق لأحد منهم أن رأى ورصد وشرح هذا الجانب الخطير لسياسة الدعم، هذا الجانب الذى يتمثل فى أن البلايين (المليارات) العشرة من الجنيهات والتى خصصت للدعم فى ميزانية سنة ١٩٨٩/ ١٩٩٠ المالية لن تضيع كلها -فقط- مع نهاية السنة المالية ولكنها ستمثل فى حقيقة الحال ضياع ملايين فرص العمل التى كان من الميسور خلقها للأجيال الجديدة إذا كنا قد أنفقنا هذه البلايين العشرة (أو بعضها) على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة؛ علماً بأن إنشاء فرص عمل حقيقية ومنتجة هو السبيل الأوحد لاستئصال الحاجة للدعم؛ فإن هؤلاء الشباب الذين ستقدم لهم فرص عمل حقيقية ومنتجة سيكون بوسعهم (لو كانت فرص العمل المنشأة حقيقية ومنتجة) أن يواجهوا الحياة وهم فى غنى عن الدعم الذى لا يحتاج اليه فى الحقيقة إلا العاملين أو أصحاب الوظائف غير الحقيقية وغير المنتجة والذين يتقاضون من الدولة مرتبات هزيلة هى فى الحقيقة شكل من أشكال الإعانة الإجتماعية يحصل عليها ملايين الأجراء للدولة الذين يشغلون أعمالاً لا وجود حقيقى لها أو حوّلها اطار العمل إلى ما يشبه الوظائف التى لا وجود حقيقى لها؛ ولا أدل على ذلك من عدم احتياج الحرفيين الذين يعملون فى دنيا القطاع الخاص بشكل حقيقى للدعم بالمقارنة بموظفى وعمال الحكومة والقطاع العام.

القطاع العام الخاسر: شكل مدمر من أشكال الدعم

ومن أكبر جيوب الدعم وأشدها خطراً واستنزافاً للموارد المالية لدولة فقيرة كمصر تلك الوحدات من القطاع العام التى إما أنها تحقق خسائر أو أنها تحقق ربحاً ضئيلاً لا يتناسب مع حجم رؤوس الأموال والاستثمارات التى أنفقت على تلك الوحدات سواء فى طور إنشائها أو فى طور تشغيلها ومن الغريب أن هذا الشكل من أشكال الدعم لا يسترعى انتباه الذين يخوضون بحماس فى موضوع الدعم وأشكاله وجدواه وأسباب الابقاء عليه أو إلغائه.

إن كل وحدات القطاع العام التى تحقق خسائر وكذلك تلك الوحدات التى تحقق عائداً سنوياً صافياً يقل عن حدٍ معين (وليكن ٧٪ بالمعنى الحقيقى أى بعد أخذ معدل

التضخم فى الحسبان وهو ما يطلق عليه بالإنجليزية إما Real Money أو Constant ValueTerm) تستمر فى الوجود بل ويسمح لها فى معظم الأحيان ليس فقط بالحصول على مساعدات مالية فى مواجهة الخسائر التى تحققها بعض وحداتها ولكن يسمح لها -فوق ذلك- بالحصول على أموال ضخمة توزع على العاملين بها تحت بند "الأرباح" . . .

ولا ريب أن الممول الحقيقى لهذا الجيب الكبير من جيوب الخسارة ونزيف الأموال هو المواطن المصرى العادى بل إن خسارة هذا المواطن تتخذ أكثر من شكل واحد :

ـ فمن جهة أولى، هناك الحرمان من الربح الطبيعى المنتظر فى أى مشروع كائنا ما كان . . هذا الربح الذى كان من المفترض - عند تحققه - أن يوجه إما للإنفاق على الخدمات والمرافق العامة أو أن يوجه لمشاريع استثمارية إنتاجية تكفل خلق وتوفير وظائف جديدة لأبناء المصريين الذين يتكدسون على قوائم البطالة بالملايين من الشباب وخريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية . . .

- ومن جهة ثانية؛ هناك - فوق شكل الحرمان المشار اليه آنفاً - استنزاف أموال أخرى ولدتها قطاعات ناجحة لمجرد إعطاء الفرصة لقطاعات خاسرة وفاشلة ومهزومة لتستمر فى الخسارة والفشل والهزيمة . . وهو ما يعنى أيضاً عدم توجيه هذه الأموال للوجهتين اللتين ذكرناهما آنفاً :

- الخدمات والمرافق العامة .

- إنشاء وخلق وتوفير فرص عمل جديدة وحقيقية لأبناء المصريين المتكدسين بالملايين على قوائم البطالة والعطالة . .

ولا شك أن التفكير الاقتصادى السليم يستوجب منا المساواة -هنا- بين الوحدات التى تحقق خسارة وتلك التى تحقق ربحاً ضئيلاً؛ فكلاهما يمكن الاستعاضة عنه بأشكال أخرى من الاستثمار لا تؤدى للخسائر السنوية الحقيقية للمشاريع .

ولا ريب عندنا، أن هذا الشكل من أشكال الدعم (غير المباشر) هو من أجدر

أشكال الدعم بالمواجهة الحاسمة وبإرادة صارمة ويد قوية لا تبالى بما سنسمعه من دعاوى الغوغاء الذين أنبتتهم العقود الثلاثة الأخيرة فى مصر؛ فقد سمعت مصر من هؤلاء الديماجوجيين ما يكفى وهى ترقب اقتصادها ينهار كل سنة بمعدلات رهيبة وبما لا يدع مجالاً لسماع دعاوى هؤلاء الغوغاء والذين يجب أن يقابلوا (كلما هموا برد فعل تخريبى مما درجوا عليه) بمثل ما قوبلوا به إبان أحداث مصنع الحديد والصلب بحلوان خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ عندما تصدت يد الدولة القوية لتضع أقزام الغوغائية وأشباح الظلام فى حجمهم الحقيقى.

ومن الحتمى واللازم للغاية أن تتصدى الأقلام الواعية وأجهزة الاعلام لتبيان الحقيقة للمواطن المصرى بحيث يتفهم بوعى وجلاء لا يكتنفه لبس أو غموض أن الأموال التى توظف لدعم وحدات القطاع العام الخاسرة وتخويلها الحق فى الاستمرار فى صنع الخسارة هى أموال تستقطع من ميزانيات خلق وظائف عمل جديدة لأبنائه وأحفاده . . ناهيك عن اقتطاعها قسماً كبيراً مما كان ينبغى أن يمول مشاريع البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة . .

إن القضية - من الناحية الاعلامية - أن يدرك العاملون الناجحون أنهم لا ينبغى أن يوافقوا على تخفيض مباشر ومستمر لمستوى حياتهم وحياة أبنائهم من أجل حفنة من العاملين الفاشلين الذين لا يتقنون إلا صنع الخسائر. وقبل ذلك، فإن القضية من الناحية الاستراتيجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) هى أن إعطاء الفرصة لممثلى التيارات اليسارية والناصرية وكذلك المنتفعين من بقاء الأحوال الراهنة على ما هى عليه من بعض القيادات النقابية هو خطأ استراتيجى قاتل؛ لأن نتيجته الحتمية هو استمرار استفحال وتأجيل المواجهة إلى مستقبل ستكون تكلفة المواجهة خلاله باهظة . . .

والصواب - كل الصواب - من الناحية الاستراتيجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) أن تتم هذه المواجهة الآن وبكل الحزم والحسم مع بدء المواجهة واليد القوية القادرة على إجهاض أى رد فعل تخريبى من فلول الغوغائية مستعدة - كل الاستعداد - ليس فقط لإيقاف رد الفعل التخريبى بل ولتلقين سدنة الغوغائية وحماة

نظمها وكهنة معبدها وأصنامها درساً يحول - من قسوته - بينهم وبين مجرد التفكير فى مثل تلك المواجهات مع كل محاولة جادة لتصفية كهنوت المنتفعين من الإبقاء على وحدات القطاع العام الخاسرة والمهزومة.

وأخيراً؛ فإن القضية من الناحية الأمنية هى قضية بالغة الأهمية؛ فإن أهم مهام جهاز الأمن فى بلدٍ كمصر اليوم أَن يتصدى لقوى الغوغائية (كما فعل إبان أحداث مصنع الحديد والصلب فى حلوان فى شهر أغسطس ١٩٨٩) بمثل ما ينبغى عليه من التصدى لقوى الرجعية الثيوقراطية (المتمثلة فى الجماعات الدينية المتطرفة) ولقوى التخريب التى تعمل على إفساد الأجيال الناشئة بتهريب أشكال وألوان المخدرات الحديثة؛ والتصدى لهذه القوى المفسدة الثلاث يجب أن يكون بيد من حديد وبقدر من الزدع - يبقى أثره فى النفوس- الآثمة - سنوات بعد سنوات.

(ب)

فى القسم الأول من هذه الدراسة، وقفنا على دواعى نشأة نظام الدعم كما أوضحنا حقيقته "اقتصادياً" . . . كذلك تحدثنا عن القطاع العام الخاسر بصفته شكلاً من أكثر أشكال الدعم استنزافاً للموارد الاقتصادية . . . وفى هذا القسم الثانى نتطرق بالحديث عن المنهج الأمثل لتخفيض . . . ثم إلغاء الدعم . . . كما نتناول "الدعم" بين ايدولوجيات اليسار الحاضرة وايدولوجيات الإقتصاد الحر الغائبة فى واقعنا؛ ثم نتحدث عن "الاعلام" وسياسة الدعم . . ثم نختم حديثنا بالتطرق للدعم والقدوة والثقة المفقودة بين الحكومة والشعب.

المنهج الأمثل لتخفيض ثم إلغاء الدعم

ينادى بعضُ أَنصار مدرسة الليبرالية السياسية والاقتصاد الحر بضرورة إلغاء الدعم (فى مصر) حتى يكون مُن الميسور إتاحة مناخ صحى يستطيع اقتصاد مصر فى ظلاله أن يتحرك فى الاتجاه الصحيح وأن يخرج بمصر من كبوتها الاقتصادية الكبرى والتى جعلتها من جهة أولى من أشد الدول فقراً إذا نظرنا إلى نصيب الفرد السنوى من مجمل الناتج

الوطنى (GNP Per Capita Per Annum) والتى جعلتها من جهة ثانية واحدة من الدول العشر الأكثر ديناً على ظهر الأرض . . .

ولا شك أن الدعم هو أحد أكبر أسباب المشكلة الاقتصادية المصرية . . ولكننا نرى -من جهة أولى- أن مشكلة مصر الاقتصادية (والدعم من أكبر عناصر تكوينها) هى نتيجة لمشكلة مصر واختياراتها السياسية خلال السنوات التالية لسنة ١٩٥٢، فالتأخر الاقتصادى - شأنه شأن التقدم الاقتصادى- ما هو الا نتيجة اختيارات سياسية معينة . . .

والمعنى البسيط والمباشر لهذا الاعتقاد أنه من المستحيل فكراً وواقعاً أن نتصور حل مشكلة أو مشاكل مصر الاقتصادية مع التمسك باختيارات سياسية أساسية كانت هى منبت تلك المشاكل الاقتصادية . . .

ومن جهة ثانية؛ فإننا نرى أن إلغاء الدعم بقرار فورى شمولى هو أبعد الأمور عن حل المشكلة وتوفير المناخ الصحى للتحرك فى الاتجاه السليم من قلب دائرة الحركة الاقتصادية السليمة والمنتجة والبناءة . . . من دوائر السلبية إلى دوائر الإيجابية . . .

والحل الأمثل فى نظرنا أن تكون هناك خطة كاملة شاملة ذات تصور ورؤية واضحة لتخفيض الدعم فى حركة تخفيض مستمرة ومتوالية تواكبها حركة استعمال وتوظيف ناجح للأموال التى تتوفر عن طريق عملية تخفيض الدعم وتوظف فى نفس الوقت توظيفاً سليماً فى مجالات استثمارية إنتاجية يكون من شأنها من جهة أولى توليد ربحية عالية ومن جهة ثانية خلق فرص عمل جديدة عديدة للأجيال الناشئة . . .

ولا ريب أن النجاح فى تَقديم هذه المعادلة الجدلية: تخفيض فى الدعم تواكبه استثمارات منتجة وناجحة وفعالة . . لاريب أن النجاح فى تقديم هذه المعادلة الجدلية هو الشكل الوحيد من أشكال حل مشكلة الدعم الذى بوسعه أن يكفل السلام الاجتماعى فضلاً عن اكتساب جموع الشعب فى صف الدعوة لإلغاء الدعم، فما لم تكن هناك فائدة ظاهرة وملموسة يحس بها الشعب فانه سيكون من العسير للغاية إقناع الرأى العام بصواب وجدوى وفعالية وحكمة هذا الاتجاه . . .

وهكذا، فان تخفيض الدعم الذى لايؤدى لتلك النتيجة والذى تواكبه (على سبيل المثال) نفقات كبرى على الخدمات أو توسع فى الانفاق الحكومى المستهجن أو توسع فى الإنفاق على الوزارات السيادية . . كل ذلك من شأنه أن يجعل حركة إلغاء الدعم فى واد . . والرأى العام فى واد آخر . . ناهيك عن عدم النجاح الاقتصادى الحقيقى لحركة إلغاء الدعم؛ فإن نجاح هذه الحركة لايمكن أن يكون معناه التخفيف عن كاهل الدولة (بتخفيض حجم المبالغ الموظفة فى دوائر الدعم) وإنما الشكل الحقيقى لهذا النجاح هو ادخار فى جانب يقابله توظيف استثمارى منتج فى الجانب الآخر، تكون ترجمته الكبرى هى (دخل جديد كبير) و (وظائف عديدة جديدة) . . .

ولا شك أن رئيس الوزراء الذى سيستطيع أن يحقق تلك المعادلة الجدلية سيكون هو المصلح الاقتصادى الحقيقى الذى طال انتظار مصر له منذ أسقطتها التوجهات السياسية والاقتصادية الخاطئة فى وهدة الفقر والفشل والمعاناة . . .

الدعم ..

بين ايدولوجيات اليسار الحاضرة ..
وأيدولوجيات الاقتصاد الحر الغائبة

وحتى تكتمل النظرة لمأساة الدعم والتى تشكل نزيفاً هائلاً ومستمراً لدماء اقتصاد مصر وحيويته؛ ذلك النزيف الذى أوصل اقتصاد مصر لحالته الراهنة من الفقر والوهن والهوان . . فإننا ينبغى أن نسلط الضوء على حقيقة أن حياتنا السياسية بينما تزخر بممثلين للأيدولوجيات اليسارية ذوى حضور قوى وبارز على خشبة المسرح السياسى وفى قلب التنظيمات السياسية والشعبية على اختلاف مسمياتها ودوائر أنشطتها فإن حياتنا العامة لا تضم ممثلين حقيقيين لمدرسة الاقتصاد الحر المؤمنين بفاعليات هذه المدرسة مع إيمان مماثل بإفلاس وعقم وفشل كل النظم الاشتراكية بوجه عام ونظم الاقتصاد الموجه بوجه خاص . . .

والمأساة الحقيقية هنا، أن فلول التجار والوسطاء والسماسرة وأبناء الانفتاح الساداتى

ورموز السبعينات هم الذين ينظر اليهم بصفتهم سدنة الليبرالية والاقتصاد الحر . . وهو نظر خاطىء إلى أبعد الحدود . . فإن هؤلاء لا يحق وصفهم إلا بطبقة السماسرة والوسطاء الذين انتفعوا من تخبطات الحكم فى مصر خلال الستينات والسبعينات؛ وهم أشد ما يكونون بعداً عن فهم الليبرالية ومبادىء الاقتصاد الحر وقيم الحضارة الغربية بحكم طبيعتهم التجارية البحتة وخوائهم الثقافى وانعدام اتصالهم الفكرى بأية قيم حضارية حقيقية . . ومن العار -حقيقة- الاعتقاد بأن هؤلاء هم ممثلو الأيديولوجيا أو الأيديولوجيات المناهضة والمناقضة للأيدولوجيات اليسارية . . وإلا لجاز أن يصنف مع هؤلاء -كممثلين لتلك الأيدولوجية - كبار المرتشين وسدنة الفساد وتجار العملة والمخدرات!

وما نريد أن نقرره هنا، أنه بينما تزخر الحياة العامة -اليوم- فى مصر بآلاف الممثلين للأيدولوجيات اليسارية؛ فإن ممثلى الأيدولوجيات المنبثقة عن الإيمان بالليبرالية والاقتصاد الحر منعدمون تماماً أو شبه منعدمين.

الاعلام .. وسياسة الدعم

ومن الأمور بالغة الأهمية المنوط بوسائل الإعلام القيام بتوضيحها بجلاء لأوسع قطاعات من الشعب فى مصر أن المستفيد الحقيقى من الدعم هم الأغنياء وسائر أعضاء الطبقة العليا الجديدة فى مصر؛ وأن الفقراء الكادحين وسائر طوائف العمال والموظفين هم أبعد ما يكونون عن الاستفادة من سياسة الدعم على المدى المتوسط والطويل . . فاستمرار سياسة الدعم يعنى- ضمن ما يعنى- ازدياد معدل فقر هؤلاء وانعدام الأمل فى مستقبل كريم لهم ولأبنائهم . .

وكاتب هذه السطور يعلم يقيناً أن التصدى إعلامياً لإجلاء هذه الحقيقة الصلبة أمام عيون ملايين المصريين الذين رددت وسائل الإعلام الرسمية لسنوات على أسماعهم أن الدعم حق أساسى من حقوقهم وأنه فى جوهره موقف مساند من الحكومة للشعب، إنما هو بمثابة السباحة ضد التيار؛ ولا شك أن رد فعل سدنة الاقتصاد الموجه وقادة التيار الغوغائى فى الحياة المصرية العامة سيكون فى البداية عاتياً وقوياً؛ ولكن هكذا هو

"الاصلاح الحقيقى" دوماً، فما هو إلا صراع من الكهنوت المسيطر والمنتفع ومع شعارات بدت من كثرة ترديد الأفواه -ببغائية- لها وكأنها حقائق كبرى لايجوز المساس بها؛ وما هى فى جوهرها وحقيقتها الا الزيف الخالص والبهتان الصرف المصفى . . شأنها شأن كل الدعاوى اليسارية والتى فى كيميائها أنها ذات ألوان براقة طلية تجذب العيون وأنها ذات رنين يجيد كذلك جذب الآذان . . رغم ما بها من زيف وبهتانٍ وخطأ وبطلان.

وأبسط مراجعة لحياتنا العامة توضح أن القلة القليلة من الوزراء الذين كانوا على درجة عالية من الشجاعة الأدبية جعلتهم لا يبالون بردود الفعل تلك هم فقط الذين أحرزوا نصيباً حقيقياً من النجاح فى دوائر أعمالهم؛ فلولا أن وزيراً مصرياً للبترول لم يخش الحملة الغوغائية الشرسة التى شنها عليه حزب معارض اشتهر فى تاريخنا المعاصر بأنه حزب الصخب والجلبة والتهور والتطرف بلا حدود . . لما كان بوسع مصر أن تدعى-اليوم-أنها صارت دولة ذات احتياطى استراتيجى من الغاز سيجعلها-لأعوام- فى أمن من أزمة طاقة عارمة.

ولا ريب أن هذه المسألة بالذات هى سبب وجود واستمرار وجود موجة تمسك شديد (إلى أقصى الحدود) بسياسة الدعم وكأنها ركن ركين لنظام الحكم بل وطقس من الطقوس التى لا يجوز المساس بها بل وتعد مطالبة المطالبين بمراجعتها بهدف إلغائها كالكفر بركن من أركان النظام . . بل ويبلغ تزمت كهنة هذا الطقس (من طقوس الاشتراكية) حد اعتبار الدعوة للعدول عن سياسة الدعم بمثابة هرطقة ومروق وخيانة كاملة شاملة.

وفى ظل هذا المناخ العام؛ يكون لمؤيدى سياسة الدعم الفرصة الأعظم لاستمرار نجاحهم (وربما "فشلهم") لأن المدرسة المقابلة لا تجد من يمثلها إلا السماسرة والوسطاء وفلول الأغنياء الجدد مع كل ما يتسمون به من جهل لاحد له، وضحالة ثقافية وأخلاقية تعجز الأقلام عن وصفها وتجسيدها .

حديث أخير: عن الدعم والقدوة والثقة المفقودة بين الحكومة والشعب

مسألة أخيرة لاينبغى لهذا الفصل عن الدعم أن يبلغ نهايته دون التطرق اليها؛ وهى مسألة الثقة بين "الحكومة" و"الشعب" . . فعبر سنوات طوال أخذت هذه الثقة فى الاضمحلال والتقلص حتى بلغت درجة الانعدام أو انها صارت أدنى ما تكون لبلوغ تلك الدرجة. ولا شك أن فقدان الثقة بين الحكومة والشعب انما يعود من جهة أولى لتوالى إخفاق الحكومات المتعاقبة فى الوفاء بالعهود والوعود المقطوعة . . فما أكثر ما وعدت الحكومات . . وما أكثر ما أخلفت الوعود . . ولا شك أن حديث الحكومات المتعاقبة عن خطط الاصلاح وترشيد الاصلاح الحكومى وعلاج أوجه الخلل فى الأداء الحكومى وكذلك الوعود العديدة بالرخاء والمستقبل الأفضل والغد الأكرم . . كل ذلك صار فى آذان أبناء الشعب حديثاً بلا معنى . . وكلاماً بلا جوهر . . ومحض أحلام وأوهام وأمانى لن تعرف طريقها إلى التحقيق مثلها مثل أخوات لها بالعشرات . . حفلت بها تصاريح الحكومات على مر الشهور والسنوات!

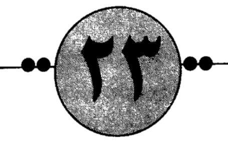
ومن جهة ثانية؛ فان فقدان الثقة بين الحكومة والشعب إنما يعود - أيضاً - لتكرار ملاحظة أبناء الشعب اختلاف "الأقوال" عن "الأفعال" . . فما أكثر إعلانات الحكومات المختلفة -بالأقوال- عن برامج لها لترشيد الإنفاق الحكومى واعطاء المثل للناس، واذا بالأفعال تنقض كل ما صرح به وقيل . . ولا شك أن ذلك جعل الشعب أقل قدرة على تحمل الصعاب، وإن كان الشعب المصرى لا يزال أعجوبة حضارية فى تحمل الصعاب ومشقات الحياة مع احتفاظه بمعظم جوهره الحضارى وإن أخفت ذلك الجوهر العظيم عيوب على السطح هى الحد الأدنى لما يمكن لظروف معيشية بالغة الصعوبة كتلك التى يحيا فى ظلالها المصريون اليوم أن تفرزه وتنتجه بشكل حتمى.

ولا شك أن إعلان الحكومة - أية حكومة - لخطة محددة لترشيد الدعم وتحويل جانب -تلو آخر- من المبالغ الهائلة التى تنفق عليه إلى بنود استثمارية فى شكل مشاريع

إنتاجية جديدة لابد وأن يواكبه اتساق مطلق بين "الأقوال" و"الأفعال" بمعنى أن يكون واضحاً وجلياً أمام الشعب وأمام الصحافة وأمام العالم بأسره أن ما يقطع باليمين من بنود الدعم إنما يُضاف مباشرة وبشكل كامل لبنود المشاريع الاستثمارية الإنتاجية . . ومالم تعط الدولة المثال الواضح على هذا الاتساق لأصبح من العسير للغاية أن يتوفر رأى عام مؤيدٌ ومساندٌ للدولة فى نهجها هذا . . .

(نوفمبر ١٩٨٩)





الانفجار السكانى على مرأى ومسمع التخاذل العام

كـــان فيلسوف ألمانيا العظيم جورج هيجل يقول: إن المنهج الجدلى (الديالكتيكى) ينهض على عدة قوانين للفكر والنظر منها قانون الارتباط والذى يعنى أنه عند النظر لأمر من الأمور أو لظاهرة من الظواهر فإنه لابد من النظر إليها فى إطار ما يرتبط بها من أمور وظواهر. ويشكل هذا القانون - قانون الارتباط - إلى جانب قوانين أساسية أخرى - هى قانون التطور ونفى النفى والقانون الذى يرى أن كل التغيرات الكيفية هى فى حقيقتها مجموعة "كبيرة" من التغيرات الكمية - ما يعرف بالمنهج الجدلى أو الديالكتيكى - والذى ينسب لهيجل (أحد أعظم العقول على مدى التاريخ البشرى بأسره).

وعندما يتصدى مفكر لمشكلة أو ظاهرة الانفجار السكانى فى مصر

فإنه يجد نفسه بعد وقت غير طويل أمام تجسيد حيّ أو مثال واقعى لقانون الارتباط : إذ يبدو جليا أن النظر لهذه المشكلة أو الظاهرة بمعزل عن العديد من المشاكل أو الظواهر الأخرى هو أمر خاطىء – للغاية – ومستحيل إلى أبعد آماد الاستحالة. وهكذا تبدو الصورة – بعد حين – واضحة وإن كانت معقدة أشد ما يكون التعقيد.

ولكن قبل التصدى للمشكلة (مشكلة الانفجار السكانى فى مصر) وما ترتبط به من جوانب أو مشاكل أو ظواهر أخرى، فإنه من الجدير بنا أن نقف ملياً ونتساءل : هل زيادة السكان بالشكل الحالى فى مصر هى بالفعل مشكلة حقيقية؟ وهل هى بالفعل ظاهرة سلبية وغير صحية؟ . . أم أنها نعمة لا نقمة؟

ويقين كاتب هذه السطور أن زيادة السكان فى مصر اليوم هى نقمة كبرى وداء وبيل وشر لابد من التصدى بكل الحسم والعزم والحزم له . . . واستعمال كل الوسائل التى من شأنها أن توقف معدلات الزيادة الجنونية فى عدد المصريين . . . ولكن الذى يدعونا لتناول هذه الجزئية قبل الانغماس فى تناول الانفجار السكانى فى مصر بصفته مشكلة كبرى وباعتباره داءً عضالاً وشراً وبيلاً، أن عدداً لا يستهان به من أبناء مصر لا ينظر إلى الظاهرة على هذا النحو، بل إن بعضنا – للأسف الشديد – يرى أن زيادة أعداد المصريين هى فى حقيقتها نعمة لا نقمة . . . وأن المشكلة ترقد فى جانبٍ أو فى جوانبٍ أخرى لا علاقة لها بزيادة أعداد المصريين بالذات.

أما الذين يرون زيادة سكان مصر كنعمة (لا كنقمة) فهم فى المقام الأول معظم الجماعات الدينية (والتى أصبحت جماعات سياسية أكثر منها جماعات دينية) . . .

ويستند هؤلاء لاعتقاد بأن زيادة السكان – من جهة – نعمة من الله على المصريين المسلمين . . . وأن تحديد النسل من جهة أخرى هو عمل ينافى الإيمان ويمثل تدخلاً بشرياً ضد الإرادة الإلهَية . . . بل ويغالى البعض منهم – وهم غلاة فى الأصل فى تناول كل الأمور – ويعتبر الحد من النسل أو منع حدوث الحمل بأية وسيلة من الوسائل الطبية بمثابة إزهاق روح أى بمثابة قتل لإنسان حى!

ولا شك عندنا أن مرجع هذا الموقف ليس "التدين" أو "الإيمان" أو "الاعتقاد"، فالأمر مثل عشرات الأمور الأخرى مما لم يتضمن الإسلام حكماً قاطعاً بشأنه لأنه لم يتناوله - أساساً - نظراً لعدم وجود أساس المشكلة فى زمن التشريع الإسلامى الأول . . . وبالتالى فإن الزعم بوجود نص قطعى فى المصدرين الأساسيين للتشريع الإسلامى وهما القرآن والحديث هو زعم مغلوط تماماً ولا يثبت أمام التقصى والبحث والتمحيص؛ وإنما الصواب أنه أمر يجب البحث عن حكم له فى مصادر التشريع الإسلامى الأخرى كالإجماع والاستحسان والمصالح المرسلة . . . وسنجد أن باب المصالح المرسلة هو الباب الوحيد الذى يجب تناول المسألة فى إطاره . . . وعلى أساس خلو المصدرين الأساسيين من حكم فى المسألة محل البحث وهى تنظيم النسل.

ولا ريب عندنا أن الانتقال بالموضوع إلى دائرة المصالح المرسلة (الرحبة) سوف ينتهى بنا إلى شكل مختلف من أشكال تناول هذا الموضوع . . . وسيكون مدار البحث هو: هل من مصلحة الأمة فى الوقت الراهن إطلاق العنان لزيادة السكان؟ أم أن مصلحة الأمة تتحقق بتنظيم النسل بهدف الحد من معدلات الزيادة السكانية الرهيبة الحالية؟ . . .

ولا شك عندنا أن طريقة تناول مفكرى الجماعات الدينية لهذا الموضوع اليوم هو انعكاس واضح ومباشر لما يعانيه فكر هذه الجماعات من تكلس وجمود ونصِّية هى أبعد ما تكون عن روح الدين الإسلامى السمح والعظيم . . . فإن محنة هذه الجماعات ومحنة فكرها أنها كتب عليها أن تكون جماعات سرية (غير شرعية) تعمل من تحت الأرض وتستمد فكرها من تيارات باطنية (سرية مشابهة) وجدت وانتشرت منذ أكثر من ألف سنة، ولا تعبر بحال من الأحوال عن الفكر الإسلامى النقى كما تعبر عنه - بحق - المذاهب السنية الأربعة والتى هى فى مجملها (وعلى حد تعبير الإمام أبى حنيفة النعمان) مدارس للرأى (يقول الإمام أبو حنيفة: علمنا هذا رأى فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه . . . ويقول الإمام مالك: من منا إلا ويخطىء ويرد عليه).

ولكن أين وسط كل تيارات الجماعات الدينية - اليوم - من يقدم فكراً إسلامياً حراً سمحاً يناسب العصر ولا يتسم بالجمود والانغلاق والرجعية والتزمت ومجافاة العصر؟ إن أصوات مفكرين إسلاميين عظام أمثال محمد عبده ومصطفى عبد الرازق والعقاد ومحمود شلتوت لا تكاد تذكر إلى جانب أصوات رجال ما كان أصحابها ليذكروا لولا اتسام كل الجماعات الدينية اليوم بالسلفية ومجافاة العصر والهروب من الواقع الحيّ لأحضان أحلام عالم من الوهم (وهْم القرون الثامن والتاسع والعاشر الميلادية).

و مما يزيد الطين بلة، أن المؤسسات الإسلامية الكبرى فى حياتنا و على رأسها الأزهر الشريف ووزارات الأوقاف فى الدول التى تعتبر بمثابه الدول الرائدة للفكر الإسلامى مثل مصر و المملكة العربية السعودية و(إيران) لم تجد بين أبنائها من يحمل على عاتقه ـ بروح حرة ذات آفاق متسعة ـ الدعوة للحد من النسل و الدعوة لمكافحة الزيادة السكانية من منطلق إسلامى ينبثق من أن تلك المكافحة هى الطريقة الوحيدة لكفالة مصلحة الأمة و مستقبلها و عدم سقوطها ـ أكثر ـ فى مجاهل الفقر و المجاعات و التخلف . . .

إن الذين يقولون بأن المشكلة ليست فى زيادة أعداد السكان وإنما فى كونهم لا يعملون ولا يستخدمون الاستخدام الأمثل ، شأنهم كشأن من يترك المريض بمرضه ويظل يكرر النصائح بـأنه لو لم يقم المريض بكذا . . و بكذا . . . لما سقط فى المرض والعلة!

إن عدم الاستخدام الأمثل للسكان مشكلة لا ريب ، ولكنها مشكلة مستقلة كل الاستقلال عن مشكلة تزايد أعداد السكان ، وسواء تم التوصل لمشكلة الاستخدام الأمثل للسكان ، أم لا، فإن إحراز تقدم على مستوى المشكلة الأخرى (مشكلة تزايد أعداد السكان) هو أمر كفيل بتحسين وضعية هؤلاء سواء تم استخدامهم بشكل سيىء أو بشكل أفضل.

و إذا عدنا لموقف المؤسسات الدينية من مشكلة زيادة عدد السكان ، لوجدنا أن دور هذه المؤسسات سيبقى ـ و لسنوات عديدة ـ دوراً محوريا بالغ الأهمية فى حسم هذه

المشكلة بالغة الخطورة : ففى ظل البيئة الحضارية للمجتمعات الشرقية ـ و مصر من بينها ـ سيبقى للمؤسسة أو للمؤسسات الدينية دور كبير فعال فى التأثير على اختيارات السواد الأعظم من الشعب ، ولاسيما فى ظل ارتفاع نسبة الأمية (سواء كانت أمية حقيقية أو أمية متعلمين) . فى ظل تلك الخلفية الحضارية، فإنه بدون حركة قوية من جانب المؤسسة أو المؤسسات الدينية التى تدعو الناس جميعاً لتفهم العواقب الوخيمة للزيادة المطردة فى أعداد السكان . . . بدون هذه الحركة والتى يجب أن تتسع و تتشعب فى كل المدن والقرى من خلال آلاف المساجد وآلاف الأئمة و رجال الدين . . سيبقى السواد الأعظم من الشعب وكأن المشكلة لا تعنيه و ستبقى ملايين الشعب تشاهد وتسمع الإعلانات التى تحض على تحديد النسل فى وسائل الإعلام المختلفة وكأنها " فقرات ترفيهية " بين المسلسلات و البرامج . . . .

و لا شك عندنا ، أن مؤسسة جليلة مثل الأزهر الشريف و إن كانت قد انتقلت من " طور المعارضة " لتحديد النسل إلى " طور الحياد السلبى " ، فإنها لم تنتقل بعد إلى رصيف الفاعلية و التأثير ، وأنها ـ فى رأينا ـ لقادرة على الفاعلية و التأثير إلى أبعد الحدود . . . .

و ينطبق نفس القول على مؤسسات أخرى كوزارات الأوقاف و رجالها فى العديد من دول الشرق ـ أوسطية والتى ينظر إليها بصفتها دولاً قائدة ورائدة إسلامياً .

و ينطبق نفس القول ـ أيضاً ـ على عددٍ من كبار الدعاة الإسلاميين و الذين تحولوا ـ خلال السنوات الأخيرة ـ إلى ما يشبه " المقامات المقدسة " . . . . هؤلاء الدعاة الكبار إما أنهم انضموا لفرق المعارضة التى تمثل جناح اليمين الرجعى (الواسع للغاية) بين صفوف التيارات و الجماعات الدينية، وإما أنهم اكتفوا بما نطلق عليه هنا " الحياد السلبى " و كأن الأمر لا يعنيهم فى كثير أو قليل . . . .

ولو أن هؤلاء الدعاة الكبار قد وظفوا مصداقيتهم لدى الرأى العام من أجل خدمة قضية جليلة كقضية الدعوة لعدم زيادة السكان لتحققت ـ منذ سنوات نتائج عظيمة . . . . و لكن معظم هولاءالدعاة كان منشغلاً بقضايا ثيولوجية صرف . . . مع تطرق

بعضهم ـ بين الحين و الآخر ـ لمواضيع تمس العلم المعاصر بما يسيء إلى أشخاصهم وللفكر الذى يدعون إليه أبلغ الإساءة . .

وإذا نظرنا (فى إطار المجتمع المصرى بالذات) للقيادة الدينية للأقلية المسيحية (القبطية) لوجدنا أيضاً موقفاً مشابهاً ، و لكن على أسس مختلفة : فمن غير المنطقى أن تدعى الأقلية لتحديد النسل بدون مشاركة عامة و سابقة من الأغلبية، وإلا كنا ـ فى الحقيقة ـ كمن يدعو الأقلية لتزداد "قلة عددية" فى وسط المجتمع الكلى. ولاشك أن تضافرالجهود بين القيادات الدينية المسلمة والمسيحية من شأنها أن تؤتى أفضل الثمار المرجوة فى هذا الصدد .

كذلك فإن على عاتق وزارة التربية و التعليم مسئولية كبيرة يكون الوفاء بها عن طريق حملة قومية فى المدارس والمعاهد العليا والجامعات وفى برامج التعليم ـ على كافة المستويات ـ بهدف خلق رأى عام يشعر بفداحة عواقب الاستمرار فى ازدياد أعداد السكان بالمعدلات السرطانية الراهنة . . .

وعلى أجهزة الإعلام أن تراجع نفسها ـ بكل الجدية ـ لتقف على أسباب عدم نجاح حملاتها العديدة فى هذا المجال . . . .

وإلى جانب الجهد الفكرى و الإعلامى و التجهيز الذى يستهدف خلق شعور عام مناهض لاستمرار الوضعية الراهنة ، فإن هناك أسلوباً آخر ـ مكمل ـ للنظرلمشكلة تزايد السكان من زاوية جد مختلفة : فمن المؤكد أن هناك عاملين آخرين لهما دور فعال فى استمرار ازدياد السكان بمعدلاته الحالية .

أما العامل الأول : فهو استمرار سياسة الدعم كجزء من استمرارية دور الدولة الأبوى - الفوقى - الشمولى . . . .

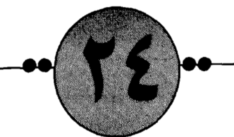
وأما العامل الثانى : فهو استمرار أنماط معيشية لملايين المصريين (ولاسيما خارج المدن) لا تمت بصلة للقرن العشرين . . . . .

أما استمرار سياسة الدعم فيعنى أن تكلفة الحياة غير الواقعية سوف تسمح

باستمرار الشعور بإمكانية إنجاب عدد كبير من الأبناء دون أن تكون التكلفة المالية لكل إبن جديد رادعاً أو مانعاً يحول بين الأبوين واستسهال إنجابه. ولا شك أن نظرة عابرة للمجتمعات الأوروبية تؤكد أن زيادة السكان قد أخذت فى الانخفاض مع ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع تكلفة الحياة حيث يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى إقناع الأبوين بوجه عام والأم بوجه خاص أن الحياة الناجحة لا تحتمل إلا إنجاب طفل أو طفلين وأن إنجاب المزيد من الأطفال يحول بين الأبوين بوجه عام والأم بوجه خاص والاستمتاع بحياة صحية طبيعية تتوازن فيها الجوانب المختلفة لحياة الفرد. كذلك فإن ارتفاع تكلفة تعليم الأبناء وتنشئتهم من شأنها أن تجعل الآباء يكتفون بعدد معقول من الأبناء مفضلين النوع عن الكم. كذلك فإن استمرار المستوى التعليمى والثقافى على ما هو عليه الآن كفيل بالحيلولة دون انتشار الوعى بضرورة الحد من النسل ولا شك أن الرقى بمستوى التعليم والثقافة سيحملان ملايين الفلاحين وسكان القرى والنجوع على التخلى عن أنماط معيشية هى التى تساعد على زيادة النسل بدون ضابط أو رابط ولا أدل على ذلك من أن معدلات زيادة السكان فى القاهرة والإسكندرية هى أقل من معدلاتها فى القرى والنجوع، وكذلك فإن معدلات الزيادة السكانية فى حى مثل مصر الجديدة أو مدينة نصر هى أقل بمراحل من مثيلها فى أحياء شعبية تسود فيها أنماط معيشية بدائية، فكلما استشرت أنماط المعيشة العصرية من سكن حضارى عصرى وأنماط سلوك عصرية كلما كان من الأيسر لحملات التوعية التى تستهدف تحديد النسل أن تحظى بالقبول والنجاح. ومن جهة أخرى فإن وسائل الإعلام منوط بها وكذلك لكبار الكتاب و الصحفيين أن يبرزوا للسواد الأعظم من الشعب العواقب الوخيمة بما ستصبح عليه أحوالنا إذا استمرت معدلات الزيادة السكانية بما هى عليه الآن فمن المؤكد أن آفاقاً مظلمة تنتظر مصر والمصريين مع حلول القرن الجديد وعندما يبلغ عدد المصريين أكثر من سبعين مليون نسمة ما لم تتزامن عملية التنمية الاقتصادية مع برنامج ناجح للحد من معدلات زيادة السكان. وأخيراً فإنه مما يدعو لشديد الأسف أن تكون كل الأحزاب السياسية فى مصر مشغولة بمطاحنات سياسية لا علاقة للناس بها دون أن

نجد أى اهتمام بالمشاكل الحقيقية الكبرى مثل مشكلة الانفجار السكانى ودون أن يأخذ حزب على عاتقه مهمة التصدى بشجاعة ووضوح لها بهدف إحداث تغيير جذرى فى موقف الرأى العام من هذه المشكلة .

(نوفمبر ١٩٨٩)



التطـرف

لـــو كان لهذا القلم قلب (وإن له لقلب) ولو كان لهذا القلب لسان (وإن له للسان) لقال إن أوجع ما يوجع هذا القلم أن يكتب عما يسميه الناسُ بالتطرف الدينى ؛ ويزداد الوجع والإيلام إن كان عليه أن يشير لهذا بالتطرف بعبارة (الحركات الإسلامية) فما أبعد الإسلام عن تلك الحركات السلفية الرجعية ، وما أبعد الدين عن تلك الحركات السياسية الصرف فى مبتداها وفحواها ومسارها ومنتهاها ، ولا شك أن تجريد تلك (الحركات السياسية) التى توسم بالتطرف الدينى أحياناً وتوصف بالحركات الإسلامية فى أحيان أخرى ؛ لاشك أن تجريدها من صلتها بالإسلام إنما ينبغى أن يكون هدفا من أهداف الذين يعرفون الإسلام قدراً وفكراً وروحاً ونصاً و رسالة وغاية . فلا

شك أن تلك الحركات التى انتشرت واستشرت وذاعت خلال نصف القرن الأخير إنما هى فى الحقيقة وفى اللب والجوهر حركات سياسية لاعلاقة لها بالدين بوجه عام أو بالإسلام بوجه خاص وإن توخت هى اختلاس تلك الصفة وانتهاب تلك المظلة السامية . فمع ثبات أقدام مصر الحديثة على يد مؤسسها العظيم (محمد على) بدا جلياً أن مصر تولى وجهها تجاه الحضارة الغربية وتجاه أوربا بوجه خاص والتى هى لتلك الحضارة المعقل والمركز والمنارة . ومنذ ذلك الفجر الحضارى تواترت فى حياتنا صيحات تنادى بإعطاء الظهور لقيم الحضارة الغربية والتمدن الأوربى . ولايساورنا شك أن تلك الحركات وما رفعته من صيحات وما استظلت به من شعارات ونداءات إنما هى مثل الحركات الباطنية التى عرفت فى القرون الأولى لظهور نور الإسلام . وأعنى بذلك حركات الخوارج (بفرقهم الأربع الأصلية وأهمها فرق الأزارقة) ؛ وكذلك القرامطة وكل من شابههم من الخارجين المارقين على فكر الحضارة الإسلامية والذى أخذ أسطع وألمع أنواره من فكر المذاهب السنية الأربعة وفكر المعتزلة وفكر الأشاعرة وكذلك فكر أدباء ونوابغ وعلماء ونجوم القرون من الثالث إلى العاشر الهجرى أمثال ابن المقفع والجاحظ وابن العميد وعبد الحميد الكاتب والطبرى والرازى وابن سينا وابن رشد والغزالى والفارابى وابن خلدون والبيرونى وجابر ابن حيان وعشرات غيرهم .

ولا شك عندنا أن السبب الرئيسى لظهور حركة الإخوان المسلمين فى مصر ثم تفرعها إلى حركات أشد انغلاقاً وأفدح تزمتاً وأقصى مجافاة لروح العصر ونور العلم المعاصر وآفاق الحضارة الغربية الرحبة الزاهرة ؛ لاشك أن ظهور تلك الحركات السلفية إنما يعود فى أساسه لعجز قطاعات كبيرة من أبناء أمتنا عن التعامل مع العصر ومجابهة تحدياته والعمل بأدواته وملاحقة إنجازاته ؛ فيدير هؤلاء وجوههم فى حركة مجافاة مسرحية لحقائق العصر مدعين أنهم يجافونه بملء إرادتهم وأنهم بنفس تلك الإرادة يهاجرون لزمان غير زماننا وينتقلون لمكان غير مكاننا . فمع كبوة الحركة الديمقراطية فى مصر فى أواخر عشرينات هذا القرن وبالتحديد فى سنة ١٩٢٨ (سنة حكومة محمد محمود ذات

القبضة الحديدية والتى كرست واقع إجهاض الحركة الديمقراطية) ولدت أكبر حركة سلفية فى تاريخنا المعاصر وهى حركة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا فى مدينة الإسماعيلية . ومع توالى إخفاق الحركة الوطنية المصرية فى تحقيق آمال مصر والمصريين بفعل مؤامرات القصر وقوى الاحتلال ؛ وبفعل كيمياء التناحر العميقة بين الزعماء المصريين بدا لفريق من المصريين أن الأمل كل الأمل معقودعلى تلك الأفكار السلفية فهاجروا إليها كما هاجر فريق آخر فى أوائل الثلاثينات إلى قمصان الفاشية يأساً من الديمقراطية والحركة الوطنية . وبفعل استغلال القصر الملكى لتلك القوى وتحفيزه إياها للانتقال من طور الحركات الفكرية الدينية لطور الحركة السياسية الدينية وذلك فى سنة ١٩٣٨ وعلى يد نفس الرجل مرة أخرى (محمد محمود إبان رئاسته للوزارة فى تلك السنة) وجدت أسباب اتساع تلك الحركة . وما أن انتصفت الأربعينات حتى كانت تلك الحركة قد أخذت شكلها النهائى : شكل حركة سياسية تؤمن بالعنف سبيلاً لبلوغ غايتها وتخلط بشكل غير مسبوق فى القرن العشرين بين الثيوقراطية والأفكار السياسية مرجعة إيانا لشكل جديد من أشكال القرون الوسطى . ومع نجاح حركة يوليو ١٩٥٢ ومع محاولتها الانتهازية للتعامل مع تلك الحركة السلفية ثم انقلاب الحركة وضباطها على تلك الحركة السلفية عندما احتدم الصراع بينهما على مقاعد الحكم والسلطان لم تتورع حركة الجيش عن استعمال أقسى درجات القهر والبطش بما فى ذلك الإغتيال والقتل والسجن والتعذيب والتشريد فى تعاملها مع تلك الحركة السلفية بوجه عام ومع قاعدة كبيرة من قياداتها بوجه خاص، عندما حدث ذلك تحولت تلك الحركة السلفية الى حركة سياسية تعمل من تحت الأرض وتوفرت لها فى نفس الوقت كل أسباب الانتشار والذيوع والشيوع تحت تأثير البطش من جهة أولى وما يولده من روح نضالية وشعور بالبطولة وقدسية القضية؛ ومن جهة أخرى فإن العجز الكامل الشامل من طرف حكام جمهوريات الثورة المتعاقبة فى تناول أمور مصر الاقتصادية قد خلق المناخ الأمثل أمام تلك الحركة السلفية وما خرج من معطفها من حركات أشد تزمتاً لترفع

شعارات تكرر وتردد بأن الحل لن يأتى إلا من خلال ما يدعون إليه من حكم سلفى رجعى ثيوقراطى أرادوا هم أن يسموه (حكم الإسلام) وما هو من الإسلام فى شيء وإنما هو تعلق الضعيف بالقوى للانتفاع من شهرته وقوته .

ومع توالى أساليب التعامل الخاطئة من طرف نظم الحكم المتعاقبة وجدت تلك الحركة أو بالأحرى تلك الحركات السلفية الساحة مهيأة لها لتحقن سمومها وتبيع شرورها وتوزع على الملأ أسود أفكارها .

ولاشك أيضاً أن الدولة التى اختارت أن تنفق المال على قنوات الدعم دون قنوات الاستثمار والتى عجزت فى نفس الوقت عن التعامل مع مشكلة الانفجار السكانى ؛ هى الدولة التى يحق لنا أن نصفها بأنها قد اختارت بهذين الأمرين المعيبين أن تعطى عدوها الأكبر (الحركات السلفية) السلاح الأخطر لحربها ، ففى ظل عدم الاستثمار (بسبب سياسة الدعم) وفى ظل الانفجار السكانى يكون بوسع تلك الحركات السلفية أن تخاطب عقولاً خدرها الفقر وأرهقتها البطالة وأذلتها الحاجة فأصبحت مهيأة تماماً لقبول تلك الشعارات الكبيرة وتلك المبادىء الخطيرة : الإسلام هو الحل :

وخلاصة القول إن استشراء الحركات السلفية اليوم فى مصر هو أمر يرجع أساساً لتعقد الحياة السياسية وفشل الحياة الاقتصادية وما ينجم عن ذلك من أمراض اجتماعية وأن التعامل مع الحركات السلفية كظواهر أمنية بحتة هو أمر خطير للغاية فبدون نجاح اقتصادى حقيقى لن تجدى أشد الأساليب البوليسية ردعاً فتيلاً فى كبت جماح النار المستشرية فى هشيم الفقر؛ فالعلاج الأوحد يكون بتحويل تلك الحياة الاقتصادية اليابسة إلى واحة خضراء مزدهرة بالإنتاج والعمل ؛ فمع ذلك الازدهار الاقتصادى تختفى قوة الدفع الحقيقية لتلك الحركات السلفية

(أكتوبر ١٩٨٩)

٢٥

إدارة القطاع العام بين الترميم والتقويم

في هذه الآونة التى يكثر فيها الحديث عن الإصلاح الاقتصادى بوجه عام وعن تطوير القطاع العام المصرى بوجهٍ خاص وهو القطاع الذى وضعت فيه استثمارات هائلة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة . . .
فى هذه الأوقات يكثر الحديث عن الإدارة بصفتها العامل الرئيسى والذى بمقدورنا من خلاله إحداث تغييرات كبرى منشودة ، وعلى أساس أن الإدارة الفعالة هى وحدها المنوط بها تحقيق الطفرة المرجوة فى مواجهة كون الإدارة الفاشلة العامل الأول بل والأكبر وراء الكبوة الكبيرة للقطاع العام المصرى ، تلك الكبوة التى لا ينكرها إلا من شابه منكر الشمس وضوءها فى سطع النهار، وللأسف فإن بعض كبار الشخصيات الهامة فى مجال الإنتاج والصناعة هم من أولئك الذين يشبهون أناساً وقفوا وسط أحد أكبر الميادين العامة واضعين أكفهم على أعينهم وصائحين بإنكار وجود الشمس فى وضح النهار.

ولكن أيا كان الأمر فإن الاتجاه الأكبر بين المعنيين بالشئون العامة بل وبين الرأى العام لا سيما المثقف منه هو اتجاه يُجمع على كون الإدارة السلبية والفاشلة وغير الفعالة مرجع الأوضاع الحالية فى قطاعنا العام أو بتعبير أدق فى معظم وحداته لأن التعميم هنا لا يجدى وغير مطلوب لإقامة البينة على وجود ظاهرة من الظواهر ؛ فالظواهر تقوم - فى هذا المقام - كنتيجة للغالب الأعم ، أما الاستثناء فلا ينقضها أو يقوضها وإنما - على النقيض - يأتى كعامل إثبات مضاعف ومبرهن

ولكن هل يوافق أولئك الذين مارسوا الإدارة على نطاق واسع وأثبتوا نجاحاً كبيراً ليس فقط بالمعايير المحلية وإنما بالمعايير الدولية ، هل يوافق هؤلاء على إمكانية تطوير الإدارة وأساليبها فى قطاعنا العام ؟

الجواب على ذلك أن الإدارة الناجحة هى ابنة طبيعية للقطاع الخاص وليست بحال من الأحوال من نتاج وثمار الوظيفة العمومية أو القطاع العام . فمما لاشك فيه أن الإدارة بمفهومها المعاصر والذى يعنى فى المقام الأول القدرة على التجويد والإضافة والإبداع والتطوير بما يحقق ازدهاراً ومعدلات ربحية أكبر إنما هو من المفاهيم التى نشأت وتطورت مع تطور الصناعة والقطاع الخاص فى أوربا الغربية ثم الولايات المتحدة الأمريكية .

فقبل الثورة الصناعية كان الشكلُ الوحيد المعترف به والمعروف للإدارة هو القيادة العسكرية الفذة حيث عرف الناسُ منذ عهود سحيقة أن العهد بالقيادة العسكرية لشخصيات معينة هو وحده الكفيل بتحقيق النصر وأن نفس الجنود ونفس القوات إذا عهد بقيادتها لشخصية أخرى فستكون الهزيمة ويكون الخسران هو النتيجة النهائية . ولكن مع الثورة الصناعية (والتى نشأت ونمت وتطورت فى رحاب القطاع الخاص والمبادرة الفردية وروح المشروع الخاص) عرفت البشرية شكلاً جديداً من أشكال المواهب ونمطاً جديداً من القدرات حيث لوحظ أن النتيجة النهائية والاجتماعية للعملية الإنتاجية تختلف بحسب نوعية المشرف على العملية الإنتاجية : عندئذ عرفت

البشرية أن الإشراف على العمل وإدارته هو أمر يتطلب من المواهب والمهارات والقدرات ما يتفاوت أمره بين الناس . . . كذلك عرف الناس أن مردود العمل الجماعى يمكن أن يختلف اختلافاً بيناً باختلاف شخص المشرف على العمل ، عندئذ بدأت البشرية تلمس لأول مرة معنى الإدارة بالمفهوم التجارى المرتبط بالربحية ، وهكذا أخذ أربابُ الأعمال يلاحظون الفارق بين حجم ونوع الإنتاج تحت إدارة معينة وحجمه ونوعه تحت إدارة أخرى ، وهكذا أيضاً بدأ أرباب الأعمال يختارون لعملية الإشراف على العمل النوعية التى يظنون أنها قادرة على تحقيق عائد ومردود أفضل . ومع تطور الصناعة وتعقد العمليات الإنتاجية خلال القرن التاسع عشر ثم بشكل أكبر بكثير خلال القرن الحالى أدركت المجتمعات الصناعية المتقدمة معنى وفحوى وجدوى الإدارة الفعالة وهى باختصار الإدارة القادرة على استخراج أفضل النتائج من العملية الإنتاجية ومن القائمين بها وعليها .

ولا شك أن دارس علم الإدارة يعرف جيداً أن الإدارة فى المجتمعات المتقدمة اليوم لا يمكن أن تنسلخ عن مفهوم الربحية وأن معدلات الإنتاج والربحية هى أول مقاييس ومعايير الإدارة الناجحة والفعالة . . . كذلك لا يخفى على من درس تاريخ الإدارة ، ناهيك عمن مارسها ، أن الربحية والإنتاجية والمردود الاقتصادى هى العمود الفقرى للمشروع الخاص دون أن يكون ذلك كذلك بالنسبة للمشروعات الحكومية ومشروعات القطاع العام والتى كثيراً ما تتوخى أهدافاً أخرى غير اقتصادية : سياسية أو اجتماعية أو إعلامية مثل التعبير عن شعارات جهاز الحكم أو خلق فرص عمل بهدف سياسى أو حتى اجتماعى أو مواكبة موجات الفخر الوطنى الزائف المتفشية فى دول العالم الثالث .

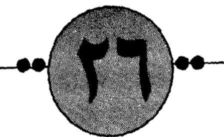
ولا شك أن هذا الحديث لا يهدف إلى مناصرة دعاة بيع القطاع العام لسبب فى غاية البساطة هو اعتقاد كاتب هذه السطور أنه لا يوجد من يقبل شراء قطاعنا العام فى إطار ما نعيش فيه من نظم وتشريعات وقوانين إما أنها تحول بين هذه المشروعات والنجاح وإما أنها تجعل مستقبل هذه المشروعات غير واضح من خلال غابة التشريعات السرطانية التى تتواكب التغييرات الجذرية فيها عاماً بعد عام تاركة سماء التخطيط والمستقبل رمادية ملبدة بالغيوم التى تحول بين القائمين على هذه المشروعات والتخطيط طويل المدى .

ولكن كما أن بيع القطاع العام طرحٌ مستحيلٌ عملياً وواقعياً وتجارياً فإن الحلم بتطوير إدارة القطاع العام هو أيضاً طرحٌ مستحيل عملياً، لأن كيمياء النجاح لا تسرى فى ساق وفروع شجرة القطاع العام. وخلاصة المعنى هنا، أن الإدارة الفعالة التى حولت اقتصاد الغرب مما كان عليه إلى ما آل إليه هى نبتة مباشرة للمشروع الخاص وما يحركه من روح المبادرة الفردية التى تتوخى إنتاجاً أكبر وأفضل ومعدلات ربحية أعلى .

ويبقى السؤال : ما العمل اليوم فى مصر ؟ . . . والجواب الوحيد الجدير بالتطبيق الناجح هو أن حماية القطاع الخاص وتدمير الجيوب المعادية له (وما أكثرها) وتحريره من طوفان التشريعات التى خرجت من رحم فكر الستينات هى وحدها ودون غيرها الأدوات التى ستسمح لنا باكتشاف وتنمية وتطوير أساليب فعالة وناجحة للإدارة هى وحدها بالتالى القادرة على انتشال واقعنا الاقتصادى المتدنى من وهدته وكبوته الراهنة إلى آفاق أرحب وأكبر . . . وفى ظل ذلك المناخ تسرى العدوى (عدوى الشفاء) للقطاع العام لا سيما من خلال عنصر المنافسة الذى سيحتم على بعض وحدات القطاع العام أن تختار ما بين التطوير الذى سيؤدى حتماً للرخاء أو أن تبقى على ما هى عليه فتمضى فى طريق الاضمحلال والفناء .

كان ذلك هو الإطار الفلسفى العام الذى نراه جديراً بتحقيق وكفالة التطوير والنجاح المنشود أما التفاصيل الصغيرة مثل إحداث تغييرات صغيرة هنا أو هناك فى كيفية اختيار رجال الإدارة أو فى تنظيم العلاقة بينهم وبين العاملين وكذلك التغييرات الصغيرة فى مفاهيم وأساليب الترقية فإن كل ذلك جدير بتحقيق ما نصبو إليه لأنه بمثابة توجيه الدواء للأعراض مع تجاهل كامل للأمراض. ولا يعنى ذلك عدم إدراكنا للكم الهائل من التفاصيل الصغيرة السلبية التى تحتاج إلى تغييرات ولكننا نفضل الانشغال بمنابت العلل وأسس الأمراض ومصادر الخلل لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإصلاح حقيقى لواقع بلغ ما بلغه من فشل وتأخر عن ركب التقدم والحضارة .

(نوفمبر ١٩٨٩)



من أين المبتدى ؟

كمـــا أن بداية الشفاء لأى مريض من أى داء أن يقف المريض على حقيقة مرضه وتتجه نواياه إلى معاونة أطبائه فى علاجه ، فإن بداية الإصلاح فى واقعنا لايمكن إلا أن تكون بمواجهة واضحة مع الذات وإتفاق على سبب العلل واتفاق مواز على سبل تحقيق مايتجه إليه الأمل.
فمما لاشك فيه أن قطاعاً أو بالأحرى قطاعات واسعة من المصريين لاسيما أولئك الذين شاركوا فى لعبة الحكم خلال الخمسينات والستينات لا يزالون بعيدين عن الاعتراف بحجم المشكلة وفداحتها وعللها. كذلك لايزال أولئك يعانون من ذلك الفخر الزائف بانتصارات لم ولن توجد . ويقيننا أنه طالما استمر الحوارُ السياسى الدائر اليوم فى معظمه يدور حول كيفية إصلاح النظم القائمة (دون

التعرض لهدم بعضها والتخلى عنها بشكل نهائى) ؛ فإننا لن نتقدم خطوة للأمام إذ أن المنطق الوحيد الذى سيؤدى بنا للحركة للأمام هو منطق الشجاعة والحسم والقدرة على أن نقول لأنفسنا إننا شعب لايعمل ؛ فإن عمل فأقل القليل وبأبعد مايكون عن مستويات الأداء المتقدمة . كذلك فلاشفاء ولاأمل فى الشفاء مالم نتوقف عن ذلك الطوفان الغامر من الفخر الزائف وعن تشبيه واقعنا بواقع من فرض وكتب عليه التخلف عوضاً عن الاعتراف بواقع الحال بأن هذا التخلف هو من صنع أيدينا ونتيجة مباشرة للطريقة التى أديرت بها حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ تولى الحكم فى مصرَ من هم غير مؤهلين لإدارته ناهيك عن قيادته .

ولاشك أن الذين يسايرون موجات الفخر الزائفة إنما هم أكثر من يلقون الوقود على النار وأنهم إنما يقومون بعكس ماتسلتزمه الوطنية الحقة من مواجهة صادقة وقد تكون مريرة لعيوب أنفسنا وواقعنا .

ومع تدفق المحاولات الفكرية لعلاج وتطوير وتقويم مسار اقتصادنا ، فإنه لايزعجنا أمر أكثر من كون معظم مايكتب خارجاً من منطق ترقيع الواقع دون الاعتراف بأن الفساد هو فى الأسس وأن الشروخ الكبرى هى فى العواميد التى يقوم عليها البناء . إن مراجعة سريعة لمعظم ماكتب عن القطاع العام مؤخرا (وما أكثره) يدلنا على أننا مازلنا بعيدين عن نقطة البداية الصحيحة : عندما يقف القائمون على أمور اقتصادنا ويعلنوها صراحة أن أسس نظامنا الاقتصادى بحاجة جوهرية وماسة للتعديل وأن كل القرارات الكبرى التى اتخذت فى الخمسينات والستينات والتى شكلت أسس حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ ذلك الوقت هى قرارات غير علمية وخاطئة وبحاجة لا للترميم وإنما لهدم البناء القديم وتأسيس صرح جديد على أساس سليم .

ويؤسفنى غاية الأسف كمفكر سياسى معنى إلى أبعد الحدود بواقعنا ومستقبلنا أن أقرر أن مستقبل الإصلاح غير مرتبط على الإطلاق بأحزاب المعارضة فى مصرَ نظراً لكون

زعمائها من طراز فرسان دون كيخوت الذين أصابتهم لعنة الفروسية الوهمية والبحث عن بطولات غير حقيقية ومواصلة المبارزة بسيوف خشبية، فأولئك لا ولن يفيدوا مصر فتيلاً في محاولتها البحث عن سبيل كبير للإصلاح، يضاف إلى ذلك أنهم -للأسف الشديد- جزء من النظام الأوتوقراطى الذى ساد مصر خلال الخمسينات والستينات ونبتة طبيعية لمناخ عدم الحرية. ناهيك عن ارتباط معظم هذه الأحزاب باتجاهات ثيوقراطية رجعية (كالحركات السياسية التى تسمى أنفسها زوراً وبهتاناً بالحركات الإسلامية) أو بجذور فاشية لا علاقة لها بالديمقراطية أو الحرية.

والأمل كل الأمل أن يخرج الحزب الوطنى من نطاق هيمنة بعض رموز الستينات الذين لا يزالون يقبضون بأصابع قوية على عجلة القيادة فى مركبة حياتنا العامة، والأمل كل الأمل أن يتمكن الحزب الوطنى من تطوير فلسفة اقتصادية جديدة تكون هى الإطار العام الجديد للخروج من وهدة الحاضر والانطلاق لغدٍ أفضل.

والفكرة الرئيسية هنا أن من أكبر أسباب الضياع الحالى أن الحزب الحاكم لايزال تجمعاً واسعاً أكثر منه حزب واحد. ففى إطار نفس الحزب الوطنى يوجد من يؤمنون بالتأميم والقطاع العام المهيمن على اقتصاد مصر ومجانية التعليم ونسبة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ومعاداة القطاع الخاص إلى جوار الذين يؤمنون بفعاليات القطاع الخاص وعقم القطاع العام وأضرار نظم مثل نظام الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى مجلس الشعب مع إيمان هؤلاء بإفلاس المؤسسة التعليمية المصرية المعاصرة وفشل النظم التشريعية فى مجالات العمال والإسكان والأراضى الزراعية. نعم فى اطار حزب واحد يوجد هؤلاء وأولئك وتوجد بينهم تعارضات جذرية تجعل الحركة للأمام أمراً بالغ الصعوبة.

ويقين كاتب هذه السطور أنه فى اللحظة التى يعلن فيها الحزب الوطنى عن سياسة اقتصادية جديدة قائمة على الانسجام والتجانس الفكرى بين مختلف جوانب هذه السياسة: سياسة اقتصادية تؤمن بأن الاشتراكية والاقتصاد الموجه وسياسات الدعم

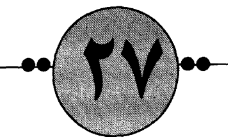
والقطاع العام هى فى مجموعها نظم يدير العالمُ المعاصر المتقدم لها الآن ظهره ويعتبرها مرجع الفشل الكبير فى كل بلد طبقت فيه : سياسة اقتصادية تؤمن بفعاليات الاقتصاد الحر وقدرته الجبارة على تفجير وتوظيف الطاقات البشرية الخلاقة والايجابية . . . . سياسة كهذه تقوم على تجانس جوانبها مع بعضها البعض واتساقها مع لون فكرى واحد، هى البداية لأمرين لا إصلاح بدونهما :

- انطلاق الإنسان المصرى الذى أصبح من أقل شعوب العالم إنتاجية بسبب ما هو مكبل به من عراقيل . . . ذلك الانطلاق الجديد بزيادة الإنتاج كيفاً وكماً ودفع مستويات الأداء قدماً إلى الأمام .

- توفير المناخ الأمثل للاستثمار الحر ونمو القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى فلسفة اقتصادية مفهومة ومأمونة، فمن ذا الذى يحضر إلينا بملايينه وسياستنا الإقتصادية عامرة كما هى الآن بذلك الزواج الشاذ بين نظم مستقاة من الاقتصاد الاشتراكى الموجه ونظم منتقاه من الإقتصاد الحر.

وعندما نطور ونعلن تلك السياسة التى لا يمكن أن تعلن وتتطور إلا على يد المؤمنين بها وليس على يد سدنة الماضى الذين هم آباء الفشل الحالى، عندما نطور ونعلن تلك السياسة فإننا نكون قد أوجدنا الإطار الأوحد السليم للإصلاح . عندئذ يتبارى العامل الأول الذى أوردناه آنفاً وهو فعاليات الإنسان المصرى الإيجابية مع العامل الثانى وهو الاستثمار المتدفق الحر من أجل بناء مصر أفضل مصر التى تقوم حياتها الاقتصادية على قوانين علمية ثبت نجاحها فى عشرات البلدان الأخرى وليس على قوانين غوغائية جذبتنا وجذبت عشرات البلدان غيرنا مثل سوريا وليبيا والجزائر وكل دول أوروبا الشرقية وعشرات البلدان فى آسيا وأفريقيا لوادى التيه الذى لازلنا نضرب فيه منذ قرابة أربعين سنة .

(ديسمبر ١٩٨٩)



إصلاح الزراعة المصرية.. ومستقبل اقتصادنا

(١)

قبـــل مرور أسابيع قليلَة من قيام حركة الضباط فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت نوايا الحركة تجاه « الزراعة المصرية » قد اتضحت . . . ومع حلول شهر سبتمبر فى السنة ذاتها . . . ثم ما تلى قرارات سبتمبر ١٩٥٢ من قرارات فى نفس الاتجاه خلال السنوات العشر الأولى من تاريخ حركة يوليو ١٩٥٢ . . . كانت النوايا واضحة غاية الوضوح . . . جلية كل الجلاء: فمن جهةٍ أولى، فإن النظام الحاكم خلال تلك السنوات أوضح بشكل لا شك فيه رغبته فى أن تعتمد مصر على الصناعة وأن يقل اعتمادها على الزراعة . . . بل وقام النظام الحاكم وقتذاك بعملية إعلامية مكثفة استهدفت ربط الصناعة بالتقدم والرخاء والتحرر والكرامة . . . مع ربط مماثل بين الزراعة والتأخر

والفقر والعبودية والهوان . . . ومن جهةٍ ثانية، فإن النظام الحاكم - خلال تلك السنوات - عمل كل ما من شأنه أن يجعل الاستثمار الخاص فى مجال الزراعة أمرا بعيدا كل البعد عن الصواب والربح والفائدة . . . وخلال تلك السلسلة من الأخطاء الفاحشة توالت التشريعات التى حولت "المالك" إلى "رق" و"المستأجر" إلى "غاصب" . . . والعلاقة بينهما بمثابة علاقة مشاحنة وتطاحن وعداء سافر. . . وبين ثنايا تلك المعادلة الجديدة . . . أصبح "الأحمق" فقط هو ذلك الذى يقبل أن يستثمر أمواله فى الزراعة. ومع تعاقب السنوات؛ تدهورت أحوال الزراعة المصرية؛ وزادت المسافات بينها وبين الزراعة العصرية . . . وانحدرت الإنتاجية إلى أدنى المستويات . . . ثم واكب ذلك انهيار كبير فى "نوعية الفلاح المصرى" الذى أصبح همه الأكبر أن يحول فلول أبنائه وأحفاده إلى "أفندية" و"موظفين عموميين" يتعاطون أسوأ وأحط أشكال البطالة والعطالة تحت شعار وهمى اسمه "التعليم والمؤهل العالى" : شعار لا جوهر له ولافحوى. كذلك واكب هذه الحركة الرهيبة للخلف تعاظم العلاقة العدائية المرضية بين مالك لا يملك ومستأجر تحول من مستغَل (بفتح الغين) إلى مستغِل (بكسر الغين) يتاجر فى الفرصة الذهبية التى أتيحت له فصار المالك الحقيقى: جوهراً لا مظهراً.

وحتى تكتمل الصورة الرمادية التى تغطيها أتربة الأخطاء الكبرى؛ فقد أدى تحول ملايين الفَلاحين إلى موظفين عموميين فى خدمة الدولة والقطاع العام وكذلك الزيادة البشعة فى أعداد المواطنين أدى كل ذلك إلى نشوء واستفحال ظاهرة تحول الأرض الزراعية (لا سيما على الطرق السريعة وفى تخوم المدن والقرى والمراكز) إلى أراضٍ للبناء. . .

ولما كانت قدرة النظام الجديد على اضافة أراض جديدة للمساحة الخضراء معدومة . . . فإن المحصلة كانت - للأسف الشديد - كالتالى:

- نقص المساحة المزروعة أو المخصصة للزراعة.

- تدهور نوعية الفلاح المصرى.

- اتساع الشقة بين نظم الزراعة فى مصر ونظم الزراعة فى البلدان المتقدمة.

- انهيار مستوى الإنتاجية بسبب عوامل عديدة أهمها النزاع بين الملاك والمستأجرين وتدنى مستوى العائد على الاستثمار فى الزراعة ونظام التسليم الجبرى لعدد غير قليل من المحاصيل . . . إلخ.

وهكذا، فإن مصر التى قدِّر لها أن تعرف أكبر نهضة زراعية فى تاريخها الحديث على يد مؤسس مدنيتها المعاصرة "محمد على" والذى شهدت الزراعة المصرية خلال أيام حكمه أكبر ازدهار فى تاريخها، كان من المُقدر لها أن تعرف بعد أقل قليلاً من مائة سنة من وفاة محمد على انهيار الزراعة المصرية. ومن الغريب أن يكون (الازدهار) على يد أجنبى عشق مصر وأدرك سبل تحقيق خيرها؛ وأن يكون (الانهيار) على يد حفنة من العسكر هم من أبناء وأحفاد المصريين الذين كان من المنظور أن يكونوا أكثر خدمة لمصرَ من "محمد على" غير المصرى: ولكن متى كانت (الوطنية) و(الفكر الصائب) من التوائم؟!

والخلاصة، أن مصر - اليوم - تعانى من وقوف أحد أكبر ثرواتها على أبواب "الإفلاس".

ويبقى السؤال: وما العمل اليوم؟..

والإجابة عن هذا السؤال هى مدار حديثنا المتمم لهذا الحديث فى الأسبوع القادم.

(٢)

فى الجزء الأول من هذا الفصل، رصدنا وأوضحنا أسباب انهيار النظام الزراعى فى مصرَ وكيف تمكن النظامُ السياسى الذى حكم مصر اعتباراً من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من تقويض النظام الزراعى الذى كان مزدهراً (وإن كانت تشوبه عيوب كبيرة فى العلاقة بين الملاك وطبقة المزارعين) وهو النظام الذى يرجع الفضل الأول من وراء

تأسيسه لمحمد على الذى اتسعت الرقعة الزراعية فى مصرَ إبان سنى حكمه وحكم حفيده إسماعيل من واحد مليون فدان إلى ستة ملايين فدان. جاءت الثورة بشعارات تعظم من شأن الصناعة وتحقر من أمر الزراعة . . . ثم جاءت فلول القوانين التى سنتها الثورة والتى استأصلت شأفة أى نجاح ممكن فى كل مجالات الزراعة : فنقصت المساحة المزروعة وتدهورت نوعية الفلاح المصرى واتسعت الشقة بين نظم الزراعة فى مصرَ ونظم الزراعة فى البلدان المتقدمة وانهارت الإنتاجية نوعاً وكماً . ولاشك أن سبيل العلاج الوحيد هو بدراسة وتغيير كل التدخلات الخاطئة التى قام نظام الثورة بفرضها : فالشفاء لا يكون إلاّ بعلاج أساس الداء .

ولاشك أن أساس العلاج هو تدمير الإطار الاشتراكى الذى فى ظله صدرت قوانين عديدة جعلت من الاستثمار فى مجال الزراعة أمراً غير مجدٍ .

فمن جهةٍ أولى فإن قوانين الحد الأقصى للملكية يجب أن تراجع ويجب إما أن يلغى هذا الحد الأقصى أو يرفع بشكل كبير؛ فلا يمكن أن نتخيل أن ملكية ألف فدان مسألة لايسمح بها القانون فى نفس الوقت الذى يسمح بملكية عقارات تفوق قيمتها قيمة آلاف الأفدنة ، كما يسمح فى الوقت ذاته بامتلاك مصانع ومشاريع تفوق فى قيمتها المادية آلاف الأفدنة ولكنه المفهوم الخاطىء الذى ربط بين الزراعة والرق والعبودية فجعل من أصحاب الأرض أسياداً وملاكاً ومن المزارعين عبيداً ومستأجرين .

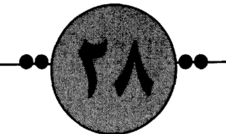
ومن جهةٍ ثانية فإن معضلة العلاقة بين المالك والمستأجر يجب أن تحل حلاً جذرياً وليس من قبيل الحلول الوسط التى درجت نظمُ الحكم فى العالم الثالث على توليدها وتقديمها : فكل حل للمشكلة لا يوفر حلاً دائماً وعادلاً لن يتسنى له أن يحدث الآثار المرجوة والمتوخاة. إن العلاقة الحالية قد حولت المستأجر لمستغِل (بكسر الغين) كما حولت المالك لمستغل (بفتح الغين) وهكذا انتقلنا من إطار للاستغلال لإطار آخر للاستغلال ؛ والنتيجة هى تعقد التطور الزراعى وعدم وجود حافز فردى حقيقى وراء المشروعات الزراعية . إن القرار الأكبر الذى بوسعه حل مشكلة الزراعة فى مصرَ هو ذلك القرار الذى سيحطم بشجاعة ووضوح وجلاء هذه العلاقة التى تشبه الزواج الكاثوليكى بين المالك والمستأجر ؛ فهى علاقة يجب أن تصبح مرهونة بقوانين العرض

والطلب ليس إلاّ ، ويجب أن تعود العلاقة إلى قاعدتين أساسيتين بدونهما لا توجد علاقة قانونية إيجارية وإنما رق واستغلال مؤبد. أما هاتان القاعدتان فهما : توقيت العلاقة الإيجارية بمدة زمنية محددة تنتهى بعدها ولا تجدد إلاّ برضاء طرفى العلاقة ثم أن تكون الأجرة أمراً خاضعاً للعرض والطلب والإيجاب والقبول وليس بحكم قوانين محددة سلفاً من طرف الدولة.

فضلاً على ذلك فإن الدولة يجب أن تقوم بوضع خطة قصيرة الأمد لإلغاء نظام الزراعة الجبرى لبعض المحاصيل وكذلك إلغاء نظام التسليم الجبرى لبعض المحاصيل مثل القطن والأرز والبصل. كما يجب أن تلغى تماماً كل القواعد التحكمية لتسعير السلع الزراعية : فالسعر الحقيقى الوحيد لأية سلعة هو السعر الذى تحدده قواعد وقوانين العرض والطلب. كذلك فمن الضرورى بل ومن الحتمى أن يسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار فى مجال الزراعة سواء بشكل مباشر عن طريق تملكهم للأرض أو عن طريق غير مباشر وذلك مع شركاء مصريين ؛ فبدون هذه الخطوة فإن تقديم التقنيات الحديثة فى الزراعة لن يتسنى من خلال النظام القائم والذى لا يسمح باستعمال التقنيات الحديثة فى الزراعة والتى هى أساس التقدم الزراعى العلمى المستحدث فى المجتمعات المتقدمة وأساس التقدم الزراعى الغربى فى الإنتاجية : كماً وكيفاً.

ولكن هل سيكون بمقدورنا اتخاذ مثل هذه القرارات الرئيسية والتى تتضمن فى مظهرها وفى جوهرها تغييرات أصولية ؟ أم أننا سنواصل مسيرة الترقيع الفكرى عندما نُقدم على حل مشاكلناعن طريق حل وسط يستهدف جميع الأطراف المعنية بحيث يكون بمقدورنا - أن نقدم - حلولاً كاملة وشاملة ؟ أغلب الظن لن نقدر على تقديم مثل تلك الحلول قبل أن تزداد الأمور تأزماً وللأسف فإننا تحت ضغوط شديدة والتى هى فى الواقع ضغوط ناتجة عن اختلافات وفشل النظم الراهنة وعندئذ فقط سوف نولى وجوهنا شطر الحلول العلمية السليمة ولاتوجد حلول علمية إلاّ تلك التى سادت فى المجتمعات الغربية وأثبتت قدرتها على الإثمار والنجاح وتحقيق الازدهار.

(ديسمبر ١٩٨٩)



قانون الاستثمار الجديد بين التجديد والتقليد

رغم أن الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر المعاصرة اليوم تحفل بعشرات الآراء و الأفكار و الرؤى و الاجتهادات فيما يتصل بتحليل واقع مصر الاقتصادى و السياسى و الاجتماعى و تأصيل أسباب الخلل الشائع وكذلك فى مجال الاجتهاد لرصد الحلول وسبل العلاج ومناهج الإصلاح إلا أن معظم تلك الآراء و الرؤى و الاجتهادات تنبع وتصب فى مجرى ما يمكن تسميته بمحاولة كبرى للترميم و هو ما يعتقد عدد من المعنيين بواقع الحياة المصرية اليوم أنه درب عاجز بطبيعته عن تحقيق الأهداف المرجوة حيث أن صلب الداء هو احتشاد الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية فى مصر الراهنة بعشرات الأفكار و الاتجاهات و القرارات و السياسات التى تنتمى لمذاهب متضادة بل و ينتمى بعضها لأهداف و روح وغايات تتناقض مع

أهداف و روح وغايات وأفكار وسياسات وقرارات أخرى قائمة ومزاحمة فى نفس الوقت . فالساحة العامة عامرة اليوم بأفكار وقرارات وسياسات من عهد ما قبل الثورة إلى جوار غيرها مما قدمته تجربة الخمسينات والستينات بما اصطبغت به من توجهات اشتراكية إلى جوار غيرها مما قدمت فى السبعينات بدوافع تتراوح ما بين الليبرالية والوسطية والترقيعية والانتهازية... و إلى جوار ذلك أفكار أخرى و نظم و قرارات وسياسات تجمع فى طياتها ما بين اليمين و اليسار فى خلطة غريبة وعجيبة يصعب أن يتصور من عرك الادارة أن يكون بوسعها أن تقدم حلولا جذرية لحالة الشلل أو شبه الشلل المتفشية-اليوم- فى حياتنا الاقتصادية مع إنتاجية بالغة التدنى و نظم عمل و إدارة بالغة الفقر و معدلات ربحية لا مثيل لها إلا فى الدول التى تحتل مرتبة القاع بين دول العالم من منظور التقدم الاقتصادى .

و لا شك أن نظرة متفحصة لقانون الاستثمار الجديد تدل على أن تعايش الأضداد و المتناقضات التى أشرنا إليها فيما سبق كانت وراء الأفكار والتوجهات و السياسات و القرارات التى من مجموعها معا تجسد قانون الاستثمار الجديد مشابها لغيره من القرارات الكبرى و السياسات العامة فى حياتنا : عامرا بنصوص تعبر عن أكثر من روح و يكفى و جودها معا لكفالة استمرار أحوال الاستثمار على ما هى عليه الآن دون أن يكون بوسعها أن تحقق الفتح المطلوب أمام الاستثمار ليتحقق فى مجالات الاقتصاد والصناعة و الزراعة ما هو مطلوب و مرغوب من حركة ودور وفعالية وربحية و وإنتاجية فمن جهة أولى فإن القانون الجديد يخلط (بروح اشتراكية يجب علينا التخلى عنها إذا أردنا إحراز أى تقدم حقيقى) بين حقوق رأس المال و بين حقوق العاملين : فمما لا ريب فيه أن النظم الاقتصادية المتقدمة هى تلك النظم التى تؤسس توجهاتها واختياراتها وقراراتها الاقتصادية الكبرى على أساس أن الربح (و أيضا الخسارة) حق خالص لرأس المال و أصحابه فى مواجهة كون الأجر العادل و الحوافز والمكافآت المرتبطة بمستوى الإنتاج هى حقوق العاملين المشروعة .: أما الخلط الواضح بين حقوق

رأس المال و حقوق العاملين فأمر يعبر عن تغلغل روح الستينات و نظمها التى لم تقدم (فى أى بلد من بلدان العالم) نموذجا واحدا لنهضة اقتصادية أو لنمو اقتصادى كبير أو حتى متوسط . و لا شك أن هذا الخلط هو من البداية فتيل لعلاقة متفجرة و ملتهبة بين رأس المال وأصحابه من جهة و بين العاملين من جهة أخرى : تلك العلاقة التى يجب ألا تقوم إلا على قواعد العرض و الطلب (فى إطار من نظم التأمينات الاجتماعية العادلة) و هو الأمر الوحيد و الكفيل بتحقيق ازدهار الإنتاج و تعاظم الربحية و سرعة حركة رأس المال بما يعود على المجتمع و أرباب الأعمال والعاملين بعوائد أفضل و درجة أعلى من النجاح و الازدهار . و لا شك أن نص قانون الاستثمار الجديد على استحقاق العاملين لنسبة ١٠٪ من الأرباح بلا حد أقصى هو الترجمة النهائية لهذه الخلطة الهدامة و التى من شأنها أن تعوق عجلة الاستثمار عن الدوران و الازدهار و كان الأحرى بقانون الاستثمار الجديد أن يتجنب مثل هذا الخلط إذا كان الهدف هو توفير روح جديدة لتشجيع و تأمين الاستثمار كشرط وحيد وفريد للتطور و الاستقرار و الازدهار . كذلك كان الأجدر بقانون الاستثمار أن يجعل من الدولة طرفا أقل سلطة مما عبرت عنه نصوص القانون الجديد و لائحته التنفيذية : فبدون انسحاب الدولة من مجالات عديدة و اقتصار دورها على وضع الاطار التشريعى العام فإن اتساع دوائر الاستثمار يبقى مستحيلا أو شبه مستحيل : و الترجمة العملية لما ذكرناه هنا هو ذلك الكم الكبير من الاستثناءات والأحكام الجوازية الموضوعة فى يد الحكومة مثل ما تتضمنه المواد ٢/٥، ٦، ٨/ ٤ , ١١ , ١٢ , ١٧ , ٢٧/ ١ و هو ما من شأنه أن يجعل المستثمرين غير قادرين على أن يحددوا من البداية بوضوح وجلاء حقوقهم التزاماتهم الاقتصادية و القانونية كذلك جاء قصر مجالات الاستثمار على مجالات استصلاح و استزراع الأراضى البور و الصناعة و السياحة والإسكان والتعمير معيبا لكونه قد أغفل العديد من المجالات الهامة مثل مشروعات الإنتاج الحيوانى و الثروة المائية و النقل و الخدمات و الشركات القابضة والتأجير التمويلى و أمناء الاكتتاب و التعدين ... و لا يجوز أن يرد على ذلك بأن القانون

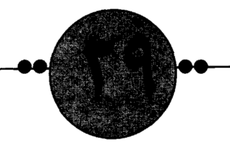
قد أجاز لمجلس الوزراء إضافة أنشطة جديدة : فروح الاستثمار الحرة تأبى أن تكون بيد الحكومة مثل هذه السلطة الجوازية .

كذلك من المعيب للغاية أن القانون الجديد قد استحدث فى المادة الثامنة مبدأ بالغ الخطورة أشارت إليه جمعية رجال الأعمال فى ملاحظاتها على قانون الاستثمار الجديد وهو المبدأ الذى يجيز لجهات إدارية إلغاء الترخيص للمشروع الاستثمارى للانتفاع بالعقارات الخاصة بالمشروع بالرغم من عدم ارتكابه أى مخالفة لقانون الاستثمار و فى تلك الحالات يقتصر دور هيئة الاستثمار على مجرد إبداء الرأى للجهة الإدارية .

كذلك تمثل الخلط بين أفكار اليسار الاشتراكية و أفكار الاستثمار التحررية فى فتح القانون الجديد الباب أمام جواز إخضاع بعض منتجات المشروعات الاستثمارية للتسعيرات الجبرية .

و يمكن الاسترسال فى الأمثلة على أن القانون الجديد ليس فى جوهره جديدا و إنما تقليدا مستمرا لمحاولات كثيرة سابقة للإبقاء على هيكل الحياة الاقتصادية و التجارية والمالية زاخرا بأفكار يرتبط بعضها بأفكار اليسار الاشتراكية و ينبع بعضها من روح الاستثمار التحررية، ووجودهما معا كما أسلفت جدير بالإبقاء على الشلل و الروح العامة التى تحول بين رأس المال وبين الآفاق الرحبة للانتاج و العمل .

(أكتوبر ١٩٨٩)



تطوير أم تدمير

فـــى خضم المساهمات الصادقة و المخلصة التى يدلى بها عدد من الشخصيات المعنية بإصلاح واقع حياتنا بوجه عام و قطاعنا العام الساقط فى وهدة الخسارة و الإنتاجية المتدنية بوجه خاص و فى وسط طوفان الآراء الصائبة التى تشير بأصبع الاتهام للمتهم الحقيقى وراء فشل القطاع العام و هو النظام الذى سمح لهذا القطاع بمثل هذا التوسع و التضخم السرطانى والتشعب فى مجالات ما كان للقطاع العام أن يدلف إليها مع اتهام مواز ومماثل للقطاع العام من وجهة نظر أنه يدار بنظم و أشكال للإدارة ليس فى وسعها و لا فى مقدورها تحقيق النجاح المنشود. وفى وسط هذه الصحوة الفكرية يطلع علينا الدكتور أ. أ. برأى يأتى من غياهب الماضى من اتون الستينات وأفكار التنظيم الطليعى و أبناء الاشتراكية الذين لا يزالون يطالبوننا

بإعطائهم فرصة أخرى بعد أن قادوا سفينة حياتنا الاقتصادية أسوأ قيادة و بعد أن اصطدموا بها مع كل الجبال القائمة من فجر حياتنا و مع ذلك فإنهم لا يخجلون من رفع الشعارات التى ثبت للقاصى والدانى أنها مصدر تخلفنا و مرجع فقرنا و علة مشكلتنا و لا يخجلون من أن يطالبوها فرصة أخرى للمشاركة فى إدارة الدفة بعد أن حطموا السفينة ونكبوا من عليها بواقع ملىء بالعيوب و الأخطاء و الفشل تترجمه أحوالنا الاقتصادية و تعتبر من الديون الثقيلة التى ترهق واقعنا و غدنا كل الإرهاق..

يقول الدكتور أ. أ. (هناك مجالات يجب أن يبقى فيها القطاع العام هو المستثمر الوحيد و هى المجالات التى يطلق عليها رجال الاقتصاد الاحتكارات الطبيعية مثل قناة السويس و قطاع استخراج البترول لأن عائد هذه القطاعات لا يمكن أن ننسبه إلى جهد القائم بإدارة المشروع سواء كان من القطاع العام أو الخاص فعائدها أقرب إلى الهبة من الله سبحانه و تعالى ولهذا فالاستثمار فيها يجب أن يظل بيد القطاع العام و على الدولة أن تخضع هذا القطاع لرقابة شديدة.) و لولا الحياء و تعفف القلم لقيل فى وصف تلك الآراء مثل ما قاله المتنبى فى شخص ضبة و لكن تناول تلك الآراء المتهافتة بالمنطق و الحجة أجدر و أجدى.

فمن جهة أولى فالبترول لا يعثر عليه كنتيجة هبة من الله سبحانه و تعالى دون علم وعمل متميزين و إلا فما تفسير الدكتور أ. أ. لحقيقة أن البترول لا يكتشف عالميا إلا بمعرفة الدول الأكثر تقدما دون الدول الأقل تقدما إلا أن فكره يصور له أن حجم هبة الله يتفاوت بنفس نسب تفاوت نصيب الأمم من العلم و التقدم العلمى و لا شك أن رأى الدكتور أ . أ . يدل على عدم دراية كاملة بصناعة البترول و درجة ارتباطها بالتقدم العلمى لا سيما فى مجال البحث السيزمى و هندسة البترول و لاشك أنه يتحدث كحديث شاعر أموى أو عباسى عن سفن الفضاء و كان الأجدر به ألا يفعل فالبترول لا يكتشف إلا كنتيجة لبحث علمى دقيق تتضافر فيه الآف الأبحاث التقنية التى توجد فى يد الشعوب الأكثر رقياً علميا و إلا فبم يفسر الدكتور أ. أ. أن دولاً اشتراكية مثل

الصين الشعبية و سوريا و الجزائر و ليبيا تعهد للشركات الغربية المتقدمة بعمليات البحث عن البترول أم أن الدكتور أ. أ. ملكى أكثر من الملك ؟ و لماذا لا يدلنا الدكتور على دولة واحدة من دول العالم الثالث اشتراكية أو رأسمالية أو بين بين نجحت فى البحث عن البترول و استكشافه بأى درجة متوسطة أو كبيرة من خلال اعتمادها على القطاع العام و ليدلنا الدكتور عن السبب فى أن الاتحاد السوفيتى قد قام مؤخرا (خلال الأسابيع القليلة الماضية)بدعوة الشركات الغربية بمساعدته فى عمليات البحث عن البترول وليدلنا أيضا على سبب امتناع الصين عن الخوض فى أى عمليات بحث عن البترول فى المياه البحرية .

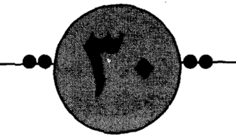
تلك كلها أسئلة تبحث عن أجوبة فى خزائن حكمة الدكتور أ. أ. وليدلنا قبل ذلك و بعد ذلك عن سبب أن مصر الخمسينات و حتى منتصف الستينات (إبان اعتمادها على القطاع العام فى مجال البحث عن البترول) لم تنجح فى الوصول إلى كشف واحد فقط و أن كل الاكتشافات قد توالت عندما عهد إلى ذوى الخبرة العالمية بهذا الأمر وليدلنا فوق ذلك أيضا على سبب أن الشركة الوطنية الوحيدة فى مصر لم تحقق أى اكتشاف كبير خلال تاريخها الطويل منذ تأسيسها .

و هل بوسع الدكتور أ. أ. أن يدلنا على السبب الذى يجعل ربحية شركات التوزيع و التسويق الأجنبية العاملة فى أى بلد فى العالم ومنها مصر أكثر و أعلى من ربحية الشركات التى يديرها القطاع العام ، و هو مجال يحتاج للإدارة الناجحة أكثر مما يحتاج لرؤوس الأموال أو التكنولوجيا المتقدمة و ليقارن الدكتور كيفما يشاء بين أداء شركة كشركة موبيل فى مصر و بين أداء شركة كالجمعية التعاونية للبترول أو مثل شركة مصر للبترول ؟

إننا نعلم يقينا أن رأيا كهذا الرأى سوف تذروه رياح التغيير التى تكتسح العالم الآن وتجعل قصور الفكر الاشتراكى فى شرق أوروبا تتهاوى و تسقط على رءوس أصحابها ونعلم يقينا أن ما قلناه فى عدد من كتبنا منذ أكثر من عشر سنوات عن دخول

الاشتراكية و نظمها و أفكارها مرحلة الاحتضار هو حقيقة ساطعة و أنها كالشمس تكتسح كل الأفكار التى لا تعيش إلا فى الظلام و أن مصر محمولة بحكم الحتمية الاقتصادية والسياسية إلى اتباع أفكار العالم المتقدم و أساليبه فى الإدارة و الاقتصاد و أن كل الأفكار التى عبر عنها الدكتور أ. أ. فى حواره مع جريدة الجمهورية منذ أيام هى محاولات يائسة من سدنة الأفكار التى ذاعت و شاعت خلال ظلام الستينات فى مصر و أنها كصرخة الغرقى و لكننا نخشى فقط على أثر تلك الأفكار على جيل هزيل العلم والثقافة تتجاذبه المتناقضات و تدير رأسه حيرة معرفة الحقيقة و قد يظن أن فى بعض تلك الأفكار قسطاً من الصواب وهى فى حقيقة الأمر منه خواء .

(نوفمبر ١٩٨٩)



مصر على أبواب التسعينات

يعم ساحة الحياة العامة فى مصر شعور جارف بأن مصر مقبلة على مرحلة أكثر صعوبة مما تمر به الآن و لا سيما من الناحية الاقتصادية ؛ حيث تستمر الإنتاجية المتدنية و يستمر انخفاض الدخل و تستمر الزيادة السكانية وفق معدلاتها الرهيبة الحالية . .

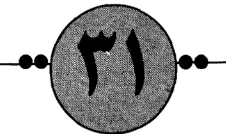
ولا شك أن هذا الشعور العام الجارف له مبرراته و له مسوغاته . . .فدخل مصر يأتى من أبواب معروفة . . . . كما أن آفاق مستقبل هذه الأبواب معروفة أيضا بما يكتنفها من غموض و مستقبل مفعم بالمشاكل . . . . .و لكن الشيء الذى يغيب عن بال الكثيرين أن قدرة سدنة النظام الاقتصادى (الذى لا يزال مستمرا منذ وضعت أسسه فى الخمسينات و الستينات) على الاستمرار لا

يمكن أن تبقى لأكثر من ثلاث أو أربع سنوات : فمن جهة أولى ؛ فإن كل محاولات إنقاذ و تطوير القطاع العام سوف تمنى بفشل كامل و شامل ، إذ أن العالم بأسره يشهد كل صباح -الآن-الدلائل القاطعة على فشل القطاع العام والاقتصاد الموجه ضمن عملية فشل أكبر لكل الأفكار الاشتراكية و التى تتهاوى تجاربها الواحدة تلو الأخرى . . . ومع تيقن "الحكم" فى مصر من أن القطاع العام لن ينتج إلا المزيد من الفشل والخسارة . . . سيكون التحول السليم لقواعد الاقتصاد الحر حيث يترك المجال -تماما -للقطاع الخاص . و مع تدمير مناخ الإنتاج و العمل و الاستثمار المرتبط بنظام القطاع العام سيبدأ الانفراج الاقتصادى . . . و لا انفراج إلا على هذه الأرضية و تلك الخلفية .

ومن جهة ثانية فإن المتغيرات العالمية ستجعل دائنى مصر أقل رغبة فى تقديم ديون جديدة لها إلا إذا غيرت جذريا أسس حياتها الاقتصادية و تركت ذلك الإطار الفاشل : إطار القطاع العام و الاقتصاد الموجه و سياسة الدعم . ولا شك أن متغيرات شرق أوروبا ستزيد من الضغوط علينا فى هذا الاتجاه (وهذا موضوع يستحق كتابا بأسره لا كلمات مقتضبات فى مقال قصير كهذا) .

و من جهة ثالثة فإن منتصف التسعينات لن يأتى إلا ورجال عبد الناصر والناصرية وتلاميذ مدرسة التنظيم الطليعى قد اكتسحتهم تيارات الموجة الجديدة فى العالم بأسره وحملتهم أمواج الأوضاع الجديدة إلى التقاعد التام والتخلى عن مقاعدهم التى تمكنهم اليوم من عرقلة الإصلاح و إيقاف العجلة عن الدوران . و يحملنى كل ذلك على الاقتناع بأنه مع منتصف التسعينات فإن مصر ستكون (و بفعل الحتمية الاقتصادية والسياسية) على الدرب التى يمكن أن تؤدى للإصلاح الحقيقى و الخروج من مأزق أزمتنا الكبرى الراهنة . و لكن هل من المنظور حدوث اختصار فى المدة و حدوث التغيير المنشود قبل منتصف التسعينات ؟ . . . وجوابنا على ذلك أقرب ما يكون للنفى . . . فقوى الماضى لا تزال قادرة على الاستمرار لثلاث أو أربع سنوات أخرى . . . قبل أن تسقط مستسلمة تماما . . . و أهم ما يعنى مستقبل مصر الا تشهد تلك السنوات الثلاث أوالأربع تفشيا للرجعية الدينية التى هى أكبر خطر يهدد آفاق المستقبل لا سيما فى منطقة من العالم ينمو فيها التطرف و يصدر من مكان لآخر فى عملية جهنمية .

(ديسمبر ١٩٨٩)



بل سيشهد العالم نهاية الاشتراكية أيضاً

أولـــى كاتب هذه السطور عدة سنوات لدراسة الاشتراكية فكراً وتطبيقا؛ وخلال تلك السنوات لم يترك كتاباً أو مقالاً مما يحتوى دراسات هامة عن الاشتراكية إلا وضمه لقائمة مراجع الماركسية التى شملتها رحلته الفكرية هذه والتى غطت آلافاً من الكتب والمقالات والأطروحات الجامعية والبحوث؛ ناهيك عن متابعة دقيقة للتجارب الاشتراكية فى شتى بقاع وأصقاع العالم . وكانت نتيجة تلك الرحلة من جهة أولى فهماً يزعم صاحبه أنه كامل وشامل للاشتراكية. ثم كُتب ثلاثة لصاحب هذا القلم عرضت ونقدت ، ونقدت الماركسية بوجه خاص والمذاهب الاشتراكية بوجه عام عرضاً ونقداً غطت أهم جوانب الشق النظرى كما غطت أهم جوانب التطبيق العملى للماركسية والاشتراكية

وقد صدرت تلك الكتب الثلاثة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٣ . ثم صدرت من كل كتاب منها طبعات عديدة لم تعدل بها كلمة واحدة منذ طبعاتها الأولى . وفى تلك المؤلفات تصور كامل للتناقض الداخلى فى الفكر الماركسى وللمأزق الذى ستصل إليه التجاربُ الاشتراكية مع إشارةٍ واضحة أن إفلاس وتهاوى تلك التجارب سيقع خلال سنوات قريبة وبفعل عوامل ذاتية داخلية وليس بحالٍ من الأحوالِ بفعل خطرٍ خارجى كحرب أو ما شابه الحرب من أشكال الهجوم الخارجية . وبعد بضع سنوات من صدور تلك الكتب جاءت إرهاصة البشارة مع تولى جورباتشوف (التلميذ الوفى للأب الحقيقى لاتجاه البرسترويكا وهو أندروبوف والذى تولى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى قبل جورباتشوف كما كان رئيساً له فى جهاز المخابرات الروسية). ولاشك أن تداعى الأحداث فى دول شرق أوربا كان أسرع وأوضح من كل التوقعات ومن أى خيال ، إلا أنه جاء كنتيجة حتمية وطبيعية لصدور إشارة الضوء الأخضر من ساكن الكرملين الأكبر . وليس عند كاتب هذه السطور ما يضيفه لما نشر له فى هذا المجال فى ثلاثة كتب تقترب صفحاتها من الألف . ولكن الجديد هو تعليق على تصريح لشخصية عامة مصرية بأنه رغم ما حدث فإن العالم لن يشهد نهاية الاشتراكية ؛ والحق أن العالم قد شهد بالفعل نهاية الاشتراكية وما نراه الآن إنما هو رعشة الاحتضار فى الجسد الذى هوى وانهار؛ وأن القرن الحادى والعشرين لن يأتى وعلى الأرض نظام يؤمن بالماركسية بالشكل الذى وضعت به النظرية فى إطار شمولى فلسفى وسياسى واقتصادى اجتماعى بعد أن سقط الارتباط بين جوانب النظرية وأصبح أقصى ما يمكن لماركسى أن يتمسك به هو بعض الجوانب دون الكل والغالب .

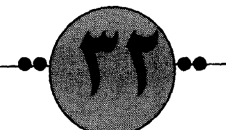
أما الزعم بأن العالم لن يرى نهاية الاشتراكية؛ فهو من قبيل تمسك مدرسة معينة بالذات فى مصر بأهداب الثوب الفكرى الذى بدونه ما حكموا فى الستينات وما تمسكوا بصولجان الحكم بعدها . فباسم شعارات الاشتراكية تمكن هؤلاء من بسط نفوذهم ومد سلطانهم وادعاء أن بوسعهم التصدى لمشاكل مصر وحلها وهم الذين جعلوا من صغار القروح جروحاً غائرة ؛ ومن جُنَح النظام الحاكم فى الأربعينات ضد الحرية

جنايات الستينات؛ وهم الذين ضاعفوا فقر مصر ناهيك عن هزائمهم العسكرية التى يندى لها جبين كل وطنى؛ وهم الذين انتهت دولتهم وسدس التراب الوطنى المصرى ترفرف فوقه الراية الإسرائيلية . ولا شك أن كل ذلك لا يستحق عناء الرد عليه، فالأيام القادمة كفيلة باكتساح تلك الأفكار وتدميرها بقوة دفع التيار ، إلا أن الجدير بالرد عليه هنا هو ما زعمته نفسُ الشخصية العامة من أن التغييرات فى المجتمع الاشتراكى تجاه الديمقراطية تقابلها تغييرات موازية فى الدول الغربية والتى - حسب زعم تلك الشخصية - تتعاظم فيها الوطنية الاجتماعية للدولة ويزداد فيها تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية . أما أن الوظيفة الاجتماعية للدول الغربية تزداد وتتعاظم فأمر لاشك فيه ولاعلاقة له بالاشتراكية ، وتاريخ أوربا الغربية وأمريكا منذ منتصف القرن التاسع عشر هو تاريخ يتميز بازدهار واستمرار الوظيفة الاجتماعية للدولة ونعنى بذلك الضمان الاجتماعى ضد البطالة والتأمين الصحى وما شابه ذلك من أنظمة . ولكن ماذا عن تعاظم وازدياد تدخل الدولة فى النظم الغربية فى توجيه الاقتصاد كما زعمت الشخصية المصرية العامة ؟ لاشك أن كل الواقع يدل على خلاف ذلك. فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة الرئيس رونالد ريجان وبريطانيا تحت إدارة مارجريت تاتشر وألمانيا الغربية تحت إدارة الحزب المسيحى الديمقراطى (بزعامة هيلموت كول) وكذلك الحكومات اليمينية فى السويد وهولندا وكندا كلها أنظمة قللت كثيراً من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ونهجت نهجاً اقتصادياً تقليدياً يناصر الإيمان بفعاليات الاقتصاد الحر والمنافسة ويتراجع تماماً عن كل تأثيرات الاقتصاد الاشتراكى الموجه . وهكذا فإن الزعم بأن التغييرات التى حدثت فى مجتمعات أوربا الشرقية الاشتراكية قد وازنتها تغييرات ذات روح اشتراكية فى المجتمعات الغربية هو زعم لا أساس له من الصحة ويدل على أن صاحبه لا يعرف جيداً حقيقة التاتشرية فى بريطانيا والريجانية فى أمريكا وحقيقة أن الأحزاب الاشتراكية فى أوربا الغربية تعانى من حركة تراجع للخلف منذ أواخر السبعينات وذلك على الأقل فى بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا والسويد

والدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا مع حركة تقلص موازية فى نسب نجاح الأحزاب الشيوعية فى سائر الانتخابات البرلمانية فى كل دول الغرب بلا استثناء بما فى ذلك الدول التى عرفت بوجود حركات شيوعية قوية بها مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا.

إن تجارب العالم بشتى دوله توضح أن الإنسانية تسير تجاه مرحلة ستتخلص فيها نهائياً من آثار الفكر الاشتراكى وأن التقدم سيكون من نصيب أولئك الذين يعرفون كيف يوظفون فعاليات المبادرة الفردية والاقتصاد الحر والمنافسة والقطاع الخاص ؛ أما الذين سيتمسكون بالأفكار العقيمة للمذاهب الاشتراكية فسوف يجدون أنفسهم فى هوة عميقة من الفشل الاقتصادى واحتياج متزايد للمعونات الخارجية ؛ مع تفاقم المشاكل السياسية والاجتماعية استشراء الحركات المتطرفة التى لا تجد لها مناخاً أمثل من مناخ الفشل الاقتصادى الذى ستصل إليه – إن آجلاً أو عاجلاً – كل النظم الاشتراكية.

(يناير ١٩٩٠)



المصريون بين ..جيل الشموس وجيل الشموع

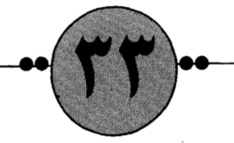
كثيراً ماتعجب الكتابُ المعنيون بالحياة العامة فى مصرَ وهم يرصدون ساحةَ الحياة العامة فيها خلال العقد الثالث من هذا القرن، ويتساءلون كيف احتشدت ساحة الحياة العامة بتلك الأعداد الغفيرة من كبار الرجال النابغين فى سائر المجالات ؟؟ ففى مجالِ السياسةِ كانت الساحة العامة محتشدة ليس فقط بأسماء كبيرة وإنما برجال كبار بكل ماتعنيه الكلمة من أبعاد ؛ فهناك إلى جوار سعد زغلول وجد رجال كبار أمثال عدلى يكن وعبدالخالق ثروت ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا وواصف غالى واسماعيل صبرى وعلى ماهر وأحمد ماهر ومحمد محمود وعشرات من كبار الرجال الذين كان كل منهم يصلح كعلمٍ قائم بذاته. وفى مجال الأدبِ والشعرِ كانت الساحة

محتشدة بأسماء رجال كبار أمثال أحمد شوقى وحافظ إبراهيم وخليل مطران وعباس العقاد وطه حسين وأحمد أمين وزكى مبارك والمنفلوطى ومصطفى صادق الرافعى وكثيرين غيرهم. وفى مجال الفن شهدت العشرينات نجوماً زاهرة مثل سيد درويش وأم كلثوم ومنيرة المهدية ومحمد عبدالوهاب. وفى مجال القانون كان جيل السنهورى وكامل مرسى وحشمت أبو ستيت وحلمى بهجت بدوى ومصطفى القللى وسليمان مرقص يملأ الساحة التشريعية والقانونية بأعمال كبار. وإلى جانب ذلك كان هناك مختار فى النحت ومحمود سعيد فى التصوير وعلى ابراهيم فى الطب ومصطفى مشرفة فى العلوم وأحمد حسنين فى الجغرافيا واكتشاف الواحات حتى فى مجال الرياضة كانت هناك نهضة مماثلة. فبأى الأسباب تعلل هذه الظاهرة وبأى الأسباب يعلل خواء الساحة العامة فى حياتنا اليوم من هذا العدد الكبير من الرجال الكبار؟.

السبب الحقيقى وراء هذه الطفرة المزدهرة هو نظام التعليم الذى أنشأه محمد على فى عشرينات القرن التاسع عشر. ففى سنة ١٨٢٦ أرسل محمد على اول مجموعة من المصريين فى بعثة للدراسة بفرنسا تلتها بعثة سنة ١٨٣١ ثم تلتها بعثات أخرى. فقد كان محمد على يؤمن أن العلم يوجد فى الغرب ولا يوجد إلاّ فى الغرب؛ وأن من أراد العلم والتعليم فإن عليه أن يولى وجهه تجاه أوربا وأن ينهل من العلم الغربى. كان محمد على يعرف بوضوح أن كونه مسلم لاينبغى أن يتعارض مع إيمانه بأن دورة العلم الحالية إنما توجد مع دورة الحضارة الحالية فى الغرب وليس فى مكان سوى الغرب. فأرسل أبناءه وأبناء المصريين ليأخذوا العلم من أصوله ومن أبناءِ هؤلاء خرج جيل سعد زغلول ومن أحفادهم خرج الجيل الذى ملأ سماء مصر بالمصابيح المنيرة خلال العقد الثالث من القرن الحالى؛ فهؤلاء هم أبناء الذين تعلموا فى الغرب ودرسوا العلم على أصوله وأسسه ولم يخلطوا بين العلم والدين؛ ولم يحُل إيمانهم بينهم وبين أن يأخذوا العلم من شجرته الوحيدة القائمة فى هذا العصر على خلاف الفكر الباطنى الرجعى السلفى الذى تفشى خلال العقدين الأخيرين فى العالم الاسلامى وجعلنا مثالاً للرجعية والتخلف والنظر إلى الماضى وكأنه قدس الأقداس الذى يجب أن نقتفى أثره ولانولى وجوهنا إلا إليه.

وحتى نجمع على ما أجمع عليه أبناء العشرينات من كون العلم شجرة توجد ثمارها فى الغرب حتى نصل إلى هذا الاتفاق ، سوف يبقى مانحن عليه من تطاحن وتشاحن وبعد كامل عن العملية والمنهجية التى أوجدت الجيل الذى تألق فى العشرينات وجعل مصر وقتئذ تقف على الطريق التى كانت بوسعها أن توصلنا إلى مراقى الحضارة العليا وطور أعلى من التحضر والعلم والحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزدهرة. لكننا فى خمسينات وستينات هذا القرن أعطينا ظهرنا للحضارة ومنابعها وأولينا وجوهنا تجاه تجارب فاشلة أثبتت أحداث الشهور الأخيرة الماضية فى شرق أوروبا أنها تجارب لاتحمل فى أسسها أو كيميائها بذور النجاح ناهيك عن الإصلاح . لكننا أيضاً وعوضاً عن التعامل مع المجتمعات الراقية ومؤسسساتها العلمية والمالية ؛ عوضاً عن كل ذلك أعطينا ظهورنا للنماذج المتحضرة الرفيعة للتطور والحضارة والعلم وأولينا وجوهنا إلى الشرق حيث التخلف والتأخر وبطء الحركة وقلة الفكر وضآلة الإنجازات . واليوم عندما ننظر حولنا ونرى صغار الرجال فى كلّ موقع وكلّ مجالٍ فإن علينا أن ندرك أنها ثمرة اختياراتنا عندما جافينا العلم والتطور والحضارة ؛ وان علاج الداء يكون بعلاج الأسباب والأمراض لابعلاج الآثار والأعراض.

(ديسمبر ١٩٨٩)



الفارق بين هجرة المصريين وهجرة الأتراك

من المعضلات الفكرية التى أمعن كاتب هذه السطور الفكر فيها ملياً المقارنة بين شعبين هما الشعب المصرى والشعب التركى؛ وكل منهما شعب مسلم فى معظمه وتبلغ أعداده نحو خمسين مليوناً فى كل بلد على التقارب؛ ولكل منهما تاريخ وإطار حضارى متماثل. ولكن بينما اتجه الأتراك المهاجرون إلى قلب أوروبا بوجه عام وإلى المانيا وهولندا بوجه خاص اتجه المصريون إلى بلاد عديدة من بلدان الشرق الأوسط ذات المستوى العلمى والحضارى الأدنى بالمقارنة بالمجتمعات الغربية فماذا كانت النتيجة وبم عاد المهاجرون الأتراك وبم عاد المهاجرون المصريون لبلدانهم من تجربة الهجرة.

أما الأتراك فعادوا بأصول الصناعة التى تعلموها فى المانيا وهولندا كما

عادوا وقد تعلموا كيف تؤدى الأشياء وكيف يكون العمل: عادوا وقد تعلموا معنى الإتقان ومعنى الصناعة ومعنى الحرفية وكنه العلاقة بين العامل ورئيسه؛ عادوا وقد أدوا العمل فى مجتمع لا يقبل إلا أفضل صوره وأتم أشكاله: عَادوا وقد اكتسبوا من الغرب خبراته ومهاراته وفنون زراعته وصناعته.

أما فلول المهاجرين المصريين لبلدان العالم الثالث فقد عادت أعداد كبيرة منهم بأفكار السلفية الدينية وأدوا العمل فى مجتمعات تقبل أى شىء من أى أحد. عاد صغار الصبية وقد أصبحوا معلمين فى سنوات قليلة وفى ظل مناخ عمل لا يتوخى الإجادة ناهيك عن الإتقان. عاش المصريون فى مجتمعات تستورد الصناعة وتشترى الآلة بينما عاش الأتراك فى مجتمعات تصنع الآلة وتبتكر أشكال الصناعة. عاد المصريون ومعهم بعض المال وقليل من الحضارة وعاد الأتراك ومعهم المال وأدوات تنميته وأساليب ازدهاره.

وفى المقابل فقد قام المصريون العائدون بشراء أراضٍ زراعيةٍ حولوها لمبانٍ سكنيةٍ ليعيشوا فيها هم وذريتهم الوفيرة؛ أما الأتراك فعادوا برؤوس أموال وضعت فى إطار عملية اقتصادية راجحة يقودها تركى نبغَ فى الغربِ (تورجوت أوزال) وثبت نجاحه بمعايير الغرب والحضارة لا بمعايير العالم الثالث.

والعبرة التى يجب أن نأخذها من هذه الواقعة التاريخية هى أن اقتفاء النموذج الغربى فى الحضارة هو الطريق الوحيدة التى ستأخذنا إلى أهدافنا من التقدم والتحضر والرخاء والازدهار والنماء.

ولا شك أن دراسة مثل هذا الموضوع هى مما ينبغى أن يعطى حقه من الاهتمام والتعمق والمقارنة، وهذا ما سيقوم به مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس والذى يشرف كاتب هذه السطور بعضوية مجلس إدارته كما يشرف بأنه الذى عهد إليه من طرف المركز بتحويل هذا الموضوع إلى دراسة وافية عن طريق أحد الباحثين لدرجة الماجيستير أو الدكتوراه بجامعة عين شمس.

(ديسمبر ١٩٨٩)

٣٤

متخلفون لأننا فقراء..أم فقراء لأننا متخلفون..

تشيع

فى حياتنا نغمة مؤداها وفحواها أننا متخلفون فقراء ونسمع تلك النغمة بشكل مباشر أحيانا وبشكل غير مباشر أحياناً أخرى فى معظم الحوارات السياسية التى تدور بيننا حول شأننا وواقعنا ومشاكل هذا الواقع. فعندما نتحدث عن تدنى الإنتاجية فى مؤسساتنا الصناعية ووحداتنا الزراعية فما أسرع ما نرجع الظاهرة لفقرنا ونقص إمكاناتنا. كذلك لا نتردد أن نرجع انخفاض مستوى التعليم فى المدارس والجامعات وتدهور مستوى التلميذ والأستاذ والانهيار المروع فى القيم التربوية والتعليمية لنقص الإمكانية أى للفقر مرة أخرى. فإن تعرضنا للمرافق العامة والخدمات صلنا وجلنا فى إرجاع العلل وأسباب الفشل لنقص الإمكانات أى مرة أخرى أرجعنا الاخفاق للفقر. ولا يصعب على متأمل لواقع الحوار السياسى الدائر

فى حياتنا أن يقف على تلك المسألة: فإننا قررنا أن نرتاح ونسكن فى صدورنا ذلك الإيمان العميق بأننا متخلفون لأننا فقراء فإن جاء من يوقظنا من سباتنا العميق ويقول لنا بصوت جهورى ملؤه الثقة والثبات والتيقن الكامل بالصواب أننا فقراء لأننا متخلفون ولسنا متخلفين لأننا فقراء، عندئذ تأخذنا الحمية الوطنية وتغلى الدماء فى العروق ونهاجر لتلك الشعارات الرائعة الكذابة التى ملأت سماء واقعنا إبان الستينات فنقول لقائل تلك المقولة إنه مطعون فى وطنيته وإنه يمس من كرامتنا الوطنية وإنه حائد عن الصواب بالكلية متناسين أن الثروة والغنى هى نتائج لا مقدمات وأن معظم الشعوب تملك من الثروات الطبيعية ما هو شبه متساوٍ وأن الداء لا يكمن فى الفقر والغنى وإنما يكمن فى عدم العمل المسبب للفقر أو فى النشاط المسبب للغنى. والجدير بالذى يقول إننا فقراء لأننا متخلفون ولسنا متخلفين لأننا فقراء ثم يُقابل بتلك الشعارات الجوفاء وتلك التشنجات الرعناء جدير ألا تهتز ثقته بنفسه وأن يستعين على غوغائية مهاجميه بترديد كلمة فولتير الخالدة (الحماقة تظل حماقة ولو كررها ألف ألف رجل). وكاتب هذه السطور يعتقد عتقاداً جازماً أن واحدة من نقاط البداية السليمة أن نؤمن بأننا فقراء لأننا متخلفون وأننا فقراء لأننا لا نعمل فإن عملنا أقل القليل وفى ظل مناخ عمل اختلت فيه التوازنات وشاع شعور داهم بالحقوق وتلاشى الشعور اللازم بالواجبات واستفحلت شعارات الدهماء والغوغاء الذين لا يجيدون إلاّ الأقوال فإن جاء وقت الأفعال كانوا أطفالاً بل وأسوأ حالاً من الأطفال. وحتى تأتى هذه اللحظة وحتى تواتينا الشجاعة لأن نواجه النفس بتلك التهمة الكبيرة وحتى نتبين أننا فقراء لسبب واحد لا غيره وهو أننا لا نعمل، وأننا لا نعمل لسبب واحد لا غيره وهو كوننا قد أقمنا غابة من التشريعات فى كل مجالات الإنتاج والصناعة والزراعة لا تسمح بالإبداع ولا تسمح بالإنتاج ولا تسمح باستخراج الجانب الفعال من النفس البشرية ولا تسمح باكتشاف المواهب ولا تسمح إلا بتكوين جيوش من أشباه المتعلمين وأثمان المثقفين وأرباع الخبراء فى كل مجال. حتى نصل إلى تلك اللحظة فسنكون أدنى ما نكون لدون كيشوت الذى كان يبارز الهواء بسيف من خشب.

(يناير ١٩٩٠)

٣٥

أيهما أسبق الخيال الثقافى أم الخيال العلمى؟

مـا أكثر ما يردد الناس بثقة تليدة فى حواراتهم السياسية والعامة أننا بحاجة ماسة لشحذ خيالنا العلمى وتطوير انجازاتنا فى هذا المجال : مجال البحث العلمى وليس فى مجالات الخيال الأدبى وسائر نواحى الفن والأدب وما عرف بالعلوم الإنسانية .

ويبلغ يقين المتحدثين عندما يكررون ذلك الرأى ما يشبه اليقين الدينى : وكأن خلاف ذلك الرأى كفر وهرطقة و إلحاد وزندقة . والحق أن الصواب على خلاف ذلك . فإننا لن نبلغ التقدم العلمى المنشود ما لم يسبق ذلك ثورة أو بالأحرى فورة إبداعية فكرية وأدبية وثقافية ولن تحدث تلك الثورة أو الفورة ما لم يعم مناخ الحرية والديمقراطية . وإننا ندعو أولئك الذين يظنون أن الغرب قد تقدم

بنهضة علمية وليس بنهضة فكرية (ونعنى بخيال أدبى فنى) أن يراجعوا معنا تاريخ الحضارات الكبرى التى عرفها بنو الإنسان.

أما حضارة اليونان أو الحضارة الإغريقية أو الحضارة الهلينية فلا شك عندنا أنها بدأت بشقها الفكرى الأدبى الثقافى الشعرى الخيالى قبل قرون من ثورة أو فورة العلم اليونانى: فلا شك أن سقراط وأفلاطون وأرسطو وهوميروس وأخيلوس ويوربيديس وسوفوكليس وأرستوفانيس وديوجين وغيرهم من أعلام الخيال الأدبى والفكرى والشعرى والفنى كانوا أسبق من النهضة العلمية التى مثلها أرشميدس وجالينوس وجاوس وغيرهم ممن أتوا بعد قرون من أعلام الأدب والفكر والفن.

وليراجع من شاء تاريخ الحضارة الإسلامية فى القرون من السابع إلى الحادى عشر وسيجد أن الثورة الفكرية التى عرفها العرب خلال القرون الثامن والتاسع والعاشر الميلادية كانت أسبق من النهضة العلمية التى جاءت بعد ذلك واعتباراً من القرن الحادى عشر الميلادى. فبعد ازدهار الفكر والأدب فى القرون الثلاثة الأولى وانتشار الآراء الفلسفية والأدبية ولاسيما بعد ترجمة الفلسفة الإغريقية واهتمام العرب بدراستها ونقدها جاءت القرون التالية تحمل الإبداع العلمى على أيدى رجال أمثال الحسن بن الهيثم وابن سينا والإدريسى وجابر بن حيان فى مجالات الطب والرياضيات والجغرافيا والجبر والهندسة.

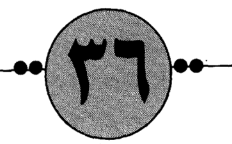
ومن لم يقنعه المثالان السابقان (مثال الحضارة الهلينية ومثال الحضارة العربية) فليمعن النظر ولينعم الفكر فى بداية وارتقاء الحضارة الغربية المعاصرة وليسأل نفسه هل كانت البداية بالعلوم التطبيقية التجريبية أم كانت بالفكر والفن والأدب والجواب القاطع أن الفلسفة والفكر والأدب والفن قد عرفوا الازدهار أولاً فى إيطاليا مع طوال عصر النهضة فى القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر والقرن السادس عشر ثم بلغت الحضارة مراقيها الأعلى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث انتقل الإبداع إلى المجال العلمى التجريبى التطبيقى وأخذ صورته الكبرى فى شكل الثورة الصناعية.

ولا شك أن كل تلك الأمثلة تبرهن على صواب زعمنا أن ما ينقصنا هو الإبداع

الفكرى الذى هو جدير وقدير على إخراج الإبداع العلمى متى انتشر واستشرى وعم وساد. ولكن هل يوجد الإبداع الفكرى بمعزل عن الحرية والديمقراطية؟ والرد القاطع من دروس التاريخ أنه لا تقدم فكرى بدون تحرر سياسى من ربقة الحكم المطلق ومن أغلال الأفكار الثيوقراطية. . . . وهذا حديث آخر.

(فبراير ١٩٩٠)





السياحة ... ومستقبل الاقتصاد المصرى

لا شك أن السياحةَ هى أحدُ أكبر آمال مصر الاقتصادية فى المستقبل القريب والبعيد على السواء. فمصرُ بلدٌ تتوافر لديه كل أسباب استقرار وازدهار صناعة السياحة؛ وإن وجدت أيضاً عوامل سلبية عديدة هى التى سببت وتسبب - حتى الآن - محدودية العائد الذى تحصل عليه مصرُ من السياحة.

فمصرُ من الممكن أن تكون أولَ بلدٍ سياحى فى العالم؛ إذا كنا نقصد سياحة الآثار والمناطق الغنية بالتاريخ. كذلك فمن الممكن أن تكون مصرُ من أهم البلدان السياحية فى العالم؛ إذا كنا نقصد سياحة الشواطىء والشمس والطقس الجميل (لا سيما أثناء فصلى الخريف والشتاء عندما يكفهر وجه الحياة فى معظم الدول المتقدمة). كذلك،

فإن هناك بعداً ثالثاً للسياحة فى مصرَ وهو البعد العربى : فمصرُ كانت (ويمكن أن تصبح بشكل أكبر) مركز جذب للسياح العرب والتى تؤثر قطاعات كبيرة منهم التوجه لمصرَ بدلاً من أوروبا لأسباب حضارية وثقافية وبيئية وعاطفية عديدة، بشرط أن تزول العقبات وتقل المضايقات وتنتفى السلبيات.

أما بالنسبة للبعد الأول من أبعاد مصر السياحية؛ فلا شك أن مصر تمتلك أكثر من نصف رصيد العالم من الآثار والمناطق التاريخية؛ ويرجع ذلك أساساً لحقيقة أن التاريخ المصرى القديم كان تاريخاً طويلاً بشكل لا نظير له . . . فقد استمرت الحضارة الفرعونية بشكل موثق ومعروف لمدة لا تقل عن عشرين قرناً قبل نهاية العصر الفرعونى (باحتلال الفرس بقيادة قمبيز لمصرَ). وقد كانت مصر حسنة الحظ لأن آثاراً عديدة حُفظت وبقت فى حالةٍ جيدةٍ بشكل لا نظير له فى الحضارات الأخرى. كذلك فإن ثروة مصر من الآثار تتميز بوجود آثار تنتمى لثلاث حضارات: فهناك الآثار الفرعونية أو المصرية القديمة وهناك الآثار القبطية أو آثار مصر الإغريقية/ الرومانية ثم هناك ثالثاً وأخيراً آثار مصر الإسلامية (على مر العصور من فاطمية لأيوبية لمملوكية لعثمانية).

وأما بالنسبة للبعد الثانى من أبعاد مصر السياحية؛ فلا شك أن شواطىء مصر الرملية الجميلة؛ مع روعة شبه جزيرة سيناء بشكل خاص، مع البحار الرائعة ولا سيما خليجى السويس والعقبة، وكذلك الطقس الرائع المعتدل والسماء الصافية والشمس الدافئة خلال الشهور التى تكون فيها معظم المجتمعات المتقدمة آية فى اكفهرار الجو وبؤس الطقس، لا شك أن ذلك البعد (والذى بدأت مصر تستفيد منه حديثاً فقط) هو أهم إمكانات مصر السياحية غير المستثمرة.

وأما البعد الثالث، وهو (البعد العربى) ؛ فمن المؤكد أنه حقيقة واقعة فحواها أن السائح العربى سيفضل مصر دائماً طالما كانت زيارته لها وإقامته بها خالية من التعقيدات التى تنفّر أى سائح وتصرف أى زائر عن أية منطقة من المناطق.

وفى اعتقاد كاتب هذه السطور، أن تلك الأسباب تجعل من الممكن -تماماً- أن تبلغ

السياحة فى مصرَ مكانة بالغة العلو من النجاح والرواج والازدهار . . . بحيث يكون بوسع مصر أن تحقق دخلاً لا يقل عن عشرة بلايين دولار أمريكى من السياحة عوضاً عن الدخل الحالى والذى يقل قليلاً عن خمس هذا الدخل الذى يمكن تحقيقه بمنتهى السهولة إذا توافرت الأسباب وتحقق الإطار الصحى والسليم؛ وهو أمر ممكن بكل معانى الكلمة. ويكفينا أن نراجع ما عاد علينا - سياحياً - من خير كثير عندما أزلنا واحدة فقط من العقبات التى كنا قد ألقيناها بأيدينا فى طريق السياحة فى مصر؛ وأعنى بذلك سعر صرف العملات الأجنبية. فقبل سنوات قليلة كنا نتمسك بسعر غير واقعى للصرف كان العالمُ بأسره يسخر من تمسكنا به وكان العائد علينا من تمسكنا بهذا السعر غير الواقعى انصراف آلاف السياح عنا إلى بلاد أخرى لا يشعرون أنهم غبنوا فيها (خلال عملية تحويلهم لأموالهم) غبناً لا تستقيم معه السياحة والمتعة. فلما عدَّلنا من سعر الصرف واتجهنا لسعر إن لم يكن واقعياً فإنه أقرب ما يكون للواقعية؛ تضاعف دخلنا من السياحة من أقل من ألف مليون دولار سنوياً إلى أقل قليلاً من ألفى مليون دولار أمريكى سنوياً. ولا تزال هناك عشرات العقبات التى بوسعنا أن نزيلها فنضاعف من نجاح السياحة وإيراداتها فى مصرَ.

وأول تلك العقبات، هى تلك البيروقراطية الشديدة الممزوجة بعداء غير معروف الهوية للاستثمارات العربية والأجنبية فى مجالِ السياحة. فمن المؤكد أن سنوات الاشتراكية والانغلاق لا تزال هى السبب فى شيوع تلك الروح البيروقراطية الممزوجة بشكٍّ وريبةٍ وعداءٍ للاستثمارات العربية والأجنبية فى مجال السياحة.

ولا ريب أن عدم وضوح النظرية الاقتصادية للحزب الوطنى هو سبب رئيسى لبقاء واستمرار هذه العقبة.

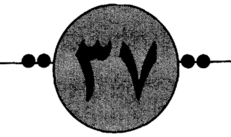
وثانى تلك العقبات، هى تلك التغيرات المتوالية فى التشريعات وما تحدثه من عدم وضوح رؤية أمام المستثمر سواء كان مصرياً أم عربياً أم أجنبياً.

وثالث تلك العقبات، عدم وجود خطة واضحة طويلة المدى للنهوض بالبنية التحتية اللازمة لازدهار السياحة ولا سيما سياحة الشمس والهواء والشواطىء؛

وبالتحديد شبكات الطرق العصرية ومحطات الخدمات على تلك الطرق ووجود العدد اللازم من الفنادق فى شتى المواقع . . . ومما لا شك فيه، أن توفر مناخ الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وابتعاد شبح التطرف والغوغائية الفكرية هى أيضاً من أهم مقومات النجاح المنشود : فمن الذى يغامر بالسياحة فى بلد يشيع فيه التطرفُ ويكثر فيه الإرهابُ ؟!

وقد يقول قائل: إن السياحة فى مصرَ قد عرفت أزهى عهودها خلال السنوات الثلاث الأخيرة . . وهو قول سليم بلا شك؛ ولكننا نعتقد أن ما تحقق لا يكفى وأنه أبعد ما يكون عن الهدف المنشود . . . وأن تحقق الغاية المرجوة مرهون بإزالة العقبات - كل العقبات - من طريق التوسع المرغوب وكفالة الجو العام المناسب من خلال عملية جماعية من طرف كل أجهزة الحكومة والمحافظات وأبناء الشعب قاطبة .

(يناير ١٩٩٠)



طبيعة التغيير الذى ننشده

سأل القارىء المهتم بواقع مصرَ الكاتبَ فقال : فى كل ماتكتب-لاسيما مؤخراً - نوع من الحدةِ الفكريةِ التى لاتقبل حلولاً وسطاً . . . . مع دعوة دائمة لاتجاهاتٍ وأفكارٍ تختلف جذرياً مع ماهو سائد . . . ألا تظن أن ذلك يخالف "الممكن" وأنه يخالف أيضاً "طبيعة المصريين" . فقال الكاتبُ : هذا بالذات ما أرمى إليه : الدعوة لتغيير طبيعة المصريين الحالية . . . لأن واقعنا هو نتيجة مباشرة وحتمية لهذه الطبيعة . . . .

ولعلك تذكر أننى كتبت مؤخراً أقول إننا فقراء لأننا متخلفون . . . . ولسنا متخلفين لأننا فقراء . إن طبيعة المصريين المعاصرة هى نتيجة مباشرة لقرارات وسياسات واختيارات كبيرة أدخلت على حياتنا

خلال الخمسينات والستينات ؛ ولا علاج لها إلا بأمرين : أولهما الإيمان بأن قرارات وسياسات اختيارات الستينات هى سبب الداء ومضدر الأخطاء ؛ وثانيهما تقديم قرارات وسياسات واختيارات مختلفة تنبع من رؤية واضحة وتتوخى إقامة مجتمع جديد تلعب فيه الدولة دوراً مختلفاً عن دور الدولة المهيمن الشمولى فى الستينات ؛ كما يلعب فيه الأفرادُ دوراً أو بالأحرى أدواراً إيجابية وبناءة وفعّالة على خلاف دور الأفراد السلبى الذى أسس خلال الخمسينات ورسخ خلال الستينات.

فرد القارىء المثقل بهمومِ حاضرِ بلدهِ قائلاً : وأى ثمن سيدفعه المصريون العاديون .... وأية تضحية سيحمّلون بها خلال تلك العملية : عملية التغيير الكامل الشامل الذى تدعو إليه ؟ ...... وبم سيحمّلون من جراءِ تلك القرارات و السياسات والاختيارات التى تقول إنها لازمة وحتمية لإحداث التغيير والتطوير؟.

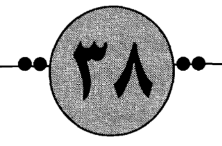
فرد الكاتبُ - بلا ترو وكأنه كان ينتظر السؤال : جوابى عن سؤالك بسؤال مماثلٍ : وأى ثمن سيدفعه المصريون العاديون ..... وأية تضحية سيحمّلون بها إذا استمرت وتيرةُ حياتنا الاقتصادية على ماهى عليه اليوم .... وبم سيحمّلون إذا كان القرار هو استمرار الأحوال كما هى بلا تغيير واستعدال؟ ... قال القارىء : وقد شحذت همته للحوار : ماذا تعنى ؟ فقال الكاتب : أعنى أن علينا أن نقارن ونوازن ونفاضل بين الآثار الوخيمة لاستمرار حياتنا الاقتصادية كما هى الآن .. وماسيحدث - من جراء ذلك - من استفحال المشاكل وتعاظم الضغوط واستشراء الفقر وبين ثمن التغيير والتطوير فى الاتجاه الصحيح والذى إليه ينبغى المسير . إن استمرارنا فى سياسةِ الدعمِ الحالية سيؤدى بنا إلى ما يشبه الشلل من الناحيةِ الاقتصاديةِ بسبب اتجاه الأموال القليلةَ المتوفرة لدينا لأبواب الدعم بدلاً من اتجاهها وتوجيهها لأبواب الاستثمار. ومع زيادة السكان .. سيكون الوضع متأزماً بشكل يصعبُ تصوره . كذلك فإن استمرار قرارات مصيرية وسياسات عامة كسياسات الستينات بالنسبة للقطاع العام والتعليم والزراعة والإسكان ستؤدى لتفاقم المشاكل وجعل الحلول أدنى ماتكون للاستحالة.

قال القارىء وقد بدت الحيرة فى عينيه وصوته : ألا يوجد حل وسط ؟..... ألا يمكن التدرج فى الحل ؟.

فقال الكاتبُ : أما التدرج فى الحل . . . فأمر لازم وحتمى وإلاتعرضنا لهزات أمنية لاقبل لنا بها . . . . ولاتخفى آثارها السلبية على أحدٍ ، أما بالنسبة للحل أو للحلول الوسط . . فهذا ما يجب علينا أن نتجنبه تماماً . فالحلول السليمة - دائماً - هى الحلول المستمدة من رؤية واضحة . . . واختيار صاف . . . أما الحلول الوسط . . . فإنها لا تعدو أن تكون (ترقيع) و (ترميم) . . . ولم نسمع عن دولة واحدة فقط حققت أى نجاحٍ عن طريق الحلول الوسط . . . فكل الذين قدموا إطاراً يزاوج بين الأفكار والنظم الاشتراكية وبين الأفكار والنظم المستقاة من الاقتصاد الحر هم الذين بلغوا أقصى درجات الفشل ولم يحققوا أى إصلاحٍ وتطويرٍ ونجاحٍ . إننى أدعوك أن تتأمل واقع حياتنا خلال السبعينات والثمانينات ، وأنا واثق أنك ستجدُ أن معظم ماتبنيناه من قرارات وسياسات وحلول كانت من نوعِ الحلول الوسط التى كانت تستهدف إرضاء تيارات مختلفة - أشد الاختلاف - كما أنها جاءت كنتيجة لقوى جذب ينتمى بعضها لأقصى اليسار بينما ينتمى بعضها الآخر لأقصى اليمين .

وبسبب ذلك لم يحدث انفراج كبير فى أية مشكلة من المشكلات الكبرى التى نعانى منها فالحلول الوسط- بطبيعتها - غير قادرة على تقديم حلول شاملة وكاملة لمعضلات كبرى مثل معضلات القطاع العام وإنتاجيته المتدنية وتخلف الزراعة المصرية وتعقد مشكلة الإسكان وانهيار مستوى المؤسسة التعليمية . . . فتلك المعضلات الكبرى لاتحل إلا بحلول جذريةٍ نابعةٍ من رؤيةٍ صافيةٍ لأساس المشكلة وشكل الحل .

(فبراير ١٩٩٠)



رجال ... ومواقف

فــى مقال لنا نشرته جريدة الأخبار منذ أكثر من ثلاث سنوات تحت عنوان (لماذا لا يستقيل أحد فى مصر) دار حديثنا عن تحول الساسة فى حياتنا إلى "موظفين كبار" وهو الواقع الذى يجعل هؤلاء الساسة أبعد ما يكونون عن التمسك بمواقف حاسمة تمسكاً يفضى بهم إلى ترك مقاعد الحكم بالاستقالة. وقد سألنى أحد القراء: هل فى حياتنا السياسية الحديثة مواقف تخالف الموقف العام لرجال اليوم (رجال تلقى التعليمات والتوجيهات... رجال تقديس الحاكم... صناع الفراعين)... فقلت: بل عشرات المواقف.... ثم قصصت على القارىء الذى طرح هذا السؤال عشرات القصص، أكتفى فى هذا المقال بقطف منها فقط:

ــ أثناء رئاسته للوزارة خلال سنة ١٩٢٤ اختلف سعد زغلول عدة مرات مع الملك فؤاد وكان محور وجوهر الخلاف فى كل مرة هو "حقوق الملك" و"حقوق الشعب" . . . حيث كان الملك فؤاد طاغية يتعطش للحكم المطلق فى مقابل سعد زغلول كرئيس لوزارة حرة جاءت للحكم بناء على انتخابات حرة وأسس برلمانية تجعل رئيس الوزراء فى موقف أقوى من الملك لا سيما من جهة السلطة التنفيذية . وكان أشهر تلك الخلافات ذلك الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول والملك فؤاد بسبب إصرار سعد زغلول على أن الملك لا يمارس أى سلطة بدون موافقة وتوقيع رئيس الوزراء (إعمالاً لنص دستور ١٩٢٣ والذى يجعل سلطات الملك منوطة بتوقيع رئيس الوزراء) . . . واحتكم الملك لشخصية أجنبية كبيرة (أستاذ بلجيكى بكلية الحقوق؛ على أساس أن دستور سنة ١٩٢٣ كان قد استمد أساساً من الدستور البلجيكى) . . . فجاء حُكم الحَكم البلجيكى مؤيداً لوجهة نظر سعد زغلول ومغلطاً لوجهة نظر الملك فؤاد .

ــ فى سنة ١٩٢٧ . . . وبالتحديد بتاريخ ١٧ إبريل فى إحدى جلسات مجلس النواب تطرق أحد النواب للحديث عن بنك مصر (الذى كان طلعت حرب قد أسسه فى سنة ١٩٢٠) وعما يقوم به هذا البنك من دور بالغ الأهمية فى إنهاض الاقتصاد المصرى عن طريق شركات بنك مصر العديدة . . . ثم تحدث النائب عن مساعدة الحكومة لهذا الدور لبنك مصر . . . ثم اقترح النائب ــ أخيراً ــ أن يقدم المجلس الشكر للحكومة على هذا الدور الهام . . . إلا أن أحد النواب بالمجلس (وهو النائب الوفدى عبد السلام فهمى جمعة والذى أصبح قبل يوليو ١٩٥٢ بقليل رئيساً لمجلس النواب الوفدى خلال السنتين من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢) عارض اقتراح شكر الحكومة لأن الحكومة (على حد قوله يومئذ) لم تقم إلا بتنفيذ إرادة مجلس النواب (وهو أمر لا تستحق الشكر بسببه) . وبناء على موقف النائب عبد السلام فهمى جمعة رفض مجلس النواب (برئاسة مصطفى النحاس باشا وكيل المجلس نظراً لغياب رئيس المجلس سعد زغلول باشا)الاقتراح . وقد رأى عدلى يكن باشا (رئيس الوزاراء) فى هذا الموقف ما يناقض ثقة المجلس فى الحكومة ، فقررت الوزارة بإجماع الآراءالاستقالة(!) بل وتفاهم الوزارء على ألا

يعود أحد منهم إلى منصبه (!) ورغم أن مجلس النواب عاد (لترضية عدلى يكن باشا ووزرائه) فأعلن إجماعه على الثقة بالحكومة، إلا أن عدلى يكن باشا قدم استقالته فوراً. . . ولم تفلح كل محاولات سعد زغلول فى إثنائه عن عزمه. . . وهكذا استقال رئيس وزراء وخلفه آخر (عبد الخالق ثروت) لغير ما سبب إلا لشعور بأن المجلس الذى يضم ممثلى الأمة لا يثق فى الحكومة ثقة كاملة (!). . . ثم مرت السنون ، ورأينا رؤساء الوزارة والوزراء يتمسكون بالحكم تمسك الغريق بالحياة ولا يتركون رئاسة الحكومة إلا مستغنى عنهم أو مقالين.

ـ فى سنة ١٩٣٠ وأثناء رئاسة مصطفى النحاس للوزارة (وهى وزارته الثانية) أراد النحاس أن يصدر البرلمان قانوناً ينص على محاكمة الرؤساء و الوزراء الذين يعتدون على الحياة الدستورية والنيابية، فأعد مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى ناهضه القصر ووضع العراقيل فى طريق إصداره. . . فماذا فعل النحاس؟ لا شىء إلا الاستقالة!. . .

ـ فى سنة ١٩٣٠ وبعد أن تولى إسماعيل صدقى رئاسة الوزراء وبدت نواياه فى العصف بالحياة النيابية تتضح، وفى إحدى جلسات مجلس النواب (والتى حضرها الملك فؤاد من الشرفة المخصصة للملك بالمجلس) وبعد أن ذاعت إشاعة مؤداها أن القصر والوزارة الصدقية الجديدة عازمان على إلغاء الدستور وتعطيل الحياة النيابية أو استبدال البرلمان المنتخب (فى أواخر سنة ١٩٢٩ وإبان وزارة عدلى يكن باشا الأخيرة) على أساس من دستور سنة ١٩٢٣ وتحت الشعور الداهم بأن مصر تواجه حقبة تماثل حقبة وزارة محمد محمود (١٩٢٨/ ١٩٢٩) التى عرفت بوزارة القبضة الحديدية والتى عصفت بدورها بالحياة النيابية، وقف الكاتب الكبير الأستاذ (عباس العقاد) والذى كان عضواً بمجلس النواب (عن حزب الوفد) يندد بأية محاولة للعصف بالحياة الدستورية النيابية ويقول كلمته المشهورة والتى ستبقى على مدى التاريخ وهو يشير للمقصورة الملكية (إننى مع الشعب على استعداد لأن نطيح بأكبر رأس فى البلاد تتعرض للدستور). . .

وبعد قليل. . . يُحل البرلمان. . . ويُحاكم العقاد. . . ويسجن بتهمة العيب فى

الذات الملكية . . . فلا يفعل يوم خروجه من السجن إلا ما يؤكد أن عزمه لا ولن يلين : يتوجه من السجن إلى قبر سعد زغلول ليلقى قصيدته الخالدة التى يقول فيها :

وكنـــت جنـيـــن تسـعـــة أشـــهـر

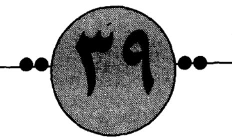
وهـــأنـــذا بساحـــــة الخـــلد أُولـــدُ

عـــداتى وصحبى لا اختلاف عليهم

سيعهـــدنى كلٌّ كمـــا كـــان يعـــــهدُ

كانت تلك "بعض" أمثلة لكثير جاء بذلك الحوار مع قارىء ظن أن تاريخنا الحديث لم يشهد إلا تلك النوعية من الرجال التى لا تستطيع أن تتحدث عن شىء إلا بعد أن تذكر أنه قد جاء بناء على توجيهات أو تعليمات فوقية!! . . .

(فبراير ١٩٩٠)



كلمة قاطعة عن أحداث الإرهاب والتعصب فى الصعيد

استرعى انتباهنا فى الأسابيع الماضية أن وسائل إعلامنا قد اتخذت مسلكاً بالغ التحفظ والهدوء تجاه الحوادث المؤسفة للغاية التى وقعت فى إقليم من أقاليم مصر العليا تجاه بعض أبناء الأقلية القبطية. ففى إطار اتجاهنا العام للتقليل من حجم مشاكلنا أو ما يعترى حياتنا من وقائع تعرضت أقلام كثيرة لما وقع بصفته حادثاً عارضاً لا شأن ولا و زن له.

وكررت تلك الأقلام ما استمرأنا تكراره دائماً عند وقوع حادث جللٍ عندما نقول ـ على مسامع العالم ـ إنه حادث عرضى وإنه يقع فى كل مكان وما أكثر ما نكرر ما ترجمته أن ليس فى الإمكان أبدع مما هو كائن؛ وأن كل الأمور بخير وليس علينا أن نقلق أو نضطرب أو نولى اهتماماً زائداً لما وقع ويقع. وكان الأحرى بنا أن نقول إن ما وقع هو

عدوان سافر ممن غطت اللحى والأحجبة قلوبهم قبل وجوههم : عدوان على أبناء هذا الوطن وعلى من هم مواطنين من الدرجة الأولى وليسوا سبايا : عدوان على من هم إخوان لنا فى الوطنية وجيرة هذا الوادى أكثر من أولئك الذين يريدون لنا التخلف والهجرة للماضى ومجافاة العصر والحضارة ومخاصمة التقدم والمستقبل. كان علينا أن نقولها جهاراً نهاراً إن هذا العدوان هو عدوان علينا قاطبة وإننا لا نستنكره فحسب وإنما نزمع ألا نسمح لمقترفيه بأن يعودوا لمثله وإن اضطررنا لاستعمال قبضة من حديد وعصا بالغة الغلظة.

إن حماية الأقليات هو واجب حضارى ودستورى وقانونى وأخلاقى ودينى ملقى على عاتق كل منا؛ واجب يجب أن ننهض به ليس لأننا مضطرون للقيام به فحسب ولكن لكون القيام به واجب تمليه كل الاعتبارات ولا تقبل أمة متحضرة إلا القيام به.

وكان علينا نحن حملة الأقلام وضمير هذه الأمة أن نقول إن المعتدى عليهم هم الطليعة الأولى للذين سيستمر العدوان عليهم إذا لم يوقف سيف بتار تلك الطغمة الآثمة عند حدودها؛ فليس من مشجع لأمثال تلك الطغم أكبر من الضعف والتهاون والتخاذل والشعور بأن يد النظام لا تصل إليهم فى كهوفهم وجحورهم عندما تحتم الأوضاع ذلك. إن سياسة ممالأة تلك الطغمة هى سياسة التخاذل التى لا تعود على أمة إلا بالويلات.

وكان الأجدر بالقائمين على أمور الأمن أن يعلنوها واضحة قاطعة ساطعة أن أحداث أبى قرقاص لا ولن يسمح بتكرارها. وكان الأجدر بهم أيضاً أن يعلنوا على الملأ ما اتخذوه من إجراءات صارمة رادعة مانعة تجاه تلك الشرذمة التى حثها ظلام عقولها على اقتراف ما اقترفت واجتراء ما اجترأت عليه.

وكان الأجدر بأحزاب المعارضة (التى تغازل تلك الجماعات الرجعية فى رياء غير مسبوق فى تهافته الأخلاقى) أن تعلن شجبها واستهجانها ورفضها لذلك التخلف والإجرام والعدوان فى حق إخوة هم جزء أساسى من نسيج هذه الأمة ولحمها ودمها.

وكان الأجدر ـــ بحملة الأقلام ، أولئك الذين ينتظر منهم أن يكونوا عقل وضمير هذا الشعب ـــ أن يهجروا منطق الإمساك بالعصا من منتصفها ويعلنوها صريحة أن عدواناً آثماً من أئمة الجهالة ودعاة التخلف وسدنة التعصب وجنود الرجعية قد وقع على إخوة لنا هم أولاً وأخيراً مصريون من الدرجة الأولى لا الثانية أو الثالثة .

(مارس ١٩٩٠)



٤٠

هوامش على تصريحات الرئيس عن القطاع العام وأحداث الصعيد

حملت لنا الأسابيع القليلة الماضية العديد من تصريحات الرئيس التى جعلت قلوب وعقول تلك النخبة من أبناء مصر الذين يعرفون جيداً أن إصلاح واقعنا مرهون تماماً بهجر أفكار ونظم وسياسات وقرارات الستينات الاشتراكية التى جعلت تلك التصريحات قلوب وعقول تلك النخبة مفعمة بالأمل والاستبشار والتطلع لخروج حقيقى من أزمتنا الكبرى الراهنة ومآسيها الاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص.

وأهم تلك التصريحات، ماجاء بخصوص عزم القيادة السياسية على تحويل القطاع العام (باستثناء الصناعات الكبرى ذات الطابع الاستراتيجى) إلى قطاع خاص. ولاشك أن تنفيذ هذا القرار هو أحد أكبر وسائل وسبل علاج المأساة الاقتصادية التى تعود فى أساسها

ونتيجتها لسياسات وقرارات الستينات الخاطئة. ويكفى أن نذكر هنا أن مجمل استثمارات الدولة فى دوائر القطاع العام قد بلغ أكثر من مائة ألف مليون جنيه . . . وأن أى تحسين فى عوائد هذه الدوائر بما يرفع غلتها السنوية بمقدار ثلاثة فى المائة فقط (أى زيادة مقدار العائد منسوباً لرأس المال المستثمر Return on investment) سيعنى دخلاً إضافياً قدرة ثلاثة آلاف مليون جنيه سنوياً ـ وهوما لاشك أنه لا يمكن بلوغه إلا بتحويل كل وحدات القطاع العام (بإستثناء الصناعات الكبرى الاستراتيجية) إلى وحدات قطاع خاص: فالإدارة الناجحة لا ولن توجد إلا فى مناخ ومع روح القطاع الخاص والمبادرات الفردية وفعاليات الاقتصاد الحر.

ولاشك أن هذا القرار التاريخى ذا القيمة الاستراتيجية العظمى سوف يجد من سدنة الماضى وجنود الستينات والاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى كل مقاومة؛ وأن هؤلاء لن يدخروا جهداً للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار على نطاق واسع . . . لأن تنفيذ هذا القرار سيعنى بالنسبة لهؤلاء نهاية مرحلة ونقطة انحسار عهد من السلطان والمزايا . . . كذلك لاشك أن أوكار الفساد وجنود المستفيدين من أوضاعنا الاقتصادية الحالية والتى تجعل بوسع عدد محدود من رجال السلطة التنفيذية اتخاذ القرارات الكبرى (فى ظل مناخ اقتصادى موجه)؛ لا شك أن هؤلاء سيتعاونون كل التعاون مع جنود ظلام النظام الشمولى والاقتصاد الموجه لإحباط تلك الخطوة العظمى وإجهاض هذا القرار بالغ الأهمية والذى بدونه لا ولن يحدث اصلاح اقتصادى حقيقى.

أما ثانى التصريحات بالغة الأهمية والتى صدرت خلال الأيام القليلة الماضية، فهى تصريحات الرئيس يوم عزل محافظ المنيا السابق واستبداله بمحافظ جديد. فقد عبرت تلك التصريحات عما كانت عقول وقلوب وآذان العقلاء من أبناء هذا الشعب تتطلع إليه (كما جاء بمقالنا بالفصل السابق). فقد وصف الرئيس مقترفو جرائم الاعتداء على حرمات الأقلية القبطية فى أحداث صعيد مصر الأخيرة بما كان ينبغى أن يوصفوا به دائماً . . . فهم طغمة باغية مضللة آثمة تدعو للتخلف والظلام وما كان اعتداؤها إلا اعتداء آثماً على حرمات وأموال وأرواح من هم جزء أصيل وأساسى من أجزاء نسيج مصر والمصريين.

كذلك جاءت تصريحات الرئيس فى هذه المناسبة حازمة وحاسمة كما أردنا لها أن تكون فى مقالنا بالفصل السابق فقد أعلنها الرئيس صراحة: أن ما حدث فى أبو قرقاص لا ولن يسمح بحدوثه فى المستقبل. ويقين كاتب هذه السطور أن استعمال يد من حديد والضرب بعصا غليظة على يد جنود التطرف والعنف والتخلف والظلام هو الوسيلة الفعالة التى تجعل تلك الخفافيش تلزم جحورها. وأمل كاتب هذه السطور، أن تجتمع قوى المعارضة كلها على تأييد هذه الروح (والتى عبرت عنها كلمات الرئيس فى الاسبوع الماضى) بصرف النظر عن الخلفيات المذهبية والتوجهات الأيدولوجية. وجدير بنا فى هذا المقام أن نوجه التحية لحزب التجمع لاتخاذه موقفاً وطنياً قاطعاً وحاسماً فى هذا المجال. . . وما أجدر حزب الوفد (الذى له تاريخ حافل فى التضامن والتآلف بين عنصرى الأمة) أن يتخذ خطاً واضحاً مماثلاً وألا يقبل أن يمسك العصا من المنتصف كما يفعل آخرون.

(مارس ١٩٩٠)



الحزب الواجب هدمه

أكبـــر تجمع . . . بل أكبر حزب يتمتع بأكبر عدد من الأعضاء وأوسع دائرة من دوائر الذيوع والشيوع والانتشار ليس حزباً سياسياً ولا تجمعاً فكرياً أو اجتماعياً أو دينياً . . . وإنما هو حزب "الحقد" و"الضغينة" و"البغضاء" و"الشحناء"! . . . . والحزب المذكور حزب قديم كان له الدور الأعظم فى تشتيت جهادنا الوطنى عبر سنوات طوال وكان له الدور الأكبر فى هدم وتحطيم عشرات المحاولات الوطنية فى تاريخنا الحديث. ولكن هذا الحزب وجد خلال الخمسينات والستينات من تبناه فحوله من حزب صغير أو متوسط لأكبر الأحزاب، وبدل شأنه، فصار أكبر تجمع فى حياتنا وصار عدد أعضائه أكبر من عدد أعضاء أى حزب أو تجمع أو ائتلاف.

ولحزب الحقد هذا أعضاء فى كل حزب سياسى وكل جماعة من

الجماعات فى حياتنا العامة: وهؤلاء الأعضاء هم أساتذة الهدم الأوائل وأصحاب أكبر المعاول القادرة على إحباط كل خطط الإصلاحِ. . . وهدم كل الطاقات ومحاربة كل عناصر النجاحِ، وأكبر أعداء حزب الحقد هم الناجحون أو المتميزون أو أصحاب القدرات والمواهب والإمكانات: فهؤلاء يحظون من طرف حزب الحقد بأكبر جرعة من العداء وتسقط معاول الحزب فوق رؤوسهم فى كل ساعات النهار والمساء! ومن أكبر وأشهر ممارسات حزب الحقد، كراهتهم لأصحاب القدرات العالية وعملهم الدؤوب على تحطيمهم وهدمهم وتنحيتهم من فوق خشبة مسرح الأحداث والحياة العامة. فأعضاء حزب الحقد يشعرون تجاه هؤلاء المتميزين من أصحاب المواهب الحقيقية بأبشع شعور يمكن لصدور البشر أن تحتويه. فإن صاحب القدرات والمواهب والمبادىء يذكر أعضاء حزب الحقد بحقيقة معدنهم وواقع جوهرهم وأنهم معادن بخسة لا تساوى فى الحقيقة مجرد دراهم معدودة! ويبدأ أعضاء حزب الحقد هجومهم على أصحاب المواهب والقدرات باتهامهم بالغرور والتعالى!. . . . ثم ينتقلون إلى مرحلة إلصاق التهم بهم من كل شكلٍ ولون. . . مع عملية تشهير موازية يجردونهم خلالها من كل حسن المزايا ورفيع السجايا! ولا تشفع العلاقات الحميمة كالصداقة والقرابة والمودة لأصحاب القدرات والمواهب؛ فهم يلقون نفس المشاعر ونفس العداء ونفس الهجوم من دوائر مقربة كان الظن أنها (وإن اشتملت على العديد من أعضاء حزبِ الحقدِ) لن تمارس نفس المشاعر بسببِ تلك العلاقات الحميمة!

وفى مقابلِ ابتهاج أبناء المجتمعات المتمدينة والمتقدمة بنجاح وتميز القدرات والمواهب والإمكانات الرفيعة العالية؛ فإن أعضاء حزب الحقد فى واقعنا يصابون بأثقل الهم وأسودِ الغمِّ عندما يعترض طريقهم واحدٌ من هؤلاء المتميزين ذوى الطاقات والمواهب والقدرات والإمكانات.

ويكفى أن يسأل الإنسان أى واحد فى حياتنا العامة عن أية شخصيةٍ لامعةٍ أو معروفةٍ، ليأتى البرهان على صدق ما نقول: فالجواب يأتى على الفور حاملاً الدليل على أن السواد الأعظم من الناس صاروا أعضاء فى الحزب المذكور!

كذلك يكفى أن نتذكر أننا لم نقم تمثالاً واحداً لزعيم من زعمائنا أو كبير من كبرائنا خلال العقود الأربعة الأخيرة. ولا يعنى ذلك إلاّ اننا صرنا نكبر الكبراء إبان نفوذهم وسلطانهم بفعل هذا النفوذ والسلطان ليس إلاّ، أما بعد زواله أو زوالهم فإن معظمنا يقلب (بفعل تراث حزب الحقد العتيد) صفحة من تركوا عالمنا أو تركهم النفوذ والسلطان .

ولا شك أن الذى سيخلص بلدنا من طغيان هذا الحزب هو الذى سيقودنا للخروج من مأزق واقعنا المعاصر وهو ــ وحده ــ الذى سيفجر الجوانب والطاقات الخلاقة والمبدعة فى نفوس وعقول وقلوب ملايين الأفراد من أبناء شعبنا ويحول تلك الفلول من الأعداد الضخمة من المواطنين من عبء على نظام الحكم إلى قوة عظمى من قوى الإنتاج والتقدم والتطور والازدهار.

(مارس ١٩٩٠)

٤٢

المصريون... والمال العام

كثيراً ما أورد المعنيون بواقع حياة المصريين المعاصرين ملاحظات قاسمها المشترك الأعظم أن شعور المصريين المعاصرين وإحساسهم بالمال العام (بالمعنى الواسع والذى يشمل المرافق والحدائق ووسائل النقل العامة. . . والمتاحف والمواقع الأثرية والطرق بل وكل ما يخرج عن دائرة المال الخاص كالأماكن المشتركة فى مجال السكن وغيرها) هو شعور غير كامل بالمقارنة بشعور المواطنين تجاه هذه الأموال فى بلدان الحضارة الغربية واليابان بل وفى عدد من دول العالم الثالث التى سارت على الدرب السليم مثل سنغافورة وكوريا وتايوان وغيرها، فهو شعور ناضج مكتمل تام بأن هذه الأموال شىء عزيز على هؤلاء المواطنين ينبغى عليهم ـ إلى جانب الاستمتاع المشروع بها ـ أن

يحافظوا عليها ويصونوها من الإتلاف وسوء الاستعمال. كذلك يلاحظ المعنيون بواقع حياة المصريين المعاصرين أن هذا الشعور الضعيف تجاه المال العام لا يتفاوت بين أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة إلا فى المظهر فقط دون الجوهر.

ولاشك أننا لسنا بحاجة لتقديم أدلة على هذا الرأى. فمن منا يخلو أى يوم من أيامه من ملاحظة مثل هذا الشعور الضعيف لدى معظم أبناء بلدنا تجاه الأموال والأماكن العامة؟ . . . . ومع ذلك فإننا ندعو محبى الجدل ـ وما أكثرهم ـ لتذكر أحوال عربات الترام والحافلات العامة والحدائق الكبرى فى أيام الأعياد، ودورات المياه العامة فى أى مكان وأى زمان؛ ويقيننا أن الاتفاق ـ بعد ذلك ـ على صحة زعمنا فى هذا المجال سيكون أمراً ميسوراً.

فبم تفسر هذا الشعور الضعيف من سواد المصريين الأعظم تجاه الأموال والأماكن العامة؟

وفى اعتقادنا أن علاقة "المواطن" و"الحكومة" هى مرجع هذه الظاهرة برمتها: فلسنوات طوال (تعد بالقرون والعقود) كانت علاقة "المواطن" و"الحكومة" علاقة أبعد ما تكون عن الوضع الصحى السليم: فالحكام ـ فى النظم الديموقراطية ـ خدام الشعوب، وهم فى نفس الوقت أشد أبناء الشعوب كفاءة وقدرة على العمل والإنجاز المرتبطين بدرجة عالية مماثلة من الطهارة والنزاهة. أما فى بلدان العالم الثالث ـ ومصر منها ـ فإن علاقة الشعب بالحكومة كانت دوماً كما وصفها سعد زغلول ـ ببلاغته الفذة ـ كعلاقة الصيد بالصائد وليس كعلاقة الجندى بالقائد! . . . . ولاشك أن شعور عدد كبير من المصريين (وهو شعور خاطىء تماماً) أن سفينة حياتنا العامة غارقة. . . . غارقة لا محالة! هو شعور لا يترك موضعاً لشعور آخر إيجابى وبناء تجاه الأموال والأماكن العامة! فإذا شعر المواطن أن كل شىء تساء إدارته وأنه لا أمل ولا رجاء فى إصلاح عام وتام؛ فإنه ـ من الطبيعى ـ ألا يكون هو الحريص (وهو مجرد فرد وسط ملايين الأفراد) على الاهتمام بما حوله والمحافظة عليه وصيانته من التلف وسوء الاستعمال. ويذكر كاتب هذه السطور أنه وصف شعور أعداد كبيرة من المصريين فى

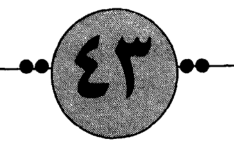
هذا المجال بفرد يجلس فى حافلة عامة مهلهلة الأشلاء، كل ما فيها محطم أو ممزق أو ضائع، ثم يطلب منه أن يضع رماد لفافته (سيجارته) فى المكان المحدد لذلك! وخلاصة القول هنا: إن التسيب يدعو لمزيد من التعصب. . . وإن الإهمال يجذب أشكالاً أخرى لا حصر لها من الإهمال. . . وإن الفوضى تحضر الفوضى. . . وإن ضياع القدوة وإفلات النظام العام هو السبب الأكبر وراء هذا الداء . وإن شعور السواد الأعظم من الناس أنه مهما فعل أفراد قليلون ــ يستهدفون الصواب والإصلاح ــ فإن التيار العام ــ تيار الفوضى والإهمال والتسيب ــ سوف يجرف فى طريقه كل شىء !

ولاشك أن الذين يقولون إنه لا أمل ولا رجاء، وإن الأشياء ستبقى على وضعها الراهن أو تزداد سوءاً هم مخطئون تماماً. . . بل ولاشك أنهم أصحاب حس وطنى غير كامل وغير ناضج، فالحق أننا نعانى من "علة" ؛ والحق أن لكل علة (سبباً)؛ والحق أيضاً أن لكل علة (علاجاً)؛ وأن لكل علاج (نقطة بداية) و(نقطة اكتمال).

ولاشك عند كاتب هذه السطور (ليس فقط كمفكر سياسى واقتصادى ولكن أيضاً كأحد تلك الثلة القليلة من المصريين التى مارست الإدارة على أوسع نطاق وفى أكبر المؤسسات العالمية ذيوعاً ونجاحاً وانتشاراً) أن نقطة بداية العلاج فى هذه الحالة بالغة الأهمية وهى "مصداقية الحكومة" وقدرة رجالها على الظهور أمام الرأى العام بمظهر يزدوج فيه (الاعتراف بالخطأ) مع (رؤية سبل العلاج) مع (القدرة والطهارة). . . ويقينى أن مصر التى تبدو الآن فى بعض العيون رافضة تماماً التسليم بمصداقية أحد؛ سوف تسلم بمصداقية من يحسنون "الاعتراف بالخطأ" والتعبير عن "رؤية سبل العلاج" مع إعطاء شعور قوى بأنهم "قدوة" من جهة وأنهم "أصحاب نزاهة وأهل طهارة" من جهة أخرى. ويقين كاتب هذه السطور ــ أخيراً ــ أن الذين يحسبون أن الإصلاح فى هذا الجانب من جوانب حياتنا بحاجة لقرون طوال مخطئون كل الخطأ، فإن عقداً واحداً من الزمن (مع تلك المؤهلات التى ذكرناها) كاف لبلوغ الإصلاح المنشود.

(مارس ١٩٩٠)





أجيبونا: أين نجح الاقتصاد الشمولى؟

مــــع احتدام الحوار حول مستقبل القطاع العام، إن إلغاءً أو إبقاءً؛ بين سدنة الاقتصاد الموجه وبين دعاة الاقتصاد الحر الذى حقق نجاحاً وازدهاراً كبيرين فى كل بلدان الغرب وفى العديد من البلدان الأخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وبدرجة أقل فى بلدان غيرها مثل تايلاند وماليزيا وتركيا . . . نتساءل أين ـ بالضبط ـ حقق الاقتصاد الموجه أية درجة من درجات النجاح؟ وفى أى بلد أوروبى شرقى أو أسيوى أو أفريقى بلغ مجتمع من المجتمعات أية درجة من الازدهار والنجاح كنتيجة لاتباعه نهجاً اقتصادياً شمولياً؟

وما معنى ذلك الذى حدث ـ كزلزال مفاجىء ـ فى أوروبا الشرقية . . . وما معنى ما سوف يحدث فى الصين عاجلاً لا

آجلاً؟ . . . ولماذا يئن اقتصاد بلاد اتبعت نهج الاقتصاد الشمولى الموجه مثل مصر وسوريا والجزائر وعشرات غيرها من بلدان العالم الثالث؟

فالواجب علينا ألا نكون ملكيين أكثر من الملوك أنفسهم. . . ونداقع عن أفكار يتخلى عنها المتقدمون وأنصاف المتقدمين. . . ولا يتمسك بها إلا المتخلفون وأتباع المتخلفين. فأين هى الدولة المتقدمة التى تزدهر فيها أفكار النظم الشمولية والاقتصاد؟ وما معنى أن لا يدافع عن تلك الأفكار إلا طوائف معينة (شاركت فى حكم بلادها فى ظل نظم شمولية فى يوم من الأيام) فى بلدان تعانى أشد المعاناة من التخلف الاقتصادى وقلة الإنتاج والتأخر فى كل معدلات النمو الاقتصادى وأهمها معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى بالنسبة لكل فرد من المواطنين. ومن الواجب علينا أن نرفض تماماً هذا الجدل العقيم بين دعوة الإبقاء التام ودعوة الإلغاء العام: فإن الجهلة أو السذج أو المغرضين فقط هم الذين يدعون للإبقاء التام وكذلك الذين يدعون للإلغاء العام فالصواب أن نبدأ فى تحويل عدد محدود من وحدات القطاع العام إلى وحدات قطاع خاص: بهدف النجاح لا الفشل؛ فإن نجحنا انتقلنا لدائرة أخرى؛ على أن نحسن الاختيار، ولا يكون الإلغاء، أو الإبقاء هدفنا، فالغاية هى الإصلاح وتحسين الأوضاع ورفع معدلات الإنتاج والربحية وتحويل تلك الفلول من العمال غير المدربين وغير المتحفزين وغير المنتجين لقوى إنتاج وربح أفضل لمصر ولأنفسهم وللمشاريع التى يتبعونها.

والواجب علينا أن نفرق بين من يدعو للإبقاء على القطاع العام لإيمانه أيدولوجياً بذلك (وأولئك قلة قليلة) وبين من يدافعون عن سلطانهم وسطوتهم ونفوذهم. . . .

والواجب علينا أيضاً أن نعلم أن الدعوة لبيع القطاع العام بيعاً كاملاً وشاملاً هى دعوة قد تكون صائبة وقد تكون خائبة (فكرياً) ولكنها عملياً لا يمكن تحقيقها، إذ أن الواقع العملى يحتم أن نبدأ فى حدود معقولة ونبنى الخطوات اللاحقة على نجاحات سابقة. ولكن المؤسف أن دعاة الإبقاء التام ودعاة الإلغاء العام هم نتاج سياسى فكرى متطرف فى جوهره ولبه وأساسه: مناخ التطرف ومخاصمة حياد الأشياء ومجافاة نتائج

دروس التاريخ القريب والواقع المعاش . . . وهو فى نفس الوقت مناخ شبه قبلى بما يسود فيه من حوار متشنج معبأ بالاتهامات والطعنات المتبادلة ناهيك عن ركوب عربات التطرف فى كل جدال وخلط العواطف بالأفكار والمواقف . . . . وهو ما نأمل أن يتحرى حملة الأقلام والمفكرين البعد عنه ـ ما استطاعوا ـ وهم يتناولون مسألة غاية فى الأهمية والحيوية كمسألة مستقبل القطاع العام: أننسفه ونلغيه؟ . . . أم نحميه ونبقيه؟ . . . أم نصلحه ونوجهه لما فيه خيره وخيرنا بمعزل عن عواطف الإبقاء وعواطف الإلغاء .

(مارس ١٩٩٠)

٤٤

أراؤنا السياسية عواطف أم أفكار؟

كثيراً ما يلح على كاتب هذه السطور سؤال يقول : ما هى معاييرنا فى الحكم على الساسة وأعمالهم وعهودهم فى تاريخنا القديم والحديث معاً؟ وكثيراً ما يأتى هذا السؤال مصحوباً بسؤال آخر ملاحق ومكمل : وهل نحن علميون موضوعيون فى هذه المعايير وتلك الأحكام؟ . . . أم أننا نخلط العواطف بالأفكار والمواقف . . . ونخلط الحب والبغض بآرائنا عن الساسة والسياسة؟ ولنأخذ تقييمنا لحكام معاصرين أمثال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الراحل أنور السادات : فالناصريون يرون عبد الناصر خيراً صرفاً . . . كما يرون السادات شراً محضاً وخطأ بحتاً! وكذلك الحال مع الساداتيين، فأنور السادات عندهم هو الصواب الكامل وعبد الناصر لديهم هو الخطأ الشامل!

وهكذا: فإنه بوسع أى مراقب لحياتنا السياسة أن يعرف مسبقاً آراء الناصريين فى مسائل مثل تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ وتأميم المنشآت الصناعية والتجارية والمصرفية الخاصة فى سنة ١٩٦١ وفى مشروع السد العالى وفى قرار دخول الجيش المصرى فى الحرب الأهلية اليمنية فى سنة ١٩٦٢\ . . وفى غيرها من قرارات وسياسات الحقبة الناصرية. فأمام كل تلك القرارات والسياسات، فإن الناصريين موافقون ومؤيدون ومساندون ومدافعون حتى من قبل بدء الجدل واشتعال الحوار. وبنفس الآلية: فإن رأى الساداتيين فى كل تلك القرارات والسياسات معروف سلفاً: فهم لها من المعارضين والناقدين والناقضين!

وقل نفس الشىء عن آراء الفرق السياسية فيما يعترض حياتنا المعاصرة من كبريات المسائل والمشاكل: مثل قوانين العمل وتشريعات العمال الحالية ومساهمتها فى الوصول بنا إلى ما وصلنا إليه من حال. . . . وقضية تدنى الإنتاجية بوجهٍ عامٍ وفى مشاريع القطاع العام بوجه خاص. . . وفى الحوار حول القوانين التى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر سواء فيما يخص الأراضى الزراعية أو الوحدات السكنية. . . وكذلك بالنسبة لدور القطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية. . . وغيرها من المسائل والمشاكل: فآراء الفرق السياسية جاهزة ومعدة سلفاً ومن قبل بدء الجدل واشتعال الحوار ولاشك أن هذا إن دل على شىء فإنما يدل على (كم) التدخل (العاطفى) و(الذاتى ـ الشخصى) فى مجال كان من الواجب أن تحكمه الأفكار الموضوعية والمواقف التى تنهض على التحليل والمقارنة والمفاضلة بأسلوب علمى ونهج موضوعى يركز على ثمار النظم ونتائج السياسات والقرارات بمنأى عن التعاطف والتأثر الشخصى والتاريخ الخاص لأصحاب الاتجاهات والآراء المختلفة.

ولنضرب مثلاً بموضوع طالما اختلف فيه المصريون المعاصرون بوجه عام والمعنيون منهم بالحياة السياسية والعامة بوجه خاص وهو موضوع القطاع العام ومستقبله: إلغاء؟ . . . . أم إبقاء؟ . . . .

فما أكثر الدفاع المستميت أو الهجوم الدؤوب. . . وما أكثر التمجيد أو التعريض

وليس أمامنا إلا من يرى فى القطاع العام قدس الأقداس الذى يجب ألا يمس أو من يراه أساس البلاء ومصدر كل داء وشر لا مناص من إزالته تماماً من الوجود! وفى ظل هذا المناخ المتردى للحوار فإننا لم نسمع إلا أقل القليل عن حقيقة أداء القطاع العام . . . . ولم نتفق بعد بشكل عمومى حول معيار تقييم مشاريع القطاع العام : أهو النهوض بحماية طبقة فى مواجهة طبقة أو طبقات أخرى؟ . . . أم هو القيام بوظيفة اجتماعية فى المقام الأول؟ . . . أم هو المعيار السائد فى المجتمعات المتقدمة ألاوهو معيار الربحية والمردود الاقتصادى الملائم؟

وفى إطار هذا الجدل الذى يحلو لنا أن نسميه بالجدل القبلى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين، فإننا لا نتساءل عما أنفق على القطاع العام. . . وعما حققه هذا القطاع العام من مردود اقتصادى عبر العقود الثلاثة الماضية؟ . . . فى إطار هذا الجدل القبلى. . . نجد موقفاً غريباً كل الغرابة: فبدلاً من قيادة حزب الأغلبية للأمة - فى ظل رؤية اقتصادية ومستقبلية واضحة الأبعاد وواضحة الأهداف والمرامى والسبل والسياسات والأدوات - فإننا بصدد محاولة دؤوبة لمعرفةِ الرأى الذى تسانده الأغلبية من الشعب: متناسين أننا فى مفترق الطرق تاريخياً، وأن التواجد فى مفترق الطرق تاريخياً يريد من يقود الأغلبية للضوء والنور والمستقبل المزدهر لا من يبحث عن حماية له فى موافقة ومساندة الأغلبية: لا سيما بعد أن أصدر التاريخ حكمه النهائى عليها. . وجاء التصديق على هذا الحكم فى شكل الأحداث المتداعية فى بلدان الكتلة الاشتراكية منذ بدأ جورباتشوف حركته التى تشبه الزلزال الهائل فى الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا. إننا - اليوم - فى أمس الحاجة لمن يقود الحوار السياسى إلى خارج دائرة المواقف والعواطف الشخصية ويدخل به إلى دائرة التحليل والمقارنة والمفاضلة التى لا تنطلق من أحكام مسبقة ولا تتوخى الانسجام مع نتائج أعدت سلفاً ولا تستهدف إرضاء عاطفة سياسية أو ائتلافاً سياسياً كما تستهدف خدمة مصالح ذاتية لمن ارتبطوا شخصياً بسياسات وقرارات معينة كان فى ظلالها نموهم ونمو سلطانهم ونفوذهم. . . فإذا تمكنا من الخروج بالحوار السياسى من دوائر الحوار القبلى حيث التراشق بالتهم والترامى

بالخيانة والعمالة وانتقلنا لطور أكثر علمية فى الجدل والحوار، حيث الاعتماد الكلى على التحليل المادى والمقارنة والمفاضلة بين الآثار والنتائج المختلفة للسياسات والقرارات المختلفة، كان بوسعنا أن نجد إجابات سليمة وواعدة لأسئلة على أكبر قدر من الأهمية والحيوية والخطورة مثل الأسئلة الكبيرة التالية:

- ماذا أدى القطاع العام لنا فى ظل الاستثمارات التى خصصت له؟ . . . وهل كان المردود الاقتصادى مقبولاً أم متواضعاً؟ وكم كلفنا بمشاريع لا تحقق الحد الأدنى من الربح المقبول لأى مشروع من المشاريع ؟

- هل من المناسب الإبقاء على قوانين العمل وتشريعات العمال الحالية، أم من المفيد لهدفنا الأكبر والأسمى وهو معدلات إنتاج أكبر وأكثر أن نعيد النظر فى تلك القوانين والتشريعات بحيث نخلق إطاراً أفضل تتوازن فيه الحقوق والواجبات؟

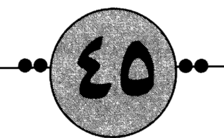
- هل من المناسب السماح باستمرار قرارات التغيير المتعاقبة فى سياسات الاستثمار ومناخ العمل الحر. . . أم من الأجدى خلق وتنمية الشعور باستقرار مناخ الاستثمار والعمل الخاص فى أمان كامل من تغيرات تحدث تحولات جذرية فى المعادلات الأساسية للمشاريع الخاصة - وهو أخطر عامل يؤدى بالاستثمار الخاص للهروب والبعد والتوارى. . .

- هل من المناسب والمجدى الإبقاء على دور الدولة الكبير فى مجالات كالخدمات وتجارة السلع الغذائية والملابس وغيرها مما أثبتت التجارب جدوى تركها للمشاريع الخاصة؟

- هل من المناسب والمجدى الإبقاء على الفلسفة الحالية للمؤسسة التعليمية والتى تخرج - فى المقام الأول - موظفين عموميين لا أكثر ولا أقل؟

أسئلة كثيرة كبيرة، سيكون من السهل مواجهتها والبحث عن إجابات لها إذا بدأ الحوار من نقطة البعد عن العواطف والآراء المسبقة وارتكز على التفكير الواقعى المادى البحت. . .

(ابريل ١٩٩٠)



مصر بين زلزالين

لا ريب أن مصرَ اليوم فى نقطة مفترق طرق تاريخية . . . ولا ريب أن دورها وحجمها ووزنها الاستراتيجى قد تأكد وتدعم بسبب اختياراتها العقلانية بالغة الاتزان والحكمة عندما وقفت فى صف الشرعية والتحضر والأغلبية الدولية فى مواجهة وضد اللاشرعية والهمجية وقوى الدونية. إلاّ أن هذا الدور والحجم والوزن الاستراتيجى سيكون الحكم النهائى عليه فى المستقبل القريب على أساس اختياراتٍ أخرى يحتمها زلزالُ منطقة الخليج والذى سببه الغزو العراقى البربرى لدولة الكويت كما يحتمها أيضاً زلزالٌ آخر هو زلزال انهيار قلعة الاشتراكية الكبرى فى الاتحاد السوفيتى وفى قلاعها الأخرى الأصغر حجماً فى شرق أوروبا؛ وهو الزلزال الذى بدأت إرهاصاته الأولى مع تولى ميخائيل جورباتشوف زمام السلطة فى

الإتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٨٥ . . . ثم ما تبع ذلك من تغييرات كان من المستحيل عند الغالبية العظمى من المراقبين مجرد تخيّل وقوعها وحدوثها قبل عقود أخرى عديدة من الزمن .

أما الزلزالُ الأول ، فقد واجهته مصرُ بانحيازها للشرعية والتحضر والأغلبية الدولية ، وباقى الآن أن يكتمل المسار بتحديد معالم الدور المستقبلى لمصرَ فى المنطقة بعد أن بان للقاصى والدانى أن جميع دول المنطقة الأخرى ـ بما فى ذلك الدور السعودى والدور السورى بل والدور الإسرائيلى ـ هى أدوار هامشية وشبه ثانوية ولا تأثير جذرى لها إما لقلة قيمتها وضعف تأثيرها وإما لوجود موانع تحول بينها وبين التأثير، كما هو الأمر بالنسبة للدور الإسرائيلى الذى أثبتت وقائعُ وأحداثُ أزمة الكويت الأخيرة أنه دور مستحيل الأداء لتعاظم قوى الاستهجان والرفض له . أما الدور المصرى ، فهو الدور الوحيد المؤثر والغلاّب بين أدوار دول المنطقة قاطبة . وعلى مصر اليوم أن تعى حقيقة حجم هذا الدور وأن تعمل على استثماره والاستفادة منه بما هو أهل له . فعلى الساحة العربية ، فإن إسقاط الديون ليس إلاّ أضعف الإيمان ، حيث يجب أن يقدر الدور المصرى كما ينبغى بمعزل عن عواطف الأخوة والعمومة القبلية . فهذه العواطف شىء ، وحقائق الواقع شىء آخر . وحقائق الواقع تقول ، إن الدور المصرى هو دور مصيرى ، ولا ينبغى أن يكون الدور المصيرى مبخوس القيمة والتقدير.

وعلى الساحة الدولية ، فإن إسقاط بعض الديون الأمريكية ليس أيضاً إلاّ أضعف الإيمان ، فالدور الاستراتيجى لمصرَ هو مبرر كامل ومسوغ شامل لأن تكون مصر بالنسبة للعالم الحر بمثابة شريان حياة فى هذه المنطقة التى تموج برياح عاتية قاصفة ، من الممكن والمتصور أن تقتلع الكثير فى طريقها لو أن الدور المصرى اختفى أو ضعف . ولكن علينا ، فى هذا المجال ، أن نقيم جسور الحوار بيننا وبين حلفائنا عن طريق الرجال الصالحين لإقامة هذا الحوار، لكونهم مسلحين بلغة مشتركة لإقامة مثل هذا الحوار. وهذه نقطة بالغة الأهمية ، أثبتت تجربة الشهرين الأخيرين فى التحاور مع

حلفاء مصر أنها مسألة ترقى لمقام الوجود أو العدم. فلا ريب أن الرجال الذين تحاوروا ولا يزالون يتحاورون بلغة العقود الثلاثة الماضية هم أبعد الناس عن النجاح عندما يتصدون للتحاور مع حلفاء مصر. . . هذا التحاور الذى يقتضى ويستلزم توفر إيمان راسخ واعتقاد متين ورؤية واضحة جلية لأسباب تخلف الماضى ومتطلبات المستقبل المنشود مع إيمان مماثل بفعالية الديموقراطية الغربية وقدرة قواعد السوق الحرة على الإنجاز وإحراز التقدم المستهدف .

وإذا كان البعض يميل للتركيز على حجم خسائرنا من جراء ما وقع فى منطقة الخليج (ولا ريب أنها خسائر جسيمة)؛ فإننا ممن يرون أن ما وقع هو أحد أهم أحداث المنطقة منذ قرون ؛ وأنه ـ على سواد صورته عندما وقع ـ يمكن أن يكون نقطة التحوّل الكبرى من همجية الماضى إلى مستقبل متحضر محدد الملامح والهويّة. ولنضرب مثالاً واحداً بخسائرنا فى مجال السياحة. . . فإنه عندما يهدأ الغبار المثار وتنحسر الأزمة، فإن مصرَ سيكون بوسعها ـ إن استمرت فى اختياراتها العاقلة الراهنة ـ أن تكون أكثر بقاع الدنيا ازدهاراً سياحياً بفعل مواقفها المتحضرة واختياراتها المتعقلة ومسارها السليم. وخلاصة القول : إنه وإن كان ما وقع مؤسفاً للغاية، وإن كان أيضاً من الممكن أن يجلب مستقبلاً رمادياً أو أسود، فإنه من الممكن أن يكون بداية رحلة موفقة لتصويب الاختيار وتصحيح المسار.

أما الزلزالُ الثانى، وهو زلزال سقوط الاشتراكية وارتطام أعلامها الكبرى بأرض الفشل والاستسلام، فهو زلزال لم يفكر الكثيرون بعد فى تعاقب موجاته وأبعاد متغيراته. ففى مساحة صغيرة للغاية من الزمن تحوّل الاتحاد السوفيتى ومن ورائه دول أوروبا الشرقية من جانبٍ إلى جانبٍ. وإذا بكل مبادىء الماركسية فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع تذروها رياح التغيير العاصف وتذرها هشيماً وحطاماً من مخلفات الماضى ومكونات التاريخ.

وليقفز كاتبُ هذه السطور بالقراء قفزةً أكبر فيقول لهم إنه عاد منذ أيام قلائل من مؤتمر كبير للاستثمارات العملاقة فى مجال البحث عن البترول والغاز الطبيعى وإنتاجهما

فى الاتحاد السوفيتى ـ مؤتمر حضره رؤوساء كبريات شركات البترول فى العالم. مؤتمر لم يكن البحث فيه عن احتمال الدخول فى السوق السوفيتية من عدمه، وإنما انحصر البحثُ فيه عن أساليب وكيفية هذا الدخول، وذلك بعد أن فتحت الحكومة السوفيتية الباب َعلى مصراعيه أمام كبريات شركات البترول العالمية (وفى مقدمتها الشركات الست الكبرى المشهورة). والحقيقة المؤثرة، أن دول أوروبا الشرقية الأخرى قد نهجت نفس النهج السوفيتى، وأَنها ـ جميعاً ـ قد سلكت نفس الدرب فى مجالات أخرى عديدة غير المجال البترولى .... فما معنى ذلك كله!... وما انعكاساته علينا نحن هنا فى مصر التى تتطلع لمستقبل اقتصادى أفضل تلعب فيه الاستثمارات الخارجية ـ إلى جانب المحلية ـ الدور الفعّال فى تحريك عجلة الاقتصاد المصرى.

لا شك أن لذلك التغيير الذى أُطلق عليه ـ بحق ـ مصطلح "الزلزال السوفيتى" من الأبعاد والمعانى والانعكاسات والآثار الكبرى ما يتحتم علينا رصده ـ بفهم استراتيجى ـ والانتهاء لأسلوب فعّال للتعامل مع هذا الواقع: أسلوب يوظف هذا الواقع لنا لا علينا. ولكن قبل أن نتطرق لكل ذلك؛ فإن من اللازم أن نوضح للقراء غير المتخصصين فى الشئون السوفيتية والأوروبية الشرقية أَن خلاصة متابعتنا لهذه الشئون والتى ترجمنا بعضها فى ثلاثة من كتبنا (هى: أفكار ماركسية فى الميزان "١٩٧٨" والشيوعية والأديان "١٩٨٠" وتجربتى مع الماركسية "١٩٨٣"). وكذلك خلاصة رحلة قوامها متابعة دقيقة لآلاف الكتب والدراسات والبحوث والرسائل عن التجربة السوفيتية وتجارب أوروبا الشرقية (نظرياً وعملياً) أن ما وقع فى الاتحاد السوفيتى يجب فهمه على ضوء المسألتين الهامتين التاليتين:

أما المسألة أَو الحقيقة الأولى، فهى أن التغيير الكبير الذى أقدم جورباتشوف عليه منذ سنة ١٩٨٥ لا يمكن ـ بحال من الأحوال ـ اعتباره اختياراً فكرياً أو أيديولوجياً لرجل وضعته الأقدار على رأس الدولة السوفيتية بعد أقل قليلاً من سبعين سنة من نجاح ثورة الشيوعيين فى تولى مقاليد السلطة فى هذا المكان بقيادة فلاديمير إليتش

أوليانوف (المشهورباسم "لينين") فى أكتوبر / نوفمبر ١٩١٧. فالذى وقع وحدث أكبر من أن يكون تغييراً فى فكر رجل واحد أو حتى أن يكون تغييراً فى فكر عشرات أو مئات الرجال. وإنما حقيقة الأمر أنّ ما وقعً هو ترجمة واقعية لما سميته فى مقدمة كتابى ثالوث الدمار "١٩٩٠" بالحتمية الاقتصادية والسياسية. فمما لا شك فيه أَن فشل الصناعة السوفيتية والفشل الأكبر للزراعة السوفيتية وتأخر الاتحاد السوفيتى - بلا حدود - فى مجال الحاسبات الآلية وتكنولوجيا الأجهزة الإلكترونية وما نجم عن كل ذلك من انهيار مروع فى الإنتاج (كماً وكيفاً) وبلوغ الاقتصاد حد الإفلاس؛ لا شك أن ذلك (وحده ودون سواه) هو المطبخ الذى أخرج أفكار أندروبوف الذى لم تتح له فرصة إعلانها وتطبيقها كما أُتيح ذلك لتلميذه ومساعده المقرب "ميخائيل جورباتشوف".

وخلاصة القول - هنا - أن ما حدث ما كان له أن يحدث لو لم تفشل تجربة الاقتصاد الاشتراكى الموجه ذلك الفشل الذريع وما لم يصل الاقتصاد السوفيتى - بفعل وبسبب هذا الفشل - لما وصل إليه من إغراق فى الإفلاس. وبالتالى، فإن علينا أن نكف عن وصف "التغيير" العملاق بأوصاف توحى بأنه "تغيير فى فكر رجل واحدٍ"؛ فإن ما وقع هو أمرٌ مادى بحت لا علاقة له بالأفكار والأيديولوجيات... وعلينا أن نفكر فى ذلك ملياً ونأخذ العبر ونقوم بالتغييرات الواجبة فى التوجهات لنتجنب الوصول - بسبب لاقتصاد الموجه - لما وصلت إليه كلُّ التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا.

وأما المسألة أَو الحقيقة الثانية؛ فهى أن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى خلال السنوات الخمس ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ كان من المقدر له أن يحدث فى الاتحاد السوفيتى خلال السنوات ما بين ١٩٤٠ و١٩٤٥. وخلاصة القول فى هذه المسألة، أنه عندما استولى الشيوعيون (البلشفيك بقيادة لينين) على السلطة فى هذا البلد الكبير (فى سنة ١٩١٧ وخلال الشهور الأخيرة للحرب العالمية الأولى)، فإن الأمور الاقتصادية سارت - على الفور - من سيِّىءٍ إلى أسوأ؛ ثم تفاقم الفشلُ الاقتصادى بعد

تولى ستالين الحكم فى سنة ١٩٢٤ وما وقع من مصادمات طاحنة بينه وبين طبقة المزارعين (الكولاك) فى أواخر العشرينات ومستهل الثلاثينات. وكما أورد كاتب هذه السطور فى دراسةٍ له عن الاقتصاد السوفيتى (فى كتاب "أفكار ماركسية فى الميزان" الذى صدرت طبعته الأولى فى ١٩٧٨ وصدرت طبعته الرابعة فى ١٩٨٩) فإن الاقتصاد السوفيتى شهد تدهوراً وانحساراً هائلاً خلال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩، وأنه وصل - عند نهاية هذه السنوات العشر- لحالة من الإفلاس شبه التام والكساد والإخفاق مع منتهى التدنى فى الإنتاجية الصناعية والزراعية (كماً وكيفاً). وكان من المنتظر للغاية أن يُعلن النظام إفلاسه الاقتصادى خلال السنوات من ١٩٤٠ و١٩٤٥. إلاّ أن الغزو الهتلرى لروسيا فى سنة ١٩٤١ بدّل الموقف تماماً: ففى البداية، استفاد نظام ستالين من الغزو استفادة عظمى عندما كان السبب الأكبر وراء تجمع الوطن السوفيتى أو بالأحرى الروسى وراء قائده أمام الغزاة الألمان. . . وروسيا دولة عريقة فى القومية وشعب له من التاريخ والتراث ما يحثه ويحضه على هذا التماسك والتكاتف والتعاضد. فلما انتهت الحرب، وجد الاتحاد السوفيتى نفسه فى وضع جديد: فأمامه امبراطورية جديدة هى كل دول شرق أوروبا التى تحولت أنظمة الحكم فيها - فى ظل وجود الجيش السوفيتى الأحمر - لنظم شيوعية. . . ثم تحولت أوروبا الشرقية ومن بعدها الصين الشعبية (فى سنة ١٩٤٩) إلى بعد اقتصادى عظيم للدولة السوفيتية التى وجدت أمامها كنوزاً من الثروات الطبيعية وأسواقاً مفتوحة - بلا حدود - لمنتجاتها. . .

وهكذا أوجد الوضع الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية مناخاً جديداً أمام الاقتصاد السوفيتى كان بمثابة دم جديد فى جسم هذا الاقتصاد الذى كان قبيل سنوات قليلة على مشارف النهاية والتهاوى والسقوط.

ولكن ما الذى حدث فى الواقع؟ حدث أن أوجد "الدم الجديد" انتعاشاً واضحاً خلال الخمسينات والستينات . . . ولكن نظراً لأن "الداء" كان لا يزال قائماً فى نفس الجسد (والداء هو الاقتصاد الاشتراكى الموجه والقطاع العام الذى لا يمكن أن ينجح)؛ فإن دفعة الدم الجديد لم تستطع أن تبقى الانتعاش لمدة أكثر من عشرين

سنة، ـ فمع نهاية الستينات عاد الفشلُ يخيم على كل قطاعات الصناعة والزراعة فى الاتحاد السوفيتى. . . ومع حلول السبعينات كان الاتحاد السوفيتى امبراطورية عظمى تعانى من "الجوع" نظراً لفشل نظامها الزراعى وغدت الامبراطورية فى حاجة ماسة للعون: للطعام ! ثم توالى الفشلُ فى كل قطاع صناعى وزراعى. . . وتوالت الاحتياجات حتى أصبح الفشل أكبر من أن يحاول أحدٌ إخفاءه أو التستر عليه. ومع تولى "أندروبوف" السلطة فى الدولة السوفيتية، جاء جيلٌ من القادة يعرفون الحقيقة كاملة بلا مداراة، وهى حقيقة أن الاشتراكية نظام قد يكون حلماً جميلاً للمفكرين والمصلحين إلاّ أنه نظام غير قابل للتطبيق واقعياً وأنه لا يمكن أن يكون ـ واقعياً ـ إلاّ جسراً كبيراً تعبر عليه الأمم لأرض الفشل والإخفاق والإفلاس. وكان ميخائيل جورباتشوف (أبرز تلاميذ أندروبوف) هو أقوى وأثبت أبناء هذا الجيل. ولما كان هذا الجيل ليس بالجيل الذى أنشأ الحكم القديم (جيل لينين وستالين وزينوفيف وتروتسكى ومن بعدهم جيل بولجانين وخروشوف وبريجينيف)، فقد كان من الميسور لهم أن يتخلوا عن الحلم (لا عن مسائل فرعية من الحلم وإنما عن أساس الحكم و مبادئه).

وقد أسهبت فى شرح هاتين الحقيقتين لأننى أردت ألاّ يصوّر البعض لأبناء بلدنا أن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى كان محض تغيير فى فكر رجل واحد. . . فهو ـ فى الواقع ـ تغيير حتمى. . . بل وكان من اللازم حدوثه منذ نصف قرن، إلاّ أن المتغيرات الدولية التى نجمت عن النتيجة النهائية للحرب العالمية الثانية قد أجلت حدوث هذا التغيير أو بالأحرى "السقوط الكبير" خمسة عقود من الزمان. وكل ما ذكرناه هنا ليس للتأريخ وإنما لنعتبر كأمة ولا نصر على السير فى درب لا ينجو السائرون فيه من النهاية المحتومة: الفشل والإخفاق والإفلاس والفقر المدقع !

وإلى جانب العبر التى يجب أخذها، فإن من اللازم أيضاً أن ندرك "حجم" المنافسة التى أوجدها هذا "التغيير الكبير". وما نقصده هنا ـ بالتحديد ـ أن كبريات الشركات العالمية والمؤسسات الصناعية وغيرها من كبار المستثمرين الدوليين يتخذون قرارهم بالاستثمار فى جهة ما دون سواها بناء على تقييم فنىّ أوّلى ثم تقييم اقتصادى.

أما التقييم الاقتصادى فيقوم على دراسة جدوى مشروع معين بالمقارنة بالفرص الأخرى. ونظراً لأن هذه الشركات والمؤسسات الكبرى تعمل على مستوى العالم، فإن المقارنة هنا تكون بين فرصة استثمارية معينة فى بلدٍ من البلدان وفرص أخرى عديدة فى بلدان أخرى. ومن بين عناصر المقارنة عنصر المخاطرة والاستقرار السياسى والاقتصادى ودرجة صعوبة أو يسر التعامل والاستثمار والعمل فى بلدٍ بالمقارنة بغيره. والجديد اليوم، أن الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية قد دخلت فى نطاق أو دائرة المقارنة. وهكذا، فإن المستثمر الذى كان يُدخل بلداناً عديدة من بلدان العالم الأول والثالث فى عملية تقييمية لفرصة استثمارية متاحة أمامه فى بلد ما أصبح ـ اليوم ـ يدخل معها فرصاً أخرى عديدة كبيرة من العالم الذى كان بالأمس مغلقاً: عالم الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية وبالذات الجزء الشرقى من ألمانيا الموحدة وتشيكوسلوفاكيا والمجر (الدول ذات العرق الجرمانى).

ويجب أن نعى حقيقة أن الفرَص المتاحة فى هذه الدنيا الجديدة هى فرص عملاقة. ويكفى أن نشير هنا لحقيقة أن حجم البترول والغاز اللذين يمكن إنتاجهما فى الاتحاد السوفيتى زيادة عن مستوى الإنتاج الحالى ودون أية عملية استكشاف وإنما فقط عن طريق تحسين الأداء هو حجم يماثل الإنتاج الكلى للمملكة العربية السعودية (نحو سبعة ملايين برميل من الزيت الخام). أما إذا تحدثنا عن فرص الاستكشاف الجديدة فإننا نتكلم عن أحجام عملاقة سواء فى مجال البترول أو الغاز الطبيعى ـ والساحة اليوم مفتوحة تماماً.

ولكن أيعنى ذلك القضاء على فرص الاستثمار فى بلدان العالم الثالث ومن بينها مصر؟ الجواب بنعم ولا فى نفس الوقت. فمن المؤكد أن الجواب سيكون بنعم فى كل دول العالم الثالث التى لا تعرف الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكذلك الدول ذات التوجهات الميكيافيلية (مثل بعض دول الشرق الأوسط التى اتخذت موقفاً ميكيافيلياً تجاه الغزو العراقى البربرى لدولة الكويت). أما دول العالم الثالث التى

تعمل على ترسيخ الديموقراطية واتباع النهج الاقتصادى السليم (قواعد السوق) وبالتالى فإنها تتجه للاتزان الاجتماعى (والمثل الأكبر لذلك تركيا)؛ فإن التغيير الجديد لن ينالها بذرة أذى، بل على النقيض، فإنها ستشهد إقبالاً استثمارياً أكبر من ذى قبل، وستجد أسباباً أقوى لمساعدتها على الخروج من وهاد أزماتها الاقتصادية لآفاق أرحب .

والقرار ـ هنا ـ فى البداية والنهاية "قرار إدارة" وليس قرار "سياسة" أو "اقتصاد" .

(نوفمبر ١٩٩٠)

٤٦

التخلف (أسبابه وعلاجه)

على كثرة استعمال الناس لاصطلاح "الأمم المتقدمة" ولاصطلاح "الأمم المتخلفة أو المتأخرة" فإن الذى يفكر ملياً فى المصطلحين يجد أن من الواجب الاتفاق على معنى "تقدم الأمم" وكذلك على معنى "تخلف الأمم" قبل بحث الظاهرة فى محاولة للوقوف على أسبابها وسبل علاجها. وفى اعتقاد كاتب هذه السطور أنه وإن كان من المتصور وجود اختلافات كبيرة حول مرجع أو أسباب التخلف، فإن من السهل - فى ظل الظروف الدولية الراهنة والتى شهدت اعتراف الكتلة الشرقية بفشلها الاقتصادى - أن يحدث اتفاق بين سائر وجهات النظر المختلفة بشأن معنى "التخلف" وعلى أساس أنه معنى اقتصادى فى النهاية بمعنى أن تخلف أمة من الأمم أو دولة من الدول إنما يعنى عدم نجاحها اقتصادياً. ورغم أن مقياس النجاح أو الفشل - هنا - هو أمر نسبى؛ فإن من السهل أيضاً تصور اتفاق

المتحاورين (بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية) على معيار محدد بالذات هو حصة الفرد الواحد من أبناء أى شعب من مجمل الناتج القومى لهذا الشعب وهو ما يعرف بالإنجليزية بـ

Gross National Product Per Capita Per Annum :

أى النصيب السنوى لكل فرد من مجمل الناتج القومى. فإذا كان ذلك أساساً معقولاً ومقبولاً للحوار والنظر والفكر، كان من الواجب علينا ـ كمصريين ـ أن نتذكر ـ قبل بدء الحوار ـ أنه بينما تبلغ حصة الفرد الواحد فى مصر من الناتج القومى الإجمالى نحو أربعمائة دولار أمريكى فى السنة فإن حصة الفرد فى دولة عادية مثل ماليزيا هو ألفا دولار سنوياً وفى سنغافورة نحو خمسة آلاف دولار سنوياً وفى دول أوروبا الشرقية يتفاوت الرقم بين نحو ألفين وخمسمائة دولار سنوياً فى دولة مثل رومانيا إلى نحو سبعة آلاف دولار سنوياً فى دولة مثل المانيا الشرقية. . . . أما فى دولة أوروبية غربية مثل هولندا فإن الرقم يقفز إلى ضعف الرقم المذكور بالنسبة لألمانيا الشرقية. كذلك، قد يكون من المفيد أن نذكر أنه بينما تماثل الرقم الخاص بكوريا الجنوبية مع الرقم المصرى فى سنة ١٩٨٠ ، فإنه اليوم (بعد عشر سنوات فقط) يبلغ عشرة أضعاف الرقم المصرى.

أما وقد اتفقنا على أن المقصود بالتخلف عند حديثنا عن تخلف الدول هو تدنى متوسط حصة كل مواطن مما ينتجه مجموع الشعب من سلع وبضائع وخدمات ومنتجات، فإن سؤالاً ملحاً يفرض نفسه فى الحال :

هل التخلف ظاهرة مؤبدة أى أنه من طبيعة شعوب دون شعوب أخرى؟

قد يخطر على بال البعض أن للتقدم "كيمياء" معينة توجد فى "نسيج" شعوب معينة كالشعب الأمريكى والألمانى واليابانى والبريطانى والفرنسى، وفى نفس الوقت فإن للتأخر أو التخلف "كيمياء" معينة توجد فى نفس "نسيج" شعوب معينة كمعظم شعوب العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ورغم أن مظاهر عدة قد تؤيد هذا الزعم؛ فإن النظرة الشمولية لتاريخ الإنسانية تضرب هذا الزعم ضربة فى الأساس فتقضى عليه قضاء مبرماً. فلو كانت كيمياء النجاح والتقدم والإنتاج والازدهار من

خصائص شعب معين أو شعوب معينة لاستقرت الحضارة واستمر التقدم فى أماكن معينة ومع شعوب هذه الأماكن بصفةٍ دائمة مؤبدة ولما شهد تاريخ البشرية دوران الحضارة من مكان لآخر. وبعبارة أخرى، فلو كانت كيمياء النجاح والتقدم والإنتاج والازدهار من خصائص شعب معين فلماذا كانت مصر ـ فى يوم من الأيام مركز الحضارة ـ ثم صارت اليونان هذا المركز. . . ثم صارت روما هى مركز الحضارة. . . ولماذا انتقلت الحضارة فى العصور الوسطى الأولى لجانب العرب ثم انتقلت مرة أخرى لإيطاليا ومنها انتقل الشعاع (عبر سنوات عصر النهضة) إلى سائر جوانب أوروبا بوجه عام وغرب أوروبا بوجه خاص .

ولو كان التأخر والتخلف من خصائص شعوب معينة، فلم انتقلت شعوب أوروبا من ظلام القرون الوسطى إلى نور الحضارة والمدنية والازدهار بعد ذلك؟

وخلاصة القول هنا، أن متابعة تاريخ الإنسانية وبالذات متابعة تاريخ الحضارات يثبت بشكل ساطع قاطع أن اعتبار التقدم من خصائص شعب أو شعوب معينة دون سواها هو فرض مغلوط ومتهافت لا يثبت أمام التفكير المنطقى السليم كما أنه لا يثبت أمام دروس التاريخ الواضحة بكل جلاء.

إذن، هناك أسباب أخرى (غير العرق أو الجنس) للتقدم وكذلك للتخلف والتأخر. . . فما هى ـ إذن ـ أكبر أسباب تخلف الشعوب؟

فى اعتقادى، أنه كما تنجح المشروعات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية بسبب نوعية الإدارة القائمة عليها. . . وكما تفشل أيضاً تلك المشروعات لنفس السبب؛ فإن الشعوب والأمم والبلدان ما هى إلا مشروعات كبرى، إذا أحسنت إدارتها تقدمت وازدهرت ونمت وازدادت نجاحاً وثراء، أما إذا أسيئت إدارتها فإنها تتأخر وتضمحل وتنكمش ويزداد إخفاقها وفقرها. ومع التقدم والنجاح تعم قيم الازدهار والناجحين، ومع التأخر والاضمحلال تسود قيم التأخر والفاشلين.

والمعنى هنا، أنه مثلما تنجح المشروعات بسبب وجودها فى يد إدارة ناجحة، فإن

الدول تنجح كذلك عندما توجد فى يد إدارة ناجحة. ويعنى ذلك أن النجاح الاقتصادى (والذى هو المحصلة والترجمة والبرهنة النهائية للنجاح) ما هو إلا نتيجة نجاح سياسى أى نجاح طريقة إدارة الموقف.

وكما ذكرت فى مقال سابق، فإن المتخلفين الذين يظنون أنهم متخلفون لأنهم فقراء هم أشد ما يكونون بعداً عن الصواب، لأنهم ـ فى الواقع والحقيقة ـ فقراء لأنهم متخلفون؛ كما أنهم متخلفون كنتيجة للطريقة التى تدار بها الأمور فى حياتهم العامة.

المعادلة ـ وإن بدت بالغة الغموض والصعوبة ـ سهلة للغاية، إن الأمم والشعوب والدول مجرد مشروعات كبرى تنجح وتفشل بسبب طريقة إدارة شئونها . . . وعلى الذين لا يروق لهم تشبيهنا للدول بالمشروعات أن يتذكروا أن مجمل ناتج شركة واحدة هى جنرال موتورز خلال سنة واحدة هى سنة ١٩٨٩ كان يعادل إجمالى الناتج القومى المصرى خلال نفس السنة عشر مرات.

ويقودنا ما سلف لسؤال غاية فى الأهمية: هل قهر التخلف من وظيفة "الشعوب" أم من مهام "الحكّام"؟ . . . وإجابتنا على ذلك، أنه إذا بادر الحكّام باتباع السبل السليمة والقويمة لإدارة الشئون العامة وبالتالى تقديم الحلول القادرة على الخروج بشعوبهم من الأزمة؛ فإن النجاح مؤكد وفى ظل إطار سلمى اجتماعياً أما إذا تأخر الحكّام فى اتباع السبل السليمة والقويمة لإدارة الشئون العامة وكانت المبادرة من طرف الشعب؛ فإن دروس التاريخ تؤكد لنا أن ذلك لا يمكن أن يتم فى إطار من السلام الاجتماعى وإنما فى إطار من شيوع الثورة والعنف والاضطراب. كذلك تدلنا دراسة التاريخ البشرى (ولا سيما تاريخ بريطانيا وفرنسا) أن مبادرة الحكّام بالإصلاح أفضل اجتماعياً ألف مرة من إرغام الشعب للحكّام على اتباع الطريقة السليمة. بل إن كاتب هذه السطور هو أحد أولئك الذين يؤمنون ـ من خلال دراسة متأنية لتاريخ البشرية ـ أن معظم الثورات ـ إن لم تكن كلها ـ قد وقعت فى ظل اهتزاز هيبة الحكم والذى وقع بدوره كنتيجة لسوء إدارة الموقف . . . ولمن يريدون الأمثلة نقول، إن الثورة الفرنسية

قامت بسبب سوء إدارة لويس السادس عشر للأزمة التى وقعت بين ممثلى الشعب وممثلى كل من الكنيسة والنبلاء. . . وإن الثورة الروسية الكبرى (ثورة المنشفيك فى مارس ١٩١٧ ثم ثورة البلشفيك بقيادة لينين فى أكتوبر ١٩١٧) ما كان لها أن تقع لولا سوء إدارة القيصر نيقولاى الثانى لأزمة الحرب على الجبهة الروسية الألمانية. . . كما أن ثورة ١٩٥٢ وقعت فى ظل ضياع مكانة فاروق تماماً مع هزيمة جيشه فى حرب ١٩٤٨/١٩٤٩.

ولا يمكن الحديث عن التخلف دون أن نذكر أن التخلف وإن لم يكن قدراً محتوماً على شعوب دون أخرى؛ فإنه مثل كافة الأمراض الفتاكة إن لم يعالج ـ العلاج السليم ـ فإنه يؤدى إلى توالى تدهور الأحوال حتى يبلغ بصاحبه أو بأصحابه النهاية المحتومة: الموت. وعليه، فإن البحث عن طرق للعلاج لا ينبغى أن يكون ذريعة للتسويف والإرجاء الشديد للمواجهة مع المرض وأسبابه؛ لأنه مع التأخير تزداد صعوبة العلاج وتقل احتمالات الشفاء. . . وقد يلزم الموقف القيام بإجراءات وتضحيات جسام.

وبالنظر لظاهرة تخلفنا الاقتصادى فى مصرَ على وجه التحديد، وهو ما يعنينا فى المقام الأول، فإننا لا يُشعرنا بالقلق أكثر من عدم شيوع وذيوع الشعور بحجم الأزمة وأبعادها. وما أعنيه، أن مشكلتنا ـ وإن كبرت ـ فإنها قابلة للحل. . . ولكن لا أمل فى التحرك فى الاتجاه السليم ما لم نؤمن بأن هناك أزمة كبرى. . . وأنها أزمة اقتصادية ـ تعود لخيارات سياسية ورجال ومواقف معينة فيما يخص إدارة شئون حياتنا العامة. فإذا غمرنا الشعور بحجم الأزمةوأبعادها، واتفقنا أن مشكلتنا ـ فى جوهرها ـ هى مشكلة شعب أخفقت قياداته السياسية خلال كل العقود الماضية (ومنها ما هو قبل وما هو بعد ١٩٥٢) فى إيجاد مناخ عمل وإنتاج وإبداع مثمر وإيجابى وفعّال (كما تفشل المشروعات الصناعية لنفس السبب وهو فشل الإدارة فى خلق مناخ النجاح) فإن الباقى ـ كل الباقى ـ يهون.

وأخيراً؛ فإننى ـ على طول هذا المقال ـ لم أقل أكثر من اثنين أوثلاثة فى المائة مما أريد عن التخلف كظاهرة حضارية فموضوع "التخلف" من أكثر الموضوعات التى

شغلتنى لسنوات طوال؛ بل إننى أعتقد أن توظيف خلاصة الثقافة والفكر والتجربة من أجل استكمال الرؤية فى هذا المجال هى أهم مهام المثقفين فى بلدنا اليوم. فما هى جدوى دراستنا للتاريخ وتجاربه إن لم تسلط لنا مزيداً من الضوء على ظاهرة تخلفنا وأن تمدنا برؤية أفضل لسبل الخروج من الأزمة الكبرى التى تعترى حياتنا؛ حيث يسود الإنتاج الضعيف ـ كماً وكيفاً ـ ويعم الفقر الاقتصادى (فالاجتماعى بالتالى) وتتزايد الديون وتتفاقم المشاكل المنبثقة من نفس الدائرة مثل تزايد السكان والتطرف وقلة فرص العمل الحقيقية . . ناهيك عن الانهيار الكبير فى الروح المعنوية والقيم وشيوع قيم الفقر والتخلف والتقهقر.

وكلى أمل أن أفرغ لهذا الموضوع مرة أخرى، فأوفيه ما يستحق من الاهتمام والتغطية الشاملة الكاملة فى شكل كتاب منفرد لا مقال مقتضب.

(أغسطس ١٩٩٠)

٤٧

الديموقراطية بين نور العلم وظلام الأمية

سألنى صديقٌ يوم اختيار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إياى عضواً فخرياً بها - مع أربعة من الشخصيات العامة الأخرى - عن سر ولعى الخاص والمتميز بالتاريخ. . فقلت إنه فى حقيقته ولع بالمستقبل أكثر من أن يكون ولع بالماضى. . . فإن رحلة القراءة الواسعة فى شتى فروع المعرفة الإنسانية، ولا سيما فى العلوم الاجتماعية، لم تثبت لكاتب هذه السطور صحة أمر أكبر وأكثر من إثباتها أن التاريخ هو المدرسة الكبرى للإنسانية لمعرفة الأخطاء وسبل العلاج والتقويم والتقدم. ومن بين أكثر الأمور التى يثبتها لنا تاريخ البشرية بوجهٍ عامٍّ وتاريخ الحضارة الغربية بوجهٍ خاصٍّ، أن (الديموقراطية) والتى هى - بلا ريب - أفضل مبتكرات ومخترعات وإنجازات الحضارة

الغربية، ما كان لها أن تنمو وتتأصل وتثبت أركانها إلا فى ظل مناخ من الحرية الفكرية أو بالأحرى الرغبة فى بلوغ مناخ أكثر حرية فكرياً وبنفس القدر فى ظل وعى عام يزداد قوةً مع مرور الزمن. وبعبارةٍ أو بكلمات أخرى : فإن الديموقراطية هى ثمرة الوعى والتعليم والتنوير وارتفاع معدلات الثقافة واحترام الإنسان وحقوقه. وقد انشغل كاتبُ هذه السطور طويلاً بالبحث عن علاقة (الديموقراطية) بالعلم والثقافة: بمعنى التساؤل عن الأولوية: هل أدت الديموقراطية لمزيد من العلم والثقافة والتنوير، أم أن العلم والثقافة والتنوير هم الذين أوجدوا وطوّروا الديموقراطية ؟

وما أكثر ما انشغل صاحبُ هذا القلم بتاريخ أمةٍ معينة بالذات وهى الأمة البريطانية ـ صاحبة أعرق تجربة مع الديموقراطية ـ فى محاولة مضنية لمعرفة أيهما كان الأسبق: نور العلم. . . أم نور الديموقراطية؟

وكانت محصلة الدراسة والبحث فى التاريخ البريطانى، أن الديموقراطية والتنوير (الناجم عن انتشار التثقيف والتعليم) قد تطورا معاً فيما يمكن وصفه بالضفيرة المجدولة، إذ كان نمو كلٍّ بمثابة العامل الأكبر والحاسم وراء اطراد نمو الآخر. فمما لا شك فيه أن جو التحرر من الثيوقراطية كان هو المناخ الذى إليه يرجع الفضل الأكبر وراء نمو شعور العامة بضرورة الحد من كافة أشكال وصور طغيان الحكّام ثم الانتقال إلى طور آخر يكون فيه الحكم الحقيقى بيد أكثر أبناء الوطن قدرة وكفاءة، مع ترسيخ مفهوم جديد فحواه أن هؤلاء الحكام الأكفاء ما هم إلا "خدم" للأمة؛ بل إنهم خدم مأجورون للشعب وليسوا ـ بأية حال من الأحوال ـ بمثابة السادة والملاك. وفى ظلال هذا المناخ، بزغ الدور الكبير للتعليم كحق من الحقوق العامة. . . وإذا بالعاملين ـ الديموقراطية والتنوير ـ يثمران نتيجة جديدة رائعة، إذ يعمل كل عامل منهما ـ كما أسلفت ـ عمله الفعّال فى تطوير الآخر ودفعه قدماً للأمام.

ولا شك أن دروس التاريخ، ولا سيما الحضارة الغربية التى قدمت "الديموقراطية" كأكبر ثمار حضارتها للمسيرة البشرية، لا شك أن هذه الدروس تؤكد أنه فى ظل شيوع

الجهل والأمية والهزال الثقافى والضحالة الفكرية فإن أى حديث عن الديموقراطية يكون هراءً خالصاً وسراباً يستحيل بلوغه. من هنا، فإن علينا أن نثق بأن القدر الذى بلغناه خلال السنوات القليلة الماضية (منذ توقف الحياة السياسية فى مصرَ عن اتباع درب الحزب الواحد) لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يكون قدراً كبيراً ـ بالمقارنة بإنجاز بعض الأمم الأخرى ـ؛ وذلك بسبب افتقادنا لعامل أساسى من عوامل اكتمال أو بالأحرى نضوج الديموقراطية وهو انتشار العلم والتعليم وشيوع التثقيف وذيوع التنوير.

فمما لا شك فيه أن تطوير التجربة الديموقراطية بمعزل عن تطوير التعليم والتثقيف والتنوير هو محاولة محكوم عليها بالفشل من قبل البداية. وهكذا، فإن من أوجب واجباتنا ـ اليوم فى مصرَ ـ أن نعيد تناول مأساة الأمية المتفشية فى بلدنا تناولاً جديداً يكون قميناً ـ هذه المرة ـ بالنجاح، بعد فشل كافة المحاولات السابقة. وعلينا بنفس القدر أن نعترف بأن مؤسستنا التعليمية قد بلغت من الفشل مداه الأقصى، وأننا ـ بنفس درجة التزامنا بمجابهة مأساة الأمية ـ مطالبون بإصلاح المؤسسة التعليمية إصلاحاً شاملاً يسير على النهج الغربى (الذى لم يثبت نجاح نهج سواه) وأن نكف عن ترقيع الواقع الذى بنيت أسسه على أرضية غير سليمة وغير قويمة.

وعلينا أثناء كل ذلك أن نقتنع بأن الديموقراطية لا يمكن أن تعنى (حكم الأغلبية) وإنما (حكم الأغلبية المستنيرة). فما هى فوائد استشارة ملايين الأميين فى أمور يحتاج البت فيها لدرجة كافية من العلم والمعرفة والتثقيف والتنوير؟... وهل تعنى الديموقراطية استشارة ملايين الأميين فى أمور مثل استعمال الطاقة النووية وقانونية أو عدم قانونية المجلس النيابى وسبل حماية البيئة من التلوث؟...

إن الديموقراطية ـ فى جوهرها ـ هى عملية استشارة جموع الشعب فى مسائل معينة. والاستشارة تعنى "الحكم" على الأمور... يعنى "معرفة الخلفية والظروف والبدائل والملابسات"... فكيف يتسنى لبعضنا أن يعتقد أن الديموقراطية السليمة تتمثل فى استشارة الشعب بغض النظر عن درجة انتشار العلم والثقافة بين أبناء هذا الشعب؟

وخلاصة القول: إن ما نوليه لمحو الأمية ونشر التعليم السليم وذيوع الوعى والتنوير والتثقيف جد قليل ولا يتناسب - على الإطلاق - مع حجم آمالنا فى ديموقراطية أثبت وأرسخ وأقوى وأكثر ثماراً.

(يوليو ١٩٩٠)

٤٨

الوطنيــة بين الأفعال والأقوال

شهــد تاريخنا الحديث ولا يزال يشهد العديدَ من المفاهيم المختلفة للوطنية . فخلال سنوات العقد الأول من القرن الحالى شهدت مصرُ مفهوم الزعيم "مصطفى كامل" للوطنية والذى كان يقوم فى جوهرِهِ على الخطابةِ والحماسةِ وكبرياتِ الكلام. وخلال سنوات نفس العقد شهدت مصر مفهوماً آخر هو مفهوم حزبِ الأمةِ الذى ضم نخبةً من أفضلِ المثقفين والمتعلمين المصريين مثل محمود سليمان (والد رئيس الوزراء المشهور محمد محمود باشا) وأبناء بيت عبد الرازق وأحمد لطفى السيد وغيرهم من نجوم الفكر والثقافة فى مصرَ فى مستهل القرن الحالى. ووفق مفاهيم حزب الأمة فإن الوطنية تعنى العمل الدؤوب على إنهاضِ الأمةِ وتطوير أبنائها ومكنها وقدراتها على أن

يكون هذا التطوير هو العمل الوطنى وليس كبريات الشعارات. وخلال سنوات العقد الثالث شهدت مصر مفاهيم أخرى للوطنية فبينما مثّل سعد زغلول ـ زعيم مصر العظيم ـ مفهوماً وسطاً بين مفهوم مصطفى كامل والحزب الوطنى ومفهوم حزب الأمة فإن حزب الأحرار الدستوريين (على رأسه عدلى يكن وعبد الخالق ثروت وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود ومحمد حسين هيكل) قد مَثّل امتداداً راديكالياً لمفهوم الوطنية حسبما عبرت عنه قيادة حزب الأمة بوجهٍ عامٍ وقلم أحمد لطفى بوجهٍ خاصٍ. وكان مفهوم الأحرار الدستوريين يقوم على ضرورة زيادة التعليم والتثقيف ورفع مستوى كفاءة المصريين دون الانشغال فى المرحلة الأولى بالمطالبِ الوطنية الكبرى. ومع بداية العقد الرابع شهدت مصرُ مفهوماً آخرَ مختلفاً للوطنية ذا صيغة فاشية وهو مفهوم حزب مصر الفتاة الذى يمكن أن يوصف بأنه وإن اقترب من مفهوم الحزب الوطنى إلا أنه اتسم بالمغالاةِ فى التشدد والحماسة وكبريات الكلام والخطابة والشعارات القوية واصطبغ بصبغةٍ رومانسيةٍ وجدانيةٍ وربما أضيف أيضاً بصبغة شوفينية. ومع تصاعد حركة الإخوان المسلمين فى سنة ١٩٣٨ شهدت مصرُ مفهوماً آخر جديداً للوطنية تصطبغ فيه مفاهيم الوطنية بالمسحةِ الدينيةِ. ثم شهدت مصر خلال سنوات العقد الرابع مع تعاظم الحركة الماركسية وانتشار الأحزاب الشيوعية السرية مفهوماً آخر يمثل الفهم الماركسى للوطنية والقائم على الإيمان باشتراك العمال فى الشعور والرابطة رغم اختلاف الجنسية وهو ما يعرف بالأممية أى ارتباط عمال دولة معينة بعمال دولة أخرى برابطة أقوى من ارتباطهم بطبقات أخرى فى بلدهم. وبعد نجاح حركة الجيش فى سنة ١٩٥٢ ومع تعاظم مكانة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شهدت مصر مفهوماً جديداً للوطنية امتزجت فيه فكرة الوطنية بفكرة القومية العربية وتراجعت خلال تلك السنوات فكرة الوطنية المصرية التى ذاعت وشاعت قبل سنة ١٩٥٢.

ولا شك أن تلك المفاهيم المختلفة تعبر عن آراء أصحابها بصدقٍ وحقٍ ولكن لا شك أيضاً أن نصيبها من الأفعال غير مساوٍ لنصيبها من كبريات الكلام والأقوال. فإننا لو مددنا البصر خارج حدود مصر لدولٍ أخرى مثل ألمانيا واليابان لوجدنا مفهوم الوطنية فى كل بلدٍ من هذين البلدين يختلف اختلافاً بيناً عن المفاهيم العديدة التى أشرنا إليها آنفاً. فمن المستحيل لعارفٍ بتاريخِ وثقافةِ دولة كألمانيا أن يجدَ ما تحفل به

حياتنا من الأغانى الوطنية فى كلِّ المناسباتِ ومن تلك الثروة الوفيرة من التغنى بالعظمة والتفرد والامتياز. ولكن على النقيض فإن العارف بأحوال وثقافة الشعب الألمانى يجد أن ألمانيا لم تنتج أغنية واحدة تشيد بعظمةِ ألمانيا والألمان خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. كذلك فإن القارىء المتابع للكتابات الصحفية والسياسية الألمانية لا يكاد يجد كلمة واحدة تقابل ما درجنا على تكراره فى كلِّ المناسباتِ ونحن نتحدث عن أنفسنا وعن تاريخنا الطويل المجيد فى كلِّ المناسبات الوطنية بل وحتى فى المناسبات الرياضية. فالفرد الألمانى العادى لا يفهم الوطنية إلا بشكلٍ مادى بسيط هو العمل ثم العمل ثم العمل. فالتفانى فى العمل والاخلاص له وبلوغ درجات عليا من الإتقانِ هى الطريقة الوحيدة التى يعبر بها الفردُ الألمانى عن رابطته الوطنية ببلده تاركاً المنتجات الألمانية (مثل السيارة المرسيدس) تحدّث الناسَ عن عظمته دون أن يقول ذلك مباشرةً. وينطبق نفس القول على الشعبِ اليابانى فإن المواطن اليابانى غير معتادٍ على الإطلاق على التغنى باليابان ومجدها وتاريخها وتفردها بخصالٍ وصفات عليا إذ أنه لا يجيد إلا العمل وترجمة الوطنية فى شكلِ إنتاج أغزر وأكبر.

إن المتابع لموجات الغناء المصرية العامرة بالفخرِ والتغنى بالمجدِ والتفرد لا يملك إلا أن يقارن بين تلك الخصوبة فى الأقوال وبين واقع الحال وحقيقة الأفعال، ولا يملك عندئذ إلا أن يتساءل لماذا لا تترجم النتائج الفعلية الواقعية تلك الثروة اللغوية الكلامية؟

لقد تابع معظم المصريين مباريات كأس العالم فى الكرةِ مؤخراً وتابعت قلة قليلة منهم المباريات التى لا تشارك فيها مصر فهل سمع أحد أى تعليق خلال أى مباراة يتغنى فيها الألمان بفريقهم كما كنا نفعل ونحن نتحدث عن الفراعنة ونضالهم وبسالتهم؟

إن نقطة التحول التى سننتقل فيها من واقع حالنا الراهن الأليم إلى مستقبل أفضل هى النقطة التى سيتحول فيها المصريون من حب بلدهم بالأقوال إلى ترجمة هذا الحب بالصمتِ والعمل والأفعالِ.

(يوليو ١٩٩٠)

٤٩

الأميـة .. ذلك العار الوطنى

لفت الأديب الكبير الأستاذ يحيى حقى انتباه المهتمين بشئون مصرَ وقضاياها العامة إلى حقيقةٍ يعلمها جل هؤلاء ولكنهم لا يفتأون يتناسونها وهى أَن أى حديثٍ عن ديموقراطيةٍ واسعةٍ هو أمر مستحيل فى ظل حالةِ أميةٍ متفشيةٍ. فإذا كانت الديموقراطية تعنى ذلك النظام السياسى الذى يقوم فيه الشعب بالاختيارات السياسية الكبرى عن طريق التعبير عن إرادته؛ فإن ذلك يعنى ـ بداهة ـ أن يعلم أفراد الشعب بالأمور محل الجدل السياسى وبجوانبها المختلفة وبمختلف الآراء المبداة فى هذا الشأن ومثالب ومناقب تلك الآراء؛ ثم يقوم أفراد الشعب ـ بعد ذلك العلم بالأمر محل الجدل وكافة جوانبه ـ بترجيح رأى على سائر الآراء. وتعنى الديموقراطية ـ بمعناها

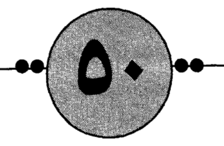
غير الماركسى ـ أن يقوم الشعبُ بهذه العملية ـ عملية الاختيار ـ تجاه الأفراد الذين سيتولون حكمه كما أنه يقوم بذات العملية ـ عملية الاختيار ـ تجاه التوجهات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يخفى على أحد أن جوهر هذه العملية الديموقراطية هو العلم بحقائق الأشخاص والاتجاهات والآراء التى يختار الشعب من بينها ، وكلما كان علمُ الشعب بجوهر الأمور التى يبدى رأيه فيها عميقاً وشاملاً لجوانب كل أمرٍ من تلك الأمور ولأبعاده المختلفة ولعواقب كل رأى من الآراء المبداه فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل، كلما كانت العملية الديموقراطية أمراً حقيقياً وليس مجرد وهم أو إطار شكلى أو محاولة ناقصة لوجود ديموقراطية حقيقية. فإذا كان العلم هو العمود الفقرى لعملية الاختيار؛ وإذا كانت الديموقراطية ـ فى جوهرها وحقيقتها ـ عملية اختيار فإننا لا نحيد عن الصواب قيد أنملة عندما نقرر أن العلم هو العمود الفقرى للديموقراطية. ولما كانت الأمية هى حالة جهل بحت؛ فإن المنطق والتجربة يؤيدان القول بأن الأمية والديموقراطية نقيضان لا يلتقيان ولا يمكن تصور وجودهما معاً ـ بشكل كامل ومطلق ـ فى مكان وزمان واحدين. وبقدر اكتمال العلم يكتمل الاختيار وتكتمل العملية الديموقراطية؛ والعكس صحيح: فبقدر نقص العلم يتقلص الاختيار وتتقازم التجربة الديموقراطية.

ولكن رأينا هذا لا يعنى بحالٍ من الأحوالِ أن الديكتاتورية أو الحكم الشمولى هو الإطار المناسب الأوحد للشعوب ذات الحظ المتواضع من العلمِ والثقافةِ. فإن تجربة الإنسانية كلها تؤكد وتثبت أن الديكتاتورية المستبدة العادلة هى التى يمكن أن تخلق الظروف المناسبة للتقدم نحو العلم فالديموقراطية هى أمر مستحيل التحقق؛ والديكتاتورية ظلام لا يفرز ضوءاً ولا يحقق إلا إغراقاً أكثر وأَعمق فى الظلام. أما الديموقراطية ـ وحتى فى صورها الأكثر بساطة وتواضعاً ـ فهى المناخ الأوحد لحدوث التطور المنشود وهو تعليم الشعب لترقية اختياراته واستكمال جدية وفعالية وفائدة تجربته الديموقراطية.

ولكن يبقى أن الأمية هى ـ بغير مبالغة ـ أكبر عثرة وأعظم عائق فى طريق التجارب الديموقراطية غير المكتملة تجاه النمو والاكتمال والانتقال لأطوار أعلى وأرقى .

ومن البديهى أن نقرر أن العهد الحالى غير مسئول بأى شكل من الأشكال عن وجود ذلك العار الوطنى والمتمثل فى شيوع وذيوع الأمية بين أبناء شعبنا ، كما أنه من المناقض للحقيقة أن نعتبر عهد الرئيس السادات أو عهد سلفه الرئيس جمال عبد الناصر مسئولاً عن ذلك المرض الكبير الذى يقف فى طريق تقدم وتطور كل جوانب حياتنا ؛ فإن الأمية كانت قبل سنة ١٩٥٢ ولا تزال الدرن الكبير المتغلغل فى جسد شعب مصر؛ ولكن من المؤكد أن عهدى الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات يتحملان ـ بلا ريب ـ مسئولية عدم إحراز أى تقدم فى علاج مشكلة الأمية فى مصر. إن نسبة الأمية فى مصر فى سنة ١٩٥٢ هى ذاتها نسبة الأمية عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وهى ـ للأسف ـ نفس النسبة عند وفاة الرئيس محمد أنور السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ويعنى ذلك ـ بكل وضوح ـ أن حكم ثلاثين سنة من حكم ثورة سنة ١٩٥٢ لم ينجح بأى شكل من الأشكال فى محو ذلك العار الوطنى والمتمثل فى وجود تلك الأمية المتفشية بين أبناء شعب مصر. وإذا كانت حكومات ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تستحق كل اللوم على عدم اهتمامها بهذه المشكلة الوطنية الكبرى؛ فإن حكومات السنوات منذ ١٩٥٢ وحتى هذه اللحظة تستحق أيضاً أعظم درجات اللوم لأنها حكومات جاءت تحت شعار خدمة الشعب وكان محو الجهل هو ركن ركين من شعارها الثلاثى الشهير فى سنة ١٩٥٢ .

(أغسطس ١٩٩٠)



حاجتنا للثقافة والتنوير

سـأل القارىءالكاتب فقال: تتحدث دائماً عن فقرنا وهزالنا الثقافى وحاجتنا الكبيرة لحركة تثقيف وتنوير هائلة... ألا ترى أن واقعنا زاخر بمئات الرجال الذين لهم من العلم والثقافة القسط الكبير الذى لا يمكن إنكاره والاستهانة به؟

فقال الكاتب: لم أنكر يوماً وجود العديد من الرجال المتميزين بقدرٍ كبيرٍ من العلم والمعرفة فى واقعنا... ولكننى كنت ولا أزال أرى أن حياتنا العامة ـ من وجهة النظر هذه ـ لا تزال تعانى من مرضين كبيرين ينبغى أن نتفق على وجودهما وأن نعمل على إبراء جسد واقعنا وأمتنا منهما... أما المرض الأول، فهو هزال ثقافة المجتمع ككل من جانب وهزال التكوين الثقافى للطبقتين الوسطى والوسطى

العليا بالذات من جانب آخر؛ علماً بأن هاتين الطبقتين هما مصنعُ إنتاج وإفراز القادة من رجال الإدارة إلى أعلى درجات السلم الإدارى والقيادى بأقصى درجات اتساعها: فى القطاع العام والخاص وسائر أوجه العمل والإنتاج فى حياتنا على السواء. وأما المرض الثانى، فهو الانفصام الشديد بين "الفكر" و"الثقافة" و"المعرفة" فى جانب و"العمل" و"الحياة" و"دوائر الإنتاج والصناعة والاقتصاد والتجارة" فى جانب آخر...

فقال القارىء متعجباً: بعد أن أخرجت جامعاتنا تلك الملايين من حملة الشهادات العليا لا تزال تتحدث عن هزالنا الثقافى وانفصام "المعرفة" و"الثقافة" عن عجلة الحياة فى واقعنا؟ فقال الكاتب: نحن من جهةٍ نتكلم عن "الكيف" لا "الكم"، ومن جهةٍ ثانيةٍ فإن تلك الأعداد الكبيرة من الخريجين التى تتحدث عنها الآن هى بالتحديد أول "تجسيدات" تلك المشكلة الكبرى. فمما لاشك فيه أن انعدام الحياة الديموقراطية لسنوات طوال ـ قبل عودة إرهاصاتها الأولى خلال النصف الثانى من الستينات على يد الرئيس الراحل أنور السادات ـ، وكذلك تدهور مستوى التعليم الذى تقدمه مؤسستنا التعليمية بالإضافة لتدهور الأداء الاقتصادى بشكلٍ كبيرٍ على مستوى المجتمع بأسره... ناهيك عن تحويل المثقفين والكتاب والمفكرين خلال عقدى الخمسينات والستينات إلى ما يشبه "الدواجن الأليفة"... كل ذلك أوجد وأشاع درجة متدنية من الثقافة العامة... ثم جاء شيوع الفكر السلفى فأقام سداً بين الآلاف من أبناء وطننا وبين نور الحضارة والمدنية وما تحفل به تلك الحضارة من معارف وأفكار وفنون وآداب وآراء ومستحدثات على كافة المستويات؛ وقد أصاب كل ذلك الطبقة الوسطى الوسطى والطبقة الوسطى العليا بضحالة ثقافية لا تخفى عن عين مراقب.... وكما أسلفت فإن هاتين الطبقتين هما "الرحم" الذى ينجب "القادة" ـ وأعنى بالقادة هنا القادة على كافة المستويات وليس القادة بالمعنى الضيق (أى الحكام وشاغلى المناصب الكبرى) ـ فما عنيت هذا.

ومن جهةٍ أخرى ، فإنه فى مقابل ضحالة وهزال التكوين الثقافى للقادة ـ بالمعنى المتسع ـ؛ فإن رجال الثقافة هم أيضاً بمعزل رهيب عن الواقع، حتى إننى أكاد أجزم بأن مثقفينا أصبحوا يشكلون مثالاً للكلام والأقوال والأفكار عندما تكون بمعزل كامل عن الواقع والحياة. وإذا تركنا واقعنا قليلاً وتأملنا واقع أى مجتمع من المجتمعات الصناعية المتقدمة سواء فى غرب أوروبا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا أو أمريكا الشمالية وجدنا عكس الظاهرة التى توجد فى مجتمعنا بجانبيها:

فمن جهةٍ أولى، فإن الشريحتين الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى هما أكثر شرائح المجتمع تنويراً وثقافة وانفتاحاً على انجازات العصر أدبياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً. . . ومن جهةٍ أخرى، فإن الاتصال بين "الثقافة العامة" وبين "العمل" و"الحياة" قائم بشدة ومتانة وقوة. . . ولا يدلل على صواب زعمنا هذا أكثر من حقيقة إيمان أى شخصية قيادية فى مجتمع كالمجتمع اليابانى ـ على سبيل المثال ـ بعقم توجهات الاقتصاد الموجه وفعالية الاقتصاد الحر والادارة الفعّالة الخلاقة، وكأن صاحب هذه الشخصية ـ والذى قد يكون مجرد مدير لمصنع صغير ـ هو مجرد قطعة من آلة كبرى أو جزء من نسيج هائل متسق ومتجاوب ومتجانس ومنسجم.

ولا شك أن مزيداً من ترسيخ الديموقراطية والحريات العامة وإصلاح حقيقى للمؤسسة التعليمية ـ كيفاً وكماً ـ ونجاح حقيقى ملموس لحركة محو الأمية، ثم مزيداً من القدوة (فى كل المجالات). . . لا شك أن كل ذلك قادر على وضع مجتمعنا على الطريق السليم وصوب مجتمع قوامه طبقة وسطى أكثر تنويراً وثقافة واقتراباً من العصر: تفرز آلاف القادة الذين بدونهم يكون الإصلاح الكبير محض أحلام وأوهام. . . . مثلها مثل أحلام وأوهام توماس مور وهو يكتب "يوتوبيا".

إن مجتمعنا أشد ما يكون اليوم حاجة للثقافة بمعنى جديد، فالثقافة التى ننشدها ليست الثقافة بمعنى "تخزين المعلومات والمعارف" وإنما نحن نعنى بالثقافة مزيداً وتوسيعاً لفهمنا للحياة ومعرفتنا بها، فكل معرفة تزيد معرفتنا بالماضى والحاضر

والمستقبل وتعمل على "تحسين الحياة" هى ما نعنيه بالثقافة. . . . وهنا تكون علوم جديدة كعلوم الإدارة والموارد البشرية والاقتصاد على رأس ما نعنيه بالثقافة والتنوير.

ولا ينبغى أن يختم هذا المقال دون إشارة واضحة لحقيقة أن تاريخ البشرية لم يعرف أى شكل من أشكال النهضة إلا والإنسان يلتقط خيط من سبقوه ويقتفى أثرهم. . . أما أولئك الذين نادوا ـ مراراً ـ بهجر "خيط الحضارة" وبدء تجارب جديدة. . . فإن التاريخ لا يحمل لنا دليلاً واحداً على نجاح تجربة من هذا النوع.

(سبتمبر ١٩٩٠)

٥١

مشروع قومى لإصلاح طبيعتنا

ســـأل الفتى الغارق فى اهتماماته وهمومه بواقع مصرَ المعاصر صديقه فقال: أنت أحد المصريين القلائل ـ ربما لا يزيد عددهم على عدد أصابع الكفين ـ الذين جمعوا بين غاية من أبعدِ غاياتِ الفكرِ والثقافةِ وبين غاية من أبعدِ غاياتِ النجاحِ فى العملِ التنفيذى وبالذات فى الإدارة والقيادة على المستوى الدولى لا المحلى... فقل لى: لماذا نحن هكذا: لا يكاد أحدٌ منا يعمل عملاً متقناً؟ فمهندسونا يشيدون مبانىَ أبعد ما تكون عن التخطيطِ السليمِ، ناهيك عن الذوق والجمال.... وزوايا الجدران فى كل ما نشيّد من مبانٍ منبعجة ومائلة وغير سليمة... وكذلك ما نرصف من طرق.... وقل نفس الشىء على كلِّ الأعمالِ: ما صغرَ منها وما كبُرَ.. حتى الكتب

والصحف عامرة بالأخطاء اللغويةِ والمطبعيةِ. . . . وكل ما نشتريه مشوب بعيبٍ أو نقصٍ. . . وحتى يوم تحررت شبه جزيرة سيناء. . . خرجت الصحيفةُ اليومية الوحيدة لدينا الناطقة بالإنجليزية وعلى صفحتها الأولى خريطة سيناء فى وضع مقلوب (قاعدة شبه الجزيرة إلى أسفل). . . . رغم أن أقل درجة من العناية كانت كفيلة بأن توضح لنا أن شكل شبه جزيرة سيناء الطبيعى يماثل علامة النصر. . . وما كان لنا فى هذا اليوم ـ بالذات ـ أن نجعل سيناء (وعلامة النصر) ن وضع مقلوب! . . . ولكنها تلك الصفة اللعينة فينا: عدم الإجادة. . . واتسام أعمالنا ـ فى مجملها ـ بالعيوبِ وأوجه النقص. . . وقل نفس الشيء على الخدمات. . . فما من فندق وضعت إدارته فى أيدينا (دون عنصر مشاركة دولى مع طرف ينتمى للعالم المتقدم) إلا وظهرت فيه دلائل هذا العيب اللعين: فقل لى أهو عيب فى كيمياء صنعنا. . . أم أنه عيب مكتسب؟. . . . وإذا كان كذلك: فكيف ولِمَ اكتسبناه؟. . . وكيف السبيل للتخلص منه؟ فرد الصديق قائلاً: يقينا أن كل أعمالنا مشوبة بهذ العيب الذى وصفته ـ بحق ـ بأنه لعين؛ لا يكاد عمل من أعمالنا يخلو منه. . . . ولكن يقيناً أيضاً أن هذا العيب ليس من مكونات كيمياء طبيعتنا. . . . وإنما هو عيب مكتسب أوجدته وكرّسته وغرزته فى أعماق الإنسان المصرى المعاصر تلك الحكومات الشمولية المتوالية التى أرادت ـ بعمدٍ لا شك فيه ـ أن تكون المسئولة الكبرى بل والوحيدة عن حياة وتعليم وإطعام وتوظيف وإسكان كل مواطن من مواطنى مصر. . . تلك المحاولة الكبرى لإرساء دور أبوى (بطريركى) للدولة ـ لا يمكن أن تكون نتيجته إلا مواطن سلبى أو شبه سلبى يعيش عالة على حكومته: فهى التى توفر له مقعداً فى المدرسةِ والجامعةِ. . . ثم تخلق له وظيفة مصطنعة. . . . فإذا جاء لها يبكى لأنه يبحث عن سكن يأويه كانت هى أيضاً المسئولة عن إيجاد سكن له. . . وإن فُصِل من عملهِ كانت هى أيضاً سنده وظهره الذى يعتمد عليه فى العودة لعمله رغم إرادة جهة عمله. . . . مواطن كهذا هو نقيض المواطن الذى تعمل دولة مثل اليابان على تنشئته. . . . مواطن يوصف بالإنجليزية بأنه يربى وينشأ ويعلم منذ صباه على أن

يكون "منافساً" (Competitive) بطبعهِ... فهذا هو العنصر الأكبر والأول والأساسى لوجود حركة حياة وإنتاج وعمل نشطة وهذا - يا صديقى - هو العنصر الذى لا نفتقده فحسب فى مواطنينا... بل وتعمل كل أنظمة حياتنا على خلق نقيضه وضده.

فقال الفتى الغارق فى اهتماماته وهمومه بواقع مصرَ المعاصر: لاشك أن تشخيصك هذا دقيق وصائب للغاية... فما من بلدٍ انخفض فيه عامل التنافس هذا إلا وانخفض معه النجاح والإنتاج والتفوق.... وأصبح مواطنوه أشخاصاً عاديين متماثلين لا يتدافعون من أجل التفوق والتميّز والتقدم فى "عملية تحسين" كاملة تجعل إيقاع حياة المجتمع وعمله متسمة بالسرعة والفعالية والتقدم... ولكن كيف نخرج من دائرة السلبية التى تشمل معظم مواطنينا؟ أجاب الصديق قائلاً: لا أكاد أرى إنجازاً يأتى من قاعدة المجتمع (الأفراد) وإنما الأمل كل الأمل أن يأتى التغيير من القمة ويجبر الناس عليه جبراً.... مع توأمة ذلك بمحاولة لتقليل آثار التغيير بقدر الإمكان... فما من تغيير كبير من هذا النوع إلا وله ثمن... ولكن علينا - كما سمعتنى مراراً من قبل - أن نقارن بين "ثمن" إحداث هذا التغيير و"ثمن" عدم التغيير وهو ثمن - فى اعتقادى - أفدح: الآن... ومستقبلاً!

قال الفتى وعلامات الحيرة البالغة على مُحيّاه: تلك فلسفة رائعة... ولكن كيف يكون التطبيق؟ فأجابه صديقه قائلاً: بتقديم وإملاء خطة توازن بين ما للمواطنين من حقوق وما عليهم من واجبات فلابد من تقليل حجم الحماية المعطاة للعمال والموظفين فى مواجهةِ جهات العمل.. ولابد من تعديل جوهرى فى التشريعات العمالية... ولابد من مراجعة كاملة لالتزام الدولة بتعليم عام كامل - من المرحلة الابتدائية للمرحلة الجامعية - لكل من يرغب فى ذلك... ولا مناص من تخلى الدولة عن التزامها بخلق وظائف مصطنعة لفلول الخريجين... ولابد من تحرير قيادة الوحدات التى ستبقى من القطاع العام (الوحدات الاستراتيجية الكبرى) من أساليب إدارة القطاع العام الحالية

واستبدالها بأساليب الإدارة المستقاة من المؤسسات والمنشآت الخاصة. . . ولابد من إحداث وتقديم تغييرات جذرية فى البرامج التعليمية ومواد الإعلام بحيث يكون الهدف خلق هذا (المواطن الجديد) الذى يحمل فى طيات تكوينه عامل وعنصر المنافسة والبقاء والتفوق. . . قال الفتى الذى ظل يسمع وعلامات الحيرة لا تزال ـ وإن قلت ـ على ملامحه: وكم من الزمن يحتاج هذا التغيير؟!

فأجابه صديقه قائلاً: إذا خلت الساحةُ من التناقض الكبير بين أفكار سدنة العهد الشمولى ودعاة الحرية الاقتصادية المفرطة (بلا تدرج) فإن إنجاز هذا "المشروع القومى" الكبير ممكن ـ بكل المعايير ـ فى سنوات لا يزيد عددها عن سنوات عقدٍ واحدٍ من الزمن بشرط أن نكون فى وضعِ (للأمام سر) وليس فى وضع (محلك سر) الذى تمليه وتفرضه علينا تلك التناقضات الكبيرة بين أصحاب الاتجاهات وبعضهم ـ فى المقام الأول ـ أصحاب مصالح ودوائر ونفوذ وسلطان ليس من السهل عليهم رؤيتها تدول وتزول!

(مايو ١٩٩٠)

٥٢

مصر بين الهوية المصرية والهويات الأخرى

كـــان محمد على شخصية فذة، فهو لم يشيد دولة عصرية فى مصرَ فقط، وإنما اختار لهذه الدولة خطاً حضارياً وثقافياً وفكرياً يحكم مسيرتها فى كل المجالات. والذى لا يعرفه الكثيرون، أن محمد على ـ الذى كان مسلماً حقيقياً ـ قد أراد لمصرَ ألا تنتمى ـ حضارياً للعرب أو لأى تكتل إسلامى وإنما أراد لها أن تتميز بخاصيتين أساسيتين:

أما الخاصية الأولى، فهى أن تكون مصر "مصرية"، أى أن تكون هناك "هوية مصرية" تميزها عن سواها من الدول وتميّز شعبها عن سواه من الشعوب، بمعنى أن مصر والمصريين هم "شىء مميّز" حضارياً بسبب التاريخ الطويل الخاص وبسبب الوحدة الفريدة للمكان والتجربة التاريخية... فرغم أن مصر كانت جزءاً من

الامبراطورية الرومانية، فإن المصريين لم يتحولوا فى يوم من الأيام إلى رومان. . . ورغم أن مصر كانت جزءاً من العالم الإسلامى، فإن مصر وأبناءها لم ينصهرا فى البوتقة العربية انصهاراً يساوى بينهما وبين أبناء شعوب أخرى كعرب الجزيرة. . . بل إن مصر داومت ـ عبر سنوات تاريخها ـ على التميّز والخصوصية.

وأما الخاصية الثانية، فهى أن تتوجه مصر بعقلها وقلبها تجاه أوروبا أو بمعنى أدق تجاه العلم الأوروبى والقيم الثقافية التى نبتت إبان عصر النهضة وشهدت ازدهارها مع ازدهار أوروبا الغربية خلال القرون الأربعة الأخيرة. لقد كان محمد على يدرك بوضوح تام أنه إذا كانت الحضارة الإنسانية تشهد أدواراً مختلفة، فإن دورتها وذروتها الحالية توجد فى أوروبا الغربية، وأن على الذين يتوخون التقدم لشعوبهم أن يقتفوا أثر "النموذج الأوروبى الغربى" للحضارة بل وأكاد أجزم، أن محمد على أدرك خطورة انتشار الفكر السلفى المهزوم والذى يمثل فى حقيقته ردة حضارية وحركة تقهقرية للخلف، حيث يدعى الذين فشلوا فى مجاراة العصر وتحدياته أن بوسعهم إحراز النهضة المرجوة والتقدم المنشود عن طريق العودة لنموذج حضارى قديم. . . والحق أنهم ـ فى إطار فشلهم وإخفاقهم العام ـ يهاجرون للماضى ويهربون من تحديات الحاضر ويسحبون أنفسهم وأتباعهم لأحلام وأوهام لا يمكن لها أن تؤتى أية ثمرة إلا مزيداً من التخلف والتراجع والبعد عن حركة العصر وإنجازاته.

والذى يجعلنى شديد الإيمان بأن محمد على كان كامل الإدراك لهذه المسألة، أنه عندما وجدت حركة سلفية (هى الحركة الوهابية، بقيادة الدولة السعودية الأولى فى أوائل القرن التاسع عشر، فإن محمد على كان واضحاً وحازماً وصارماً فى قراره: فقد أرسل جيوشه لتضع حداً لتلك التجربة وتقوم بتصفية أول محاولة معاصرة لبعث نموذج حضارى قديم ؛ يقوم على مجافاة العصر ومخاصمة حركة التقدم الطبيعية فى سائر المجالات.

وخلال سنى حكم أبناء محمد على، كانت تلك (الهوية المصرية) القائمة من جانب على "تميز مصر وتفردها" بصفات خاصة بها ومن جانب آخر على "التوجه العقلى تجاه

أوروبا" ، كانت تلك (الهوية المصرية) واضحة أشد الوضوح. . . مع بعض الاستثناءات مثل اتجاه الزعيم الوطنى مصطفى كامل الوجدانى الملتهب تجاه الجامعة الإسلامية، وهو موقف أملته ظروف الهزيمة وهوان الاحتلال البريطانى. . . ثم عاد العقل المصرى لرشده ممثلاً فى (سعد زغلول) الذى شخص بوضوح هاتين الصفتين الحضاريتين. . . . وقد استمر الوجدان المصرى محكوماً بهاتين الخلفيتين، حتى جاء عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والذى بلغت فيه ألوية القومية العربية عنان السماء، حيث أدارت مصر ظهرها ـ بالكامل ـ للعقلانية وللتمسك باتجاهها الحضارى ـ بشقيه المذكورين ـ حتى صارت "مصر" هى "الجمهورية العربية المتحدة". ولكن ما أن جاء أنور السادات لحكم مصر. . . حتى عادت "معالم" الاتجاه القديم فى العودة والظهور. . . فإلى أى حد وصلنا؟

وصلنا إلى تجربة الشرق الأوسط المأساوية الأخيرة والتى جعلت ملايين المصريين (دون أن يشعروا) يرددون كلاماً لا معنى ولا فحوى له إلا أن علينا ـ وبأسرع ما يمكن ـ أن نعيد الاتجاه لما كان عليه منذ أيام محمد على (مؤسس مصر الحديثة). فمصر دولة ذات هوية خاصة وليست جزءاً من أى عالم آخر، وإنما تربطها العديد من الروابط بعوالم أخرى كثيرة، وبعض هذه الروابط شديد القوة والصلابة، ولكنها، لا تلغى أن مصر "مصرية" فى المقام الأول، وأن انتماءها لأية هوية أخرى، هو (الخسران المبين) بكل ما تعنيه الكلمة من معان. كذلك فإن علينا أن نعلم أن أية حركة حضارية تجافى روح العصر هى حركة محكوم عليها بالموت سلفاً وبالفشل مقدماً، وأن التقدم لن يحدث إلا بمجاراة روح وقواعد وأصول ومبادىء العصر التى من تحصيل الحاصل أن نقرر أنها فى يد التجربة الأوروبية الغربية وليست فى يد أخرى.

(سبتمبر ١٩٩٠)



٥٣

معاندة تيار التاريخ

من الغريب للغاية أن يكون معظمنا مقتنعاً بأن الحضارة والتقدم والازدهار توجد حالياً فى دول الحضارة الغربية والدول التى نهجت نهجها وسلكت دربها؛ ومع ذلك فإن قليلين هم أولئك الذين يوافقون ويسلمون ـ بالفكر والعمل ـ بأن مخالفة النهج الغربى فى مجالات مثل العمل والاقتصاد والإنتاج والصناعة والزراعة وما يدور حول تلك المجالات من نظم وقوانين وتشريعات هو عائق كبير فى طريق التقدم نحو الغايات والمستويات التى بلغتها الحضارة الغربية فى هذه المجالات. والسؤال بصيغة أخرى: كيف يتأتى لبعضنا ـ فلسفياً ومنطقياً ـ أن يسلم بأن الغرب أكثر منا تقدماً فى نواحى العمل والاقتصاد والإنتاج والصناعة والزراعة... ثم لا يسلم بأن السبيل الوحيد لبلوغ نفس الغايات هو اتباع نفس القواعد والأساليب والمناهج والخطوات فى هذه المجالات؟...

وما يدعو للعجب أكثر، أن يظل بعضنا محتفظاً فى نفسه وعقله بهذا التناقض المنطقى الكبير والبيّن فى زمن تهب فيه رياح التغيير وكلها فى اتجاه واحد هو اتجاه تأييد أن كل المحاولات المخالفة للنهج الغربى قد بلغت من الفشل أقصاه ومن الإفلاس أبعد مداه. فلا شك أن الدرس الأكبر من متغيرات الكتلة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى تسبح فى فلكه) هو أن محاولة تحقيق التقدم العلمى والنجاح والازدهار على المستوى الاقتصادى والصناعى والزراعى... وبالتالى محاولة تحقيق النهضة والرفاهية قد باءت بفشل كامل وإخفاق شامل... وأصبح دعاة المبادىء السابقة هم المبشرون بفشلها وإخفاقها وعدم جدوى اتباعها مع توجههم - فى نفس الوقت - صوب الشعارات التى طالما وسموها بالتخلف والرجعية وسائر نعوت المعجم الاشتراكى المعروف.

والغريب أيضاً - للغاية - أن النظم الاشتراكية قد انقسمت إلى طائفتين: الطائفة الأوروبية، وتشمل الاتحاد السوفيتى وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا، وبلغاريا والطائفة غير الأوروبية (من الناحية العرقية أو الحضارية) وتشمل الصين وكوبا وألبانيا وفيتنام وغيرها من بلدان العالم الثالث. أما الطائفة الأولى فمقبلة - بلا تروٍّ - على إعلان فشل النظرية التى طالما رفعت أعلامها ونادت بمبادئها... والحديث عن المستقبل القريب بلغة الغرب أو لغة تشابه إلى حدود بعيدة لغة الغرب.... وأما الطائفة الثانية: فتغالى فى التمسك بأسس الماضى وتجاهل الفشل العملاق والإعراض عن الإصلاح.... بل والمغالاة فى الحديث عن صواب النظرية (وإن شاب العيب التطبيقات !!!).

ومن الطريف للغاية أن اشتراكيى العالم الثالث لا يفطنون لحقيقة خلفية هذا الانقسام أو الاختلاف: فالمعنى الحقيقى له أن الشعوب الأوروبية (بسبب تأثرها التاريخى بالحضارة الغربية) كانت الأقرب للواقع وللاعتراف بحقيقة وحجم الإخفاق وصدقاً مع النفس والمستقبل... أما شعوب العالم الثالث... فتصر على الخطأ وتُمعن فى دفن الرؤوس فى الرمال وتجاهل حقائق الأمور وواقع الحال!

وللأسف الشديد، فإن الزمن ـ القريب وليس البعيد ـ سيثبت لكل نظام من نظم العالم الثالث يحتفظ لمجتمعه بالتوجهات الاشتراكية (سياسياواقتصادياً) أن العقوبة (عقوبة اتباع نظام غير فعال ولا مجدى) ستكون عقوبة مضاعفة: عقوبة على اتباع النظام أساساً. . . ثم عقوبة أكبر على عدم الاعتراف بفشله والمكابرة والتمسك بمبادىء لا تؤدى ـ بطبيعة تكوينها ونسيجها وكيميائها ـ إلاّ لفشل خطير وإخفاق كبير.

ومن أَعجب وأَغرب الأمور فى بلدان عديدة من بلدان العالم الثالث ـ اليوم ـ أن تكون معظم الاتجاهات والفرق السياسية منظمة وراء أهدافها (ويشمل ذلك فرق التكنوقراط والبيروقراطيين والاشتراكيين والسلفيين. . . وغيرهم) باستثناء واحد هو تلك القلة من أبناء شعوب العالم الثالث التى أتيح لها فهم وهضم الحضارة الغربية وفعاليات عملها وتقدمها وقواعد وتقنيات اقتصادها وإنتاجها والتى آمنت بأن تقدم غير المتقدمين مرهون بالعمل الجاد والشاق على أسس ومبادىء الذين سبقونا فى التقدم وفى ظل مجتمع تلعب فيه "المنافسة" الدور الفعّال فى تحريك المجتمع. . . وفى ظل "الاحتراف" بمعناه الغربى (Professionalism). . . . فللأسف الشديد فإن المنتمين لتلك الطائفة هم إما أولئك الذين يئسوا من الإصلاح فهاجروا لمجتمعات الغرب المتقدمة (والتى تعرف قدرهم وقدر إمكاناتهم) وأما من بقوا وفقدوا الحماس والفعالية واكتفوا بحياتهم الخاصة بعدما يئسوا من وجود مكان لهم خلف مقعد قيادة المجتمع: رغم كونهم القادرين وحدهم على إنجاز مشروع التقدم والخروج من المأزق الراهن الكبير والتحرك ـ بسرعة وثبات ورؤية بالغة الوضوح ـ تجاه الازدهار المنشود والرفاهية المتوخاه والاستقرار الحقيقى.

(مايو ١٩٩٠)

٥٤

الرعب من التغيير الجذرى

طالما أنعم كاتب هذه السطور النظر وأمعن الفكر فى ظاهرة تقاعسنا - كشعب ومسؤولين - عن إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة. فرغم شيوع الاقتناع باستحالة استمرار الأسس الراهنة لحياتنا على ما هى عليه ورغم وجود اتفاق أو ما يشبه الاتفاق على أن خللاً جسيماً بالحياةِ الاقتصاديةِ المصرية قد استفحل ووجب علاجه بشكل جذرى؛ فإننا لا نصل إلا لحلول وسط تتوخى رضاء أكبر عدد من وجهات النظر. ويسهل أن يستشف المراقب أن تلك الحلول الوسط إنما تتوخى فى معظمِ الأحيان تجنب ردود فعل جذرية وقوية. والنقطة المحورية لهذا المقال هى أن الخوفَ من الحلولِ الجذريةِ استناداً لخوفٍ مماثلٍ - وربما أكبر - من ردودِ فعلٍ جذريةٍ هى أمر لا

يستقيم مع الهدف المنشود: وهو الاستقرار. فالاستقرار المستهدف يتعارض تعارضاً تاماً مع منهج الحلول الوسطِ وفلسفةِ الالتقاءِ فى مفترقِ الطرقِ بين الآراءِ والمذاهبِ والاتجاهاتِ المختلفةِ.

والأمثلة العملية على تلك الروحِ التى تتجنب الحلول الجذرية عديدة:

فرغم الاقتناع بأن الدعم استنزافٌ حقيقى لمواردنا الاقتصادية المتواضعة، فإن معظم التصريحات تدور حول الدعم فيما يشبه المغازلة لا الرفض والنقد. . . .

ورغم الاقتناع بأن القطاع العام فى مسيس الحاجةِ لإجراءين فوريين أولهما: تصفية وحداته الخاسرة وكذلك وحداته التى تربح أرباحاً هامشيه ناهيك عن وحداته التى تمارس أنشطة لا توجد دولة أخرى فى العالم تعهد بمثلها للقطاع العام. ثم تحرير الوحدات الأخرى من أغلال الإدارة وعلى رأسها التشريعات العمالية التى هى مرجع من أهم مراجع شلل الإدارة ونقص فعالياتها.

ورغم اقتناعنا ببلوغ المؤسسة التعليمية حداً مهولاً من الفشل والتناقض والتضارب فإننا نستمر فى تقديمِ الحلولِ التى نعلم مسبقاً أنها مثل وضعِ الكماداتِ على رأس مريضٍ بالسرطانِ يوشك أن يلفظَ أنفاسه الأخيرة.

ورغم الاقتناع الكامل الشامل بحاجتنا إلى نسفِ الإطار القانونى والتشريعى للنظام الزراعى فى مصر ذلك الإطار الذى قصم ظهر الدافع والحافز الفردى، والذى هو فى مجال الزراعة بمثابة المحرك للقاطرة؛ فإننا مشغولون بأحاديث هامشيةٍ عن زراعة عشرات أو مئات الأفدنة بمحاصيل جديدة ضاربين الصفح عن مأساة الزراعة المصرية وهى تشريعات الخمسينات والستينات وما قدمته من إطار لا يستطيع أن يقدم إلا الفشل.

ورغم اقتناعنا بأن تشريعات الإسكان قد فشلت فشلاً مطلقاً وحوّلت الوضع من مطلق الوفرة (قبل صدور تلك التشريعات) إلى مطلق الندرة.

ورغم الاقتناع بأن علاقة الدولة بجيوب التطرف والعنف هى علاقة يجب أن تتبدل

حتى نتمكن من استئصال شجرة التطرف من جذورها ونجنب مصرَ احتمالات مستقبل قد يشبه فى بعض معالمه واقع لبنان الآن.

ويحتار المراقب لواقع أحوالنا فى التعرف على مرجع هذه الظاهرة: ظاهرة الانتهاء لقرارات وحلول وسط. أيرجع ذلك لضعف فى الرؤية أم لتوازن غير صحى بين الآراء والاتجاهات.... أم لأن طبيعة المصريين قد تحولت بسبب نظام حياتنا خلال العقود الأربعة الأخيرة: فأصبحنا أقل قدرة على استحداث تغييرات فى الواقع وأصبحنا مجرد جزء من هذا الواقع: جزء لا يحمل من القدرةِ ما يكفى لتغيير الكل.

(يونية ١٩٩٠)



٥٥

الطبقة الوسطى....انتشار أم انـدثار؟

يعتقد كاتب هذه السطور أن أخطر وأكبر إنجاز سياسى شهدته مجتمعات أوروبا الغربية خلال السنوات العشرين الأخيرة هو اتساع الطبقة الوسطى فى سائر هذه المجتمعات وازدياد قوتها الاقتصادية وتوالى عملية الهجرة الداخلية فيها: من الطبقة الوسطى الدنيا إلى الطبقة الوسطى/ الوسطى ومن هذه الأخيرة إلى الطبقة الوسطى العليا. وقد حدث هذا الإنجاز الخطير والكبير فى كل دول أوروبا الغربية وإن اختلفت معدلات سرعة الإنجاز والتطور. فبينما حدث التطور فى سويسرا والمانيا والنمسا وهولندا ودول الشمال الأوروبى (الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا) بسرعة كبيرة للغاية، بسبب ضعف تأثير الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية على المسيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن نفس التطور قد وقع فى سائر دول

أوروبا الغربية (مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) بشكل أقل سرعة. ومن الغريب ـ للغاية ـ أن يقع التقدم السريع فى الدول التى تعتبر أشد خضوعاً للروح البروتستنتينية (باستثناء بريطانيا فقط) وأن يحدث التحول بدرجة أقل من السرعة فى الدول التى يمكن وصفها بذات الخلفية التاريخية الكاثوليكية ـ ولعل معنى ذلك أن الشعوب التى تتسم حضارتها الدينية بروح أكثر تحرراً تكون أقدر على التطور والتحرر والتقدم والانطلاق من الشعوب التى تتسم حضارتها الدينية بروح تقليدية مع درجة أشد من هيمنة الكهنوت ورجال الدين أى مع درجة أشد من سطوة الثيوقراطية.

ومع ذلك، فإنه حتى فى دائرة الدول التى تحركت بسرعة أقل، فإن عقدى السبعينات والثمانينات قد شهدا تحّول هذه المجتمعات عن التأثر بالأفكار الاشتراكية مع توالى هزيمة الأحزاب ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية فى الانتخابات البرلمانية لهذه الدول. . . وهكذا أصبحت أوروبا الغربية تحكم اليوم بأحزاب تنتمى للفكر الليبرالى سياسياً ولاقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر اقتصادياً واجتماعياً.

وأخيراً، فإن دراسة سوسيولوجيا كل مجتمعات أوروبا الغربية تؤكد ما سلف أن ذكرناه فى مستهل هذا المقال، حيث تدعمت الطبقة الوسطى وانكمشت الطبقة العمالية (بمعناها المعروف فى القاموس الماركسى كطبقة تعمل ولا تملك). . . وفى نفس الوقت توالت الهجرة الداخلية من أسفل إلى أعلى داخل الطبقة الوسطى.

وعندما يطالع المرء كتاباً مثل كتاب الديموقراطية الفرنسية للرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار ديستان ويجده حافلاً بالإحصائيات التى تثبت أن القطاع الأكبر من الفرنسيين والذين كانوا لا يملكون المنازل التى يسكنونها فى أوائل الخمسينات وكذلك لا يملكون العديد من الآلات والسيارات وخلافها. . . قد صاروا ملاكاً لهذه المنازل والأدوات خلال ربع قرن فقط من الزمان. . . . عندما يطالع المرء هذه الإحصائيات، فإن عليه أن يدرك أن معناها الأكبر انكماش واضمحلال الطبقة العمالية (بالمعنى التقليدى المشار إليه آنفاً) وبنفس الدرجة اتساع وتدعيم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة (الوسطى الدنيا ـ الوسطى الوسطى ـ الوسطى العليا).

كذلك تثبت الإحصائيات البريطانية أنه بينما كان أقل من ربع البريطانيين فى أواخر الستينات يملكون منازلهم: فإن أكثر من نصفهم فى أواخر الثمانينات أصبحوا يسكنون فى منازل يملكونها. وهوما يثبت نفس الشىء: فقد تحولت نسبة هائلة من الشعب البريطانى من الطبقة العمالية إلى الطبقة الوسطى. ولدينا من الإحصائيات ما يثبت صواب هذا التحول والتطور فى سائر دول أوروبا الغربية بما فيها المجتمعات التى عرفت فى أوائل السبعينات نشاط الحركات الشيوعية بها مثل إيطاليا وأسبانيا.

وخلاصة القول، أن تقدم الغرب مقترن بتقدم وتثبيت دعائم الطبقة الوسطى وازدياد اتساعها وقوتها الاقتصادية.

أما إذا نظرنا إلى مجتمعات ما يُعرف بالعالم الثالث، فاننا سنجد فى العديد منها عكس هذه الظاهرة: ففى كثير من دول العالم الثالث، أعقب الانقلابات العسكرية بها ما يمكن وصفه بالتدمير المقصود للطبقة الوسطى فى إطار خطة واضحة لتحويل الكثير من أبنائها من (أبناء للطبقة الوسطى) إلى (أبناء للطبقة العاملة). ولا شك عندنا، أن حدوث ذلك فى العديد من دول العالم الثالث لم يقع عشوائياً وإنما كان مقصوداً ومستهدفاً من الحكّام الجدد الذين دلتهم كل الدلائل على أن الطبقة الوسطى هى منتجة الديمقراطية فى كل تجارب التاريخ وأنها بقدر ما تتسع وتقوى وتتدعم بقدر ما يقل السلطان المطلق للحكّام. ولكن الذى خفى على الكثير من هؤلاء الحكام المطلقين، وربما كان أيضاً واضحاً لهم ولكنهم لم يبالوا؛ هو أن تقليص حجم ودور وقوة واتساع الطبقة الوسطى إنما يعنى أيضاً تقلص فرص النجاح والتطور والخلق والإبداع... فالطبقة الوسطى (ولا سيما الطبقة الوسطى/ الوسطى) هى مصنع العبقرية والمواهب وهى الحقل الذى ينتج الموهوبين والمتميزين الخلاقين المبدعين فى سائر النواحى وكافة المجالات، وبدونهم فإن المجتمعات تتحول إلى ما يشبه قطعان العاديين غير القادرين على تحريك المجتمع إلى الأمام... إلى الأفضل..... إلى الأحسن.

ولكن، هل يتأتى أو يتوفر "اطار تطور واتساع وتدعيم الطبقة الوسطى" بقرار اقتصادى أم سياسى؟ . . .

فى يقين كاتب هذه السطور، أن توفير هذا الإطار لا يتأتى إلا بالقرار السياسى الذى يعطى الغلبة والأولوية والمكانة الأكبر للقطاع الخاص . . . فبدون هذا القرار، فإن الطبقة الوسطى تبقى فى حالة انكماش وتراجع تاريخى مستمر.

(يوليو ١٩٩٠)

٥٦

التشريعات العمالية بين النجاح والفشل

هل يمكن تحقيق التقدم الاقتصادى المرجو والازدهار المنشود فى ظل قوانين العمل الحالية؟ . . . .

سؤال كبير يشغل بال كل من يتصدى لمشاكل واقعنا المصرى المعاصر وكل من كان معنياً بالخروج من الأزمة الراهنة؛ وكل من كان مهتماً بتحقيق تقدم اقتصادى حقيقى يكون هو الإطار العام لحل مشاكلنا الاجتماعية العديدة. والسؤال رغم بساطته ورغم بساطة الإجابة الصحيحة سؤال يشبه - فى واقعنا - حقول الألغام فى خطورتها وغموضها . . . وذلك بسبب استحالة التعرض له بالدرس والتحليل والإجابة بمعزل عن "القوالب الأيدولوجية" أو بتعبير أبسط "القوالب المذهبية".

فاليساريون ـ قاطبةً ـ يرون فى تشريعاتنا العمالية الحالية مكاسب للطبقة العاملة لا ينبغى الاقتراب منها ناهيك عن دعوة البعض لنسفها كلية واستبدالها بتشريعات عمالية أخرى تخالفها فى الروح والخلفية والأهداف والفلسفة العامة. فاليساريون يرون فى أية دعوة لمراجعة التشريعات العمالية الراهنة ـ والتى تعود فى مجملها لحقبة الخمسينات والستينات دعوة للانتقاص من مكاسب العمال لصالح أرباب العمل. وهى دعوة غريبة، لأنه ـ فى نطاق القطاع العام ـ لا يوجد "أرباب عمل" بالمعنى الرأسمالى، وإنما هناك "إدارة" هى الأخرى من (العاملين) وليست من (الملاك)... فالملكية هنا للدولة وليست للأفراد. أما فى نطاق القطاع الخاص، فإن "الواقع العملى" أفرز من الحلول ما جعل بوسع "أرباب العمل" الوصول لما يريدون، وإن كان ذلك بطرق ملتوية وغير مباشرة وفى ظل مناخ غير مشجع للإنتاج والإجادة والإتقان.

أما اليمينيون، فإنهم يرون فى تشريعاتنا العمالية الحالية كارثة كبرى تحول بيننا وبين خلق وتوفير مناخ النجاح والارتقاء بالإنتاجية (كيفاً وكماً)؛ كما تحول بيننا وبين الازدهار واللحاق بالأمم الناجحة اقتصادياً.

ولكنْ هناك فريق ثالث؛ هو الفريق الأضعف صوتاً والأقل صخباً فى حياتنا العامة، وهو فريق "المديرين الناجحين" بمعيار العالم المتقدم لا بأى معيار آخر. وهؤلاء لا ينظرون إلى هذه المعضلة من منطلقات أيدولوجية (سواء أكانت يسارية أم يمينية) وإنما ينظرون حولهم فى كل مكان بعالمنا المعاصر ويتساءلون: أى نوع من تشريعات العمل يسود الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المزدهر؛ وأىّ نوع من تشريعات العمل يسود الدول المتأخرة المتخبطة فى ترهات المشاكل الاقتصادية والفشل فى الإنتاج والغارقة فى الديون والمتسمة ـ كنتيجة لكل ذلك ـ بضعف نصيب الفرد (المواطن) من مجمل الناتج القومى؟

وأعضاء هذا الفريق الثالث، بنظرتهم تلك للمعضلة، وبالتالى لسبل علاجها؛ هم أقرب الفرق للنجاح ناهيك عن كونهم أقرب الفرق للموضوعية والعقلانية؛ إذ أنهم لا

يبدأون النظر لهذه المعضلة من منطلقاتٍ وقوالب فكرية محددة سلفاً، كما أنهم لا يستهدفون الوصول لنتائج معينة، وإنما يستهدفون "استقراء الواقع" والخروج بحكم لا يقبل النقض من خلال مقارنة واضحة بين نظم تؤدى بالفعل للنجاح ونظم أخرى تؤدى ـ بالفعل أيضاً ـ للفشل والإخفاق.

فإذا اتبعنا نهج اليساريين؛ فإننا غارقون لا محالة فى طوفان من الكلمات الكبرى والشعارات البراقة؛ مثل "حماية مكاسب العمال" و"مكاسب الاشتراكية" و"حقوق الطبقة العاملة" و"إنجازات النضال العمالى".... إلى آخر هذا البحر الزاخر بالشعارات والعبارات الكبيرة والتى لا تستطيع كلها أن تغمض العيون عن حقائق كبرى فى واقعنا مثل انحطاط الإنتاجية (كيفاً وكماً) وسوء مستوى العمالة وهزال الحرفية والإتقان والإجادة عند عمالنا؛ ناهيك عن تدنى أجورهم ومستوى معيشتهم....

أما إذا اتبعنا نهج اليمين المصرى، والذى لا يرى فى "حقوق العمال" إلاّ انتقاصاً من "حقوق أرباب العمل"؛ فإننا سنسقط أيضاً فى مستنقع "الكلمات الكبرى" والتراشق بالتهم.... ولكننا إذا قمنا بتحليل نوعيات تشريعات العمال فى البلدان المختلفة، فإننا واصلون ـ لا محالة ـ لاكتشاف حقائق لا يمكن إنكارها. فمن المؤكد أن السمة الرئيسية للتشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية هى التحيز للعمال فى مواجهة "الإدارة" أو "أرباب العمل" عند النزاع؛ وكذلك حماية العمال من "الفصل" وجعل "الأجور" و"المكافآت" بمثابة حقوق مقررة لا يجوز للإدارة أو لأرباب العمل تغييرها والانتقاص منها... كذلك فإن هذه التشريعات تغل يد "الإدارة" و"أرباب العمل" عن اتخاذ ما يرونه مناسباً من إجراءات وقرارات فى مواجهة من يعتبرونه غير مناسب أو غير صالح أو غير منتج أو غير متعاون من العمال.

أما التشريعات العمالية فى الدول الغربية الصناعية المتقدمة، فتجعل من العلاقة بين (العامل) و(الإدارة) أو (رب العمل) صورة أخرى من العلاقات العديدة فى المجتمع الخاضعة ـ برمتها ـ لقوانين العرض والطلب والحرية الاقتصادية المطلقة. فإذا كان ذلك

كذلك، بقى أن نتساءل أين توجد وتسود التشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية؟ الواقع الذى لا يقبل الجدل، أن هذه التشريعات توجد فى بلدان مثل دول أوروبا الشرقية وكوبا والجزائر وسوريا والعراق ومصر وكوريا الشمالية . . . والواقع الذى لا يقبل الجدل؛ أن هذه التشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية لا توجد فى دولة واحدة إلا وكانت متسمة بهذه السمات كحدٍ أدنى :

ـ نصيب للفرد (لمواطن) من مجمل الناتج القومى لا يتجاوز ألف وثلثمائة دولار.
ـ دول مدينة بما لا يقل عن عشرين ألف مليون دولار أمريكى كديون خارجية.
ـ دول تتسم بخلل كبير بين "الصادرات" و"الواردات" حيث تفوق قيمة الواردات ـ بكثير ـ قيمة الصادرات.
ـ دول تستورد كميات كبيرة من المنتجات والمصنوعات الأولية.

فما الذى يعنيه هذا كله؟

وما الذى يعنيه ـ فوق كل ذلك ـ أن مستوى دخل ومعيشة العامل وأسرته فى كل دولة من تلك الدول التى تسود فيها تشريعات عمل ذات صبغة يسارية أو اشتراكية هو مستوى أدنى ـ بمراحل ـ من مستوى دخل ومعيشة العامل وأسرته فى الدول الغربية الصناعية المتقدمة.

إن المعنى الكبير لهذه الظاهرة، أن تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية إما أنها سبب هذا الفشل الاقتصادى (وبالتالى الاجتماعى) الكبير لتلك المجتمعات؛ وإما أنها (وإن لم تكن السبب المباشر لهذا الفشل الاقتصادى الكبير) عاجزة عن مواجهة هذا الفشل وتحويله إلى نجاح، بمعنى إما أنها "سبب العلة" وإما أنها عامل لا وزن له ولا دور له فى إصلاح تلك العلة؛ بل الأرجح أنها عامل تكريس للفشل الاقتصادى وسبب لاستمراره واستفحاله.

كذلك ـ من المؤكد ـ أن تشريعات العمل الاشتراكية لا علاقة لها البتة ـ برفاهية العمال والارتفاع بمستوى دخولهم والارتقاء بظروف معيشتهم؛ فإن كل الضمانات التى قدمتها تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية (على كثرتها) لم تنجح فى تحسين مستوى دخول ومعيشة الطبقة العاملة فى أى مكانٍ وفى أى زمانٍ.

ولكن إذا كانت تشريعات العمل الاشتراكية فاشلة كل هذا الفشل ؛ فلماذا يتمسك بها "العمال" فى بلدان عديدة (كلها من بلدان العالم الثالث التى تسمى تأدباً بالدول النامية)؟ . . . . الواقع أننا إذا قسمنا الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث إلى ثلاث طوائف: طائفة القيادات العمالية وطائفة العمال المجيدين وطائفة العمال الفاشلين الذين يعرفون الحقوق دون الواجبات. . . . فإننا سنجد أن أفراد الطائفتين الأولى والثالثة هم فقط المدافعون ـ باستماتة ـ عن بقاء تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية. . . . أما الطائفة الأولى، فلأسباب لا تخفى على أحد، وهى ذاتها أسباب تميز القادة الحزبيين لسنوات طوال فى المجتمعات الاشتراكية (مثل الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا) قبل طوفان جورباتشوف: طوفان انهيار الصرح الاشتراكى وسقوط الفكر اليسارى على أرض الإخفاق والفشل والإفلاس الاقتصادى والاحتياج الشديد لمعونات وإمدادات وعطاء الغرب المتقدم المزدهر.

وأما الطائفة الثالثة (طائفة العمال الفاشلين الذين يعرفون الحقوق دون الواجبات)؛ فإن تمسك أفرادها ببقاء تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية هو أمر مفهوم للكافة؛ فهذه التشريعات هى التى تسوغ بقاءهم وبقاء وجودهم القائم على العديد من الحقوق والقليل من الواجبات. . . . فبدون هذه التشريعات يكون هؤلاء فى أسوأ الأوضاع. وخلاصة القول ـ فى هذا الصدد ـ أن علينا أن ننظر حولنا ونراقب العالم ونهجر كل النظم والفلسفات والمبادىء والدعاوى التى أدت بأصحابها وبمجتمعاتها إلى الفشل والتأخر والفقر والإفلاس، وألاّ نعطى أذناً لرجال الحرس القديم الذين سيقولون لنا: إن العيب لم يكن فى النظرية وإنما فى التطبيق! . . . لأن جوابنا يجب ـ عندئذـ أن يكون أن التطبيق الناجح لأفكار متنازع بشأنها أجدى وأنفع من التطبيق الفاشل لأفكار يظن البعض أنها سليمة فى جوهرها. . . وما السياسة ـ فى الواقع ـ إلا فن إدارة الأحداث والمواقف وليست فن الكلام والشعارات. . . لا سيما فى ظل عالم لا يعرف للنجاح أى معنى إلا المعنى الاقتصادى ـ وهو محق فى ذلك بلا حدود.

(سبتمبر ١٩٩٠)



٥٧

آلام القاهرة بين طفرة التمدن وانعدام التخطيط

تئن القاهرة ـ كواحدةٍ من أكبر مدن العالم ـ من آلام العديد من المشاكل والأمراض التى قد تبدو للناظر وكأن كلاً منها مرض قائم بذاته وله أسبابه وبالتالى يجوز علاجه منفرداً عن سواه. والحق أن تلك الأمراض العديدة هى محض أعراض لعددٍ قليلٍ للغايةِ من المشاكل والمسببات؛ ولكن نظراً لضخامةِ واتساعِ الصورة ونظراً للكثافة السكانية العالية للمدينة ونظراً لكون موجات الحياة فى مدينة عملاقة كالقاهرة هى بطبيعتها موجات عالية متلاطمة فإن العينَ غير الدقيقة كثيراً ما تخلط بين الأعراض والأمراض. أما الواقف على دقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تاريخ تطور مدينة القاهرة خلال نصف القرن الأخير فإنه لن يجد صعوبة فى أن يصفَ حال

القاهرة الراهنة كمثالٍ مجسمٍ دقيقٍ لواحدة من أكبر حالات التمدن المبتسر والسريع والذى لم يمر بالمراحل الطبيعية للتمدن مع انعدام ـ لا مثيل له ـ للتخطيط .

فمنذ أربعين سنة كانت القاهرة إحدى العواصم الكبرى ؛ ولكنها كانت فى نفس الوقت ذات تعداد معقول (نحو مليونى نسمة) وكانت مرافقها التى صممت لخدمة عددٍ من السكان لا ينبغى أن يتجاوز هذا الرقم قادرة على الوفاء بالاحتياجات وإن بدت وكأنها بلغت أقصى حد لإمكاناتها . أما قاهرة اليوم، فمدينة عصفت بها رياحُ التمدن السريع الذى استشرى واستفحل فى غيبةِ التخطيط السليمِ وفى ظل وافدين لا ينتمون حضارياً لإطار الحياةِ فى مدينةٍ كالقاهرة . أما المصدر الأول لتلك الطائفة الكثيفة من المشاكلِ والمشاغلِ فهو كما أوردت آنفاً أن نمو القاهرة السكانى لم يصاحبه (أو بالأحرى لم يسبقه) نمو تخطيطى . وهكذا فإن المدينة التى كانت مزدحمة بمليونين من البشرِ وجدت نفسها مرغمة على استيعاب ما لا يقل عن عشرة ملايين فوقهم يستعملون نفس المرافق ويسيرون فى نفس الطرق وفوق نفس الجسور ويذهب أبناؤهم لنفس المدارس ويتعاملون مع نفس الأماكن والمواقع فى ظل غيبةٍ كاملة للتخطيط المصاحب ناهيك عن التخطيط السابق . ولا شك أن تعاملاً أفضل قد لوحظ فى السنوات الأخيرة مع ذلك الجانب من جوانب المشكلة الأساسية وإن كان تعاملاً يعيبه أنه لا ينطلق من رؤية شمولية متكاملة لحقيقة المرض وهوية العلاج .

أما المصدر الثانى لتلك الحالة القاهرية المستعصية وهو المصدر الأشد خطورة والأصعب علاجاً فيكمن فى أن فلولَ الوافدين والتى بلغت نيفاً وعشرة ملايين واحداً جديداً كانوا فى معظمهم يمثلون نموذجاً حضارياً جدُّ مختلف عن النموذج الذى كان يسكن القاهرة من قبل . فخلال عقدين ليس إلا من الزمن شهدت القاهرة هجرة ملايين من الوافدين الجدد إليها كانوا بالأمس القريب أبناء قرى بسيطة بدائية ذات حظ شديد التواضع من التمدن فى إطار زراعى أقرب ما يكون لإطار القرون الوسطى فإذا بهم وكأنهم قد ألقى بهم فى قلب مدينة واسعة عصرية تموج بالحركة . أما هؤلاء الوافدون

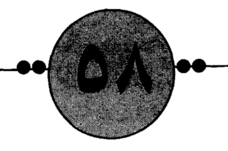
وإن حاولوا على السطح أن ينتموا للنموذج الحضارى القاهرى إلا أنهم ظلوا يحملون فى طيات أنفسهم ومن وراء كل مسلك من سلوكهم النموذج الحضارى للقرون الوسطى الذى أتوا به للقاهرة يحملونه فى دمائهم فكل فلاح بسيط جاء للقاهرة ومعه جيش من القيم القروية: فإحساس الفرد منهم بالآخرين وبحقوقه وموقفه من الشعور بالوقت وقواعد المرور فى الطريق وبعض الحريات مثل حرية الاستماع إلى المذياع... كل تلك القيم تختلف ما بين القرية المنتمية للقرون الوسطى وبين المدينة التى تحاول الانتماء للقرن العشرين وتكون نتيجة الصراع هى تلك الخلطة الغريبة بين قيم القرى البدائية وأساليب الحياة فى المدينة العصرية. ثم يأتى دور الدولة غيرُ الفعال فى تطبيق القوانين وإلزام الناس بالنظم مع موجات المشاكل الاقتصادية لتجعل الصورة غايةً فى الغرابةِ: أما المدينة فتبدو وكأنها من مدن القرن العشرين.... وأما الأفراد فمعظمهم يحمل فى نفسه قيماً ولّت ويعيش فى المدينة بنفس أساليب حياته فى القرى البدائية... وأما الدولة فبينها وبين الإدارة المتسمة بالكفاءة فى إدارة الموقفِ أميال وأميال.

ورغم أن الصورة تبدو بالغة التعقيد، ورغم ميل الغالبية العظمى للاعتقاد باستحالة بلوغ التغيير المنشود وبأن العلاج الكامل الشامل أيضاً مستحيل؛ فإن الواقع أن الخروج من أزمة هذه المدينة ممكن وميسور للغاية إذا توفر الاقتناع الكامل بأن حلول الترقيع لا تفيد وإذا توفر ـ أيضاً ـ الإيمان بلزومية وجدوى وفعالية الحلول الجذرية والتى أصبحت طبيعتنا المصرية الراهنة تخشاها وتأباها. وعلى سبيل المثال فإن تنظيم المرور فى مدينةٍ كالقاهرة وإن كان يبدو أمراً أدنى ما يكون للاستحالةِ إلا أنه فى واقع الأمر ممكن بشكلٍ مطلقٍ إذا توافر فكر غير تقليدى يقوم على أساس إلزام الكافة بآداب المرور فى الدولِ الغربيةِ مع إصرار مطلق على عدم التجاوب مع مئات العادات السيئة التى شاعت فى حياتنا المرورية خلال السنوات الماضية وفى المقابل فإن كل الحلول التى لا تقوم على أساس جذرى من رفضِ ما هو سائد فإنها غير قمينة بتحقيق الهدف المرجو.

وإذا كان وفود ملايين المصريين من القرى بتراثهم الذى ينتمى للقرون الوسطى هو

أكبر أسباب مأساة الطرق المصرية وما يشيع فيها من قيمٍ عتيقة وبدائية؛ فإن الزعم بأن التطور المطلوب يحتاج لمئات السنين هو زعم خاطىء فإن فرض القانون بالقوةِ المطلقةِ المتسمةِ بالصرامةِ والنزاهةِ والحيدةِ والعدالةِ كفيلٌ بإرغام الناس فى المرحلة الأولى على اتباع القانون كما أنه كفيلٌ فى مرحلة تالية بتحويل الإذعان إلى إيمانٍ واقتناعٍ بجدوى النظام ـ ولكن قولاً كهذا يصبح عديم المعنى والمغزى والفحوى إذا انعدمت القدوة الصالحة.

(أغسطس ١٩٩٠)



ما بين حربىْ (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

لـــم ينتصف نهار يوم الاثنين الخامس من يونيه ١٩٦٧ إلا ومصر قد انكسر جيشها أسوأ انكسار عرفته فى تاريخها القديم والحديث على السواء. . . ومع انكسار الجيش انكسرت نفوس وآمال واعترى الملايين من العقول والصدور حزن أسود هائل؛ وعرف المصريون وجعاً وألماً وهواناً لم يعرفوه من قبل، وانخفضت رؤوس وهامات، وخيم فوق مصر أسى شديد، وتحول النور إلى ظلام، والأمل إلى يأس، والفخر إلى عار . . . وانطلق آلاف المصريين مهاجرين بأنفسهم وجراحهم وهزيمة هذه الأنفس إلى شتى بقاع الأرض. . .

وعلى كثرة ما كتب الكتابُ والشعراءُ عن ذلك الشعور المرير بالهزيمةِ والعارِ والهوانِ وامتلاء الجرح بالملح والفم بالماء (كما كانت العربُ

تقول)، فإن أحداً لم يعبر عن ذلك بمثل ما عبر به الشاعر الراحل أمل دنقل عندما تساءل عن كيفية تنفسنا للنسمة التى تأتى من الشرق ـ مارة بمخيمات الأعداء فى سيناء ـ دون أن تحترق الرئة!

وفى يوم السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣ يعرف المصريون ـ ويشهد العالمُ كله على ذلك ـ شعوراً مناقضاً لشعورهم يوم انكسار جيشهم وهوان شأنهم وضياع حلمهم : يوم الخامس من يونيه ١٩٦٧ . فنفس الأبناء (ومن نفس الجيل) الذين فروا منسحبين فى فيافى سيناء يوم الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ . . . وقوات إسرائيل تحصدهم ـ بالآلاف ـ وهم يولون الأدبار. . . وقد انفرط عقدهم وعقد قيادتهم. . . هم هم نفس الأبناء (وبعد ست سنوات فقط) الذين يفاجئون إسرائيل المتحصنة وراء حدود آمنة صنعتها بأيديها (خط بارليف) من وراء حدود أخرى أشد توفيراً للأمن (قناة السويس) فيبادرونها بالهجوم الذى أحسن الإعداد له كما أحسن تنفيذه. . . فى ظل قيادة تعى ما تفعل . . . وفى ظل روح قتالية شهد العالم بروعتها . . .

ورغم أن الفارق بين اليومين هو ذات الفارق بين الذل والكرامة. . . بين المهانة والعزة. . . بين الهزيمة والنصر. . . بين العار والفخر. . . بين سواد الليل ونور النهار. . . فإن آلاف المصريين المعاصرين لا يخجلون من التماس العذر لفضيحة الخامس من يونيه. . . وكيل التهم لفخر السادس من أكتوبر. بل إن كاتب هذه السطور لا يغالى إذ يقول : إن البعض منا يُفضل الخامس من يونيه عن السادس من أكتوبر!

ولا شك عندنا أن ما حدث يوم الخامس من يونيه كفيل فى أية أمة تسود فيها الديموقراطية. . . . وينتشر فيها نور العلم (لا ظلام الأمية). . . بأن يجعل صفحة رجال هذا اليوم سوداء من غير بصيص نورٍ من أى شكلٍ و من أى نوعٍ من الأشكال والأنواع. . . . ولا شك عندنا أن الأمم الناضجة هى التى لا تنغمس فى الحديث عن الملابسات والنوايا والظروف. . . ولا تعرف معياراً لتقييم من انتدبتهم لخدمتها من

الرجال القادة والزعماء غير (معيار النتيجة). فأياً كانت نوايا وملابسات بنيتو موسولينى أو هتلر. . . فإن شعبيهما لايذكران لهما إلا أنهما ضيعا بلديهما. . . *وانتهت* مسيرتهما بالهزيمة النكراء. . . وأياً كانت نوايا وملابسات ونستون تشرشل وإيزنهاور وجوزيف ستالين. . . . فإن شعوبهم لا ولن تذكر لهم إلا أنهم ـ فى النهاية ـ حاربوا وانتصروا. . . والتاريخ لا يذكر لنا شعباً التمس من الأعذار لقائده الذى بلغ بنفسه وبهم أبعد حدود الهزيمة والخسران والهوان كما يفعل بعضنا عندما يحاول أن يصور هزيمة الخامس من يونيه ١٩٦٧ وكأنها قضاء مبرم أو نتيجة حتمية لا لفشل سياسة قادة مصر يومئذ وإنما هى نتيجة حتمية لتآمر القوى العالمية المناهضة لقيادة مصر يومذاك!

وهو أمر مؤسف كل الأسف ـ فالعار كل العار والهزيمة كل الهزيمة والفشل كل الفشل هى الأوصاف الحقيقية لخزى ذلك اليوم الخامس من يونيه ١٩٦٧ . . . والفخر كل الفخر. . . والنصر كل النصر. . . والنجاح كل النجاح. . . هى الأوصاف الحقيقية لقرار العبور ومنفذى هذا القرار الذين أخرجوا النفس المصرية (ليس فقط أمام العالم وإنما أمام ذاتها) من بؤرة الذل والعجز والخزى إلى أرض الكرامة والقدرة. . . فسلام على أرواح من راحوا فى حرب كانوا هم أشرف ما فيها، لأنهم لم يشاركوا فى فضيحة تسبيب هذا اليوم الأسود. . . وسلام على من أعد ليوم العبور واتخذ قراره. . . وقاد رجاله. . . وسلام على من شاركوه تلك الملحمة: ممن عاشوا منتصرين. . . أو استشهدوا مكرمين. . .

ودعاء لله أن ينجى مصر من عقول وأيدى تلك العصابة التى تحكمت فى أمورها حتى كلل عهدها بيوم الخزى الأكبر. . . ولا يزال بعض منهم يحاول أن ينال اقتناعاً باعطائهم فرصة أخرى ليجربوا نمطهم فى الحكم!. . . أو بالأحرى نمطهم فى الفشل والهزيمة والخسران والذل العظيم والهوان.

(يونيه ١٩٩٠)



٥٩

خطاب مفتوح لقوى المعارضة فى مصر

السـادة الأفاضل رؤساء وقادة أحزاب المعارضة فى مصرَ:

لا شك ـ عند كاتب هذه السطور ـ أنكم جميعاً تشتركون فى توخى غدٍ أفضل لمصرَ وكل المصريين. . . ولا شك ـ عند كاتب هذه السطور ـ أيضاً أنكم لا تقبلوا لمصرَ أن تستمر أوضاعها طويلاً على ما هى عليه الآن، ناهيك عن تدهورها واتجاه سفينة حياتنا العامة ـ بفعل رياح وعواصف وأمواج المشاكل العديدة التى تزخر بها حياتنا ـ صوب صخور الفشل التى هى جديرة بتحطيم الآمال الكبار لكل المصريين فى غدٍ أفضل ومستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً.

وانطلاقاً من ذلك اليقين، فإن كاتبَ هذه السطور (والذى يعترف

بحقكم الكامل فى الاختلاف والمعارضة) يتطلع إلى قاعدة من الاتفاق الرئيسى حول أساسياتٍ لابد وأن يكون الاختلاف بشأنها بداية مستقبل غير آمن . . .

فمن جهةٍ أولى ؛ فإن من اللازم والمحتم أن نتفق جميعاً ونقر بأننا نريد لمصرَ أن تنمو وتستمر وتستقر كدولةٍ عصريةٍ يحكمها (العلمُ) و(الديموقراطية) لا (الجهل) و(الثيوقراطية). ويتفرع من وجوب إيماننا جميعاً بهذه المسألة ، أن نكون صفاً واحداً فى مواجهة التطرف الدينى والدعوات السلفية والأصوات التى تدعو للسباحةِ ضد تيار الزمنِ والعلمِ والتقدمِ والحضارةِ. وهذا الاتجاه لا يجب أن يُفهم ـ قط ـ أنه اتجاه لتفريغ صدورنا من الإيمان بالله وبالإسلام (للمسلمين) وبالمسيحية (للأقباط) . . . فالإيمان بالله والدين لا يجوز أن يكون ـ إلا فى ظل عقولٍ مظلمةٍ ونفوسٍ شائهةٍ ـ نقيضُ (العلم) و(الديموقراطية) و(الاحترام المطلق) لحريات وحرمات وديانات الآخرين . . . لا من باب "التسامح" و"العفو"، ولكن من باب الحضارة والإنسانية والدين السليم .

وانطلاقاً من إيماننا كافة بهذه المسألة ، فإن علينا جميعاً أن نقول ـ وبصوت واحد ـ للحكومة : إننا نؤيدك كل التأييد بل وندعوك لوضعِ حدٍّ بالغِ الحسمِ والردعِ والمنع لمحاولات تلك الثلة الآثمة (ذات العقول المظلمة والعقول الغائمة) والتى لا يمكن أن تكون لأفعالها نتائج إلا تلك النتائج التى شاعت على أرض إيران ولبنان خلال العقدين الأخيرين من الزمان .

ومن جهةٍ ثانيةٍ ؛ فإن من اللازم والمحتم أن نتفق جميعاً ونقر بأن أساليبنا فى التحاور السياسى والاختلاف فى الرأى منذ بدء التجربة الديموقراطية الحالية خلال النصف الثانى من السبعينات كانت أساليب تتسم فى كثير من الأحيان بالدموية والهمجية وأقصى درجات الانفعال مع مسحة قبلية لا تخطئهاَ عين المراقب الخبير بالجذور القبلية لمعظم المجتمعات العربية . . . لا سيما مع غياب الحريات واختفاء الديموقراطيات لسنوات وسنوات . لا شك أن من حق البعض أن يقول ، إن ذلك كان طبيعياً بالنسبةِ

لمن لم يتمرسوا على الحريات والديموقراطية، ومن عاشوا طويلاً فى ظلال شجرة الحكم الشمولى الأوتوقراطى حيث (الحاكم) سلطان مطلق لا يشاركه أحد فى الحكم أو فى الحكم على الحكم! ولكن من الطبيعى أيضاً أن يقف عدد من العقلاء ليقولوا: كفانا مراهقة سياسية، ولنبدأ جميعاً مرحلة أخرى من احترام الغير والبعد عن التراشق والطعن بالتهم وإلقاء القول على عواهنه ودمغ الآخرين بالخيانة والعمالة والانحراف... فى وقت يجب أن يكون أقصى ما يحق لنا أن نتهم الآخرين به هو (الخطأ) لا أكثر ولا أقل. والدعوة هنا لمن عرفوا فى تاريخنا الحديث باسم (حزب الصخب) ليشارك فى تصحيح المسيرة والحيلولة دون استمرار بعضنا فى الحوار المتدنى العامر باتهامات العمالة والخيانة... إلى آخر القاموس الشهير الذى طالما وجد أسواقاً واسعة له فى إذاعات مصر والعديد من البلدان العربية خلال السنوات الثلاثين الماضية.

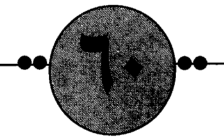
ومن جهةٍ ثالثةٍ، فإن علينا جميعاً أن نتخلى عن عمليات التهييج الشعبى والإثارة بهدف الوصول بالمجتمع لدرجةِ الغليان وذلك كلما همت الحكومة باتخاذ إجراء (قد تراه المعارضة خاطئاً - وهذا حقها)... فإن مصر لا تتحمل هياجاً شعبياً أو فورة إثارة من أى نوع من الأنواع.

ومن جهةٍ رابعةٍ، فإن على قوى المعارضة أن تراجع أسلوبها فى الحكم على الماضى القريب، وبالذات على شخصياتنا العامة قبيل سنة ١٩٥٢ وإبان حقبتى الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر وأنور السادات... فإن الإمعان فى حملات الهجوم الشخصى العنيف على معظم رجال تلك السنوات لن تكون له نتيجة أسوأ من فقدان الأجيال الناشئة (كل الثقة) فى (كل أحد) وضياع (القدوة) وغياب الإحساس الحقيقى بالوطنية والمصرية. ويكفى أن يراجع المراقب ما نشرته صحف المعارضة - بكل اتجاهاتها - عن الزعيم الراحل العظيم أنور السادات (منذ رحيله فى أكتوبر ١٩٨١) ليدرك المرء بشاعة هذه الروح الهدامة وما يمكن أن يكون لها من وخيم العواقب على عقول ونفوس وقلوب الناشئة من المصريين. فأياً كان رأى الإنسان فى أنور السادات

ومعظم قراراته، فإنه لا يحق لمصرى حقيقى أن يذكره ـ بخير أو بسوء ـ إلا بعد الإقرار بعملقة قراره خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعملقة قراره إنهاء قسط كبير من دور الدولة البوليسية . . . كذلك من سوء الطالع ألاّ يذكر له البعض تحرير سيناء ـ بالحرب والمفاوضات ـ . . . . كما سوف ينبغى علينا ـ بنفس الروح ـ أن نذكر لحسنى مبارك تحريره لما بقى محتلاً من التراب الوطنى بالمفاوضات الناجحة .

فإذا اتفقنا على تلك المحاور الكبرى كان من حقنا ـ المشروع كل المشروعية ـ أن نختلف حول آلاف الأمور والمسائل والمواضيع، دون أن يخرجنا الاختلاف من دائرة التحضر . . . ودون أن يكون من شأنه أن يدفعنا للهاوية .

(مايو ١٩٩٠)



التحول المصيرى

(تصور كلى " ماكرو " لمشكلات الواقع المصرى وآلية حلها)

١ ـ الجميع متفقون: لابد من التغيير:

يتفق معظمُ المصريين اليوم حول حتميةِ إحداثِ تغيرٍ جوهرى فى حياةِ مصرَ العامة بهدفِ الارتقاءِ بالمستوى العام لمعيشةِ الشعبِ المصرى. وتترجم معظم المناقشاتِ التى تدور بين المصريين، سواء من المشتغلين بالحياةِ العامةِ أو من غيرهم، هذا الاتفاق بين الأغلبية العظمى حول ضرورةِ وحتميةِ التغييرِ.

وإذا تأملنا هذا "الاتفاقَ العام" ونظرنا إليه نظرةً متأنيةً فاحصةً محللةً؛ لوجدنا أنه يختلف عن نظيرِه منذ عشرين سنة وكذلك عن نظيرِه منذ عشرِ سنواتٍ. فمنذ عشرين سنة، كان تفكيُرنا العام محكوماً بالقضيةِ الوطنيةِ الأساسية وهى معالجة آثار الهزيمة الأليمة

التى وقعت صبيحة يوم الخامس من يونيه ١٩٦٧ واستردادِ الترابِ الوطنى الذى استولت إسرائيل عليه إثر هزيمتنا العسكرية فى حربِ الأيامِ الستة. أما منذ عشر سنواتٍ، فقد كان أثرُ مقولاتِ الماضى لا يزال قوياً ومهيمناً على تفكيرنا العام، كما كانت الظروفُ والأوضاعُ الدولية تسمح باستمرارِ تفكيرِنا العام متأثراً بمقولاتِ الماضى وأعنى بالتحديدِ مقولات الخمسيناتِ والستيناتِ.

أما اليومُ، فإن نضجَنا الداخلى من جهةٍ أولى وظروفَ العالمِ الخارجى من جهةٍ ثانية قد جعلا تفكيرنا العام مختلفاً كل الاختلاف: فقد أصبح واضحاً جلياً أمام عيون معظمنا أن مقولاتِ الماضى لم تحقق الأهداف المرجوة... وإنه لا مصر الستينات ولا مصر السبعينات قد حققت لأبناءِ هذا الوطنِ ما كانوا ولايزالون ينشدونه من أهدافٍ وغاياتٍ. أما ظروفُ وحقائق ومتغيّرات العالم الخارجى، فهى بدورها جد مختلفة: فقد تهاوت قلاعُ الاشتراكية وأصبح واضحاً للكافة أن محاولاتِ بلوغِ مجتمعاتِ الرفاهية والعدالةِ الإجتماعيةِ والوفرةِ والرخاءِ عن طريق الأفكارِ الاشتراكيةِ (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) قد باءت بفشلٍ - عمليٍّ - كاملٍ. وهكذا، أصبح من الطبيعى أن ينضج فكرنا العام - بفعل هذين العاملين الأساسيين - وتصبح الرغبةُ المشتركة فى التغييرِ متسمةً - فى الغالب الأعم - بالخصائص الرئيسية التالية:

- التغيير المنشود هو تغيير بالوسائلِ الإصلاحية التدرجية وليس بالسبلِ الثوريةِ الانقلابية؛ حيث أصبح من الواضح لقطاع كبير من المصريين أن تجربةَ شعوبِ العالمِ خلال السنوات الخمسين الأخيرة تؤكد أن "المنهج الثورى الانقلابى" لم يحقق الغايات والأهداف التى كانت مرجوة من ورائه؛ وأن أكبر جرائره كانت ولا تزال أن سلطةَ قيادة الحياة العامة قد آلت لمن هم ليسوا أكثر أبناء أوطانهم جدارةً بالقيادةِ لسببٍ غاية فى البساطةِ هو افتقارهم للكفاءةِ والرؤيةِ والقدراتِ اللازم توفرها فى القيادةِ التى بوسعها تحكم العالمَ خلال قرن ونصف القرن من الزمان حتى سنة ١٩٩٠.

- أن التغييرَ المنشود يستهدف - أول ما يستهدف - تحقيقَ النجاحِ الاقتصادى، بمعنى كفالةِ جوٍّ عامٍّ يسمح لآلاتِ (وآليات) اقتصادِ المجتمعِ بالدورانِ والإنتاجِ.

نحن إذن لا نكتفى بأن نقول بأن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورةِ التغييرِ،

ولكننانعتقد أن معظم المصريين - باستثناءِ طوائفِ وفئاتٍ قليلة ولكنها بالغة الخطورة - يعنون اليوم بالتغيير: الإصلاح لا الثورة... البحث عملياً لا مذهبياً عن سبلٍ للإصلاحِ.... وبالتحديد الإصلاح الاقتصادى وما لا يمكن إغفاله من إصلاحٍ سياسى يستلزمه الإصلاحُ الاقتصادى.

٢- نظرة شاملة لعالم اليوم.

ولكن إذا كانت الأغلبية متفقة حول ضرورةٍ وحتميةٍ ولزوميةِ التغيير، فهل هم - بنفسِ الدرجةِ - على اتفاقٍ مماثلٍ بشأنِ طبيعةِ أو توجهاتِ التغيير؟

أغلب الظن أن الإجابةَ عن هذا السؤالِ تحتم إلقاء نظرةٍ شاملةٍ على عالمِ اليوم وقبل الانتقال إلى البدائل المختلفة للتغييرِ المنشودِ محلياً.

وفى هذا، فإن المراقبَ لأحوالِ العالمِ اليوم لا يملك إلا أن يلاحظ أنها مختلفةٌ كل الاختلافِ عن أحوالِ العالمِ خلال السنواتِ العشرين التى تلت نهاية الحربِ العالميةِ الثانيةِ.

- فالعالمُ الآن لا يشهد وجودَ قوتين عظميين، بل قوة عظمى واحدة هى المجموعة الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولاياتُ المتحدة الأمريكية.

- والعالم الآن لا يعرف الانقسامَ إلى تيارين متعاركين أو متنافسين. فالكتلة الشرقية بقيادةِ ما كان يُعرف بالاتحادِ السوفيتى - أفلست اقتصادياً إفلاساً كاملاً أدى لسقوطِ الأيدولوجية التى كانت تستند عليها تلك الكتلةُ سقوطاً مروعاً.

- والعالم الآن لا يعرف حرباً باردة ولا حتى ضرورة لوجودِ كتلةٍ تسمى نفسها بكتلةِ عدمِ الإنحيازِ.

- والعالم الآن لا يعرف للنجاحِ الاقتصادى والازدهارِ والرقى والرفاهيةِ إلا أسلوباً واحداً لا غير.

- والعالم الآن يعرف جيداً وبكل الوضوح - المؤلم أحياناً - أن موازينَ القوى العسكرية اليوم ليست كموازين القوى العسكرية فى الماضى. فالقوى العظمى فى جانبٍ واحدٍ لا تقابلهَا ولا تماثلها ولا تضاهيها قوى أخرى ولو بدرجةٍ أقل أو أصغر.

ـ والعالم اليوم أكثر إدراكاً لحقيقةِ أن التقدمَ والخروجَ من الأزماتِ الاقتصادية إنما هو أمرٌ مرهونٌ بدرجةِ قدرةِ المجتمعات ذات المشاكل على بعثِ روحِ المشروعِ الخاص وديناميكياته بين أبنائها؛ دون وجود بديلٍ آخر متاح.

وهكذا، فإن البشريةَ تودع القرنَ العشرين وقد أصبحت الحقائقُ والمسلماتُ جد مختلفة عما شاع وذاع خلال السنواتِ العشرين التى أعقبت نهايةِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ.

وصورةٌ هذه هى معالمها، لا تترك المتأملَ يواجه صعوباتٍ كبيرة فى الاختيارِ:

فالتوجهُ الاشتراكى ـ بكل وشتى صوره وأشكاله ـ قد تراجع حتى دخل متحفَ الأفكارِ وصار "تاريخاً" لا "واقعاً".

أما الخياران الباقيان، فهما إما "التيه والضياع" فى وديانِ التخبطِ، وإما العمل بآليات الواقع الجديد، ولكنها آليات تتصل بالاقتصادِ الحرِّ وديناميكياته وبالحرياتِ العامةِ والديموقراطية.

ويعتقد الكثير من المهتمين بشئونِ العالمِ الثالثِ ومسائل التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ أن دولَ العالمِ الثالثِ سوف تختلف وتتباين أوضاعُها بعد عشرين سنةٍ من الآن بحسب درجةِ سرعةِ استفاقتها وتحققها من حتميةِ اتباعِ هذا النهج. فالذين سيسرعون فى الحركةِ، ستكون لهم فرصةً أكبر فى التقدمِ والازدهارِ. أما الذين سيستمر ترددُهم فإنهم إما سيتأخرون كثيراً وإما ستطحنهم المشاكلُ طحناً إذا كان حجم المشاكل متفاقماً لدرجة أن يصبح الزمنُ عاملَ مضاعفة لحجمِ هذه المشاكلَ مما يؤدى ـ فى ظلِّ الترددِ وعدمِ الإقدامِ على الحركةِ السريعةِ فى الاتجاه الصحيح - لمشاكلٍ اجتماعية لا تحصى. ومن الضرورى للغاية أن تستفيد بعضُ الشعوبِ ـ ومصر من أبرزها ـ بالقيمة الجيوبوليتيكية لموقعها. فبعضُ الدولِ تحظى بقيمةٍ جيوبوليتيكية يمكن استثمارها فى ظلِّ مناخِ عالمِ اليومِ الجديدِ أفضل الاستثمار بهدفِ إسراعِ عمليةِ التطويرِ والخروجِ من أتون الأزمة لدرجةٍ من الانفراجِ والتحسنِ.

٣ـ من الذى يتحتم تغيره:
الإنسان أم المجتمع؟

يختلف الذين أَثرت أفكارُ ماركس على بنيتهم الفكرية ونظرتهم الاجتماعية اختلافاً كبيراً عمن نما فكرُهم فى ظلِّ المنظومةِ الفكريةِ الغربية التى شاعت وذاعت فى بلدانِ الديموقراطيات الغربية؛ وأعنى هنا الاختلاف حول "الفرد" و"المجتمع". فبينما يطمس المتأثرون بأفكارِ ماركس أو بأى فكرٍ اشتراكى دورَ وأهميةَ الفردِ ويعظمون دورَ وأهمية المجتمعِ نجد أن معظمَ مفكرى مجتمعاتِ الديموقراطيات الغربية ـ على النقيض ـ يعلون ويعظمون دور وأهمية الفردِ.

ودون الدخول فى جدلٍ طويلٍ حول هذه الجزئية، فإنه من الواضح أن أحداثَ وتطورات العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة، قد جاءت مناصرة لأولئك الذين يعلون ويعظمون دور وأهمية الفرد.

وخلاصةُ القضية، أن الاشتراكيين يؤمنون بالمجتمع (ككلٍّ) والانطلاق فى كل النظمِ من الاعتقادِ بوجودِ شىءٍ وكأنه كائن قائم بذاته اسمه المجتمع، على نظام الحكم والنظام الاقتصادى أن يخدمه فى المقامِ الأولِ والأكبرِ. أما الليبراليون فيؤمنون بأنه فى الحقيقة لا يوجد شىءٌ قائمٌ بذاته اسمه "المجتمع" وإنما هناك أفراد ومواطنون من مجموعهم ومجملهم يوجد ما نطلق عليه المجتمع؛ ونحن ممن يسلمون بأن الكينونةَ الوحيدةَ الحقيقيةَ هى كينونة الأفراد لا المجتمع؛ وأن المجتمع الصالح هو مجرد تجميع لأفرادٍ أو مواطنين صالحين ناجحين، وبالمثل فإن المجتمعَ الفاشل العامر بالمشاكل والمعاناة هو مجرد تجميع لأفرادٍ أو مواطنين فاشلين مترعين بالمشاكلِ والمعاناةِ وعدم القدرة ـ بسبب الطريقة التى تدار بها الحياة العامة ـ على العملِ والإنتاجِ والإبداعِ والإتقانِ.

وفى ظل مجتمعاتِ الديموقراطياتِ الغربية، فإن البنياتِ الفكرية والنظمَ الكبرى كالديموقراطية وحقوق الإنسان ومبدأ الشرعية وما ينبثق عن هذه البنيات الفكرية والنظم الكبرى من روافدَ شتى، كل ذلك إنما يتوخى أو يستهدف صالح المواطن

الفرد. وعلى خلاف النظم الاشتراكية، فإن فكرَ (ونظمَ) الدول الديموقراطية يتوخى أن يبدأ بالفردِ وأن ينتهى بالفردِ وللفردِ.

وعلى ضوءِ هذا التنظير المبسطِ للغايةِ، فإن التغييرَ المتوخى لتحقيق التطوير والرقى المنشود هو تغيير يدور حول الأفراد والمواطنين وداخلهم قبل أن يدور حول المجتمع. بل إن كاتبَ هذه السطور ليذهب بعيداً ويعتبر المجتمع مجرد تعبير ـ لغوى ـ للدلالة على متوسطِ حالِ الأفرادِ والشائع بينهم من أحوالٍ وأفكارٍ وقيَمٍ وتوجهاتٍ.

ويعتقد كاتبُ هذه السطور، أن إحداثَ التغيير الإيجابى فى الأفراد هو مهمةُ الحكم بالمعنى الواسع، أى طبقة القادة التى بيدها الأمور العليا لحركة آليات المجتمع المختلفة وعلى رأسها الحياةُ السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وإذا كانت علومُ الإدارة الحديثة هى مما لم يكن له وجود حقيقى عندما كان ماركس يضع تنظيره الشامل الذى انهارت التجاربُ المستقاة منه خلال السنوات الأخيرة؛ فإن هذه العلومَ اليوم هى "المحرك" الحقيقى للمجتمعاتِ المتقدمةِ وهى "القاطرة" التى تسير بها بلدانٌ بسرعةٍ كبيرةٍ بينما تسير غيرُها بسرعاتٍ أقل قد تبلغ فى بعض الحالاتِ حد "عدم الحركة". ومن أهم مبادىء وأسسِ وركائزِ علومِ الإدارةِ الحديثة علومُ الموارد البشرية وعلمُ إدارة الجودة المتكامل (Total Quality Management) وهى علوم تقوم على أساس أن المواردَ البشرية هى أهمُّ الموارد الحقيقية للإنتاجِ والتقدم والثروة؛ وأن (إدارة الموارد البشرية) هى المسألةُ الحاكمةُ فى تقدمٍ أو تأخرٍ أى تنظيمٍ أو شركةٍ أو مؤسسةٍ أو شعبٍ.

٤ ـ من يصنع التقدم: الرجالُ أم الأفكارُ؟

من الأمورِ الواضحةِ فى مسيراتِ الدولِ التى تعثرت حياتُها العامة ودخلت فى مرحلةِ البحثِ عن غدٍ أفضل دخولُ معظم هذه الدول فى مرحلةٍ تبحث فيها عن أفكارٍ جيدةٍ على أساسِ ذيوعِ الاعتقادِ بأن تلك الأفكارَ قادرة على تحقيقِ الأملِ المنشودِ وبلوغِ الأهدافِ المرجوة. ومن الضرورى للغاية أن ندرك نحن فى مصرَ ونحن فى خضمِ هذه

العمليةِ ـ عمليةِ البحثِ عن أفكارٍ جيدةٍ تكون هى السفينة التى نعبر بها من برٍّ واقعنا بمشاكله العديدة إلى بر الغدِ المأمولِ ـ أن كلَّ الأفكار الطيبة فى العالم غيرُ قادرةٍ على تحقيقِ الأهدافِ المنشودةِ وبلوغ ما نصبو إليه ونرجوه. فالأفكارُ الجيدةُ غيرُ قادرةٍ على إصلاحِ الواقعِ وصنعِ غدٍ أفضل. وهنا يكمن الفارقُ بين المفكرين والفلاسفة (ومعظمهم فى الحقيقة لا يستطيع أن يدير بنجاحٍ حانوتاً صغيراً ولا أن يصلح قريةً فى غايةِ البساطةِ) وبين كبارِ رجالِ العملِ والإتقانِ والإدارةِ. والفارق بين النوعين يكمن فى حقيقةٍ بسيطةٍ هى (القدرة على تحريكِ الواقعِ) و(القدرة على الفعلِ والخلقِ).

وفحوى ما أريد إبرازه هنا أن البحثَ عن الأفكارِ الطيبةِ يستغرق من جهةٍ أمداً زمنياً طويلاً ويخلق من جهةٍ ثانيةٍ مناخاً أمثل للاختلافِ والجدلِ العقيمِ والتناحر الأيديولوجى. أما ما نحتاج إليه حقيقة فنوعية من الرجالِ تشخّص وتمثّل الأفكارَ الطيبةِ التى نبحث عنها كجسرٍ يوصلنا لمستقبلٍ أفضلٍ.

إن الحضاراتِ الكبرى لم تشيدها أفكارٌ بقدر ما شيدتها روحُ وتوجهاتُ وقدراتُ ومُكنُ وفعالياتُ نوعيةٍ خاصةٍ من الرجالِ تملك تلك القدرة على الفعلِ والأداءِ وتحريكِ الأشياء.

وغنى عن البيان أن الإنسانَ وفكره يكونان وحدةً واحدة؛ وبالتالى فإن الأفكارَ الطيبة التى سوف تصلح واقعنا وتخلق غداً أفضلٍ لبلدنا لا يمكن أن يمثلها رجالٌ انتموا فى مراحلَ عدةٍ لأفكارٍ عدةٍ ويجيئون اليوم ليرفعوا شعاراتِ المرحلةِ الحاليةِ.

وهنا فإننا يجب أن ندرك أن المحنةَ الحقيقية لا تكمن فى عدمِ توفرِ النوعيةِ المقصودة وإنما تكمن فى خروجها ـ خلال السنوات الأربعين الأخيرة ـ من ملعبِ الحياةِ العامةِ التى سيطرت عليها نوعيةٌ أخرى ليس رجالها بالضرورةِ هم أكثر المصريين كفاءةً وخبرةً ونزاهةَ غرضٍ وذكاءً ونجاحاً حقيقياً.

إن مصرَ هى واحدةٌ من دولِ العالمِ الثالثِ القليلةِ التى تملك عدةَ مئاتٍ من أبنائها الذين يستطيعون إدارةَ حياتها العامة بأعلى درجةٍ من الكفاءةِ والإخلاص إلا أنهم فى

الغالبِ من الأحوالِ إما خارج الملعب وإما مرفوضون من اللعبة لأنهم يمثلون كيمياءً تخالف كيمياءَ الحياةِ العامةِ التى استقرت مع استقرارِ قيمِ الولاءِ للأشخاصِ واحتكارِ المناصبِ من قبلِ فئةٍ من نتاجِ سلمِ الوظائفِ العموميةِ.

إن أيَّ حديثٍ عن الإصلاحِ بمعنى تطبيق أفكارٍ أفضلَ وليس بمعنى استعمالِ رجالٍ أفضل يبقى حديثاً غيرَ جديرٍ بتحقيقِ الآمالِ وبلوغ الغاياتِ المرجوةِ.

٥ ـ الحضارة: بين القيم العلوية والقيم السفلية:

نستعمل فى حياتنا العامةِ مصطلحَ "الحضارة" كثيراً دون أن نمعن الفكر فيما نقصد بهذا المصطلحِ. وكثيراً ما نستعمل مصطلحَ الحضارة وكأننا نقصد الرقى صوب النموذجِ الغربى المتقدم من الحياةِ. والحق أن أيةَ حضارةٍ من الحضارات ما هى فى جوهرها إلا مجموعةٌ من القيمِ.

فنظرةُ مجتمعٍ من المجتمعاتِ إلى الإنسانِ وقيمته وقيمة حريته وقيمته فى مواجهةِ السلطةِ التنفيذيةِ ونظرة أى مجتمعٍ لحكامه وهل هم سادة للمحكومين أم مستخدمون لخدمتهم ونظرة أى مجتمع للمرأةِ وقيمتها ومكانتها وحقوقها وكذلك نظرة أى مجتمع للأطفال ولقيمةِ الوقتِ وللعملِ والإتقانِ وأيضاً نظرة أى مجتمعٍ للأقلياتِ وحقوقهم وحقوق الآخرين فى الاختلاف فى المعتقدِ والمذهبِ والرأى والسلوك؛ كل هذه القيم هى النسيج الذى من مجمله ومن مجموعه توجد الحضاراتُ. وقد تكُون القيمُ من القيمِ العلويةِ الشامخةِ الرفيعةِ كما قد تكون من القيمِ السفليةِ المتدنيةِ والمنخفضةِ.

ومن المهم للغاية عندما ننظر إلى الحضاراتِ الأخرى أن نميِّز بين جانبين من جوانبِ كل حضارةٍ من تلك الحضاراتِ: ففى كل حضارةٍ متقدمةٍ يوجد جانبٌ لا يمت بصلةٍ لهذه الحضارةِ بالذات وإنما لمسيرةِ الحضاراتِ الإنسانيةِ. وهنا فإننا نعتقد أن معظمَ ما فى الحضارةِ الغربيةِ من جوانبَ متميزةٍ هو بمثابةِ محصولٍ ونتاجٍ مسيراتِ الحضاراتِ الإنسانيةِ جمعاء سواء فى مجالاتِ العلومِ التطبيقية أو فى مجالاتِ العلومِ الإنسانيةِ والاجتماعيةِ.

وأما الجانبُ الثانى فى كلِّ حضارةٍ فهو الجانب الخاص بأبناءِ تلك الحضارةِ والذى نشأ وتطور فى تلك الدائرةِ الخصوصية، وأوضح مثال على ذلك الجانب اليابانى الصرف فى الحضارةِ اليابانية. وهنا فإن علينا أن نعيد النظر فى عداءِ وكراهيةِ بعضنا للحضارةِ الغربية المتقدمة استناداً لكونها (ليست حضارتنا) وإنما هى (حضارة الآخرين الغرباء) واستناداً أيضاً لاعتبارات أخرى من الكرامةِ والحساسيةِ المفرطة. فالحقيقة أن معظمَ ما فى الحضارةِ الغربيةِ من قيمٍ علوية هى فى جوهرها وحقيقتها محصول ونتاج مسيرةِ الحضاراتِ الإنسانية جمعاء. وعليه فإن العداءَ الأعمى للحضاراتِ المتقدمةِ إنما هو فى حقيقته عداءٌ لخلاصةِ ودروسٍ وعبرٍ ومحصولِ ونتاجِ الحضاراتِ الإنسانية جمعاء ناهيك عما فيه من جهلٍ ومن تعصبٍ ومن اتسامٍ بضيقٍ شديدٍ فى الأفقِ والنظرةِ.

وليس هناك من هم - فى اعتقادنا - أشد غلطاً ممن يدعون لأن نأخذ من الغربِ الشقَّ العلمِّى التكنولوجى التطبيقى دون سواه. فخلاصةُ مسيراتِ الحضاراتِ الإنسانية تمتد إلى دوائرَ خارج دوائرِ العلومِ التطبيقية وخارج دوائرِ التكنولوجيا مثل دوائر الفلسفةِ ونظمِ الحكمِ والفنِّ والأدبِ وحقوقِ الإنسان وغيرها.

إن بعضنا ينادى بمخاصمةِ الحضارةِ الغربية وهو يجهل أن الحضارةَ الغربية فى شقٍّ كبيرٍ منها حضارةٌ إنسانيةٌ لنا - ولغيرنا - مساهمات عديدة فيها. كذلك فإن هذه العداوةَ تنطلقُ من جهلٍ كبيرٍ بحقيقه أن الإسلامَ فى جوهره وصميمه إنما يدعو لمعظم تلك الركائز التى تنهض عليها الحضاراتُ المتقدمة. كذلك فإن الكثيرَ مما نعتقد أنه من ركائزِ حضارتنا ما هو فى الحقيقةِ إلا ترجمات وتجسيدات لمجموعةٍ من القيمِ السفلية التى شاعت فى قرونِ الظلامِ وفى سنيِّ الاستبدادِ والطغيانِ والجهلِ كما أن بعضها لم ينبع من ديننا وإنما نبع من بعضِ الحضاراتِ التى نما التاريخُ الإسلامى والتجربةُ الإسلامية فى ظلالها فاكتسبا منها قيماً سفلية هى فى الحقيقة ابنة ونتيجة تلك الحضارات فى المقامِ الأولِ والأخيرِ.

إن دراسةَ التجاربِ الحديثةِ لمجموعةٍ من الدولِ الآسيوية التى انطلقت مؤخراً فى

نهضةٍ اقتصاديةٍ رائعةٍ إنما تدعِّم ما ندعو إليه من التمييزِ بين قيمٍ حضاريةٍ علويةٍ (يجب أن نأخذ معظمها من الغرب) وقيمٍ سفليةٍ دونيةٍ (يجب أن نتخلى عنها ولا نتشدق بأنها معالمُ حضارتنا الخاصة).

٦ـ الهرم الأمثل لمجتمعات الازدهار:

دلتنا دراستُنا لعشراتِ الدولِ والمجتمعاتِ التى تماثل مجتمعنا للاعتقادِ الراسخِ بأن أكبرَ كارثةٍ لحقت بهذه المجتمعاتِ إنما تتمثل فى قلبِ هرمِ المجتمع وإنشاء هرمٍ جديدٍ هو نتيجة طبيعية لوجودِ عددٍ كبيرٍ من أبناءِ المجتمعِ غير الأكفاءِ فى مناصبَ قياديةٍ عديدةٍ. وباختصارٍ، فبينما يكون الهرم الاجتماعى والعام فى مجتمعات الازدهار قائماً على أساسِ وجودِ النخبةِ المتميزةِ من نواحى الكفاءةِ والذكاءِ والثقافةِ والأخلاقِ والدوافعِ والنوازعِ على رأسِ المجتمعِ وفى مواقعِ القراراتِ الكبرى والمصيرية وذات التأثيرِ الواسع وفى أماكنِ تسييرِ الحركةِ فى المجتمعِ فإن انقلاباتِ العالمِ الثالثِ (وهى أيضاً من النتائج الطبيعية لظروفِ العالمِ الثالثِ التاريخية) قد أدت إلى نظامٍ آخرَ مختلفٍ تماماً يقوم على الولاءِ الشخصى والثقةِ وبالتالى اختيار الرجال الأنسب للحاكمِ وليس الأقدر على الأداءِ بما يؤدى فى النهاية لعدم وجود أفضل السكان فى أعلى ٥٪ من المواقع. وهنا فإن الكارثةَ تتواصلُ إذ تنبع من هؤلاء الـ ٥٪ التى تتبوأ أعلى ٥٪ من المواقع قيمٌ سفلية تشيع وتنتشر وتتخلل المجتمعَ بأسرهِ.

وبعبارة أخرى فإن ما يعرف بالداروينية الاجتماعية (الانتخاب الطبيعى) والتى تسود فى المجتمعاتِ المتقدمة والتى تقوم على أن المجتمعَ ينتخب أفضلَ أبنائِه ويدفع بهم إلى أعلى فى عمليةٍ مستمرةٍ، تجعل الأذكياءَ والأكفاءَ وأصحابَ القدراتِ والرؤيةِ والفعاليةِ فى مواقعِ القيادةِ والتأثير، وهو ما يحقق كل المصالح فى نفس الوقت وعلى رأسها مصلحة الفقراء والأقل ذكاء. بمعنى أن قيادةَ الأذكياءِ القادرين لمن هم أقل منهم حظاً من الذكاء والقدرة أفضلُ لهم من قيادةِ الآخرين بعضهم لبعضٍ.

أما فى مجتمعاتِ التقهقرِ والتراجعِ التى نجمت عن العديدِ من الانقلاباتِ

العسكريةِ فى العالمِ الثالثِ؛ فإن عملية الداروينية الاجتماعية لا يكون مسموحاً لها بالعملِ والنشاطِ ويجرى تأسيسُ الحياةِ العامةِ على قواعِدَ أخرى مثل الوفاءِ والولاء والثقةِ والواسطةِ وفى مرحلة لاحقة الفساد. فالفسادُ وإن كان من سماتِ أو جوانبِ الطبيعة البشرية إلا أنه لا يستفحل إلا فى ظلَّ القيمِ السفليةِ وشيوعِ بلوغ غير الأكفاء للمناصبِ القياديةِ. بمعنى أن الفسادَ وإن كان ظاهرةً إنسانيةً توجد فى كلِّ مجتمعٍ إلا أنه فى ظلِ المجتمعاتِ التى يقودها الأكفاءُ والأذكياءُ والمثقفون يكون من الممكن تتبعه وإيقافه وكشفه فى الوقت المناسب أما فى ظلِّ حضاراتِ القيمِ السفليةِ حيث يسود من هم أقل ذكاءً وخبرةً وثقافةً وقدراتٍ فهو إما لا يكشف وإما أن يكشف فى أوقاتٍ ومراحلَ متأخرة أو فى ظلِّ عملياتٍ سياسيةٍ انتقاميةٍ تقودها بعضُ الفرقِ ضد فرقٍ أُخرى.

٧ ـ آلية قيم التغيير:

إن أوضاعَ مجتمعٍ مثل المجتمع المصرى فى صورته وحالته الراهنة تشبه من يقف فى مفترقِ طرقٍ ثلاثةٍ: أما الطريق الأول فهو طريق إبقاء الأحوال على ما هى عليه.... وأما الطريق الثانى فهو طريق تردى الأحوال وانتقالها من درجةٍ من السوءِ لدرجةٍ أشد سوءاً...... وأما الطريق الثالث فهو طريق حلِّ المشاكلِ والتقدمِ وتحقيقِ الازدهارِ فى ظلِّ سلامٍ اجتماعيّ واستقرارٍ سياسيّ.

ولاشك أن الطريقَ الثالث وهو الهدف المنشود والغاية المرجوة لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل آلية (ميكانيزم) لإحداث التغيير والتطوير المطلوب. فلا يمكن أن نتوقع أن تكون الطريقة التى أديرت بها حياتنا العامة خلال العقود الأربعة الأخيرة قادرة على السير بنا قدماً فى هذا الطريق الثالث، فلو كان بإمكان تلك الطريقة أن تفعل ذلك ـ الآن ـ لفعلته من قبل. إذ من المطلوب والمفيد أن نشترك فى الإيمان بأن بقاءَ واستمرارَ آلياتِ إدارةِ الحياةِ العامةِ فى مصرَ فى الماضى خلال الحاضرِ والمستقبلِ تستطيع أن تأخذنا إما إلى الطريقِ الأول أو الطريق الثانى ولكنها تظل عاجزةً عن السيرِ بنا فى الطريقِ الثالثِ، إذ أن هذا الطريق الثالث يحتاج لآلياتٍ جديدةٍ.

وأهم آليات التغيير المنشود أن تقتنع القيادة السياسية بضرورةِ قيامها بأن تسحب من الملعبِ طرازاً معيناً من الرجال تدل كلُّ الشواهدِ على عدم قدرتهم على الأداءِ المطلوبِ. وإذا كان علماءُ القانون الدستورى فى المجتمعات الغربية يقولون إنه لا يبنى الديموقراطية إلا ديموقراطيون فإننا هنا نرفع شعاراً مماثلاً فنقول إنه لا يصنع مستقبلاً أفضلَ لمصرَ إلا الأكفاءُ القادرون على العملِ والعطاءِ وفق مفاهيمِ المرحلةِ الجديدةِ والمنبثقة من الإيمانِ بالمواردِ البشريةِ وفعالياتِ اقتصادِ السوقِ وإيجابياتِ علومِ الإدارةِ والتسويقِ الحديثة، أولئك الذين نجحوا بالفعل وفق تلك الإمكانات والأهداف والاشتراطات؛ لا أولئك الذين كونت أدمغتهم وأفكارَهم وتوجهاتهم وأهدافهم ظروفُ الوظيفةِ العموميةِ فى مرحلةِ الاقتصادِ الموجه وهيمنةِ الدولةِ على الحياةِ الاقتصادية، أولئك الذين يرددون اليوم بألسنتهم ما يخالف تكوينهم الفكرى وما شبوا عليه وتدربوا على أساسٍ منه.

إن آليةَ التغييرِ المنشودِ تكمن فى استعمالِ نوعيةٍ من الرجالِ تماثل تلك النوعية التى قادت عدةَ مجتمعاتٍ فى آسيا من طورِ التخلفِ إلى مرحلةٍ عاليةٍ من النشاطِ والنجاحِ (وهذه العبارة وحدها ـ فى اعتقادِ كاتبِ هذه السطور ـ تصلح لأن تكون دستوراً يهتدى به لبلوغِ الإصلاحِ المنشودِ والمستقبلِ المأمولِ).

إن التغييرَ من أسفلَ إلى أعلى يكاد يكون مستحيلاً فى ظل ظروفنا الحالية حيث تعمل عناصرُ عديدةٌ على جعله مستحيلاً؛ ولعل أهم هذه العناصر هو حجم المواجهة والمشكلة إذا انتظرنا حدوث التغيير عن طريقِ تدفقِ قيمِ التطويرِ من أسفلِ المجتمعِ وقاعدته إلى أعلاه وقمته. وحتى فى حالةِ تصورِ إمكانيةِ حدوث ذلك فإن الزمنَ المطلوب سيكون طويلاً بل سيكون بالقرونِ لا بالسنواتِ والعقودِ. أما التغييرُ الذى يمكن إنجازه خلال عقدين أو ثلاثة عقود فهو التغيير الذى يحدثه استعمالُ نوعيةٍ جيدةٍ وقادرةٍ وذات كفاءةٍ من الأفراد الذين يقودون الحياة العامة بمعاييرَ وقيمٍ جديدةٍ فمن خلال ذلك يمكن أن تتدفق وتتغلغل قيمُ التغيير المنشودة خلال حقبةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ

وهو بالتحديد ما حدث فى تجاربِ العديد من الدولِ الآسيوية. إلا أن حجرَ العثرةِ فى واقعنا المصرى سيتمثل دائماً فى الإصرارِ على استعمالِ نوعيةٍ غير مناسبةٍ من الرجالِ لقيادةِ المرحلةِ التى لا يصلح لقيادتها إلا نوعٌ متميزٌ وممتازٌ على مستوى الذكاءِ والثقافةِ والخبرةِ الدولية (فالخبرةُ المحلية لا أمل يرجى من ورائها فى ظل ظروفنا الراهنة) ونزاهةِ الدافعِ وطيبِ العنصرِ الاجتماعى.

٨ ـ القدوة واختزال زمن التغيير:

لاشك أن قلةَ توفرِ الأمثلةِ الكبيرةِ والنماذجِ الواضحةِ للنجاحِ الحقيقى وللقدراتِ العاليةِ وللدرجاتِ العليا من الذكاءِ والثقافةِ والمعرفةِ؛ لاشك أن لغيابِ كل ذلك أوخم العواقبِ فيما يتصل بعمليةِ التغييرِ المنشودةِ. فالواقع يؤكد أن عدداً غيرَ قليلٍ من الشخصياتِ المشتركةِ فى الحياةِ العامةِ فى بلدنا هى شخصياتٌ متواضعة القدرات تفتقر لعناصرِ التميّز الفكرى والثقافى كما تفتقر لقيم النبالةِ المطلوبة فيمن يجب أن يكونوا قدوةً للآخرين. فعدد كبير من المشتغلين بالحياة العامة اليوم هم نتاجٌ طبيعىٌ لعملية أقلمة أظافر المجتمع التى استشرت خلال الخمسينات والستينات بهدفِ تحويلِ معظمِ الناسِ إلى كائناتٍ متشابهةٍ آخر ما تقدر عليه هو أن تفكر وتبدع وتناقش ناهيك عن التمسكِ بالكرامةِ والكبرياءِ وعدم الزلفى والرياء.

وهنا فإن مقتضياتِ المرحلة الحالية تحتم فرض إيقافٍ باترٍ وحاسمٍ لأخلاقِ الموظفين العموميين الذين يأتى رياؤهم وتملقهم كنتيجةٍ طبيعيةٍ لها.

إننا لا نستطيع أن نلوم أعداداً كبيرة من الشبابِ على كفرهم بالقيم وهم الذين لم يروا ـ فى الغالب الأعم ـ إلاّ شخصياتٍ عاديةٍ للغايةِ تحتل مواقعَ بالغة الأهمية كما أنهم لم يروا قصصَ نجاحٍ حقيقية وإنما نماذج عديدة لنجاحٍ تقف وراءه فى الغالب الأعم إما أمورٌ مشينةٌ أو علاقاتٌ شخصيةٌ كانت هى الأساسُ الوحيد لتلكَ الأنماطِ من النجاحِ.

إن غيابَ القدوةِ ـ لسنوات ـ لم يكن نتيجةَ لعنةٍ إلَهيةٍ أو مصادفةٍ تاريخيةٍ وإنما كان نتيجةَ الرغبة فى التخلصِ من أصحابِ الفكرِ الحرِ والرأى المستقل ناهيك عن أصحاب

الكرامةِ والكبرياء؛ وإن الرغبة المحمومة التى استشرت منذ أربعين سنة والتى كان هدفُها أن يحيط معظمُ المسئولين أنفسَهم بأشباهِ الرجالِ والإمعاتِ الذين يبادرون بالموافقةِ على كل ما يقال ولا يشغلهم إلا إرضاءُ المسئولين ومباركةُ أفعالهم وأقوالهم ليل نهار، إن هذه الرغبة هى من أَهمِ أَسبابِ اختفاءِ القدوةِ وانتشارِ نموذجِ الرجالِ العاديين الذين لا نستطيع أن نطالب الشباب بالإيمانِ بهم والتسليم بأنهم يتقلدون مناصبهم عن اقتدارٍ واستحقاقٍ وجدارةٍ.

٩ـ حاجة مصر لصلح بين الماضى والحاضر والمستقبل:

فى معظمِ مراحلِ تاريخنا المعاصر (منذ تولى محمد علىّ حكمَ مصرَ فى سنةِ ١٨٠٥ وحتى الآن) انفصامٌ قوىٌ وواضحُ المعالم بين توجهاتٍ أساسيةٍ مختلفة. ولاشك عند كاتبِ هذه السطور أن منبعَ ذلك الانفصام هو الفقر التعليمى والثقافى الهائل الذى لازم حياتنا خلال القرنين الأخيرين؛ فبسبب هذ الفقر التعليمى والثقافى الكبير يتوجه بعضُنا بكل وجدانه للماضى مخاصماً العصرَ بمعظم معالمه وحقائقه. وبسبب نفسِ الفقرِ يتوجه البعضُ الآخر بكل وجدانه للنموذجِ الغربى للحياةِ والحضارةِ والثقافةِ. ولاشك أن أصعبَ الاختياراتِ هو ما أسقطه معظمُنا ألا وهو اختيارُ أن نُكَونَ أنفسنا وأن نعيش العصرَ، وأن نكون قادرين على أن نغربل ما نظن أنه تراثنا، لنسقط منه ما لم يكن سوى إفراز لزمنٍ ما وظروفٍ ما.... وأن نكون أيضاً قادرين على غربلةِ حضارةِ الغربِ لنأخذ منها ما هو نتاج المسيرةِ الحضاريةِ الإنسانيةِ (وأهم ذلك ليس العلم والتكنولوجيا وإنما قيم التقدمِ والخلقِ والعملِ والإبداعِ).

وبسبب ذلك الانفصام فإننا كنا ولانزال نعانى ـ أشد المعاناة ـ من توترٍ حاد للغايةِ بين الماضى والحاضرِ والمستقبلِ. فبيننا من لا يدافع إلاّ عن الماضى (سواء الماضى البعيد كالأصوليين أو الماضى القريبِ كالناصريين) وبيننا من يخاصم الماضى أشدَّ الخصام متطلعاً لمستقبلٍ غير محددِ المعالم والهوية. ولاشك عندنا أننا فى أمس الحاجة لأن يقود بعضُنا عمليةَ مصالحةٍ حقيقيةٍ بين الماضى والحاضرِ والمستقبلِ؛ مصالحة تقوم على اتفاقٍ عامٍ حول حاجتنا جميعاً لمستقبلٍ أفضل من الحاضِر وأفضل من الماضى.

إن محمدَ عليّ رجلٌ عظيمٌ، إلا أن نموذجه لم ينجح كل النجاح، ولا أدل على ذلك مما آلت إليه الأمورُ من بعدِه. ونفس الشيء يقال عن سعد زغلول وسائرِ زعماءِ عهدِ النضالِ الوطنى من أجلِ الاستقلالِ. . . . كما يجب أن يقال عن جمال عبد الناصر وعن أنور السادات. فلو أن "عمل" أى من هؤلاء كان كاملاً أو أقرب للكمال، لما بلغت أحوالُنا حالتها الراهنة. لقد "حاول" كلٌّ واحدٍ من هؤلاءِ أن يقدم خدمته للوطن (أغلب الظن انطلاقاً من نوايا وطنيةٍ طيبةٍ وصادقةٍ)، إلا أن المؤكدَ أن "الحاضرَ" بحاجةٍ لتقديمِ عملياتِ تصويب وتصحيحٍ وتقويمٍ أساسية إذا كان الهدفُ هو غد أفضل لأبناءِ وبناتِ هذا الوطنِ.

إن كاتبَ هذه السطور، والذى طالع معظمَ ما نشر من مذكراتٍ سياسيةٍ أو برقياتٍ أرسلها ممثلو بريطانيا فى مصر منذ ١٨٨٢ وحتى ١٩٥٢ ما كان يعتصر فؤادَه ـ ألماً ـ شىءٌ مثل تكرار تقرير هؤلاء الممثلين لحقيقةِ أن "اختلافَ المصريين" بينهم وبين أنفسهم هو ظاهرة بارزة للغاية ولا يكاد مؤرخ ـ أجنبى ـ لا يلتفت إليها. وكم شعرت بالمرارةِ وأنا أقرأ كلماتِ كرومر وهو يصف كبراءَ مصرَ الذين شاركوا جميعاً فى حفلِ وداعِه وهو يحدث نفسَه بأنه ما من واحدٍ منهم إلاّ وجاء إليه يطعن فى الآخرين ويطلب عونَه ضدهم.

إن هذه الصفةَ السلبية لا ترجع لطبيعةٍ بيولوجيةٍ دفينةٍ فينا، وإنما ترجع لذلك الضياعِ بين الماضى والحاضرِ والمستقبلِ. ولولا هذا "التيه" لكان هناك حدٌّ أدنى نتفق عليه. ولكن فى ظلِ ظروفٍ تعليميةٍ وتثقيفيةٍ بالغةِ التردى، وفى ظل حكّام ـ لأكثر من مائةِ سنةٍ من بعد تنحى محمد على ـ لم يكونوا بالضرورة أفضل المصريين فكراً وثقافةً وطهارةَ دافعٍ كما لم يكونوا بالضرورةِ أكثرَ (أم من أكثر) المصريين كفاءةً وذكاءً وقدرات وإمكانات؛ فإن هذه الصفة السلبية استشرت وذاعت وشاعت حتى أصبحت تبدو وكأنها من مكوناتنا البيولوجية؛ والحق أنها ثمرةٌ طبيعيةٌ لظروفٍ معينةٍ أهمها عدم قيادةِ العناصرِ الأكثرِ كفاءة لحركةِ المجتمع.

ومما يثير الإعجاب ـ إلى أقصى حدٍّ ـ أن يعمل مجتمعٌ آخر هو المجتمعُ الصينى على تجنبِ هذا "التيه" بطريقةٍ فذةٍ خلال السنوات الأخيرة. فعندما اتضح لقيادةِ الصين الشعبية أن كلَّ الأفكارِ الاشتراكيةِ قد بارت وشاخت وماتت، قررت تلك القيادةُ أن يعمل المجتمعُ الصينى ـ اقتصادياً ـ وفق فعالياتِ وآلياتِ اقتصادِ السوق (وهو ما يحدث الآن فعلياً وهو أيضاً السبب الوحيد وراء التحسن الهائل على مستوى الناتج القومى الإجمالى فى الصين الشعبية)...كل ذلك دون فتح بابِ الجدلِ الأيديولوجى... لأن فتحَ بابِ الجدلِ الأيديولوجى سيهدر الطاقات ويفجر الخلافاتِ ويبذر بذرة تلك الروحِ اللعينةِ: روح الخصام التام بين الماضى والحاضرِ والمستقبلِ.

١٠ـ اختياراتنا بين الواقع والخيال:

لاشك أن الظروفَ التاريخيةَ الحضاريةَ قد تركت آثارَها وبصماتها على العقلِ العربى وهو ما ترك بدوره آثاره وبصماته على العقلِ المصرى. ومن أهمِ هذه الآثارِ ذلك الخلط الواضح بين الممكنِ وغيرِ الممكنِ وأيضاً اتسام التفكير بالرومانسية وعدم رؤية الفوارق الدقيقة بين ما يعتقد أصحابُه أنه يجب أن يكون وبين ما يمكن أن يكون وبين ما سيكون. وبسبب هذه السمةِ فى التفكيرِ أضاع العقلُ العربى على أصحابِه العديدَ من الفرصِ التاريخيةِ بل وجعل أصحابَه يطالبون فى أوقاتٍ عديدةٍ بما كان معروضاً عليهم قبل سنواتٍ قليلة وكانوا هم أنفسُهم يرفضونه. ومن المهم للغايةِ هنا أن يتولى صياغةاختياراتنا العامة أفرادٌ مؤهلون لتلك التفرقة الهامة بين الواقعِ والآمالِ سواءً على مستوى الاختياراتِ السياسيةِ الخارجيةِ أو على مستوى الاختياراتِ الداخليةِ المختلفةِ.

وعلى المراقبِ المنصفِ ألا ينكر أن الحكمَ المصرى فى عهدى الرئيسين أنور السادات وحسنى مبارك قد اتسم بقدرٍ كبيرٍ من الواقعيةِ فيما يتعلق بالاختياراتِ السياسيةِ الخارجيةِ حيث انطلقت تلك الاختيارات من فهمٍ واضحٍ للحقائقِ وتمييز جلى بين حقائق الحياة وما يمكن أن يقع وبين الخيال والآمال. أما فيما يتعلق بالاختيارات الداخلية فإنها وإن كانت ـ أيضاً ـ قد اتسمت ـ ولا تزال ـ بالواقعية؛ إلاّ أن الأمورَ ـ فى

المجالِ الداخلى ـ تبدو مختلفة بعض الشىء؛ حيث يبدو للمراقبِ أن هناك عند المئاتِ من المشتغلين بالحياةِ العامةِ خلطاً واضحاً بين "الواقعِ" و"الآمالِ" ويرجع ذلك فى اعتقادنا لسببين رئيسيين هما:

ـ أن الاختياراتِ الداخليةِ الصائبةِ والواقعيةِ والقابلةِ للتطبيقِ والتحقيقِ هى اختياراتٌ تحتاج إلى (مديرين أكفاء) أكثر مما تحتاج لساسة ورجال حياة عامة. فالاختياراتُ الداخليةُ الصائبةُ تنبع فى معظمها من عقولٍ يتحلى أصحابُها بالرؤيةِ والنظرِ الثاقب ومعرفة ما يحدث فى العالمِ ومعرفةِ دقائقِ الأساليبِ الناجحةِ ودقائقِ الأساليبِ الفاشلةِ لتناولِ الأمورِ الداخلية، وذلك على خلافِ الاختياراتِ الخارجيةِ الصائبةِ التى تحتاج إلى حكمةٍ واتزانٍ أكثر مما تحتاج لخبرةٍ تفصيليةٍ بأسبابِ المشاكلِ وسبلِ الحلِّ والعلاجِ.

ـ أن الاختياراتِ الداخلية تتصل بالأيدولوجيات اتصالاً قوياً وهو ما يجعل الساحةَ مفتوحةً لمعتقداتٍ وآراءٍ وحلولٍ تنبع من الماضى الذى ثبت فشله تماماً إلا أن بعض أصحابه وبعض رجاله وبعض الذين شبوا تحت رايته لا يزالون يشغلون مواقعَ مؤثرةً فى الحياةِ العامةِ ولا يزالون أصحاب مصلحة فى عرقلةِ أفكارِ وتوجهاتِ موجةٍ فكريةٍ وزمنيةٍ لاحقةٍ. ولاشك أن المراقبَ للحياةِ العامةِ فى مصرَ لا يملك إلا أن يلاحظ وجود تلك الظاهرة، ظاهرة عرقلة أفكار ورجال الماضى لأفكارِ ورجالِ الحاضرِ والمستقبلِ كما يلاحظ أن الدوافعَ هنا ليست أيدولوجية صرف ولافكريةً محض وإنما هى دوافع اختلط فيها الفكرُ بالمصالحِ والجذورِ والخلفياتِ ومواقعِ الأشخاصِ.

إن اختياراتنا المصرية المحلية الاقتصادية والاجتماعية ينبغى أن تتسم بالواقعيةِ وبنفسِ القدرِ ينبغى أن تنطلق من الإيمانِ بالأفكارِ التى نجحت فى خلقِ واقعٍ جديدٍ ونجحت فى خلقِ طفرةٍ اقتصاديةٍ فى بعضِ المجتمعات، وهى أفكار مستقاة كلها ـ ولا يمكن إلا أن تكون ـ من تجاربَ ناجحةٍ كان قوامُها اختيار رجال أكفاء أصحاب قدرات عالية وفكر ينطلق من منطلقات النجاحِ الوحيدةِ المعاصرةِ وهى كلها مما يدخل فى دوائرِ الليبراليةِ السياسيةِ واقتصادِ السوقِ ونظمِ الإدارةِ الحديثةِ الفعالةِ وذات القدرةِ على اختزالِ أزمنة التغييرِ وآمادِ التطويرِ.

إن كلَ الرجالِ والأفكارِ والحلولِ ووجهاتِ النظرِ والتناولات التى تنبع من الفكرِ والتجاربِ الاشتراكيةِ هى أمورٌ ماتت ودفنت فى القبورِ وعلى الراغبين فى الحياةِ أن يعلموا أن الوقوف على أطلالِها لا يمكن أن يحدث أية نتيجةٍ إلا تواصل الفشل واستمرار الإخفاق وتوالى الأزمات والنكبات السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ.

إن تلك القدرةَ على الرؤيةِ الصائبةِ للفارقِ بين الأفكارِ ووجهاتِ النظرِ المستقاةِ من مقابرِ الاشتراكيةِ وتلك المستقاةِ من حدائقِ النجاحِ والعملِ والإنتاجِ والازدهارِ هى محكُ التفرقةِ بين اختياراتِ الخيالِ واختياراتِ الواقعِ.

ومن الظواهرِ الحقيقيةِ فى حياتنا العامةِ اليوم، أن بعضَ العناصرِ ذات القدراتِ المتميزةِ والتى كان ينبغى أن تكونَ فى طليعةِ المؤمنين بحقائقِ الواقعِ (كالإيمانِ بقدراتِ علومِ الإدارةِ الحديثةِ والإيمانِ بديناميكيات اقتصادِ السوقِ والتنافسِ وعلومِ المواردِ البشريةِ الحديثةِ والتخلصِ الكاملِ من كلِّ إطاراتِ الفكرِ الاشتراكى)، إلاّ أن هذه العناصرَ (ذات القدراتِ المتميزةِ) ظلت مرتبطةً ووفيةً لمبادىء وشعاراتِ وقيمِ نظمٍ لا يمكن تحقيق أى تقدم أو نجاح قبل التخلى الكامل والشامل عنها بل وتصفيتها وتصفية آثارها من الواقعِ. ولا يوجد تفسيرٌ لاستمرارِ هذه العناصرِ (ذات القدراتِ المتميزةِ) فى الارتباطِ والوفاءِ لمبادىء وشعاراتِ وقيمِ التوجهاتِ الاشتراكيةِ (أو حتى توجهات رأسمالية الدولة) إلا ارتباط أفرادِها الشخصى والوجدانى بسنىّ شبابهم فى الخمسينات والستينات.

١١ـ قادة المستقبل: من هم؟

حقيقتان كبيرتان تميزان عالمَ اليومِ وبدرجةٍ أكبر وأوضح عالم المستقبل:

ـ أن عالم اليوم والمستقبلِ هو عالمٌ "دولىٌّ" بطبيعته وكيميائه: عالم ليست فيه تلك الحدود القديمة.... عالم فتحت فيه الأسواق والمجتمعات أمام الجميع... عالم حولته المتغيّراتُ الأخيرة الحديثة من جهةٍ وحولته ثورةُ الاتصالاتِ من جهةٍ أخرى إلى عالمٍ مفتوحٍ ودولىٍ بشكلٍ مغايرٍ ومختلفٍ تماماً عن عوالمِ الماضى.

ـ أن عالمَ اليوم والمستقبل ستكون حياتُه العامةُ مكونةً من دقائقَ تفصيليةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وليس من أمورٍ كليةٍ عامةٍ كما كان عالمُ الماضى .

وهاتان الحقيقتان تجعلان ساسة المستقبلِ من نوعيةٍ مختلفةٍ تماماً عن ساسةِ الماضى : فتحدياتُ الحاضرِ وطبيعةُ العالمِ الجديدِ المفتوحِ وشكلُ التطاحنِ التنافسى التجارى الجديد كل ذلك يتطلب ساسة هم فى الحقيقة مديرون تنفيذيون كبار أكثر من كونهم رجال سياسة بالمعنى التقليدى الذى ساد فى الماضى. إن مجردَ الحكمةِ والاتسام بالاتزانِ لن يكونا كافيين فى المستقبلِ لجعلِ رجل السياسة ناجحاً وقادراً وفعالاً ومؤثراً، إذ أن المؤهلاتِ المطلوبة أعمقُ وأكثرُ توسعاً وتشعباً فى مجالاتٍ أخرى .

إن جلَّ قادةِ المستقبلِ سيكونون من تلك النوعيةِ القادرةِ على إدارةِ مجتمعاتهم بالكيفيةِ التى يدير بها المديرون التنفيذيون الكبارُ شركاتهم ومؤسساتهم. إن نموذجَ رئيس وزراء سنغافورة لنحو ربع قرنٍ من الزمان (من ١٩٦٥) هو النموذج الذى سيكون لازماً للمجتمعات التى ستنجح فى المستقبلِ فى إيجادِ موقعٍ متميزٍ لها تحت الشمس فى ظلِ ظروفٍ تنافسيةٍ قاسيةٍ بل وطاحنةٍ .

١٢ـ فكرة المؤامرة:

يسودُ عقولَ وفكرَ العديدِ من أبناءِ العالمِ الثالث شعورٌ عميقٌ ووطيدٌ بوجودِ مؤامرةٍ كاملةٍ وشاملةٍ حاكتها بعضُ القوى (ومنها بعض مراكز المخابرات الغربية الكبرى) وذلك للسيطرةِ على العالمِ والفتكِ بالشعوبِ الصغيرةِ. وكثيراً ما يتم تلوين هذه الفكرة (فكرة المؤامرة الشاملة) بلونٍ عقائديٍ يكون أحياناً نابعاً من بقايا الاشتراكيين وأحياناً أخرى من غيرهم ممن يسيطر عليهم الإحساسُ المتعاظمُ بأنهم الهدفُ الأول لتلك المؤامرةِ الكبرى .

ولاشك عند كاتبِ هذه السطورِ أن هذه المؤامرةَ لا توجد إلا فى رؤوسِ أصحابِها .

ولكن الواقعَ أن هناك "ميكانيزم" آخر قد يعطى الإحساس لملايين الناس بوجودِ تلك المؤامرة. أما هذا الميكانيزم فهو النظام الاقتصادى الغربى القائم على التنافسِ بين

الوحداتِ الاقتصاديةِ المختلفةِ داخل وخارج المجتمعاتِ الغربية المتقدمة. فالمجتمعاتُ الغربية قائمة على اقتصادياتِ السوقِ القائمةِ بدورها على التنافسِ والتطاحنِ بين مئاتِ المؤسسات والشركات. وتقوم روح المنافسةِ هذه على أن تعمل الوحداتُ الاقتصادية المختلفة على تقدمها الذاتى وتفوقها وتعاظم ربحها وفى نفسِ الوقتِ على تأخرِ وتخلفِ وخسارةِ المنافسين.

وإذا كانت هذه الروحُ هى أساسُ الحياةِ الغربيةِ، أى بين وحداتِ المجتمعاتِ الغربية ذاتها فمن الطبيعى أن تحكم نفسُ الروح علاقات هذه الوحدات بالعالمِ الخارجى سواءً الدول أو الشركات الخارجية.

ومعنى ذلك أن من يتنافسون بالطبيعةِ بين بعضهم البعض سوف يكونون ـ بالأحرى ـ مع غيرهم فى محاولات مستمرة لأن يبقوا أكثر ثراء وتقدماً من الآخرين، وأن يبقى البائعُ بائعاً والمشترى مشترياً. . . . وأن يبقى المنتجُ منتجاً والمستهلكُ مستهلكاً. . . وأن يبقى المصدرُ مصدراً والمستوردُ مستورداً. . .

وزيادة فى الإيضاحِ فإنه إذا كان أصحابُ فكرةِ المؤامرةِ يعتقدون بأن الغربَ يريد لنا أن نبقى كما نحن، فإنهم على حقٍ مطلقٍ وخطأ كاملٍ فى نفسِ الوقتِ. أما أنهم على حقٍّ فلأن ذلك كذلك، وأما أنهم على باطلٍ فلأنه لا توجد مؤامرةٌ وإنما يوجد ميكانيزم للحياةِ الاقتصاديةِ (وبالتالى السياسية) الرأسمالية علينا أن ندركه ونتصارع بآلياته ونحاول أن نجد لأنفسنا مكاناً تحت الشمس فى ظلِ قانونِ البقاءِ للأصلحِ والمنافسة التطاحنية. إن "قانون الشركات" يحكم حركةَ ونشاطَ وأداء وفكرَ كلِ المؤسساتِ ـ بما فيها مؤسسات الحكم ـ فى دولِ اقتصادِ السوقِ.

١٣ـ من نحن؟

فى خضم انشغالنا بعمليةِ التحولِ المصيريةِ لمستقبل أفضل علينا أن ننتهى من صراعِ الهوياتِ الذى شغلنا طويلاً فى الماضى. فنحن أولاً وأخيراً أبناء مصرَ أى أننا مصريون. ولا يعنى ذلك أننا لسنا عرباً، فنحن عرب إلى حدٍ ما ولكن لسنا عرباً

بشكلٍ مطلقٍ. ولا يعنى ذلك أننا لسنا مسلمين؛ فإننا مسلمون بالكيفيةِ المصريةِ أى بالكيفيةِ التاريخيةِ التى جعلت إسلام مصر إسلاماً خاصاً يتسم بسماتِ الطبيعةِ المصريةِ التاريخيةِ التى فرضها التاريخُ وأعنى السماحة والتعايش مع الآخرين دون أن يكون الآخرون بالضرورةِ مواطنين هامشيين.

إن الهويةَ المصرية فى الحقيقةِ (مصريةٌ) ولاشىء بعد ذلك ولا قبله. ولا يجب أن يكون فى ذلك عدوان على هوياتٍ أخرى، فإن اشتراك الهويات فى بعض العناصرِ والمكوناتِ من الأمورِ الطبيعيةِ؛ فمما لا شك فيه أن أدبنا عربى فى معظمه، بما فى ذلك ما يكتبه المسيحيون العرب إلا أن ذلك لا يكفى ـ ولا ينبغى أن يكفى ـ لختمنا بخاتمِ الهويةِ العربيةِ.

ولاشك أن الإسلامَ هو أحدُ أهم العناصر المكونة لبوتقتنا الحضارية، إلا أن ذلك أيضاً لا ينبغى أن يجعل من المصرى والنيجيرى والباكستانى والماليزى "شيئاً واحداً" إن فراغَنا من الجدلِ حول هويتنا والتسليم بالهويةِ المصريةِ التى لا تنفى الأسس العربيةَ والإسلاميةَ والمؤثراتِ البحرأوسطية هو أمرٌ لازمٌ لمستقبلٍ أفضلٍ.

١٤ـ الأخلاق:

يكثر بين الأوساطِ المختلفةِ فى مصرَ حالياً ترديدُ أن الأخلاقَ قد انهارت وأن القيمَ الكبيرةِ التى كان المجتمعُ المصرى يرى أمثلةً عديدةً لها فى الماضى قد توارت أو توارى معظمُها. كذلك يكثر ترديدُ أن قيماً دونيةً أخرى قد تفشت وأهمها الحقدُ.

ومما لاشك فيه أن هذا الذى يردده الكثيرون هو أمرٌ واقعٌ بشقيه: اختفاء الكثير من القيمِ النبيلةِ وتفشى العديدِ من القيمِ الدونيةِ وبالذاتِ تفشى مشاعر الحقدِ بين الناسِ.

ولكننا نعتقد أن لهذا الوضع أسباب وأن لهذه النتيجة خلفية بل وأضيف أن هناك "نظام" (ميكانيزم) لانهيارِ القيمِ النبيلةِ واختفاءِ صورها وبنفسِ القدرِ لتفشى القيمِ الدونية واستفحالِ مشاعرِ الحقدِ بين الناسِ بل وبين الطبقات.

ففى المجتمعاتِ التى يعرف فيها ويرى الناسُ ويلمسون خلفيات الثرواتِ والشهرةِ والنجاحِ وتكون فيها تلك الخلفيات قائمةً على الجهدِ والتميّزِ والكفاحِ وتوفرِ وتوظيفِ قدراتٍ خاصةٍ عند البعض، عندئذ ـ وعندئذ فقط ـ يقبل الناسُ ويقبل المجتمعُ الثروةَ والشهرةَ والنجاحَ لأنها نتائجُ طبيعيةٌ لمعطياتٍ مرئيةٍ ومعروفةٍ وفى أغلبِ الأحيانِ تحظى بالتقديرِ والإكبارِ.

فعندما يرى السوادُ الأعظم من الناسِ قصصَ الجهدِ والكفاحِ وعناصرِ الذكاءِ والإرادةِ والامتيازِ وراء نماذج وحالاتِ الثروةِ والشهرةِ والنجاحِ (بما فى ذلك المناصب الكبرى) فإنهم يقبلونها كظاهرةٍ وثمرةٍ طبيعيةٍ.

أما عندما تختلف الأحوالُ وتكون العلاقاتُ الشخصية واستغلالُ الوظائف والانتهازيةُ والفسادُ والغموضُ هى عناصر خلفية العديد من نماذج الثروة والشهرة والنجاح فإننا لا نستطيع أن نتفادى وجود ثم استفحال ظاهرتين:

ـ أما الظاهرةُ الأولى فتتمثل فى عدمِ احترامِ الناسِ للعديدِ من نماذجِ الثروةِ والشهرةِ والنجاحِ والشعور بأنَ أَصحابها ينعمون بثمارِ أمورٍ غيرِ شريفة ولا نبيلة أُحكمت فى الخفاء وجاءت الثروةُ والشهرةُ وجاء النجاحُ كنتيجةٍ لها.

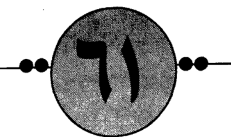
ـ وأما الظاهرةُ الثانية فهى عدم التسليم بحقِ أصحابِ تلك النماذج فيما بلغوه من ثروةٍ وشهرةٍ ونجاحٍ وهو ما يكون مبرراً من جهةٍ للاعتقادِ بعدمِ أحقية هؤلاء لما بين أيديهم من ثروةٍ أو شهرةٍ أو نجاحٍ وكذلك الحقد عليهم بصفتهم مختطفى فُرَصًا أكثر من كونهم رجال كفاحٍ وجهدٍ وعرقٍ وذكاءٍ وثقافةٍ وإمكانياتٍ متميزةٍ. ويضاف إلى ذلك تفشى طمع الناس فيما يحصل عليه هؤلاء من ثروةٍ وشهرةٍ ونجاحٍ وكأن لسان حال الناس يقول: إذا كانت الثروةُ والشهرةُ والنجاحُ يأتون بتلك السهولةِ والغموضِ لغيرنا، فلم لا يكون ذلك لنا؟!

وهكذا فإن وجودَ نظامِ حياةٍ يجعل النماذجَ العادية (وربما من هم دون المتوسطِ من

الناسِ) فى عددٍ غير قليلٍ من مواقعِ الثروةِ والشهرةِ والنجاحِ هو مصدر استشراء هذا الكم المهول من الحقدِ والحسدِ والتباغضِ وتفضيل الشباب للطرقِ المختصرة للنجاح لأنها أسهلُ وأفضلُ من طرقِ الجدِّ والكفاحِ لاسيما فى ظلٍّ واقعٍ عامٍّ تكون فيه قصصُ النجاحِ المؤسسِ على الإمكانياتِ والمواهبِ والقدراتِ قليلة فى نفسِ الوقتِ الذى يكثر فيه أبناءُ المصادفةِ ومغتنمو الفرص ومؤسسو النجاح على العلاقاتِ الشخصيةِ وتبادلِ المصالِح .

(يناير ١٩٩٣)





متطلبات الإصلاح الاقتصادى السياسية والإدارية

لاشك أن إدارةَ الرئيس مبارك قد بدأت ـ منذ بضعة سنوات ـ مسيرةً جادةً هدفها الإصلاح الاقتصادى بمعنى تحرير الحياة الاقتصادية فى مصرَ والتحول بهذه الحياة من إطار الاقتصاد الموجه إلى إطار اقتصاد السوق. ولاشك أن جهوداً كبيرة قد بذلت ولاتزال تبذل من أجل إنجاز هذه المهمة العظمى، والتى نعتقد أنها حتمية من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية. فمن الناحية السياسية: فإن الإصرارَ على البقاء فى إطار الاقتصاد الموجه سيترك مصرَ معزولةً تماماً سياسياً فى عالمٍ تبدلت معالمه وملامحه وقواعده، وستكون مصرُ ـ وفق هذا السيناريو ـ كوبا أخرى. ومن الناحية الاقتصادية، فقد ثبت ـ فى مصر وغيرها ـ عجز الاقتصاد الموجه كل العجز عن تحقيق التنمية المنشودة بل ولم يتحقق إلا

الإخفاق الكامل ـ اقتصاديا ـ فى كل تجاربِ وتطبيقاتِ الاقتصاد الموجه. ومن الناحية الاجتماعية، فإن الاقتصادَ الموجه يصل بمجتمعاته إلى مرحلة العجز الكامل عن خلق فرص عمل حقيقية جديدة، وهو ما يخلق ـ فى مجتمعات عديدة منها المجتمع المصرى ـ مناخاً مناسباً لاستشراء أفكار التطرف والأصولية والعنف والإرهاب وموجات العداء للمجتمع وما يشبه النسف أو الانتحار الذاتى الناجم عن اليأس والإحباط وقسوة الظروف المعيشية وبؤس الحياة واستحالة الأمل. إلا أن للإصلاح الاقتصادى متطلبات لا سبيل لتحقيق النجاح بدونها، كما أن له محاذير لابد من الاحتياط لها.

أما أهم متطلبات الإصلاح الاقتصادى فإنها إما "متطلبات سياسية" أو "متطلبات إدارية".

أما أهم المتطلبات السياسية للإصلاح الاقتصادى فهى ما يمكن إيجازه فيما يلى:

ـ وجود رؤية واضحة ومحددة المعالم لأخطاء الماضى ولاختياراته التى بسببها وصلنا لما وصلنا إليه. وهنا، فلابد من الاعتراف بأن الاختيارات الكبرى لمصرَ الخمسينات والستينات كانت خاطئة بمعنى أن تناولاتنا للزراعة والصناعة والإدارة والإسكان والتعليم كانت تناولات خاطئة جعلت هذه المؤسسات تبلغ ما بلغته فى أوائل الثمانينات من الإخفاقِ والإرهاقِ والضعفِ وتدنى الإنتاجية.

ـ وجود رؤية واضحة ومحددة المعالم لأهدافنا المستقبلية وما نصبوا لبلوغه وتحقيقه. بمعنى أن علينا أن نحدد ـ كأمةٍ ـ أهداف تحركنا كما تحدد الشركاتُ الكبرى أهدافها المستقبلية بشكلٍ محددٍ وبعيد عن الشعارات العامة الفضفاضة. وقد تكون أهدافنا المصرية المستقبلية ـ كمثالٍ ـ خلق حركة تصنيع (وليس صناعة) نشطة تقوم على التعاون مع التكنولوجيا العالمية ورؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية. . . كما قد تتضمن أهدافنا تحرير الزراعة المصرية من كل قيود الحقبة الاشتراكية بهدف الاكتفاء الذاتى ثم التوسع فى تصدير المنتجات الزراعية. كذلك قد يكون من أهدافنا الاستغلال الأمثل لموقعنا الجغرافى بما يسمح لنا أن نكون ـ فى عددٍ من المجالات ـ مثل سنغافورة فى آسيا.

وأخيراً، فقد يكون من أهدافنا الوصول لعدد خمسة ملايين سائح سنوياً خلال فترة محددة كعشر سنوات مع برنامج تفصيلى لكيفية تحقيق ذلك الهدف.

ولا يخفى على المراقب الموضوعى، أننا كلما تخلصنا من آثار الفكر المرتبط بدور الدولة إبان حقبة الاقتصاد الموجه وكلما تخلصنا من نوعية الرجال الذين ينتمون فكرياً وروحياً لتلك الحقبة، كلما كان المناخُ السياسى أكثر تشجيعاً ومساندة لجهود الإصلاح الاقتصادى ولعملية التحرر والانتقال من إطار الاقتصاد الموجه إلى إطار الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.

أَما أهم المتطلبات الإدارية للإصلاح الاقتصادى فهى ما يمكن إيجازه فيما يلى:

- وضع خطة طويلة المدى لتقليص دور الدولة وأجهزتها فى الحياة الاقتصادية.

- التخلى عن تشريعات العمل ذات الروح والمنطلقات الاشتراكية التى تغل يد الإدارة الفعالة والخلاقة.

- عدم الإبقاء على كل القيادات الإدارية والتنفيذية التى تعجز عن تحقيق الأهداف الموضوعة لها وبالتالى التخلص من كل القيادات التى تحقق مؤسساتها خسائر.

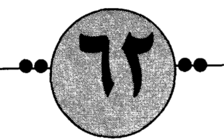
- الانتقال التدريجى لنموذج الوزراء السياسيين بعد الفشل الذريع - فى مصر والعالم بأسره - لنموذج الوزراء التكنوقراط.

- الجرأة على اختيار قيادات شابة كما يحدث فى كل دول العالم المتقدمة علماً بأن مفهومنا لفكرة القيادات الشابة مختلف تماماً عن معظم دول العالم، فلا يمكن أن يكون المقصود بالقيادات الشابة من بلغوا الخمسين (ناهيك عمن بلغوا الستين ولا نزال نراهم كقيادات شابة!!).

أما أهم محاذير الإصلاح الاقتصادى فهى البطالة وتصاعد قسوة الظروف المعيشية واستفحال الهوة بشكل استفزازى بين طبقات المجتمع. ولاشك أن الإبقاء على الأطر الحياتية المستمدة من حقبة الاقتصاد الموجه لن تفيد - على الإطلاق - فى توفير السلام

الاجتماعى المنشود، ولا يوجد حل سوى وجود فريق من القيادات التنفيذية القادرة وذات الكفاءة العالية التى يكون بوسعها تعظيم الإنتاجية وخلق مشاريع جديدة وفرص عمل وحياة كريمة جديدة بحيث يمكن للمجتمع اختصار فترة الانتقال وتحجيم "الثمن الاجتماعى" لعملية التغيير التى لا مناص من المرور بها.

(إبريل ١٩٩٣)



مرة أخرى .. وليست أخيرة.. ما العمل ؟

في سنة ١٩٨٦ صدر كتابى (ما العمل ؟). . . ومنذ ذلك التاريخ ، وكل كتابات هذا القلم - سواء ما يكتب وينشر منها محلياً باللغة العربية أو ما يكتب وينشر منها بالخارج باللغة الإنجليزية - تدور حول مشاكل واقع مصر المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية . وقد نشر لصاحب هذا القلم خلال السنوات الست الأخيرة ما يزيد عن مائة بحث أو فصل جمعت بعد ذلك فى أربع كتب باللغة العربية هى (ما العمل؟ - ١٩٨٦) و(الأصنام الأربعة - ١٩٨٨) و(ثالوث الدمار - ١٩٩٠) و(مصر بين زلزالين - ١٩٩١) وكتاب كبير بالإنجليزية بعنوان (فصول سياسية مصرية - ١٩٩١) والعديد من الكتيبات والمحاضرات و البحوث باللغة الإنجليزية أيضاً إما حول مشاكل واقعنا المعاصر أو فى علم الإدارة بوجه عام وفى كيفية استعمال

وتوظيف علم الإدارة الحديث وأدواته لحل مشاكل واقعنا بوجه عام ولتطوير قطاعات العمل والإنتاج بهذا الواقع بوجه خاص .

واذا كانت كتاباتى العديدة فى هذا المجال معروفة الملامح لمعظم القراء المهتمين بإصلاح واقعنا ، فإننى فى هذا الفصل أو المقال أقوم بمحاولة جديدة - ضمن محاولاتى التى لا تعرف الملل أو الكلل للمساهمة فى إصلاح واقع حياتنا العامة - لوضع تصور شامل متكامل يصلح للتطبيق العملى المباشر .

ولكن قبل الانتقال إلى دقائق وجزئيات المشاكل التى سأتطرق إليها وقبل عرض ما أحسب أنها الحلول المثلى لتلك المشكلات أو بالأحرى المعضلات ؛ فإننى أود أن أَدعو القراء للاتفاق معى حول بعض الحقائق الأساسية الكبرى ، آملاً أن يكون هذا الاتفاق بمثابة الأرضية الصلبة لما سوف أعرضه من تصورات محددة لمشاكل واقعنا .

أما الحقيقة الأولى ؛ فهى أن المستقبل سوف يشهد عالماً يحكمه العلم الحديث سواء بالجانب التطبيقى للعلوم أو جانب العلوم الإنسانية الحديثة وأهمها علوم الإدارة والتسويق والموارد البشرية .

وأما الحقيقة الثانية ؛ فهى أن دور التوجهات المنبثقة من المعتقدات المذهبية (الأيدولوجية) سوف يأخذ فى الاضمحلال تدريجياً حتى يبلغ فى المستقبل القريب حد الذبول التام أو شبه التام .

وأَما الحقيقة الثالثة ؛ فهى أن الاعتقاد بأن إنجاز دول العالم الثالث للتطور الذى أنجزته دول العالم الأول إنما يحتاج لقرون طوال هو مقولة خاطئة . . . فبينما تحتاج بعض دول العالم الثالث - بالفعل - لقرون عديدة لتطوير واقعها ، فإن دولاً أخرى من دول العالم الثالث ستبقى فى دوائر التخلف بلا تطورٍ أو تقدمٍ ، كما أن دولاً غير هذه وتلك ستحرز التقدم المنشود - مثل كوريا الجنوبية - فى زمنٍ قصيرٍ للغاية ، لمجرد توفر الإطار الحياتى والاجتماعى والاقتصادى الأمثل لتحقيق ذلك .

وأَما الحقيقة الرابعة ؛ فهى أن أولئك الذين يحكم فكرهم السياسى الشعورُ بوجود مؤامرة أو خطة دولية كبرى تستهدف الإبقاء على أحوال دول وشعوب العالم الثالث على ما هى عليه من تأخر وتخلف وفقر ومتناقضات وعوامل تناحر وتقهقر قد يكونون مخطئين أو مصيبين فى تصورهم العام هذا، ولكن الشق المؤكد صوابه من تفكيرهم أن أبناء العالم الثالث الذين يظنون أن أحداً من أبناء وشعوب ودول العالم الأول المتقدم سيأخذ بيد أحد من أبناء وشعوب ودول العالم الثالث هم من غلاة الواهمين والمخطئين والحالمين بأمور لا علاقة لها بحقائق الحياة بوجه عام ، وبحقائق المجتمعات الرأسمالية بوجه خاص. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تقوم على التنافس - داخلياً - بين الشركات والمؤسسات والأفراد ، وتعمل بقانونى الانتخاب الطبيعى والبقاء للأصلح ، فإن هذه المجتمعات تتعامل مع العالم الخارجى - أيضاً - بنفس الكيفية . ويجب أن نوقن أن أحداً لا يساعد أَحداً فى الدنيا ، وأن علينا أن نتطور داخلياً بعملنا وعزمنا، وأن ندرك أن اللّه قد أعطانا أوجهاً عديدة للأهمية ، تنبع معظمها من موقعنا الجيوبوليتكى (الجغرافى السياسى) ، وأن علينا أن نحصل على أعلى تقدير مادى ومعنوى لتلك القيمة الجيوبوليتيكية ؛ دون أن يغيب عنا أن الغرب لن يتردد برهة واحدة فى ابتلاع حقوقنا وظلمنا والجور علينا وتقدير دورنا بأبخس الأثمان إن نحن سمحنا بذلك .

كانت تلك هى الحقائق الأربع الكبرى التى أردت أن تكون أساس ما سأقدم على طرحه من تصورات وحلول لمشكلات واقعنا المعاصر الكبرى؛ وهذه التصورات هى كالتالى :

أولاً :إصلاح التعليم :

مما لاشك فيه أن المؤسسة التعليمية فى مصر قد وصلت لحدٍّ كبيرٍ من التأخر والتخلف بسبب التوسع الكبير فى (الكم) على حساب (الكيف). فلا توجد دولةٌ واحدة فى العالم المتقدم تسمح بأن يكون التعليم العام والحر والمجانى كالقطار المتاح ركوبه لكل من يريد. فمن ركبه من محط البداية كان من حقه الاستمرار فى ركوبه حتى

محط النهاية . لابد إذن من خطوة شجاعة توقف هذا النزيف الذى لامبرر له ولا طائل من ورائه . ولابد أن يكون يقيننا أن إصلاح مصر فى المستقبل على يد هذه النوعية من خريجى المدارس والمعاهد والجامعات هو ضربٌ من المستحيل . ولابد مع هذه الخطوة الشجاعة اللازمة من إصلاح أحوال عصب العملية التعليمية وهو المدرس أو الأستاذ : فقيم الأستاذية هى أهم أساس لأيةِ مؤسسة تعليمية فى العالم .

ويجب أن يكون إقدامنا على هذه الخطوة مدفوعاً بالتفكير العلمى وعلى هدى الدروس المستقاة من العالم المتقدم ، دون أن نكون مدفوعين برياح المذهبية أو الأيدولوجيا التى كان لها الدور الأهم فى إفساد حياتنا العامة خلال سنوات نصف القرن الأخير.

ثانياً: إلغاء تشريعات الإسكان والأراضى الزراعية ونسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين بمجلس الشعب :

لاشك أن معظم تدخلات المشرع فى دنيا الإسكان - خلال الخمسينات والستينات - كانت تستهدف صالح المستأجر . ولاشك أيضاً أن ذلك لم يتحقق ؛ بل على النقيض ، فإن الأوضاع الحالية أصبحت بالغة القسوة على المستأجر أكثر من قسوتها على أىّ طرفٍ آخر .

ومن المفيد للغاية أن نحرر دنيا البناء والإسكان من كل هذه التدخلات الخاطئة . كذلك يجب علينا أن نُسلم بأن الزراعة هى أشد قطاعات العمل والإنتاج ارتباطاً بحب التملك والحافز الفردى . وعليه، فإننا وإن كنا نسلم بعدم إمكانية أو جواز النظر فيما تم من نقل الملكية من جانب إلى جانب، فإنه من اللازم الآن أن نحرر العلاقة بين المالك والمستأجر من كل القيود التى تكبلها، وأن ننسف الأوضاع الراهنة التى بموجبها لا يكون المالك مالكاً والمستأجر مستأجراً . وفى هذا المجال ، فلابد من العودة بالعلاقة بين المالك والمستأجر إلى دائرة عقد الإيجار التقليدية القائمة على مبدأ حرية الإرادة فى التعاقد وأن العقد شريعة المتعاقدين وأن أساس أى عقد إيجار أن تكون مدته محددة لا مؤبدة وأن تكون الأجرة نتيجة التفاوض الحر بين طرفى عقد الإيجار .

ولاشك أن تحرير حياتنا الزراعية من قيودها الحالية سوف يدفع بإنتاجنا الزراعى لما ننشد من مستويات تبلغ بنا حد الاكتفاء الذاتى . إذ يجب أن يكون هذا الاكتفاء الذاتى - زراعياً - هدفاً قومياً استراتيجياً، فبدونه سيكون من العبث الحديث عن استقلال حقيقى لإرادتنا السياسية .

كذلك، فإن الإبقاء على نسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين كحد أدنى بمجلس الشعب سوف يبقى هذا المجلس بعيداً للغاية عن درجة الكفاءة المطلوبة واللازمة ولاشك أن أدنى مقارنة بين (كفاءة) مجلس الشعب و(كفاءة) مجلس الشورى كفيلة بتوضيح ما أذهب إليه هنا . وكما ذكر وكرر الكثيرون ، فإنه من المستحيل التمسك بأن يمثل الفلاح فلاح مثله وأن يمثل العامل عامل مثله ؛ لأن تطبيق هذا المنطق - بشكل مطلق - يجب أن يكون معناه أن المرأة لا تمثلها إلا امرأة وأن الطفل لا يمثله إلا طفل !!! ومن الغريب للغاية أن نكون وحدنا المنفردين - اليوم - بهذا الشرط العجيب الغريب دون دول العالم قاطبة !

ثالثاً: وضع نظام يكفل التخلص من وحدات القطاع العام التى تباشر أنشطة تسويقية وكل وحدات القطاع العام التى تحقق خسائر:

لست من الذين يؤمنون بإمكانية بيع القطاع العام ككل . من جهة لعدم وجود المشترين القادرين على ذلك؛ ومن جهة ثانية لأن الهزة التى يمكن أن يحدثها هذا (البيع الفورى الكلى) اجتماعياً واقتصادياً قد تكون مدمرة للسلام الاجتماعى؛ ومن جهة ثالثة، لأننا لا ينبغى أن نقدم على خطوة ثانية قبل نجاح الخطوة الأولى ، والتى يجب أن تقتصر على بيع كل وحدات القطاع العام ذات النشاط التجارى التسويقى والتى تشمل آلاف الوحدات التى تبيع الطعام والملابس والأجهزة الاستهلاكية المختلفة . ويجب أن نخطط لنجاح هذه الخطوة جيداً ، بحيث نكفل لها أن تدر دخلاً جيداً للدولة ، وأن تنجح فى تلبية احتياجات المواطنين (وهذا هو هدف أى نشاط تجارى تسويقى) .

أَما الشركات الخاسرة ؛ فإننى لا أُطالب ببيعها انطلاقاً من أى مفهوم أيدولوجى ، وإنما من الحرص الشديد على إيقاف أى نزيف فى بدن حياتنا الاقتصادية . إن مصر يجب أن تكون عند كل منا أعز وأغلى من أى مذهب أو معتقد ؛ ولا يمكن تصوّر أن يختلف مصريان على ضرورة تصفية أية وحدة من وحدات القطاع العام تحقق خسائر . ولا يفيد ولا يجدى أن يردد البعض أن هناك وحدات فى القطاع الخاص تخسر بدورها، لأن خسارة القطاع الخاص هى خسارة لفرد أو لمجموعة محدودة من الأفراد ، أما خسائرالقطاع العام فهى خسائر لشعب بأكمله، ولا يوجد مبرر واحد معقول للإبقاء على أية وحدة من وحدات القطاع العام تخسر.

رابعاً: تطوير وتحرير الإدارة فى القطاع العام :

لاشك أن جيل المديرين الذى نشأ فى ظل قواعد الاحتكار والحماية هو جيل من الموظفين العموميين وليس جيلاً من المديرين . فمعظم أبناء هذا الجيل أبعد ما يكونون عن الإدارة العصرية بروحها وعلومها وأدواتها . ومن المحتم أن تبذل جهود كبيرة لإيجاد جيل جديد من المديرين الاقتصاديين القادرين على إدارة وحدات القطاع العام إدارة عصرية تستهدف التطور والربح وتستعمل علوم الإدارة والتسويق والموارد البشرية الحديثة. ولا شك أن هناك أصواتاً تتردد فى حياتنا العامة تؤكد أن إدراك هذه المسألة متوفر وكذلك إدراك أن الإدارة هى أهم أداة لتطوير القطاع العام وتحويله من قطاع لايغل إلا غلة متواضعة فى حدود الواحد فى المائة من الاستثمارات الرأسمالية التى وضعت فى القطاع العام إلى قطاع يُغل عائداً مجدياً اقتصادياً . . . وليكن هدفنا زيادة الغلة الحقيقية للقطاع العام المصرى بنسبة واحد ونصف فى المائة سنوياً ولمدة سبع سنوات . وهدف كهذا يعنى دخلاً سنوياً إضافياً يفوق الدخل الصافى من قناة السويس.

خامساً: التوسع فى الشركات المشتركة والتصنيع :

لاتوجد وسيلة لتعلم التقنيات الحديثة لمختلف الصناعات إلا الشركات المشتركة التى توفر عنصر الاحتكاك مع تكنولوجيا العصر المتقدمة كما توفر إمكانية نقل

التكنولوجيا من الجانب الأكثر تقدماً للجانب الوطنى. كذلك ، فإن مراقبة تجارب الدول التى أحرزت درجات ملموسة من التقدم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة تؤكد أن البداية بالتصنيع(MANUFACTURING) المشترك هى البداية السليمة الوحيدة. فكل الدول التى حاولت أن تبدأ بالصناعات الثقيلة أو المعقدة قد باءت بفشل كامل وتكبدت خسائر فادحة . ويكفى أن نحلل تجارب شعوب مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واليابان وتركيا وماليزيا واسبانيا لنعرف أن التصنيع المشترك - على نطاقٍ واسع - هو البداية السليمة الوحيدة الممكنة عملياً. وينبغى أن يسود تفكيرنا - ونحن نقدم على التصنيع المشترك - روح التفكير الاستثمارى ؛ فإن ربع عائد كبير أفضل بكثير من نصف عائد متواضع .

سادساً: تطوير التشريعات والقوانين العمالية:

من اللازم أن نتخذ خطوة جريئة فى هذا المجال ، فنقوم بتعديل تشريعات وقوانين العمل تعديلاً يعكس طبيعة المرحلة الجديدة التى نسير اليوم فى ظل حقائقها الكبرى . ويجب أن نتخلص من تشريعات وقوانين العمل الحالية التى لا تجعل الرئيس رئيساً ولا تجعل العامل عاملاً وتخلق إطاراً حافلاً بالحقوق للعاملين دون أن تخلق التوازن الطبيعى بين هذه الحقوق وما على هؤلاء العاملين من التزامات وواجبات ومسئوليات .

سابعاً: ضرورة إشاعة روح الاستقرار والاستمرار:

إن أى مناخ تعتريه روح القلق أو الاضطراب أو التخوف من صدور تشريعات جديدة تبدل أساس حسابات المشاريع الاقتصادية هو مناخ لايمكن أن ينجح فيه الاستثمار (لا الاستثمار الأجنبى فحسب بل والاستثمار الوطنى على قدم المساواة). وهكذا ، فإن على قياداتنا الاقتصادية والصناعية والزراعية أن تنسق فيما بينها بالشكل الذى يضمن أن تكون كل الشعارات واحدة ومتسقة مع طبيعة المرحلة الجديدة : طبيعة العمل الحر والقطاع الخاص والاستثمار. ويجب أن يكون واضحاً أن تصريحاً واحداً غير مقصودٍ من مسئول كبير يحمل فى طياته روح الاقتصاد الموجه كفيل بإحداث أسوأ الآثار.

ثامناً: ضرورة محاربة الفساد:

لا شك أن الرئيس حسنى مبارك قد بدأ فترة حكمه بشعارات صادقة تدعو - ولازالت تدعو - لمحاربة الفساد وكشفه وضربه . ولكن لاتزال للفساد صور عديدة فى واقعنا ، ويرجع ذلك للخلل الكبير الذى شاع فى حياتنا العامة والذى تمثل فى تركيز السلطة وأتوقراطية الإدارة. فالفساد وإن كان من أوجه الطبيعة البشرية التى لا يمكن أن يخلو مجتمع بشريٌ منها تماماً ، إلا أنه - أى الفساد - يجد أنسب البيئات له فى المجتمعات التى ينتشر فيها نموذج الإدارة ذو السلطة المطلقة .

ومن الواجب استمرار روح طهارة اليد ومحاربة الفساد بشكل صارم، وأهم سبل محاربة الفساد استتباب الديموقراطية ونشر النموذج العصرى للإدارة. كذلك لابد من تحسين صورة بعض الأجهزة التى عمل الفساد ورجاله على تشويهها بكل ما يملكون . فهيئة مثل الرقابة الإدارية هى جهاز لا يمكن لأى مسئول شريف أن يشعر بأية حساسية تجاه ما يقوم به من أدوار. وكما لا يشكو إلاّ المجرمون من وجود جهاز الشرطة والنيابة العامة ؛ فإن الشرفاء لا يمكن أن يتضرروا من جهاز وظيفته مشاركة المجتمع فى الكشف عن الفساد الذى هو درن ينخر كالأورام السرطانية فى صحة أمتنا وسلامة اقتصادها ؛ بل وسلامة ضميرها. ولابد أن تلاحق يد القانون كل قصص الفساد الكبير حتى يتسنى للمجتمع - ممثلاً فى أجهزته القضائية المشهود لها بالحيدة والنزاهة والطهارة -أن يوجه ضربات القانون الرادعة لكل ممثلى الفساد فى حياتنا . وعلينا أن نؤمن بأن بقاء بعضَ صور الفساد الكبيرة دون سحقها بيد القانون إنما هو عامل إحباط كبير لكل النفوس الشريفة ودعوة عامة أو شبه عامة للفساد بالاستمرار والانتشار. ويقين كاتب هذه السطور لا يتزحزح بأن العديد من مشاكلنا الاقتصادية الحالية إنما يرجع إلى قرارات نبعت من بؤر الفساد ، ولخدمة مصالح أئمة الفساد الذين تمكن بعضهم من الوصول لمواقع حيوية فى هيكلنا الاقتصادى ، ومن أهم وأكثر القرارات فائدة أن تطلق يد العدالة لتصل إلى هؤلاء فتمثل بهم أمام الرأى العام .

تاسعاً: ضرورة استكمال الدولة لدورها الهام والناجح فى استئصال شأفة الإرهاب والتطرف:

لست ممن يعتقدون بأن قوى التطرف انتشرت فى واقعنا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة تستحق أن يُطلق عليها قوى التطرف الإسلامية ؛ فالصواب أن نصفها بقوى الإرهاب وألا نمنحها شرف الانتساب للإسلام بأى شكل من الأشكال. ولا شك أن سياسة الدولة تجاه هذه القوى ، ولاسيما السياسة التى بدأ فى تطبيقها وزير الداخلية السابق (اللواء زكى بدر) وهى فى جوهرها نفس السياسة التى يطبقها اليوم وزير الداخلية الحالى (اللواء محمد عبد الحليم موسى) هى سياسة سليمة وحكيمة ؛ وقد نجحت فى جعل الرأى العام المصرى - فى قطاعات كبيرة منه - يتحول من الموقف الحيادى لموقف إيجابى يتميز باحتقاره الشديد للأهداف التى تتوخاها قوى التطرف والإرهاب ولفكرها الخارج من رحم الجهل والظلام والمشاكل النفسية الرهيبة التى يُعانى منها دعاة وقادة تلك القوى. ولولا وجود سياسة صارمة فى هذا المجال ، ولولا نجاح التطبيق العملى لهذه السياسة ، ولولا وجود مفكرين شرفاء وشجعان حملوا لواء فضح الفكر المتخلف لقوى التطرف والإرهاب لما كنا قد شهدنا التراجع الكبير لنفوذ وخطر هذه القوى. ولكن من المؤكد أن النجاح الاقتصادى لمجتمعنا وتحركنا صوب درجات أعلى من التقدم والخروج من أتون الأزمة الكبرى الراهنة ، هو الإطار الكامل الوحيد للقضاء على أفكار قوى التخلف والإرهاب التى لا علاقة لها بالتقدم أو الحضارة والتى لا تجد متنفساً لها إلا فى ظل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

عاشراً: تطور المعارضة المصرية (ذاتياً) إلى معارضة بناءة وإيجابية :

لا شك أنه ليس لأحد - على الإطلاق - أية وصاية على أحزاب المعارضة فى مصر . ولكننى أؤمن أنه نتيجة غياب الديموقراطية والحرية لسنوات غير قليلة ، فإن أضراراً جسيمة قد لحقت بحياتنا السياسية ، وضربت بسلبياتها جميع القوى السياسية ومن بينها قوى المعارضة . وأهم هذه الأضرار تفشى أسلوب الحوار الدموى القائم على

التجريح والهجوم الشرس على الأشخاص وأفكارهم على السواء . كذلك من أبرز هذه السلبيات، اتسام مطالب وتوجهات قوى المعارضة بعدم الواقعية أو بنوع من التفكير اليوتوبى. ولا شك أن معظم هذه العيوب سيكون الوقت والزمن واستمرار الديمقراطية هو العلاج الفعّال لها . كذلك، سيساعد على إتمام العلاج خلو لغة وأساليب الحزب الحاكم من العنف والتسلط. ولا شك أن مراجعة محايدة لأسلوب تحاور السلطة العليا مع المعارضة خلال السنوات الأخيرة من السبعينات وأسلوب تحاور السلطة العليا مع المعارضة الآن تؤكد أن تطوراً هائلاً قد طرأ على حياتنا العامة ، ويكفى أن أضرب مثالاً واحداً بمفردات القيادة السياسية خلال سنة ١٩٨١ عند حديثها عن شخص رئيس حزب الوفد وخطاب رئيس حزب الوفد لرئيس الجمهورية فى شهر مايو ١٩٨١ ولغة التحاور بين الحكم والمعارضة اليوم . فمما لا شك فيه أن لغة اليوم تخلو مما حفلت به لغة الأمس من مفردات عامرة بالتجريح بل وبالسب والتحقير والإهانة ، ولا يوجد ما هو أكثر ضرراً بحياتنا العامة أكثر من هذا الأسلوب الهمجى فى الحوار والذى زالت بعض آثاره من حياتنا ، ولا يزال الأمل معقوداً على تطور أكبر وأعظم فى أساليب تفكيرنا وحوارنا السياسى .

(سبتمبر ١٩٩١)

٦٣

التنوير .. هو الأمل الكبير

بينما ينشغل المفكرون المعنيون بواقعنا المصرى المعاصر بمشاكل هذا الواقع فى محاولات عديدة مخلصة لتشخيص أسباب العلل ووصف سبل العلاج المنشود، وهو ما شارك فيه صاحب هذا القلم بالعديد من المقالات والكتب، فإن قلة منا هى التى تنشغل انشغالاً كبيراً بأثر الأمية وسلبيات مؤسستنا التعليمية على مستقبل مسيرتنا وكل آفاق حياتنا. فمما لاشك فيه أنه فى ظل تفشى الأمية وتدهور نوعية التعليم فإن استقرار وازدهار التجربة الديموقراطية يصبح كالسراب الذى لا يمكن بلوغه. ولاشك أنه فى ظل تفشى الأمية وتدهور نوعية التعليم فإن معظم اختياراتنا العامة ستكون اختيارات خاطئة فما الديموقراطية سوى عملية اختيار دائمة، وكيف يكون الاختيار

صائباً فى ظل أمية متفشية ومستويات تعليم متدنية. وإذا كانت الديموقراطية هى الاختيار، فما الاختيار إلا عملية مفاضلة بين الأضداد والبدائل، وهى عملية تقتضى وتفترض معرفة بالبدائل تقابلها معرفة بالجوانب المختلفة لكل هذه البدائل.

إن الذين ينادون بترسيخ أكبر لتجربتنا الديموقراطية دون أن يعنيهم تفشى الأمية وتدهور المستويات التعليمية هم كمن يطالبون بالمستحيل. ولا يعنى ذلك ألا نطالب بمزيد من الديموقراطية، وإنما يعنى أن نطالب بذلك من خلال مواجهة حاسمة مع أكبر أعداء الديموقراطية: الأمية المتفشية والمؤسسة التعليمية المتهالكة التى هوت بمستويات التعليم فى مصرَ من آفاقها العالية منذ أكثر من خمسين سنة إلى درك بالغ الانخفاض والتدنى. إن تصور نمو الديموقراطية بمعزل عن مجابهة الأمية وتطوير نوعية التعليم فى مصرَ هو تصور يؤدى فى الواقع العملى لحالة من الفوضى العارمة يمكن أن تحدث تصدعات فى المجتمع لا يمكن احتواؤها، ولا أدل على ذلك من إمكانية أن تؤدى الأوعية الديموقراطية فى بلد تتفشى فيه الأمية لاختيارات مدمرة للديموقراطية ذاتها، كأن تؤدى تلك الأوعية لتسليم الحكم لتنظيمات دينية سياسية متطرفة يكون وصولها للحكم بمثابة القضاء الكامل على الديموقراطية وأوعيتها. وهكذا فإنه من الضرورى للغاية ونحن ننشد الديموقراطية التى هى أروع وأبدع إنجازات الحضارة الإنسانية أن نميز بين المظهر والجوهر وأن نعمل جاهدين على إحراز تقدم فى الجوهر يماثل ويوازى التقدم فى المظهر. وكاتب هذه السطور يدرك أنه بالدعوة لهذه الفكرة إنما يدعو لأمر أصعب من الدعوة لاستكمال إطارات الديموقراطية، ولكن منذ متى كانت مهمة الفكر الدعوة للأسهل لا للأصوب. ومن الواجب هنا أن نصل لاقتناع عام أو شبه عام بأن التوسع الأفقى الكمى فى التعليم كان ولا يزال هو السبب الأكبر وراء تدهور مستويات ونوعية التعليم فى بلدنا وأن الحد من التوسع الكمى فى التعليم لا يعنى ولا ينبغى له أن يعنى أن يكون الحد من التوسع على حساب الفقراء، بل إننا ندعو إلى الإقلال من التعليم العام تقليلاً يكون الأساس فيه هو إعطاء الفرصة للأذكياء والمجتهدين والنابغين وليس بحال من الأحوال للأغنياء والقادرين، مع توسع آخر فى أشكال أخرى للتعليم الفنى الذى يستهدف إعداد أجيال من الفنيين المهرة.

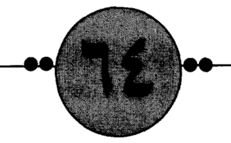
إن تفشى الأمية من جهة وتدنى مستوى ونوعية التعليم من جهة أخرى يؤديان حتماً

لتدهور مماثل فى شتى النواحى الثقافية؛ فكيف يزدهر الفكر والأدب وكيف تزدهر الفنون الجميلة وكيف تنتشر موسيقى الحضارة مع تعاظم نسب الأمية وتدهور النوعية التعليمية؟؟ وبذلك تكون الصورة القاتمة قد اكتملت ويكون عمل الإطارات الديموقراطية بالشكل الأكمل الأمثل أدنى ما يكون للاستحالة بل وكما أسلفت فإن إطارات الديموقراطية قد تؤدى عندئذ لنتائج لا تحمد عواقبها.

ومن الأمور التى تترتب أيضاً على تفشى الأمية وتدهور نوعية التعليم وبالتالى انكماش الحياة الثقافية، ضعف درجة الوعى العام وبالتالى ضعف درجة النظام العام. ومن المعروف أن القوانين والتشريعات لا تعمل بمفردها ولا تؤتى ثمارها بمجرد وجودها، فما أكثر القوانين الموجودة فى الدول غير المتقدمة والتى لا تؤدى وظائفها كما كان يراد لها إذ أن القوانين تعمل عملها الأمثل والأكمل فى إطار نظام عام يشكل القوة الضاغطة الملزمة بالقوانين والحاضة على اتباعها. فقوانين المرور على سبيل المثال لا تؤدى ثمرتها لمجرد وجود القوانين ووجود أجهزة الدولة إذ ينبغى أن يوجد إلى جوار ذلك رأى عام يحض الناس على اتباع القوانين والائتمار بأوامرها والانتهاء عن نواهيها، ولا يوجد سبب لوجود القوانين فى بلد دون شيوع الالتزام بها وعموم تطبيقها إلا ضعف النظام العام، ولا يوجد سبب لضعف الرأى إلا انهيار التعليم والثقافة. وهكذا يكون واضحاً أمام أعيننا الأثر الهدام للوضع العام للتعليم والثقافة فى بلد من البلدان.

ومن المهم للغاية أن يكون تناول محاربة الأمية وإصلاح المؤسسة التعليمية والرقى بنوعية التعليم من منطلقات الرغبة فى بلوغ ما بلغه المتقدمون من قبلنا دون أن يقود الحوار فى هذا الصدد للفرقة التقليدية بين أنصار ما قبل ١٩٥٢ والفرق الأخرى من ناصرية لساداتية لماركسية لسلفية أصولية. فما من حوار يشتعل فى حياتنا إلا وتنقلب الأمور إلى مناظرة تقليدية بين رافعى رايات تلك الاتجاهات. والذى ينبغى علينا أن نتسم به هو أن يكون منهجنا منهجاً برجماتياً بمعنى ألا ننظر إلى المذاهب والنظريات وإنما ننظر لتجارب الناجحين فنقتبس منها ما يعجل بحركتنا للأمام لا سيما فى ظل ظروف دولية انتهت فيها التحركات بدوافع أيدولوجية.

(مايو ١٩٩١)



النقد: بناء أم هدم؟

كثيراً مايسأل كاتب هذه السطور: أى الطائفتين أعمق وأصدق وطنية: الطائفة التى تتغنى فى حديثها وخطبها بحب مصرَ وتاريخها وحاضرها فيما يشبه الشعر الرومانسى مع قليل من النقد لعيوبِ واقعنا؛ أم الطائفة الثانية التى تشبه صدور أعضائها المراجل التى تغلى بالنقدِ للكثير من أوجه الخلل فى واقع حياتنا. أما الطائفة الأولى فيبدو ـ من ظواهر الأمور ـ أنها الأكثر وطنية والأشد حماساً وانفعالا فى مقابل إمكانية أن تكون ظواهر الأمور دالة على خلاف ذلك فى حق أفراد الطائفة الثانية.

ولكن إنعام الفكر فى هذه المسألة يؤدى إلى عميق التشكك فى صحة النتائج التى تدل عليها الظواهر أو قد تستخلصها النظرة العابرة غير المتفحصة وغير المتأنية وغير المتدبرة.

فلو أننا سايرنا نتائج النظرة العابرة والحكم المستقى من الظواهر؛ لكان حقاً علينا أن ننتهى لدمغ الأوروبيين واليابانيين بضعف الوطنية وانعدام المشاعر القومية. فلا الألمان ولا البريطانيون ولا اليابانيون ممن يتغنون بأوطانهم لا فى آدابهم ولا فى مفردات لغاتهم؛ أما شعوب الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فهى التى يشيع فيها هذا النوع من التغنى. ومن ناحية ثانية فإن تحليل مواقف الطائفتين يدل على أن الطائفة الأولى وإن كانت أكثر كلاماً فإنها أقل رغبة فى العمل لأن أصحاب الرضى عن الواقع لا يمكن أن يكونوا من دعاة بذل الجهد الكبير والعرق الكثير من أجل إصلاح هذا الواقع؛ لأنه فى أعينهم أقرب إلى الكمال من النقص.

أما أبناء الطائفة الثانية فإن نقدهم لعيوب الواقع من جهة أولى ينبع من رغبةٍ فى الإصلاح والتحسين (وهى رغبة لا تدل إلاّ على الوطنية الصادقة). كما أن نقدهم لا يتوخى إلا إصلاح الأحوال وبلوغ مراتبّ أفضل على كافة المستويات (واستهداف ذلك لا يدل أيضاً إلاّ على الوطنية).

وهكذا، فإننا كلما أنعمنا الفكر وجدنا أن أولئك الساخطين على عيوب واقعنا هم ممثلو التيار الأقرب للوطنية من غيره؛ لأن من بينهم دعاة الأفعال فى مقابل دعاة الأقوال.

ولعل من المفيد هنا أن نبرز أن أسباباً عديدة قد جعلت طبيعة معظمنا تنفر من النقد وتشعر بالرفض الشديد له وكأنه معول تقويض لوجودهم؛ وإن كان النقد فى الحقيقة أداة بناء لا هدم.

لقد كان أعظم فلاسفة ألمانيا قاطبة وهو الفيلسوف الشهير إيمانويل كانط يردد كثيراً أن "النقد" هو أحد أعظم إبداعات الفكر الإنسانى، وأنه فى حقيقته وجوهره أكبر أدوات البناء لا الهدم. وبالإضافة لما ينسب إلى الفيلسوف كانط فإن منهج البحث العلمى يجعل من النقد أقوى أدوات البحث والإثبات. ولكن يبدو أن قبول النقد كأداة بناء لا هدم وكدليل على صدق النوايا فى الإصلاح والتحسين إنما يتطلب وجود

قدر كبير من الثقة بالنفس فى الذين يوجه إليهم النقد؛ لأن غير الواثقين بأنفسهم وقدراتهم يفتقرون بالبداهةِ لقدرة احتمال النقد، فالفخر الزائد والتباهى من صفات الأكثر ضعفاً دون أن يكون من صفات الأقوياء أصحاب الإمكانات والقدرات ومن بينها القدرة على التحسين والإصلاح.

واليوم، ومصر فى نقطة مفترق طرق بين ماضٍ تمتلىء سماواته بالغيوم المتلبدة وبين مستقبل يمكن أن يكون أكثر إشراقاً فإن أحد أهم النقاط المحورية التى ستحكم مسيرة المستقبل هى القدرة على اختيار رجال من خارج دوائر أهل الرضى التام. فالقدرة على الحكم هى إحدى القدرات التى يجب أن يتميز بها من سيناط بهم إدارة الشئون العامة فى حياتنا خلال سنوات العقد الحالى وحتى نهاية هذا القرن. ومن المؤكد أن الذين شاركوا فى صنع مشاكل الواقع التى نشكو منها هم بطبيعتهم أقل الناس قدرة على حل هذه المشاكل وأبعدهم عن الحكم بالتغيير والإصلاح.

إن المثل الإنجليزى الشهير يقول إن الإنسان لا يستطيع أن يكون خادماً لسيدين فى وقت واحد، وبنفس الصواب وبمقتضى نفس الحكمة فإن الذين دافعوا عن هيمنة الاقتصاد الموجه والدور الفوقى للحكومة والسلطات الكبيرة لوحدات القطاع العام وتلك السلطة المطلقة للوزراء فى وضع اطار كل شىء، ليسوا بأى شكل من الأشكال ولا وفق أى منطق بالقادرين على تسيير أمور حياتنا فى مرحلة تعلو فيها رايات الدعوة لتحرير **الاقتصاد**.

ولكن، من المهم للغاية أن يتسم النقد دائماً بانطلاقه من الإخلاص والرغبة فى تصحيح الأوضاع كما ينبغى أن يكون من الواضح أن النقد يتوخى الإصلاح. أما النقد المطلق من العداء والرغبة فى التشهير والتحقير والمتسم بروح الهدم والتقويض والرغبة المجردة فى انتزاع السلطة من الآخرين (كهدف وحيد)، فإنه بطبيعته سوف يرى كنقد هدّام لا يتعاطف معه الرأى العام ولن يجد آذاناً صاغية ومؤيدين ومساندين.

(مارس ١٩٩١)

٦٥

عالم بلا أيديولوجيات ..

من المؤكد أنه لم يكن يجولُ بخاطر مثقفٍ معنى بالفكرِ والشئون السياسية حتى أوائل الثمانينات أن العالم ـ وقبل انتهاء القرن الحالى ـ سيتحول إلى عالم بلا أيديولوجيات. فخلال العقود الثمانية الأولى من هذا القرن كان الفكر والواقع السياسيان فى العالم محكومين بالانقسام الكبير بين معسكر الاشتراكية ومعسكر الليبرالية. ورغم أن الساحة ـ ساحة الفكر والواقع السياسيين ـ قد شهدت خلال تلك السنوات عشرات المدارس والمذاهب الفكرية، إلاّ أن الساحة كانت ـ فى مجملها ـ منقسمة إلى تيارين أساسيين: تيار الاشتراكية وتيار الليبرالية. وفى هذا الوقت، كان معظم المعنيين بالفكر والشئون السياسية يتوقعون استمرار هذا الوضع وهذه الحال لسنوات طوال،

مع استمرار كون الصراع العالمى - بين القوى المختلفة - محكوماً بجوهر وطبيعة هذا الانقسام. ولكن سنوات العقد الماضى - سنوات الثمانينات - قد شهدت واحدة من أكبر المفاجآت فى تاريخ الفكر والشئون السياسية على مستوى العالم: فبسبب الفشل الكبير لكل التجارب الاشتراكية اقتصادياً، وما نجم عن تطبيقات الاشتراكية العملية من تأخرٍ اقتصادى ودرجة كبيرة من الفقر وتدهور الإنتاجية وتدهور البحوث العلمية وتفاقم مشكلات البيروقراطية والفساد، وبالإجمال انهيار المؤسسات الصناعية والزراعية فى البلدان الاشتراكية - من الناحية الاقتصادية - فقد حدث ما وصف بحق بالزلزال، حيث مادت الأرض تحت أقدام النظم الاشتراكية وأخذت أعلام ورايات هذه النظم فى السقوط واحدة وراء الأخرى. ومع الفشل الاقتصادى الكبير للنظم الاشتراكية، سقطت شعاراتُ الاشتراكية السياسية والاجتماعية... ووصلت الأمور بالاتحاد السوفيتى - الآن - لحافة الانهيار الكامل والتصدع الشامل.

وهكذا، فإن البشرية تدخل العقد الأخير من عقود هذا القرن، وأحد أكبر معالم الفكر والشئون السياسية فى هذا القرن قد زالت وتهاوت: فالدنيا لم تعد محكومة بالصراع بين الاشتراكية والليبرالية، والدنيا لم تعد منقسمة إلى معسكر يقوده الاتحادُ السوفيتى ومعسكر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما أصبح العالم منقسماً إلى (ناجحين) و(فاشلين)؛ ويمكن أيضاً أن نقول إن العالم أصبح منقسماً إلى قسم يسوده الرواج والنجاح والازدهار الاقتصادى وما ينجم عن ذلك من استقرار سياسى واجتماعى وقسم يسوده الكسادُ والفشل والانحدار الاقتصادى وما ينجم عن ذلك من قلقٍ سياسى والتهابٍ إجتماعى.

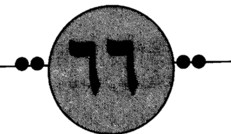
إن الحقيقة الكبرى التى علينا أن نعيها، أن الدنيا قد تحولت إلى دنيا بلا أيديولوجيات أى دنيا بلا مذهبية... وأن الانقسام القائم هو الانقسام بين (أهل الصواب والعمل والإتقان) وبين (أهل الخطأ والكسل والسوء)...

وعلينا أن نعى أن سلاح النظم الاشتراكية الأكبر وهو (الكلام) و(الشعارات) وبتعبير أدق (الديماجوجية) قد أصبح سلاحاً يثير الرثاء دون أن يكون بوسعه أن يحدث

أى أثر آخر. ومع هذا التحول الكبير فى العالم وفى طبيعة العلاقات بين (القوى) و(الكتل) و(الدول)، فإن علينا أيضاً أن نعلم أن الدنيا ـ بحكم هذا التحول الكبير فى الأوضاع ـ قد أصبحت تنقسم إلى دنيا الذين يساهمون فى صنع مستقبلهم ولا ينتظرون هذا المستقبل حتى يأتى، ودنيا (المتفرجين) من (السذج) و(الطيبين) الذين يقفون من الحياة والمستقبل بالذات موقف المتفرج؛ فهم ينتظرونه ويشاهدونه دون أن يعملوا على صناعته وتشكيله. إن المستقبل سيكون من نصيب أولئك الذين يعملون ـ من الآن ـ على المساهمة فى صنعه دون الرضا بموقف الانتظار لما سيأتى به القطار.

وهكذا، فإننا فى كل لحظة نجد أنفسنا ونجد بلدنا مصر فى موقف تاريخى مصيرى: فكل أحداث العالم من حولنا (وأهمها انهيار قلاع الاشتراكية وزلزال الخليج) قد أوضحت أن مصرَ ـ بحكم الحتمية الجيوبوليتيكية ـ هى دولة ذات وزن وقدر وأهمية تفوق كل دول المنطقة، وأنها مؤهلة ـ إن أرادت ـ لكى تلعب دوراً بالغ الأهمية والحيوية. ويحتم هذا قيامنا باختيارات مصيرية كبيرة سيكون من الضار (بلا حدود) عدم الإسراع بها. إن علينا أن نلتحق بركب الناجحين اقتصادياً، وليست هناك حاجة هنا لتكرار ما كتبناه مراراً فى هذا الشأن: فإن الفشل يصنعه الفاشلون والنجاح يصنعه الناجحون؛ وعلينا أن نكون شديدى الإيمان بأن اختياراتنا الاستراتيجية (سياسياً) خلال الشهور الماضية (منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠) كانت كلها اختيارات صائبة وعقلانية ومتحضرة وراجحة، وأن علينا أن نتسق معها فى المستقبل القريب فى كل اختياراتنا السياسية (الداخلية والخارجية) وكذلك فى كل اختياراتنا الاقتصادية؛ فمصرُ دولة غنية بكل المعايير، ولا يوجد سبب وراء مشاكلها الاقتصادية الحالية إلا مجموعة الاختيارات الخاطئة التى حان وقت إسقاط ما تبقى منها؛ ناهيك عن ضرورة التخلص من (صناع الفشل) والذين يتساقطون الآن فى الداخل والخارج كتساقط الذباب الميت.

(مارس ١٩٩١)



دروس وعبر من التجارب الاشتراكية المتساقطة

بعــــد دراسة وافية للفكر الاشتراكى بشتى جوانبه الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبعد متابعة مماثلة لتطبيقات هذا الفكر المختلفة، عكف صاحب هذا القلم على وضع دراسة نقدية شاملة للاشتراكية (النظرية وتطبيقاتها) وكان ذلك فى منتصف السبعينات. وقد اكتملت حلقات هذه الدراسة الناقدة ـ والناقضة فى نفس الوقت ـ بصدور ثلاثة كتب هى: "أفكار ماركسية فى الميزان" (١٩٧٨) و"الشيوعية والأديان" (١٩٨٠) و"تجربتى مع الماركسية" (١٩٨٣). وقد صدرت هذه الكتبُ فى طبعات عديدة (أربع طبعات لكل كتاب على حدة) وفى المستقبل القريب تصدر هذه الدراسة فى مجلد واحد فى نحو ألف صفحة متضمناً وصفاً دقيقاً

لانهيار النظريات الاشتراكية وتطبيقاتها كما شخّصه المؤلف قبل وقوعه فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية بسنوات، وهو الوصف الذى جاءت الأحداث مطابقة له بحذافيره.

ولاشك ـ الآن ـ أن النظرية التى وجدت من الأتباع أكثر مما وجدت أيةُ نظريةٍ أخرى على مر التاريخ الإنسانى، والتى أحدثت من الأثر والانقسام أضعاف ما أحدثته أَيةُ نظرية أخرى منذ عرف البشرُ الفكر السياسى ونظرياته. . . . لا شك أن هذه النظرية قد آلت لما لم يكن بوسع أو بمقدور الأتباع المؤمنين بها والمخلصين لها أن يتخيلوه كمآلٍ أو مصيرٍ لها منذ ثلاثين سنة فقط ففى سنة ١٩٦٠ تحدث خروتشوف ـ زعيم الاتحاد السوفيتى وقتذاك ـ عن قرب انهيار النظام الرأسمالى، كما تحدث أيضاً عن قرب بلوغ النظم الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى الطور الأعلى المرتقب (وفق تنظير كارل ماركس المعروف) وهو طور الوفرة الإنتاجية الكبرى والتى قال كارل ماركس إنها ستسمح بأول تطبيق عملى للقانون الشيوعى المعروف (من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته)، بل إن خروتشوف ـ ثقةً منه فى النظرية وتطبيقاتها ـ قد حدد سنة ١٩٨٠ كتاريخٍ لبلوغ طور الوفرة الإنتاجية.

وتؤكد الحقائقُ أن سنة ١٩٨٠ لم تحل، إلاّ والاتحاد السوفيتى يترنح من ضربات فشله الاقتصادى: زراعياً وصناعياً. وتؤكد الحقائقُ أَن سنة ١٩٨٠ لم تحل، إلا والاتحاد السوفيتى على وشك الانهيار الكامل والإخفاق الشامل والالتحاق بطابور الدول التى تتلقى المعونات وتطلب المساعدات. وبحلول سنة ١٩٨٥ ووصول ميخائيل جورباتشوف لقمة السلطة السياسية فى الاتحاد السوفيتى بدأ العالمُ كله يسمع ـ لأول مرة ـ عاصمة الاشتراكية تعترف ـ علناً ـ بالفشل والإخفاق. . . .

واليوم. . . وبعد مرور عقد واحد من الزمان على التاريخ الذى حدده خروتشوف كتاريخ لبلوغ طور الوفرة الإنتاجية؛ فإن الاتحاد السوفيتى وكل دول أوروبا الشرقية التى كانت تدور فى فلكه قد أعلنوا جهاراً نهاراً سقوط كل أسس الفكر الماركسى الذى كانوا

يسمونه بالاشتراكية العلمية : فنظريات ديكتاتورية البروليتاريا والصراع الطبقى والملكية العامة لوسائل الإنتاج وهيمنة الحزب الشيوعى ـ كحزبٍ وحيدٍ ـ على الحياة السياسية ونظريات الأممية ونظريات الاقتصاد الاشتراكى الأساسية مثل نظرية العمل فى القيمة ونظرية فائض القيمة ونظريات ماركس فى الأسعار وموقفهم الكلاسيكى من قواعد السوق والمنافسة . . . . . كل ذلك قد سقط وتحطم وانتشرت أجزاءُ حطامِه الكبير على أرض الواقع وحلت محل كل ذلك تلك الأفكار والآراء والمبادىء التى طالما وصفها قادةُ الفكر الاشتراكى بالنعوت المشهورة (من مفردات القاموس الاشتراكى) مثل الرجعية العفنة والامبريالية المستغلة وخلافها من الاصطلاحات التى شاعت وذاعت فى عالم المثقفين اليساريين لسنوات وسنوات!

وأهم ما يعنينا اليوم (ونحن لا يشغلنا إلا مستقبل مصر والرغبة فى رؤيتها تغيّر مسارها صوب الطرق الآمنة والكفيلة بتحقيق مستقبل أفضل لأبنائها) أن نأخذ العبرة بل والعبر مما حدث فى العديد من الدول مثل الاتحاد السوفيتى والبلدان العديدة التى اقتفت ـ بدرجةٍ أو بأخرى ـ أثره وسارت على دربه .

فمما لا شك فيه أن الاشتراكية قد تحطمت سواء بفعل عوامل الفشل الكامنة فى طبيعتها أو بفعل المقارنة بين تجاربها وتجارب العالم الحر. ولا شك أيضاً ـ كما ذكرنا فى مقال سابق ـ أن البشرية ستدخل القرن الحادى والعشرين بعد طلاقها للأيديولوجيا أو المذهبية السياسية. ولاشك أيضاً أن العالم ـ فى المستقبل القريب ـ سينقسم إلى ناجحين يعملون وفاشلين يصرون على مجافاة قوانين التقدم والازدهار بصرف النظر عن الأيديولوجيات. ومن المهم للغاية أن نكون على يقين أنه وإن كانت الأرقام الاقتصادية والإحصائيات تدل على أن وضع دول كالاتحاد السوفيتى ورومانيا والمجر وبلغاريا أفضل من وضع مصر، فإن من المؤكد أن الاشتراكية قد نخرت فى أعماق إنسان هذه البلدان بأكثر مما فعلت فى الإنسان المصرى. وأن الإنسان الذى أنتجته الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى سوف يحتاج لزمن أطول بمراحل من الزمن الذى نحتاجه فى مصر لتحويل المواطنين إلى مواطنين فعّالين يشاركون فى إقامة حياة اقتصادية مزدهرة على أساسٍ من

مبدأ المنافسة وقواعد السوق. فالإنسان المصرى كان ولايزال ـ فى أعماقه ـ أقرب لهذا النمط منه لنمط إنسان مجتمعات أوروبا الشرقية، وهذا الإنسان هو ـ فى معتقدى ـ أكبر عائق سيحول بين مجتمعات أوروبا الشرقية والتقدم. فإنسان المجتمعات الاشتراكية كائن سلبى يعيش عالة على الحكومة المركزيةويتكون نسيجه من طبقات كثيفة من الحقد والسلبية والثعلبة على خلاف إنسان المجتمعات التى تحكمها قواعد السوق والمنافسة. وكل مانحتاج إليه هو وضوح الرؤية (فيما يتعلق بالهدف والمسار) والعزم والإصرار على التغيير والتخلص من أصحاب المصالح الحقيقية فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه. ولاشك أنه فى مقابل أوضاع اقتصادية محلية متردية، فإن هناك ميزة أخرى كبرى هى أن الإنسان المصرى لم يبلغ ما بلغه إنسان مجتمعات أوروبا الشرقية من فساد المعدن.

ويجب علينا أن نرفض ـ من أعماقنا ـ ما يردده البعضُ من أن رحلة التغيير ستكون طويلة للغاية وبالغة المشقة. وعلى الذين يستعملون أمثلة تدل على ذلك من التاريخ الأوروبى والذى وقع فيه التطور عبر قرون طوال.... على هؤلاء أن يتذكروا أَن دولة مثل كوريا الجنوبية قد أحرزت أَعظم درجات التقدم وضاعفت متوسط دخل الفرد فيها من خمسمائة دولار للفرد فى السنة (فى سنة ١٩٨٠) إلى ستة آلاف دولار للفرد فى السنة (فى عام ١٩٩٠).

وتكرار هذه التجربة الكورية الجنوبية لا يتطلب إلا العزم والقدوة ووجود فريق من المديرين الذين يتحلون بالقدرة على القيادة والإنجاز مع التطهر من الفساد. ومما يدعو للتفاؤل، أن اختيارات عديدة للقيادة السياسية ـ خلال السنة الماضية ـ قد جاءت لتؤكد رجاحة الاختيار وصواب القرار:

ـ فموقف مصر من أحداث الخليج منذ وقوع الغزو العراقى للكويت هو موقف حضارى وصائب لأبعد الحدود.

ـ وموقف مصر من المفاوضات مع صندوق النقد الدولى خطوة موفقة وفى الاتجاه السليم.

ـ والزيادة الملحوظة لحصة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى تحرك سليم فى الاتجاة السليم.

ـ وإسقاط الديون بجهود كبيرة كللت موقف مصر من أحداث الخليج هو إنجاز عظيم بلا أدنى شك.

ـ وإسقاط بعض رموز الفساد خلال السنتين الماضيتين هو أيضاً تحرك سليم وإيجابى. . . .

ولا شك أن توالى القرارات فى نفس الاتجاه ـ وياليت ذلك يكون بإيقاع سريع يناسب الاحتياجات دون أن يكون تحركاً عشوائياً غير محسوب ـ سوف يُساعد على خلق إطار أفضل لحل المشاكل والخروج باقتصادنا من أزمته الراهنة. وربما يكون من المناسب ـ فى هذه المرحلة ـ أن نولى كثير الاهتمام لإحداث تغييرات أساسية فى بعض المناطق التى نورد هنا مجرد أمثلة لها:

ـ ضرورة حصر وحدات القطاع العام التى تحقق خسائر واتخاذ قرار حاسم بالنسبة لها، لا من أية منطلقات أيديولوجية، وإنما على أساس أن البقاء على تلك الجروح فى جسد اقتصادنا هو أمر بالغ الضرر.

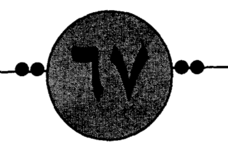
ـ ضرورة مراجعة التشريعات العمالية وقوانين العمل مراجعة تحدث التوازن المنشود بين (الحقوق) و(الواجبات). . . بعد أن اختل التوازن بفعل تشريعات أعطت كل شيء للحقوق، وأغفلت أن (الواجبات) هى الوجه الآخر للحقوق.

ـ ضرورة استكمال مسيرة تأييد ومساندة وتشجيع القطاع الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) مع إيمان راسخ بأن القطاع الخاص المصرى هو الذى سيخرج اقتصادنا من وهدته الحالية لآفاق الازدهار والنجاح التى ننشدها.

ـ ضرورة مراجعة طوفان التشريعات المتناقضة التى تنظم الحياة الاقتصادية والتخلص مما يكون مشوباً بروح تناقض وتناهض الاتجاه المالى صوب اقتصاد السوق.

ـ ضرورة الاهتمام بالإدارة كوسيلة فعّالة للمساهمة فى إحداث الإصلاح المتوخى وبلوغ الأهداف المنشودة. ولاشك أن جهوداً جبارة تبذل فى هذا المجال، وعلى رأسها جهود وزارة التنمية الإدارية التى كانت وراء مشروعين حضاريين هما مشروع معهد إعداد القادة للصناعة ومشروع مركز المعلومات؛ فالمشروعان يدلان على إيمانٍ من قدمهما بالإدارة الحديثة وفوائد إخراج مديرين عصريين يؤمنون بالإدارة الاقتصادية ويؤمنون بجدوى المعلومات وتكنولوجيا العصر.

(يوليو ١٩٩١)



الإدارة والمجتمع

لا شك أن مفهوم الإدارة بالمعنى الحديث (وهو مفهوم اقتصادى فى فحواه ووظيفته كما سوف يتضح فى مرحلة لاحقة من هذه المحاضرة) هو مفهوم حديث يرجعُ إلى الثورة الصناعية والتى بدأت فى أوروبا مع اختراع نول النسيج الآلى فى القرن السابع عشر. فخلال عشرات القرون قبل نشأة ونمو النظام الصناعى كانت البشرية لا تعرف فكرة الإدارة إلا فى صورة وحيدة هى صورة القيادة العسكرية؛ حيث كان التفوق فى القيادة العسكرية هو الشكل الوحيد للقيادة والإدارة والتى يتفاوت حظ الناس منها تفاوتاً كبيراً. ولكن مع نشأة النظام الصناعى أى مع تحول الاقتصاد من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة اكتشف أرباب الأعمال بالمجتمعات التى نشأت فيها

الصناعة أن وجود العمال فى ورديات للعمل تحت مشرفين مختلفين يؤدى إلى نتائج مختلفة من حيث الإنتاجية. فنفس العمال الذين ينتجون حجماً ونوعية معينة تحت إشراف معين يختلف حجم ونوعية عملهم تحت إشراف آخر. وهكذا لاحظ أرباب الأعمال أن دور الإشراف على العمال وهو الشكل البدائى للإدارة ليس دوراً سلبياً ولا هو حتى بالدور المقتصر على تنظيم التزام العمال بقواعد العمل وإنما هو عنصر وعامل إضافى فعال وخلّاق يضيف للعملية الإنتاجية ويعتبر مكوناً أساسياً من مكوناتها.

وكما عرفت البشرية مع الثورة الصناعية مجموعة من القيم الجديدة كقيمة الاهتمام بالوقت والالتزام بالمواعيد والمواصفات والنوعية؛ فقد ارتبط النظام الصناعى الوليد باكتشاف أصحاب الأعمال لأول شكل حديث من أشكال الإدارة.

ومع تطور وتعقد العملية الإنتاجية فى النظام الصناعى فى سلسلةٍ من المراحل المتعاقبة تتضمن التخطيط والإنتاج والتسويق مع اقتسام كل مرحلة من هذه المراحل لمراحل عديدة متشعبة ازدادت قيمة الإدارة بصفتها العنصر الفعّال فى إنجاح العملية الإنتاجية.

ومن المهم للغاية أن نوضح هنا أن محور الإدارة بمفهومها الحديث هذا كان من البداية محوراً تجارياً واقتصادياً بمعنى أن أرباب الأعمال اكتشفوا أن وجود مشرفين ورؤساء محددين يؤدى إلى ثمار أفضل بمعنى محدد وهو تحقيق عائدٍ أو مردود تجارى أفضل. وهكذا ارتبطت فكرة الإدارة الحديثة فى المجتمعات الصناعية منذ بدايتها بفكرة الربح؛ وهو الأساس لما نطلق عليه حديثاً الإدارة الاقتصادية بمعنى أن دور وجوهر الإدارة هو تحويل العملية الإنتاجية إلى عملية مربحة أو أكثر ربحية. وبنفس القدر أصبح واضحاً أن المجتمعات الصناعية قد جعلت معيار أو وحدة قياس نجاح الإدارة هو المعيار التجارى أو الاقتصادى. وقد تطور هذا المفهوم فى الوقت الراهن ليأخذ شكل معايير محددة تقاس فيها فعالية الإدارة بمقاييس اقتصادية محددة بمعنى وجود قواعد لقياس ربحية العمل كمعيار اقتصادى لتحديد درجة نجاح أو فشل الإدارة.

عناصر الإدارة الفعالة:

رغم أن الإدارة بدأت فى صورة إشراف على العمل (Supervision) إلا أن هذا المفهوم قد تطور بحيث أصبح من الخطأ اعتبار أن الإشراف والإدارة شىء واحد بل أصبح من الواضح أن الإشراف هو فقط الشكل الأبسط والأدنى من أشكال الإدارة أما الإدارة الاقتصادية الحديثة فإنها تعنى توفر عناصر عديدة من مجموعها ومن مجموع توفرها فى إنسان محدد عن طريق الموهبة والتدريب معاً يتوفر (المدير) بالمعنى الحديث.

فما هى مكونات أو مقومات الإدارة الحديثة؟

١- القدرة على القيادة.

يعلمنا درس متابعة تطور الحياة الاقتصادية فى العالم المتقدم أن الأفراد فى المجتمع ينقسمون إلى طائفتين أو مجموعتين:

- أما المجموعة الأولى، فإن أفرادها مؤهلون بطبيعتهم إما لكى يكونوا أعضاء فى فريق للعمل يقوده فرد آخر وإما لكى يعملوا بمعزل عن الآخرين فيما يشبه عمل الدارس أو الباحث أو الفنى فى المعمل. وتضم هذه المجموعة الغالبية العظمى من الناس. وكما أوضحنا فإن الذين تضمهم هذه المجموعة ينقسمون لأفراد يصلحون للعمل - عن قرب - مع الآخرين وفى ظل روح الفريق المتعاون، وآخرين لا يناسب طبيعتهم العمل ضمن فريق يضم أفراداً آخرين، وهؤلاء يؤثرون العمل المنفرد.

والمطلوب من الإدارة السليمة أن تشجع أفراد هذه المجموعة: فأما الذين يناسبهم العمل ضمن فريق فإنهم - فى المقام الأول - فى حاجة للتدريب وترسيخ روح الفريق وإثارة الحماس (Motivation)؛ وأما الذين يناسبهم العمل المنفرد، فإنهم فى حاجة للتدريب والتخصص والتحول مع الوقت إلى درجة عالية من الاختصاصيين (Specialists).

- وأما المجموعة الثانية، فإنها تضم عدداً قليلاً من الأفراد الذين تؤهلهم طبيعتهم التى تلازم وجودهم لكى يتولوا قيادة الآخرين.

ورغم أن القيادة تحتاج ـ فى الأساس ـ لهذا الاستعداد الشخصى والطبيعة المؤهلة لذلك، إلاّ أن القيـادة ـ شأنها شأن المواهب الأخرى ـ تحتاج بنفس القدر للصقل والتدريب، فكما لا تنمو الموهبة الموسيقية دون صقل ودراسة ودراية وتدريب، فإن موهبة أو ملكة القيادة والإدارة لا تنمو إذا تركت بدون صقل وإضافات وتوجيهات وتعديلات، بل وقد تتحول لشكلٍ هدّام من أشكال التسلط.

وهكذا؛ فإن من مهام أى تنظيم فى أى شركة أو مؤسسة أن يراقب ويتابع العاملين بها بهدف اكتشاف أصحاب القدرة على القيادة.

ولا شك أن هذا يقودنا لمسألة بالغة الأهمية، وهى أنه فى ظل المجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن الحق فى تولى المناصب القيادية يكون منبت الصلة بالسن والمؤهلات الدراسية والأقدمية، وإنما يكون متوقفاً ـ فى المقام الأول ـ على توفرالاستعداد الشخصى والموهبة وهذه الملكة المحدودة وهى ملكة القيادة، مع درجات تتفاوت من الصقل والتجربة والتدريب. وبقدر ما يرتبط اختيار القادة أو المديرين بحظهم أو نصيبهم من القدرة على القيادة والإدارة بقدر ما تكون درجة نجاح المؤسسة التى تنتمى إليها هذه القيادات.

إن المجتمعات الغربية تؤمن بأن المجتمع لابد وأن يكون محفزاً بروح التنافس (Competitive) كما لابد وأن تسوده عملية تشبه عملية الانتخاب الطبيعى (Natural Selection) التى تكلم عنها العالم البيولوجى الشهير" تشارلز داروين" منذ أكثر من مائة سنة. والمقصود بذلك، أن تكون المستويات العليا من الإدارة منشغلة على الدوام بالبحث عن أفراد التنظيم الذين يُنتظر أن يكونوا من أصحاب هذه القدرة على القيادة وفى نفس الوقت؛ فإن ذيوع روح المنافسة تجعل عملية الانتخاب أو الاختيار الطبيعى هذه أسهل وأجدى.

٢ـ الرؤية.

الرؤية (Vision) مصطلح شاع استعماله حديثاً عند الحديث عن القادة والمديرين.

والمقصود بالرؤية هنا اتسام بعض الناس بالقدرة على استشفاف وتوقع المستقبل على ضوء معطيات الواقع . ولهذه القدرة العديد من الجوانب :

فمن جهةٍ أولى ، فإنها تفترض الإلمام الشامل بمعطيات الواقع وإلمام مماثل بالظروف المحيطة ، الحالية والمستقبلية .

ومن جهةٍ ثانية ، فإنها تقتضى توفر القدرة على توقع أنسب التوجهات والاختيارات على ضوء المعرفة الشمولية بمعطيات الواقع والظروف المحيطة .

ومن جهةٍ ثالثةٍ ، فإنها تفترض القدرة التى يسميها بعض علماء الإدارة فى عدد من كبريات الشركات العالمية بالقدرة على الارتفاع أو العلو عن تفاصيل الواقع وإلقاء نظرة علوية على المسار العام والكليات دون الانشغال بالتفاصيل والجزئيات . وتطلق بعض الشركات العالمية الكبرى على هذه القدرة مصطلح HELICOPTER ABILITY

ولا شك أن الرؤية ـ بهذا المعنى ـ هى من المؤهلات المطلوبة فى مستويات الإدارة من المتوسطة إلى العليا .

٣ـ الابتكار والخلق.

لاحظ علماءُ الإدارة فى المجتمعات المتقدمة وعلى ضوء مراجعتهم وفحصهم ودراستهم لآلاف التقارير السنوية عن أعداد قطاعات كبيرة من العاملين بمختلف الشركات والمؤسسات الاقتصادية ؛ أن معظم الأفراد يستمرون فى أداء أعمالهم على وتيرةٍ ثابتة دون أن يحاولوا إدخال تعديلات جديدة من وقت لآخر على طرق وأساليب عملهم وعلى الأفكار التى تتضمنها طرق أدائهم لأعمالهم . وبنفس الطريقة ، لاحظ علماءُ الإدارة أن نسبة صغيرة من العاملين تختلف ـ فى هذه المسألة ـ اختلافاً جذرياً عن الغالبية العظمى ، إذ يتسم أفرادها بمراجعة أفكارهم وإعادة النظر فى طرق أدائهم وعملهم مع تجديد مماثل فى شكل ومظهر العمل . كذلك لاحظ علماء الإدارة أن هوءلاء الأفراد فى محاولة مستمرة للتجديد والابتكار والخلق والخروج عن المألوف وما تواتر الناس عليه .

كذلك لاحظ علماء الإدارة، أنه فى ظل الشركات والمؤسسات الاقتصادية العالمية الناجحة، فإن الذين وصلوا للقمة فى هذه الشركات والمؤسسات كانوا من تلك الفئة الصغيرة التى اتسمت دائماً بعدم تقديسها للمألوف وخروجها على ما تواتر الناسُ عليه ورغبتها الملحة فى التجديد والتطوير والخلق والابتكار والإضافة. ويطلق علماءُ الإدارة على أفراد هذه الفئة بالإنجليزية مصطلح Innovative (أى مبتكر) أو Creative (أى خلّاق).

٤ـ الحس التجارى.

فى إطار الوظيفة العامة، لا سيما فى الإدارات الحكومية، كثيرًا ما يغيب عن العاملين أن الهدف الرئيسى لكل عمل هو أن يحقق ربحاً بنسب معينة كحدٍّ أدنى. أما فى الشركات والمؤسسات الاقتصادية فالبعد الهام من أبعاد الوظائف ـ على اختلاف طبيعتها ومجالها ـ يكون واضحاً أَشد الوضوح. ففى هذه الشركات والمؤسسات يكون جلياً أن تحقيق الربح والنجاح التجارى والاقتصادى هو هدف كل وظيفة وكل موظف، كبرت أو صغرت الوظيفة.

ومن أهم العوامل فى المجتمعات الصناعية المتقدمة التى تجعل مديراً ما ناجحاً وتجعل غيره فاشلاً عاملُ (الحس التجارى) ودرجة توفره فى الموظف. ففى كل الوحدات الاقتصادية يكون معيار التقييم الأساسى هو النجاح التجارى، ويكون المدير فى حالة بحث دائمة عن أبواب وسبل وطرق جديدة لآفاق أكبر وأعلى من النجاح التجارى.

ومن الضرورى، فى بلد يمر بالظروف التى تمر بها مصرُ اليوم، أن يُوَجَّه اهتمام كبير لهذه المسألة بالذات. فرؤساء الشركات والمؤسسات والمديرون المسئولون فى هذه الوحدات يجب أن يعتادوا على المحاسبة على أساس تجارى واقتصادى بحيث تصبح القاعدة أن رئيس الوحدة التى لا تحقق أهدافها الاقتصادية أو التجارية يجب أن يقابل برد فعل محدد. وأن يكون الحد الأدنى هو ارتباط المرتبات والمكافآت بدرجة النجاح

التجارى والاقتصادى المتحقق. كذلك لابد وأن يكون من الوارد دائماً أن البقاء فى مواقع المسئولية مرهون بالنجاح فى تحقيق الأهداف التجارية. فمما لاشك فيه أن بقاء رئيس شركة على رأس شركته السنة تلو الأخرى وهى تحقق خسائر أو حتى أرباحاً دون المستهدف هو أمر من شأنه أن يشيع روحاً من السلبية وانعدام الحافز والحماس والالتزام فى سائر وحدات التنظيم وبين معظم إن لم يكن كافة أفراد التنظيم.

٥ ـ استيعاب وقبول وتطبيق مفهوم التفويض.

تختلف "الإدارة" فى المجتمعات غير المتقدمة عن "الإدارة" فى المجتمعات المتقدمة اختلافات عديدة، إلاّ أن أحد أهم أوجه الاختلاف هو أن الإدارة فى المجتمعات غير المتقدمة تتسم بطابع تسلطى أو مركزى أو أوتوقراطى يجعل السلطة مركزة فى يد "الرئيس" أو "المدير"، بينما يقتصر دور المرؤوسين والمساعدين على القيام بالمساعدة وإعداد العمل دون امتداد دورهم لمرحلة "القرار" و"التصرف". وفى ظل هذا التركيز للسلطة تتحول أعداد كبيرة من الموظفين أو العاملين لنموذج من "الموظف الأدنى" الذى لا علاقة له بالعمل إلا فى مراحله الأولى، مراحل الإعداد فحسب. وفى المقابل، فإن تطور الإدارة الحديثة فى المجتمعات المتقدمة قد شهد تطوراً كبيراً فى مجال نقل السلطات إلى المستويات التالية للمستوى الأعلى، وهو ما يعرف بالتفويض(Delegation)، حتى أصبح هذا التفويض من المبادىء الأساسية للإدارة الناجحة. ويقوم هذا الأساس من أسس الإدارة الحديثة على الإيمان بأن التفويض مفيد للغاية للأطراف الثلاثة: الرئيس والمرؤوس والتنظيم.

فالرئيس الذى يفوض جوانب عديدة من عمله هو الرئيس الذى يتفرغ ـ بشكل أكبر ـ لأداء دور قيادى أو إدارى استراتيجى قوامه التخطيط والرؤية المستقبلية والمتابعة أكثر من أن يكون قوامه التنفيذ، أو بتعبير أدق دور كلى شمولى عوضاً عن الدور التفصيلى الجزئى.

والمرؤوس الذى يفوضه رئيسه فى سلطات أكثر وأكبر هو مرؤوس إيجابى مرتبط بولاء موضوعى قوى بالعمل وفعّال ومبادر.

والتنظيم الذى يشيع فيه التفويض هو تنظيم تسوده روحُ تعاون ومشاركة صحية وتقل فيه المؤامرات والمشاحنات وحروب تجاذب السلطة والقوة.

ولا شك أن التفويض يعكس ـ فى الرئيس الذى يؤمن به ويتبعه ـ ثقة فى النفس وفى الآخرين. وفى المقابل، فإن الرئيس الذى لا يفوض مرؤوسيه فى جوانب كبيرة من اختصاصاته هو إنسان ـ على المستوى الذاتى ـ يفتقد للثقة فى النفس ناهيك عن الثقة فى الآخرين.

وقد أثبتت دراسات آلاف الحالات، أن الرئيس الذى لا يؤمن بالتفويض يخلق تنظيماً مشحوناً بالحروب الداخلية بينه وبين مساعديه من جهةٍ وبين هؤلاء المساعدين بعضهم البعض من جهةٍ ثانيةٍ.

٦ـ القدرة على إثارة حماس العاملين.

من المؤهلات الأساسية فى "المدير" أو "القائد" أو "الرئيس" الناجح أن يكون قادراً على إثارة حماس وعزيمة العاملين معه. والمقصود بالتعبيرالإنجليزى الذى يستعمل فى علم الإدارة (Motivation) هو القدرة على جعل العامل أو الموظف أو المرؤوس أو المساعد متحمساً لمواجهة تحديات العمل ومجابهتها وإيجاد حلول للمشاكل فى ظل روح من الحماس أو التحمس الشخصى. والمدير الذى يخلق أشخاصاً غير متحمسين (demotivated) هو المدير الذى يخلق روحاً من التقاعس والبطء والسلبية وانخفاض الروح المعنوية.

إن إثارة حماس العاملين ليس المقصود به مصلحة العاملين فى المقام الأول وإنما مصلحة "التنظيم" و"الرئيس" و"العامل" على قدم المساواة.

ولا شك أن لإثارة حماس العاملين عدة وسائل، منها المكافآت المالية والمزايا الأخرى التى تترجم رضاء الإدارة عن أداءالعامل. ولكن التقدير المادى ليس هو الأسلوب الوحيد لإثارة حماس العاملين. فقد أثبتت مئات الدراسات والإحصائيات أن إثارة حماس العاملين كما تكون بالمزايا المالية فإنها تكون بوسيلتين أخريين على نفس الدرجة من الأهمية:

أ ـ آفاق المستقبل والترقية والتقدم فمما لاشك فيه أن العاملين (لاسيما خلال الثلاثين الأولين من حياتهم الوظيفية) يمكن أن يكون حماسهم متقداً بسبب وفعل أملهم أن يؤدى أداؤهم الجيد لتقدمهم وترقيتهم لمستويات أعلى.

ب ـ التقدير المعنوى، وفحواه شعور العامل برضاء الإدارة والقيادة عن أدائه وعمله وقيمة هذا العمل. ويدخل فى هذا الجانب الشعور الذاتى بالرضاء (Job Satisfac-tion) الذى يشعر به العامل عندما يلمس رضاء الإدارة عن عمله وقيمة هذا العمل.

٧ ـ القدرة على خلق مشاركين مؤمنين لا أتباع.

من الإصطلاحات الإدارية ذات الدلالة العميقة أن المدير أو القائد الناجح هو الذى يجعل مساعديه (مؤمنين لا أتباع believers and not followers) بمعنى أن يجعل كل مساعد له مؤمن برسالة العمل وأهدافه وبالتالى يشارك ويسعى لإنجاز أهداف العمل، دون أن يكون مجرد تابع ينفذ ما يأمر به المتبوع.

وكما أن تحويل الجنود ـ فى الجيوش ـ لمؤمنين لا أتباع، فإن نفس الهدف هو غاية عظمى من غايات الإدارة الناجحة التى تتوخى إيجاد تنظيم صحى يعمل بطاقة كبيرة ويحقق أهدافاً عظيمة.

٨ ـ القدرة على التأثير (Charisma).

من المصطلحات التى شاع استعمالها خلال العقدين الأخيرين مصطلح (Charisma)، بمعنى اتسام "القائد" أو "المدير" أو "الرئيس" بالقدرة على التأثير على مساعديه ومرؤوسيه وعلى الآخرين بوجه عام. فمن المؤكد، أنه من الممكن أن يقف إنسان ليحدث مجموعة من الناس، فيحدث تأثيراً ضعيفاً عليهم . . . بينما يمكن لشخص آخر أن يعبر عن نفس الأفكار وربما بنفس الكلمات والعبارات، ولكنه يحدث تأثيراً كبيراً فى مستمعيه. فما هو الفارق؟ . . .

الحقيقة أن الفارق يكمن فى هذه الصفة (Charisma) أى فى قدرة كل شخص

منهما على التأثير على الآخرين. وكما أن هذه الصفة مطلوبة فى الزعماء والخطباء والدعاة، فإنها أيضاً صفة مطلوبة ـ بقدر ما ـ فى الرئاسات والقيادات الإدارية.

٩ ـ القدرة على تحقيق المعادلة الصعبة بين التوسع الرأسى والأفقى فى المعرفة بالعمل.

لاحظ أحد أشهر أساتذة علم الإدارة بجامعة هارفارد الأمريكية ظاهرة جديرة بالاهتمام والتحليل. فقد لاحظ أن معظم القيادات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية هم من خارج طبقة التكنوقراط. فقد لاحظ مثلاً أن وزير الحربية الأمريكى الحالى (تشينى) لم يكن ضابطاً فى الجيش فى أى وقت من الأوقات... كما أن وزير الصحة الحالى بالولايات المتحدة ليس طبيباً... وأن وزير التعليم ليس من رجال التعليم. وقد أخذت هذه الملاحظة هذا الأستاذ إلى دائرة واسعة، فانتهى به البحث لحقيقة أن كل الوزراء ورؤساء الشركات الكبرى (وهم أصحاب مراكز أكبر وأقوى من الوزراء فى المجتمع الأمريكى) هم من الشخصيات العامة التى يطلق عليها فى علم الإدارة الحديث تسمية (The Generalist). وقد شمل هذا المسح رؤساء شركات عملاقة مثل جنرال موتورز وإسو وجنرال إليكتريك وفورد ومئات الوظائف العامة الكبرى والمناصب الاقتصادية.

وفى المقابل، انتهى البحث لحقيقة أخرى مضادة، وهى أن كل الوزراء والقيادات الإدارية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية وبلدان العالم الثالث لا سيما التى ينهج اقتصادها نهج الاقتصاد الموجه، هم من التكنوقراط المتخصصين: فوزير الكهرباء فى الاتحاد السوفيتى هو مهندس كهرباء بدأ حياته فى محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ثم تدرج فى وظائف الكهرباء لمدة ثلاثين سنة حتى أصبح وزيراً للكهرباء. وينطبق نفس الشىء على معظم شاغلى المناصب الكبرى إدارياً واقتصادياً.

ولا شك أن هذه الظاهرة هى أمر جدير بالاهتمام والدراسة واستخراج العبرة والدروس. وقد انتهى صاحب هذه الدراسة إلى أن الإدارة الحرة والفعّالة فى الدول

المتقدمة هى وحدها التى تعرف وتخرّج نموذج المدير العام The Generalist الذى يتوقف اعتماده على تخصصه فى حدود عشر سنوات من تخرجه، ثم يبدأ بعد ذلك فى تعلم أمور أخرى عديدة إداريةذات اتساع (Width) كبير. وأثناءهذا الاتساع يكتسب خبرات جديدة هى التى ستؤهله للقيادة أكثر من اعتماده على مؤهلات تخصصه بالمعنى الضيّق.

وقد ضرب هذا الأستاذ الأمريكى مثالاً ممتازاً بإدارة المستشفيات فى الولايات المتحدة الأمريكية، فذكر أن إدارة المستشفيات فى أمريكا كانت فى البداية مهنة للأطباء، ولكن خلال نصف القرن الأخير أصبحت مهنة لغير الأطباء، لأنها أصبحت (مهمة إدارية) أكثر منها (مهمة طبية). وقد ذكر فى هذا المجال، أن مجالات اهتمام أى مدير مستشفى هى - بوجه عام - كالتالى:

- اهتمامات تتعلق بتوريد وشراء المواد اللازمة للمستشفى من أثاث وأدوات وأجهزة ومطابخ ومولدات كهربائية وحاسبات آلية... إلخ.

- اهتمامات تتعلق بشئون العاملين مثل اختيار وتدريب موظفى هيئة التمريض وغيرهم من الموظفين وكذلك التعامل مع الأطباء والجراحين.

- اهتمامات تتعلق بالشئون الإدارية مثل نظام المستشفى والنظافة.... إلخ.

وبعد قائمة طويلة من الاهتمامات، ذكر المؤلف أن معظم هذه الاهتمامات هى اهتمامات (إدارية) أكثرمن كونها اهتمامات (طبية). وأن ذلك هو السبب فى أن مهنة إدارة المستشفيات أصبحت مهنة مستقلة ومنفصلة عن مهنة الأطباء.

وخلاصة القول هنا، إن الإدارة الناجحة، لاسيما على المستويات العليا للإدارة، تحتاج لأمور كثيرة أهم وأوسع من دائرة التخصص الضيق. وأن هذه الأمور هى فى مجملها أمور عامة وإدارية واقتصادية وتجارية، وأن اكتسابها يحتاج لسنوات من التدريب والخبرة خارج نطاق التخصص الضيق، وأن هذه المؤهلات العامة هى التى تخلق - إلى جانب الاستعداد والموهبة - القائد والمدير والرئيس. وهكذا، فإن من أهم

مهام الإدارة أن تخلق هذا التوازن بين التوسع الرأسى والتوسع الأفقى فى الخبرات، وأن تعمل على خلق مجموعة صغيرة ممن يُطلق عليهم فى علم الإدارة الحديث مصطلح (The Generalist)؛ فهؤلاء هم الأقدر على تحقيق الإدارة الفعّالة والخلاقة والمنتجة والمطوّرة.

١٠ـ القدرة على تعليم الآخرين.

من عناصر تكوين القائد أو المدير أو الرئيس، أن يكون ذا استعداد طبيعى لتعليم الآخرين وتدريبهم. فالذين لا يتوفر فيهم هذا الاستعداد، لا يمكن أن ينجحوا فى قيادة أعداد كبيرة من العاملين. إن هذا الاستعداد هو أحد سبل نقل الخبرات والأفكار والمكتسبات للآخرين وبدونه يستحيل استمرار تطور التنظيمات.

دور الإدارة فى إصلاح المجتمع.

لاشك فى وجود هوة شاسعة اليوم بين الدول الصناعية المتقدمة ودول ما يعرف بالعالم الثالث وأيضاً دول ما يعرف بالعالم الثانى والتى تضم الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية. ولا شك أن هذه الفجوة تتكون من ظاهرة تقدم عام وكامل وشامل فى جانب وتخلف وتراجع فى الجانب الآخر. ومن المهم للغاية مع اعترافنا بوجود هذا الفارق أن نكون على يقين أنه حتى لو افترضنا أن دول العالم الثالث عملت وأنتجت وتقدمت بمعدلات العمل والتقدم والإنتاج الحالية فى دول العالم المتقدم فإن الهوة بين العالمين ستظل كما هى لأن دول العالم المتقدم مستمرة فى ظاهرة تقدمها. وهكذا فإننا أمام ثلاثة احتمالات:

الأول: أن تبقى دول العالم الثالث على ما هى عليه من خطوات بطيئة للأمام بينما دول العالم المتقدم مستمرة فى تطورها وتقدمها.

الثانى: أن تعمل دول العالم الثالث بجدية فتتقدم بنفس سرعة تقدم دول العالم الصناعى المتقدم.

الثالث: أن تتمكن دول العالم الثالث ليس فقط من العمل والتقدم وإنما أيضاً من اختزال واختصار الفارق والهوة بين العالم المتقدم والعالم الثالث.

أما فى الحالة الأولى فسوف تزداد الهوة الشاسعة بين العالمين اتساعاً وستغمر دول العالم الثالث عندئذ مشاكل اجتماعية عارمة قد تأخذ شكل القلاقل الاجتماعية الملتهبة والحروب الأهلية فى كثير من الأوضاع والمجالات.

أما فى الحالة الثانية فان الفارق بين العالمين سيبقى كما هو ومن أهم معالم هذا الفارق اعتماد العالم الثالث على العالم الأول علمياً أو تكنولوجياً.

أما فى الحالة الثالثة فإن العالم الثالث يقترب من النموذج اليابانى ثم فى مرحلة تالية النموذج الكورى الجنوبى واللذين يعدا تجسيداً لحالة دولة من غير دول العالم الغربى المتقدم التحقت على ـ قدم المساواة ـ بدول العالم الأول.

ولا شك أن الإدارة السليمة الخلاقة والفعالة هى الأداة الوحيدة لإحداث تطور وفق السيناريو الثالث. فنظراً لأن المشكلة الكبرى فى مجتمعات العالم الثالث هى تغيير أنماط السلوك الفردى والجماعى وإحداث تعديل فى مجموعة من القيم فإن الإدارة تبقى الأداة الوحيدة القادرة على إحداث التغيير المنشود فى مهلة زمنية قصيرة إذ أن إحداث هذا التغيير عن طريق الأداة السياسية أو التشريعية هو أمر مستحيل عملياً إذ دلت كل التجارب فى التاريخ المعاصر على إخفاق الوسائل السياسية والتشريعية العليا وعدم نجاحها فى إحداث هذا التغيير الأساسى فى أنماط السلوك الفردى والجماعى.

ولا شك أن دولة كمصرَ لن يكون بوسعها التغلب على سلسلة المشاكل العديدة التى تغمر حياتها الآن إلا عن طريق ثورة إدارية تنتقل الإدارة فيها من يد نموذج الموظف العام إلى يد نموذج المدير الاقتصادى العصرى. إن نموذج المدير الذى أنجبته دول العالم الثالث فى الخمسينات والستينات إبان انتشار الأفكار الاشتراكية هو بالتحديد أكبر الأمراض التى تعانى منها دول العالم الثالث فهذا النموذج المتفاقم للموظف العام هو بالتحديد مالا تحتاج إليه اليوم دول العالم الثالث بل وتحتاج إلى التخلص منه عاجلاً لا آجلاً.

معوقات الإدارة فى مصر.

١ـ شعور قوى بالحقوق لا يقابله شعور مماثل بالواجبات.

فى جميع المجتمعات التى مرت بفترات من الحكم الاشتراكى يشيعُ بين أفراد المجتمع شعور كبير بحقوق العاملين دون أن يوازن ذلك شعور مماثل بالواجب والالتزام. فمما لاشك فيه أن التشريعات العمالية فى دول العالم الثالث التى مرت بفترات حكم اشتراكى هى تشريعات تأخذ موقعاً معادياً ومناهضاً من أرباب العمل ومن الإدارة وتنحاز انحيازا كاملاً للعاملين فتخلق بذلك خللاً كبيراً فى التوازن بين حقوق العاملين وحقوق الإدارة إذ توسع من حقوق العاملين وتضيق فى نفس الوقت دائرة حقوق وسلطات الإدارة.

أما فى المجتمعات الغربية فإن شيوع روح المنافسة ووجود خطر دائم أن يفقد العامل غير المجيد عمله يجعل شعور العاملين بواجبهم تجاه العمل والإدارة شعوراً قوياً لا يقل عن شعورهم بحقوقهم وضماناتهم.

وهكذا فإن هذه الجزئية بالتحديد تغل يد الإدارة فى هذه المجتمعات بشكل يجعلها عاجزة عن اتخاذ قرارات محتمة لضمان سير العمل والإنتاجية.

٢ـ اعتبار الوظيفة حقاً اجتماعياً.

فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ينظر الناس إلى الوظائف باعتبارها من جهةٍ أولى لازمة للعمل والإنتاج ومن جهةٍ ثانيةٍ فرصة لمساهمة الأفراد فى العمل أما فى المجتمعات ذات الصبغة الاشتراكية فإن الشائع أن الوظائف هى من حقوق المواطنة بمعزلٍ عن قيمة العمل الذى يقوم به العامل وكيفية قيامه بهذا العمل.

٣ـ ضعف الالتزام تجاه العمل.

فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يتحدث خبراء الإدارة عن رابطة خاصة يجب

توافرها فى العلاقة بين الموظف أو العامل وجهة عمله ويطلقون عليها إما اصطلاح Loyalty أو Commitment. وأيا كان المصطلح المستعمل فإنهم يتحدثون عن وجود ارتباط بين العامل أو الموظف وبين جهة عمله ذلك الارتباط الذى يجعله ملتزماً تجاه عمله وجهة عمله التزاماً قوياً. ولا شك أن عدم وجود هذه الرابطة لا يرجع فقط للعامل أو الموظف وإنما هو نتيجة طبيعية لوجود خلل فى العلاقة بين العامل أو الموظف وجهة عمله ولاشك أن مسئولية الإدارة هنا مسئولية لا يمكن إنكارها.

٤ـ إعاقة الحياة الاجتماعية الشرقية لقيم العمل فى المجتمعات المتقدمة.

لا شك أن الحياة الاجتماعية فى المجتمعات الشرقية هى حياة تتسم بالاختلاط الاجتماعى والذى يمثل قيمة كبيرة فى حياة الأفراد. ولا شك أيضاً أن نمط الحياة فى المجتمعات الشرقية يعوق أن يكون العمل هو عصب حياة الأفراد. وإذا كان من المرفوض أن تتحول حياة الأفراد فى مجتمعنا لنموذج مماثل لحياة الغربيين المتسمة بالفردية والتخلى عن الروابط الاجتماعية والعائلية فإن المطلوب بدون شك هو موظف وسط لا تكون حياته الاجتماعية عائقاً دون العمل والالتزام بالإخلاص والتفانى فى العمل.

٥ـ عدم نضج مفهوم حق الإدارة وأصحاب الأعمال.

بينما يفهم المواطنون فى المجتمعات المتقدمة حقوق الإدارة وأصحاب الأعمال بما فى ذلك فهمهم الواضح لحقيقة أن رب العمل أو المدير الذى لا يحصل على نوعية وكم العمل الذى يتطلبه من العامل فإن من حقه وبمفرده أن يقرر الاستغناء عن هذا العامل، فإنه فى واقعنا يسود شعور آخر مناهض لحق وسلطة الإدارة وأصحاب الأعمال فى اتخاذ مثل هذا القرار ويضيف لفداحة الصورة فى مجتمعنا عدم توفر نظام للضمان والتأمين ضد البطالة كما هو الحال فى المجتمعات المتقدمة. ولا شك أن عدم نضج مفهوم حق الإدارة وأصحاب الأعمال يشكل قيداً آخر يكبل يد الإدارة عن العمل بحرية.

٦ ـ ضعف مستوى ونوعية التعليم العام والفنى وتدهور المستويات الحرفية.

بدأ اتصال مصر بالتعليم العصرى منذ أيام محمد على وبالتحديد مع إرسال أول

بعثه من المصريين للدراسة فى أوروبا فى سنة ١٨٢٦ . ومع حلول العقد الثالث من القرن الحالى كان مستوى التعليم العام والجامعى فى مصرَ رفيعاً بشكل كبير أهل النظام التعليمى المصرى لكى يكون على قدم المساواة مع النظم التعليمية فى أكثر الدول تقدماً ولكن مع الاتجاه السياسى فى الخمسينات والستينات للتوسع الكمى فى التعليم بمعنى أن يضم التعليم العام والجامعى مئات الألوف بدلاً من عشرات الألوف فقد طرأ تدهور كبير على نوعية التعليم ومستويات الدراسة والدارسين والمدرسين وبشكل موازٍ أدت ظروف معينة معروفة لتدهور مماثل فى مستوى أدائهم تدهوراً شديداً خلال الخمسينات والستينات. ثم حدث تزايد كبير فى الطلب عليهم داخلياً وفى البلاد العربية بعد ذلك وهو ما أدى إلى تفاقم انهيار مستويات الأداء نظراً لازدياد الطلب الشديد على حرفيين أصبحوا بعيدين عن المستويات الدولية ولاشك أن لضعف مستوى ونوعية التعليم العام والفنى وأيضاً لتدهور مستويات أداء الحرفيين أكبر الأثر على نوعية العاملين والموظفين الذين تجد الإدارة نفسها مطالبة باستعمالهم على خلاف استعدادها و إمكاناتها .

٧ ـ انعدام روح المنافسة:

لاشك أن أهم أسباب تقدم المجتمعات الصناعية فى العالم الغربى هى تلك الروح الشائعة بين أفراد هذه المجتمعات والتى يُطلق عليها بالإنجليزية Competitiveness أى روح المنافسة فمنذ مرحلة التعليم الابتدائى ومروراً بكل مراحل التعليم الأعلى والعمل والتدريب والترقى يكون الأفراد محاطين بروح المنافسة، وخاضعين لنتائجها. وهذه الروح، هى التى تضمن للمجتمعات المتقدمة استمرار اكتشافها لأفضل وأكفأ أبناء هذه المجتمعات و إعطائهم ـ بالتالى ـ مكانة الصدارة ليساهموا ـ بما لديهم من إمكانات ـ فى دفع حركة المجتمع والاقتصاد قدماً للأمام. وعلى النقيض، فإن مجتمعات العالم الثالث (وأيضاً مجتمعات العالم الثانى مثل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية) هى مجتمعات لا تعرف روح المنافسة وتعرف عوضاً عنها شيوع العاديين من

الأفراد والذى يستعيضون عن التنافس فى الكفاءات بالتنافس على أسس أخرى مثل تكوين الشلل ومجموعات القوى والتآمر . . . إلخ .

٨ ـ عدم معرفة المجتمعات غير المتقدمة بطبقة المديرين التنفيذيين الموجودة بالمجتمعات الصناعية.

لا شك أن فكرة "المدير التنفيذى" الشائعة فى المجتمعات الغربية هى فكرة غير معروفة على الإطلاق فى مجتمعات دول العالم الثالث. فالمدير التنفيذى فى الدول الصناعية هو فرد أثبتت الاختيارات الحرة أنه مدير عام Generalist قادرٌ على إحراز النجاح الاقتصادى وتتوفر فيه مقومات الإدارة الناجحة، مع خبرة فى إطار المشروع الخاص. أما فى مجتمعات دول العالم الثالث فإن من يطلق عليهم مصطلح المديرين هم فى الحقيقة من الموظفين العموميين (Civil Service Staff) وليسوا بحال من الأحوال "مديرين تنفيذيين". ولا شك أن العالم المتقدم يدير الآن ظهره ـ تماماً ـ لنموذج المدير/ الموظف العام لخطورته الاقتصادية ولثبوت عدم قدرة هذا النموذج على تحقيق النجاح الاقتصادى المنشود.

٩ـ ضعف التدريب المهنى بوجه عام.

"التدريب" هو أهم صيغ وأساليب التقدم والتطور فى المجتمعات الصناعية المتقدمة. ولا شك أن شيوع قيم الوظيفة العامة ومنها الترقية بالأقدمية وخلافه، هى مما يعوق مفهوم التدريب ويضعفه. فالتدريب يستهدف تطوير إمكانات العاملين حتى يتسنى اختيار أفضلهم بعد ذلك لتولى مهام معينة. ولا شك أن حالة العمالة المصرية الحالية بوجهٍ عام وحالة العمالة الفنية بوجهٍ خاص تحتم أن يولى "التدريب" أقصى درجات الاهتمام ـ فهو أحد أهم الأدوات المتاحة لنا لتطوير العمل والإنتاج بمجتمعنا.

١٠ـ أوتوقراطية النموذج المصرى للمدير.

لا شك أن النموذج الشائع فى دول العالم الثالث للمدير هو النموذج التسلطى أو الأوتوقراطى الذى يعمل على تركيز السلطة فى يده وتحويل مساعديه إلى ما يشبه الجنود

والأتباع. ولا شك أن لهذه الظاهرة أسباباً عديدة أهمها أن شيوع قيم الوظيفة العامة كثيراً ما تأتى بغير الأكفاء لمناصب عليا وهامة. وهنا، يصبح تركيز السلطة أمراً طبيعياً من جانب أشخاص غير مؤهلين للإدارة والقيادة وما كان لهم فى ظل نظام حر أن يصلوا لما وصلوا إليه. ولا شك أن المدير التسلطى هو المدير الذى يفتقد الثقة فى ذاته قبل افتقاده الثقة فى الآخرين.

١١ـ خلط العوامل الشخصية بالعوامل الموضوعية بحكم الفكر الاجتماعى السائد.

تتسم المجتمعات الشرقية ـ بحكم نوع الفكر الاجتماعى السائد ـ بظاهرة الخلط بين العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية. وأهم معالم هذا الخلط دمغ الحوار القائم على الاختلاف الجذرى فى وجهات النظر بروح الحرب والعداء. ولا شك أن ذيوع التعليم والثقافة هو العلاج الأوحد لهذه الظاهرة التى ترجع لاتسام بعض المجتمعات بروح قبلية(Tribal Culture) بسببها يحدث هذا الخلط بين ما هو "موضوعى" وما هو "شخصى".

١٢ـ شيوع مفاهيم خاطئة عن الترقية والرئاسة.

لا شك أن مجتمعنا بحاجة لثورة شاملة فى مفهومه للترقية وتولى مناصب القيادة والرئاسة والإدارة. فالعالم المتقدم قد أصبح لا يعترف ـ على الإطلاق ـ بمفاهيم الأقدمية والسن والسبق فى التخرج أو التعيين كأساس للترقية والرئاسة وعوضاً عن ذلك أصبحت (القدرة) و(الكفاءة) هى أساس الترقى والتقدم. ولا شك أن مجتمعنا ـ بالذات ـ وهو مجتمع قديم يولى السن أهمية قصوى، هو فى حاجة أكثر من غيره لثورة فى المفاهيم فى هذا المجال.

١٣ـ الخلط بين الأداء والقدرة.

لاحظ عدد كبير من علماء الإدارة، أن معظم شعوب العالم الثالث تخلط ما بين "الأداء" (Performance) و"القدرة" (Potential) ففى المجتمعات الصناعية

المتقدمة يحاول المدير أن يقيم "أداء العامل" (بمعنى شكل وكيفية ومستوى عمله الآنى) بمعزل عن "قدرة العامل" (بمعنى إمكانات التقدم المستقبلى). وفى ظل نظم الإدارة الحديثة، يكون الأداء الجيد مبرراً للعلاوات والمكافآت والتقدير المعنوى، ولكنه لا يكون مسوغاً للترقية. فأساس الترقية هو الحكم على الشق الآخر فى العامل وهو شق القدرة "Potential". وقد يكون العامل صاحب أداء عظيم ولكنه ليس صاحب قدرة مماثلة تسمح بالترقية لمستوى أعلى من العمل والمسئولية.

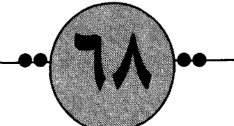
١٤ـ ضعف النظام الإدارى.

من المؤكد أن مجتمعات العالم الثالث تتسم بدرجة أقل من الالتزام بالنظام. ولا شك أن تغيير هذا العيب هو من مهام "الإدارة" الفعّالة وكذلك من مهام المؤسسة التعليمية فى بلد يتوق للتقدم واختصار زمن التقدم.

١٥ـ عدم التشبع بقيم الصناعة الحديثة.

لا شك أن انتقال الدول الغربية من النظام الزراعى إلى النظام الصناعى (وقد بدأ هذا الانتقال منذ أكثر من ثلاثة قرون) قد أحدث تغييرات جذرية فى المجتمعات الغربية وبالذات فيما يعرف فى علم الاجتماع بشجرة القيم. فقد تكونت وترسخت قيم جديدة هى قيم المجتمعات الصناعية، وعلى رأسها قيم "الوقت" و"الإتقان" و"الإنتاجية" وكلها قيمٌ تتعلق باعتماد المجتمع على الصناعة وليس على الزراعة. ولاشك أن من أوجب واجبات مؤسستنا التعليمية فى المستقبل القريب ستكون مهمة ترسيخ قيم المجتمعات الحديثة. فتقدير الإنسان فى مجتمع زراعى للمواعيد والوقت والإلتزام بالزمن المحدد للمشاريع والأعمال المختلفة يختلف كل الاختلاف عن تقدير الإنسان فى مجتمع صناعى. وبدون قيم المجتمع الصناعى وترسيخها سيكون من الصعب إحداث التغيير المنشود فى السلوكيات الفردية والجماعية.

(مايو ١٩٩١)



الإدارة الفعّالة والإصلاح الاقتصادى

من أكبر الأخطاء التى يقع فيها كثيرون فى واقعنا، وبالذات من بين المهتمين بحياتنا العامة والمنشغلين بإصلاح أوجه الخلل فى حياتنا ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية، هو الاعتقاد بأنه كما أن التطور الذى شهدته المجتمعات الغربية قد استلزم واستغرق عدة قرون، فإن تطور حياتنا ورقيها وبلوغها المستوى الذى يتطلع إليه كل محب لمصرَ وكل مشغول بأمورها لابد وأن يستغرق سنوات مماثلة عديدة. والبراهين على عدم صحة هذا النظر عديدة وكلها مستمدة من الواقع الحى المعاصر. فالنهضة اليابانية لم تبدأ ـ مع النهضة الأوروبية الغربية ـ منذ قرون وإنما منذ قرن واحد من الزمان. أما التجارب الآسيوية الأخرى وأهمها تجربة سنغافورة فترجع إلى سنة ١٩٦٥. أما تجربة

كوريا الجنوبية فلا ترجع إلاّ لسنة ١٩٨٠ . فمنذ عشر سنوات فقط كان نصيب الفرد الواحد من مجمل الدخل القومى فى كوريا الجنوبية مماثلاً لنظيره فى مصر. أما اليوم، فإن متوسط دخل الفرد الواحد فى كوريا الجنوبية يعادل أكثر من سبعة أضعاف متوسط دخل الفرد الواحد فى مصر.

ودراسة تجارب أُخرى كتجربتى ماليزيا وتايلاند تثبت صحة أمرين :

أما الأمر الأول، فهو أن التقدم والتطور المنشودين لا يستلزمان مرور قرون من الزمان، بل إن إحراز إنجاز كبير فى عشر سنوات أو عشرين سنة هو أمر ممكن، بل وتحقق بالفعل وتكرر فى زمننا هذا.

وأما الأمر الثانى، فهو أن التقدم المذهل الذى حققته عدة بلدان آسيوية مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ليس وقفاً على الشعوب الآسيوية ذات الأكثرية الصينية أى غير المسلمة. فإن دراسة حالة دولة ماليزيا وما تحرزه ـ منذ سنوات قليلة ـ من تقدم كبير تؤكد أن الأمر غير مرهون بجنس أو عرق أو حتى خلفية ثقافية معينة؛ وإنما الأمر مرهون بوجود جيل من المديرين العصريين القادرين على خلق درجة عالية من العزم والقادرين ـ بنفس الدرجة ـ على تحريك الاقتصاد بخطوات سريعة نحو درجة عالية من الإنتاجية غير مستعملين فى ذلك إلا علوم وأساليب الإدارة الحديثة والتى لا تقل فى قدرتها على الخلق والإنجاز والتطوير وإحداث التقدم والرقى عن أحدث إنجازات التكنولوجيا وتقنيات العلم الحديث.

ولكن من الضرورى للغاية أن نوضح أن التطور الكبير والسريع الذى شهدته تلك البلدان الآسيوية ـ على تباين خلفياتها ـ لم يحدث إلاّ فى ظل حياة عامة خلت ـ تماماً ـ من التأثر بأفكار وشعارات ورجال الاقتصاد الموجه. ففى كل بلدٍ من هذه البلدان اتفاق عام على أن الدور الاشتراكى للدولة لم يقدر فى الماضى ولن يكون بوسعه أن يقدر فى أى زمان وفى أى مكان فى العالم أن يحدث التقدم الاقتصادى المنشود والذى فى ظل ما يحققه من وفرة إنتاجية يمكن إحراز تقدم اجتماعى شامل للشعوب.

كذلك من الضرورى للغاية أن نلاحظ أن هذا التطور الكبير والسريع لم يحدث إلاّ عن طريق مشاريع التصنيع (Manufacturing) المشتركة وليس عن طريق قفزة مباشرة للصناعة العليا. وقد تم هذا التطور الكبير والسريع فى ظل روح عامة تؤمن بالقطاع الخاص والمبادرة الفردية وديناميكيات اقتصاد السوق مع إيمان مماثل بالاستثمار. ويستطيع كاتب هذه السطور أن يغامر بالتنبؤ بأن تشيكوسلوفاكيا سوف تكون أول تكرار أوروبى شرقى لأمثلة النمور الآسيوية التى تمكنت من إحراز درجات عالية للغاية من التقدم خلال سنوات معدودة ومحدودة. وما يدعونى لهذا التنبؤ أن الروح العامة الحالية فى تشيكوسلوفاكيا تشتمل على العناصر الفعّالة والصحية لإحراز التقدم الكبير خلال سنوات قليلة. فالروح العامة تقوم على ما يشبه الرؤية القومية الشاملة لفشل وإخفاق الاشتراكية (وبالتحديد الاقتصاد الاشتراكى)؛ كما تقوم على إيمان عميق بقدرات الإدارة الحديثة والاستثمار الخاص على تحقيق ما قد يظن البعض أنه من قبيل المعجزات. ويكفى أن تشيكوسوفاكيا قد اختارت أحد أبنائها الذين عرفوا لسنوات بعدائهم للاقتصاد الاشتراكى وإيمانهم بديناميكيات اقتصاد السوق ليشرف على تحويل اقتصاد تشيكوسلوفاكيا من أطر الاقتصاد الموجه إلى دنيا اقتصاد السوق المفتوحة والرحبة. ولم تتردد الحكومة وهى تسمى هذا الوزير الجديد "وزير التخصيص" (Pri vatization Minister) دون مداراة للهدف والغاية.

ومن أشد الأمور أهمية ـ فى هذا الصدد ـ أن نؤمن بأن إحداث التطوير الكبير المنشود إنما يستلزم وجود جنود جدد هم المديرون العصريون المزودون بالموهبة الإدارية أولاً وبعلوم الإدارة الحديثة ثانياً (وهذه العلوم لا تقل فى أهميتها عن علوم الذرة والكيمياء وسائر علوم وتكنولوجيا العصر). ومن المؤكد أن هؤلاء المديرين لا يمكن اكتشافهم إلا بطريقة وحيدة هى الطريقة المتبعة فى الدول المتقدمة اقتصادياً والتى تتمثل فى التقاط المديرين الناجحين بالفعل ـ فى اطار العمل الحر والإدارة الاقتصادية ـ دون إضاعة الوقت فى محاولة تغيير عقول نشأت ونمت وتدربت فى ظل مفاهيم الاقتصاد الموجه وفى ظل إطار مختلف تماماً عن الإطار الوحيد الذى ثبت نجاحه وهو إطار اقتصاد السوق

والذى يعمل ـ فى الحقيقة ـ وفق قواعد الانتخاب الطبيعى للسوق فيما يشبه الداروينية الاجتماعية .

إلاّ أن حديثنا عن القطاع الخاص ينبغى ألاّ يمر دون أن نوضح أننا نتحدث عن القطاع الخاص الناضج والمتطور مثل كبريات الشركات العالمية والتى تدار بمعرفة النخبة الممتازة من المديرين الموهوبين ذوى القدرات العالية ولا تدار بمعرفة حملة الأسهم، وهو وضع يختلف تماماً عن وضع القطاع الخاص لدينا حيث لا تزال الشركات تدار عن طريق أصحابها، ومعظم هؤلاء لا تتوفر فيهم المواهب والقدرات الإدارية التى نتحدث عنها، ولكنها ضروريات المرحلة التى نمر بها، فتطور واستقرار الاقتصاد الحر كفيل بتحويل أصحاب هذه الشركات لحملة أسهم فى عملية ينتقل فيها القطاع الخاص من طوره البدائى العائلى الحالى إلى طور أرقى تنفصل فيه الملكية عن الإدارة كما هو الوضع فى كل الشركات العالمية الكبيرة التى لا يتدخل أصحابها فى عملية إدارتها والتى توكل لمديرين تنفيذيين من أصحاب المواهب الإدارية والتدريب والعلم والخبرة .

وهكذا، فإن ما يحول ـ حقيقة ـ بيننا وبين بلوغ أهدافنا ليس هو نقص الإمكانات المالية (فهذه بطبيعتها ثمرة العمل لا مقدمته) وإنما تنقصنا الرؤية العامة الواضحة لأخطاء الماضى وأهداف المستقبل، رؤية لا تشوبها شائبة من تلك السحب التى تجعلنا نجمع النقائص معاً ونسير مكبلين بأحمال من الميسور علينا تركها وراءنا لنخفف من أعبائنا ولننطلق بحرية أكبر صوب مستقبل أبهر. كذلك ينقصنا نمو الإدراك والتحقق والتيقن من موت أفكار عديدة لم يعد لها دور فى الحياة "فالإدارة العصرية" هى الوسيلة الوحيدة لبلوغنا ما ننشد من أهداف وما نتطلع إليه من غدٍ أفضل .

(سبتمبر ١٩٩١)

٦٩

الإنتاج مسئولية "الإدارة" وليس "العاملين"

يُجمِع علماءُ الإدارة الحديثة على أن "الإدارة" هى الجهة المسئولة - أولاً وأخيراً - عن المستوى المتحقق من الإنتاج، سواء كان هذا المستوى عالياً أو متوسطاً أو منخفضاً. فالإدارة هى المسئولة عن كل عمليات العمل والإنتاج. أما "العاملون" فإنهم أهم "مورد" للعمل والإنتاج، ولكن هذا "المورد" الهام يمكن أن يوجه ويدار ويقاد بشكل بناء وإيجابى يحقق إنتاجية عالية كما يمكن أن يوجه ويدار ويُقاد بشكل هدّام وسلبى يهوى بالإنتاجية لأدنى المستويات. ورغم اعتقادنا بأننا لسنا بحاجة لإثبات أننا ننتج قليلاً جداً بالنسبة لغيرنا من الشعوب (وهو دليل قاطع على عدم فعالية الإدارة فى حياتنا الاقتصادية)؛ فإننى - فى محاولة لأن أُتيح للقارىء صورة واضحة للواقع - أختار

(من تقرير دائرة المعارف البريطانية عن الأنشطة الاقتصادية لدول العالم خلال سنة ١٩٨٩) خمسة وخمسين دولة لأعرض على القارىء مقارنة لنصيب الفرد الواحد من مجمل الناتج القومى بكل بلد من هذه البلدان. والقائمة التى أوردها فيما يلى اختيرت بعناية لكى تمثل فيها كل أنواع الدول فى عالمنا المعاصر:

الدولة	دخل الفرد السنوى بالدولار الأمريكى
سويسرا	٣٠٢٧٠
اليابان	٢٣٧٣٠
الولايات المتحدة	٢١٠٠٠
السويد	١٩١٥٠
كندا	١٧٣٦٠
النمسا	٧٣٦٠
بلجيكا	١٦٣٩٠
هولندا	١٦٠١٠
بريطانيا	١٤٥٧٠
استراليا	١٤٤٤٠
إسرائيل	٩٧٥٠
أسبانيا	٩١٥٠
سنغافورة	٩١٠٠
قبرص	٧٨١٢
تايوان	٧٥١٠
المجر	٦١٠٠
مالطا	٥٨٢٠
بلغاريا	٥٦٦٠

اليونان	٥٣٤٠
بولندا	٤٥٦٠
البرتغال	٤٢٦٠
كوريا الجنوبية	٣٥٣٠
كوبا	٢٦٩٠
البرازيل	٢٥٥٠
فنزويلا	٢٤٥٠
الجزائر	٢١٧٠
الأرجنتين	٢١٦٠
ماليزيا	٢١٣٠
المكسيك	١٩٩٠
بيرو	١٨٥٠
إيران	١٨٠٠
تشيلي	١٧٧٠
تركيا	١٣٦٠
ألبانيا	١٣٠٠
تونس	١٢٦٠
كولومبيا	١١٩٠
تايلاند	١١٧٠
الأكوادور	١٠٤٠
السلفادور	١٠٤٠
سوريا	١٠٢٠
الكاميرون	١٠١٠
الكونغو	٩٣٠
كوريا الشمالية	٩١٠

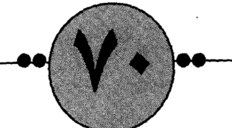
المغرب	٩٠٠
ساحل العاج	٧٩٠
زيمبابوى	٦٦٠
اليمن	٦٤٠
الفلبين	٦٣٠
مصر	٦٣٠
أنجولا	٦٢٠
أندونيسيا	٤٩٠
السودان	٤٢٠
الصين الشعبية	٣٦٠
الهند	٣٥٠
أفغانستان	٢٢٠

وأنا لا أُقدم هذه القائمة للقارىء لكى يشعر بالخجل من تدنى قيمة ما ننتج، فليس هذا هدفى بأىّ شكل من الأشكال، وإنما الهدف الأول والأكبر أن ينمو فى عقولنا الاقتناع واليقين بأننا نعمل وننتج قليلاً جداً، وأن مرجع ذلك وسببه الأكبر هو افتقادنا المديرين العصريين الذين يتميزون ـ من جهةٍ ـ بموهبة الإدارة وكما أنهم ـ من جهةٍ ثانيةٍ ـ قد تدربوا وتعلموا أدوات علوم الإدارة الاقتصادية الحديثة وأهمها التخطيط والعمل بروح تجارية والإيمان بالموارد البشرية وقدرتها ـ عند تنميتها وتوظيفها توظيفاً سليماً ـ على الإنتاج والإنجاز وتحقيق الأهداف وكذلك علوم الإدارة الحديثة الأخرى مثل علوم الـ Quality Management التى أخذها اليابانيون عن أستاذ علم الإدارة الأمريكى المعروف Deming فكانت من أكبر أسباب تفوقهم الكاسح خلال السنوات الثلاثين الأخيرة.

وخلاصة القول: إن كل حقائق العصر تؤكد أن التقدم الاقتصادى ـ ولاسيما التقدم الكبير خلال فترة زمنية محدودة ـ لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق "الإدارة العصرية"

وبالتحديد عن طريق إزالة العوائق من أمام (الإدارة الاقتصادية الحديثة) لتنطلق من عقالها محققة ـ خلال سنوات محدودة ـ ما لا يمكن تحقيقه ـ إذا انتظرنا التطور الطبيعى المماثل لتطور مجتمعات الغرب المتقدمة ـ إلا بعد قرون طويلة .

(أكتوبر ١٩٩١)



الموقف المصرى من أزمة الخليج

(١)

وسط

عواصف الأحداث التى تضرب منطقة الشرق الأوسط منذ وقع الغزو العراقى البربرى لدولة الكويت يوم الثانى من أَغسطس ١٩٩٠ فإن حَقَائِقَ كثيرة كبيرة تأكدت، وإن كانت أعداد كبيرة من الشعوب العربية ترفض الاعتراف بها:

١ ـ فمن جهة أولى، فإن موقف السواد الأعظم من الشعب المصرى وموقف رئيس مصر بوجه خاص أظهر ـ حقيقة اختلاف المصريين ومواقفهم عن المواقف الأخرى فى المنطقة؛ ذلك الاختلاف الكبير الذى هو فى جوهره اختلاف نسيج وكيمياء المصريين عن نسيجِ وكيمياءِ معظم شعوب المنطقة. إن مصر التى وإن كانت إسلامية الديانة (فى معظمها) وعربية الثقافة (فى مجملها) قد أظهرت منذ

أوائل القرن التاسع عشر ميلاً شديداً للاقتناع والإعجاب بالنموذج الغربى للحضارة؛ بما فى ذلك اكتساء التفكير - لا سيما عند المتعلمين والمثقفين - بطابع عقلانى يربط التفكير السليم بالمنطق والحجة والواقعية والموضوعية. إن الشعب الذى بدأت مسيرة ارتباطه بالتعليم العصرى فى سنة ١٨٢٦ (عندما أرسل محمد على الكبير أول بعثاته إلى فرنسا) لابد وأن يختلف فى رؤاه وأفكاره وأحكامه عن الشعوب التى لم تبدأ مسيرة التعليم والتثقيف فيها إلا منذ عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة خلت، ناهيك عن أثر العوامل البدوية فى تفكير معظم شعوب المنطقة (وهو التفكير الذى وصفه ابن خلدون ببراعة فى المقدمة وفى تاريخه الكبير). ولاشك أن الأمم المتحضرة (حكومات وشعوباً) ترى الآن بوضوح ذلك الفارق الشاسع بين "التفكير" و"التقدير" المصريين والتفكير المناقض والتقدير المناهض. ولاشك أن احترام تلك الأمم المتحضرة للتفكير والتقدير المصرى هو "قيمة كبيرة" ينبغى الاعتزاز بها وترسيخها وجعلها الأساس الأكبر لعلاقات مصر - فى المستقبل - بتلك الأمم المتحضرة (حكومات وشعوباً).

٢ - ومن جهة ثانية، فإن التفكير والتقدير اللذين دفعا العديدَ من قادة وشعوبِ المنطقة إما لتأييد السياسة العراقية أو للوقوفِ موقف المتفرج (المعجب) بما يقع ويحدث من العراق... إن هذا التفكير والتقدير قد ظهر واضحاً كامتداد للعقل العربى المتأثر أشد التأثير بعوامل البداوة والمتسم بهوة شاسعة بين "الأفعال" و"الأقوال"، والمتسم أيضاً بالمغالاة ومخاصمة المنطق والبعد عن الموضوعية والتعصب والانطلاق من زاوية واحدة ضيقة للرؤية؛ وهذه كلها سمات التفكير البدوى أو القبلى والذى يبدو أصحابه اليوم وكأنهم بمعزلٍ عن الحضارة والتقدم والزمن الذى نحيا فيه، بل وكأنهم لا يعلمون شيئاً عن تطور مسيرة الإنسانية خلال القرون العشرة الأخيرة.

وكما أورد مؤرخٌ مصريٌ كبير منذ أيام فى أحد كتاباته القيمة (وهو أستاذ للتاريخ الأندلسى)؛ فإن هذه العقلية هى التى أضاعت الأندلس من العرب. ويُضيف كاتب هذه السطور أن هذه العقلية هى أيضا التى أضاعت فلسطين وهى أيضاً التى

جعلت تاريخ العرب المعاصر سلسلة من التناحر والتباغض والتلاعن والتشاحن . . . وقد ترجمت المعضلة اللبنانية ذلك فى واقع دموى مرير لسنوات عديدة .

إن هذا العقل ـ بما يتسم به من بداوةٍ وبعد عن المنطق والموضوعية وبما يتسم به من تعصب واستغراقٍ فى التحرك بفعل عوامل وخلافات وعداوات شخصية بحتة ـ هو ما جعل القضية الفلسطينية (أو بالأحرى قضية الصراع العربى الإسرائيلى) قضية بالغة الغرابة : فرغم أن القضية فى جوهرها قضية حق عربى لاشك فيه، فإن أصحاب القضية اقترفوا كل ما من شأنه أن يجعل العالم يقف فى موقف الضد والخصم لهم

٣ ـ ومن جهةٍ ثالثةٍ؛ فقد أصبح واضحاً لأصحاب الفكر الثاقب والقدرة على اختراق غيوم الأحداث الحالية ورؤية آفاق المستقبل أن مستقبل المنطقة بعد هدوء وغبار المعارك الدائرة الآن واستقرار الأحوال والانتهاء إلى نتيجة لما يجرى حالياً سيكون مستقبلاً يختلف تماماً فى ملامحه ومعطياته عن الواقع الذى كان سائداً قبل الغزو العراقى للكويت فى أوائل شهر أغسطس من العام الماضى. ولاشك أن واقع المنطقة (فى ظلال هذا المستقبل) سيكون محكوماً عليه بالنظام العالمى الجديد والذى خرج من رحم المتغيّرات الكبرى فى العالم وأهمها انهيار الاشتراكية، ليس فقط كفكر ولكن كتجربة سياسية واقتصادية اجتماعية بلغت حد التهالك والسقوط وما يشبه الفناء على أرض الفشل الاقتصادى الكبير فى الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية . وأهم معالم هذا النظام العالمى الجديد هى : الديموقراطية والاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) وحقوق الإنسان واختيار الشعوب الحر لحكامها .

ولاشك أن مصر مؤهلةٌ لكى تكون أهم دولة فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل هذا الواقع الجديد. . . بل إن مصر مؤهلةٌ لإحراز أكبر درجات التطوير والرقى والنهضة والازدهار الاقتصادى والاستقرار السياسى والاجتماعى فى ظل هذا النظام الجديد الذى سيسود العالم كله قبل نهاية حقبة التسعينات .

وعلى مصرَ أن تعمل جاهدةً ألاّ تفوتها هذه الفرصة التاريخية. ولاشك أن ضياع

هذه الفرصة وارد وممكن عملياً إما بسبب تأثير "رجال الماضى" والذين هم أبعد الناس عن التعامل (المتعاون والبناء والإيجابى) مع معطيات وحقائق النظام الجديد؛ وإما بسبب عدم الإسراع فى السير تجاه الواقع الجديد. وكاتب هذه السطور الذى يعتز ـ بلا حدود ـ بعقلانية وتحضر موقف القيادة المصرية من أحداث زلزال الخليج كله ثقة أن هذه القيادة ستواصل ـ وبسرعة كبيرة ـ مسيرة العقل والحضارة والمنطق والعقلانية غير المحكومة ولا حتى متأثرة برياح التفكير القبلى الذى سيجعل عدداً من شعوب المنطقة التى حباها الله بثروات طبيعية هائلة تدخل القرن الحادى والعشرين وهى مثقلة بالفقر والفشل والديون والخراب. لقد دخلت شعوب هذه المنطقة القرن العشرين وهى بالغة الفقر، ثم أفاض اللهُ عليها بثروة طبيعية لا مثيل لها لحجمها وقيمتها ـ فماذا فعلت العقول القبلية بهذه الثروة؟ . . . وكيف نبرر لأبناء وأحفاد هذه الشعوب، أن العديد من بلاد البترول العربية قد أضاعت الثروة الهائلة التى منحها اللهُ إياها إما تحت بند "النهب" وإما تحت بند "سوء التصرف وحمق القرارات" ؟

إن كل مرارة الأحداث الراهنة لا ينبغى لها أن تجعلنا لا نعطى القيادة السياسية المصرية حقها من التوقير والإجلال إزاء ما اتخذت من مسار عقلانى وقرار حكيم يتسم بالتحضر والاتساق مع حقائق العلم والاعتدال والاتزان.

(٢)

اختلف الموقف المصرى من أزمة الخليج وبالتحديد من الغزو العراقى للكويت فى طبيعته وآثاره عن مواقفٍ عديدةٍ حشدت بها الساحةُ العربية بل وساحة دول العالم الثالث منذ انفجرت تلك الأزمة التى تعد أخطر أزمة تواجهها هذه المنطقة فى العصر الحديث.

ولاشك أن الموقف المصرى فى طبيعته يعكس إلى حدٍّ بعيدٍ مدى وطبيعة وعمق اختلاف العقل المصرى عن كثيرٍ من مناهجِ التفكير وأساليب التعبير فى منطقة الشرق الأوسط.

فالعقلُ المصريُ الذى يحمل (ولا يملك إلاّ أن يحمل) فى كيمياء تكوينه آثاراً قوية من تاريخٍ حضاريٍّ طويلٍ، والعقل المصرى الذى اتصل بالحضارة الحديثة قبل أكثر من قرن كامل من بدء اتصال العقل والوجدان فى معظم دول المنطقة، لابد وأن يكون مختلفاً فى رؤاه واستقبالاته وأحكامه عن العقول التى تفتقد هذين البعدين: بعد الاتصال بالحضارة تاريخياً وبعد الاتصال بالحضارةعصرياً.

فالواقع أنه منذ أرسل محمد على (حاكم مصر) فى سنة ١٨٢٦ أول مجموعة من المصريين للدراسة فى أوروبا وما تلى ذلك من وثيق الاتصال بين الثقافة الغربية والعقلية المصرية؛ منذ هذا الوقت (وبالإضافة لعوامل الاختلاف التاريخية) فإن العقل المصرى اتسم ولا يزال باختلافاتٍ عميقةٍ وكبيرةٍ عن مناهج وأساليب التفكير التى سادت ولا تزال فى هذه المنطقة من العالم.

لذلك كان من الطبيعى والمنطقى أن يكون ردُّ الفعل المصرى (رد فعل القيادة والشعب على السواء) تجاه الغزو العراقى للكويت متسماً بالاندهاشِ والرفضِ والمقاومةِ لهذا النمط البربرى (الموغل فى البربرية) من أنماط السلوك. كذلك كان من المنطقى أن تكون الرؤية المصرية فى هذا الصدد قريبةً من رؤية الشعوب المتحضرة ذات النصيب الوافر من الرقى والتمدن والثقافة.

ومما لا شك فيه أن علينا أن ننعم الفكر فى هذا الاختلاف الكبير وأن تركز الأقلام ووسائل الإعلام على إظهار أسباب هذا الاختلاف والتى ترجع فى معظمها لاختلاف البوتقة الحضارية المصرية عن البوتقة الحضارية لشعوب لم يكن لها نصيب مصر من التاريخ والاتصال بالحضارة: قديماً وحديثاً على السواء.

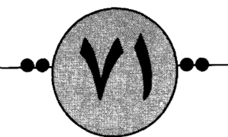
كذلك من الضرورى للغاية إبراز حقيقة أنه لولا موقف القيادة المصرية والتى جاءت معبرة عن الوجدان الشعبى المصرى، لكانت المعضلة أكثر تعقيداً. فلو أننا تصورنا تأييد مصر للعراق أو حتى التزامها بالحيادِ وعدم اتخاذها لذلك الموقف الرافض الذى اتخذته لاتضح لنا أن الإجماع الدولى الذى تحقق ما كان ليتحقق. بل إن التحالف

الدولى كان سيواجه حالة استحالة إذا ما كان الموقف المصرى على خلاف ما كان. وأكثر من ذلك فإن الموقف المصرى فى توحيد الرؤية المصرية السورية الليبية هو بعد استراتيجى آخر لولاه لكان التحالف الغربى - بقواته المسلحة - أقرب ما يكون لقوات الغزو منه لقوات تحقق الشرعية الدولية. لقد ترك الموقف المصرى مؤيدى الغزو العراقى فى أضعف الأحوال: فإذا كانت مصر وسوريا وليبيا والمغرب (وكل الدول المتحضرة خارج المنطقة العربية) ضد الغزو بينما دول على شاكلة اليمن والأردن مع الغزو فأية قيمة هنا لموقف التأييد لهذا العمل البربرى؟ وما هى فائدة التأييد اليمنى الأردنى لأى وجهة نظر؟؟

ومن المهم للغاية أن يبرز المحللون السياسيون أيضاً أن الدور المصرى بالنسبة للعالم المتحضر وللتحالف الدولى للسلام أهمُ بكثيرٍ من الدور الإسرائيلى الذى كان من الممكن أن يعقّد الأزمة لا أن يعمل على حلها كما كان من الممكن أن يضيف مشاكلَ للمعضلة الحالية تجعلها غير قابلة للحل؛ وإذا كانت قوى الاعتدال فى الجزيرة العربية مدينة للقوى العسكرية للتحالف الغربى فإنها بنفس القدر مدينة للموقف المصرى الذى بدونه كانت مصالح تلك القوى سيتم ابتلاعها عراقياً أياً كانت قوى التأييد الأخرى. ولعلها مناسبة لكى تراجع الشعوب العربية نفسها وأخطاءها وتعلم أنها هى الخاسر الأكبر من كل محاولات وأحلام نقل مركز الثقل فى المنطقة من مصرَ إلى غيرها: فمن الأنفع والأسلم لكل الشعوب العربية ولمستقبلها وسلامها أن تكون زعامة المنطقة متمركزة فى مصرَ لا فى غيرها من بعض العواصم العربية التى تمتلىء صدور حكامها بجبالٍ من الحقدِ على مكانةِ مصرَ المتميزة.

(فبراير ١٩٩١)

ملاحظة:
يتكون هذا المقال من قسمين كانا - فى الأساس - حديثين أدلى بهما كاتب المقال للإذاعة البريطانية كتعليقين على أحداث الخليج.



الخطوة المصيرية التالية

كانت للرئيس مبارك ـ منذ تفجرت أزمة أو بالأحرى مأساة الخليج فى الثانى من أغسطس الماضى ـ رؤية وكانت له قرارات نالت بالغ إعجاب العالم المتحضر ليس فقط بسبب اتسامها بالعقلانية والاعتدال والانصاف وإنما ـ بنفس القدر ـ بسبب أهميتها وخطورة وزنها الاستراتيجى وما كان لها من دور جوهرى فى إضفاء صفة الشرعية على موقف العالم المتحضر والأمم المتحدة.

وقد ذكرنا ـ فى غير هذا المقال ـ أنه لولا هذا الدور لكان الموقف بالغ التأزم بل والاستحالة أمام الأمم المتحدة وتجمع الحلفاء. وقد ذكرنا أيضاً ـ فى غير هذا المقال ـ أن مصر تستحق من تقديرتجمع الحلفاء ودول الخليج (وعلى رأسها الكويت والسعودية) ومن العالم بأسره ما

يفوق إسقاط الديون وتقديم المساعدات المالية الكبيرة (كمساهمات لا تسترد). ولكن نجاح مصر فى استثمار هذا الموقف العظيم والذى نبع من رؤية ثاقبة ونظرة صائبة لا يمكن أن يكتمل وأن تكتمل فوائده بالنسبة لمصرَ والمصريين ما لم تتبعه قرارات وخطوات داخلية تنبع من نفس الفلسفة وذات الرؤية وتنطلق نحو المستقبل مدفوعة بنفس روح الموقف الكبير الذى حظى باحترام وتقدير العالم.

فمما لاشك فيه أن مصَر على وشك الانتهاء من اتفاق كامل وشامل مع صندوق النقد الدولى. ولا شك أن روح هذا الاتفاق هى نفس روح الشعارات التى رفعت بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة. وأهم هذه الشعارات، هو تقليص الدعم والمبالغ الهائلة التى كانت توجه للدعم بشكل يكفل توجيه هذه المبالغ لمشاريع استثمارية تعود بالنفع على المجتمع وتخلق فرص عمل جديدة لشباب مصر وأبنائها. كذلك، من هذه الشعارات، إعطاء دور أكبر وأهم للقطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى إطار عملية تشجيع متكاملة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

كذلك، منْ هذه الشعارات حل عدد من المعضلات الكبرى فى واقعنا والتى صارت كالأغلال التى تعوق حركتنا المنشودة للأمام.

وأهم هذه المعضلات، ضرورة تحريز الاقتصاد المصرى من التشريعات المعوقة مثل التشريعات العمالية التى تغل يد الإدارة السليمة والفعّالة. كذلك من أهم هذه المعضلات تشريعات إيجار الأراضى الزراعية، فمن غير المتصور أن نحل مشكلاتنا الزراعية (بهدف الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتى زراعياً) دون نسف الإطار الحالى المعوّق للعلاقة الحرة بين المالك والمستأجر.

وثالث هذه المعضلات الكبرى، ضرورة تحرير قطاع الإسكان من التشريعات التى وضعت منذ سنوات بهدف حماية المستأجر، فإذا بالنتيجة هى ذبح المستأجرين وتعقيد المسألة تعقيداً لا حل له إلا بنسف أسباب التعقيد.

ورابع هذه المعضلات، ضرورة إصلاح المؤسسة التعليمية. فالتعليم الحالى هو

أساس العديد من مشاكلنا ومن أهمها ضعف جودة العلم والمعلمين والتى ترجع لمؤسسة تعليمية تفتقر للجانبين: الجانب التعليمى السليم والجانب التربوى القويم.

وخامس هذه المعضلات ضرورة الحد من دور الحكومة والجهات المنبثقة عنها؛ فهذا الدور السرطانى الكبير هو أساس مشاكل أخرى كمشكلة البيروقراطية ومشكلة الفساد وغيرها من أمراض واقعنا التى لا علاج لها إلاّ باستئصال أسبابها وعلل وجودها.

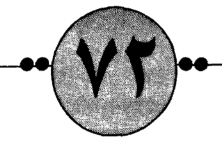
كذلك من الضرورى للغاية أن يكون من المتفق عليه أن إلغاء الديون فى حد ذاته (وإن كان إنجازاً عظيماً بكل المعايير لإدارة الحكم)، إلاّ أن هذا الإلغاء لا يعنى بأية حال من الأحوال انتهاء معظم مشاكلنا الاقتصادية.... فإن الديون هى ثمرة طبيعية لعدم التناول الناجح لإدارة اقتصادنا. ويمكن أن نعفى من كل الديون؛ ثم نعود للاقتراض وبمعدلات أكبر فى سنوات قليلة، ما لم نعالج مشكلة (أسباب الاستدانة). وأكبر هذه الأسباب بل وربما السبب الأوحد هو ضعف الإنتاج. وليس لضعف الإنتاج من سبب إلا سوء الإدارة. وليس لسوء الإدارة من سبب إلا تفشى روح الإدارة الحكومية فشكل الإدارة الوحيد الناجح والفعّال والخلاق والقادر على خلق الثروة هو شكل إدارة المشروع الخاص. فبدون انتقالنا إلى روح المشروع الخاص، سيكون من المستحيل خروجنا بالكامل من وهاد الإنتاجية المتدنية وبالتالى من وهاد الفشل الاقتصادى.

ونحن ندعو لمحاسبة الجميع بروح الإدارة الحرة وروح المشروع الخاص: فابتداء من رئيس الوزراء وحتى أى مسئول عن أية وحدة صناعية أو زراعية أو تجارية صغيرة، فإن المحاسبة لابد وأن تكون بالمعيار التجارى البحت، أى معيار المشروع الخاص الذى يحاسب بمقتضاه كل رؤوساء الشركات وكل المديرين فى كل المشروعات والمؤسسات والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة فى دول العالم المتقدم. وربما يكون من الغريب عند بعضنا أن يدعو لذلك على أساس اعتقادهم أن وضع هدف تجارى محدد لكل مسئول هو أمر يصعب بلوغه، وهذا اعتقاد خاطىء تماماً، فالذين لهم دراية بالشركات

الصناعية العالمية العملاقة ورجال علوم الإدارة الغربية وأساتذة التسويق (ممن درسوا ببلدان الغرب) يعلمون يقيناً أن وضع هدف تجارى محدد لكل مسئول وفى كل مرفق أو وزارة أو مؤسسة أو شركة هو أمر ميسور للغاية. ولكن الصعوبة الحقيقية تكمن فى (العقلية) التى شاعت والتى تركن فى اختيار الرجال لأمور مختلفة ليست الكفاءة والقدرة بالمعيار التجارى البحت هى أساسها أو حتى أهم عنصر من عناصرها. ولا أدل على ذلك من أن السواد الأعظم من حوارات رجالاتنا عن الأشخاص الذين يتولون مناصِبَ مرموقة أو هامة بتواصل ساعات وساعات تذكر فيها معظم الصفات الشخصية والأخلاقية والسلوكية دون أن ترد كلمة (القدرة) و(الكفاءة) على لسان!

وخلاصة القول: إن اختيارات القيادة السياسية المصرية خلال الشهور السبعة الماضية قد خلقت أفضل إطار لإنجاز التطوير واختصار الزمن المطلوب لإتمامه، ولم تبق إلا الاختيارات المصيرية الداخلية وعلى رأسها وفى مقدمتها اختيارنا لروح المشروع الخاص كحجر الزاوية فى مشروع إصلاح واقعنا وما يرتبط بهذه الروح من اختيارات أخرى أهمها الإيمان بقدرة الإدارة على إحداث التطويرالمنشود و إمكانات قواعد السوق وفعاليات أفكار علوم التسويق والموارد البشرية الحديثة وقدرتها على العبور بنا من واقع عامر بالمشاكل والمعضلات إلى غدٍ مزدهرٍ عامرٍ بالنجاحِ الاقتصادى والسلامِ الاجتماعى.

(مارس ١٩٩١)



الإتقان: تلك القدرة المصرية القديمة

يبدو للبعض أن نظرية إدارة الجودة Quality Management هى من ثمار التطور العلمى والتكنولوجى العصرى بمعنى أنه مع تقدم العلم والتكنولوجيا ارتقت قدرة الإنسان على الإتقان. ولا شك عندى أن وجهة النظر هذه خاطئة بشكل مطلق. فما معنى أن تبنى الأهرامات بوجه عام وهرم الملك خوفو بوجه خاص بتلك الكيفية المتسمة بأروع درجات الاتقان لولا اتسام عقول وأرواح الذين أقاموا تلك الصروح بأعلى درجات الإتقان.

إن هرم الملك خوفو ليس معجزة هندسية وتنفيذية فقط وإنما هو فى المقام الأول معجزة تصميمية و إدارية تعكس روح الإتقان الفذة التى اتسم بها المصريون القدماء الذين تخيلوا وصمموا ونفذوا هذا العمل

الفذ. وعندما زار كاتب هذه السطور معهد جوران لإدارة الجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية (وهو أشهر معاهد إدارة الجودة Quality Management فى العالم) لم يدهشه أن يكون شعار المعهد عاملا فرعونيا يقطع الأحجار بأزميله، فالجودة والإتقان والإبداع صفات إنسانية وموقف من الحياة واتجاه عام بصرف النظر عن مستوى الرقى العلمى والتقدم التكنولوجى ولا شك أن آثار مصر القديمة تنضح بروح الإتقان بشكل فى غير ما حاجة لدليل أو برهان. ولأشد ما أشعر بالسخرية عندما أسمع من يقول إن المصريين القدماء شيدوا آثار إبداعاتهم تحت سوط العبودية وربقة الرق.

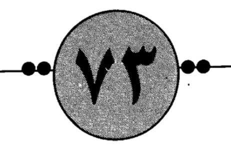
فكاتب هذه السطور الذى يعرف فكرة وعملية الإبداع أوثق معرفة لا يملك أن يتصور إبداعاً تحت السوط وإتقاناً بفعل الرق والاستعباد ناهيك عن الرسم والنحت والإبداع الفنى الذى يستحيل تصور إنتاجه بفعل سوط مرفوع فى الهواء. قد يستطيع السوط أن يأتى ثماره فى عملية تقطيع الأحجار وحملها ونقلها ولكنه يبلغ منتهى درجات العجز فيما يتعلق بالإبداع والفن والإتقان. وينطبق نفس الشىءعلى أولئك العمال والفنيين المهرة (ورؤسائهم من المشرفين والإداريين والمصممين) الذين شيدوا كنائس إيطاليا ومساجد اسطنبول فإن كل جزء من هذه الكنائس والمساجد ليقف شاهداً على اتسام من صمم ونفذ بروح الإتقان العظيم سواء كان ذلك منذ قرن واحد أو خمسة قرون من الزمان.

ولكن من المؤكد أيضا أن عدد الذين يولدون وروح الإتقان يسرى فى عروقهم هو عدد قليل إلا أن من حسن حظ البشرية أن توافر روح الإتقان فى أماكن معينة يبث روحاً يسرى إلى الآخرين فيما يشبه العدوى فيتأثرون بذلك الروح ويكتسبون نصيباً جيداً منه ومن طبيعته ومن قدرته على إخراج أعمال ممتازة.

والدليل الأكبر على صواب القول بأن الإتقان هو روح ينتشر أو يندثر بناءً على مدى وجود أو عدم وجود الذين يبثون هذا الروح من النماذج الآسيوية العديدة والتى تسمى بنمور آسيا. فقبل سنة ١٩٦٥ كانت سنغافورة مكاناً غارقاً فى التخلف والبدائية

والكسل ثم دب روح الإتقان وانتشر فى المجتمع فإذا بنفس المكان وخلال عقدين من الزمان يصبح مثالاً يشار إليه بالبنان على الإنتاجية العالية والإتقان والتميز والنظافة والرفاهية. وكما انتشرت عدوى الإتقان داخل المجتمع السنغافورى، فقد أصابت العدوى أماكن أخرى فى آسيا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا فتبدل حالها وانتقلت من ركود اللاحركة والكسل والفشل إلى أتون الفاعلية والإنتاج والمنافسة والإبداع والإتقان.

وخلاصة القول : إن الإتقان روح فردية يمكن أن توجد فى أى مكان وأى زمان ولكنها فى نفس الوقت يمكن أن تنتشر إذا توافرت ظروف الانتشار ويمكن أن تندثر إذا توافرت ظروف الاندثار .



الإدارة الإنسانية
قاطرة الأفراد والشعوب

رغـــم أن "ولينجتون" هو القائد العسكرى البريطانى الذى هزم "نابليون بونابرت" فى معركة ووترلو سنة ١٨١٥، إلا أنه استمد شهرته من شهرة "نابليون" ذاته بل ومن النسبة إليه فقط. وعندما يزور الزائرون متحف ولينجتون فى بريطانيا، يجدون تمثال نابليون واقفاً ليذكر الناس بأن عظمة "ولينجتون" مستمدة (فى المقام الأوحد) من ذلك الإنسان الذى لا يضاهيه إلا الاسكندر الأكبر فى حجم الشهرة ومدى امتدادها على مساحات الزمان (فى كل زمان) والمكان (فى أى مكان).

ومن الكلمات الخالدة ما قالها ولينجتون نفسه عن نابليون، عندما قال "إن جيشاً بدون نابليون هو جيش تنقصه خمس فرق". ولا

يملك الإنسان (المدرك لأبعاد تلك المقولة ومعناها التاريخى) إلا أن يقف روحه احتراماً لتلك "الجزئية" التى عناها وقصدها "ولينجتون" ألا وهى الإرادة الفذة لرجلٍ واحد وأثرها وحدها فى تسيير وتوجيه وقيادة الأحداث ومجريات الأمور.

إن ما أراد ولينجتون فى الحقيقة أن يقوله (للتاريخ والناس فى كل زمان ومكان) إن " إرادة إنسان واحد" قد تكون أعظم من آلاف "الإرادات الخاملة" لآلاف الناس الذين قد يكونون "آلافاً" بمنطق "الأعداد" ولكنهم "أصفارٌ" بمنطق "القيمة" و "الفاعلية" و "الأثر" و "الناتج".

وعندما يتأمل إنسان من المهتمين بالعظمة والعظماء تلك المجموعة من محبى وعشاق "العقاد" (أعظم عقل ثقافى فى تاريخ مصر منذ أقدم العصور وللآن)، فإنه لا يلبث أن يدرك أن "محبى العقاد" وإن كانوا عظيمى التقدير لثقافته الموسوعية (نادرة المثال) ولعمق واتساع معارفه وجبروت منطقه وغزارة إنتاجه، إلا أن محور تقديرهم للعقاد هو إعجابهم بدور"إرادته" فى تشكيل حياته وتوجيهها فى المسار الذى أخذته، وهو الأسوانى البسيط الذى لم ينل إلا الشهادة الابتدائية، ورغم ذلك فإن أعظم مثقفى جيله لا تتجاوز قامات علمهم وهامات معارفهم (رغم عظمة تلك القامات والهامات) "مقام الصغير" أمام مقام الكبير.

والخلاصة أن "الإرادة الإنسانية" وأعنى "إرادة الإنسان الفرد" لا "إرادة المجتمع" هى أعظم "قوة خلاقة" يمكن عن طريقها إنجاز ما يبدو مستحيلاً من الآمال والأهداف والغايات. والخلاصة أيضاً: أن المجتمعات التى نجحت وتقدمت وازدهرت وبزغت شموس تألقها هى المجتمعات التى وفرت مناخاً يسمح للإرادات الإنسانية الفذة بالظهور وممارسة الأدوار التى هى وحدها القادرة على بلوغها . . . أما المجتمعات التى أصابتها جرثومة الأفكار "الجماعية" والتى أثبت التاريخ المعاصر قدرتها الفائقة على قتل "الإرادات الإنسانية الفذة" فإنها إما أن تفيق من سكرتها وتلحق بقطار النجاح الوحيد (مجتمع الازدهار الذى تقوده إرادات الأفراد الأفذاذ) وإما أن تجد نفسها (خلال فترة زمنية قصيرة) وقد اكتمل من حولها ظلام الإخفاق بكل صوره وأشكاله وألوانه.

---

* نشر هذا المقال فى يناير ١٩٩٤ .

٧٤

مشكلتنا الكبرى: خلق وظائف جديدة

بعـــد انكبابٍ على دراسةِ الواقعِ المصرى بما يشمل تاريخه وحاضره وجذوره ومعالم معضلاته الاقتصادية والاجتماعية لسنوات طويلة وبعد أن ترجم هذا الاهتمام فى خمس مؤلفات لصاحب هذا القلم دارت كُلها حول مشكلات الواقع المصرى المعاصر بما فى ذلك تأصيل المسببات والعلل وتشخيص أدوات الخروج من الأزمات التى تعترى حياتنا العامة. بعد هذه الرحلة الطويلة والتى تختلف عن رحلةِ باحثٍ أجنبى لا تربطه بالمشاكل وأهلها وأرضها تلك الرابطة الوجدانية التى تجعل من المشكلة العامة مشكلة خاصة لكاتبٍ لا يرى نقطة الحدود بين العام والخاص فيما يخص الوطن والوطنية. بعد هذه الرحلة فإن صاحب هذا القلم لو سُئل عن مشكلةٍ واحدةٍ من مشاكلِ واقعنا

يعتبرها الأشد خطراً على واقع ومستقبل هذا الوطن لما تردد لحظة فى اعتبار أن خلق وظائف عديدة جديدة هو أكبر وأهم وأخطر المشكلات والتحديات فى وقت واحد. وأنا لا أقول (البطالة) فخلق وظائف حقيقية جديدة وعديدة يختلف اختلافاً بيناً عن مفهوم البطالة فى مجتمعات القطاع العام والوظائف الحكومية الواسعة حيث لا يدخل فى عموم معنى العاطلين ملايين الأشخاص الذين ليس لهم عمل حقيقى ولا يعتبرون من المساهمين فى الناتج القومى الكلى.

إن تشغيل المواطنين فى حد ذاته ليس هو ما أعنيه هنا، فقدا انشغلت الدولة فى مصر الستينات وفى كل الدول التى نهجت نهجاً اقتصادياً اشتراكياً بتشغيل فلول المواطنين... ومن الميسور الآن الجواب عن السؤال الهام: ترى ماذا كانت النتيجة بمعنى ماذا كانت نتيجة تشغيل المواطنين فى وظائف غير حقيقية لا تساهم فى الناتج القومى الكلى؟

فى تصريحٍ حديثٍ له منذ أيام قليلة قال الدكتور/ سمير طوبار إننا نحتاج حتى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠ ألف مليون جنيه لخلق فرص عمل جديدة فى مصرَ. وهذه الحقيقة التى عبر عنها الدكتور/ سمير طوبار تعنى ببساطةٍ أننا فى إطارِ ما نقوم به حالياً من محاولات خلق فرص عمل جديدة سيكون من المستحيل علينا بلوغ الهدف المرجو والغاية المتوخاة لأن ذلك يعنى ببساطة تخصيص نصف الناتج القومى الإجمالى لخلق وظائف جديدة ـ ولا شك أن الجميع يسلمون باستحالة تحقيق ذلك ـ ويعنى ذلك أننا ما لم نستعمل سبلاً وأدواتٍ جديدة، فإننا سنكون عاجزين عن تحقيق ما نرجوه فى هذا المجال.

ولكن ما الذى يدفعنى لوصف هذا التحدى بأكبر تحديات واقعنا المعاصر؟ السبب ببساطة أننى لا أعتقد أن الفقرَ هو السببُ فى الأزمات الاجتماعية التى تعترى حياتنا إذ أن الفقر عامل لازم تاريخنا كله دون أن نعرف فى الماضى ما نعرفه حالياً من ظواهر التوتر وعلى رأسها الإرهاب (ولا أقول الأصولية الإسلامية، فليس فى مصر أصولية إسلامية ولا

حركة شعبية كالتى فى الجزائر و إنما إرهاب نتج عن عيوب جذرية فى المعادلة الاقتصادية الاجتماعية مع وجود قوى تحريض خارجية).

إن خلقَ وظائف جديدة حقيقية أمرٌ لا يكتفى بمعالجة الفقر و إنما تمتد آثاره لتعالج التوترات الاجتماعية والنفسية التى من آتون نارها تنبع الظواهرُ الخطيرة كظاهرةِ الإرهاب وظاهرة الأغلبية الصامتة التى هى فى اعتقادى من أكبر أمراض واقعنا المعاصر.

إن قيام الدولة بخلق وظائف جديدة حقيقية أمر شبه مستحيل، فإن تجارب الدول فى خلق الوظائف من الاتحاد السوفيتى إلى أوروبا الشرقية إلى مصر الستينات إلى الجزائر الاشتراكية وغيرها كانت فى معظمها تجارب غير ناجحة حيث كانت الوظائف تقدم دون أن تكون وظائف حقيقية. والفارق بين الوظيفة الحقيقية وغير الحقيقية هو مساهمتها من عدم مساهمتها فى الإضافة للناتج القومى الكلى. فهذه الوظائف الحقيقية هى فقط التى تدرأ عن الأفراد والمجتمعات غياهب التوتر الاجتماعى التى تفرز ما تعانى منه مصر الآن.

وأعود لتصريح الدكتور/ سمير طوبار فأقول إن علينا جميعاً أن نتأمل هذا التصريح ثم نسأل أنفسنا من أين سنأتى بالمبلغ المطلوب لخلق فرص عمل حقيقية جديدة تدرأ عنا هول التوتر الاجتماعى وطوفان الغضب الذى يملأ عقول وصدور ملايين الشباب إما لأنهم عاطلون أو لكونهم يعملون أعمالاً غير حقيقية.

وفى اعتقادى أنه لا القطاع العام المصرى ولا القطاع الخاص المصرى بقادرين وحدهما على تحقيق المواجهة الكافية لهذا التحدى التاريخى الهائل. وإنما أعتقد أن توفير فرص عمل حقيقية جديدة لكل المصريين القادرين على العمل إنما هو أمر منوط ببيئة الاستثمار فى مصرَ. ويعنى ذلك أنه فى مقابل التسليم بعدمِ قدرةِ القطاع العام على خلق هذا العدد الهائل من الوظائف الحقيقية الجديدة فإنه يبقى أمامنا سبيل واحد هو القطاع الخاص بوجهٍ عام: أى القطاع الخاص المصرى والعربى والدولى.

إن كاتبَ هذه السطور ليؤرقه إلى أبعدِ حدٍ أن تكون الساحةُ المصريةُ خاليةً من

المصانعِ الكبيرة للشركاتِ ذات الأسماء العالمية المعروفة . . . . فأين هى المصانع الكبيرة لمؤسسات مثل ناشيونال وسونى وتوشيبا وتويوتا وجنرال موتورز وفورد ومرسيدس وماركس أند سسبنسر وعشرات بل ومئات غيرها . . . ولا أعنى الوحدات الصغيرة لتجميع المنتجات وإنما أعنى المصانع الواسعة التى تقدم فرص العمل الحقيقية العديدة ناهيك عن دورها فى نقل التكنولوجيا .

ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا ونقول إن هذه المؤسسات الكبيرة لا تنشىء مصانعها الكبرى فى مصر لأن هناك مؤامرة ضدنا ، فالواقع أننا المسئولون أولاً وأخيراً عن عدم وجودها وذلك عندما لم ننجح فى خلق مناخ عمل وبيئة استثمارية تجعل هذه الشركات الكبرى تأتى لنا مختارة . وكلنا يعلم أن الأطر التشريعية والادارية والنظم الحكومية فى مصر تحول تماماً بيننا وبين وجود هذه الشركات على النطاق المرغوب فيه . ولا شك أن نجاحنا فى خلق بيئة عمل ومناخ استثمار أمثل لن يؤدى فقط لجذب هذه الاستثمارات العملاقة بل وسيجذب أيضاً (وهذا هو الأهم) رؤوس الأموال المصرية الموجودة بالخارج والتى علينا أن نعلم أن أصحابها هم أقدر المصريين على تحريك العجلات الراكدة كما يجب علينا أن نعلم أنه لا يمكن أن نكون عاجزين عن جذب أموال المصريين فى الخارج ثم ننتظر رؤوس الأموال الأجنبية ونتحسر على عدم حضورها ونتشدق ونحن ـ لا غيرنا ـ أكبر المساهمين فى خلق مناخ لا يسمح بحضورها .

إن جذبَ الشركاتِ العملاقةِ فى سائر المجالات الصناعية والخدمية والزراعية وفى مجالات البترول والطاقة أيضاً أمرٌ غير عسير لمن لا يتمسكون بالأطر الحالية لحياتنا الاقتصادية والإدارية ولمن يملكون الرؤية المستقبلية والقدرة على التغيير (والقدرة على التغيير ليست مرهونة بالجسارة وإنما بالقدرة العقلية على فهم الواقع ورؤية المستقبل) .

إن الفارقَ بين مستقبل يعمه السلامُ الاجتماعى والرخاءُ الاقتصادى والانطلاق على دربِ التنمية والتطوير ومستقبل يعانى من التوترات الاجتماعية والعنف والمعاناة الاقتصادية منوط بهذا التحدى الكبير: أى بمدى قدرتنا على خلق بيئة عمل ومناخ

استثمارى يجذب المبلغ الكبير الذى أشار إليه الدكتور/ سمير طوبار من مصادره المصرية والعربية والدولية مترجماً إياه لمشاريع ومصانع وشركات ومزارع تقدم فرص العمل الحقيقية الجديدة الكفيلة وحدها دون غيرها بتحويل تسعة من كل عشرة إرهابيين إلى مواطنين صالحين ومنتجين ولوطنهم وزمنهم منتمين.

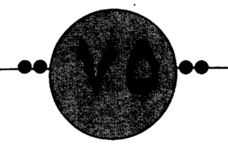
ويبقى أن خلقَ بيئة عمل ومناخ استثمار قادرين على جذب الشركات الكبرى والاستثمارات العملاقة هو عمل لا يحتاج إلى فلاسفة كما أنه لا يحتاج إلى أكاديميين وأخيراً فإنه لا يحتاج إلى رجال الإدارة الحكومية (وإن عظمت خبرتهم) وإنما هو فى حاجة لرجال يملكون القدرة على رؤية جذور أخطائنا ويملكون القدرة على معرفة ما يجب أن يزال ويلغى من أطرنا التشريعية وهى قدرات ذات وجهين:

ـ القدرة على مخاطبة رجال الأعمال والمال والشركات العالمية الكبرى، وللأسف الشديد فإن الذين يملكون تلك القدرة فى واقعنا هم الآن فى طور انحسار وتناقصٍ شديدين، فلغة إدارة الأعمال فى واقعنا تختلف اختلافاً كلياً وجذرياً عن لغة إدارة الأعمال فى المؤسسات والشركات العالمية الكبرى.

ـ القدرة على تحدى ومواجهة بعض المسلمات فى حياتنا مثل سلطة الدولة فى الموافقة على المشروعات الاستثمارية بالإضافة إلى غابة التشريعات وأدغال البيروقراطية وقوانين التشريعات العمالية والضريبية والتى بسببها فى المقام الأول لا نقدر على أية منافسة مع دول جنوب شرق آسيا.

مرة أخرى وليست أخيرة؛ فإن خلق بيئة عمل ومناخ استثمار صحيحين فى مصرَ أمرٌ جديرٌ بخلقِ ديناميكية قوية فى الحياة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية هو وحده القادر على الفتك بجرثومة التمرد والتذمر والشعور بعدم الانتماء والتى لا يفتك بها شىء مثل خلق وظائف حقيقية جديدة وعديدة تجعل من أفكار الإرهاب أمراً غيرَ ذى بال وطرحاً لا يحتاج من أحدٍ لمجرد الالتفات إليه.

(مارس ١٩٩٤)



الإدارة .. بين "الضبط والربط" و "خلق الثروة"

بعد سنواتٍ من المعايشة اليومية للإدارة (فكراً من خلال تدريسها بعدد من جامعات العالم، وممارسة من خلال إدارة مجموعة كبيرة من الشركات يعمل بها آلاف المصريين والأجانب) يبدو لى الآن - وبوضوحٍ تامّ - أن أحدَ مشاكل حياتنا الاقتصادية الكبرى هو ذلك الخلط عميق الجذور بين "الإدارة" بمعنى "الضبط والربط والانتظام" وبين "الإدارة" بمعنى "رؤية الحاضر والمستقبل" رؤيةً تمكن صاحبها من استشفافِ فرصِ "خلقِ ثرواتٍ" جديدةٍ مع مواكبةِ ذلك قدرةُ صاحبها على توفيرِ وتوظيفِ "الأدوات" و"الموارد" الكفيلةِ بتحقيقِ الأهدافِ المرجوّةِ على المدى القصيرِ والمتوسطِ والبعيدِ.

وقد لاحظت أن العقلَ العربى مؤهلٌ - بفعلِ عواملَ عديدة - للانبهارِ بالقائدِ أو المديرِ أو رئيسِ العمل الذى يفرض ويشيع درجةً عاليةً من "الانتظام والضبط والربط" وإضفاء هالةٍ من التعظيمِ والإجلالِ والتقديرِ لقدراته وملكاته، وكأنها الملكاتُ التى نعنيها بملكاتِ الإدارةِ الفعّالة أو العبقرية الإدارية.

ولا ريب عندى بعد سنواتٍ من التعاملِ اللصيقِ بعددٍ كبيرٍ من العبقريات الإدارية فى العالم، لا ريب عندى أن "الإدارة الفعّالة" التى تحتاجها مصرُ للخروجِ من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية هى شىء مختلفٌ تماماً عن هذا المفهوم (مفهوم الانتظام والضبط والربط). فمما لا شك فيه عندى أن معظمَ هذه المشاكل - بل كلها - قابلٌ للحلِّ وعلى المدى القصير بل ومن الميسور تحويل ما يبدو كمعضلاتٍ غير قابلةٍ للحل إلى واقعٍ إيجابى مزدهرٍ وخلاّقٍ وفعّالٍ مفعم بالعمل والإنتاجية والوفرة عن طريق الإدارة الخلاّقة والفعّالة - ولكنها (أى الإدارة التى نتحدث عنها) شىء مختلف تماماً عن "الإدارة بمفهوم الضبط والربط". فالإدارة القادرة على العبور بمصرَ (وخلال عقدٍ أو عقدين على الأكثر من الزمن) من واقعنا المعروف لغدنا المأمول، تعنى القدرة على استعمال واستغلال وتوظيف مواردنا بشكل يكفل - وبسرعةٍ - تحقيق الأهداف. وأهم مواردنا هى:

- قيمتنا السياسية المستمدة من الحتميةِ الجغرافية أو بمعنى آخر قيمتنا الجيوبوليتكية (والتى إليها ترجع كلُّ النعم والنقم فى تاريخنا وحاضرنا).

- تاريخنا وتراثنا الحضارى الذى يأتى على قمةِ محصولِ الشعوبِ والأممِ من التاريخِ والتراثِ الحضارى.

- مواردنا البشرية (رغم ما اعتراها خلال العصور الأخيرة من تدهورٍ فى "الكيفِ" واتساعٍ رهيبٍ فى "الكمِّ").

- كوننا (على خلافِ كلِّ شعوبِ المنطقة بما فى ذلك إسرائيل) الأكثر قدرة على "الحياد الحضارى".

- استمرار وجود "كادرٍ" مصرى متميّزٍ (رغم كل الظروف العاتية غير المواتية) يملك قيادة "حركة التغيير" المنشودة (وهو كادر يمكن أن "يزدهر" ويمكن أن "يندثر").

والإدارةُ الفعّالة والخلاّقة القادرة على العبور بنا من "بر المعضلات" إلى "بر الخيّرات" ليست هى الإدارة التى لا سلاح لها إلاّ "الانضباط" أو "الضبط والربط" وإنما هى الإدارة التى تملك مكنَ تفجيرِ الطاقاتِ المحبوسة فى صدورِ وضمائرِ شعبنا، وحسر السلبيات والعيوب التى اكتسبناها من الطريقة التى أديرت بها حياتنا العامة خلال نصف قرن، وفتح الآفاق أمام الإيجابيات الموروثة عبر عشرات القرون، وأهم من ذلك الوصول بنا إلى مرحلةِ "صلحٍ تاريخى" بين "المصالحِ العامةِ" للمجتمعِ و"المصالحِ الخاصةِ" لأبناءِ وبناتِ هذا المجتمع (علماً بأن هذا "الصلح" قد انتفى واختفى من حياتنا بالتدريج خلال العقود الخمسة الأخيرة وبدرجة كبيرة اعتباراً من الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين الخامس من يونية ١٩٦٧).

ومن المهم للغاية أن نكون جميعاً مؤمنين بأن عملية الخصخصة التى تتم حالياً هى إطار عمل بالغ الأهمية (بل وشرط ضرورى) لإمكانيةِ شيوعِ وذيوعِ النموذج الذى نعنيه بالإدارة الخلاّقة والفعّالة. ففى ظلِّ سيطرةِ الدولةِ على قوى وعلاقات الإنتاج تنتفى (كليةً) احتمالات شيوع مفاهيم وأساليب ونماذج إدارية خلاّقة وفعّالة، فالإدارة التى نعنيها هى (إبنة شرعية) لمفاهيم (المشروع الخاص) مثلها مثل سائر مفاهيم علوم التسويق والموارد البشرية وإدارة الجودة الشاملة.

ولا شك أن هذا المفهوم الخاطىء للإدارة على أساسِ كونها القدرة على فرضِ الانضباط (والضبط والربط) يرجع لأسبابٍ عديدةٍ ولعل من أهمها ما يلى:

أولاً : البيروقراطية الإنجليزية الشهيرة والتى أنشأت (الإدارة الحكومية) فى مصرَ فى أواخرِ القرنِ الماضى ومستهلِ القرنِ الحالى.

ثانياً : الحقبةُ الاشتراكية وطبيعةُ وخلفيةُ القيادات التى تولت إدارة الحياة العامة والحياة الاقتصادية خلالها.

ثالثا : انحسار حجم ودور القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة لفترة غير قصيرة .

رابعا : الانعزال عن الحركة الاقتصادية المتقدمة طيلة الخمسينات والستينات ومعظم السبعينات .

خامساً : تأخر الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لدينا بفعل التوجيه السياسى القسرى للمؤسسة التعليمية .

وتأخذنا التفرقة بين مفهوم الإدارة بمعنى "الانضباط والضبط والربط" وبين مفهومها الآخر الاقتصادى/ التجارى والمتمثل فى القدرة الفعّالة على خلقِ قيمةٍ إضافيةٍ جديدة من خلال التوظيفِ الأفضلِ للمواردِ المتاحةِ ومن خلال "رؤية" واضحة لمعطياتِ الحاضرِ وآفاق وثنايا المستقبل، تأخذنا هذه التفرقة لمسألة جوهرية بالغة الحيوية. فخلال العقود الأربعة الأخيرة، أصبح من مستلزمات العمل السياسى "مواكبة المسلمات" و"معايشة الواقع" و"عدم التعرض للقواعد الأساسية القائمة للحياة العامة" . ومن المهم للغاية أن نصل للاقتناع بأن الذين سيواصلون العمل العام (السياسى والاقتصادى والاجتماعى) فى إطارِ هذه المنظومات لن يكون بوسعهم إنجاز التحول المنشود .

فمن المؤكد، أن هناك "مسلمات" و"قواعد" وما يشبه "الأساسيات" فى حياتنا تحتاج لإعادةِ النظرِ فيها دون تقديسٍ أو رهبةٍ أو تخوفٍ من ردِ الفعل الذى سيُحدثه عرضُها على طاولة البحث والتقصى ومراجعة فاعليتها وحكمتها وفائدتها . ويعنى ذلك أن الذين يخافون من تقديم أساليب وأفكار جديدة لأنها ستثير مناقشات عاصفة فى المجالس النيابية والصحف وقد تثير بعض أو كل الأجهزة الرقابية لكونها أساليب وأفكار "غير مألوفة" ، هؤلاء لن يكون بوسعهم العبور بواقعنا من برِّه الحالى لبرِّه المتوخَّى .

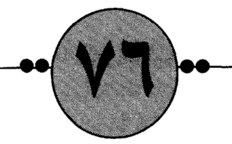
ولا يعنى ذلك أننى أدعو لمنهج ثورى، فأنا من غلاةِ المؤمنين بأن عاقبةَ الأساليبِ الثوريةِ غالباً ما تكون وخيمةً وهدامةً وبالغةَ الكُلفة. ولكننى أدعو لمنهجٍ إصلاحى

حقيقى، لا يصالح "كل الواقع" من خلال نظرة تقديسية لأركان الزاوية فى هذا الواقع؛ وإنما يملك القدرة على الاعتراف بالأخطاء الكبيرة وتقديم الحلول الجذرية غير التقليدية.

ولا أجد ما أختم به هذا المقال، والذى يمكن ببساطة أن يتحول لكتابٍ كاملٍ، من كلمةِ الأديبِ الأيرلندى الأشهر جورج برنارد شو إذ يقول: إن الذين يعيشون فى صلحٍ ووئامٍ تامٍ مع الواقعِ قد يبدون كعقلاءٍ إلى أبعد الحدود، وإن الذين يحاولون تغيير الواقعَ ليتواءم مع الأفكار التى فى رؤوسهم قد يبدون كأشخاصٍ "غير معقولين" . . . ولكن من المؤكد (و الكلام هنا لبرنارد شو) أن الإنجازاتِ الكبرى على مدى مسيرةِ التاريخِ الإنسانى كانت بفعلِ تلك النوعيةِ الثانيةِ ممن تبدو أفكارُهم وكأنها "غيرُ معقولةٍ" لمجرد أنها تملك القدرةَ على تقديمِ أساليبِ وأفكارٍ لا تستهدف فى المقامِ الأول التسليم بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان.

(إبريل ١٩٩٤)





العالمية GLOBALIZATION

العالميــة (GLOBALIZATION) تعبيرٌ قديمٌ من الناحيةِ اللغويةِ، إلاّ أنه لم يدخل عالمَ "الاقتصاد" و"الإدارة" إلا منذ أقل من نحو عشر سنوات؛ وذلك كتعبيرٍ محددٍ عن معنى معين. والحقيقة، أن التعبيرَ بهذا المعنى وبالأبعادِ التى يعنيها ويصل إليها ما كان له أن يوجد بهذه "الماهية" قبل ذلك. فمع تواتر التغيّراتِ السياسية الكبيرة منذ وصل ميخائيل جورباتشوف لقمةِ السلطة فيما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتى ثم ما تلى ذلك من أحداثٍ جسامٍ مثل سقوط حائط برلين وتوحيد المانيا وسقوط الأنظمةِ الشموليةِ فيما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتى ثم فى سائرِ بلدان أوروبا الشرقية التى لم تكن إلا أقماراً صغيرة تدور فى أفلاكٍ محددةٍ لها حول "النجم الكبير" (نجم "النظرية" التى هوت

و« التجربة» التى تهشمت مع تواتر هذه التغيرات السياسية الكبيرة وانتهاء انقسام العالم إلى جبهتين متناحرتين تتزعم كلٌّ منهما واحدة من القوتين العظميين وانتهاء حقبةِ الحربِ الباردة بأطوارِها المختلفةِ وانتهاء مرحلة الانقسامِ والتناحرِ الأيدولوجى مع كل ذلك وفى ظلِّ ذلك كله أصبحت الدنيا غير الدنيا من الناحيةِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ وبالتالى الإدارية. فالمؤسساتُ الصناعية الكبيرة التى تنتشر فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (وأخيراً فى جنوب شرق آسيا) وجدت نفسها أمام أسواقٍ جديدةٍ لم تكن متاحةً لها من قبل، وبعضها أسواق واسعة اتساعاً كان لا يمكن مجرد تصوره من قبل. وأضرب مثالاً واحداً بالشركاتِ العملاقة التى تبحث عن البترول وهى الشركات الكبرى التى عرفت فى الماضى بالأخوات السبع Seven Sisters والتى هى اليوم: شل وإكسون (إسو) وموبيل وبريتش بتروليم وتكساكو وشيفرون وأخيراً أموكو. هذه الشركات العملاقة كانت مشغولةً بالتنقيبِ عن البترول والغاز الطبيعى فى عددٍ من الدولِ التى كانت ظروفُها السياسية تجعلها من المناطقِ المتاحةِ أمام هذه الشركاتِ. وكان عدد هذه الدول لا يتجاوز الثلاثين دولةً أما اليوم، فإن الشركاتِ العملاقة المذكورة تختار أفضلَ فرص عمل من بين ما هو متاح أمامها فى كل دولِ العالم. ومن بين الأماكن الجديدة التى أصبح بوسعِ هذه الشركاتِ التنقيب عن البترول والغاز الطبيعى بها روسيا والصين الشعبية والعديدِ من دولِ كتلةِ ما يُعرف سابقاً بالاتحاد السوفيتى والعديد من دولِ العالمِ التى كانت تنهج نهجاً اشتراكياً (فعلى سبيل المثال فإن شركات البترول تنقب الآن فى فيتنام والجزائر وما كان يعرف باليمن الجنوبى وسوريا وأنجولا ـ وكلها كانت بمثابة "أسواقٍ مغلقة" أمام تلك الشركات).

ومعنى هذا المثال من الناحيةِ العمليةِ هو أن تلك الشركات أصبحت تدار عن طريقِ "جيلٍ جديدٍ" من "المديرين التنفيذيين" الذين تتسم أساليبُهم فى الإدارةِ بالمعالمِ الجديدةِ التالية:

ـ أنهم يجب عليهم معرفة كل ما يحدث فى صناعةِ البترول والغاز الطبيعى فى العالم لأنهم سوف يختارون "فرصَ العمل" التى يستثمرون فيها "رؤوس أموالهم" ويوظفون

فيها "التكنولوجيا الحديثة" المتوفرة لديهم من بين فرص عديدة تنتشر وتتوزع على سائرِ بقاعِ وأصقاعِ الكرةِ الأرضية.

- أنهم يجب عليهم أن يكونوا قادرين على التعاملِ السياسى والاقتصادى والقانونى والإدارى مع معظمِ أنواعِ الشعوبِ والحكوماتِ والحضاراتِ المختلفة.

- أنهم يجب أن يستعملوا موارد بشرية جديدة من بينها أفرادٌ ينتمون لشعوبٍ وحضاراتٍ جد مختلفة عن مصادرِ المواردِ البشريةِ التقليديةِ.

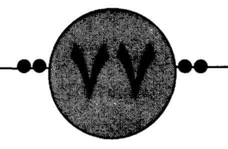
ولاشك أن "الصورةَ" بذلك تكون مختلفةً تماماً عن "الصورةِ" التى كانت أمامَ الجيلِ الذى كان يقود تلك الشركات فى السنواتِ الثلاثين أو حتى الأربعين التى تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذا "الواقع الجديد" الذى تواجهه شركاتُ البترول العالمية العملاقة هو نفس "الواقع الجديد" الذى تواجهه كل الصناعات الأخرى وسائر مجالات الأنشطة الاقتصادية والتجارية بل وأيضاً الزراعية. (وقد أصبحت "الزراعةُ" حالياً من قبيلِ "الأنشطة الصناعية").

ويُضاف لما سبق، أن هذا هو ذات الواقع الجديد الذى تعيش من خلاله دولُ العالم كلُّها ومن بينها "مصرُ"؛ فخلال أقل من عشر سنوات، سقطت "قلاعٌ" عديدة و"أنظمةٌ" و"مؤسساتٌ" كانت كالمعابدِ المقدسةِ. وفجأة أصبح كهنة هذه "المعابد المقدسة" بلا وظائف، لأن قواعد اللعبة الجديدة مختلفة تماماً عن قواعدِ اللعبةِ القديمةِ. وإذا كان بعضُ هؤلاء الكهنة لا يزال يتحدث بمفرداتِ الماضى ويعمل بآلياتِ هذا الماضى، فهذا أمرٌ طبيعى، فالديناصورات لم تختف كلها من فوقِ الكرةِ الأرضية فى "لحظةٍ واحدةٍ" وإنما اختفت الواحدة تلو الأخرى... ولكنها فى النهاية "اختفت" لأن شروط وجودها قد "اختفت" و"انتفت".

إن قواعدَ اللعبةِ الجديدةِ عسيرةٌ وشاقةٌ وتتطلب معرفةً واسعةً وثقافةً عالميةً ودرايةً شبه يومية بآلافِ المسائلِ والأمورِ والمستحدثاتِ؛ وكل ذلك يجعل عملية "التحولِ المصيرى" الجارى حدوثُها أمام أعين الكافة يبدو لرجال ما يُعرف بالحرس القديم وكأنه

عملية إبادة لهم، فيتكتلوا فى مواجهةٍ (تبدو لهم مجدية) للوقوفِ أمام عملية تحول كونية، وهم فى موقفهم هذا يشبهون نفس الديناصورات التى حاولت وجاهدت . . . . ولكنها رغم كل شىء "اختفت" . . . . وتركت سطح المعمورة لكائنات أكثر قدرة على التعايش مع الواقع الجديد.

* نشر هذا المقال فى يونيو ١٩٩٤ .



صناعة وقراءة "المستقبل"

يذهل كاتب هذه السطور ضآلة حجم الاهتمام بالمستقبل فى خضم الكتابات العامة فى واقعنا وكذلك فى طوفان الجدل والحوار الذى لا ينفك يحتدم حول مشاكل حياتنا وأزمات واقعنا ومعضلات أمورنا . كذلك يذهلنى أن القلة المهتمة بالمستقبل تعنى به العام القادم أو الأعوام الخمسة القادمة، وليس عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٣٠ ، فى نفس الوقت الذى تزخر فيه مكتبتى الخاصة بعشرات المؤلفات العالمية عن تفاصيل قراءة المخططين لشكل مستقبل اقتصاد العالم (دولة دولة) فى سنة ٢٠٢٠ وسنة ٢٠٣٠ مع تناولها لأدق تفاصيل قراءة وصنع المستقبل .

وأول مايثير العجب أن كثيرين منا يتكلمون عن "المستقبل" على

أساس كونه شيئاً ذا كينونة مستقلة ومحددة بعيداً عنا . وكاتب هذه السطور ممن يؤمنون أنه لايوجد شيء اسمه المستقبل بمعزل عنا . فالمستقبل هو مانصنعه الآن ونحدد نحن بذلك معالم وملامح وتفاصيل ماهيته. وترجمة ذلك (على سبيل المثال) أن مستقبل الصين فى سنة ٢٠٢٠ سوف يتشكل على أساس مايقوم به الصينيون اليوم، ونظراً لمعرفتنا بمايقومون به الآن، فإنه من البديهى أن يكون بوسعنا التعرف على شكل وملامح ومعالم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الصين بعد ثلاثين سنة - وعليه، فإن مستقبل الصين ليس "كنهاً غيبياً" علينا انتظاره حتى يحل ويجيء ويمكننا عندئذ فقط التعرف عليه .

وثانى مايثير العجب، هو محدودية مانعنيه بالمستقبل واقتصارنا على التخطيط لسنوات قليلة مقبلة، وهو مايملى علينا عدم الإقدام على أفكار وقراراتٍ جذريةٍ وغير تقليديةٍ، لأن الأهدافَ التى نحددها قريبة جداً زمنياً وهو ما يوحى بإمكانية مواصلة الحلول التقليدية. وعلى النقيض، فإن المنشغلين بأهدافٍ يريدون بلوغها بعد عشرين أَو ثلاثين سنة يكون عليهم (وبوسعهم) اتخاذ قراراتٍ جذريةٍ وغير تقليديةٍ وغير محكومةٍ بتلك الرغبة الدفينة فى أن تكون الحلول دائماً حلولاً وسطية (Compromises). والواقع أن المشاكل العويصة والمعضلات الكبيرة ذات الجذور البعيدة لايمكن حلها بالحلول الوسطية. فالحلول الوسطية -بطبيعتها- لايمكن أن تنبع من رؤيةٍ واستقراءٍ واضحٍ للمستقبل، إذ أنها تنبع من الرغبة فى الصلح مع الواقع والماضى والمواءمة بين الآراء المتباينة والرؤى المختلفة (للماضى والواقع أكثر مماتكون منصبة على المستقبل).

وثالث مايثير العجب، أن البعض منا لايرى أن " صناع الماضى" لايمكن أن يكونوا "صناع المستقبل" ؛ إذ أن قدراتهم ورؤاهم لن تسمح لهم إلا بأن يكونوا (فى المرة الثانية) هم أنفسهم (فى المرة الأولى)؛ لاسيما وقد أصبحت حقائقُ الاقتصاد والسياسة والإدارة جد مختلفة فى عالم اليوم والغد عما كانت عليه فى عالم الأمس.

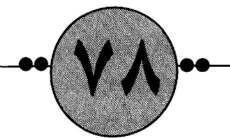
إن العلومَ الإنسانية والاجتماعية شأنها شأن العلوم التطبيقية قد شهدت تطورات

عملاقةٍ وتغيّراتٍ محوريةٍ كان من أهمها أن الاقتصادَ هو محضُ انعكاسٍ لنوعيةِ الذين يديرون الحياة الاقتصادية ونوعية رؤيتهم للواقع والمستقبل ونوعية قدراتهم على إحداث الأشياء وبلوغ الغايات. ويعنى ذلك أن الاقتصادَ ليس هو الذى يقود الإدارة ، وإنما العكس هو الصواب : فالإدارة هى التى تقود وتسيّر الاقتصاد. أما السياسية : فقد أصبحت "الطبقة العليا" من طبقات الإدارة. بمعنى أن السياسة قد أَضحت فنَّ وعلم إدارة الحياة العامة بما فى ذلك إدارة الحياة الاقتصادية . . . وخلاصة ذلك أن (السياسة) هى الطبقة العليا وتليها (الإدارة) وتحتهما معاً (الاقتصاد) والذى لا وجود له إلاّ على أساس من نوعيةِ "الإدارة" القائمة والمتحكمة والمسيّرة.

ولا أجد مناصاً من ختم هذا المقال بما ذكرته فى حديثٍ لى نشر بجريدة الأهرام (عدد الجمعة ٣/ ٦/ ١٩٩٤) إذ قلت: إن الحوار الوطنى (وهو ما ينبغى أن يكون أهم ما يشغل بال كل منشغلٍ بحاضرٍ ومستقبلٍ هذه الأمة) يجب أن يؤسس على أرضيةٍ غير تقليديةٍ، بمعنى أن يكون من البداية حواراً غير أيدولوجى. وإننى لأربط هنا بين "الحوار الأيدولوجى" والمهتمين -فقط- بالماضى العاجزين عن الاهتمام العلمى الجاد بالمستقبل. فالحوار الأيدولوجى هو حوار يحكمه الماضى ولايصعب علينا معرفة منطلقاته ومساره وغاياته ونهاياته. أما الحوارُ البناء الحقيقى، فهو الذى يدرك أن هدَفَه (خلق مستقبل مزدهر مشرق) يحتم علينا أن ننظر للواقع ونبنى قواعد المستقبل بمعزل كامل عن التمذهب (الأيدولوجيا). وقد ضربت فى حديثى المشار إليه مثلاً واضحاً إذ قلت: إننا لو أثرنا سؤالاً معيناً بالكيفية التالية : هل يجب أن تكون لدينا "هيئة استثمار"؟ فإننى وجميع المنشغلين بالحياة العامة فى مصر قادرون على "التنجيم" وكتابة ما سيقوله كل إنسان ذى أيدولوجية معينة إذا انطلق من أرضيته الأيدولوجية. أما الصواب فهو أن يثار السؤال هكذا : هل توجد هيئة استثمار فى الدول التى نجحت مؤخراً نجاحاً كبيراً فى تطوير اقتصادها مثل الصين وماليزيا وقبلهما سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج؟ وإذا كانت بهذة الدول "هيئة استثمار" فما هى وظيفتها وماهو دورها وكيف تعمل ومن يرأسها؟ . . . فبهذه الكيفية فقط نصل للجوابالسليم

والبناَّء الخلاّق والفعّال ناهيك عن تجنبنا لمزيد من الانقسام والشقاق والتشرذم. ويمكن إثارة كل الأسئلة الهامة بنفس الروح وذات الكيفية التى يدركها الذى يعرفون طبيعة العصر ومكونات الإدارة التى نجحت فى البلدان التى تمكنت من الخروج السريع من أزماتها. ولعل أعظم مثال للعمل الجاد والسليم ولعملية بناء المستقبل على أسس علوم الإدارة الحديثة وعلوم التسويق والموارد البشرية العصرية وليس على أساس التمذهب (الأيدولوجى) هو مثال "الصين الشعبية" فتحت رايات وفى ظل ألوية الشيوعية (الماركسية اللينينية الستالينية الماوية) تتم أكبرُ عمليةِ تطويرٍ اقتصادية على وجه الأرض وعلى هدى من مبادىء لاتمت للمذهب والنظرية الماركسية بصلة، ولكنها "مبادىء النجاح" والذين نجحوا من قبل - وهى تجربة تترجم قوة الأمة الصينية التى يهمها مستقبل الأمة عن ماضيها ، والتى تجتمع على إثراء الغد والمستقبل عوضاً عن التناحر والتشرذم والاقتتال حول أمور لم يعد لها وجود حقيقى إلا فى كتب تاريخ النظم الاقتصادية والسياسية.

(يوليو ١٩٩٤)



تجديد الفكر الإسلامى

لا شك أن "الفكرَ الإسلامى" هو اليوم بحاجةٍ ماسةٍ لعمليةِ "إنعاشٍ وتجديدٍ" ليس فقط على مستوى العصر بل وأيضاً على مستوى العمليات الفكرية الفذة التى قدمها رجالٌ عظامٌ على شاكلةِ أبى حنيفة ومالك والشافعى وابن حنبل. ولا أدل على حاجةِ "فكرِ المسلمين" لهذه العملية من حقيقةِ أنه فى مقابلِ وجودِ أربعة أئمةٍ عظام هم الذين ذكرتهم آنفاً خلال قرن ونصف قرن فقط من الزمان، فإن الفكرَ الإسلامى لم يُقدم خلال القرون العشرةِ الأخيرة - ولو - إماما مجتهدا واحدا على نفس المستوى. فكل من قدمتهم القرونُ العشرة الأخيرة كان من قبيل "الشراح على المتون" دون أن يكون أىٌّ منهم مجتهداً ومجدداً حقيقياً.

ولا شك أنه من دواعى فخر المسلمين فى القرنين الثانى والثالث الهجرى (الثامن والتاسع الميلادى) أن يكونوا قد قدموا أئمةً مجددين عظماء أمثال من ذكرت - وفى المقابل فإنه (بلاشك) من دواعى الخجل الشديد أن يكون مسلمو القرون العشرة الأخيرة قد عجزوا عن تقديم أى مجتهدٍ مجددٍ حقيقى لا مجرد فلول الشرّاح على المتون الذين حشد بهم تاريخُنا خلال تلك القرون العشرة.

واليوم، والعالم الإسلامى يُعانى معاناة مزدوجة إذ يُعانى أولاً من نتائج وثمار ظروفه التاريخية وما أفرزته تلك الظروفُ من نوعية من الحكّام جعلته يعيش وسط طوفانٍ من المشاكل والمعضلات الجسام، ثم يُعانى ثانياً من استفحالِ فكر الظلام والتخلف والتقهقر والهزيمة أمام العصر، وهو الفكر الذى تترجمه الاجتهادات المتواضعة لمعظم المدارس الفكرية التى تسمىَ نفسها اليوم بالإسلامية. اليوم، والعالم الإسلامى يُعانى - أشد المعاناة - من هاتين النكبتين؛ فإن الحاجة تكون أشد لوجود تيار فكرى إسلامىٌ متطورٍ ومتحضرٍ، ومتحررٍ، تيارٍ يميز بين الأسس والركائز النبيلة للإسلام وبين مااختلط بهذه الأسس من فكرِ عهدِ الظلام والقرون الوسطى وكذلك من فكر وثمار "البداوة" و"القبلية الصحراوية" التى حتمت الظروفُ التاريخية والجيوبوليتكية على التاريخ الإسلامى أن ينمو على مقربةٍ منها. اليوم، نحن بحاجةٍ لرجلٍ مثل أبى حنيفة يقف على أرضيةٍ راسخةٍ من العلم (بالإسلام والعصر) ويملك القدرةَ العقلية والنفسية على أن يقول كما كان أبو حنيفة يقول: "إذا كان التابعى رجلاً - فأنا رجلٌ"... وأن يقول مثل أبى حنيفة أيضاً: "علمنا هذا رأى، فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه"... وأن يثبت للعالم بأسره أن الإسلام والمسلمين ليسوا بالضرورة فى حالة "خصام مبرم" مع العصرِ والحضارةِ والتطورِ والتسامحِ والحريةِ؛ بل إن النقيض هو الحقيقةُ.

ولاشك أن بلوغَ هذه المرتبة المرجوة هو أمر ممكن وقابل للتحقيق؛ وخلال عقود محدودة، شريطة أن نقوم من الآن بمراجعة دور وبرامج المؤسسات التعليمية والتدريبية التى تخرج لنا رجالَ الفكر الدينى والدعوة الدينية. فبدون تخطيطٍ محكمٍ لنظم تعليم وتدريب هؤلاء، على أسسٍ من العلم السليم والاستنارة والثقافة الرحبة والإيمان

بالحضارة والإنسانية وقيم السلام والتسامح سيبقى العالمُ الإسلامى غيرَ قادرٍ على إنتاجِ رجالِ تعليمٍ دينى ورجالِ دعوةٍ دينيةٍ على خلافِ أجيالِ الشرّاح على المتون الذين حفل بها تاريخُنا خلال القرون العشرة الأخيرة والذين ليس هم أفضل من يمثل الدين الإسلامى العظيم وقيمه النبيلة وأبعاده الحضارية والإنسانية الرحبة ناهيك عن عدم قدرتهم على فهمِ العصرِ ومواجهة تحدياته مواجهةً إيجابيةً بناءةً وفعّالةً دون الاكتفاء بموقف الهروب وارتداء ثوب الماضى ورفع شعاراتٍ عامةٍ مجردةٍ لافحوى ولاقدرة لها على النهوض بواقع شعوبٍ لاتزال ترزح تحت وطأةِ مخلفاتِ تاريخها، سواء تمثل ذلك فى شريحة سياسيين ينتمون لظروفِ وفكرِ وأساليبِ العصور الوسطى أو فى رجال دعوةٍ دينيةٍ يشبهون مجموعة من الممثلين تقف على مسرحِ الأحداثِ لتمثل (فى أداء بدائى هزلى) أحداثاً من قرون الظلام - ويريد أصحابها لنا أن نصدقهم ونردد نصهم البالى الردىء.

---

* نشر هذا المقال فى يوليو ١٩٩٤ .





هـل الثقافة تـرف ؟ ؟

لا شك أن الكثيرين فى حياتنا العامة ينظرون – فى أعماقهم – للثقافة كترفٍ أو "زخرفٍ" أو "تزويق" أو "ديكور" . وقد لا يعترف هؤلاء بذلك بشكل علنى ومباشر، فإن ذلك الاعتراف يقتضى من صاحبه درجةً من الوعى أغلب الظن أنها غير متوفرة لدى من نتحدث عنهم هنا. ولكن واقع حال هؤلاء يقف كشاهدِ عيانٍ على نظرتهم تلك للثقافةِ وللمعرفةِ بالمعنى الواسع والحقيقى وهو معنى إنسانى وعالمى رحب لا تقيده قيودُ الإقليمية وقيودُ التعصب وقيودُ التمذهب وما تفرضه على أصحابها من قلةِ مرونةٍ وعدم اعتناءٍ بثمارِ العقولِ والقرائحِ والمواهبِ الإنسانية عبر الأزمنةِ وعبر الأمكنةِ .

والحقيقة، أن حاجتنا اليوم للثقافة الرحبة والمتحررة من كل تلك الأنواع من القيود أشد وأكثر ضرورة و إلحاحاً من أى وقتٍ مضى .

فأكبرُ التحديات التى تواجهنا اليوم فى مصرَ ذلك التحدى المتمثل فى ضرورةِ وحتميةِ تحقيقِ و إنجازِ ما يلى وعبر السنوات المتبقية من هذا القرن :

١ - إنجاز طفرة فى الناتج القومى الكلى بحيث يتزايد هذا الناتج بها لا يقل عن ٣٠٪ سنوياً (وليس ٣ أو ٤ ٪) وقد يبدو هذا الهدف للبعض من ضروب الخيال ؛ والحقيقة أنه هدفٌ واقعىٌ وقابلٌ للتحقيقِ وهناك خطط محددة فى أذهان البعض من أبناء هذا الوطن بوسعها تحقيق هذا الهدف والذى قد يبدو للبعض كحلم يوتوبى (نسبة إلى " يوتوبيا " توماس مور) .

ولكن الأمر المؤكد أن تحقيق ذلك يقتضى سبلاً جديدة ومناهج مبتكرة فى الإدارة والتخطيط ووضع الأهداف وتفجير القدرات غير المستغلة سواء فى مجال الموارد الطبيعية أو فى مجال الموارد البشرية .

٢ - تطوير رأى عام يؤمن بضرورة الحد من الزيادة السكانية ولا تشوبه أيةُ شكوكٍ فى تعارض ذلك مع القيم الدينية ، فلا يوجد أىُّ نصٍ فى القرآن أو السنة الشريفة يمكن الاستناد إليه عند الادعاء بحرمة الحد من الزيادة السكانية - بل إن مبدأ " المصالح المرسلة " معناه أن كل ما فيه مصلحة للأمة ولا يتعارض مع نص قرآنى أو نص من نصوص السنة هو أمرٌ مباحٌ ومرغوبٌ ويجب هنا مواجهة الآراء المظلمة والمتخلفة والتى لا سند لها إلا ذلك الظلام الذى يرتع فى نفوسٍ وعقولِ أصحابها - يجب هنا مواجهة تلك الآراء بحسمٍ قاطعٍ .

٣ - مواصلة النمو الديموقراطى بمواصلة إنماء الأطر الديموقراطية ومعالجة ما يزال باقياً فى حياتنا السياسية من آثار مرحلة ما قبل الديموقراطية .

٤ - استكمال المسيرة الحتمية لمواجهتنا لفكر الظلام والتخلف والذى يدّعى أصحابُهاحتكارَهم للحكمةِ (!!) وللمعرفةِ بأسسِ ومبادىء ديننا رغم أنهم رجالٌ لم يغترفوا من بحار العلم الدينى الا قطرات لا تسمح لهم بمجاوزة إطار الجهل ناهيك عن تخويلهم حق إدعاء العلم .

٥ - تطوير مؤسستنا التعليمية، وهو ما يعنى - هنا - استكمال العمل

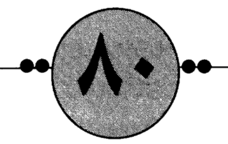
الجاد والمخلص الذى بدأ بالفعل فى هذا الصدد؛ على أن يكون هدفُنا هنا هو العودة بنا إلى تلك السمة المصرية التى طالما اتسم بها مجتمعنا، وهى سمة الاتزان والإعجاب بالعلم والحضارة مع الاحتفاظِ بهويتنا المصرية (وما يدخل فى نسيجها من روافد إسلامية وعربية وقبطية).

فإذا كانت هذه هى التحديات الخمسة الكبرى التى تواجهنا اليوم فى مصرَ فكيف يتصور أن يكون النجاحُ فى هذه المواجهة متيسراً بدون ثقافةٍ واسعةٍ ومعرفةٍ رحبةٍ بكل ثمارِ العقلِ الإنسانى عبر رحلةِ مسيرةِ التمدنِ البشرى والتى مرت بمراحل حضاريةٍ عديدةٍ ومختلفةٍ.

لقد كان عبقريُّ القصة القصيرة فى مصر الدكتور/ يوسف إدريس يصرخ بأعلى صوته: أهمية أن نتثقف يا ناس! . . . وعلينا اليوم أن ندرك أن هذه الأهمية لا علاقة لها البتة بالترف والزخرف والتزويق . . . وإنما هى مسألة: أن نكون أو لا نكون؟!

* نشر هذا المقال فى يوليو ١٩٩٤.





القدوة .. القدوة .. القدوة ..

فــــى صباحِ يوم الخميس ١٦ يونية الماضى استقبلَ رئيسُ دولةٍ غير معادية بالشرقِ الأوسط كاتبَ هذه السطور فى لقاءٍ استمر لأقلَّ قليلاً من ساعتين . . .

وخلال الحوار سأل رئيسُ الدولةِ (وهو رجل محنك كان من غلاةِ المتشددين و بعد وفاةِ ابنِه الوحيد ومعرفتِه بالرئيسِ المصرى الراحل العظيم "أنور السادات" وإعجابِه البالغ به وبحكمتِه وثاقبِ نظرِه تحوّل إلى النقيض) . . . .

أقول خلال الحوار سأل رئيسُ الدولةِ كاتبَ هذه السطور قائلاً: قد تكون أحد المصريين القلائل الذين رأَسوا ولا يزالون يرأَسون أعداداً كبيرةً من الأجانب ومن خلال مؤسسة أوروبية (وليس من خلال

مؤسسة مصرية) وهؤلاء الأجانب على أعلى درجات العلم و المعرفة و التكوين، فهم صفوة خريجى كبريات الجامعات العالمية، فكيف تُلخِّص الفرقَ بين مرؤوسِيك الأجانب ومرؤوسِيك المصريين؟

قلت له: لقد أثبتَت لى تجربة رئاستى لمئاتِ الأجانب (الصفوة) خلال السنوات السِّت الماضية أن مصرَ عامرةٌ بنماذجِ أفضل من معظمِ الأجانبِ الذين عمِلوا معى ومن الذين عمِلت معهم خلال السنوات العشر التى سبقَت شَغلى لمنصبى الحالى، وأن نصيبَ الجنسيات المختلفة من الذكاءِ شبه متماثل، وإن كان أذكياءُ مجتمعِنا أحَدَّ ذكاءً من نظرائهم الغربيين، وذلك لما واجَهه هؤلاء الأذكياء (عندنا) من صعوبات فى حياتِهم شحذَت هِمَمَهم و قدحَت قرائحَهم وجَعلَت "حدَّ" ذكائِهم "قاطِعاً" كسيفٍ بتَّار!

أمَّا التعليم، فصدِّقنى أنَ الفارِق ليس بالاتساعِ الذى يعتقِدُه البعض. وأما الثقافة العامة، فإن "متوسطَ" ثقافةِ الغربيين أعلى بكثيرٍ من "متوسطِ" ثقافةِ زملائى الوطنيّين . . . ومرجع ذلك للمناخِ العام وليس لتميُّزِ أفرادِ جانبٍ وتخلفِ أفرادِ الجانبِ الآخر

قاطَعنى الرجلُ المحنكُ الذى أصبح رئيساً لبلدِهِ منذ فترة غير طويلة متسائلاً: وبم تعلل تقدمَ جانبٍ على الآخر بشكلٍ واضحٍ وكبير؟

قلت: بمناخِ العملِ و القيمِ التى تثبُت فى بيئةِ العمل، وهذه هى مسئولية المديرين و الرؤساء فى كلِ وحدةٍ من وحدات العملِ والإنتاجِ بل وفى كل إدارةٍ وقسمٍ وشركةٍ وهيئةٍ ومؤسسة. إن قيمَ النجاحِ هى "الانضباط" و"الشعور بالمسئوليةِ" و"الولاء الشخصى" و"الإتقان" و" توخى الكمال فى الآداءِ" و"النظرة البعيدة للأمامِ" و"التسلح بالمعلومات الواسعة" من طرفِ متخذى القرارات . . . و "الثقافة الإنسانية الرحبة" . . . و"توخى الصالح العام" و" الموضوعية" . . و"العدل" . . . كل هذه القيم هى التى تُصلِحُ (أو أن غيابها "يُفسِد") أية شركة أو مؤسسة أو إدارة.

إلا أنه من المهمِّ للغايةِ إبراز أن " قيمَ الإدارةِ" الناجحة و الفعَّالة و الخلاَّقة قد تتَوفَّر

- بشكلٍ استثنائى - لبعض "القادةِ الموهوبين" فى أى مجتمع، غير أن انتشار وتكرار هذا "النموذج" الهام و الضرورى لا يمكن أن يتأتى فى مجتمعٍ غير تنافسى؛ ولا يمكن انتشار "الروحِ التنافسيةِ" الخلاّقةِ و المُبدعةِ والتى تدفع بالمجتمعات قُدماً على طريقِ التقدمِ والازدهارِ فى ظل نظامٍ اقتصاديٍّ لا يلعب فيه القطاع الخاص الدورَ الأكبرَ والأبرزَ والأهم.

قال: إذن أنت تُلقى بالتَبِعةِ كليةً على عاتقِ "المدير"؟

قلت: نعم ... بل وأبالغُ أحياناً وأقولُ إن نسبةَ إصابة أى مدير بأى عيب من العيوب تنتقل إلى التنظيمِ الذى يديرُه و بنفسِ النسبةِ تماماً!

قال الرجلُ المحنكُ الحكيمُ: إذن أنت كنت تكرر نفس الفكرة فى حديثِك أمس بالتليفزيون ال........ عندما قلت إن "مصرَ" هى "عقلُ الشرقِ الأوسطِ" و أن هذا العقل عندما هامَ حباً بالغربِ قبل قرنٍ من الزمان، فإن الشرقَ صار عامِراً بنفس الرغبةِ والاتجاهِ ... وعندما اتجهت مصرُ اتجاهاً قومياً مُعيَّناً واتجاهاً اقتصادياً محدداً ... اتَّبعتها معظم دول الشرق ... وعندما بدَّل الراحِلُ العظيم أنور السادات "النوتةَ الموسيقية" ... استنكرت الأغلبيةُ فى البداية ... ولكنهم الآن يعزِفون على أساسٍ من نفسِ النوتة! ..

قلت (وأنا أعرف أننى سأغضبه): هذا بالضبطِ ما عنيته ... و بقِيته أن مصرَ وحدها (مرة أخرى: وحدها) هى مفتاح منطقةٍ مزدهرةٍ و مستقرةٍ وتمثل من حضارات الماضى والحاضر أجمل ما فيها!

(سبتمبر ١٩٩٤)

المؤلف : فى تعليقات النقاد والكتّاب :

- طارق حجى : كاتب ومفكر وأديب يشكل ظاهرة إستثنائية بين كافة أبناء جيله . . . **ثروت أباظة** .

- جمعتنى المصادفة به فأدار رأسى هذا الحشد من الشخصيات والأبعاد فى رجل واحد . . . **كمال الملاخ** .

- هذا المؤلف ينفرد باطلاع واسع ندر أن تجد له مثيلاً منذ أجيال . . . **محمود عبد المنعم مراد** .

- طارق حجى مؤلف مهموم بمشاكل أمته وهموم كل المصريين . إنه مفكر تنفد طبعات كتبه ، لأنها تروى عطش الباحثين عن الحقيقة . . . **عباس الطرابيلى** .

- إن طارق حجى يعيدنا إلى عصور ازدهار اللغة العربية . . . **صلاح لبيب** .

- عندما قرأت أعمال طارق حجى أحسست أن هناك صلة ما تجمع بينه وبين جان جاك روسو . . . **زهيرة البيلى** .

- طارق حجى صاحب علم واسع فى الاقتصاد والسياسة والأدب وذواقة للشعر . . **إسماعيل النقيب** .

- لكن هناك شيئاً يتمتع به « طارق حجى » ، من الصعب . . إن لم يكن من المستحيل . . أن نختلف ، فيما بيننا عليه ؛ ذلك هو « عشقه الملتهب » لوطنه . . ولكل قضاياه . . . ولكل معضلاته وهمومه . . **حلمى سلام** .

- قوة حجة ، ونصاعة أسلوب ، وعمق فكرة ، وسعة ثقافة ، وشمول نظرة . يُعينه على ذلك قراءة واسعة ضخمة لا يطيقها إلا صاحبُ الصلابة فى العمل ، صلابة يندر أن تتحقق لغيره . . . **ثروت أباظة** .

- إننى أمام نموذج باهر من أبناء جيلى ووطنى . . **حاتم نصر فريد** .

- طارق حجى ، شخصية ثرية ، متعددة المواهب ، عميق الثقافة رحب المعرفة مستنير الفكر . . **دكتور محمد إسماعيل على** .

- طارق حجى يكتب بعقلية عالم ، وأسلوب أديب ، ومنطق فيلسوف . . **مأمون غريب** .

- طارق حجى يدور فى أكثر من فلك ويتفوق فى أكثر من دائرة . . **عادل البلك** .

- كتبه وملاحظاته العلمية علامة هادية على الطريق لهذا التحول الإدارى الذى يحلم به حكامُنا . . وهو خير معين لهم على وضع الروشتة الشافية لهذا الداء العضال ، فاطلبوا الدواء عند الأطباء الذين تخصصوا فيه . . **الدكتور مصطفى محمود** .

- طارق حجى . . إدارى ناجح ومفكر متطور ، أفكاره تجيء على شكل عبارات حكيمة ، أى حقائق مكثفة مبسطة ، شكلها بسيط ولكن مضمونها ليس كذلك . . . **أنيس منصور** .

- قرأت بعض مؤلفاته فأدركت سبب اختيار إحدى أكبر الشركات العالمية لطارق حجى ليكون رئيساً لكل أعمالها فى مصرَ . . . **أحمد أبو الفتح** .

- يعكس طارق حجى فى كتبه نبض المثقفين المصريين واتفاقهم حول أهمية إحداث تغيير جوهرى فى حياة مصر العامة . . **أحمد بهجت** .

- طارق حجى يصدر كتباً كما تجيء تختفى دون أن يقرأها الكثيرون ـ والعيب فينا والشرف له . . . **أنيس منصور** .

- طارق حجى ليس مثقفاً واحداً بل هو عدة مثقفين فى واحد ؛ شاعر وكاتب وناقد سياسى وأديب بارع جداً فى الحوار ولديه طاقة ضخمة على احترام الثقافة والمثقفين بنفس القدرة التى لديه على القيادة وإدارة الأعمال . . . **عبد الستار الطويلة** .

فهـــرس





هذا الكتاب ليس عملاً فكرياً فحسب [وإن كان كذلك بالفعل] . وليس عملاً أدبياً فقط [وإن كان كذلك أيضا] . . وانما هو مشروعٌ متكاملٌ يحلّل جذور المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى فى حياتنا المصرية المعاصرة . ولا يكتفى بمجرد ذلك التحليل ، وانما يقدم تصورات فكريةٍ وعملية كاملة وشاملة لحل تلك المعضلات ، والتحرك بالمجتمع المصرى من دائرة أتون الازمة ، إلى دائرة الانفراج ، وبالتالى الازهار والاستقرار.

والمؤلف ليس مجرد مفكر أو أديب أو منظّر [وإن كان كذلك بالفعل] انما صاحب معادلة تجمع بين القدرات الثلاث : التحليل ، والفكر ، والعمل التنفيذى.

ومن بين زخم الكتابات والمقالات والدراسات التى نُشرت عن المؤلف ، فقد اقتطفنا نماذجَ قليلة مما كُتِبَ ونُشِر عن صاحب هذا الكتاب ، وعرضناه ـ موجزاً ومقتضباً ـ فى نهاية هذا الكتاب الذى يُعد دستوراً للفكر والعمل القادِرَيْن على إنجاز مهمةٍ وطنيةٍ عظمى ، هى التحرك بمصر ، بسرعة وفى ظل سلام اجتماعى ، صوب أمانيها فى التقدم والاستقرار ، والرخاء والازدهار .

(الناشر)